الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران
كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية
قسم التاريخ

ظاهرة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض أبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)

رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

تقديم الطالب الباحث:
بن داهة عدة

إشراف الأستاذ الدكتور:
فغرور دحو

السنة الجامعية: 2007-2008

الإهداء

إلى روح والدي الذي علمني فأحسن تعليمي تغمده الله برحمته

إلى الوالدة التي أخلصت في تربيتي

إلى الصابرة زوجتي التي كانت لي عونا وسندا

إلى ابني محمد الأمين وبناتي حنان وإيمان وشيماء .

تقدير خاص

من واجبي أن أتوجه إلى الدكتور عبد القادر خالدي مدير المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي بمعسكر بأطيب التحيات وأجمل التمنيات مشيدا بمساهماته القيمة، ومبادراته الكريمة المتمثلة في تنظيم اللقاءات العلمية الأكاديمية بشكل دوري ومنتظم، وتهيئته الجو المناسب لإنجاحها ماديا ومعنويا، ووقوفه المشرف إلى جانب أساتذة وعمال المركز الجامعي، وبدوره الإيجابي والفعال في الدفع بالنشاط العلمي للأساتذة المركز الجامعي إلى الأمام وبكل قوة.

شكـــر وتقديـــر

أتقدم بأخلص التحيات إلى كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة وهران دون ميز ولا استثناء لأن فضلهم علي كبير، واحترامي لهم أكبر.

وإن كان ثمة شكر خاص واجب الأداء، فهو للأستاذ المشرف الدكتور فغرور دحو الذي ساعدني على إنجاز هذا البحث وتتبعني فيه من بدايته حتى نهايته، وأمدني بتوجيهات قيمة ونصائح مفيدة جنبتني تضييع الكثير من الوقت.

كما أود أن أعبر عن عمق تقديري وعرفاني للأساتذة: الدكتور موفق محمد رئيس قسم التاريخ، والدكتور بلقاسمي بوعلام رئيس اللجنة العلمية لقسم التاريخ، والدكتور بن نعمية عبد المجيد رئيس المجلس العلمي للكلية، والدكتور مجاود محمد رئيس قسم التاريخ بجامعة سيدي بلعباس، والدكتور يحياوي جمال مدير المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، والدكتور دادة محمد أستاذ التاريخ الحديث بجامعة وهران، وكافة أعضاء لجنة المناقشة رئيسا، ومقررا، ومناقشا، شاكرا لهم قراءتهم هذا الموضوع، وقبولهم مناقشته والتعقيب عليه، بما سيسفر تأكيدا عن أفكار واضحة وبناءة ستلقي الضوء أكثر على جوانب جديرة بالدراسة والتوسع.

قائمة المختصرات باللغة العربية

الرقم	الرمز	معنـــــاه
1	تر	ترجمة
2	ج	جزء
3	(د.ت)	دون تاريخ
4	د.م.ج	ديوان المطبوعات الجامعية
5	س	السنة
6	ش.و.ن.ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
7	ش.و.ك	الشركة الوطنية للكتاب
8	ص	صفحة
9	ص ص	صفحات
10	ط	طبعة
11	ع	العدد
12	كلم	كيلومتر
13	م	التاريخ الميلادي
14	م^2	متر مربع
15	م.و.د.ت	المركز الوطني للدراسات التاريخية
16	ن/كلم^2	نسمة في الكيلومتر المربع الواحد
17	هـ	التاريخ الهجري

قائمة المختصرات باللغة الأجنبية

N°	Sigle	Signification
1	A.L.N.A.	Armée de Libération Nationale Algérienne
2	A.N.P.A.	Armée Nationale du Peuple Algérien (Général Bellounis)
3	A.M.L.	Amis du Manifeste et de la Liberté
4	B.O.A.	Bulletin Officiel de l'Algérie
5	C.A.O.M.	Centre des Archives d'Outre – Mer
6	C.E.T.A.	Centre d'Etudes Techniques Agricoles
7	C.F.A.	Chemins de Fer Algériens
8	C.G.T.	Confédération générale des Travailleurs
9	C.I.E.	Centre d'Information et d'Etudes
10	C.M.	Commune mixte
11	C.R.U.A.	Conseil National de la Révolution Algérienne
12	C.P.E.	Commune de Plein Exercice
13	C.R.U.A.	Comité révolutionnaire pour l'unité et l'action
14	C.T.E.	Centre d'Information et d'Etudes
15	D.A W.O.	Direction des Archives de la Wilaya d'Oran
16	D.I.	Décret Impérial
17	Edit	Edition
18	E.N.A.L.	Entreprise Nationale du Livre
19	F.L.N.A.	Front de Libération Nationale Algérienne
20	G.G.A.	Gouvernement Général de l'Algérie
21	G.P.R.A.	Gouvernement Provisoire de la République Algérienne
22	G.P.R.F.	Gouvernement Provisoire de la République Française
23	Ibid	Ibidem
24	J.O.A.	Journal Officiel de l'Algérie
25	JO.R.F.	Journal Officiel de la République Française
26	M.T.L.D.	Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques
27	N°	Numéro
28	O.A.S.	Organisation Armée Secrète
29	O.P.U.	Office des Presses Universitaires
30	O.S.	Organisation Spéciale –Secrète-

31	P	Page
32	P.C.A.	Parti Communiste Algérien
33	P P	Pages
34	P.P.A.	Parti du Peuple Algérien
35	P.U.F.	Presses Universitaires de France
36	P.V.	Procès – Verbal
37	Q.M.	Questions Musulmans
38	S.A.P.	Sociétés Agricoles de Prévoyance
39	S.A.R.	Secteurs d'Améliorations Rurales
40	S.A.S.	Section Administrative Spécialisée (section d'action spécial)
41	S.A.U.	Section Administrative Urbaine
42	S.C.	Sénatus – Consult .
43	S.C.A.P.C.O.	Société Coopérative Agricole du Plan de Constantine
44	(S . D)	Sans Date
45	S.I.P.	Sociétés Indigènes de Prévoyance
46	S.M.A.	Scouts Musulmans Algériens
47	S.N.E.D	Société Nationale d'Edition et de Diffusion
48	T.	Tome
49	U.D.	Union Départementale des Syndicats
50	U.D.M.A.	Union Démocratique du Manifeste Algérien
51	U.G.S.A.	Union Générale des Syndicats Algériens
52	U.L.	Union Locale des Syndicats
53	U.R.S.S.	Unions des Républiques Socialistes Soviétiques
54	U.S.T.A.	Union Syndicale des Travailleurs Algériens
55	V.D.Q.S.	Vins Délimités de Qualité Supérieure
56	Vol.	Volume

مقدمة

لقد كشفت الأحداث التي أعقبت الاحتلال الفرنسي للجزائر أن الاستيطان ومسألة اغتصاب الأراضي الفلاحية كانت الشغل الشاغل لكل من أبناء الوطن الأصليين والوافدين الجدد؛ فإذا كان الإنسان الجزائري يعتبر الأرض الزراعية أساس وجوده ودعامة بقائه، فإن المستعمر الفرنسي من جهته علم منذ الوهلة الأولى بأن مستقبله في الجزائر مرتبط بالاستيطان، وأن لا استيطان بدون الارتباط بالأرض، ومنذ ذلك الوقت أصبح الاستيلاء على الأرض والاستئثار بها على رأس قائمة الاهتمامات التي ما فتئت تراود الحكام الفرنسيين العسكريين والمدنيين على حدّ سواء.

وكان طبيعي أن تنشأ عن المشروع الاستيطاني المبني أساسا على مصادرة الأراضي الزراعية واغتصابها من أصحابها الشرعيين ردود فعل وصراعات عنيفة من جانب الفلاحين الجزائريين، الأمر الذي أفضى إلى اندلاع ثورات وارتكاب مجازر بشرية متبادلة؛ وهكذا أصبحت المسألة الزراعية منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر حتى زواله أحد العناصر الفاعلة في جوهر الخلاف والصراع الدائر بين المجتمعين الجزائري والفرنسي، والذي يظهر من خلاله الوزن المرجح للزراعة في التوجه العام للسياسة الفرنسية في الجزائر، وهو الأمر الذي كشفت عنه التحولات الواضحة التي شهدها الريف الجزائري في موازين القوى الاقتصادية (الثروات الزراعية) والديمغرافية (السكان).

إلا أنه على الرغم من تعدد الدراسات، وكثرة الأبحاث حول موضوع الزراعة في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي (1830–1962)، فالملاحظ هو شبه إهمال، وعدم تركيز في هذه الدراسات على المكانة التي أولتها الحركة الوطنية والثورة الجزائرية لملكية الأرض ضمن برامجها إلا بصفة عابرة، مما يجعل القارئ يتوهم أحيانا أو يعتقد خطأ بأن القوى الوطنية السياسية لم تولي اهتماما بالجانب الزراعي أو الملكيات الأرضية المغتصبة أو أنها حسب ما قد يزعم البعض لم تعبر عن طموحات الشعب الجزائري في تحرير أرضه وإنعتاق فلاحيه متجاهلا أن هذا الإغفال النسبي مقصودا، وربما يعود إلى ندرة وشح الوثائق والمستندات من جهة، وصعوبة الوصول إليها من جهة أخرى؛ ومعنى هذا أن الحركة

الوطنية والثورة التحريرية ما زالت تشكو نقصا في بعض الدراسات العلمية المعمقة والرصينة. ولعل ما تصبوا إليه هذه الدراسة هو أنها تعنى في المقام الأول بمسألة ذات شأن جوهري في الصراع الفرنسي الجزائري على مدى 132 سنة (1830–1962).

وعليه فإن الغاية المتوخاة من هذا الموضوع تكمن في أنه **يؤكدّ** لنا المكانة المهمة التي احتلتها فكرة الاستيطان في عقيدة المستعمر الفرنسي **ويبرز** مركز الصدارة الذي شغلته المسألة الزراعية في اهتمامات العسكريين ورجال السياسة والاقتصاد في أعقاب الحملة الفرنسية على الجزائر، وهذا بوصف الأرض الزراعية وسيلة أساسية لتحقيق الاستغلال والاستيطان، كما **يعطينا** صورة حقيقية عن التناقضات والصراعات الناشئة بين المجتمع الجزائري الملتحم بأرضه وبين المستوطنين الأوروبيين العاملين على اقتلاعه منها، **ويستعرض** المسألة الزراعية كمطلب استراتيجي ضمن محتويات برامج الحركة الوطنية والثورة الجزائرية بغرض **استجلاء** جهودهما **والكشف** عن عمق اهتمامهما بتحرير الفلاح الجزائري، ومن ثمة فهو **يستهدف** دراسة واقع التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وفي الوقت ذاته **يحاول** إعطاء تعليل علمي -حقيقي- لدور الاستعمار الفرنسي في هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري، لأنه مع تغير طابع الانتفاع بالأرض التي استأثر بها الكولون تغيرت التركيبة الطبقية للقرى والأرياف الجزائرية، وتحولت طبقة الملاكين العقاريين الجزائريين إلى عمال أجراء يوميين أو موسميين، كما أنه **يكشف** عن وجهة نظر الأحزاب الوطنية والثورة التحريرية وموقفهما من القضية الزراعية، أي أنه **يمنحنا** فرصة التعرف على تحيز السلطة الاستعمارية لمصلحة فئة الكولون وتجاهلها لشعب بأكمله، كما **يطلعنا** على تفاعل الأحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية مع المسألة الزراعية بشكل لا لبس فيه ولا غموض، وكذلك اعتناء جبهة وجيش التحرير الوطني بخلق الظروف المواتية عبر تعبئة جماهيرية متعددة الأشكال للوصول إلى الغاية الاستراتيجية من خلال تكتيك يستند إلى سياسة الاستنزاف التدريجي لطاقة العدو الزراعية.

وما تجدر إليه الإشارة في هذا المقام، هو تعدد وكثرة الكتـــاب الفرنســـيين الذيـــن عالجوا موضوع الاستيطان، وكرسوا خدماتهم للتاريخ الفرنسي في الجزائر بنظرة فرنســـية ترى أن الجزائر كانت في الماضي موطنا للرومان وللبيزنطيين، وعليه فإنه من الطبيعـــي أن تصبح فرنسية[1].

وعلى الرغم من المستوى العالي لهذه الدراسات إلا أنها منحازة للاستعمار الفرنسي في الجزائر تمجد منجزاته «الحضارية»، وكأنه جاء ليخرج الجزائريين من الظلومات إلـــى النور؛ باختصار لم تتحرر كتاباتهم من الصبغة التمجيدية للاستعمار الفرنسي. وقـــد اهتمـــوا نسبيا بالعرائض والاحتجاجات التي تقدم بها الجزائريون، كما أنه على الرغـــم مـــن تنـــاول الكتاب الجزائريين لموضوع الاستيطان من عدة جوانب، فقد انشغلوا كثيرا بالبطولات ودوي المعارك وأهملوا في جانب كبير من كتاباتهم العمل الشاق الطويل الذي قام به الفلاحون مـــن أجل استرداد الأراضي المغتصبة، وما بذلوه من جهود، وما أظهروه من صبر وشجاعة مـــع حركات التمرد العديدة على إثر احتجاز أراضيهم، وفي المحاكم من أجل استرجاع الأمـــلاك العقارية والمراعي والحقول التي انتزعها منهم المعمرون من ذوي الأغراض والأطماع[2].

---

(1)- من بين الدراسات التي تناولت الاستعمار الفرنسي في الجزائر، نذكر :
DE BAUDICOURT, ***Histoire de la colonisation de l'Algérie*** (1860); DE PEYERIMHOFF, ***La colonisation officielle de 1871 à 1895*** (1906); DEMONTES, ***La colonisation officielle sous Bugeaud*** (1917) et, ***Un siècle de colonisation*** (1930); GAUTIER, ***Un siècle de colonisation*** (1930); CALVELLI, ***Etat de la propriété rurale en Algérie*** (1935). PASSERON, ***les grandes Sociétés et le colonisation dans l'Afrique du Nord*** (1931). AQUEBON, ***Mécanisation de l'Agriculture Algérienne*** (1935); ISNARD, ***Structure de la colonisation agricole*** (1958), ***Les exploitations agricoles Européennes en Algérie*** (1961), et ***Structure de l'algriculture musulmane*** (1960), BERTHAULT, ***Diverses conférences à l'académie d'agriculture***; YACONO, ***La colonisation des plaines du Chelif*** (1954-55); TINTHOIN, ***La colonisation ... dans la région Ouest d'Oran*** (1947), et ***Plaine de l'habra*** (1937), ***Saint Denis du Sig*** (1935), ***Hassi Ben Okba*** (1949), ***La mina*** (1954), ***Le Mostaganemois*** (1954), ***Sahel d'Oran*** (1960); REUTT, ***La région de Sidi Belabbes*** (1949); FRANC, ***La colonisation de la Mitijda*** (1928); ISNARD, ***La propriété rurale dans la Mitidja*** , ***La vigne en Algérie*** (1951-54), ***La culture des primeurs*** (1935); AGERON, ***Les Algériens musulmans et la France*** (1968); POUYANNE, ***La propriété foncière en Algérie*** (1900); A. NOUSCHI, ***Enquête sur le niveau des populations rurales constantinoises de la conquête à 1919*** (1961).

(2)- مصطفى الأشرف. الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر: م.و.ك. 1983، ص 11.

ولأجل ذلك انصب الاهتمام في هذه الدراسة بالاستيطان والصراع حـول ملكيـة الأرض سدا لبعض الفراغ، وذلك بدافع المساهمة قدر الإمكان في الجـهود الراميـة إلـى استكمال المحاولات والجهود العلمية السابقة التي بذلت حول المسألة التي يثيرها موضـوع البحث لاعتبار أن ظاهرة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض لا تقع نتائجها وعواقبـها على الفلاحين الجزائريين بمفردهم، وإنما امتدت واتسعت لتهدد بشـكل وبـآخر المجتمـع الجزائري بأكمله، وعلى مختلف الأصعدة، وفي شتى المجالات، وفي واقعه ومستقبله.

وحتى يوضع الموضوع في سياقه التاريخي الصحيح جُعلـت سـنتي 1830 و1962 حدودا زمنية له، فلأن سنة 1830 شرع فيـها المسـتعمر بمصـادرة الأراضـي الفلاحيـة واغتصابها، ولأن سنة 1962 تم فيها استرجاع الأراضي من أيدي الكولون، ووضعها تحـت تصرف القطاع العام؛ كما أن هذه الفترة الزمنية على طول امتدادها (قرن وثلث قـرن مـن الزمن) شهدت رفض الجزائريين للمشروع الاستيطاني الفرنسي.

ولما كان الإنتاج التاريخي يتوقف أساسا على وفرة المصادر الوثائقيـة والشـواهد الحسية، التي بدونها يتعذر على الدارس بناء تاريخ فترة ما بشكل مرض، فإن الجهد انصـب في البداية على عملية جرد وإحصاء ما أمكن وجوده محليا على مستوى المكتبـات العامـة والخاصة ودور الأرشيف، ولما كان ذلك غير كاف لإحاطة الموضوع من كل جوانبه تطلـب الأمر السفر إلى إكس-ان-بروفانس (Aix- En - Provence) بفرنسـا حيث رابطـت فيـها بمركـز أرشيف ما وراء البحـار (C.A.O.M) وبمكتبـة معهـد الدراسات حـول العـالم العربـي والإسـلامي (IREMAM).

وللعلم فإن جميع الوثائق التي راجعتها بدور الأرشيـف هنـاك كانـت تحمـل أختامـا بعبـارة (Archives départementales d'Alger)، (Archives départementales d'Oran)، (Archives départementales de Constantine) بما يشهد أنها حولت من دور الأرشيف للعمـالات الجزائرية سابقا باتجاه فرنسا.

ويمكن تصنيف المصادر الأولوية والثانوية التي تيسر الإطلاع عليها على النحو الآتي:

الوثائق الرسمية: وهي عبارة عن تقارير، ومنشورات، ومراسلات، وقوانين صادرة عن سلطات الاحتلال الفرنسي من هيئات عسكرية، وقضائية وإدارية وتشريعية... تتصف بالطابع الحكومي ومنها على سبيل المثال:

- النصوص القانونية المتعلقة بالملكيات الزراعية في الجزائر، والتي أحصاها المؤرخون بـ 68 نص قانوني صدرت فيما بين 1830–1927، كان أبرزها القرار المشيخي لـ 22 أفريل1863 وقانون فارني لـ 26 جويلية1873.
- تقارير رؤساء المكاتب العربية.
- قرارات الحكام العامين وتصريحاتهم وخطبهم.
- تعليمات القادة العسكريين والمدنيين في العمالات الجزائرية الثلاث السابقة.

المنشورات الرسمية، المجلات، الدوريات، الصحف اليومية:

وقد أمدّت الموضوع بمادة أولية، وبمعلومات لا غني عنها، ومنها:

- Bulletin officiel de l'Algérie.
- Code de l'Algérie annoté.
- Annuaire statistique de l'Algérie.
- Cahier du centenaire de l'Algérie.
- Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran.
- Comptes –rendus des délibérations de l'Assemblée financière de l'Algérie.
- Le moniteur de l'Algérie.
- Mobacher.
- Echo d'Oran.

وقد اعتبرت هذه الوثائق ولاسيما الجريدة الرسمية للجزائر (B.O.A) مصدرا وثائقيا مطبوعا هاما لاحتوائها على نصوص صادرة عن هيئات رسمية (تشريعية - قضائية - تنفيذية) في شكل قوانين ومراسيم وقرارات تكشف عن فلسفة المستعمر وعقيدته

وأهدافه، وتظهر اهتمام القادة السياسيين والعسكريين بالمسألة الزراعية، ومن هذا المنظور أضحى الاعتماد عليها أمرا ضروريا.

المستندات القانونية: وتتمثل أساسا في العقود التي يبرمها الفلاحون الجزائريون مع الكولون أو مع إدارة الاحتلال والمؤسسات الاستعمارية، كالوصايا والرخص والشهادات، ومنها عقود الإيجار (Bail) والرهون، وعقود البيع والشراء، واستبدال أرض بأرض، وهي تشكل مصادر ذات قيمة تاريخية علمية أي أنها من أبلغ الشهادات التاريخية، وصحّتها مؤكدة لأنها تكشف عن هوية المتعاملين، وعن طبيعة الأرض، وموقعها، ومساحتها وسعرها، وتبين تاريخ توثيقها واسم الموثق «Notaire» والشهود، وكذا تاريخ تسجيلها لدى مصلحة التسجيل العقاري. وقد اعتمدت عقود بلدية كاشرو المختلطة (سيد قادة حاليا) كقاعدة أساسية في هذه الدراسة، وذلك بالنظر لوفرتها وسلامتها من التلف والضياع، وتغطيتها لمدة 79 سنة (1883–1962)، وهي محفوظة بقاعة الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء معسكر.

الوثائق الإحصائية: كثيرا ما ساعدت لغة الإحصاء في عملية تحليل ووصف البيانات الكمية بمزيد من الدقة، ووضحت الرؤية أكثر، وأمدّت البحث بمعارف عن المعطيات الكمية للإنتاج الزراعي، وللأراضي المزروعة، والتحولات الزراعية بصفة عامة، إلاّ أنّ الوثيقة الوحيدة التي تمت مراجعتها هي L'Annuaire statistique de l'Algérie لسنة 1952، وبالفعل قدمت خدمات جليلة مكنت من فهم الواقع الاقتصادي للجزائر قبيل اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، ومنحت نسبة من المناعة لهذه الدراسة.

محاضر الشرطة والدرك الاستعماري، وصور فوتوغرافية لمعالم تاريخية وأخرى عن آثار التخريب الذي خلفته عمليات حرق مزارع المعمرين، إلى جانب خرائط ورسوم بيانية وجداول إحصائية.

كما لم تهمل الاستفادة من **الصحافة الوطنية** ومنها : جريدة الشهاب التي نشرت معلومات قيمة عن المسألة الزراعية، وقدمت حججا واضحة عما كان يعانيه الفلاح الجزائري والتي استمر صدورها طويلا، وجريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني.

مواثيق الثورة التحريرية: لمواثيق الثورة التحريرية أهمية خاصة، وقيمة تاريخية حقيقية، وهي ملفتة للانتباه ومثيرة للاهتمام، فيها ترتسم عقيدة الثوار وأسلوبهم في النظر إلى القضايا المصيرية كالمسألة الزراعية مثلا، وهي بحق أكثر نفعا لدارسي الفترة المعاصرة لتاريخ الجزائر، وما من شك فإنها تمد الموضوع بالصورة -المشرفة- التي كان عليها الثوار الجزائريون، وتكشف عن النموذج الذي تبنوه في تصفية ومحو آثار الاستعمار الزراعي الفرنسي، وتبصّربخطتهم، وبلجوئهم إلى العنف الثوري وسيلة لاستعادة الأراضي الجزائرية المغتصبة، كما أنها توقف الباحث على المعطيات الموضوعية -البشرية والطبيعية- التي استندوا إليها في برنامجهم الثوري فيما يتعلق بالزراعة.

ونظرا لصعوبة الكشف عن النسخ الأصلية لهذه الوثائق وتحديد مكان وجودها، فإنه تم التعويض عن هذا النقص بالرجوع إلى الوثائق الرسمية الصادرة عن الهيئة الحزبية لجبهة التحرير الوطني، ومن بين أهم هذه الوثائق نذكر :

- نداء أول نوفمبر 1954.
- منهج الصومام 1956.
- برنامج طرابلس 1962.

أما المصادر الثانوية التي راجعتها باللغتين العربية والفرنسية، فتتضمن الكتب والمقالات التي عالجت الموضوع أو جانبا منه، وهي التي أشير إليها في هامش البحث ووردت أسماؤها جميعا في ثبت المصادر والمراجع.

وليس من الغلو القول بأن جمع المادة الوثائقية الخاصة بالموضوع تطلّب جهودا مضنية، لم تقتصر على مسألة التنقل إلى دور الأرشيف داخل الوطن وخارجه، بل تعدته إلى مسألة تصنيف ذلك الأرشيف وترتيبه وربطه بأجزاء الموضوع المختلفة كي لا يظهر على الدراسة النهائية نقص في بعض جوانبها أو إفراط في بعضها الآخر، فعموما، وإضافة إلى ما سلف ذكره، فإن ثمة صعوبات أخرى اعترضت هذا البحث حتى وصل إلى شكله الحالي، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- قلة الدراسات حول الموضوع، حيث استدعى الحال استشارة بعض الأساتذة البارزين أمثال بن يمين ستورا، وميشال توشريرا مدير التكوين وعضو المجلس العلمي لمعهد الدراسات حول العالم العربي والإسلامي للاستئناس بتوجيهاتهم حول الموضوع والبيبليوغرافيا المغذية له.

ففي حين وجهني ستورا إلى محمد غراس - أستاذ التاريخ بجامعة قسنطينة - الذي تناول في رسالته التي ناقشها بجامعة باريس «8» حول «الزراعة الجزائرية في عهد الاحتلال الفرنسي»، فإن ميشال توشيريرا سدّ أمامي جميع الطرق على أن الموضوع واسع، ويستحق المطالعة الدقيقة والتوقف الطويل عند النتائج التي تضمنتها أحداث الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض؛ وهي النصيحة التي أخذت بها طوال هذا البحث.

2- صعوبة النفاذ إلى أرشيف الحركة الوطنية والثورة التحريرية بدعوى أن القانون لا يسمح بالاطلاع على جميع الوثائق بحكم عدم مرور المدة الزمنية القانونية لهذا الغرض.

3- سيطرة الأقلام الفرنسية على موضوع الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض أبان الاحتلال الفرنسي.

4- قلة السندات الإحصائية أو تضارب معطياتها، وحتى وإن وجدت فهي لا تمثل الحالة الواقعية، ومن ثم فهي تتطلب مجهودات لتمحيصها، -لاسيما وأن مصدرها فرنسي- كما أن الاطمئنان إلى صحتها يتطلب هو الآخر بحثا وتدقيقا أعمق (ومن ذلك المساحات الزراعية التي صادرتها فرنسا)، يضاف إلى ذلك خبرتي المتواضعة في علم الاقتصاد، لاسيما علم الزراعة وعلم المياه، وعلى هذا الأساس اعترف مسبقا بمحدودية مؤهلاتي من الناحية المهنية والتقنية لمناقشة السياسات الزراعية للاستعمار الفرنسي في الجزائر، كما أتوقع أيضا بأن دراستي للموضوع مهما بلغ مستواها فإنها ستظل هي الأخرى متواضعة.

ولما كانت طبيعة الموضوع هي التي تحدد نوعية المنهج الذي ينبغي أن يتبع، ولما كان الموضوع يعالج ظاهرة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، اتبعت طريقة فرضت نفسها، تعتمد أحيانا على عرض القضايا في قالب خبري سردي خال من التعليق والتحليل وفق المنهج التأريخي حتى يتسنى للقارئ تتبع التطور الكرونولوجي لظاهرة الهجرة والاستيطان الأوربي في الجزائر بكل

لواحقها، وأحيانا أخرى يعتمد على التحليل والنقد واستخلاص النتائج، محاولا في كل مرة الخضوع في منهج الكتابة للربط بين ظاهرة الاستيطان ومرافقها من صراعات بين الفلاحين الجزائريين والكولون -أي متوقفا عند بعض علامات تحدي الفلاحين الجزائريين ورد فعلهم تجاه المعمرين-.

وعلى هذا الأساس جاءت خطة البحث على النحو التالي: بحيث قسم الموضوع إلى بابين يتضمن كل منهما ستة فصول، يتصدرها إهداء وقوائم للمختصرات المستعملة باللغتين العربية والأجنبية، وينتهي بخاتمة متبوعة بملاحق لها صلة وثيقة بالموضوع.

الباب الأول: الاستيطان الفرنسي بالجزائر: الظاهرة والممارسة.

الفصل الأول: يتناول طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر من خلال مقارنة النموذج الاستعماري الفرنسي للجزائر بنماذج من المستعمرات الاستغلالية كجزر الهند الشرقية وأندونيسيا، والمستعمرات الاستيطانية ككندا وأستراليا، لنخلص في الأخير أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر لا ينضوي تحت أي من النموذجين، على أنه حالة استثنائية شاذة يمكن وصفها ***بالمستعمرة الهجينة التي يمتزج فيها الاستغلال بالاستيطان.***

ويورد الفصل نموذجين عن ظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر، أحدهما عن الاستيطان الرسمي، الذي تكفلت فيه الحكومة الفرنسية بنقل الكولون إلى الجزائر وتوفير الحاجيات الضرورية لهم للاستقرار والبقاء - متخذا من مركز «دوبلينو» الاستيطاني (حسين حاليا -معسكر) مثالا لذلك، وثانيهما عن الاستيطان الحر الممارس من قبل مستوطنين أحرارا بضرب مثال عن المركز الاستيطاني الذي أقامه الكولون الأحرار بمساعدة الإدارة الاستعمارية في «كاشرو» (سيدي قادة حاليا)، وذلك لتوفر الوثائق والبيانات عن المركزين الاستيطانيين.

الفصل الثاني: اختص بقضية الهجرة والاستيطان وعلاقتهما بمصادرة الأراضي الفلاحية وبناء المستوطنات.

تركز الحديث فيه على جهود فرنسا في توطين فرنسيين وأوروبيين بالجزائر، وتوفير المساحات الأرضية اللازمة لاستيعابهم وتأمين العيش لهم، وإصدار

لقرار 18 أبريل 1841 المقنن للعلاقة بين الهجرة والاستيطان بما لا يترك مجالا لأي خطأ في تفسير هذه العلاقة.

وفيه عرض سريع لأهم القرارات والإعلانات الحكومية المشجعة للهجرة الأوروبية إلى الجزائر، ومنها إعلان 23 سبتمبر 1848 الذي ينص على السماح لـ 12.000 معمر بالهجرة إلى الجزائر، ويدعوهم للإسراع بتسجيل أنفسهم بمقرات بلدياتهم، تتكفل الدولة بنقلهم؛ ويتضمن قائمة كاملة بأسماء المراكز الاستيطانية الناشئة فيما بين 1830–1900، في عمالة وهران كنموذج لتوسع الاستيطان وانتشاره، وزيادة تدفق المهاجرين الأوروبيين على الجزائر فيما بين 1860–1900؛ وجداول إحصائية تكشف عن تطور مساحات الأراضي الزراعية للكولون فيما بين 1850–1954، وخرائط لمراحل تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

الفصل الثالث: انصب فيه الاهتمام على أهم عوامل تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر، بالتعرض لشبكة الطرق والمواصلات، وللسياسات المائية، والتشجيع على زراعة الكروم والمحاصيل التجارية ليجعل منها دعائم مادية تدفع بعجلة الاستيطان خطوات نحو الأمام.

الفصل الرابع: يتحدث عن المؤسسات الزراعية المتخصصة الضرورية لتحقيق الزيادة والنمو في الإنتاج الزراعي الاستعماري، ليس لغرض مواجهة الزيادة في السكان وتوفير فرص العمل -كما يتوهم البعض- ولكن بما يحقق أكبر عائد من الأرباح والفوائد للكولون، حيث جعل الاستعمار من التعليم الفلاحي، ومن المحطات التجريبية الزراعية، وصناديق القرض الفلاحي وسائل يحقق من خلالها التنمية الزراعية الاستعمارية، والرفاهية للكولون.

الفصل الخامس: يبرز الدور العملي للتشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر، ويسلط الضوء على علاقاتها المباشرة بالاستيطان وبملكية الأرض الفلاحية، واستغلال هذه العلاقة وتوظيفها لتحقيق المشروع الاستيطاني الشامل، ويلخص محتواها ويوضح الهدف من إجراءاتها التطبيقية التي جعل منها الحكام الفرنسيون قنوات يمررون عبرها عملية انتقال الأراضي إلى الكولون، ويوفرون لهم من خلالها المزيد من الأراضي الزراعية على حساب معاناة وأعباء الفلاح الجزائري.

وقد تم التطرق في هذا الفصل لـ 16 نصّ تشريعي خاص بملكية الأراضي بـدءا بمرسومي قانون 1844–1846، وانتهاء إلى قانون 04 أوت 1926.

الفصل السادس: يقدم عروضا نموذجية لصيغ نقل الملكيات الأرضية من الجزائريين إلى الكولون الأوروبيين، كالإجراءات العقابية التي تنص على حجز أملاك الثوار، ومصادرة الأراضي من أجل المنفعة العامة، وحجز أملاك المتغيبين، والبيع بالمزاد العلني، والتمليك عن طريق الامتياز، والبيع بالتراضي، وبأسعار ثابتة عن طريق المكتب المفتوح؛ إلى جانب صيغ أخرى منها بيع الأراضي بحكم انسداد المنافذ المؤدية إليها، بما في ذلك تنازل الدولة عن ممتلكات أرضية لصالح المؤسسات الدينية المسيحية...

الباب الثاني: الاستيطان الفرنسي : النتائج وردود الفعل الوطنية.

الفصل الأول: يتطرق إلى نتائج السياسات الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري، والويلات والمآسي التي تعرض لها بسبب عملية انتزاع الأراضي، ومنحها هبة سخية للكولون يستغلونها ويقيمون فيها؛ وهو الأمر الذي حول الفلاحين الجزائريين إلى فقراء وعمال أجراء (تفكك الأراضي الفلاحية وتناقص مساحتها)، وساهم في هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري، وساعد على بث عناصر أجنبية أوروبية في الريف الجزائري (إسبان - إيطاليون - مالطيون - بروسيون وفرنسيون ...) وأخلّ بالتوازن السكاني، وحول المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات في تناقض صارخ مع البلديات المختلطة والبلديات العسكرية التي اختص بها سكان الجزائر الأصليين.

الفصل الثاني: جاء الحديث فيه عن مقاومة الفلاحين الجزائريين السلمية لعمليات اغتصاب الأراضي وانتزاعها، بعرض نماذج وعينات من العرائض والمذكرات الاحتجاجية الفردية والجماعية -خلال فترات زمانية متعاقبة- التي تلقي الأضواء الساطعة على تجاوزات الكولون وموظفي الإدارة الاستعمارية والقياد، وهي جميعها تتسم بالتشكي من حالة البؤس والشقاء الذي حل بهم في أعقاب تجريدهم من أراضيهم، ويبرز لنا الوسيلة الذكية والحضارية التي تعامل بها الجزائريون مع خصومهم وأعدائهم لاسترداد حقوقهم الضائعة.

الفصل الثالث: ركز على الأساليب الأخرى للمقاومة السلمية الطويلة الأمد كامتناع الجزائريين عن بيع أراضيهم للكولون، وشراء الأراضي منهم، وإنشاء فروع نقابية لصغار الفلاحين وعمال الأرض، والإضراب عن العمل في مزارع المعمرين، وتنظيم المظاهرات الاحتجاجية.

ويظهر في هذا الفصل امتزاج النضال النقابي لدى الفلاحين الجزائريين بالنضال السياسي لاسيما خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى إلى غاية استرجاع الجزائر استقلالها، بضرب أمثلة نموذجية عن هذا النوع من النضال والمقاومة.

الفصل الرابع: احتوى على اهتمامات الأحزاب والصحف الوطنية الجزائرية بالفلاحين الجزائريين وعمال الأرض، وذلك بناء على ما تضمنته الرسالة التي بعث بها الأمير خالد للرئيس الأمريكي ولسن (1919)، والتي كشف فيها عن اغتصاب فرنسا للأراضي الفلاحية الجزائرية وطرد أصحابها منها، وتوزيع أملاك الحبوس على الكولون؛ وما تضمنته مطالب النجم في مؤتمر بروكسل (1927) باسترجاع الأراضي الفلاحية المغتصبة وإعادتها إلى الفلاحين الذين حرموا منها؛ وكذا حزب الشعب الجزائري الذي نادى بتوزيع الأراضي على الفلاحين وإعفائهم من الضرائب لمدة عشر سنوات، ومنحهم الحق النقابي؛ ومطالبة بيان 10 فبراير 1943 بتطبيق سياسة إصلاحية زراعية كبرى؛ وترويج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فيما بين 1936–1938 لفكرة المطالبة باستعادة أملاك الحبوس التي وعدت فرنسا باحترامها؛ ومطالبة المؤتمر الإسلامي (1936) بتوزيع الأراضي البور على صغار الفلاحين، والإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض؛ ومطالب الحزب الشيوعي الداعية إلى منح الفلاحين الجزائريين قروضا والانتهاء عن الحجز والمصادرة لصالح الكولون.

وأورد الفصل أيضا عناوين لمقالات تهتم بمشكلات الفلاح الجزائري صدرت في جريدة الحق، والمنتخب، والشهاب، والإقدام.

الفصل الخامس: حمل عنوان: «نماذج من مقاومة الفلاحين الجزائريين للاستعمار الفرنسي في الجزائر (من جانبها الاقتصادي)»، وردت فيه معلومات عن دعم الفلاحين الجزائريين للأمير عبد القادر في مقاومته للاحتلال الفرنسي للجزائر (1832–1847)، واحتلالهم الريادة في حركة التحرير الوطني التي بدأت في عهده وانتهت مع مجاهدي ثورة أول نوفمبر 1954،

بضرب أمثلة تشهد الفلاحين باستخدام العنف في محاولة لهدم دعـائم الاقتصـاد الزراعـي الفرنسي في الجزائر بحرق مزارع المعمرين وغابات الفلين، ويكشف هذا الفصل في آخـره عن الإجراءات التي اتخذتها فرنسا لحماية المستوطنين وممتلكاتهم.

الفصل السادس: مهّد لهذا الفصل بلمحة وجيزة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للريـف الجزائري عشية اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، لينتقل الحديث بعدها عن المسألة الزراعيـة في مواثيق ثورة أول نوفمبر 1954، بالتعرض للعوامل التي عجلت بالتمرد والعصيان العـام، وملأت القلوب حقدا على الكولون، بتسليط الأضواء على ما تضمنه بيان أول نوفمـبر 1954، وقرارات مؤتمر الصومام (1956)، وبرنامج طرابلس (1962) من أفكار حول الثروة العقارية.

ويحتوي الفصل في شطره الثاني على نماذج وصور من العنف الثوري المتمثل في حرق مزارع المعمرين (كما يقال آخر الدواء الكي)، وضرب رؤوس غلاة الكولون بإعطـاء أمثلة بارزة من المنطقة السادسة من الولاية الخامسة وغيرها من المناطق الأخرى.

وبهذا الشكل يمنح القارئ فرصة التعرف على اسـتراتيجية وتكتيـك المجـاهدين الراميين إلى الإخلال بالاقتصاد الزراعي للمعمرين.

ويختتم الفصل بمحاولات فرنسا عزل الشعب الجزائري عن الثورة عـن طريـق الإعلان عن مشاريع إصلاحية كمشروع سوستيل (1955) ومشروع قسنطينة لإحياء الريـف (1959–1964).

وتنتهي الدراسة بخاتمة تكشف عن خيبة آمال فرنسا في الاحتفاظ بالجزائر، وتكذيب نتائج الثورة التحريرية لما ادعاه الفرنسيون بأن «الجزائر أرض فرنسية»

وألحقت الرسالة بمجموعة من الوثائق المختلفة والوثيقة الصلة بالموضوع، والتـي بإمكانها أن تتحول إلى مادة خام بالنسبة لباحثين آخرين.

ومع هذا يبقى موضوع الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض أكبر من أن يحيط به بحث واحد كهذا، وعليه يعتبر ما قدم في هذه الرسالة المتواضعة مجرد محاولة لسد ثغـرة على أمل أن تتلوها محاولات أخرى استكمالا للموضوع وتوسيعا وتعميقا له لاعتبار كتابـة التاريخ غير نهائية؛ فهي عملية متواصلة ومتكاملـة، تتجدد باستمرار و مع ظهـور حقـائق أو معطيات جديدة.

وفي الأخير أرى واجبا عليّ أن أعترف بأن الفضل الأكبر في إنجاز هذه الرســـالة يعود إلى أستاذي الفاضل الدكتور فغرور دحو الذي تكرم بالإشراف عليّ؛ فكان طيلة مـــدة إنجاز هذا البحث أخا وأستاذا وموجها ومشجعا.

كما أرى من واجبي أيضا أن أنوه بأساتذة قسم التاريخ في جامعة وهران، وفاء مني تجاههم، لأني تعلمت على أيديهم، واستمدت من سلوكهم العملي الذي صار في عيني نموذجا حيا يقتدى به.

فإليهم جميعا أقدم شكري العميق.

والله الموفق

الباب الأول: الاستيطان الفرنسي بالجزائر: الظاهرة والممارسة.

الفصل الأول: طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

الفصل الثاني: تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

الفصل الثالث: أهم عوامل تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

الفصل الرابع: المؤسسات الزراعية المتخصصة.

الفصل الخامس: التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر: المحتوى، والأهداف.

الفصل السادس: صيغ نقل الملكيات الأرضية من الجزائريين إلى الكولون الأوروبيين.

الفصل الأول: طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر

تمهيد

- أشكال الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

أ- الاستيطان الرسمي: نموذج Saint-Hypolite (المامونية) و Dublineau (حسين)

ب- الاستيطان الحر (التلقائي): نموذج Cacherou (سيدي قادة)

- حصيلة الاستيطان في بعض البلديات (نماذج)

خاتمة

تمهيد

سنتناول في البداية طبيعة الاحتلال الفرنسي في الجزائر مؤجلين دراسة الاستيطان الرسمي والحرّ. ذلك لأنه لا يمكن دراسة الاستيطان دون التعرض أولا لطبيعة الاحتلال.

في هذا الصدد يقول الكاتب الفرنسي «أوجين بوري» (Eugène BURET) «كل خطوة كنا نخطوها في حملتنا على الجزائر كنا نعثر فيها على شهادات تدلنا على الازدهار الذي شهدته الزراعة في الجزائر قديما. وحيث ما حللنا سواء في الساحل أو في الداخل إلا ووجدنا أثارا للرومان، فكل من وادي الشلف، وسهل مينا وحمزة ومجانة يبرهن من خلال خصوبته وبشكل قطعي أن الجزائر كانت ولمدة قرون مستودعا للحبوب التي كانت تمد الإمبراطورية الرومانية...» وينهي قوله بأنه «قد أعيد اكتشاف إفريقيا الرومانية، ولم ينقصنا مستقبلا سوى احتلالها وتعميرها»[1].

معنى هذا أن الفكر الفرنسي منذ البداية، وحتى عام 1842 كان يرى أن الاحتفاظ بالجزائر لا يكون ممكنا إلا باحتلال أراضيها الزراعية وتثبيت مستوطنين بها، وما لم يتحقق هذا الشرط فإن وجود فرنسا في الجزائر يبقى مؤقتا، أي أن عدم امتلاك فرنسا لأراضي زراعية والاستقرار بها يعتبر خطرا يهدّد وجودها في الجزائر، وعلى هذا الأساس يبقى امتلاك الأراضي الزراعية هو الضمان الوحيد للاستيطان، ومن هنّا فلا معنى للاستيطان بدون امتلاك للأرض، ولا استيطان أيضا بدون سياسة الإدماج الرامية إلى محو الشخصية الجزائرية.

ولا يمكن أن تستكمل الصورة لدينا وتتضح عن طبيعة الاحتلال الفرنسي للجزائر إلا من خلال دراسة متأنية لبعض النماذج من المستعمرات الأوروبية في العصر الحديث.

فخارجا عن المحطات التجارية يوجد صنفين رئيسيين من المستعمرات يتميزان بطابعهما المتباين.

---

(1)- Eugène BURET. Question d'Afrique, Paris 1842, p 13.

فهناك المستعمرات الاستغلالية كما هو الحال بالنسبة لجزر الهند الشرقية وأندونيسيا، والمستعمرات الاستيطانية[1] كما هو الحال مع كندا وأستراليا.

فبالنسبة للصنف الأول نجد المستعمِر يستثمر رؤوس الأموال، وينشط وفق اتجاه سياسي اقتصادي من دون أن يبحث عن إستبدال عرق بعرق أو سلالة بشرية بأخرى عن طريق تهجير مواطنيه وإسكانهم في أراضي المستعمرة، أي أنه يحترم ويحافظ قدر ما أمكن على النظام الاجتماعي للسكان الأصليين للمستعمرة.

أما بالنسبة للصنف الثاني من المستعمرات، فعلى العكس من ذلك، فإن المستعمِر يبحث بوجه أخص على تثبيت - غرس - سلالته البشرية - عرقه - وخلق مجتمع مماثل أو مجانس لمجتمع الوطن الأم (analogue ou identique)، فيمحق النظام الاقتصادي للبلد المستعمَر ويستولي على أراضيه، وينتزع تدريجيا الممتلكات الأرضية من أصحابها، ويحرمهم من الاستفادة منها.

وقد حدث للمستعمر الأوروبي أن طرد وأبعد الأستراليين السود، وسكان هورون (شمال أمريكا الشمالية بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية) نحو الصحراء، أو عمل على إبادتهم، أو حولهم عن طريق التهجين (croisement).

فهل يمكن اعتبار الجزائر مستعمرة استيطانية أو استغلالية ؟

في الواقع الاستعمار الفرنسي في الجزائر لا ينضوي تحت أي من النموذجين، فهو حالة استثنائية شاذة يمكن وصفها بالمستعمَرة الهجينة (Colonie hybrique) التي يمتزج فيها الاستغلال بالاستيطان. فهي حصرا لا تنطبق عليها الطريقة الإنجليزية مع الهند، ولا الطريقة الهولندية مع أندونيسيا، ولا أيضا الطريقة الأسترالية والكندية.

---

(1)- الاستيطان معناه تهجير وتوطين عدد كبير من مواطني فرنسا - الدولة المستعمِرة - إلى الجزائر ليستقروا فيها بصفة نهائية ودائمة بغرض خلق مجتمع فرنسي محلي يكون النواة نحو محو الشخصية القومية والطابع العربي للجزائر، ولإحكام ربطها من خلال هؤلاء المستعمرين بالدولة المستعمِرة: (عن إسماعيل صبري مقلد. العلاقات السياسية الدولية، ط 04، بيروت 1985، ص 517).

ولو تمّ لفرنسا أن احترمت الجزائريين كليا وأمعنت في الحفاظ على عادات السكان الأصليين وتقاليدهم، وتجنبت الفوضى التي أحدثتها في نمط حياتهم، وامتنعت عن حرمانهم من الاستمتاع بأراضيهم فلربّما استفادت من خدماتهم ومن ثروات بلادهم ولبلغت هدفها.

فتصرفات الفرنسيين - اللاإنسانية - هي التي أثارت غضب وسخط الجزائريين وتسبّبت لهم في أزمات، ودخلت معهم في صراعات دامت 132 سنة.

ولهذا لا يمكن للمستعمَرة الجزائر أن تكون فقط مستعمَرة استغلالية، أو فقط مستعمَرة استيطانية.

إن القواعد الأساسية (Les maximes) التي تضبط هذين النمطين من الاستعمار ستجد مجالا لتطبيقها بشكل تزامني -معتدل أو متنافر-.

كما أنه لا يمكن أن نقارن المستعمَرة الجزائرية بالمستعمَرة الإسبانية في المكسيك أو البيرو بالنظر لصعوبة دمج الجزائريين المسلمين والمتصلين حضاريا بالعالم العربي، خلافا للبيروفيين والمكسيكيين الذين لهم معتقدات دينية خرافية ووهمية - باطلة-[1].

ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن الشرط الأول لنجاح الاستيطان ولازدهاره يكمن مطلقا في وجود أراضي زراعية خصبة وشاسعة، وفي نظام يكفل انتقال الأراضي من أصحابها الأصليين إلى المستوطنين بطريقة سهلة ونهائية[2]، لكن نظام الملكية السائد في الجزائر قبل الاحتلال سيحول دون تحقيق الإدارة الاستعمارية لنقل الأراضي بالسهولة التي كانت تتوقعها.

- **الملاحظة الأولى:** الأراضي الجزائرية لم تكن شاغرة، فقد كانت مأهولة ومزروعة، وفقط ممتلكات البايات والحكام العثمانيين الأتراك هي التي كانت شاغرة وبالإمكان حجزها واغتصابها وتحويلها إلى الأوروبيين، لكن مساحتها كانت محدودة لا تستوعب العدد الكبير للمجتمع «الزراعي» القادم من فرنسا وأوروبا إلى الجزائر.

---

(1)- Paul Leroy – beaulieu. L'Algérie et la Tunisie, 2eme édit. Paris 1897, p 62.

(2)- Ibid.

- **الملاحظة الثانية:** إنّ بقية الأراضي الخارجة عن قطاع الدولة - التركية - لا يمكن الحصول عليها، ثم تسليمها للكولون إلاّ بطريقتين اثنتين:

* **أولهما:** طريقة تركيز السكان (Cantonnement) والدفع بهم بعيدا عن السواحل الأمر الذي يؤول إلى فقدانهم للأراضي التي تعّودوا استغلالها في الزراعة أو الرعي، وبطبيعة الحال يبقى هذا الإجراء تعسفيا غير عادل يذكّر بسلوك الرومان في القديم مع الفلاحين الجزائريين. ومن وجهة النظر السياسية فإن هذا التصرف سوف يثير لدى الجزائريين فكرة الحقد والكراهية والانتقام.

* **ثانيهما:** طريقة شراء الأراضي من السكان الأصليين، وهو إجراء لا يشكل خطرا سياسيا، إلا أنه لم يتحقق عمليا، لأن الملكية الخاصة لم يكن لها وجود لدى القبائل الجزائرية الأمر الذي يجعل انتقال الأراضي إلى الأوربيين صعبا ومستحيلا.

أمام هذه الصعوبات لجأت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر إلى نظام التنازل عن الأراضي للكولون[1] المهاجرين مجانا، وبطبيعة الحال فإن التمليك عن طريق الامتياز كان هو الآخر إجراءا تعسفيا واستبداديا ليس في حق الجزائريين وحدهم بل حتّى في حق المستفيدين من الكولون لأنه ألزمهم شرط الارتباط بالأرض الممنوحة لهم ليصبحوا ملاكين دائمين بعد سنوات.

وبعد الاكتفاء بهذا القدر - من المعلومات عن طبيعة الاستعمار الفرنسي للجزائر- يمكننا الانتقال إلى الاستيطان الذي يستحق الحديث عنه حيزا كافيا في هذه الدراسة.

---

(1)- الكولون في نظر العامة هو المعمر- المهاجر من أوروبا إلى الجزائر- الذي يعيش من خدمة الأرض، ويستوطن الريف؛ إلا أن لتعبير كولون معنى أوسع، فهو يشتمل في آن واحد المزارع (Cultivateur) ، والفلاح (Agriculteur) المشتغل أيضا بتربية الحيوان (الأبقار - المواشي - الخيول - النحل...). والبعض أطلق هذه التسمية على الفلاحين الكبار من أصل أوروبي أو من أصل جزائري- ممن لهم أراضي زراعية عن طريق التملك أو الكراء.

أشكال الاستيطان الفرنسي في الجزائر

كيف نظمت فرنسا حملتها الاستيطانية في الجزائر؟ ما هي الوسائل التي استخدمتها لتنظيم الاستيطان؟ من هم المستوطنون الأوائل الذين استفادوا من هذا النظام ومن أين قدموا، ولماذا؟

تلكم هي أسئلة لا تكتمل الإجابة عنها إلا بالتعرض لمقدمات الاستيطان وطلائعه فيما بين 1830–1848، وللشروط والأدوات التي وضعتها إدارة الاحتلال، وللتجارب الأولى لإنشاء المستوطنات السكنية والمحطات الزراعية التي روّجت للاستيطان خلال هذه الفترة. وكذلك الحديث عن تشجيع الجمهورية الثانية للمبادرات الخاصة والفردية للشركات وللكولون الأحرار بشراء أراضي واستغلالها لصالحهم.

أ- الاستيطان الرسمي:

اقترح «م. ستوكمار» (M.STOKMAR) على إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر جلب التيروليين[1] إلى الجزائر لاستخدامهم في المشاريع الزراعية لاسيما بناء الضيعات، وهذا ضمانا لأمن وسلامة مزارعهم[2]. وذكر سلطات الاحتلال بأن الاستيطان يعد حربا حقيقية صعبة وطويلة المدى، ولا يدخل غمار هذه الحرب ولا يخرج منها منتصرا سوى الجيش القوي المنظم، واقترح عليها اللجوء إلى المجندين باعتبار المهام الاقتصادية للجيش لا تقل أهمية عن المهام العسكرية؛ وعلى عاتق العسكريين الذين سترفع أجورهم سيتم بناء القرى الاستيطانية.

وبأمر من العقيد «مارانقو» (MARENGO) سخّر المحكوم عليهم من السجناء للقيام بأعمال الاستصلاح والتشجير في ضواحي العاصمة[3].

---

(1)- التيروليون هم سكان بلاد التيرول ذات الطبيعة الجبلية في النمسا، يتميزون بتحمل الأتعاب والمشاق، وقد استخدمتهم ألمانيا والنمسا في مشاريع عمرانية وزراعية.

(2)- Eugène BURET. Op. cit, p 232 – 233 .

(3)- Ibid.

وبالاستغلال - الذكي- لسواعد العسكريين والسجناء تمكنت إدارة الاحتلال من بناء المستوطنات والضيعات وحققت فوائد وأرباحا للاستعمار.

يسمّى الكولون الأوائل بـ «كولون الحكومة» (Les Colons du gouvernement) لأن الحكومة الفرنسية هي التي تكفلت بهم: نقلتهم إلى الجزائر ووفرت لهم كل الحاجيات الضرورية التي تسمح لهم بالإقامة والاستقرار وبالتالي ممارسة النشاط الزراعي، بما في ذلك الجرايات اليومية إلى غاية اللحظة التي يمكنهم فيها إنتاج عملهم وضمان تموين أنفسهم بأنفسهم.

تم وضع كل مجموعة من الكولون الأوائل تحت إمرة رئيس مجموعة تكون له خبرة في شؤون الزراعة، يعينه المتصرف الإداري لمدة خمس سنوات لاعتبار الأفواج الأولى من المعمرين تجهل الزراعة؛ وكان هؤلاء الرؤساء يختارون من العسكريين الذين سبق لهم أن تولوا مهام زراعية في المستعمرات الفرنسية على الحدود النمساوية[1]، على أن يتولى أحد أعوان المصالح الإدارية زيارة المزارع والضيعات مرة كل خمسة عشرة يوما، يرفع عقبها تقريرا مفصلا لإدارة الاحتلال.

وبعد خمس سنوات تسلّم لكل واحد من الكولون قطعة أرضية زراعية بصفة ملكية فردية شرعية - مسجلة- يستغلها بشكل استقلالي، ومن ثم تعفى الأراضي الممنوحة من الضريبة لمدة خمس سنوات، وفي العام السادس يدفع الكولون لإدارة الاحتلال القسمة الواحدة من العشرين (20/01) من دخله الخام تعويضا للخدمات المقدمة له خلال السنوات العشر الفارطة.

أما أبناء الكولون الأوائل البالغون من العمر أربعة عشرة سنة فإن إدارة الاحتلال قد نظمتهم ضمن ميليشيات تتلقى تدريبات عادية على استعمال السلاح تحت قيادة ضابط عسكري يتولى تدريب أبناء القرية الواحدة أو الاثنتين وحتى الثلاثة المتجاورة مع بعضها؛ وهؤلاء الأطفال عند بلوغهم سن السابعة عشرة يجنّدون ضمن ميليشيا حقيقية لها جميع إطاراتها[2].

---

(1)- Eugène BURET, op . cit, p 243.

(2)- Ibid.

تلكم هي خطة الاستيطان الرسمي في مرحلتها الأولى والتي اعتمدت نواتها الأولى على بناء القرى والمراكز الاستيطانية واستصلاح الأراضي... من طرف العسكريين ليتم فيما بعد تهجير المستوطنين من فرنسا وأوروبا إلى الجزائر بشكل مكثف وإخضاعهم للعمل الجماعي لمدة خمس سنوات يصبحون بعدها ملاكا حقيقيين.

ومما يجب الإشارة إليه فإن الطابع الاستيطاني للاحتلال الفرنسي في الجزائر قد تميز بخاصيات ثلاث، فإلى جانب كونه استعمارا استغلاليا استيطانيا، فقد كان عسكريا ودينيا.

ومن الأمثلة على ذلك أن العقيد «مارنغو» المشار إليه سابقا قد تعهد ببناء قرية بسواعد العسكريين المحكوم عليهم، واستصلاح الأراضي الضرورية للاستغلال الزراعي بمبلغ لا يتعدى 200.000 فرنك.

أما الأب «لاندمان» (l'abbé LANDMANN) فقد طالب بمبلغ 400.000 فرنك لكل واحدة من ضيعاته الزراعية الكبرى[1].

ويلاحظ هنا مساهمة كل من العسكريين ورجال الدين على حد سواء في عملية إرساء قواعد الاستيطان الفرنسي في الجزائر، وذلك لخلق مجتمع أوروبي مسيحي يرتبط بقوة شديدة بالأرض الزراعية.

ومن خلال الإشارات السابقة يظهر جليّا بأن العسكريين كانوا هم المحور الأساسي في عملية الاستيطان وأداتها الأكثر فعالية، فهم الذين لعبوا الدور الاقتصادي والعسكري في تحضير الأراضي الزراعية وتهيئتها للكولون المدنيين.

لقد كانت فرنسا تريد من خلال توظيف الطاقات العسكرية في مجال الزراعة وتهيئة الأرض خلق مجتمع محارب ومزارع في آن واحد وذلك تكرارا لتجربتها على الحدود مع النمسا في أواخر القرن الثامن عشر، وكأنّ فرنسا كانت تريد ضمان السلم والنصر العسكري بجمعها العمل العسكري-الحربي- إلى العمل الزراعي، وهذا لاعتقاد الفرنسيين أن لا سيادة ولا نصر لهم فوق أرض لا توفر للمنتصرين غذاءهم؛ وفي رأي فرنسا أن استخدام جيش الاحتلال في المجال الاقتصادي الزراعي هو الأداة المباشرة والأكثر ضمانا للضفر بالجزائر.

---

(1)- Eugène BURET, op . cit, p 253.

وإن كانت أولى محاولات الاستيطان الرسمي تعود إلى سنة 1834 وذلك بوصول سفينة لميناء الجزائر العاصمة محملة بـ 400 مهاجر ألماني وسويسري تم توزيع عائلاتهم على مناطق مختلفة في مدينة الجزائر، ومنحت لهم أراضي زراعية[1]، فإن الرغبة القاطعة لفرنسا في استيطان الجزائر يؤكدها صدور مرسوم 22 جويلية1834 الذي ألحق الجزائر بفرنسا وشجع الهجرة وطمأن المستوطنين على البقاء في الجزائر، وعين حاكما عاما على الجزائر بناء على توصية اللجنة الإفريقية وهو الجنرال الكونت «ديرلون» (DERLON) الذي أكد بدوره للكولون تأييد فرنسا المعنوي والمادي لهم[2].

وقد عمل كل من العقيد «دي لاموريسيار» (DELAMORICIERE) والعقيد «بيدو» (BEDEAU) على إنشاء مراكز استيطانية[3] كبرى تجمع الفلاحين الأوروبيين في الجزائر.

فكر «دي لاموريسيار» في أن يطبق مشروعه في إقليم وهران داخل المثلث المحصور بين وهران ومستغانم ومعسكر، وذلك بتوطين خمسة آلاف عائلة فلاحية توزع على 22 بلدية فوق أراضي تقدر مساحتها بـ 80.000 هكتار، تسند فيها مهمة الاستيطان إلى رأسماليين يتحملون كل النفقات باستثناء الطرقات، والحصون، والمرافق العمومية؛ ومن بين المهام الموكلة إليهم: انتزاع الأراضي الزراعية من الفلاحين الجزائريين عن طريق المقايضة، أو عن طريق شرائها منهم بأسعار زهيدة، أو طردهم منها بطريقة لا تثير إحساسهم بالطرد، خاصة وأن الكثافة السكانية تقل بهذا المثلث، وتحقيقا لهذا الغرض طلب «لاموريسيار» من الحكومة الفرنسية قروضا مالية لا تقل عن 200.000 فرنك لتثبيت 2332 عائلة أوروبية، ودعا الحكومة إلى تهيئة المواقع وتحديد الطرق والمساحات العمومية، وحفر الآبار وبناء الأحواض المائية والسدود لسقي الأراضي الزراعية.

---

(1)- الطاهر بن خلف الله. «التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830 – 1962 » الذاكرة، العدد 02، السنة 02، 1995 م – 1495 ه، ص 142.

(2)- أبو القاسم سعد الله.الحركة الوطنية الجزائرية1900–1930، ج02، قسم01، الجزائر: م.و.ك، 1992، ص 51.
- أنظر أيضا: شارل روبرت أجيرون. تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر: د.م.ج، 1982، ص 21.

(3)- المركز الاستيطاني هو رمز للحضور الأوروبي وللوجود الاستعماري في الجزائر. وإنشاء مركز استيطاني يتم بمقتضى قرار موقع من طرف الحاكم العام للجزائر.

أما الجنرال «بيدو» فهو الآخر تقدم بمشروع مماثل في إقليم قسنطينة داخل المثلث المحصور بين سكيكدة وعنابة وقسنطينة مرورا بقالمة[1].

وتأييدا لسياسة الاستيطان الرسمي طالب «غاسطو» (GASTU) نائب الجزائر في البرلمان الفرنسي بإنشاء صندوق للتعمير (caisse de colonisation) وحث على بذل المزيد من الجهد لتنشيط عملية الاستيطان، فردّت عليه الحكومة بأنها ستلتزم بخلق مشروع بـ 300 قرية استعمارية بمعدل 50 مسكن في القرية الواحدة، الأمر الذي يسمح بتوطين 15.000 عائلة[2].

وكثير من الساسة الفرنسيين أيدوا فكرة استقرار الفرنسيين بالجزائر، ومن أمثال هؤلاء النائب «أوغيست بيردو» (Auguste BURDEAU) الذي ألقى خطابا أمام غرفة النواب سنة 1892 قال فيه: «إن الهدف الرئيسي من استقرارنا في الجزائر هو خلق سلالة فرنسية مكونة من المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين المتجنسين، بإمكانها أن تهيئ العنصر الجزائري وتجعله قريبا منا»[3].

واعتبر تعمير الجزائر الضّامن الأساسي لتحويل الجزائريين، ومثل هذا الخطاب يعبر بصدق عن نيته في الاحتفاظ بالجزائر وإلحاقها بفرنسا بل وإدماجها.

وقد ترتب عن مثل هذا الاتجاه تدفق المزيد من الأوروبيين على الجزائر.

وبالفعل شرعت سلطات الاحتلال في تهيئة الأرض وشق الطرقات والممرات، وتم لها فيما بين 1871–1877 أن أنشأت 200 قرية استيطانية يقطنها 30.000 معمر يستفيدون من 400.000 هكتار، وبهذه الطريقة ارتفع عدد الأوروبيين المهاجرين إلى الجزائر بقصد الاستقرار فيها من 245.000 نسمة عام 1871 إلى 536.000 نسمة عام 1886[4].

---

(1) – Capitaine FROELICHER. Trois Colonisateurs (Bugeau, Faidherbe, Gallieni), Paris (S.D), p111.

(2)– Arthur GIRAULT. Principes de colonisation et de législation coloniale, Paris 1924, p 392.

(3)– Charles-Henri FAVROD. La révolution Algeriénne, Paris 1959, p20.

(4)– Francis et Colette JEANSON. L'Algérie Hors -la loi, Alger: ENAL 1993, p70.

وإرساء للاستيطان سنت إدارة الاحتلال تشريعات خاصة تسهل من خلالها للكولون عمليات الاستفادة من سكن عائلي ومن قطعة أرض زراعية، ومن ذلك نص القرار الذي أصدره بيجو الحاكم العام للجزائر في 18 أبريل1841 والمتضمن خمسة عشرة مادة تشرح بالتفصيل شروط الاستفادة من الأراضي الزراعية في الجزائر، وكذلك الكيفية التي يتم بها إنشاء مراكز جديدةللاستيطان[1]. وهو قرار ينص في خطوطه العريضة على نظام الامتلاك عن طريق الامتياز على أن يستلم كلّ مستفيد عقد ملكية مؤقت في انتظار حصوله على عقد نهائي للملكية عندما يستوفي كل الشروط.

أعقب هذا القرار توزيع منشورات في كامل التراب الفرنسي تتوسّل إلى الأوروبيين، بل وتحثهم وتحفّزهم على الهجرة والاستيطان في الجزائر، وتعدهم بالاستفادة إثر وصولهم إلى الجزائر من قطع أرضية زراعية تتراوح مساحتها من 04 حتى 12 هكتارا مقابل 1.200 حتى 1.500 فرنك، وكذلك بحق المرور مجانا مع عائلتهم داخل الأراضي الفرنسية؛ وعاهدتهم بتوفير الأمن، والمعدات الزراعية، والقروض المالية بشكل مؤقت.

وقد أثمرت هذه الدعاية بسرعة، فقابلتها سلطات الاحتلال الفرنسية بخلق 17 مركز استيطاني سنة 1842، و 14 مركز سنة 1843 ، وفي العام الموالي 1844 بـ 17 مركز جديد[2].

وتمكينا للكولون من الحصول على سكنات وأراضي زراعية صدر مرسوم ملكي في 21 جويلية1841 نص في مادته الثانية على أن جميع الأراضي الشاغرة والغير مزروعة تعتبر أملاكا عامة يمكن الاستفادة منها واستغلالها في تأسيس مدن وقرى وتجمعات سكنية، كما حدّدت المادة الثالثة من ذات المرسوم مساحة الأراضي الزراعية الممنوحة للفرد الواحد من الكولون بأقل من مائة هكتار.

---

(1)- M.P de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne 1er V, 3eme édit, Paris, Alger, 1877, p p 226 à 228.

(2)- Le Département d'Oran et son Conseil général 1830 – 1930, p 204.

أما المادة الخامسة فقد منحت للكولون الجدد الحق في المطالبة بقطعة أرضية من تلك التي وصفت بالمهجورة وغير المزروعة[1] وذلك مقابل ريع سنوي يدفعه الكولون للدولة ريثما يسلم له سند ملكية نهائي[2].

وبعد أقل من سنتين وبالضبط في 11 جويلية1843 منحت إدارة الاحتلال للشركة المدنية للترابيين (Les trappistes)، أتباع الراهب ترابي حقلا زراعيا بـ « ستاولي» إضافة إلى 1.200 هكتار من الأراضي المجاورة له[3]، واشترطت على هذه الشركة أن تغرس ألفي شجرة خلال العامين الأولين من تاريخ الاستفادة على أن يبلغ عدد الأشجار 10.000 شجرة بعد مرور عشر سنوات، وبعدها يسلم للشركة عقد ملكية نهائي[4].

أما مؤسسة «Union Agricole» فقد تحصلت سنة 1845 على 3.000 هكتار بسيق، وهو امتياز يرمي إلى توطين 300 عائلة أوروبية مع الالتزام بتوفير المعدات الزراعية لها وكذا المرافق الضرورية والقطع الأرضية الزراعية[5].

وفي هذا الإطار نظم الجنرال «بيجو» عملية الاستعمار العسكري، فأوكل إلى العسكريين مسألة تنفيذ شق الطرقات وبناء الجسور والسكنات ... ومن ذلك الطريق الرابط بين سبدو ووهران عبر تلمسان؛ والطريق الرابط بين وهران ومعسكر وسعيدة؛ وجسر الشلف والمقطع ومينا ويسر والتافنة وملوية.

وعقب اندلاع الثورة في فرنسا خلال شهر ماي 1848 وجد 100.000 عامل في الورشات الوطنية بفرنسا أنفسهم بدون عمل، فتشكلت لجنة للنظر في إرسال هؤلاء البطّالين إلى الجزائر، وأول مجموعة منهم وصلت إلى « سان كلو» (قديل حاليا) يوم 26 أكتوبر1848[6].

---

(1)- M.P de MENERVILLE, op . cit, p 228.

(2)- ملاحظة: تعميما للفائدة وتحقيقا للنفع من هذه الدراسة خصص فصل كامل من هذا البحث للتشريعات العقارية. يرج العودة إليه.

(3)- Le D^{pt} d'Oran et son conseil général 1830-1930, p 205.

(4)- M.P DE MENERVILLE, op . cit, p 235. (1er V).

(5)- Le D^{pt} d'Oran, op .cit, p 205.

(6)- Ibid.

ولإيواء المهاجرين الجدد أنشئ 42 مركزا استيطانيا جديدا ومنح لكل عائلة من 08 حتى 10 هكتار من الأراضي إلى جانب تزويدها بالمعدات الزراعية والحيوانات والبذور والمؤن الغذائية؛ وبهذا الشكل تكون إدارة الاحتلال قد تحملت أعباء الاستيطان.

وخلال المدة من 1840 إلى 1850 نشأ 132 مركزا استيطانيا جديدا منه 46 في عمالة وهران، 62 في عمالة الجزائر، و24 في عمالة قسنطينة كما هو مبين في الجدول أسفله.

المراكز الاستيطانية الناشئة فيما بين 1840-1850

السنة	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
1840	دالي إبراهيم - القبة		
1841	مصطفى، البيار، بئر مراد رايس، بئر خادم، دويرة، حسين داي، المدية	ضاحية مستغانم، ضاحية معسكر	سكيكدة
1842	ضاحية مليانة، البليدة، العشور، شرشال، درارية، قدوس، القليعة، أولاد فايت	تلمسان	القالة، جيجل
1843	بوزريعة، الشراقة، عين البنيان، بوانت بسكاد، ساولة، بوغار، الأصنام، تنس، ثنية الحد، ميزون كاري		
1844	بابا حسان، خرايسية، دواودة، فندق (خميش الخنشة)، فوكة، محالمة، سان فرديناند، سانت أميلي، سيدي فرج، ستاوالي، زيرالدا، دلس.	السانية	دار ميمونت، الحروش، سان انتوان، فالي

1845	الصومعة، أومال	أرزيو، مسرغين، سان دوني دوسيق، سيدي شامي	دوزرفيل، قالمة (الضاحية)
1846	الشفة، موزاية فيل	مزغران، مرسى الكبير، سان أندري، سانت كلوتيلد، سان جيروم، سانت بارب دويليلات، سانت ليوني، ستيديا، نمور	عين صفية
1847			بيجو، كوندى سمانو، بانتيافر، سان شارل، سطيف (ضاحية)
1848	أفروفيل، دالماشيا، بني مراد، واد جر، جوانفيل، مونتبانسي، كاستيغليون، نوفي، زوريخ، مارنقو، العفرون، بورومي، لودي، داميات، لافارم، مونتيبا، مونتيوت	فالمي، آركول، حاسي عامر، حاسي بن فريحة، حاسي بن عقبة، حاسي بونيف، سان لويس، فلوريس، مانجان، سان كلو، سان لو، داميسم، كليبار، مفسوخ، أبوقير، ريفولي، تونين، عين نويسي، عين تادلس، سوق الميتو	غاستون فيل، روبرت فيل، جيما بس، موندوفي، بغال، هيليوبوليس، ميليزيمو، بيتي، باتنة
1849	الأربعاء	البراية، بن عريبي، سيدي بلعباس	
1850	فوردي لو	عين الترك، بوسفر، منصورة، صفصاف، سان اندري، سان هيبوليت	

المصدر : Pierre GOINARD. Algérie: l'œuvre Française, Paris 1984, pp 401-402.
(d'après la Publication du gouvernement général en 1930).

ملاحظة: ذكرت المراكز بأسمائها الأصلية التي أطلقتها عليها سلطات الاحتلال الفرنسي.

وفيما بين 1851–1870 أنشأ الاستعمار الفرنسي104 مركزا استيطانيا جديدا: 35 في عمالة وهران، 39 في عمالة الجزائر، 30 في عمالة قسنطينة[1]. وبعد الهزيمة التي تلقاها الفرنسيون في الحرب السبعينية (1871) على يد الألمان وجهت الدعوة مجددا للاستيطان في الجزائر بتخصيص مكانة واسعة للمهاجرين من الألزاس واللورين؛ فمنح قانون 21 جوان1871 أراضي زراعية تقدر مساحتها بـ 100.000 هكتار للوافدين من شمال فرنسا بعد حجزها من الفلاحين عقب ثورة المقراني[2]. أما المرحلة التي أعقبت هذه الثورة (1872–1875) فقد شهدت أكبر موجة من الاستيطان الرسمي بحيث غطت الأراضي المغتصبة 39 % من البرنامج الاستيطاني، أي ما يعادل 254.697 هكتار[3]، إضافة إلى 59.886 هكتار تم توزيعها في شكل امتيازات عام 1881.

وبلغ الحد بإدارة الاحتلال أن استأجرت الأراضي المغتصبة إلى أصحابها الأصليين في انتظار تسليمها مجانا للكولون. وقد سميت هذه العمليات بالرسمية لأن الإدارة الاستعمارية هي التي اتخذت المبادرة في اختيار الأراضي والكولون الممنوحة إليهم، كما أنها هي التي تكفلت بتهيئتها قبل تسليمها. وللعلم فإن الكولون المستفيدين من هذا الإجراء قد منعوا من إعادة بيعها إلا بعد آجال تقدر بعشرين سنة.

ونكتفي بهذا القدر من المعلومات عن التعريف بالاستيطان الرسمي حتى لا نحيد عن الموضوع، ونغوص في الحديث عن تطور الاستيطان الذي خصص له فصل مستقل في هذه الدراسة، وأيضا اتقاء للتطويل والتكرار. وللتذكير فإن إنشاء مركز استيطاني جديد أو توسيعه قد يتم وفق ما نص عليه قرار أبريل 1846، وقرار 31 ديسمبر1862 [4]، وكذلك بناءا على تقديرات اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة مشروع إنشاء المركز أو توسيعه، كما لا يتم خلق مركز استيطاني إلا بمرسوم حكومي يوقعه الحاكم العام للجزائر.

وإليكم في ما يلي نموذج لمرسوم إنشاء مركز استيطاني جديد، ونموذج لتقرير حول تقدم الأشغال بالتقديرات المالية المحتملة الخاصة بالبنايات، وشق الطرقات وتشجير جانبيها، والبستنة وضخ المياه.

---

(1)– انظر : قائمة هذه المراكز بالتفصيل في : Pierre GOINARD, op. cit, p 402 – 403.

(2)– B.O.A. 1871, p p 298 – 332.

(3)– الأراضي التي تم اغتصابها– 1872: 81.673 هـ – 1873: 60207 هـ– 1874: 62.264 هـ– 1875: 50.560 هـ.(M^ed E. MESLI. Les origines de la crise agricole en Algérie, Alger 1986, p 121)

(4)– Claude COLLOT. Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830 - 1962, Ager, O.P.U, 1987, p 114.

نموذج قرار إنشاء مركز استيطاني

Création du village de St André banlieue de Mas[illegible]

République Française

Liberté Egalité Fraternité

Au nom du peuple français,

Le Président de la République Française

Vu les ordonnances en date du 21 Juillet 1845, 5 Juin et 1er Septembre 1847.

Sur le rapport du Ministre de la guerre

Arrête:

ARCHIVES DÉPARTEMENTALES D'ORAN

Art. 1er. — Il est créé sur le territoire de Mascara à 1800 mètres Sud Ouest de cette ville, au lieu dit: Arcibia un centre de population de Cinquante quatre familles, qui prendra le nom de St André.

Art. 2. — Un territoire agricole de Seize cent deux hectares est affecté à ce centre de population.

Art. 3. — Le Ministre de la guerre est chargé de l'exécution du présent arrêté

Fait à

22 Janv 1850

[illegible]stère Guerre.

Au nom du Peuple Français,

Le Président de la République,

Vu les ordonnances en date du 21 Juillet 1845, 5 Juin et 1er Septembre 1847;

Sur le rapport du Ministre de la Guerre,

Décrète:

ARCHIVES DÉPARTEMENTALES D'ORAN

Art. 1er. Il est créé sur le territoire de Mascara, à 1800 mètres au S.O de cette ville, au lieu dit: Arcibia, un centre de population de 54 familles qui prendra le nom de St André.

Art. 2. Un territoire agricole de seize cent deux hectares est affecté à un centre de population

Art. 3. Le Ministre de la Guerre est chargé de l'exécution du présent décret.

Fait à l'Elysée National, le 22 Janvier 1851

Signé: L. N. Bonaparte.

Le Ministre de la Guerre

Signé: D' Hautpoul

Le Secrétaire Général

Signé: Bourjade.

Pour Copie Conforme

Le Secrétaire Général du Gouvernement.

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE SECRÉTARIAT G.AL

C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/5 المصدر:

نموذج بكشف الاعتمادات المالية المخصصة لمركز استيطاني ضمن الميزانية -السنوية-

31 Août 1847

Relevé indiquant le détail des crédits nécessaires pour les dépenses de colonisation et les subventions à faire pendant l'exercice 1848 pour les nouveaux centres de population créés dans la subdivision de Mascara

Village de Lº Hayrabet situé à 4 kilomètres de Mascara sur le ravin d'aïn Coudemanou

PARTEMENTALES D'ORAN

Les maisons, les cours, le fossé d'enceinte avec deux bastions en diagonale, les deux portes d'entrée en poutrelles à claire-voie, les deux ponts en poutres et madriers sont terminés.

Les deux bastions qui doivent être refaits en maçonnerie pour remplacer ceux en terre qui sont achevés restent seuls à faire.

Dépense présumée 900. 00

Le terrain des rues et de la place est entièrement nivelé et n'a nullement besoin d'être empierré.

L'eau se trouve à 6m de profondeur. Dépense pour établir une pompe à volant avec les abreuvoirs en pierre entiers 1000. 00

Les chemins pour faciliter l'accès du village et l'exploitation des terres sont faits. Total. 1900. 00

La distance entre la ville de Mascara et le village étant de 4 kilomètres, en mettant une rangée de peupliers et mûriers de chaque côté de la route à 8m de distance l'un de l'autre, le nombre de pieds d'arbres nécessaires est de 960. 0

La place est plantée de 120 mûriers.

Le village est entouré de 190 peupliers plantés entre les maisons et le fossé d'enceinte.

Le ravin d'aïn Coudemanou qui borde les jardins est planté de peupliers et tremblés.

Aucune subvention n'est nécessaire pour le village dont les maisons, les cours et l'enceinte sont entièrement terminées, les jardins et les terres en plein rapport qui a eu cette année une assez bonne récolte possèdent déjà un nombre très peu de têtes bovines et ovines et dont tous les habitants peuvent se louer entièrement à leurs travaux.

Mascara le 31 Août 1847.

Le Capitaine Directeur du Travail du village de la pépinière.

E. J. V. P.

المصدر: C.A.O.M. G.G.A. Carton 2M / 107

تكشف الوثيقة الثانية عن الاعتمادات المالية الضرورية المتوقعة ضمن ميزانية 1849 الخاصة بالمراكز الاستيطانية الناشئة في دائرة معسكر، وتبرز الدور العملي لسلطات الاحتلال في تمويل المشاريع الاستيطانية.

أما التفاصيل الواردة عن الأشغال التي تم إنجازها كالمباني السكنية والساحة العمومية وخندق السياج والقلعتان الدفاعيتان وبابا مدخل المركز الاستيطاني والجسران اللذان يعلوان وادي تودمان وتسوية أرضية الطرقات والساحة العمومية ... وحاجة المركز إلى مضخة لإيصال الماء الموجود على عمق ستة أمتار إلى السكان وإلى حوض الماء الخاص بإرواء الحيوانات هي جميعها ترجمة فعلية وواقعية لأحلام المستوطنين الرامية إلى البقاء في الجزائر.

ونظرا لاستحالة متابعة الحديث عن الاستيطان الرسمي في الجزائر خطوة خطوة، خاصة وأن الفترة الممتدة من 1830–1962 كانت كلها مجالا تاريخيا للاستيطان، وحتى لا يؤول الموضوع إلى عملية جمع وحشو للمعلومات، سيكون التركيز على إعطاء تفاصيل عن ميلاد ونشأة المستوطنات الرسمية بضرب مثال عن إحداها، فوقع الاختيار على مركز (DUBLINEAU) وادي الحمام (حسين حاليا، بدائرة معسكر).

وسبب الاختيار لهذا المركز كان مقصودا وذلك لأسباب منها:

1– الوفرة النسبية للمعلومات عن هذا المركز[1].

2– انطلاق المقاومة الأولى للاحتلال الفرنسي في غرب البلاد بقيادة الشيخ محي الدين من زاوية وادي الحمام سنة 1830.

3– هو مسقط رأس الأمير عبد القادر الموصوف بالعدو اللدود لفرنسا والمقاتل العنيد لها لمدة 15 سنة (1832–1847)[2].

---

(1)– المعلومات التاريخية عن مركز «دوبلينو» الاستيطاني تضمنها التقرير الاستنتاجي المعد من قبل أمناء بلديات دائرة معسكر في عام 1966 والذي استمدت معلوماته من أرشيف البلديات، وهو التقرير الذي يحمل العنوان التالي: Regards sur l'arrondissement de Mascara. Secrétariat social, 03 rue Kadiri Sid Ahmed, Oran, 1966-1967.

(2)– Eugène BURET. Questions d'Afrique, Paris 1842, p 26.

4- وقوع المركز في قلب بني شقران ومرور وادي الحمام عليه، وصلاحية أرضه للزراعة، إضافة إلى وفرة مواد البناء كالرمل والحصى والحجارة به.

5- وجود الممتلكات الأرضية لوالد الأمير عبد القادر وزاويته.

6- تشييد فرنسا لأول مستوطنة عسكرية - زراعية لها بهذا الموقع عام 1841[1].

7- إقامة الاحتلال الفرنسي لأول برج عسكري فريد من نوعه قرب زاوية الشيخ محي الدين، دشنه الحاكم العام للجزائر شخصيا سنة 1955[2].

باختصار أختير هذا المركز نموذجا لأجل الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والنفسية والجيوستراتيجية التي أنشئ من أجلها.

مركز دوبلينو الاستيطاني:

في عام 1843 بنى العسكريون الفرنسيون جسرا يعلو وادي الحمام بموقع حسين الحالي، وابتداء من عام 1844 تحولت قرية وادي الحمام إلى معسكر فرنسي دائم بعد أن أنشئ بها حصن منيع (Blockhaus) لحراسة الجسر، وأيضا ليكون مركزا ومقر عبور للعسكريين الفرنسيين ومحطة للتموين وملجأ عند الحاجة.

أما أول محطة زراعية في وادي الحمام فقد أنشأها المستوطن الفرنسي «ديلونكا» (DELONCA) عام 1846؛ وخلال سنة 1850 استقر مستوطن ثاني يدعى «وايس» (WEISS) إلى جوار «ديلونكا» وبنى فندقا، ثم جاء معمر آخر يدعى «مايير» (MEYER) ليبني فندقا ثانيا ويسميه «نزل الهبرة» أما المبنى الرابع الذي شيد قبالة هذا النزل في الجانب الآخر من الطريق فكان من نصيب المستوطن «رواغ» (ROIG) وهو المبنى الذي تحول إلى مقر للدرك الوطني - الجزائري - بعد استعادة الجزائر استقلالها في عام 1962.

أما القرار الصادر في 22 فبراير 1847 والقاضي بإنشاء مركز استيطاني في واد الحمام فإنه لم يجر تطبيقه سوى في 11 ماي 1850 وذلك بسبب المقاومة العنيفة للاحتلال في

(1)- Regards sur l'arrondissement de Mascara., op . cit, p94

(2)- بن داهة عدة. «اسهامات معسكر في مجهود ثورة أول نوفمبر 1954»، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2000، ص 121. نقلا عن: Echo d'Oran du 20/09/1956, p 07.

هذه الجهة من الوطن، وثانيا بسبب انشغال حكومة الاحتلال بترميم الطريق الرابط بين معسكر ووهران عبر وادي الحمام - الممر الإجباري - بما لم يسمح بتوزيع الأراضي على الكولون أو تهيئتها لهم.

وسنة من بعد، أي في تاريخ 11 ماي1851 وقع نابليون الثالث رئيس الجمهورية الفرنسية العقد الرسمي لتاريخ ميلاد مركز وادي الحمام في المكان المسمى «جسر وادي الحمام» على بعد 20 كلم شمال غربي مدينة معسكر، لاستقبال 54 عائلة أوروبية تستفيد من 700 هكتار، كما نصت عليه المادة الثانية من ذات العقد[1].

وفي حقيقة الأمر فإن المستوطنين الفرنسيين الأوائل بهذا المركز كانوا من السياسيين المغضوب عليهم، أي من الذين تمّ نفيهم وإبعادهم بعد انقلاب 02 ديسمبر1851[2] الذي جعل من نابليون الثالث إمبراطورا للفرنسيين.

وابتداء من عام 1851 شرع العسكريون في استغلال مياه مجرى وادي الحمام في الشرب وفي سقي المحاصيل الزراعية؛ وفيما بين 1852-1855 بني سد القيطنة الذي تبلغ قدرة تخزينه 300.000 م^3 ، الأمر الذي سيسمح بسقي 450 هكتار، ومع هذا فإن المهاجرين الذين أوصلتهم القافلة إلى وادي الحمام في 12 يناير1852 قد رحلوا جميعا مع حلول شهر فبراير 1853 بسبب تعطل مصالح الهندسة العسكرية في إنجازها للمباني السكنية وتهيئة الأراضي الزراعية، وهذا على الرغم من تسليم مصالح الأملاك العامة مساحة زراعية قدرها 1.646 هكتار إلى الجنرال قائد القسم العسكري بوهران في 02 جويلية1853 من ضمن أملاك البايلك التي تمت مصادرتها في عام 1841[3] ليسد بها حاجات الكولون في وادي الحمام.

وأمام هذه الوضعية حاولت إدارة الاحتلال مضاعفة جهودها لربط المهاجرين الأوروبيين بهذا المركز بتوفير قطع أرضية سكنية ومنحهم أراضي زراعية مجانا وإيصال

---

(1)- Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p 216.

(2)- في 1851/12/02 قلب لويس نابليون بونابارت الحكم في فرنسا ليتحول إلى إمبراطور ابتداء من 1852/12/02 (Petit Larousse illustré, Paris 1991, p 1270).

(3)- C.A.O.M, G.G.A. Carton 1N/4.

المياه لحقولهم الزراعية، فسلمت في 10 أوت1853 قطعا أرضية سكنية لعشرة مستوطنين، أي أنها وجدت في الحافز المادي حلا للمهاجرين على البقاء.

وفي آخر عام 1853 (31 ديسمبر1853) بلغ عدد المهاجرين الأوروبيين في وادي الحمام 14 مستوطنا (07 رجال، 04 نساء، و03 أطفال)، وفي هذه السنة تمكن المستوطنان «مايير» (MAYER) و«توفال» (TEUFFEL) من زرع 24 هكتارا قمحا وشعيرا.

وفي شهر مارس 1854 نزل بوادي الحمام 164 مهاجرا من إقليم رينانيا الألماني، يتألفون من 24 عائلة، تم تشغيلهم في أعمال إنجاز الطريق الاستراتيجي الواصل وهران بمعسكر عبر جبال بني شقران الوعرة المسالك والكثيرة الخوانق، ومنح لهذه العائلات 400 هكتارا من الأراضي الزراعية، كما استفادت من 26 ثورا، و16 عربة، و32 محراثا، و32 معولا، و30 منجلا ومجرفة واحدة، وقد اشتركت معهم في الاستفادة من الأرض أربع عائلات من أصل فرنسي[1] سبق لها أن استلمت من إدارة الاحتلال 13 محراثا و60 عربة[2].

وتشجيعا للهجرة والاستيطان، استقبلت السلطات الاستعمارية المهاجرين إلى واد الحمام بحفاوة لا مثيل لها، متجاوزة في عام 1854 لسوء تقدير الإمكانيات التي وقعت فيها من قبل، فمنحت للكولون الجدد 146 قطعة أرضية زراعية، منها 75 قطعة مروية، و71 قطعة بورية بمساحة إجمالية تقدر بـ 1.154 هكتارا؛ وكذلك 70 قطعة خاصة بالبناء، ومثلها خلص للبستنة حول القرية، وفي 17 سبتمبر1856 أضيفت لهم مساحة أرضية تقدر بـ 130 هكتار تقع عند التقاء رافدي مجرى الحمام بمجرى وادي اللوز شمال القرية[3]، وبذلك ارتفعت حصة المهاجرين إلى 1.284هكتارا.

وتطبيقا لسياستها الهادفة إلى فرنسة الأراضي الفلاحية الجزائرية شرعت إدارة الاحتلال خلال سنة 1856 في دراسة «قانون ملكية الأهالي» وذلك تحقيقا لغرضين، أولهما: تعويض الفلاحين الجزائريين الذين صودرت أراضيهم؛ وثانيهما: الاعتراف بالسندات التي

---

(1)- عن أهمية بني شقران وشهرتها ينظر كتابنا: معسكر عبر التاريخ. ط 01، الجزائر: دار الخلدونية، 2005، ص ص 78 – 83.

(2)- Le département d'Oran et son conseil, op. cit, p 216.

(3)- Regards sur l'arrondissements de Mascara, op . cit, p 100.

تقرّ حقهم في الملكية - بناء على الشروط التي حدّدها قانون 16 جوان1851 - ففتحت للفلاحين الجزائريين سجلا خاصّا لاستقبال احتجاجاتهم بمدينة معسكر، إلا أنها أسرعت لغلقه في 09 نوفمبر1857. وتم لها أن عوضت - فقط - أصحاب العقود المسجلة ممن اغتصبت أراضيهم بأراضي أخرى تربتها عرضة للتعرية والانجراف[1].

وإكراها للمهاجرين على الاستقرار والبقاء في وادي الحمام سلكت إزاءهم سياسة استيطانية متعصبة، تجبرهم على تحديد مساحات أراضيهم بمعالم واضحة كغرس أشجار غابية أو مثمرة، إلا أن معظم الأصناف التي غرست لم يكتب لها النجاح، باستثناء الحوامض التي تطور إنتاجها بشكل ملحوظ[2].

ومنع الكولون المستفيدون من أراضي زراعية من التنازل عن أراضيهم أو بيعها إلا لكولون مثلهم، واتخذت احتياطات لإبعاد الكولون المضاربين بالأرض.

وما حلّ عام 1860 حتى تحول الكولون المستفيدون من أراضي زراعية إلى ملاكين حقيقيين لكل منهم حيازة أرضية من 08 حتى 12 هكتارا؛ عدا «شارل أرسان بودان» (Charles Arsène Boudin) وهو نقيب عسكري متقاعد قد سمح له بحق الاحتفاظ بـ 47 هكتارا مكافأة له على ما قدمه من خدمات لصالح الاستيطان ومن مساعدات للمهاجرين[3] شأنه في ذك شأن المعمر «غالي» (GALLY) الذي استفاد من 27 هكتار حول مطحنة الحبوب التي بناها، أما المعمر «كولي» (COLLET) فقد تحصل على 18,8 هكتار.

وتحديا لإرادة سكان هذه الناحية من الوطن، وتكسيرا لشوكة رفض فلاحيها للاستعمار، لم تتورع الإدارة الاستعمارية في استدراج المهاجرين الأوروبيين إلى الاستقرار بوادي الحمام، وحذرتهم من عدم تفويت فرصة المنافع التي تعود إليهم من الهجرة والاستيطان، ومن الأمثلة على ذلك أن سلمت لهم في:

- جويلية 1855 : 14 مسكنا جاهزا و 05 في طور الإنجاز.

---

(1)- Regards sur l'arrondissement de Mascara, op. cit, p 100.

(2)- ينظر تفاصيل عن تطور إنتاج الحوامض بمختلف أنواعها وبالأرقام في المرجع السابق، ص 124 (جدول)، ص 125 (رسم بياني).

(3)- بني « بودان » مخبزة وتبرع بها لصالح المهاجرين سنة 1854.

- جوان 1856 : 05 سكنات جاهزة، و 20 مخزنا وبعض الأكواخ.
- 31 ديسمبر1856 : 33 مسكنا جاهزا، و 23 إسطبلا أو مخزنا و 03 أكواخ.
- 1858 : افتتاح مدرسة ابتدائية للأطفال بمبنى لأحد الكولون.

ومن الأمور الملفتة للانتباه، فإنه على الرغم من إصابة المهاجرين الأوروبيين في وادي الحمام بالأذى جراء الظروف المناخية السيئة (الحرارة، الذباب صيفا، تعفن مياه مجرى الوادي...) وهلاك 72 شخصا من بينهم 21 طفلا فيما بين 1852–1856، زد على ذلك الأمطار الطوفانية التي نسفت جسر وادي الحمام وهدمت المباني على طول مجراه، ومن بينها سكن المعمر «كولي» وذلك عام 1857 ، إضافة إلى الجفاف الحاد الذي ضرب غرب البلاد، إلا أن الكولون أظهروا تصميمهم الواضح على البقاء.

وازداد هذا المركز اتساعا ببناء المعمر «بورجوا» (BOURGEOIS) لمصنع القرميد والأجور عام 1863.

وبقدوم مهاجرين من الألزاس واللورين سنة 1871 ضاعفت الإدارة جهودها من أجل استقبالهم، فقامت بدراسة لتوسيع مركز وادي الحمام.

وفي 22 ماي1885 صدر مرسوم ينص على تحويل بلدية وادي الحمام المختلطة إلى بلدية كاملة الصلاحيات، ومنحها اسم «دوبلينو» (DUBLINEAU) – الذي تبناه المجلس البلدي لمدينة معسكر في اجتماعه يوم 10 جوان 1884– وأضيف للبلدية مساحة 6.670 هكتار؛ وبني المقر الجديد للبلدية وفق مرسوم 29 نوفمبر1888.

يكفي تبريرا على نية فرنسا في إجبار الكولون على الاعتصام بمركز «دوبلينو» إقدامها في عام 1890 على بناء كنيسة ومقر للبلدية وتوسيع المدرسة الابتدائية في آن واحد، إلى جانب استصلاح الينبوع المائي وتجديد قنوات توزيع المياه.

وبلغ الحماس الفرنسي على الاحتفاظ بهذا المركز رمزا للتحدي برفع تمثال لـ «دوبلينو» و«وندلنبغ» بوسط مركز وادي الحمام، ودعم هذا التمثال في عام 1922 بصفائح رخامية نقشت عليها قائمة بأسماء القتلى الذين سقطوا في حرب 1914–1918، وفي علم 1945 أضيفت إلى هذه القائمة أسماء الذين قتلوا في حرب 1939–1945 من أبناء المنطقة، تمجيدا

وتخليدا لهم، كما سمت الشوارع والمؤسسات والساحات العمومية بأسماء شخصيات وقـــادة فرنسيين.

ويبقى الحديث عن ظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر مبتورا ما لم نتعـــرض لتطور عدد المستوطنين الأوروبيين إن في الجزائر عامة أو في المراكز الاستيطانية خاصة؛ والجدول الموالي يكشف لنا عن تطور السكان الأوروبيين في مركز «دوبلينو».

السنة	العدد	السنة	العدد
1885	554	1926	417
1886	420	1931	245
1901	546	1936	359
1906	549	1940	310
1911	643	1948	279
1921	682	1958	285

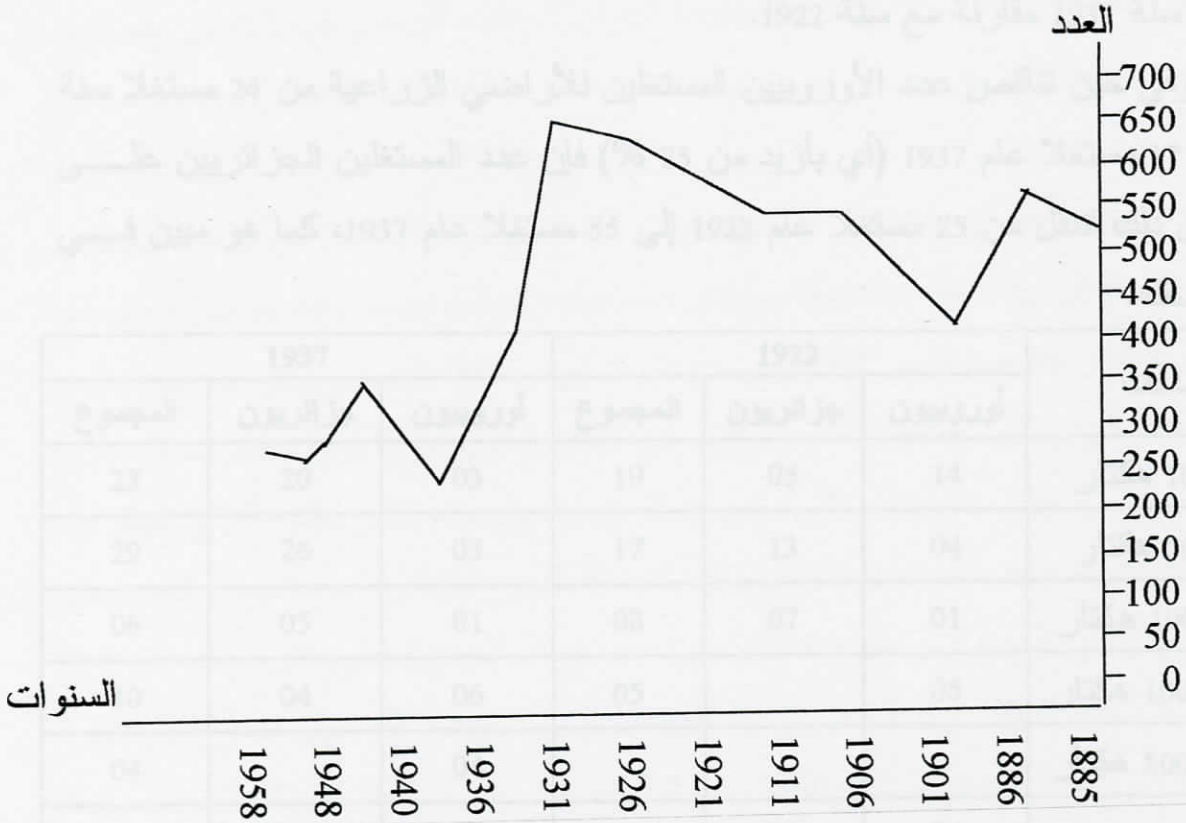

المصدر: أنجز الجدول والرسم البياني بناء على المعلومات الواردة في التقرير السابق ذكره :
«Regards sur l'arrondissement de Mascara», p 103

يبين لنا الجدول الزيادة المستمرة للسكان الأوروبيين في مركز «دوبلينو» حتى غاية 1921، لتبدأ في التراجع ابتداء من هذا التاريخ.

ويعزى هذا التناقص في الزيادة السكانية للأوروبيين بالمركز إلى :

1. انتقال السكان الأوروبيين بعد بيع أراضيهم للكولون أو الجزائريين إلى المدن والمراكز الاستيطانية المجاورة (معسكر، المحمدية، سيق، تليلات...).
2. تجميع الأراضي الزراعية في أيدي عدد قليل من الكولون الأوروبيين.

أما الجدول الموالي فيلخص لنا مقدار الزيادة في المساحات الزراعية التي تركزت في أيدي الكولون مقارنة بالفترة المحصورة بين سنتي 1922 و 1937، كما تشير الأرقام المتوفرة في نفس الجدول أن عدد الملاكين الجزائريين للمساحات الصغرى والمتوسطة قد ارتفع في سنة 1937 مقارنة مع سنة 1922.

وفي حين تناقص عدد الأوروبيين المستغلين للأراضي الزراعية من 24 مستغلا سنة 1922 إلى 17 مستغلا عام 1937 (أي بأزيد من 25 %) فإن عدد المستغلين الجزائريين على العكس من ذلك انتقل من 25 مستغلا عام 1922 إلى 55 مستغلا عام 1937، كما هو مبين في الجدول أسفله.

المساحات	1922			1937		
	أوروبيون	جزائريون	المجموع	أوروبيون	جزائريون	المجموع
01 حتى 10 هكتار	14	05	19	03	20	23
10 حتى 50 هكتار	04	13	17	03	26	29
50 حتى 100 هكتار	01	07	08	01	05	06
أكثر من 100 هكتار	05		05	06	04	10
أكثر من 500 هكتار				04		04
المجموع	24	25		17	55	

المصدر: التقرير السابق الذكر Regards sur l'arrondissement de Mascara, p 114

ولا حاجة لنا لمزيد من التفصيلات والأدلة لمعرفة ما كان يضمره الفرنسيون من وراء الاستيطان، لنخلص في الأخير إلى أن نشأة بعض المراكز الاستيطانية مثل مركز «دوبلينو» قد خضعت لحتميات جغرافية سياسية (جيوبوليتيك)، وأيضا تاريخية خلافا للمراكز الأخرى وذلك لاعتبارات منها:

- في العهد الروماني : اتخذ الرومان من مجرى وادي الحمام مسلكا يربط بين المدينتين الرومانيتين «CASTRA NOVA» المحمدية حاليا، و «AQUAE SIRENSES» بوحنيفية عبر موقع «دوبلينو»، وإنشائهم لحصن عسكري على الضفة اليمنى للوادي.
- في العهد العثماني : انطلقت حركات الجهاد ضد الاحتلال الإسباني لوهران من زاوية الشيخ بلمختار جد الأمير عبد القادر والذي كان يمتلك أراضي خصبة على ضفاف الوادي.
- بعد نزول الاحتلال الفرنسي: نظمت المقاومة الأولى للوجود الفرنسي في الجزائر بغرب البلاد تحت قيادة الشيخ محي الدين ثم ابنه عبد القادر انطلاقا من قاعدة وادي الحمام سنة 1830.
- إثر سقوط مدينة معسكر (1841) : شرعت قوات الاحتلال في عام 1842 في ترميم المسلك الواصل بين وهران ومعسكر عبر غابة مولاي إسماعيل وخوانق خروف ووادي الحمام مرورا بموقع «دوبلينو» - الممر الإجباري - وصولا إلى سعيدة والبيض. وفي عام 1843 تم بناء حصن عسكري على أنقاض الحصن الروماني القديم ليكون قاعدة قوية ومأمونة من غارات المجاهدين. وفي عام 1844 أقيم مخيم عسكري فرنسي دائم لكسر مقاومة بني شقران للاحتلال الفرنسي، وأيضا لمراقبة القوافل والحركات البشرية ذهابا وإيابا بين الساحل والداخل عبر وادي الحمام... ولعل هذا أكبر دليل على تحكم الجغرافيا في التاريخ.

ومثل هذه الأمثلة تبدو لنا ضرورية لفهم ظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر وتفسيرها انطلاقا من الأرضية التاريخية، ومن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت السبب في ميلادها.

وفي الخريطة الموالية، والتصميمان المرافقان لها ما يغنينا عن الكثير من الحديث عن حسن اختيار فرنسا لمواقع المراكز الاستيطانية.

موقع مركز دوبلينو الاستيطاني (حسين)

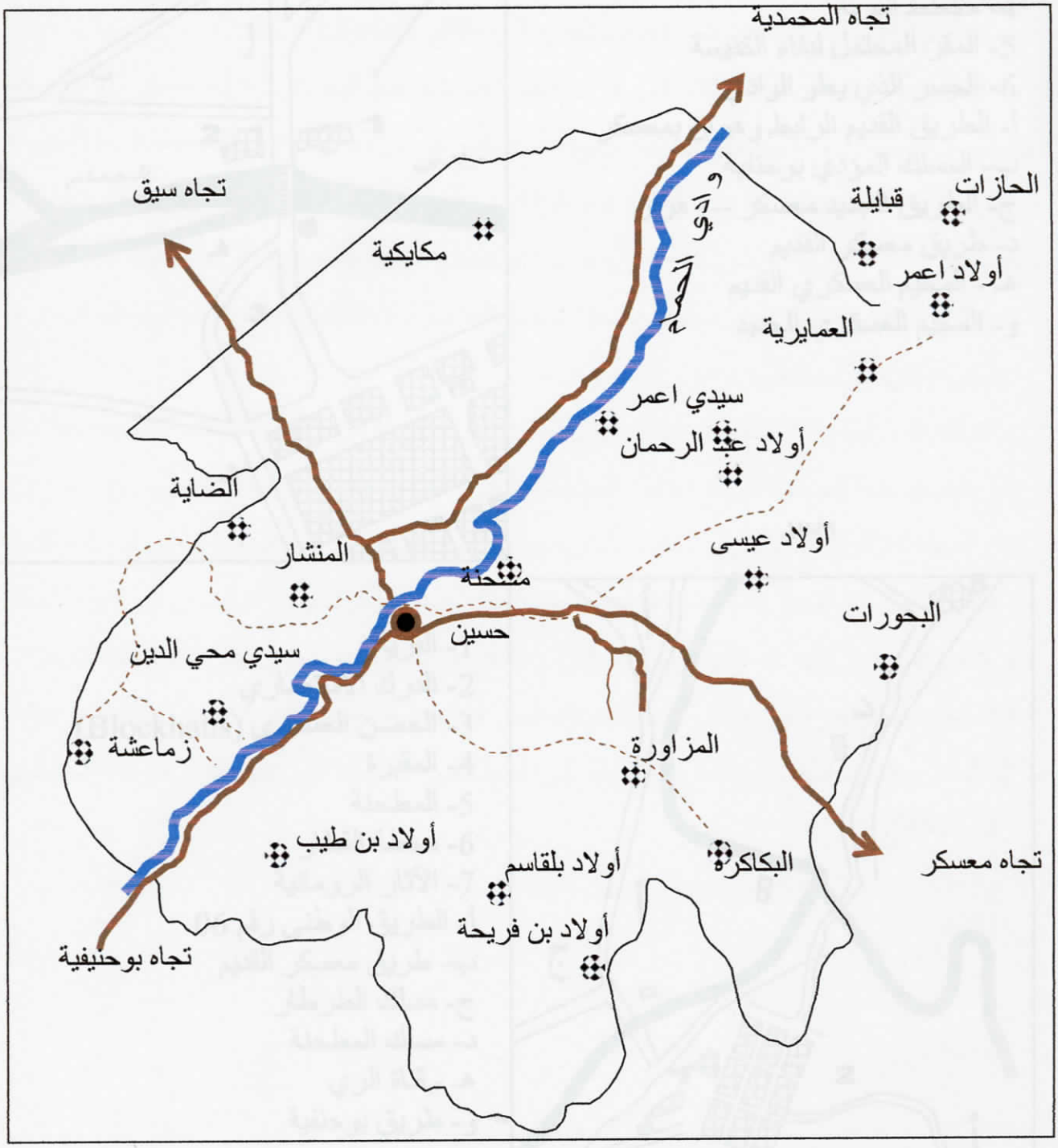

المرجع: **Regards sur l'arrondissement de Mascara. Oran, Secrétariat Social 1966-1967**
Page 91 (تعريب الطالب الباحث)

مخطط دوبلينو (حسين)

1864

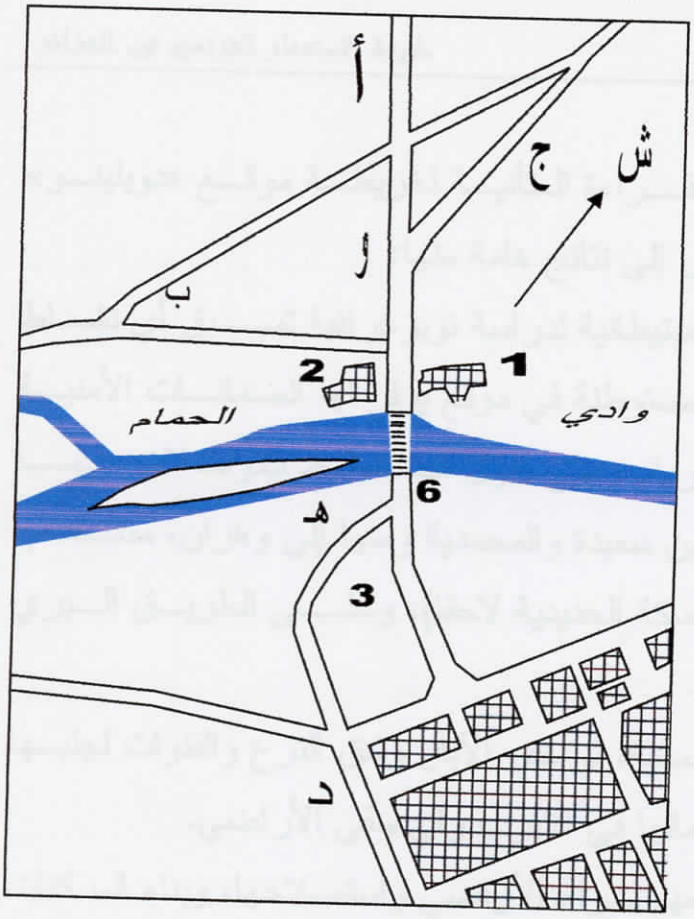

1- مسكن المعمر مايير
2- المقر الاحتياطي للدرك الاستعماري
3- آبار
4- مخطط القرية
5- المقر المحتمل لبناء الكنيسة
6- الجسر الذي يعلو الوادي
أ- الطريق القديم الرابط وهران بمعسكر
ب- المسلك المؤدي بوحنفية
ج- الطريق الجديد معسكر – وهران
د- طريق معسكر القديم
هـ - المخيم العسكري القديم
و- المخيم العسكري الجديد

1945

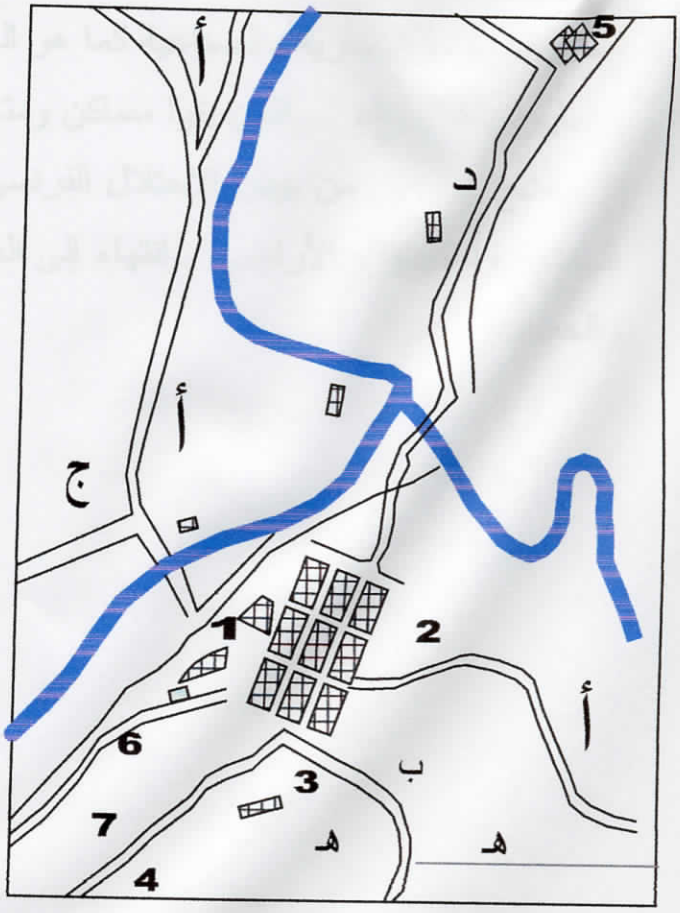

1- القرية
2- الدرك الاستعماري
3- الحصن العسكري (Blockhaus)
4- المقبرة
5- المطحنة
6- محطة القطار
7- الآثار الرومانية
أ- الطريق الوطني رقم 06
ب- طريق معسكر القديم
ج- مسلك الطرطار
د- مسلك المطحنة
هـ - قناة الري
و- طريق بوحنفية

المرجع : **Regards sur l'arrondissement de Mascara. Oran, Secrétariat Social 1966-1967**
Page 97 (تعريب الطالب الباحث)

من خلال ما سبق عرضه، ومن القـــراءة المتأنيـــة لخريطـــة موقـــع «دوبلينـــو» ولمخططها العمراني (1864 ثم 1945) نخلص إلى نتائج هامة منها:

1- إخضاع فرنسا لعملية إنشاء المراكز الاستيطانية لدراسة توبوغرافية تســـبق أي نشـــاط يتعلق بالاستغلال والاستيطان بحيث تبنى المستوطنة في موقع يوفر لها الضمانـــات الأمنيـــة بالقرب من التحصينات أو المخيمات العسكرية، وعلى طول أحد خطوط المواصلات -كمـــا هو الحال مع دوبلينو -على الخط الرابط بين سعيدة والمحمدية ومنها إلى وهران، مســـتغانم، الجزائر العاصمة- (والذي سيصبح ممر السكة الحديدية لاحقا)، وعلـــى الطريـــق الـــبري الإستراتيجي الواصل بين وهران ومعسكر.

2- بناء المستوطنات بالقرب من الينابيع المائية، أو حفر الآبار وشق الترع والقنوات لجلبـــها إلى المستوطنة السكنية أو الزراعية لاستعمالها في الشرب وفي سقي الأراضي.

3- السماح للكولون الأحرار بتنفيذ مشاريعهم لشراء الأراضي واستصلاحها، وبناء الســكنات وخلق المشاريع التجارية والصناعية كما هو الحال مـــع الكولـــون «وايـــس» و«ديلونكـــا» و«ماييز» و«رواغ» ... الذين بنوا مساكن ومتاجر ومصانع، وساهموا في تشييد الكنائس.

4- وضع المجندين من جيش الاحتلال الفرنسي في خدمة الاستيطان بدأ بتهيئة الأرض وبناء السكنات واستصلاح الأراضي... انتهاء إلى العمل في الحقول الزراعية أثناء مواسم الجنـــي والحصاد[1].

(1)- Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran 1860 -1881, p 36.

ب- الاستيطان الحر (التلقائي):

في الحقيقة ما كان للأوروبيين أن يستولوا أبدا على أراضي جزائرية لولا الاستيطان الرسمي الذي تحملت الدولة الفرنسية الاستعمارية أعباءه كشقها للطرقات وتكفلها بإنجاز البنايات ومنح الأراضي وجلب المياه...

أما الاستيطان الحر الممارس من قبل مستوطنين أحرارا فقد جاء ليتم عملية الاستيطان الرسمي مستفيدا من خدماته، وفي مقدمتها الطرق والمواصلات.

ومع أنه لم يحقق نجاحات - باهرة - في بداية أمره مقارنة مع الاستيطان الرسمي، فإنه شيئا فشيئا اتخذ مكانة له إلى جانبه وزاحمه ليتحول في الأخير إلى أداة رئيسية للغزو الاقتصادي في الجزائر[1].

وبحلول مستوطنين أحرارا بالجزائر نشطت عملية المتاجرة بالأرض، حيث تمكن هؤلاء من شراء أراضي من تلك التي سبق للكولون الحكوميين أن استفادوا منها في إطار الاستيطان الرسمي.

وعن طريق اللعبة الطبيعية للمتاجرة بالأرض بدأ الانتقال التدريجي لمساحات أرضية زراعية ورعوية من أيدي الفلاحين الجزائريين إلى أيدي الكولون الأحرار.

وكدليل على هذه الحقيقة يحسن بنا أن نضرب أمثلة على ذلك.

ففي ضواحي معسكر تحصل الكولون الأحرار فيما بين 1841-1851 على 200 هكتار أقاموا عليها 20 ضيعة؛ وبعد سنة 1871 مكنهم الدعم المالي والفني للدولة من توسيع مشاريعهم الزراعية الطموحة والتي تستهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الزيادة عن طريق شراء المزيد من الأراضي من الفلاحين الجزائريين وعملوا ما في وسعهم لزرعها كروما[2].

وحتى الأقاليم العسكرية لم تنجو من غزو المستوطنين الأحرار لها، ففي قسم وهران العسكري تمكن الكولون الأحرار فيما بين 1852-1853 من إقامة المستوطنات التالية:

---

(1)- Arthur GIRAULT. Principe de colonisation et de législation coloniale 3eme partie, 4eme édit, Paris 1921, p 405.

(2)- L'Algérie Biographique. T 01 (D.A.W.O) cote B 139, p p 536 – 449 .

- قطاع الوحدة الزراعية «l'Union Agricole» بسيق.
- ضيعة «سان مور» (St Maure) بعربال جنوب شرقي وهران.
- ملكية «فرنكوفيل» (Francqueville) بخميس.
- ضيعات «دوبوي» (Dupuy) في مسيلة، و«بومفور» (Bomfort) في تمسالمت.
- 15 ضيعة بتليلات.
- ملكية «فيرات» (Veyret) وشركاؤه البالغة 2300 هكتار[1].

وسجل الاستيطان الحر في قسم معسكر العسكري وجودا مبكرا وذلك بإنشاء أحد الكولون الأحرار لأقدم ملكية زراعية حرة على مستوى غرب البلاد في بوحنيفية سماها: (La ferme du Blockhaus) ضيعة الحصن لأنها كانت منعزلة وفي منطقة جبلية غير آمنة، وإلى جانبها غير بعيد من ضريح سيدي بن يخلف شرق مدينة معسكر أنشئت مزرعتان استغلاليتان وذلك في حدود عام 1852–1853[2].

وفي إطار الاستيطان الحر تمكن الكولون من إقامة 126 ضيعة ببلدية تلاغ لوحدها فيما بين 1895–1905؛ وفي سفيون، وتاجموت، ومويلح تجاوزت الملكية الواحدة لبعض الكولون الأحرار الـ500 هكتار، وأحيانا 1.000 هكتار.

ومن الأمور الملفتة للانتباه أن امرأة أوروبية تدعى «شوبوليف» (CHAUBOULIVE) استطاعت أن تقيم مستوطنة أشبه بالقرية تأوي 200 مزارع من أصل أوروبي. ومن الأمثلة عن الضيعات المشابهة لها نذكر ضيعة «غالي» (GALLY) التي اختصت بزراعة الكروم، وضيعات كل من «نوزيل» (NOUZILLE) و«لومي» (LOUMET) و«بولي» (BOULET) و«ألبان» (ALBAN) و«دوكريون» (DECRION)، وهي ضيعات جميعها مجهزة بالمرافق الضرورية (المخازن، المستودعات، الآبار التي يتراوح عمقها بين 45 متر حتى 64 متر وذلك للجفاف الذي يسود منطقة تلاغ)[3].

---

(1)- Le D^pt d'Oran et son conseil général 1830 – 1930, p 218.

(2)- Ibid, p 218.

(3)- C.A.O.M-G.G.A, Carton 1M/60 Colonisation Privée 1895-1905.

وقد بذل المستوطنون الأحرار جهودا في منطقة تلاغ من أجل استصلاح الأراضي وضخ المياه وتعميرها بمستوطنين يمارسون النشاط الزراعي، ويكفينا دليلا على تعلقهم بالأرض ورغبتهم في الاستيطان حفرهم لآبار على عمق 64 مترا لأنهم كانوا يدركون ما للمياه أولا ثم ما للأرض ثانية من أهمية بالغة في استقرار الإنسان بالأرض كوطن وكمصدر للرزق.

وفي حين تمكن ثلاثون أوروبيا من إنشاء، أربع ضيعات تلتحق بها 127.000 هكتار في السانية[1]، و120 أوروبيا آخر من إنشاء سبعة عشر ضيعة في بوتليليس تتألف من 190.000 هكتار خلال الفترة من 1895 إلى 1908[2] فإن بلدية مقطع دوز لم يتمكن الكولون الأحرار أن ينشئوا بها ضيعات[3].

وإليكم في ما يلي جدول عن توزيع الضيعات التي أنشأها الكولون في إطار الاستيطان الحر في بعض بلديات عمالة وهران فيما بين 1895–1905 (10 سنوات) وكذا مقدار المساحات الزراعية التي اشتملت عليها كل مجموعة من الضيعات، ضمن تراب كل بلدية بعدد الكولون الملاكين لهذه الضيعات، والقيمة المالية (التقريبية) للحيوانات المزرعية والمعدات الفلاحية التابعة لها داخل نفس البلدية.

---

(1)- C.A.O.M – G.G.A. Carton 1 M/60.

(2)- Ibid.

(3)- Ibid.

اسم البلدية	عدد الضيعات	عد الكولون المقيمين بها	المساحة بالهكتار	قيمة الحيونات بالفرنك	قيمة العتاد بالفرنك
عين الأربعاء	10	43	199	6200	6200
بوهني	–	–	–	–	–
مسرغين	03	10	150	8000	8000
تنيرة	02	10	400	50.000	10000
حلسي بونيف	69	388	1561	31.100	119000
عين الطلبة (Guiard)	14	248	2125	105.000	70000
قديل (St Cloud)	–	–	–	–	–
لمطار	18	70	56291	22500	20000
غريس (Thiersville)	16	–	550	14000	22000
جديوية (Staimé)	06	–	768.46,30	5400	4000
جبل نادور	73	301	69.18,69	143000	122800
المطمر (Clinchant)	18	36	1014	69900	41600
الحناية	11	64	876	40000	35000
حاسي زهانة (Tassin)	–	76	2344	120000	200000
عين البرد (O.Imbert)	119	3198	7814	340000	2195000
حاسي ماماش (Rivoli)	05	25	62	3300	20500
الكرمة (Valmy)	–	–	500	9000	10000
شعبة اللحم (Laferriere)	04	13	157	2100	3500
سفيزف (Mercier-la-combe)	03	08	600	15000	12000
عين خيال	03	–	58	3000	2000
ندرومة	02	06	120	400	1200
أولاد ميمون (Lamoricière)	07	–	2679	2900	15000
تاسالة	05	23	590	23000	20000
بلاد تواغية	54	75	1828	68200	69000
حاسي عامر	01	03	374	1050	1500
صيادة (Pelissier)	80	147	1250	133000	153000
سيدي علي (Cassaigne)	08	25	1363	11000	5200
سيدي بوسيدي (Parmentier)	20	49	577	35900	70200
سيق	11	55	205	11600	96500
سيدي محمد بن علي (Renault)	03	17	450	10000	6000
بني صاف	30	50	1234	40420	43000
بن سكران (Pont de Lisser)	48	26	1107	76000	417600
المحمدية (Perregaux)	12	74	548	30000	25000
زهانة (St Lucien)	218	1306	22758	300650	205000

المصدر: C.A.O.M – G.G.A Carton 1M/60 – (Colonisation Privée).

أما النتائج التي يمكن استخلاصها من هذا الجدول فنوجزها على النحو التالي:

01- استيلاء الكولون - في إطار الاستيطان الحر - على مساحات من الأراضي الزراعية تقدر بـ: 54.691 هكتار خلال 10 سنوات من ضمن أراضي 32 بلدية، وإقامة 869 ضيعة بها في 30 بلدية بعمالة وهران.

02- استقرار أزيد من 6371 مستوطنا أوروبا في 27 بلدية من ضمن البلديات الأربعة والثلاثين المذكورة في الجدول.

03- ارتفاع النفقات التي غطت الحيوانات المزرعية والمعدات الفلاحية بهذه الضيعات إلى : 5547820 فرنك.

ومثل هذه النتائج تدل قطعا على أن الاستيطان الحر لعب دوره كأداة تنفيذية فعالة في تحقيق المشروع الاستيطاني الشامل لفرنسا في الجزائر.

ومن الأمثلة الكثيرة عن الهجرة والاستيطان الحر خلال هذه الفترة التاريخية (1895-1908) آثرت مركز «برودون» (سيدي إبراهيم) وذلك لإجتذابه عددا كبيرا من الكولون الأحرار، ففي ظرف لا يتعدى 13 سنة نزل به أزيد من 17696 مستوطنا أوروبيا، استفاد الممارسون منهم لحرفة الزراعة من 30,165 هكتارا من أخصب الأراضي، تتوزع على 995 محطة زراعية.

ويظهر لنا الجدول التالي عمليات السطو المتزايدة على أراضي الفلاحين الجزائريين في هذا المركز خلال ذات المدة الزمنية (1895 - 1908) - كنموذج -.

السنة	عدد المحطات الزراعية	عدد المهاجرين الأوروبيين	المساحات المستغلة
1895	32	617	2712 هكتار
1896	/	818	1990 هكتار
1897	/	144	2344 هكتار
1898	143	883	1739 هكتار
1899	/	/	1937 هكتار
1900	144	827	1728 هكتار
1901	/	886	2051 هكتار
1902	/	796	2091 هكتار
1903	/	/	1968 هكتار
1904	/	2373	2223 هكتار
1905	125	2659	2128 هكتار
1906	134	2198	2815 "
1907	138	2353	2371 "
1908	139	2375	2468 "

المصدر: C.A.O.M Oran. Carton 9 H / 60.

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام، فإن الأقاليم المزدحمة بالكولون هي التي اشتهرت بخصوبة أراضيها ووفرة مياهها السطحية أو الجوفية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الكولون الأحرار ما كان لهم أن ينشؤا محطات زراعية في عمق الجزائر بعيدا عن الساحل لولا مساعدة ودعم سلطات الاحتلال لهم ماديا وفنيا بشقها للطرقات ومدها للسكك الحديدية وتحويلها للمياه... وتقديمها للقروض المالية كما سنرى لاحقا [1].

ومن البلديات الداخلية التي امتد إليها الاستيطان الحر مستفيدا من خدمات الاستيطان الرسمي نأخذ بلديات معسكر وسعيدة وعين الحجر كنموذج.

(1)- عد إلى فصل تطور الاستيطان من هذا البحث.

فحسب تقارير رؤساء المكاتب العربية فإن بلدية معسكر لوحدها وجـدت بـها 117 مزرعة للكولون الأحرار خارج المراكز الاستيطانية تقدر مسـاحتها بـ 27862 هكتـارا، المستغل منها فعلا: 19432 هكتارا وتشغل فيها الحبوب (قمح - شعير - خرطال) مساحة 12544 هـ، بينما أستيفي الفائض من المساحة (6.888 هكتار) بدون زراعة.

ويفهم من اكتفاء الكولون الأحرار بزرعهم لجزء من المساحة وإهمالهم للباقي بـأن أراضي معسكر كانت تتميز بخصوبتها وارتفاع مردودها. وهو قول تؤكده الكتابات السـابقة بأن الفلاح الحشمي أو الشقراني كان يكتفي بزراعة الجزء الخامس من أرضه ويبقي علـى أربعة أخماس، بحيث وجدت أراضي لم تزرع سوى مرة واحدة خلال ست سنوات[1] ومعنى هذا أن الكولون الأحرار قد أحسنوا الاختيار باستقرارهم في سهل معسكر وهضابها[2] التـي تحولت إلى قاعدة اقتصادية زراعية بعد أن أصبحت تشتهر بزراعة الكـروم ذات الجـودة العالية ودرجة الحموضة المرتفعة لخمورها (13 حتى 16°)[3].

أما مجموع العمال الدائمين من ذوي الأصول الأوروبية في هذه المحطات الزراعية فقد قدر بـ 103 عاملا يعيشون وعائلاتهم داخل الضيعات.

ومثل هذه الأرقام تشهد على النتائج التي حققها الاستيطان الحر في بلدية معسـكر المختلطة[4].

وبالنسبة للحصيلة في بلدية سعيدة وعين الحجر المختلطتين فنوجزها ملخصـة فـي الجدولين التاليين.

(1)- بن داهة عدة. معسكر عبر التاريخ، ط01، الجزائر: الخلدونية، 2005، ص ص 12 -13 .

(2)- C.A.O.M Oran Carton 1M/60 (enquête sur les résultats de la colonisation privée).

(3)- Revue historique de l'armée n° 02, 9eme année, Juin 1953, p XLVII.

(4)- C.A.O.M Oran Carton 1 M/60. (Résultat de la colonisation privée. Le: 16/03/1922).

حصيلة الاستيطان الحر في بلدية سعيدة المختلطة

اسم الدوار	عدد الآبار المحفورة	المساحة المستصلحة	مساحة الكروم	عدد المستوطنين	قيمة الأرض
هونت	01	638 هكتار	01 هكتار	30	8100 فرنك
ويزغت	09	2352 هكتار	92 هكتار	40	696000 فرنك
تافرنت	02	1332 هكتار	10 هكتار	65	229000 فرنك
سوق برباطة	08	727 هكتار	28 هكتار	67	168500 فرنك
نزرق	10	1962 هكتار	350 هكتار	113	355600 فرنك
أم الضلال	04	1319 هكتار	24 هكتار	102	174000 فرنك
ضوى ثابت	07	2707 هكتار	25 هكتار	70	115000 "
عين البرانيس	15	3027 هكتار	21 هكتار	174	354000 "
تيرسين	05	746 هكتار	21 هكتار	22	42000 "
تيفريت	02	336 هكتار	21 هكتار	27	50000 "
عين السلطان	06	1170 هكتار	21 هكتار	76	260000 "
حساسنة الغرابة	07	3225 هكتار	42 هكتار	86	258000 "
حساسنة الشراقة	04	1395 هكتار	03 هكتار	33	132000 "
عين النعامة	15	3075 هكتار	07 هكتار	155	27500 "
واد فالت	31	11160 هكتار	127 هكتار	291	876000 "
زفراونة	14	5808 هكتار	14 هكتار	61	325000 "
أم الدود	07	375 هكتار	14	09	10000 "
أولاد سيدي خليفة	/	/	/	/	

المصدر:

C.A.O.M Oran Carton 1 M/60 (Résultat de la colonisation privée, Saïda le: 22/05/1922).

يشخص لنا جدول نتائج الاستيطان الحر في بلدية سعيدة المختلطة إصرار الكولون الأحرار على التغلغل في عمق الريف الجزائري وسط الدواوير، وإقدامهم على ضخ المـــاء بحفر الآبار في كل نقطة حلوا بها، واستصلاحهم للأراضي التي انتقلت إليهم، واســـتقدامهم لعمال زراعيين دائمين من أصل أوروبي.

ويحتمل أن يكون امتناع بعض الكولون عن تشغيل الجزائريين في حقولهم الزراعية يعود إلى الاعتبارين التاليين:

- امتصاص المهاجرين الأوروبيين الجدد.
- الاستغناء عن اليد العاملة الزراعية الجزائرية والتقليل من أهميتها لاعتقادهم أن الجزائريين غير محترفين في المجال الزراعي - لاسيما في زراعة الكروم-.

ومن الحقائق التي يمكن استخلاصها من هذا الجدول هي أن الاستيطان في الجزائر أو في بلد غيرها يكون باطل المفعول ما لم يؤسس بملكية الأرض ووفرة المياه.

وغني عن القول أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر كان يدرك منذ البداية أهمية الاستئثار بالأرض وإدعاء ملكيتها بفعل استصلاحها والعناية بها واستخراج خيراتها بما في ذلك مياهها الجوفية.

وعليه عمل المستوطنون الأوروبيون على خلق ما يسمى بـ «المعجزات الزراعية» في الجزائر لتصبح الأراضي الفلاحية بحكم الواقع الفعلي تخضع لنفوذهم وأن ما أحرزته من تقدم يرجع في الأصل إلى مبادرتهم وإلى قوة وسائلهم وفعاليتها لأنهم هم الذين أحيوها واستصلحوها وأوصلوا الماء إليها، تلكم هي عقيدتهم. وبمثل هذا السلوك قويت القاعدة الاستيطانية في الجزائر ودعم مركزها؛ وبحكم النفوذ الاقتصادي الزراعي فرض المستوطنون أنفسهم على المجتمع الجزائري.

نتائج الاستيطان الحر في عين الحجر (1895 – 1908)

السنة	المحطات الزراعية وقيمتها بالفرنك		عدد المستوطنين الأوروبيين	المساحة الزراعية المستصلحة بالهكتار
	العدد	القيمة		
1895	74	100000	185	1749
1896	74	100000	205	1854
1897	74	100000	218	1854
1888	75	130000	232	1854
1899	76	140000	265	1854
1900	12	42000	125	1854
1901 (1)	17	163000	115	1854
1902	37	582000	223	1745
1903	37	561000	219	4766
1904	39	670000	108	3992
1905	40	670000	148	5446
1906	44	706000	146	5030
1907	47	715000	95	4338,85
1908	/	/	/	/
المجموع	446	4676000	2284	41777,85

المصدر:

C.A.O.M Oran Carton 1M/60 (Résultat de la colonisation privée. Aïn El Hadjar: 1895 - 1908).

يبدو من خلال الأرقام الواردة في الجدول أن فرنسا إنجاح أمراميها الساعية إلى الاحتفاظ بالجزائر كمستوطنة فرنسية أبدية، ساعدت المستوطنين الأحرار على عقد الصفقات التجارية مع الفلاحين الجزائريين وذلك بمقتضى قانوني 1863 و1873 ثم قانون 1887 الذي حل محل القانونين السابقين وسهل عملية انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى أيدي الكولون(2).

(1)- حسب الجدول فإن عدد المستوطنين حتى عام 1901 بلغ 13,5 مستوطنا، في حين نرى بعض الكتابات تشير إلى رقم 289 مستوطنا خلال هذه السنة منهم 104 من الألزاس واللورين، 71 من إسبانيا، 44 من ألمانيا، 30 من بلجيكا، 26 من إيطاليا، 13 من سيوسرا، 01 من لكسمبورغ.

Jean Marie MIGNON. La Colonisation Française et les Algériens Musulmans dans le dpt d'Oran de 1900 à 1914, thèse, Fac des lettres et de Sciences humaines, Aix-En- Provence 1969-1970, p69.

(2)- شارل روبرت أجيرون. تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1982، ص 41.

وعليه استطاع الكولون فيما بين 1895–1908 أن يحصلوا على 41.777,85 هكتار في عين الحجر جنوب بلدية سعيدة وأن ينشئوا 446 محطة زراعية ويوضفوا مبلغا ماليا هاما يقدر بـ 4.681.000 فرنك بغية تمويل مشاريعهم الاستيطانية في المنطقة، إلا أن الوثيقة الحاملة للجدول لم تحدد فيما إذا كانت هذه النفقات المالية تمثل ثمن ابتياع الأراضي التي انتقلت من الفلاحين الجزائريين إلى الكولون أم هي القيمة المالية التي أنفقت في أشغال التهيئة والاستصلاح والتجهيز.

والجدير بالملاحظة فإنه على الرغم من قلة التساقط في هذه الجهة من الوطن (300 حتى 350 مم سنويا)[1] وتناقص مردودها الهكتاري المقدر بـ07 قنطار في الهكتار الواحد من الحبوب، إلا أن الكولون اقتلعوا منها أصحابها ومدوا نفوذهم إليها.

وحتى تتضح وتستكمل الصورة لدينا عن الاستيطان الحر، ونفهم غايات وأهداف الكولون -الأحرار- ووسائلهم في بلوغ أمنيتهم التي لا تختلف في جوهرها عن أمنية الكولون الرسميين والمتمثلة في الاستئثار بالأراضي الفلاحية والإمساك بها أضحى من الضروري ضرب أمثلة حية عن ذلك، قد تجعلنا إلى حد ما قريبا من هذه الصورة.

إلا أنه نظرا لشح الأمثلة من مختلف جهات الوطن تغطية للموضوع من كل الجوانب التي يتطلبها وقع الاختيار على بلدية «كاشرو» (سيدي قادة حاليا).

وقد وقع الاختيار على هذه البلدية كقاعدة وأساس لهذه الدراسة لجملة من الاعتبارات.

أولا: نجاة وثائقها من النهب ومن التلف مما يمكن من إجراء دراسة وافية نسبيا[2].

---

(1)- Robert TINTHOIN. Les aspects physiques du Tell Oranais, édit L. Fouque, Oran, 1948, p 35.

(2)- الوثائق والسندات العقارية لبلدية «كاشرو» محفوظة بمستودع الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء مدينة معسكر، وهي تعد بالآلاف وتعطي الفترة الممتدة من 1883 إلى 1962.

ثانيا: استقرار الكولون الأحرار مبكرا ببلدية كاشرو، وذلك في أعقاب السقوط الثاني لمدينة معسكر سنة 1841 في يد قوات الاحتلال الفرنسية[1] وخضوع أراضيها لقرار 30 مارس1841 القاضي بمصادرة أراضي القبائل الموجودة على شعاع 24 كيلومتر حول مدينة معسكر والتي كانت من ضمنها أراضي عائلة الأمير عبد القادر سواء تلك التي تقع بسيدي قادة «كاشرو» أو بوادي الحمام «دوبلينو»[2].

ثالثا: كثرة المراكز الاستيطانية بها، وكذا الضيعات والمحطات الزراعية المنبثة داخل أزيد من 92 دوارا تنضوي ضمن أحد عشرة بلدية أهلية تتبع جميعها لبلدية «كاشرو» المختلطة.

ولعل هذا النموذج يعطينا صورة تشخيصية عن الطرق التي تم للكولون الأحرار أن انتزعوا بها أرضي الفلاحين الجزائريين في هذه البلدية.

وللتذكير فإن الكولون الذين قدموا إلى الجزائر حكوميين أم أحرارا لم يأتوا إليها في نزهة أو في جولة سياحية أو مجرد مغامرين، بل جاءوا لانتزاع ملكية الجزائريين لأراضيهم وإسقاط حقوقهم المشروعة فيها باللجوء إلى شتى الوسائل والطرق كصفقات البيع، والرهونات العقارية، والكفالات وعقود الإيجار أو استبدال أرض بأرض.

وقد منحتنا عملية فحص المستندات الوثائقية الرسمية لبلدية «كاشرو» المختلطة والتي تغطي 79 سنة من الاحتلال (1883–1962) فرصة الكشف عن عدد الصفقات التجارية بين الجزائريين والأوروبيين، واستظهار أسماء الفلاحين الجزائريين الذين انتقلت أراضيهم الزراعية أو الرعوية إلى الكولون، والتعرف على المساحات الأرضية التي تم الاستيلاء عليها، والتحقق من ثمن كل قطعة أرضية تم بيعها، وتحديد موقعها الطبيعي ضمن النطاق الإقليمي لكل دوار[3]

---

(1)– السقوط الأول لمدينة معسكر في يد الاحتلال الفرنسي بقيادة الجنرال كلوزيل والدوق دورليان صحبة الجنرالات أودينو،بريقو، دارلانج كان يوم 1835/12/06 ...أما السقوط الثاني والنهائي فقد كان يوم 1841/05/30 على يد الجنرال بيجو الذي ثبت بها فيلقا من المشاة وثلاثة كتائب تحت قيادة الجنرال تامبور (بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 58).

(2)– C.A.O.M – G.G.A. Carton 1 N/4.

(3)– تم الاختصار في هذه الدراسة على الصفقات التي تمت بين الجزائريين والأوروبيين خلال سنوات 1883، 1884، 1914، 1955 حتى 1962، وذلك لسبب طول المدة الزمنية (1883 – 1962)، وعدم توفر الوقت اللازم لعملية مسح جميع العقود – التي تعد بالآلاف – وأشير إلى أن المحاولة المتواضعة لإلقاء الضوء على خطط الكولون الأحرار في الاستحواذ على الأراضي الجزائرية في هذه البلدية يمكن اعتبارها نموذجا يطمأن إلى دقته.

إن النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه العقود المسجلة يمكن إيجازها على النحو التالي:

- تنفيذ عمليات التسويق الأولى للأراضي وافتتاحها جاء على يد القياد أو الفلاحين الذين رحلوا أو نزحوا عن الأراضي التي باعوها، كما هو الحال مع القايد «ع.ق ولد م» قايد تيغنيف الذي باع أرضا زراعية بدوار تيغنيف - لم يذكر العقد مقدار مساحتها ولا ثمن بيعها- للمعمر «كاندو أوغست» (Candau AUGUSTE) القاطن بمركز «سان هيبوليت» الاستيطاني (المامونية حاليا).[1]

- منح الكولون للفلاحين الجزائريين قروضا مالية وإغراقهم بالديون مقابل رهن أراضيهم الزراعية، وفي حالة عجزهم عن تسديد الديون في آجالها المتفق عليها تنتقل الأرض إلى الكولون، وهذا ما حدث مع المعمر «توجمان يوداس» (Todjman JUDAS) الذي أقرض أموالا لـ16 فلاح جزائري من دواوير مختلفة تتبع لبلدية كاشرو، عجزوا جميعا عن تسديد ديونهم ليجدوا أنفسهم في الأخير مجبرين على رهن أراضيهم[2].

- التعاون والتضامن فيما بين الكولون لتخفيف الأعباء عن بعضهم البعض عن طريق المتاجرة بالخيول والبذور ومختلف المحاصيل الزراعية فيما بينهم، وهذا ما حصل مع «مارتيناز جوزيف» الذي باع منتجات زراعية لـ «رومان جوزيف»، أو مع «مردوخي أفريات» الذي اشترى فرسا من «توجمان يواداس»[3].

ثم تعددت عمليات تسويق الأراضي الزراعية والحيوانات إلى مختلف المجالات التي لها صلة بالنشاط الفلاحي كتأجير المطاحن والآبار والينابيع المائية، ومن ذلك عقد الإيجار الذي تم بين «ش» ولد «سيدي علي» الساكن بالطمازنية و«راي ميسيو شارل» (RAIMISSIO Charles) الساكن بسيدي دحو شمال شرق معسكر[4].

---

(1)- Enregistré au bureau des hypothèques de Mascara le 22-02-1884.

(3)- Ibid. le 22-04-1884.

(4)- Ibid. le 23-08-1884.

(1)- Etude de Mr PARADIS Victor. Notaire a Palikao(Oran). enregistré à Mascara le 13-03-1914, F 49 – C. 15. V. 153 . bis.

- حسن اختيار الكولون للأراضي الزراعية أو الرعوية المشتهرة بوفرة المياه والغطاء النباتي الطبيعي (الغابات - الأحراش...) أو بتدفق مياهها الجوفية (العيون والآبار) ولو كانت مندسة داخل الأراضي الجزائرية، ومن ذلك أرض مسماة بلاد القندوزة بالسمايشية في دوار البرج بمساحة قدرها 02,5 هكتار اشتراها «هنري موشي» (Henri MOUCHET) من «ب.ح» بمبلغ 1000 فرنك، وهي أرض تحيط بها ملكيات الجزائريين من جميع الجهات. ومنها أيضا مجموعة من 11 قطعة أرضية زراعية بدوار حبوشة بمجموع 40,05 هكتار اشتراها المعمران «لافيت أندري» (LAFFITE André)و«روبرجو أنتوان» (ROBERGEOT Antoine) من «م.ق» و«ز» بنت «ع.ق»[1].

- إنفراد الكولون الواحد بشراء أكثر من قطعة أرضية زراعية من مجموعة فلاحين جزائريين منفردين أو مجتمعين دفعة واحدة، ومن الأمثلة على ذلك شراء «غالي جان بيلر» (GALY Jean Pierre) لـ ثلاثة عشر قطعة أرضية زراعية متفاوتة المساحة منها 30 هكتارا بدوار وادي العبد من «أ.ع.ر» ذات طابع رعوي، وثلاث قطع أرضية زراعية (05 هـ+01 هـ+03هـ) بمجموع 09 هكتار بذات الدوار من ثلاثة فلاحين («ب» + «ح» + «خ») بمبلغ إجمالي قدره 400 فرنك[2].

ونفس المثال ينطبق على المعمر «فون أنتوان» (FONT Antoine) الذي اشترى أرضا بدوار تغنيف، وقطعتان أخريان بدوار الطمازنية[3].

ومن الأمور التي تسترعي الانتباه، وهذا ما كشفت عنه الوثائق الرسمية أن أرملة لأحد المعمرين تدعى «كامبيلو ريميديوس» (CAMPILLO Remedios) كانت تمتلك بمفردها لأربعة وثلاثين قطعة أرضية زراعية تقدر مساحتها الإجمالية بـ 804,01,50 هكتار تتوزع بالتوالي على دواري «تافرنت» و«ويزغت» الواقعتان في أراضي قبيلة «بني ميميارة» الفواقة والتحاتة التابعة لبلدية سعيدة المختلطة (دائرة معسكر، عمالة وهران)، أصغر هذه القطع الأرضية مساحة قدرها: 46 آرا وأكبرها مساحة 150 هكترا، وقد تم لهذه القطع جميعها

---

(1)- Etude de Mr PARADIS Victor. Enregistré à Mascara le 16-01-1914. F04 – C. 8.V. 153.

(2)- Ibid. Enregistré le 23-01-1914. F 11 – C. 2. V. 153 .

(3)- Ibid.. Enregistrée le 30-01 et 20-02-1914 F15. C 2. V 153.

أن عرضت على البيع في المزاد العلني صباح يوم الجمعة 06 فبراير 1914 بمقتضى حكم قضائي صادر عن محكمة معسكر في 21 يناير 1914[1].

- استيلاء المعمرين على أراضي الجزائريين المجاورة لأراضيهم عن طريق شرائها منهم بأسعار مغرية، أو باستبدالها لهم بأرضي في جهات أخرى، أو دفعهم على ترك الزراعة والعمل في مزارع الكولون.

وقد وصل الحد ببعض المعمرين إلى إغلاق الممرات الواصلة إلى أراضي الجزائريين عبر أراضيهم والتضييق عليهم تحت ستار الدواعي الأمنية أو بحجة أنهم يدوسون النبات الزراعي بأرجلهم، وتطأه بهائمهم، والأمثلة عن الذين تخلوا عن أراضيهم لمثل هذه الأسباب كثيرة[2].

- شراء اليهود لأراضي زراعية وإعادة بيعها للكولون الأوروبيين أو لفلاحين جزائريين كما هو الحال مع «بن سعدون مردوخي» و «بن نايلي ابراهام» اللذان اشتريا قطعتين أرضيتين الأولى بمساحة 6,93هكتار من «هـ» و «ح . ع . ق» بدوار المعاريف التابع لبلدية تيغنيف، ثم أرضا ثانية بمساحة 04هكتار من الأخوة «ق» ببلدية البرج مستندين في ذلك على قانون 16 فبراير 1877[3].

- شراء الكولون الأحرار لأراضي زراعية متناهية الصغر، منها من لا تتجاوز مساحتها ثلاث آرات، وهذا المثال ينطبق على المعمر «كومب فيليب» (COMBES Philippe) الذي اشترى دفعة واحدة ثمانية قطع أرضية من دوار أولاد الخامسة ببلدية تيغنيف (09,20آر + 07,80آر، + 12آر + 03آر + 60آر + 1,50آر + 05هـ) بمبلغ إجمالي قدره 703 فرنك[4].

وبمثل هذه الطرق تمكن الكولون الأحرار من النفاذ إلى داخل الدواوير، فاستولوا على أراضيها المفككة جراء التشريعات العقارية الجائرة، وفجروا عائلاتها وهجروها.

---

(1)- Enregistrée au bureau des hypothèques de Mascara le 10-10-1913 Vol. 38. N° 58 et 59.

(2)- الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء معسكر يحتوي وثائق تثبت بأن الجزائريين قد باعوا أراضيهم للكولون لمثل الأسباب المذكورة أعلاه. (مثلا: العقد المسجل سنة 1914 تحت رقم: 1914. F67. C01, V153).

(3)- Transcrit aux hypothèques de Mascara le 23.07.1910. au V. 726n°70.

(4)- الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء معسكر، المصدر المذكور أعلاه: F 67, C01, V153، 03/04/1914.

خاتمة

يتبين من خلال التطورات التي أعقبت الاحتلال أن فرنسا كانت لها نوايا مبيتة في الجزائر، يراد منها استغلال الجزائر واستيطانها بصفة دائمة. وقد تجلى ذلك في استمرارها لاحتلال الجزائر واغتصابها لأجود الأراضي تربة وأحسنها موقعا، ثم توزيعها لفائدة أشخاص تم استقدامهم من فرنسا وأوروبا لغرض ربطهم بها.

وهي أراضي سلبت من الجزائريين ونهبت منهم تحت شعار تنظيم الملكية الزراعية، أو بحجة المنفعة العامة، أو معاقبة للمتمردين، وهو الأمر الذي أدى إلى تغييرات عميقة في البنية الاقتصادية والسكانية للجزائر، حيث شيدت في الجزائر مئات المراكز الاستيطانية لاستقبال وإيواء آلاف المهاجرين الأوروبيين.

الفصل الثاني: تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر

تمهيد (هوية الاستعمار الفرنسي في الجزائر).

- علاقة الهجرة بمصادرة الأراضي الزراعية وبناء المستوطنات.

- المراكز الاستيطانية: شرط مسبق لضمان الاستيطان وتأمينه.

- الترويج للهجرة والاستيطان (تقويم لقوافل المهاجرين إلى الجزائر: 1848).

- تطور مساحة الأراضي الزراعية للكولون.

خاتمة

تمهيد

من بين المواضيع التي أسالت حبرا كثيرا، وتبوأت مركز الصّدارة في اهتمامات الباحثين في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر قضية الهجرة والاستيطان الفرنسيين في الجزائر، وما صاحبهما من صراع بين الفلاحين الجزائريين والكولون حول ملكية الأرض؛ إلاّ أنّ أغلب هذه الدراسات قد جنح أصحابها ولاسيّما الفرنسيون نحو التأريخ لفرنسا في الجزائر وتغافلوا - لا ندري إن كان ذلك مقصودا أو بغير قصد، أو تحت تأثيرات وجدانية وعاطفية - عن الخلفيات والأبعاد الحقيقية لظاهرة الهجرة والاستيطان الفرنسي في الجزائر، وعن العناصر الفاعلة في ذلك الصراع الطويل (1830-1962) والمتعددة الأشكال بين المجتمعين (المستعمَر والمستعمِر)[1].

وفي الصفحات الموالية حديث عن ظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر شكلا ومضمونا، وكذلك محاولات فرنسا الجادة في تحويل الجزائر إلى مستعمرة استغلالية استيطانية، بغرض ربط حاضر المسألة الزراعية والعقار - الفلاحي- في الجزائر بأصولهما وجذورهما الممتدان في عمق الماضي الاستعماري الفرنسي في الجزائر، وتسليط الضوء على مرامي فرنسا المبكرة لإعداد مشروعها الاستيطاني الذي مازالت الجزائر تقاسي ويلاته حتى زماننا هذا، إلا أنّ الحيز الذي حدد لهذا الموضوع يحد من القدرة على تغطية كل الجوانب التي يتطلبها الحديث عن ظاهرة الهجرة والاستيطان الفرنسي في كامل الجزائر، بل وفي جزء منها، وعلى هذا الأساس كانت الأمثلة عن الاستيطان تخص جهات دون أخرى.

---

(1)- من بين الكتب الفرنسية العامة التي أرخ أصحابها للاستيطان الفرنسي في الجزائر:

- DUVAL (Jules). L'Algérie et les Colonies Françaises, Paris 1877.
- GIRAULD (Arthur). Principe de colonisation et de législation coloniale, Paris 1924.
- MERCIER (Gustave). Le Centenaire de l'Algérie, Alger 1931.
- JULIEN (Charles – André). Histoire de l'Algérie Contemporaine. La Conquête et les débuts de la Colonisation. 1827 – 1871, Paris, P.U.F. 1964.
- AGERON (Charles – Robert). Les Algériens musulmans et la France, Paris, P.U.F. 1968.
- GOLDEZEIGUER (Rey. A). Le royaume Arabe. La politique Algérienne de Napoléon III 1861 – 1870. Alger: S.N.E.D. 1977.
- GOINARD (Pierre). Algérie: l'œuvre française, Paris 1984.

فمع قدوم الفنيقيين والقرطاجيين شهدت البلاد نهضة زراعية في مجالي التشجير والبستنة، وحضيت زراعة الكروم والزيتون برعاية خاصة إلى جانب منتجات أخرى كالتين واللوز والرمان.

وتعرض القرطاجي «ماغون» (MAGON) في مؤلفه: «كتاب الزراعة» (Ouvrage d'Agronomie) لممارسة الفلاحين لعمليات التّطعيم (Greffage) وتقليم الأشجار، وتنويع المحاصيل وفق نوعية التربة والمناخ.

ومن ضمن المناطق التي حضيت باهتمام الرومان - على سبيل المثال - في غرب البلاد نذكر سهل سيدي بلعباس، وهضاب تيارت والسّرسو، والأراضي المحصورة بين عين تموشنت وسيدي بلعباس.

وخلال العهد الروماني شهد إنتاج الحبوب والزيتون تطورا ملحوظا بينما تراجع إنتاج الكروم.

وأثناء مرور الوندال بالجزائر شهدت الزراعة تقهقرا، إلا أن الإدارة البيزنطية استعادت للجزائر نشاطها الزراعي باستصلاح قنوات الري التي تعرضت للتخريب من قبل الوندال؛ وضلت الحبوب حتى القرن العاشر الميلادي تشكل المورد الزراعي الأساسي للسكان، كما أنه مع حلول هذا القرن سيشهد غرب البلاد زراعة القطن وقصب السكر والتوت والكتان.

وفيما بين القرنين 15 و 16 الميلاديين على حد زعم إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، شهدت الزراعة انهيارا بسبب الحروب المتتالية بين البربر والعرب[1].

ومع بداية القرن 16م (1512) أبدى الكاردينال «خسيمينيس» (XIMENES) رغبة في إنشاء مستعمرة زراعية إسبانية في ضواحي وهران، أي أنه قبل غزو فرنسا للجزائر بأزيد من ثلاثة قرون عندما كان الإسبان يفرضون سلطتهم على إقليم وهران، كان يرى في الجزائر أشياء أخرى غير الغزو العسكري، حيث يلاحظ أنّ مفهومه لاحتلال الجزائر ولتهدئتها وفرض السلم بها لم يكن يختلف عن مفهوم الجنرال «بيجو» - كما سنرى لاحقا- وهذا على الرغم من انتماء كل منهما إلى فترة تاريخية وحضارة تختلف عن الأخرى، كما

(1) - Le département d'Oran et son conseil général. 1830 – 1930. P 202.

أن أحدهما كان قسيسا إسبانيا، والثاني كان عسكريا فرنسيا، أي أن عدم انتمائهما إلى نفس المرحلة التاريخية، ونفس البلد ونفس الحضارة لم يمنع من تطابق وجهة نظرهما.

كان «خسيمينيس» يحلم بغزو فعلي وحقيقي للجزائر من طرف الكولون، وكان يريد من الحكومة الإسبانية أن تساعد الإسبان الراغبين في الاستيطان بإقليم وهران، وتمنحهم حضّا بأن توزع عليهم أراضي خصبة يزرعونها ويستقرون بها، فاقترح على حكومته أن تواجه المقاومين الجزائريين بإنشاء مؤسسات عسكرية تندسّ داخل البلاد، أي أنّه كان يفكر في إنشاء مستعمرات زراعية عسكرية شبيهة بتلك الامتيازات الأرضية التي تمّ منحها لفرسان جزيرة رودس ممّن أسندت لهم مهمة - مزدوجة - ضمان حرية الملاحة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وغزو كامل إفريقيا ومدّ نفوذ الإسبان إليها[1].

ويظهر أنّ الكردينال الفرنسي «لا فيجري» (LAVIGERIE) قد تبنّى خطّة خسيمينس وسار على هديها، إذ أنشأ في صحراء الجزائر جمعية دينية مسلحة (رهبانية عسكرية) تعمل على الاحتلال المنهجي للأقاليم الصحراوية، ولا مانع أن نذكر بأنّ الرومان كانوا هم السباقين إلى إنشاء المستوطنات الزراعية العسكرية في الجزائر، وذلك بإقرار قدماء الجند أو المعمرين الإيطاليين الذين انتزع «أوغسطس»[2] ممتلكاتهم، كما أن توزيع «أوغسطس» و«تيباريوس» أراضي لإقرار النازحين من إيطاليا ممن أفلسوا جرّاء الأزمة الفلاحية أمرا لا تبرره أية ضرورة عسكرية[3].

وفي محاولة لهم للكشف عن ظروف الاستيطان الفرنسي، وعن أسبابه ونتائجه، عمد بعض المؤرخين[4] تصنيفه إلى استيطان رسمي واستيطان حر[5]، بينما تناوله آخرون

---

(1) - Capitaine FROELICHER. Trois colonisateurs (Bugeaud. Faidherbe; Gallieni) Paris (SD), pp 33-43.

(2)- شارل أندري جوليان. تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، 1969، ص 216.

(3)- نفسه، ص 217، (بتصرف).

(4)- Arthur GIRAULT. Op.cit, pp. 388 – 407 .

(5)- للمزيد من التفاصيل حول الاستيطان الرسمي والحر يراجع: C.A.O.M. Série: M, S/série: 1M et 2 M. .

وفق تطوره التدريجي في الزمان والمكان[1]، إلا أنه يبقى من المتعذر، في الواقع الفصل بين شكلي الاستيطان الفرنسي في الجزائر لأن لبّهما وجوهرهما واحد، أي أنهما وجهان لعملة واحدة. والشعب الجزائري في مواجهته لظاهرة الاستيطان لم يفرق بين هذا وذاك.

وسوف تكشف لنا الصفحات الآتية عن هوية الإستعمار الفرنسي في الجزائر وعن طابعه، وتبين لنا حرص فرنسا منذ الساعات الأولى لاحتلالها الجزائر عن إحكام قبضتها على الأراضي الزراعية بانتزاعها من أصحابها الشرعيين بشتى الطرق والوسائل، وتوطين مهاجرين فرنسيين وأوربيين بها، إدراكا منها بأن الأرض هي العنصر الأساسي اللازم لتنفيذ مشروعها الإستيطاني، ولأن إستقرار الكولون في الأرض وارتباطهم بها كوطن وكمصدر للرزق هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستيطان.

ونبلغ القارئ الكريم أن الشعب الجزائري خلافا لشعوب المستعمرات الأخرى، قد قاوم استعمارا في غاية الخطورة بحكم أن فرنسا جعلت من الجزائر مستعمرة استغلالية واستيطانية.

فإن كانت تونس وكليدونيا الجديدة، مثلا، مستعمرة استيطانية، (Colonie de peuplement)، والسنغال والهند الصينية مستعمرة استغلالية (Colonie d'exploitation)، فعلى العكس من ذلك، فإنّ الجزائر لاعتبارها ميدانا مناسبا تجتمع فيها شروط التأقلم، ولاعتبارها تحتوي قلة من السكان، وبها أراضي قالبة للاستغلال فهي تعد مستعمرة إستيطانية وإستغلالية أخضعت لكل أنواع الإستعمار والمسخ.

وخلافا للمستعمرات الاستيطانية التي احترم فيها المستعمر ممتلكات السكان الأصليين كما حدث مع «فيدارب» (FAIDHERBE) في السنغال (1856–1861) ثم (1863–1865)؛ و«غاليني» (GALLIENI) في مدغشقر (1896–1905)، فإن الجنرال «بيجو» على العكس منهما اقترح إنشاء قرى محصنة يحتلها الكولون العسكريون المشكلون من المجندين الذين تم تسريحهم، أو أنهوا خدمتهم العسكرية؛ وبهذا الشكل يصبح لفرنسا مستعمرات يستوطنها عسكريون مزارعون (Soldats Laboureurs) يهتمون بالزراعة ويحملون

(1) – Jean DESPOIS. L'Afrique blanche. T. 1er. 3eme édition. Paris P.U.F. 1964. pp. 356 – 363.

السلاح عند الضرورة، كدفع الغارات التي تشنها القبائل - الغير خاضعة - وحماية مؤسسات الكولون المدنيين، وإنشاء الميليشيات[1].

واشترط بيجو لتحويل الجزائر إلى مستوطنة استغلالية وجود مستوطنين محاربين متعودين على العمل في الحقول الزراعية، وقد صرح في إحدى خطبه سنة 1847 قائلا «حيث ما توجد مياه صالحة، وأراضي خصبة في تلمسان وفي معسكر يجب توطين وأقلمة الكولون فيها دون حاجة للتحقق ممن يمتلكها، وتوزيعها عليهم بصفة ملكيات»[2].

وتأكيد بيجو على توطين كولون مسلحين في تلمسان وفي معسكر بالذات له أكثر من دلالة، فالمدينتان تشتهران بطابعهما الفلاحي وبجودة أرضيهما ووفرة المياه بهما، وكذلك لأنهما من المدن الجزائرية الداخلية التي سبقت إلى الولاء للأمير عبد القادر، وقاومتا الاحتلال الفرنسي.

وقد أفصح بيجو عن عقيدته في الاستيلاء على الأراضي الزراعية بالقوة منذ عام 1840، ولا ندري إن كان قد درس الخطة التي سار عليها الرومان في احتلالهم للجزائر، وكذلك الخطة التي تبناها الكردينال خسيمينيس، لأن كلاهما كان يرغب في توطين عسكريين مزارعين بالمستعمرة الجزائرية.

---

(1)- Capitaine FROELICHER, op. cit, p 43.

(2)- «Partout ou il y aura de bonnes eaux et des terres fertiles à Tlemcen. à Mascara, Il faut placer les colons sans s'informer à qui appartiennent les terres. Il faut les leur distribuer en toute propriété». (Ibid)

علاقة الهجرة بمصادرة الأراضي الزراعية وبناء المستوطنات

قبل أن تثبت على فكرة الاستقرار النهائي في الجزائر عمدت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى دراسة طبيعة البلاد الجزائرية، والتعرف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية لشعبها.

أما الاستيطان الذي شكل المرحلة الثانية للحملة الفرنسية في الجزائر فقد حكمته المصالح السياسية والوطنية لفرنسا[1]؛ ومن هنا بدا لإدارة الاحتلال أن مجهود الأفراد لوحده غير كافي لإرساء قاعدة استيطانية في الجزائر، وعليه ستتولى الحكومة الفرنسية هذه العملية لاعتبارها قضية وطنية كبرى.

كيف تتصرف الحكومة الفرنسية إزاء هذه القضية؟ إن الحلّ وجدته في توطين كولون في الجزائر ممن يحترفون الزراعة.

وهي تسعى لتحقيق هذا الغرض، اعتبرت فرنسا نفسها لا تخوض حربا ضد الإنسان الجزائري فحسب، وإنما حربا ضد أرض بائرة وموحشة (terre inculte et barbare) وتربة مستعصية (Sol rebelle) وطبيعة معادية (une nature ennemie)، وتحقيقا للنصر في هذه الحرب، عليها أن تعد رؤوس الأموال، وتجند الرجال، وهكذا بدأ التفكير بجدية في الخطة المنهجية التي تنتهي بها إلى تحقيق الاستيطان. وبطبيعة الحال وجدت الحل في الهجرة الطوعية وفي إجراء التجارب الزراعية على اعتبار أن الاستغلال الزراعي لأرض الجزائر هو البداية الفعلية لاحتلالها.

ولما كان المهاجرون يبدون تخوفا من المغامرة بأنفسهم في أرض قد لا توفر لهم العيش، فإن الدولة الفرنسية استخدمت الحيلة وتصرفت بذكاء ومكر، فهيأت لهم الأرض الزراعية ومنحتهم تسهيلات، فكانت أولى محطاتهم الزراعية شرشال وبوفاريك[2].

وسوف تكشف لنا الممارسات الاستعمارية بأن فرنسا وضعت نصب أعينها منذ بداية الاحتلال مسألة الإستيلاء على الأرض الزراعية كجزء من مخططها الهادف إلى توطين فرنسيين وأوروبيين في الجزائر، وعلى هذا الأساس كان لابد لها من توفير المساحات

(1)- Marc FERRO. «La république à trahi ses valeurs» in les collections de l'histoire, n° 11. Paris 2001. P 8.

(2)- Eugène BURET. Question d'Afrique, Paris, 1842, p 223.

الأرضية الكافية لاستيعاب المهاجرين وتأمين مصادر العيش لهم.

والأوراق الموالية تبين لنا أن تكريس فرنسا للاستيلاء على الأرض كان واحدا من أبرز أهدافها، ولهذا لم تتورع عن شنّ حروب من أجل سلب الأراضي الجزائرية والاستيلاء عليها كما أنها ستعمد إلى تهجير أصحابها الشرعيين منها، وهو الأمر الذي تصدى له المجتمع الجزائري.

فخلال العشر سنوات التي أعقبت نزول القوات الفرنسية في الجزائر (1830-1840)، وبينما كانت فرنسا في حالة تردد بين الاحتلال المحدود ببعض الموانئ ومواصلة الحرب لاحتلال كامل البلاد، اتخذ الاستيلاء على الأراضي الجزائرية شكلا فوضويا اقتصر مجاله الجغرافي على ساحل الجزائر العاصمة ومتيجة.

وإن كان جزء من الأراضي الجزائرية خلال هذه الفترة قد تم الاستيلاء عليه نتيجة المضاربة ولما قام به الرأسماليون الفرنسيون والموظفون والضباط من ممارسة للمتاجرة بالأراضي التي تخلى عنها أصحابها أو تم اغتصابها بالقوة، فإن الجنرال «كلوزيل» موازاة لذلك قد تمكن من الاستيلاء على أراضي زراعية لصالحه، وشجع في آن واحد الهجرة الفرنسية والأوروبية إلى الجزائر تمهيدا للاستيطان.

فعلى الرغم من الاحتلال المحدود الذي استمر حتى عام 1840، فإن هذه السنوات العشر الأولى من عمر الاحتلال الفرنسي للجزائر قد شهدت حلول مغامرين وأرباب أموال بسهل متيجة وضواحي الجزائر العاصمة جاءوا من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ومالطا، استفادوا جميعا من أراضي زراعية[1].

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة والرأي العام الفرنسي يعارضان فكرة الاستيطان الرسمي نزلت بالجزائر العاصمة سنة 1831 عائلات ألمانية وسويسرية كان من المفروض أن تنزل بها شركة النقل العاجزة بالأرض الأمريكية .

وكان المارشال «كلوزيل» من بين الحكام العسكريين الفرنسيين الأوائل الذين زرعوا بذور الاستيطان في الجزائر عن طريق إسكان عائلات فلاحية فرنسية، ولهذا

(1)- Jean DESPOIS . op.cit, p356.

الغرض أنشأ مركز بوفاريك الاستيطاني سنة 1835، وبإذن منه أيضا أنشئت سنة 1830 أول ضيعة نموذجية من قبل شركة غير مسماة (anonyme) استفادت من 1.000هكتار من الأراضي الزراعية من تلك التي كانت ملكا لحسان باشا[1] تقع جنوب غرب معبر قسنطينة[2].

وعلى بعد ثماني كيلومترات من الحراش حيث توجد ممتلكات البايلك فإن «فوارول» (VOIROL) قد أنشأ سنة 1834 مستوطنة أوروبية.

وفي سنة 1835 منحت مساحات أرضية تقدر بـ 4.000 هكتار للاجئ من بولندا يدعى «مير ميرسكي» (Mir MIRSKI) تحولت في سنة 1837 إلى إحدى الشركات[3].

أما الدوق «دي روفيغو» (Duc de ROVIGO) فقد تساءل في رسالة بعث بنسخة منها إلى وزير الحربية وبنسخة ثانية إلى رئيس المجلس في سنة 1832 قائلا:«كيف لا يمكننا أن نستعمر بلدا لا يبعد عنا سوى بـ 150 فرسخا[4]، وهو ذو قابلية مجهولة لدينا، وبإمكاننا أن ننقل إليه مليون عائلة فرنسية من دون أن نجرد أحدا من سكانه»[5].

ونفس الفكرة حملها من بعده بيجو الذي كان أحد المبادرين الأوائل بفكرة الاستيطان الرسمي، وأيضا المهتم بشكل الاستيطان العسكري[6].

ومن بعد بيجو سترتبط التطورات الأولى للاستيطان الأوربي في الجزائر باسم الكونت «غيو» (GUYOT) الذي كان من أنصار الاستيطان الرسمي المدني (أي الاستيطان الذي يخضع لرقابة الدولة).

وجعل «غيو» من القرى الاستيطانية التي تتكفل الدولة بمختلف بنياتها القاعدية (تسوية التربة – شق الطرق وإصلاحها، بناء المسالك ...) ومن التنازل للكولون عن قطع أرضية زراعية – مجانا – ومنحهم عقودا للملكية أساسا لتوطينهم في الجزائر.

---

(1)– حسان باشا: هو ابن خير الدين حكم البلاد (الجزائر) فيما بين (1544–1552) ثم (1557–1567).

(2)– Georges YVER. Correspondance du maréchal VALEE. Paris, 1949, p 190.

(3)– Ibid, p 289.

(4)– "الفرسخ" : (Lieu) يساوي 03 أميال، أو 5,56 كلم (مثلا : طول الساحل الجزائري: 215,82 فرسخا).

(5)– Gabriel ESQUER, Correspondance du Duc de ROVIGO. T1, Alger, 1914, p 210.

(6)– Jean DESPOIS, op. cit, p 556.

وبالفعل منحت القطع الأرضية الزراعية المحيطة بالقرى الاستيطانية الناشئة مجانا للكولون لبناء مساكنهم.

وفي 18أفريل1841 صدر قرار إداري[1] يتضمن 15 مادة تقنن العلاقة بين الهجرة والاستيطان بما لا يترك مجالا لأي خطأ في تفسير أو تبرير هذه العلاقة، حيث نصت المادة 01 و02 منه على أن تخضع عملية إنشاء المستوطنات في الجزائر وإسكان فرنسيين أو أوروبيين بها لشروط وترتيبات إدارية منها: الموافقة الإلزامية للحاكم العام للجزائر على المساحة الأرضية المحتمل إنشاء مركز استيطاني بها، بحيث يتدخل الحاكم العام في عملية ضبط الشروط المطلوبة لخلق المستوطنات بتحديد أمكنتها وحصر محيطها، وتقدير عدد المهاجرين إليها، وكذا تحديد مساحات الأراضي الزراعية المحتمل توزيعها على المستوطنين الأوائل (المادة 01) أما المادة الثانية فقد نصت على وجوب مناقشة المقترحات الخاصة بإنشاء المستوطنات في مجلس إداري، وذلك بعد استيلامه تصميما دقيقا للمستوطنة المراد خلقها مصحوبا بتقرير مفصل يشرح المسائل التالية:

- المساحة الإجمالية للقرية أو المستوطنة، وكذلك مساحة الأراضي الزراعية التابعة لها.
- الطرق والمسالك والمواصلات الأخرى.
- المباني السكنية الخاصة والعامة التي تأوي مختلف المصالح العسكرية والمدنية والمالية.

أما المادة 05 فقد نصت على وجوب مصادرة الأراضي الخاصة والعامة من أجل الصالح العام؛ بينما المادة 15 فقد فرضت على الكولون المدنيين الراغبين في الحصول على قطع أرضية زراعية - ممن يقطنون قرى استيطانية أو قرى زراعية - أن يتقدموا بطلباتهم مباشرة إلى الحاكم العام للجزائر، أو بواسطة حكام المقاطعات (Préfets) على أن تصحب طلباتهم بملف إداري حول الحالة المدنية، والصحية، والمهنية، والسّن، وعدد أفراد العائلة وعمر كل طفل، ومقدار الدخل المالي (على الأقل ما يضمن له العيش ولعائلته، وصيانة مؤسسته الزراعية، في انتظار الغلة الزراعية الأولى)؛ وقد قدرت السلطة الإدارية الاستعمارية هذا المبلغ بـ 1.200 حتى 1.500 فرنك للعائلة الواحدة عند حصولها على المساحة الزراعية.

(1)- C.A.O.M. Arrêté du 18/04/1841, TSEFA, 1841.

وتكفلت الوزارة الحربية الفرنسية بنقلهم مجانا من ميناء مرسيليا أو طولون إلى الجزائر، وإثر وصولهم إلى المستوطنة تمنح لهم قطعة أرضية للبناء وقطعة أرضية ثانية للفلاحة، وتقدم لهم أدوات ومواد للبناء في شكل قروض تقدر بـ 300 حتى 600 فرنك لبناء مساكنهم[1].

(1)- C.A.O.M. Arrêté du 18/04/1841, TSEFA, 1841.

- ينظر الملحق: نص قرار 18 أفريل1841

وتم لفرنسا قبل مغادرة بيجو للجزائر في سنة 1847 أن أنشأت واحدا وستين قرية استيطانية، ومع أن الاستيطان الحر لقي معارضة من قبل الجنرال بيجو إلا أنه تطور هو الأخر لكن بشكل بطئ[1].

أما يوم 25 ديسمبر1847 الذي سلم فيه الأمير عبد القادر سيفه للجنرال لامور يسيار الذي كان يرافقه على متن السفينة التي كانت تقله وعائلته ورفاقه إلى «تولون» فقد اعتبره الكولون بداية للاحتلال وللاستقرار النهائي في الجزائر[2].

وتنفيذا لبرنامجه الاستعماري بنى الاحتلال الفرنسي خطته المنهجية على فرضية اغتصاب الأراضي ؛ وتحقيقا لهذا الغرض ستصدر سلسلة من المراسيم الملكية تنص جميعها على مصادرة وحجز المزيد من الأراضي، كان أولها مرسوم 24 مارس1843 الذي قرر الاستيلاء على أرضي الحبوس و أملاك البايلك التي سبق لقرار 07 ديسمبر1830 الصادر عن الجنرال القائد الأعلى لقوات الاحتلال أن ألحقها بالأملاك العامة (الدومين)[3].

وبينما رافقت العمليات الحربية التي انطلقت في 1839 إجراءات تقضي بحجز ممتلكات الجزائريين الفارين أو المهاجرين، كانت بالتوازي تجرى عمليات لاغتصاب جزئي أو كلي لأراضي القبائل التي حملت السلاح ضد فرنسا.

وعلى الرغم من إنشاء مجلس للمنازعات سنة 1846 كلف بالتحقيق في الملكيات، إلاّ أن هذا المجلس منح الحض للكولون على حساب الأهالي.

وقبل مغادرته للجزائر في نهاية عام 1847 ترك بيجو وراءه 110.000 أوروبي من بينهم 47.000 من أصل فرنسي، و 15.000 من ضمن المجموع يقطنون الأرياف[4].

وإن كانت الأقلية الأوربية في الجزائر قد استقبلت الإعلان عن الجمهورية الثانية (1848) بكل فرح وسرور إلا أن هذه الأخيرة لم تلب رغبتها في تطبيق القوانين الفرنسية

---

(1)- Jean DESPOIS, op. cit, p 357.

(2)- Charlers-Henri CHURCHILL. La vie d'Abdelkader, Alger, S.N.E.D, 1971, p 276.

(3)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/5

(4) – Bernard DROZ «Algérie: main basse sur les terres» in les Collection de l'histoire n° 11. Boulogne cedex France 2001, page: 52.

على الجزائر، حيث قوبلت المقترحات التي تقدم بها الكولون بالرفض من قبل المجلس التشريعي.

وفي 16 جوان1851 أصدر الحاكم العام للجزائر مرسوما يعلن فيه أن الدولة لها الحق فقط في الاستئثار بكامل الممتلكات الغابية في الجزائر ضنا منه أنه اتخذ للدولة المستعمرة موقفا وسطا بين احتجاجات الفلاحين الجزائريين ومطالب الكولون، ونسي أن هذا المرسوم كان بمثابة نقطة البداية لإعلان حرب مفتوحة ضد الفلاحين الجزائريين المعارضين للقانون الغابي الذي عمل على طردهم وتغريمهم.

وبطبيعة الحال فإن الحديث عن تزايد الهجرة وتوسع الاستيطان يجرنا حتما وبالضرورة إلى الإشارة إلى المراكز التي أنشئت لتوطين هؤلاء المهاجرين.

فمع أن المدة المحصورة من 1847–1852 لم يكن أعمق الأراضي الزراعية المحيطة بوهران يتجاوز 08 حتى 12 كيلومتر إلا أن إدارة الاحتلال قد قررت إقامة 16 مركز استيطان بها[1].

وقد ارتبط استقرار المستوطنين بهذه المراكز بتوزيع أراضي زراعية على الكولون الجدد وتوفير المياه لهم عن طريق حفر الآبار، أو جلبها إليهم من جهات أخرى كما هو الحال مع مركز أرزيو الجديد الذي استفاد من مياه المقهوم (S^te^Leonie)، وما النجاح الذي حققته زراعة التبغ في ضواحي أرزيو لدليل آخر على جودة هذه الأراضي وهو الأمر الذي زاد من رغبة الكولون في الاستقرار بها بل أكثر من ذلك، أجروا بها تجارب زراعية أخرى كالقطن مثلا.

وبدائرة مستغانم التي تتميز بخصوبة أراضيها ووفرة مياهها أنشئت مستوطنة «Salamandre» الزراعية عام 1848 وغرست بها أشجار غابية تغطي مساحة 45 هكتار.

---

(1)– المراكز الاستيطانية المعنية هي على التوالي: السانية، سيدي الشامي، المقهوم، (Ste Leonie) أرزيو الجديدة، الكرمة، (Valmy)، مسرغين، بوسفر، بئر الجير، (Arcole)، عين الترك، بوتليليس، البرية، (Mangin) حاسي بونيف، حاسي عامر، (Fleurus)، حاسي بن عقبة، قديل (St Cloud)، عين اللبية (Damesme). ينظر: (Le dpt d'Oran et son conseil gl. 1830 –1930, Oran, 1930, p 211)

وفي نفس السنة (1948) ألحقت مزغران والوريعة وكريستل بمستغانم، وأنشئت بها مراكز استيطانية زراعية جديدة منها: خير الدين (Tounin) وعين تادلس، وسوق الميتو، وعين سيدي الشريف، وحاسي ماماش (Rivoli).

أما مركز ستيديا الذي تعود نشأته إلى عام 1846 فقد نزل به مهاجرون بروسيون[1].

وخلال العهد الإمبراطوري الثاني (1852–1870) حضي الاستيطان الرسمي والحر بدعم «راندون» (RANDON) الحاكم العام للجزائر (1852–1858) حيث مكنت اللجان الخاصة بتسوية الصفقات - والمؤلفة من إداريين مدنيين - الكولون من الحصول على الأراضي الضرورية لإنشاء مستعمراتهم الزراعية، الأمر الذي أدى بإدارة الاحتلال أن تقتطع للكولون 2.652 هكتارا من ضمن مساحة تقدر بـ 4066 هكتارا في البليدة جنوب متيجة والإبقاء على 1414 هكتارا كان يجري النزاع حولها لصالح الفلاحين الجزائريين[2].

وللعلم فقد كلف الاستيطان الرسمي الجزائريين في عهد نابليون III (1852–1870) خسارة 500.000هكتار من الأراضي انتقلت إلى الكولون.

ومع أن القليل من رجال السياسة المبعدين والمنفيين كان يمارس النشاط الزراعي، إلا أن أكثر العائلات المناهضة للحكم الإمبراطوري والتي سلكت طريق البحر لتستقر في الجزائر، فإنها بمجرد وصولها الجزائر قد أنشأت ملكيات زراعية كبرى، لاسيما في ضواحي مدينة سكيكدة.

وخارج بلاد القبائل - التي تم إخضاعها فيما بين 1850–1857 فإن عمليات الحشد والتجميع (La pratique du cantonnement) قد مست خلال عهد الإمبراطورية الثانية جميع التراب الجزائري بدرجات متفاوتة.

ففي إقليم قسنطينة أوصى «زوبيفل» (ZOEPFFEL) عامل العمالة بالإبقاء على الربع من الأراضي الزراعية أو على الأكثر نصف المجال الذي بحوزتهم للجزائريين[3].

---

(1)- Le dpt d'Oran et son conseil gl. 1830 –1930, Oran, 1930, p 215.

(2)- Bernard DROZ. Op. cit, p 52.

(3)- Ibid. p 53.

وهو الأمر الذي يعطي فكرة صحيحة عن شساعة الأراضي الفلاحية التي تم اقتطاعها من الجزائريين.

وفي إقليم الجزائر الأوسط اقتطع من إحدى القبائل في سهل الشلف 12.000 هكتار من ضمن 39.000 هكتارا؛ وقبيلة أخرى تجاور الخميس (Affreville) لم تبق لها إدارة الاحتلال سوى4.000 هكتار، من ضمن 8.900 هكتار[1].

وهكذا يكون إقليم الشرق الجزائري الذي تزداد به الكثافة السكانية (نصف سكان الجزائر) قد تحمل العبء الأكبر لعمليات الحشد والتجميع. ففي ناحية قالمة فقدت ثلاثة قبائل من 40 % حتى 50 % من مجموع أراضيها، وقبيلة أخرى 85 %، بينما لم يبق للقبائل المجاورة لعزابة (Jemmapes) سوى الخمسين (2/5).

فعلى الرغم من عدم التعرف بوجه التحديد على أسماء القبائل التي تم تجريدها من أراضيها إلا أنه يمكننا أن نستخلص مما سبق ذكره أن عمليات الحشد والتجميع قد شكلت أحد العوامل الأشد مرارة على الجزائريين، لأن هذه السياسة اقتلعتهم من أراضيهم وثبتتهم في أراضي جدباء (Stérile) حصوية أو جبلية؛ وقد شهد ضباط المكاتب العربية بأنفسهم على مساوئ عمليات التجميع وحشد القبائل وتركيزها على أنها ساهمت في إنهيار المستوى المعيشي لدى القبائل، وقضت على روابط الصلة التقليدية فيما بين أفراد القبيلة[2].

وأمام احتجاجات الجزائريين التي بلغت نابليون III، أقدم هذا الأخير على التخفيف من أعبائهم بالتراجع عن سياسته، فاستدعى لهذا الغرض شخصيتين مقربتين إلى العرب هما: العقيد «لاباسي» (LAPASSET) الذي أجرى معه مقابلة حاسمة في «فيشي» يوم 27 جويلية1862، والإشتراكي السان سيموني إسماعيل عربان عضو المجلس الأعلى للجزائر والمشهور بتأليفه لكراسين أولهما: «الجزائر من أجل الجزائريين» (L'Algérie pour les Algériens) وثانيهما: «الفلاح الحقيقي للجزائر هو الجزائري» (Le vrai Paysan de l'Algérie c'est l'Algérien)، وتناقش معهما حول مستقبل فرنسا في الجزائر، وخلصت المناقشة إلى أن مستقبل فرنسا في الجزائر مرهون بتنشيط الصناعة والتجارة فيها.

---

(1)- Bernard DROZ. Op. cit, p 53.

(2)- Ibid.

وفي الرسالة التي بعث بها إلى المارشال «بيليسي» (PELISSIER) بتاريخ 06 فبراير 1863 كشف الإمبراطور الفرنسي عن نيته قائلا بأن «الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى الدقيق للكلمة، وإنما هي مملكة عربية» للجزائريين فيها الحق في الحماية وفق نظام يكفل لهم المساواة.

واعترافا منه باتساع عمليات اغتصاب الأراضي من الجزائريين أعطى الإمبراطور أمرا بالتوقف عن سياسة الحشد والتمركز (Cantonnement)، وهذا الاتجاه سيكشف عنه صدور القرار المشيخي في 22 أبريل 1863 الذي أقر الملكية الفردية للقبائل، وفق القانون العقاري لـ 1851، وضمن لها حقها في أراضي الملك وأراضي العرش؛ وإرضاء للكولون واتقاء لإثارة الصراع معهم رفع التهمة عن الذين سبق لهم أن اقتطعوا أراضي من ممتلكات الفلاحين الجزائريين.

ومن جهة أخرى اتخذ القرار المشيخي إجراءات تمنح حضا للفلاحين الجزائريين وللكولون في آن واحد تتمثل في إمكانية الحصول على ملكيات فردية؛ وتسهيلا لعمليات انتقال الأراضي من الجزائريين إلى الكولون أنشئت لجان إدارية مهمتها تحديد أراضي القبائل وتوزيعها بين مختلف الدواوير، إلا أن عداء الكولون الفرنسيين للإمبراطور، وعدم رضا اللجان المكلفة بتحديد الملكيات عن سياسته - وهذا على الرغم من زيارته للجزائر في ربيع 1865 وإعطائه تعليمات صارمة فيما يخص تطبيق القرار المشيخي (1863) - أعطى انطباعا بأن التنازل عن الأراضي مجانا للكولون سيوقف عملية الاستيطان، ودفع باللجان الإدارية - المؤلفة من موظفين معادين لسياسة الإمبراطور في الجزائر - إلى الاستمرار في سياسة حشد الفلاحين الجزائريين وتمركزهم.

وفي عام 1864 حلت عملية بيع الأراضي محل الامتيازات المجانية، كما أن فكرة نابليون III حول «المملكة العربية» وحول حرية النشاط الاقتصادي منحت بعد سنة 1860 للاستيطان الحر حضا على حساب الاستيطان الرسمي.

وفي ظل هذه الحرية تمكن الرأسماليون-الذين أثروا عقب التطور الصناعي والتجاري الذي شهدته فرنسا -من الحصول على ممتلكات أرضية شاسعة في سهول متيجة، وعنابة، ووهران، وحول سطيف وقسنطينة؛ إلا أنه على الرغم من إنشاء الدولة الفرنسية

لواحد وعشرين قرية استيطانية جديدة فيما بين 1861–1870 فإنها تنازلت للشركات الكبرى عن مسألة رعاية الأراضي الزراعية في الجزائر وتعميرها، ومن الأمثلة على ذلك منحها للشركة الجنوية 20.000 هكتار في ضواحي سطيف.[1]

وفي سنة 1865 تمكنت شركة الهبرة والمقطع « Sté de l'habra et de la macta » من الحصول على 25.000 هكتار، أما الشركة العامة الجزائرية فقد تحصلت على 100.000 هكتار في شرق قسنطينة، وفي حين أخفقت شركة الهبرة والمقطع فإن الشركتين الأخريين (الشركة الجنوية والشركة العامة الجزائرية) لم تتمكنا من قطع التزاماتها فيما يخص التعمير، ولم تتحصل سوى على نتائج اقتصادية[2].

وخلال سنتي 1862–1863 تنازلت إدارة الاحتلال عن 160.000 هكتار من الأراضي الغابية لثلاثين مؤسسة[3].

كما أنه من ضمن سبعة ملايين هكتار تم إحصاؤها فيما بين 1863–1870 سلم أزيد من الثلث(1/3) لقطاع الدولة على أنه ملكا للبلديات بعد أن اقتطع من أراضي الجزائريين، الأمر الذي سمح للكولون وللشركات الرأسمالية بالحصول على المزيد من الأراضي الزراعية والغابية.

وهكذا لم تمنع سياسة الإمبراطور الكولون من الاستمرار في تجريد الجزائريين.

وفي آخر هذه الفقرة لا يسعنا إلا أن نقول أن فترة 1830–1870 كانت غنية بالتجارب الاستيطانية، إذ تميزت بتدفق المزيد من المهاجرين الأوروبيين والفرنسيين على الجزائر كما تشير إليه السجلات الخاصة بالأشخاص المرخص لهم بالهجرة إلى الجزائر[4] وكذا بناء العشرات من القرى الاستعمارية في سهول وهران، والجزائر، وسكيكدة، وعنابة، وبوادي الشلف، وضواحي سطيف.

---

(1)- Jean DESPOIS. Op. cit, p 358.

(2)- Ibid.

(3)- Ibid.

(4)- C.A.O.M Carton F80, 1898 à 2000 (Registres d'autorisations de passages pour L'Algérie).

وبعد الهزيمة التي تلقاها الفرنسيون على يد الألمان سنة 1871 استأنف الاستيطان الرسمي نشاطه كما كان على عهد بيجو، إلا أن الأمر تطلب في هذه المرة من الكولون توفر الحد الأدنى من الثروات.

وكانت الأولوية في الاستفادة من قطع أرضية زراعية بمساحة تقدر بـ 40 حتى 60هكتارا للمهاجرين القادمين من الألزاس واللورين.

ونتيجة إسراف إدارة الاحتلال في منح الأراضي التابعة للدولة، فإن معظم القرى الاستيطانية التي توسعت أو نشأت بعد عام 1871 من أجل توطين المهاجرين الجدد كان من ضمن الأراضي التي تمت مصادرتها من الفلاحين الجزائريين.

ففي عمالة وهران لوحدها أنشأت سلطات الاحتلال الفرنسي أو وسعت 120 قرية استيطانية فيما بين 1871–1899 وذلك من ضمن مجموع 203 قرية نشأت أو توسعت فيما بين 1841–1899 من بينها 17 قرية في دائرة معسكر لوحدها.

وللعلم فإن العائلات المهاجرة كانت عند نزولها في أماكن استقبالها تستفيد من قطع أرضية للبناء وأخرى للزراعة.

المراكز الاستيطانية شرط مسبق لضمان الاستيطان وتأمينه

شكلت المراكز الاستيطانية تربة خصبة لنمو النباتات السامة لظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر وشرطا مسبقا لضمانه وتأمينه.

ومن خلال مراجعة الجداول الإحصائية لقوائم المراكز الاستيطانية الناشئة أو الموسعة، وفحصها، يمكن الوقوف على الظاهرة الاستيطانية في الجزائر كحقيقة موجودة لا غبار عليها.

فهذه الجداول الإحصائية إلى جانب كونها تدلنا على منهجية الاستعمار الفرنسي في توزيعها جغرافيا، فهي تمدنا بمعلومات عن المد الاستيطاني، ومعالمه التي لم تزل قائمة لحد الساعة، فهي تعتبر شاهدا حيا ليس فقط على الوجود الفرنسي في الجزائر وإنما على محاولة المستعمر الفرنسي ابتلاعها وضمها جغرافيا.

وفي سبيل التأكيد على هذه الظاهرة رأينا من المناسب عرض قائمة بأسماء المراكز الاستيطانية الناشئة والموسعة فيما بين: 1830–1899 بعمالة وهران كنموذج.

عمالة وهران

قائمة بأسماء المراكز الاستيطانية الناشئة أو الموسعة (1830-1900)[1]

العدد	اسم المركز	المساحة بالهكتار	تاريخ النشأة أوالتوسيع
1	مستغانم (الضاحية)	4.039	1841
2	معسكر (الضاحية)	5.109	1841
3	تلمسان (الضاحية)	1.778	1842
4	السانية (الضاحية)	635	1844
5	سيدي الشامي (الضاحية)	886	1845
6	مسرغين (الضاحية)	13.499	1845
7	أرزيو (الضاحية)	6.274	1845
8	سيق (الضاحية)	12.542	1845
9	مرسى الكبير- سان أندري- سانت كلوتيد	-	-
10	سانت جيروم	1.244	1846
11	مزغران	1.310	1846
12	تليلات - تافراوي - الهمول	6.617	1846
13	سانت ليوني ومولاي مقهوم	1.639	1846
14	ستيدية	3.169	1846
15	نمور (الغزوات)	2.221	1846
16	فالمي (الكرمة)	6.000	1848
17	أركول (بئر الجير)	4.946	1848
18	سان كلو (قديل) - مستوطنة زراعية	4.686	1848
19	كليبر (سيدي بن يبقى) - مستوطنة زراعية	4.008	1848
20	مفسوخ - مستوطنة زراعية	1.326	1848
21	سان لو- بور أويول (بطيوة- مرسى الحجاج) مستوطنة زراعية	1.550	1848

(1)- Le département d'Oran et son conseil général 1830 – 1930, Oran, 1930, p p 230–235.
- Voir aussi: Pierre GOINARD. Algérie. L'œuvre Française, Paris Edit Robert Laffont, 1984, p 401 (annexe).
-Voir aussi: C.A.O.M, G.G.A . carton 1 M /60.

22	فلوريس (حسيان الطوال)- مستوطنة زراعية	1.426	1848
23	حاسي بن عقبة – مستوطنة زراعية	3.557	1848
24	سان لويس (زهانة) – مستوطمة زراعية	2.963	1848
25	حاسي بن فريحة – مستوطنة زراعية	5.570	1848
26	حاسي بو نيف – مستوطنة زراعية	2.048	1848
27	حاسي عامر – مستوطنة زراعية	1.270	1848
28	مانجان (البراية) – مستوطنة زراعية	1.445	1848
29	ريفولي (حاسي مماش) – مستوطنة زراعية	1.600	1848
30	عين تادلس – مستوطنة زراعية	1.900	1848
31	سوق الميتو – مستوطنة زراعية	1.747	1848
32	أبو قير (مرسى) – مستوطنة زراعية	1.330	1848
33	عين نويسى – مستوطنة زراعية	1.980	1848
34	تونين (خير الدين) – مستوطنة زراعية	1.022	1848
35	نيجريي – مستوطنة زراعية	2.568	1849
36	برايا – مستوطنة زراعية	2.332	1849
37	سيدي بلعباس (الضاحية)	8.204	1849
38	عين الترك	2.624	1850
39	بوسفر	3.908	1850
40	سان اندري بمعسكر (خصيبية)	3.549	1850
41	سان هيبوليت (المامونية)	555	1850
42	صفصاف	1.283	1850
43	منصورة	2.966	1850
44	حناية	2.722	1851
45	بون دي شليف (سيدي بلعطار)	1.890	1851
46	عين سيدي الشريف	1.295	1851
47	عين تموشنت	1.159	1851
48	واد الحمّام	700	1851
49	بلاد تواغية	1.424	

50	بيليسبي (صيادة)	3.468	1854
51	بلكوت (عين بودينار)	3.868	1854
52	بوتليليس	4.054	1855
53	عين كيال والبريج	3.135	1855
54	برودون (سيدي براهيم)	2.287	1856
55	سيدي لحسن	3.208	1856
56	بورمال (العامرية)	3.684	1856
57	غليزان	10.627	1857
58	بريقو، دبروسفيل وهبرة (المحمدية)	15.522	1858
59	عين الأربعاء	3.427	1858
60	تنيرة	3.337	1858
61	يلل	1.725	1859
62	ريوسالادو (المالح)	3.000	1859
63	الراحل (حاسي الغلة)	1.000	1859
64	عمي موسى	1.050	1859
65	مقطع دوز	17.253	1862
66	سعيدة	1.890	1862
67	باليسى (سيدي خالد)	1.993	1863
68	لي ترامبل، زليفة، أوماتة (سيدي حمادوش)	4.470	1863
69	زمورة	–	1864
70	لاموريسيار (أولاد ميمون)	2.145	1869
71	بون دي ليسار (بن سكران)	2.100	1869
72	عين كرمن	3.901	1870
73	ماجانتا (الحسايبة)	5.990	1870
74	باليكاو (تغنيف)	1.253	1870
75	شانزى (سيدي علي بن يوب)	574	1870
76	بوقيرات	2.418	1871
77	منداس	2.082	1871

78	ديليني (زروالة)	1.607	1872
79	واد المالح	600	1872
80	تاقبالت	1.309	1872
81	تارني (تارني تي حاجل)	348	1872
82	باليكاو (توسيع)	707	1872
83	سانت ايمي (جديوية)	4.308	1873
84	عين فكان	434	1873
85	نزرق	1.027	1873
86	عتلة والملاح	135	1873
87	عين فزة	528	1873
88	فرانكيتي (سيدي اعمر)	739	1873
89	بوسكي (حجاج)	1.284	1873
90	كاسيني (سيدي علي)	1.239	1873
91	عين وبليس (عبد المالك رمضان)	897	1873
92	واد تاغية	670	1873
93	قُرتوفة	1.252	1874
94	كاشرو (سيدي قادة) – ضيعات	532	1874
95	مارسيي لاكومب ومولاي ع. ق. (سفيزف)	2.130	1874
96	شعبة اللحم (La fferiere)	3.262	1874
97	حمام بوحجر	3.455	1874
98	سيرات	516	1874
99	فروحة	893	1874
100	سيدي بختي	1.996	1874
101	سليسن (مولاي سليسن)	757	1875
102	جان مرموز (بوهني)	2.290	1875
103	عين الحجر	1.700	1875
104	تيفيلاس (Mellinet)	916	1875
105	ماوسة	1.149	1875

78	ديليني (زروالة)	1.607	1872
79	واد المالح	600	1872
80	تاقبالت	1.309	1872
81	تارني (تارني تي حاجل)	348	1872
82	باليكاو (توسيع)	707	1872
83	سانت ايمي (جديوية)	4.308	1873
84	عين فكان	434	1873
85	نزرق	1.027	1873
86	عتلة والملاح	135	1873
87	عين فزة	528	1873
88	فرانكيتي (سيدي اعمر)	739	1873
89	بوسكي (حجاج)	1.284	1873
90	كاسيني (سيدي علي)	1.239	1873
91	عين وبليس (عبد المالك رمضان)	897	1873
92	واد تاغية	670	1873
93	قُرتوفة	1.252	1874
94	كاشرو (سيدي قادة) – ضيعات	532	1874
95	مارسيي لاكومب ومولاي ع. ق. (سفيزف)	2.130	1874
96	شعبة اللحم (La fferiere)	3.262	1874
97	حمام بوحجر	3.455	1874
98	سيرات	516	1874
99	فروحة	893	1874
100	سيدي بختي	1.996	1874
101	سليسن (مولاي سليسن)	757	1875
102	جان مرموز (بوهني)	2.290	1875
103	عين الحجر	1.700	1875
104	تيفيلاس (Mellinet)	916	1875
105	ماوسة	1.149	1875

106	عقاز	1.128	1875
107	حمادنة	830	1875
108	نوفيون (الغمري)	1.306	1875
109	سيدي لحسن – توسيع – (Détrie)	383	1875
110	أغلال	2.109	1876
111	سان لوسيان (زهانة)	2.227	1876
112	تافراوي	885	1876
113	بلاد تواغية	497	1876
114	صحورية	1.840	1877
115	عين كرمان – توسيع –	3.362	1877
116	بودانس (بلعربي)	1.109	1877
117	طابية	909	1877
118	شاريي (مفتاح سيدي بوبكر)	464	1877
119	بوخانفيس – توسيع –	637	1878
120	بوسوي (الضاية)	666	1878
121	فيري (واد الجمعة)	1.052	1878
122	بودانس (بلعربي) – توسيع –	1.126	1878
123	طابية –توسيع–	1.194	1878
124	شاريي (الكم 40) سيدي بوبكر	467	1878
125	ويزغت	691	1878
126	عين ويليس – توسيع – عبد المالك رمضان	706	1878
127	لي سيلو (Clnichant) المطمر	1.884	1878
128	تيارفيل (غريس)	2.031	1878
129	عين فارس	1.062	1878
130	مونتانياك (رمشي)	1.979	1879
131	مطمور	1.498	1879
132	تيزي	1.451	1879
133	ريو سالادو – توسيع –	1.174	1879

134	بلفي (سور) – توسيع –	624	1879
135	عين كرمن – توسيع –	916	1879
136	تنيرة – توسيع –	1.141	1879
137	تلاغ	3.519	1879
138	كيننده	212	1879
139	عمي موسى – توسيع –	891	1879
140	تروامارابو (سيدي بن عدة)	1.687	1880
141	عين كيال – توسيع –	1.042	1880
142	يلل – توسيع –	912	1880
143	الراحل (حاسي الغلة) – توسيع –	2.636	1880
144	طابية – توسيع –	886	1880
145	العالف – توسيع –	974	1880
146	حايطية	955	1881
147	حمام بو حجر – توسيع –	641	1881
148	ماجانتا (الحسايبة) – توسيع –	5.290	1882
149	مشرية	3.596	1882
150	عين الصفراء	131	1882
151	بيدو (راس الماء)	75	1883
152	أوزيس لوديك: فرطاسة (واد الأبطال)	1.882	1884
153	مرحوم	2.923	1884
154	قرتوفة – توسيع –	386	1885
155	شعبة اللحم – توسيع –	878	1885
156	سيدي خالد – توسيع –	1.689	1885
157	لمطار – توسيع –	2.955	1885
158	بارمانتي (سيدي علي بوسيدي) – توسيع –	2.578	1885
159	أفلو	225	1887
160	تلاغ – توسيع –	840	1887
161	كاشرو (سيدي قادة) – توسيع –	210	1887

162	العريشة	24	1888
163	بالات (ملاكو)	3.500	1888
164	تاسان (حاسي زهانة)	4.000	1889
165	شانزى (سيدي بن يوب) – توسيع –	534	1890
166	زمورة – توسيع –	238	1890
167	غيار (عين الطلبة)	2.651	1890
168	دليني (زروالة) – توسيع –	763	1890
169	لاباسيت (سيدي لخضر)	963	1890
170	بوتي بور (بومهرة أحمد)	221	1890
171	بولي (تليوم)	4.914	1890
172	فرناكة	2.651	1891
173	حمام بو حجر – توسيع –	1.163	1891
174	تمزورة (S'maure) – توسيع –	901	1891
175	عايسية : حايطية (Sonis) – توسيع –	131	1891
176	لافاييسيار (سيدي يوسف)	3.620	1891
177	ترومولي (دحموني)	2.903	1892
178	حمادنة – توسيع –	260	1892
179	سيدو – توسيع –	570	1893
180	قرتوفة – توسيع ثان –	687	1894
181	كلانشان (المطمر) – توسيع –	758	1894
182	بارماتني (سيدي علي بوسيدي) – توسيع –	668	1894
183	عين فكان – توسيع –	401	1894
184	ألعالف – توسيع –	1.261	1894
185	تريزال (سوقر)	6.258	1894
186	فرندة – توسيع –	1.208	1894
187	واد تاغية – توسيع –	494	1895
188	تورغو (تارقة)	2.206	1895
189	سيدي غالم : ضيعات	395	1896

190	فيري (واد الجمعة) – توسيع –	531	1896
191	شاريي (مفتاح سيدي بوبكر) – توسيع –	245	1896
192	بوقطب	1.651	1896
193	منداس – توسيع –	365	1896
194	مارتيمبري	2.311	1897
195	عين فارس – توسيع –	305	1897
196	تورين – توسيع –	1.317	1897
197	ديكارت (بن باديس)	5.335	1898
198	طابية – توسيع –	680	1899
199	بودانس (بلعربي) – توسيع –	1.402	1899
200	يوخانيفيس – توسيع –	449	1899
201	لمطار – توسيع –	584	1899
202	بوسيي (الضاية) – توسيع –	584	1899

وقد ترتب عن اتجاه فرنسا في الاستمرار في إنشاء المزيد من المراكز الاستيطانية أو توسيعها لتكون قاعدة تؤمن المستقبل للكولون في الجزائر تدفق المزيد من الأوروبيين على الجزائر، حيث نزل على القطاع الوهراني خلال سنة 1878 مهاجرون من إسبانيا وجزر الباليار في كل من أغلال وسيدي دحو. كما سجل في هذه السنة قدوم 107 فرنسيا و 1900 إسبانيا وباليار يا؛ أما دوار "بيدو" (راس الماء حاليا) فقد حل به 117 فرنسيا و 1195 أجنبيا[1].

ويلاحظ أن تدفق المهاجرين الأوروبيين على الجزائر خلال الفترة من 1860 إلى 1900 قد حول البلاد إلى مسرح استيطاني كثيف[2].

أما العدد الإجمالي للأوربيين الذين تم لهم أن استوطنوا الجزائر خلال الفترة المحصورة بين 1836–1896 (60 سنة) فيقدر بـ 578480 مستوطنا[3].

(1)– Charles- Henri FAVROD, La Révolution Algérienne, Paris, 1959, p 21.

(2) – سمير أمين. المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل .ق. داغر، ط 02، الجزائر، د.م.ج، ص 34.

(3) – Jean Marie MIGNON, La Colonisation Française et les Algériens Musulmans dans le département d'Oran, 1900-1914. thèse: Faculté des lettres et sciences humaines d'Aix-en- Provence, France, 1969-1970, p 79.

الترويج للهجرة والاستيطان

تطلب تنفيذ الخطة الاستيطانية في الجزائر ترحيل مجموعات بشرية من فرنسا إلى الجزائر. وقد وجدت فرنسا في تهجير مواطنين فرنسيين إلى الجزائر وتثبيتهم بها حلا للتخلص من مشكلاتها الخطيرة والمعقدة، وذلك بفتح باب الهجرة والاستيطان إلى الجزائر والترويج لهما وهذا ما حدث في سنة 1848 كما يظهر على الجدول أدناه.

تقويم بقوافل المهاجرين إلى الجزائر (1848)[1]

القافلة	الإقلاع من باريس	الوصول إلى مرسيليا	الإقلاع من مرسيليا	اسم الباخرة	تاريخ ومكان الوصول	المستعمرة الاستيطانية	التعداد: كهول	التعداد: أ
01	1848.10.08	1848.10.21	1848.10.22	L'Albatros	48.10.27: أرزيو	Saint Cloud	843	
02	1848.10.15	1848.10.29	1848.10.30	Le Cacique	48.11.02: أرزيو	Saint-Leu	850	
03	1848.10.19	1848.11.22	؟	Le Magellan	48.11.06: مستغانم	Rivoli	822	3
04	1848.10.22	1848.11.04	؟	Le Montézuma	48.11.09: الجزائر	Afroune Bouharoune	843	
05	1848.10.26	1848.11.09	؟	L'Albatros	Stora : 48.11.13	Robertville Gastonville	823	
06	1848.10.29	1848.11.11	1848.11.15	Le Cacique	48.11.18: مرسى الكبير	Fleurus	835	
07	1848.11.02	1848.11.17	1848.11.20	Le Labrador	؟ المرسى الكبير	Saint Louis	810	2
08	1848.11.05	1848.11.19	1848.11.21	Le Christophe Colomb.	48.11.25: الجزائر	Damiette Lodi	853	9
09	1848.11.09	؟	1848.11.25	L'Albatros	48.12.01: تنس	Montenotte Monteba La ferme	831	
10	1848.11.12	1848.11.26	1848.11.28	Le Cacique	48.11.30: ستورا	Jemmapes	835	
11	1848.11.16	1848.12.03	1848.12.04	Le Labrador	48.12.08: عنابة	Mondovi	829	
12	1848.11.19	1848.12.03	1848.12.06	Le Cacique	48.12.08: شرشال	Marengo Novi	807	
13	1848.11.23	1848.12.06	1848.12.09	L'Albatros	48.12.11: شرشال	Zurich, Argone	808	
14	1848.11.26	1848.12.13	1848.12.15	L'Orenoque	؟ ستورا	Heliopolis	870	
15	1848.11.30	1848.12.16	1848.12.17	Le Cacique	؟ مستغانم	Aboukir	865	)
16	1848.12.10	؟	؟	Le Montézuma	48.12.30: عنابة	Millesimo	839	
17	1849.03.18	1849.03.28	1849.03.29	L'Infernale	49.03.31: عنابة	Heliopolis	540	'
المجموع							13903	
							14294	

(1) – Historia (Spécial), Algérie: Histoire et nostalgie, 1830 – 1987, Juin 1987, n° 486, p 67.

ملاحظات:

1- لم يتمكن الموكب رقم تسعة الذي جاء على متن باخرة L'Albatros من النزول في ميناء الجزائر بسبب العاصفة البحرية القوية، فتحول صوب تنس.

2- تم توزيع الكولون الذين جاءوا ضمن الموكب السادس عشر إثر نزولهم بعنابة على عدد من المستوطنات الزراعية بغرض إتمام إعمارها.

- الموكب السابع عشر هو الأخر استخدم أفراده لسد الفراغ الحاصل في عدد من المستوطنات الزراعية (الوفيات - التخلي). وللعلم فقد كان عدد الكولون الذين جاءوا من ليون ضمن هذا الموكب يقدر بـ 207 مهاجر[1].

من النتائج التي يمكن استخلاصها من الجدول أعلاه :

1- أهمية المستوطنات الزراعية في المشروع الاستعماري الفرنسي الرسمي في الجزائر.

2- انتقال سبعة عشرة قافلة من المهاجرين من فرنسا إلى أرض الجزائر من بينها ستة عشرة قافلة قدمت من باريس لوحدها وقافلة واحدة من مدينة ليون.

3- حصيلة الكولون الجدد المهاجرين إلى الجزائر والبالغ عددهم 14.294 مهاجرا استقبلتهم سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر في 42 مركز استيطاني جديد أنشئ دفعة واحدة لهذا الغرض (21 في إقليم وهران؛ 12 في إقليم الجزائر؛ 09 في إقليم قسنطينة)[2].

4- تزامن هذه الهجرات مع ظروف خاصة كانت تجتاح فرنسا خلال عام 1848.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة برغبة الجمهورية الفرنسية الملحة في التخلص من البروليتاريا التي كانت تخشى انزلاقها وجنوحها إلى الثورة ضد النظام الحاكم، وذلك في الوقت الذي كان فيه "شارون" (CHARON) الحاكم العام للجزائر يتلقى تعليمات من باريس تطلب منه التعجيل بتحديد الأماكن المخصصة لخلق مستوطنات زراعية جديدة قد سخّرت خمسين مليون فرنك لبنائها.

وتشجيعا للهجرة والاستيطان أصدرت فرنسا «دليل الكولون الجدد في الجزائر» ضمنته مدخلا وتسعة فصول.

---

(1)- Historia (Spécial), op.cit, p 67.

(2)- Ibid, p 68.

- الفصل الأول : مرسوم الاستيطان.
- الفصل الثاني : الاحتياطات الواجب اتخاذها أثناء السفر.
- الفصل الثالث : المناخ ودرجات الحرارة.
- الفصل الرابع : الأمراض والرعاية الصحية.
- الفصل الخامس: المساكن والمباني.
- الفصل السادس: الحيوانات وقطعان الماشية.
- الفصل السابع : أسعار المواد الاستهلاكية.
- الفصل الثامن : الصناعة ومختلف المنتجات، واليد العاملة.
- الفصل التاسع : علاقة الكولون بالجزائريين

وإليكم فيما يلي مثال عن أسعار المواد الحيوانية الوارد ذكرها في الفصل السابع من «دليل الكولون الجدد في الجزائر».

حصان الجر : 100 حتى 200 فرنك.

حصان الركوب : 150 حتى 300 فرنك.

الثور : 80 حتى 100 فرنك.

البقرة : 60 حتى 70 فرنك.

العجل : 25 فرنك

الشاة : 07 حتى 10 فرنك.

الماعز الجزائري : 10 حتى 15 فرنك.

الماعز المالطي : 10 حتى 80 فرنك.

الخنزير : حسب الوزن (60 سنتيما للكيلوغرام الواحد)[1]

أما المواد الاستهلاكية كالملح والصابون والمؤن الغذائية فأسعارها تتطابق مع نفس الأسعار لذات المواد في الوطن الأم فرنسا.

(1)- Jean- Louis DONADIEU, (Pontéba un village de quarante – Huitards) in Historia. Spécial: Algérie: Histoire et nostalgie 1830 – 1887. Juin - 1987. N° 486, p p 53 – 68.

وبتوفير الخدمات الضرورية للمهاجرين تكون سلطات الاحتلال قد ضمنت لهم التسهيلات وشجعتهم على الهجرة إلى الجزائر والإقامة بها.

وهكذا يكشف لنا الجدولان أعلاه عن الأبعاد السياسية والاستراتيجية لفرنسا في الجزائر وذلك من خلال ربطها المشروع الاستيطاني بأعمال بناء المراكز الاستيطانية وجلب المزيد من المهاجرين الفرنسيين والأوربيين؛ ومن هؤلاء المهاجرين ستعمل سلطات الاحتلال على خلق رافد بشري مستمر، أو بمعنى آخر خلق واقع ديمغرافي وظروف سياسية وجغرافية في الجزائر تهدف إلى تثبيت الوجود الفرنسي فيها، وخير دليل على ذلك إنشاؤها خلال 58 سنة (1841 – 1899) لـ203 مركز استيطاني (ما بين ناشئ وموسع) في إقليم وهران لوحده – عمالة وهران – ومصادرتها لمساحات زراعية تقدر بـ 424.604 هكتار خلال نفس المدة الزمنية.

وإذا كانت بعض السنوات قد شهدت نشوء أو توسيع مستوطنة واحدة فقط، فإن عام 1848 قد شهد لوحده نشوء أو توسيع عشرين مستوطنة دفعة واحدة.

وللإشارة فإنه قد تم للجمعية الوطنية الفرنسية أن صادقت في 19 سبتمبر1848 على مرسوم ينص على فتح قرض مالي يقدر بـ 50 مليون فرنك من أجل إنشاء مستعمرات زراعية في الجزائر، وتنفيذ الأشغال ذات المصلحة العمومية ضمانا لنجاح الاستيطان ولرفاهية الكولون؛ فخصصت لهذا الغرض أصنافا من المساعدات تقدم للكولون على مدى ثلاث سنوات، كما صدرت قرارات وزارية تنظم الإجراءات الجزئية والتفصيلية لتنفيذ هذه المهمة، منها على سبيل المثال:

- قرار 18 نوفمبر1848 الذي أوعز إلى الموظفين الإداريين والقضائيين بالالتزام في مهامهم وفق المادة 109 من مرسوم 15 جويلية 1845.
- قانون 20 جويلية 1850 الذي يقضي بوضع المستعمرات الزراعية تحت تصرف الإدارة العسكرية.
- قرار 18 جوان 1852 الذي ينص على إنشاء بلديات في المستعمرة الجزائرية، يتولى شؤونها ضباط الحالة المدنية، على أن تبقى المستعمرات الزراعية لفترة انتقالية في الأقاليم العسكرية تحت تصرف ضباط عسكريين يمارسون السلطة الإدارية والقضائية وفق المادة 45 من قرار16 ديسمبر 1848 المحددة لمهام رئيس السلطة التنفيذية داخل المستعمرة.

وفيما بين يومي 20 و 24 سبتمبر 1848 نشرت الجمعية الوطنية الفرنسية إعلانين عامين:

– أحدهما في 20 سبتمبر 1848 يدعو العمال من مختلف الاختصاصات لتسجيل أنفسهم بمقرات بلديات سكناهم حتى يكون لهم الحض في الحصول على قرض مالي يسمح لهم بالهجرة إلى الجزائر والاستقرار بها والحصول على قطعة أرضية زراعية من 02 حتى 10 هكتار.

– ثانيهما في 23 سبتمبر 1848 خاص هو الآخر بالاستيطان في الجزائر يدعو المواطنين الفرنسيين لتسجيل أنفسهم حتى يكونوا ضمن مجموعة الكولون المقدر عددهم بـ 12.000 التي تعتزم الحكومة الفرنسية نقلهم إلى الجزائر على عاتقها للإقامة فيها مقابل امتيازات يستفيدون منها، وإليكم فيما يلي نسخة مصورة من الإعلانين.

إعلانان خاصان بالهجرة و الاستيطان في الجزائر

(20 SEPTEMBRE.)

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

Liberté, Égalité, Fraternité.

COLONISATION DE L'ALGÉRIE.

AVIS AUX OUVRIERS.

L'Assemblée nationale a rendu aujourd'hui le décret suivant pour l'établissement des colonies agricoles en Algérie.

La nomination des Membres de la Commission, instituée par l'article 9, est en ce moment soumise au Pouvoir exécutif. Dès qu'elle sera faite, un nouvel avis fera connaître le lieu où elle se réunira et où devront se présenter tous ceux qui désireront être admis à jouir du bénéfice des dispositions votées par l'Assemblée nationale dans l'intérêt des travailleurs.

L'Assemblée nationale a adopté, et le Chef du Pouvoir exécutif promulgue le décret dont le teneur suit :

Art. 1er. Un crédit de [illegible] millions de francs est ouvert au Ministère de la guerre, sur les exercices 1848, 1849, 1850, 1851 et suivants, pour être spécialement employé à l'établissement des colonies agricoles, dans les provinces de l'Algérie, et aux travaux d'utilité publique destinés à en assurer la prospérité.

Ce crédit sera réparti ainsi qu'il suit :

Exercice 1848	[illegible]
Exercice 1849	[illegible]
Exercices 1850, 1851 et suivants	[illegible]
Total	[illegible]

Un décret de l'Assemblée nationale déterminera définitivement la portée du crédit de [illegible] affecté à chacun des exercices 1850, 1851 et suivants.

Le crédit de [illegible] sur l'exercice 1848 sera réparti ainsi qu'il suit :

1° Travaux pour la création et le développement des colonies agricoles	[illegible]
2° Voies de communication et autres travaux d'utilité publique	[illegible]
3° Subventions aux colons en numéraire, instruments, semences et bestiaux	[illegible]
4° Frais d'expédition, transports, passages et rations	[illegible]
5° Frais et salaires des premières installations sur le territoire	[illegible]
Total	[illegible]

Art. 2. Le chiffre des colons qui bénéficieront des dispositions du présent décret ne pourra excéder [illegible] dans un délai.

Art. 3. Les colonies seront fondées par des citoyens français, chef de famille ou célibataires.

Les colons célibataires, ou qui déclareront vouloir le rester, recevront de l'État, à titre gratuit, des concessions de terre d'une étendue de [illegible] hectares par famille, selon la nombre du ménage, la nature de leur profession et la qualité de la terre, et les subventions nécessaires à leur établissement.

Les colons ayant d'ores et déjà [illegible] sont individuellement, soit par association, sous les auspices d'associations des familles, et moyennant une [illegible] d'utilité publique nécessaire [illegible] pour le développement des colonies.

Lorsque les colons auront d'ores et déjà [illegible] leur [illegible] et les premières nécessaires pour faciliter leur établissement.

Art. 4. Les subventions de toute nature accordées pour la mise en valeur des terres ne pourront être allouées pendant plus de trois années. Cette durée de temps comprend la partie du jour où chaque colon aura pris possession de son lot.

A l'expiration de ces trois années, les bénéficiaires concessions pour eux et les leurs qui leur auront été offertes deviendront la propriété des colons, à la condition de se conformer aux dispositions qui régissent la propriété en Algérie.

Art. 5. Tous les [illegible] dans les lieux où seront par eux en rapport dans le délai de trois ans, pourront être déposséddés, suivant les formes et les règles de la législation en Algérie, à moins qu'ils ne prouvent justifier du cas de force majeure.

Art. 6. Les commissaires du gouvernement, président les six premières années de leur mise en possession, réunir les nouveaux à eux ensemble, qu'à la condition de résidence à l'État le mieux [illegible] des concessions déjà [illegible] pour leur [illegible].

Art. 7. Les colons seront [illegible] et certifiés en rigueur dans les [illegible] les brigades de [illegible] du pénitentiaire.

Dans le délai d'un an au plus tôt, s'il est possible, les commissaires agricoles seront [illegible], pour la religion [illegible] et [illegible], aux commissaires des [illegible].

Art. 8. Les [illegible] et dépenses de toute nature seront [illegible] et [illegible] par les soins du [illegible] et [illegible] chargé de la direction des travaux et de l'administration de la colonie.

Art. 9. Une commission, nommée par le Pouvoir exécutif, réglera les [illegible] des colons, et désignera ceux qui seront admis à jouir des bénéfices du présent décret.

Art. 10. Les colons seront dirigés sur l'Algérie dans le plus bref délai possible.

Les frais de route, de nourriture, de transport des effets et des [illegible], seront au compte de l'État, et prélevés sur le crédit ouvert par l'article 1er du présent décret.

Art. 11. Un règlement pourvoira à toutes les questions de détail relatives à [illegible] du présent décret.

Art. 12. Les droits des colons, de leurs [illegible], enfants et héritiers seront garantis par le règlement mentionné dans l'article 11.

Art. 13. Les sommes restées sans emploi sur le crédit de [illegible] millions accordés pour l'exercice 1848, seront reportées sur l'exercice 1849.

Paris, le 12 septembre 1848.

Les Président et Secrétaires de l'Assemblée nationale,

Signé Marrast, Vice-Président; Pierre, Léon Roman, Lamoric, Albert, Sénac, Pierre, Antoine Lacrosse.

Le Chef du Pouvoir exécutif, signé E. Cavaignac.

IMPRIMERIE NATIONALE — Septembre 1848.

(24 SEPTEMBRE.)

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

Liberté, Égalité, Fraternité.

MINISTÈRE DE LA GUERRE.

COLONISATION DE L'ALGÉRIE.

AVIS AU PUBLIC.

Un arrêté du Chef du Pouvoir exécutif a désigné comme membres de la Commission qui doit, d'après l'article 9 du décret de l'Assemblée nationale du 19 de ce mois, vérifier les titres des colons, et désigner ceux qui seront appelés à former les colonies agricoles, les citoyens :

FOY, MARTIN-BERNARD, DIDIER, DUBODAN, BIXLAY, BOISSEZ, TRÉLAT, Représentants du peuple;	Représentants du peuple;	MARTELET, Maire du 7e arrondissement; RICHARD, Maire du 8e arrondissement; O'REILLY, Secrétaire général de la Préfecture de police; DUMONT, Docteur en médecine; GRISOLLE, idem; FELLMANN, ancien Sous-Directeur au Ministère de la guerre.

Les fonctions de secrétaire ont été attribuées au citoyen CAILLÉ, sous-chef de bureau à la direction des affaires de l'Algérie.

La Commission s'est constituée le 23; elle a nommé le citoyen TRÉLAT *Président*, et le citoyen DIDIER *Vice-Président*.

Elle commencera immédiatement ses opérations.

Les citoyens de toutes professions qui désireraient participer au bénéfice du décret et faire partie des 12,000 colons qui doivent être installés dans les colonies agricoles en 1848, sont invités à se faire inscrire dans leurs mairies respectives, où des listes seront ouvertes en conséquence.

Les listes seront transmises à la Commission, devant laquelle devront ultérieurement comparaître les pétitionnaires pour la vérification définitive de leurs titres et pour leur admission.

Il est essentiel que les pétitionnaires fassent exactement connaître aux maires leur âge, leur profession, la composition de leur famille, leur demeure, et qu'ils y joignent les papiers, livrets, certificats, etc., établissant leur position.

Un règlement du citoyen Ministre de la guerre indiquera prochainement les conditions d'admission dans les colonies, le mode de transport des colons et les avantages de diverses natures qui leur sont accordés.

Paris, le 23 septembre 1848.

IMPRIMERIE NATIONALE — Septembre 1848.

المرجع : **Algérie. Histoire et nostalgie, 1830-1987**" Historia spécial, juin 1987" page 53

تطور مساحات الأراضي الزراعية للكولون (كنتيجة للهجرة والاستيطان)

إن الهجرات المتلاحقة للكولون إلى الجزائر قابلتها عمليات اغتصاب ومصادرة متتالية لأراضي الفلاحين الجزائريين وتوزيعها على المستوطنين الجدد، لأن فرنسا لم يكن لها من وسيلة لتشجيع الهجرة الفرنسية والأوربية إلى الجزائر سوى منح الأراضي مجانا وبناء مساكن وقرى زراعية مدعمة ببناء تحتي، الأمر الذي نتج عنه - كما سنرى لاحقا - اتساع للمساحات الزراعية للكولون وانكماش للمساحات الزراعية للفلاحين الجزائريين ومن الأمثلة النموذجية على ذلك أنه بمقتضى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 04 جويلية1855 نشأت مستوطنات زراعية جديدة اصطحبها استيلاء على أراضي زراعية تقدر بآلاف الهكتارات منها في:

- إقليم الجزائر (دائرة البليدة)

- عامر العين: 23 كلم غرب البليدة بـ 2.000 هكتار لـ 55 عائلة أوروبية.
- بورقيقة : 31 كلم غرب البليدة بـ 1.886 هكتار لـ 51 عائلة أوروبية.
- سيدي عبد القادر وبومدفع:38 كلم غرب البليدة بـ 1.213 هكتار لـ 24 عائلة أوروبية.
- عين البنيان: 19 كلم شمال غرب مليانة بـ 1.323 هكتار لـ 59 عائلة أوروبية.
- عين السلطان: 16 كلم شمال شرق مليانة بـ 1.304 هكتار لـ 48 عائلة أوروبية.

- إقليم قسنطينة (دائرة سكيكدة)

-سيدي ناصر : 03 كلم شرق عزابة بـ 1.224 هكتار لـ 20 عائلة أوروبية.
-أحمد بن علي: 03 كلم جنوب غربي عزابة بـ 1.709 هكتار لـ 32 عائلة أوروبية.

- عمالة وهران (دائرة وهران)

-بوتليليس: 30 كلم على وهران بـ 4.054 هكتار لـ 106 عائلة أوروبية.

- (دائرة مستغانم)

-بلاد تواغية: 19 كلم من مستغانم بـ 1.423 هكتار لـ 86 عائلة أوروبية.
-عين سيدي الشريف: 18 كلم من مستغانم بـ 1.294 هكتار لـ 56 عائلة أوروبية.
-عين بودينار: 11 كلم من مستغانم بـ 1.581 هكتار لـ 47 عائلة أوروبية.
-سيدي بلعطار: 29 كلم من مستغانم بـ 1.889 هكتار لـ 59 عائلة أوروبية[1].

---

(1)- M.P de MENERVILLE, op. cit, p 670.
Voir aussi: Pierre GOINARD, op. cit, p 402.

ومن بين الملاحظات التي يمكن الخروج بها هي تمركز الاستيطان في المرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر في المناطق السهلية - الخصبة - الساحلية وشبه الساحلية كما يظهر على الخرائط المدرجة ضمن الملحق، ولعل هذا يعود لأسباب طبيعية وأمنية، أما الملاحظة الثانية فتتمثل في ارتباط إقامة المستوطنات الزراعية بالاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي، ومن الأمثلة على ذلك مصادرة 2.000 هكتار ليقام عليها مركز عامر العين الاستيطاني لتثبت فيه 55 عائلة مهاجرة من أوروبا.

يتأكد من خلال ما سبق عرضه أن فرنسا كانت تجنح دائما نحو الاستيطان، وقد جعلت منه ورقة رابحة في جميع الأزمات التي حلّت بها، ومن ذلك أزمة عام 1848، مع العلم أنه في ذات السنة (1848) تم "لفرنسا الثورة" أن نقلت أزيد من 12.000 مهاجر من باريس صوب الجزائر، وهو الأمر الذي يبرز لنا حقيقة هامة جدّا وهي أن الهجرة كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر، وأن ما حدث في باريس عام 1848 قد مكن فرنسا وساعدها على تنفيذ مشروعها الاستعماري في الجزائر.

إذن، فليس هناك مجال للتقصي عن الأبعاد السياسية والإستراتيجية الفرنسية من وراء إنشاء المراكز الاستيطانية وتهجير أوروبيين وفرنسيين وإسكانهم فيها.

فكل الملاحظات السابقة تنزع إلى البرهنة على أن فرنسا كانت تريد تحويل الجزائر إلى أرض فرنسية.

وفي سنة 1871 واجه الفرنسيون ثورة بلاد القبائل بقمع عنيف، فإضافة إلى تغريم الثائرين بـ 36 مليون فرنك جُبيت فعلا[1]، أقدمت إدارة الاحتلال الفرنسي على مصادرة وحجز الأراضي الزراعية انتقاما وعقابا للفلاحين الثائرين (Confiscation et séquestre) الأمر الذي أفقد القبائل التي اتهمت بالولاء للثورة أكثر من غيرها بـ 309.614 هكتارا استعادت منها القبائل 73.000هكتار عن طريق شرائها، وحجزت من باقي القبائل مساحات تقدر بـ 240.000هكتار، بحيث بلغت الأراضي المقتطعة حوالي 446.000هكتار[2]، هذا إضافة إلى الأراضي التي تم شراءها من الفلاحين الذين عجزوا عن أداء الغرامات الحربية التي فرضت عليهم.

(1)- شارل روبرت اجيرون. تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1976)، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 78.

(2)- نفسه.

وبفضل هذا الإجراء العقابي استعاد الاستعمار الرسمي نشاطه بكل قوة؛ وفي ظل نظام الجمهورية الثالثة (1870–1940) أحيا الجمهوريون ذكرى الإبعاد والنفي التي مارسها النظام في حقهم خلال عامي 1848 و1852 وصفقوا للجمهورية وهتفوا بمساعدتها على استعادة مجد فرنسا وقوتها. أما العشرية الأولى (1871–1882) للنظام الجمهوري فقد مثلت العصر الذهبي للهجرة والاستيطان، حيث هجر آلاف الفرنسيين من الألزاس والورين ومن جنوب فرنسا وأيضا من إسبانيا وإيطاليا ومالطا بشكل تلقائي إلى الجزائر.

فخلال هذه الفترة كانت إدارة الاحتلال توزع سنويا على المهاجرين مساحات أرضية زراعية يقدر متوسطها بين 30.000 حتى 40.000 هكتار سنويا بشكل مجاني[1].

فبتأييد من «تيرمان» (TIRMAN) (1881–1891) الحاكم العام للجزائر طالب نواب الكولون في البرلمان الفرنسي بقرض مالي يقدر بـ 50 مليون فرنك يسمح لهم باستغلال 300.000 هكتار يرغبون في اقتطاعها من أراضي الجزائريين، وإنشاء 175 قرية استيطانية وزراعية في إقليم التل، إلا أن مشروع الكولون اصطدم بمعارضة الليبراليين في البرلمان الفرنسي من أمثال «الكونت دي هوسنفيل» (Compte D'HAUSSONVILLE)، ورجل الاقتصاد «بول ليروى بوليو» (Paul Leroy-BEAULIEU)، فمع أن المعارضة كانت تؤيد الاستعمار إلا أنها تخوفت بشدة من هذا المشروع الضخم والقاضي بمصادرة مساحات شاسعة، وبالتالي آل التصويت في البرلمان نهاية عام 1888 إلى ترجيح الكفة لصالح المعارضة، فأخفق المشروع.

ومع هذا كله فإن الاستيطان الرسمي ظل مستمرا بدليل استفادته من الاحتياطات الأرضية التي كانت بحوزة قطاع الدولة. ففيما بين 1881–1890 استفاد الكولون من 175.000 هكتار، وفيما بين 1891–1900 من 120.000 هكتار وفي المرحلة اللاحقة (1901–1914) من 200.000 هكتار.

والجدول الموالي يلخص لنا مقدار التطور السريع الذي حدث في المساحات الزراعية لأراضي الكولون[2].

---

(1)- Benard DROZ, op. cit, p 54.

(2)- محمد بلقاسم حسن بهلول. القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 127. نقلا عن :

GALISSOT (R). Economie de l'Afrique du Nord, Collection « que sais-je ? » n° 965, Paris P.U.F, 1964, p 40.

تطور مساحات الأراضي الزراعية للكولون : 1850 - 1954

السنة	المساحة بالهكتار
1850	115000
1880	1245000
1900	1912000
1909	2319447
1920	2581000
1930	2346667
1940	3045000
1950	2726700
1954	3028000

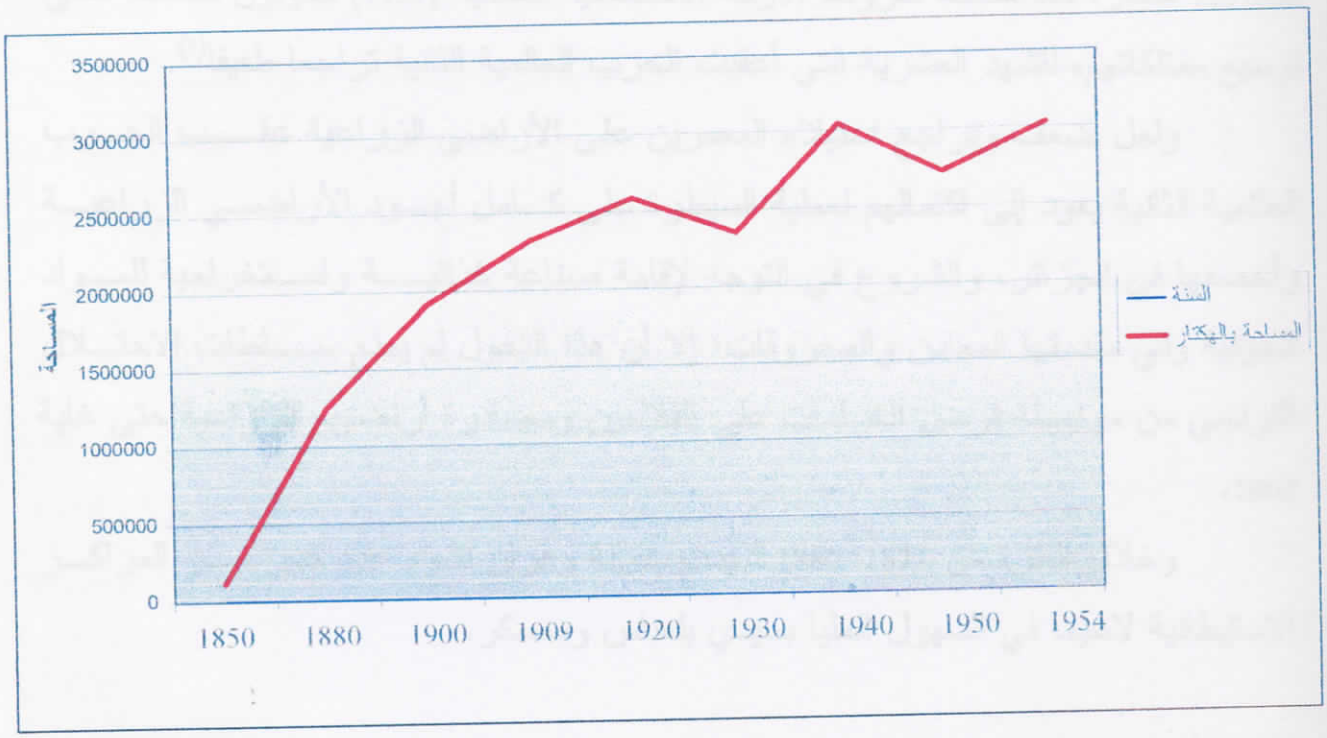

يتبين من خلال الجدول والرسم البياني أعلاه أن المساحات الزراعية للمعمرين ظلت في زيادة مستمرة وسريعة لاسيما خلال الفترة من 1850 إلى 1880، وذلك بفعل العوامل التي سبق ذكرها مثل إجراءات المصادرة والحجز التي بلغت ذروتها في أعقاب ثورة المقراني[1]. ورافقت عمليات حجز أملاك الثوار عمليات مماثلة مست أملاك المتغيبين الذين لم تسمح سلطات الاحتلال لأقربائهم باستغلالها، كما صادرت أراضي أخرى بحجة المنفعة العامة، حيث قررت السلطة الفرنسية في سنة 1872 مصادرة جميع أملاك المتمردين لفائدة الدولة والمعمرين (2.640.000 هكتار)[2]، ثم تواصلت عمليات الإستيلاء على الأراضي مجددا لتبلغ أوجها (3.045.000 هكتار) في 1940.

وحسب الأرقام الواردة في الجدول فإن معدل مساحات الأراضي التي كانت تنتقل إلى الكولون تقدر بـ 290.000 هكتار سنويا فيما بين 1850–1880.

وللإشارة فقد زاد مقدار المساحات الزراعية للكولون فيما بين 1920–1936 بـ 125.000 هكتار، كما منحت ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية (1929) للكولون حضا في توسيع ممتلكاتهم، لتشهد العشرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تراجعا طفيفا[3].

ولعل ضعف وتراجع استيلاء المعمرين على الأراضي الزراعية عقب الحرب العالمية الثانية يعود إلى اكتمالهم لعملية السيطرة على كامل أجود الأراضي الزراعية وأخصبها في الجزائر، والشروع في التوجه لإقامة صناعة غذائية واستخراجية للمواد الجوفية وفي مقدمتها المعادن والمحروقات؛ إلا أن هذا التحول لم يمنع سلطات الاحتلال الفرنسي من مواصلة فرض الغرامات على الفلاحين ومصادرة أراضيهم الزراعية حتى غاية 1962.

وخلال الفترة من 1871–1880 شهدت عمالة وهران نشوء عدد كبير من المراكز الاستيطانية لاسيما في السهول العليا بسيدي بلعباس ومعسكر.

---

(1)- عن عمليات مصادرة أملاك الثائرين، أنظر: Bulletin officiel de l'Algérie 1871, p 188 et suite

(2)- مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، ص 73.

(3)- Bernard DROZ. Op . cit, p 54.

أما خلال العشرية(1881–1890) فإنه على الرغم من تباطؤ عملية الاستيطان نسبيا إلا أنه تم لفرنسا أن أنشأت مراكز استيطانية جديدة لاسيما في غرب البلاد منها: شعبة اللحم، سيدي خالد، عين الطلبة (Guiard) وعين يوسف (Lavayssiere) كما تم استصلاح الأراضي الواقعة في هضبة سيدي بلعباس وتحديدا في زروالة (Deligny)، وسيدي علي بو سيدي (Parmentier) ولمطار، وتليوم (Boulet)، كما استفادت المراكز الاستيطانية لهضبة مكرة مثل سيدي علي بن يوب (Chanzy)، وتلاغ والحصايبة (Magenta) إلى جانب رأس الماء (Bedeau) من عمليات استصلاح.

أفضت النتائج التي تحصل عليها الاستعمار خلال المدة من 1891 إلى 1900 إلى توسيع بعض المستوطنات في الشلف والظهرة وحوض مكرة، وبغرب تلمسان؛ وكذلك إلى خلق قريتي تورين (Turin) والسوقر (Trezel).

يلاحظ مما سبق عرضه أن الاستيطان الرسمي قد إزداد توسعا باتجاه الجنوب، كما أنه في الوقت ذاته حضي الاستيطان الحر هو الآخر بمباركة إدارة الاحتلال، حيث نشطت المبادرات الشخصية في هذا الاتجاه، فعلى سبيل المثال حضيت دعوة أحد المعلمين المستوطنين بقرية حاسي زهانة (Tassin) يدعى سيران (Serain) بالنجاح، إذ استجاب لدعوته سكان إحدى القرى في إقليم سافوا (Savoie)، وهجروا إلى الجزائر بنية الاستقرار فيها[1].

وحتى تتأكد من استمرار الحياة الاقتصادية في الضيعات التي أنشأها الكولون طلبت سلطات الاحتلال من رؤساء البلديات ومن المتصرفين الإداريين أن يبعثوا لها على جناح السرعة بتفاصيل مدعمة بالإحصائيات عن استعمالات الأراضي الزراعية المستغلة، على أن تتضمن الأجوبة معلومات عن المساحات المزروعة وعن الحيوانات والعتاد الفلاحي، وإليكم فيما يلي نموذج من التقرير الذي تقدم به المتصرف الإداري التابع لبلدية تيارت (Prévost Paradol).

(1)- Le dpt d'Oran et son conseil gl. 1830 – 1930 , p 207.

المساحة المزروعة

الحبوب	1.703 هكتار
الكروم	4.700 هكتار
البستنة	09,80 هكتار

الحيوانات

الثيران	10 رؤوس
الأغنام والماعز	270 رأس
الخيول والبغال	178 رأس

المعدات والمرافق (العدد)

المحارث	154 وحدة
الأدوات الأخرى	95 وحدة
المرافق	49 وحدة

المصدر: C.A.O.M. G.G.A. Carton 1M/60 (Situation économique de chacun des centres, ou groupe de fermes crées ou agrandis pendant la période de 1895 a 1908.)

يتضح كل الوضوح من خلال استفسار حكومة الاحتلال الفرنسي في الجزائر لرؤساء البلديات وللمتصرفين الإداريين عن استعمالات الأراضي الزراعية التي بحوزة الكولون وعن المعدات والحيوانات الملحقة بالضيعات أنها كانت تهدف للوصول إلى حقيقتين هامتين جدا تساعدانها على فهم تطور الاستيطان ونتائجه.

أولها: الكشف عن العوامل الطبيعية والبشرية المساعدة أو المعرقلة لعملية الاستيطان.

ثانيها: اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استمرارية الاستيطان المرتبط استمراره باستغلال الأرض وبوفرة الإنتاج الزراعي والحيواني.

وقد ذهب المتصرفون الإداريون في بعض البلديات أن ضمنوا إجاباتهم عن الاستفسارات معلومات عن الظروف الطبيعية المتحكمة والتي من شأنها أن تحدث أضرارا

بالمحصول النباتي وبالثروة الحيوانية كالارتفاع والانخفاض عن سطح البحر، وتوزيع الأمطار، وتأثير الجليد والرياح والجراد، ونوعية التربة ووفرة المياه الجوفية.كما يدل على ذلك نص تقرير المتصرف الإداري لبلدية تلمسان عن الوضع في بلدية سبدو المختلطة[1].

كما طلبت حكومة الاحتلال من رؤساء البلديات ومن المتصرفين الإداريين تقديم إحصائيات عن التطور الحاصل في عدد السكان الأوربيين بجميع المراكز الاستيطانية.

ومن الأمثلة على ذلك نص التقرير الذي بعث به رئيس بلدية المالح (Rio Salado) عن حالة تطور عدد السكان الأوربيين في مركز تارقة (Turgot) الاستيطاني، والذي يقول فيه أن عدد الأوروبيين في هذا المركز قد انتقل من 539 نسمة عام 1906 إلى 842 نسمة عام 1921، ورد هذه الزيادة في عدد السكان الأوروبيين إلى وفرة المعدات الزراعية وخصوبة الأرض، وانتشار زراعة الكروم[2].

وهو الأمر الذي يجعلنا لا نشك في أن الاستخدام الواسع للآلة في مجال الزراعة واستصلاح المزيد من الأراضي والإقبال على غرسها كروما خاصة بالنبيذ قد ساهم فعلا في جلب الكولون إلى هذه المنطقة وتثبيتهم بها، خاصة بعد أن حققت لهم زراعة الكروم المزيد من الأرباح والمنافع المادية.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار زراعة الكروم وخصوبة الأراضي من أقوى الأدوات التي ساهمت في تقوية المستوطنين وتزايد عددهم.

ومن النتائج الهامة التي يمكن استخلاصها من هذا العرض السريع هو ربط سلطات الاحتلال الفرنسي للهجرة إلى الجزائر بعملية توزيع الأراضي على الكولون مما ساعد على تشجيع الاستيطان الفرنسي والأوروبي في الجزائر وتقويته وتأكيده.

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton 1 M/60 (avis de l'administrateur de Tlemcen sur le centre de Sebdou, le 31/05/1922).

(2)- Ibid. (Avis du maire de Rio-Salado, le 11/06/1922).

خاتمة

لا مانع أن نذكر في آخر هذا الفصل أن الهجرة والاستيطان كانا هما الشغل الشاغل للمؤسسة الاستيطانية الفرنسية الرسمية في الجزائر، كما تشهد على ذلك الخطب الرسمية للقادة والساسة الفرنسيين من أمثال «بيجو» و «لا موريسيار» وكذلك الاشعارات العامة «Avis au public» ، «Avis aux ouvriers» المشجعة للهجرة والاستيطان والداعية إليهما.

وما عدد المراكز الاستيطانية والزراعية الناشئة فيما بين 1830 و 1895 والتي تحولت تدريجيا إلى قرى استعمارية لدليل آخر على رغبة فرنسا في تحويل الجزائر إلى مستعمرة استغلالية استيطانية أبدية دون أدنى مراعاة لسكانها الأصليين.

الفصل الثالث: أهم عوامل تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر

تمهيد

- المواصلات.
- السياسة المائية.
- إدخال زراعة الكروم والمحاصيل التجارية.
- الجزائر حقل للتجارب الزراعية المدارية.

خاتمة

تمهيد

بما أن الفرنسيين لم يكن لهم أي حق في استيطان الجزائر وامتلاك أراضيها، فإنهم سعوا لاكتساب هذا الحق باللجوء إلى عدّة وسائل تضفي لهم نوعا من الصفة القانونية على استعمارهم الجزائر.

وعلى هذا الأساس سينصرف اهتمامهم إلى اعتماد وسائل منها مد شبكة المواصلات، وبناء السدود المائية وإدخال زراعة الكروم والتشجيع على المحاصيل التجارية، والحرص الشديد على شد المستوطنين بالأرض.

المواصلات

لما كان موضوع الطرقات يرتبط عضويا بمجمل المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، أضحت الرغبة الملحة في الاقتراب منه وذلك بالتعرض ولو بإيجاز لشبكة الطرق المعبّدة والسكك الحديدية التي أنشأها الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

حتى تحكم قبضتها على الأراضي الجزائرية وتؤمّن سيطرتها عليها اهتمت إدارة الاحتلال بمسح الأراضي، وتصميم الخرائط التوبوغرافية ورسم تضاريس الجزائر، وهو عمل يسبق أي نشاط يتعلق بالاستغلال والاستيطان، بحيث اتخذت فرنسا -الاستعمارية- من رسم الخرائط التوبوغرافية للجزائر منطلقا للاغتصاب والاستيطان وشرطا لهما، حيث قسّمت الجزائر باعتبارها مستوطنة إلى أقاليم وأقسام متصلة ببعضها البعض وربطتها بشبكة من الطرق بنيت المراكز الاستيطانية على طولها.

ولم يكن لمصالح الخدمات التوبوغرافية من هم سوى توفير الضمانات الأمنية، وتحديد الأراضي بدقة وتصنيفها ليسهل نقلها إلى الكولون ومن ثم استغلالها بما يتناسب مع أهدافهم بطريقة منهجية وفعّالة.

وتحقيقا لهذه المهمة أنشأت مصالح توبوغرافية جهزتها بالمفتشين والمهندسين والأعوان الإداريين الذين بلغ عددهم 286 سنة 1893، من بينهم: 103 ضمن فرق مستقرة، و183 ضمن فرق متنقلة[1].

آلت هذه الفرق التوبوغرافية إلى تقسيم جميع الأراضي التابعة للقبائل إلى أجزاء متناهية الصغر (infinitésimales) كما حدّدت بشكل أكثر وضوحا ودقة أراضي الدواوير ضمن كل قبيلة، والأملاك التابعة للقطاع العام وللبلديات المخصصة للاستيطان.

وبهذا الشكل تكون المصالح التوبوغرافية قد ساهمت بطريقة مباشرة في تسهيل عمليات الاتجار بالأراضي الفلاحية وتحرير نقلها.

وللعلم فقد استوحى الفرنسيون هذه الطريقة من التشريع الأسترالي المعروف باسم «Act Torrens» والذي جرّب أيضا في تونس؛ وهكذا أصبحت لجميع الملكيات العقارية عقودا

(1)- Paule-Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie. 2eme édit, Paris 1897, p 133.

مسجلة في نسختين إحداها حق للمالك، والثانية مرقمة ومحفوظة لدى مصالح الرهن العقاري «Les Hypothèques» في سجل يدعى بالكتاب العقاري «Le Livre foncier»، بحيث لا تكتسب الأملاك العقارية الصفة الشرعية ما لم تكن مدونة في الكتاب العقاري.

ومع نهاية شهر أبريل 1832 تأسست بمدينة وهران مصلحة الجسور والطرقات، وفي سنة 1842 قرر بيجو إنشاء خطوط تربط بين سبعة مدن داخلية: تلمسان، معسكر، مليانة، مدية، سطيف، قسنطينة، وقالمة، وسبعة مدن ساحلية: وهران، مستغانم، تنس، شرشال، الجزائر، سكيكدة وعنابة.

وللربط بين وهران والجزائر أنشأ مدينة حديثة في موقع يدعى الأصنام على أنقاض آثار المدينة الرومانية القديمة «كاستيلوم تيجينتي» (Castellum Tiginti)، كما أنشأ مركز تنس على الساحل وربطه بشق طريق يصله بالأصنام (Orleansville)، وفتح طرقا تربط الجزائر بالمدية ومليانة، وطريقا يربط معسكر بمستغانم، ووهران بتلمسان، وسكيكدة بقسنطينة.

وإلى جانب الأعمال الزراعية وشق الطرقات، ورفع الجسور فوق وادي المالح ويسر ووادي الحمام ومينا والشلف أنشئت مدن مثل تيارت، سعيدة، الأصنام، سيدي بلعباس، الغزوات، ثنية الحد، وسور الغزلان [1].

ومثل هذه المنجزات تكشف لنا بوضوح أن الفرنسيين جاءوا إلى الجزائر بنية البقاء الأبدي.

وفي 18 جويلية 1864 صدر قرار يصنف الطرق الخمسة التالية إلى طرق إمبراطورية – وطنية – :

1- الطريق الرابط بين سطورة وبسكرة عبر سكيكدة – الحروش – قسنطينة وباتنة.

2- الطريق الرابط بين الجزائر والأغواط، عبر بئر خادم، بوفاريك، البليدة، الشفة، المدية، بوغار، الجلفة.

3- الطريق الرابط بين مرسى الكبير وتلمسان عبر وهران، مسرغين، وعين تموشنت.

4- الطريق الرابط بين الجزائر ووهران عبر الشفة، بورقيقة، غليزان، مستغانم، أرزيو.

---

(1)- Capitaine FROELICHER. Op.cit, p50.

5- الطريق الرابط بين الجزائر وقسنطينة مرورا ببني هنّي، برج البويرة، بني منصور، برج بوعريريج وسطيف؛ ونفس القرار جعل من الخط الرابط بين وهران والبيض عبر معسكر طريقا وطنيا تحت رقم: 06. كما صدر مرسوم إمبراطوري في 26 أوت1865 يصنف الطرق الثلاثة التالية بغرب البلاد إلى طرق إقليمية (Routes provinciales).

1- طريق وهران معسكر مرورا بفالمي (الكرمة)، تليلات، سيق، وادي الحمام (حسين).

2- طريق وهران - سيدي بلعباس.

3- طريق مستغانم - معسكر.

وحتى يسهل على الكولون نقل محاصيلهم الزراعية بالداخل عملت الإدارة الاستعمارية على صيانة الممرات داخل الأرياف (Les chemins Vicinaux) وكذلك الطرق الرابطة بين المدن، ومن الأمثلة على ذلك في الجهة الغربية من الوطن الطرق الرابطة بين المدن التالية: (معسكر - محمدية)؛ (معسكر - سيق)؛ (معسكر - سعيدة)؛ (الغزوات - تلمسان)؛ (تيارت - غليزان)؛ (تلمسان - حدود المغرب)؛ (تلمسان - سيدي بلعباس).

وبفضل هذه الشبكة الأولى من الطرقات الداخلية تم شَحْنُ 94.000 هكتولتر من الحبوب سنة 1863، و172.000 هكتولتر خلال السنة الموالية (1864)، لكن سوء الظروف المناخية لسنة 1867 حولت الجزائر من بلد مصدر للحبوب إلى بلد مستورد، بحيث كانت بلجيكا تشتري الشعير والقمح الصلب المنتج في الغرب الجزائري بينما كانت بريطانيا تستورد القمح الصلب والكتان والقطن والحلفاء من الجزائر.

وفي 20 أبريل1872 أنشئت مصلحة للطرقات الولائية وأوكلت إليها مهمة توسيع وترميم الطرق الولائية الثلاثة الواصلة بين: (معسكر-مستغانم)؛ (وهران-معسكر)؛ (وهران- سيدي بلعباس) التي يبلغ طولها 190,5 كلم إلى جانب ثمانية طرق ثانوية تربط بين (غليزان- تيارت)؛ (معسكر-تيارت)؛ (معسكر-سعيدة)؛ (تلمسان-معسكر)؛ (تلمسان- الغزوات)؛ (أرزيو-سيق)؛ (سيق-المحمدية)؛ (مستغانم-الأصنام)[1].

(1)- Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p 98 – 99.

وفي 29 مارس1879 صدر قانون ينص على إضافة خمس طرقات وطنية جديدة من بينها طريق يربط وهران بالبيض عبر معسكر وسعيدة، وطريق يربط غليزان بالحدود المغربية عبر معسكر وسيدي بلعباس وتلمسان.

وتغطي هذه الطرق الكبرى مساحة تقدر بـ 14 حتى 15 مليون هكتار من إقليم التل بطول يقدر بـ: 2.922 كيلومتر؛ وجزء من هذه الطرقات تجاوز إقليم التل كالطريق الواصل بين الجزائر والأغواط (449 كلم)، والطريق الواصل بين وهران والبيض (335 كلم)، والواصل بين سكيكدة وبسكرة (329 كلم)[1].

والملاحظ، فإن عملية شق الطرق المعبدة قد شهدت نشاطاً كثيفا فيما بين 1871–1885 وهي الفترة التي تزايد فيها استقدام إدارة الاحتلال للمزيد من المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر؛ وقد ربطت هذه الطرق الوطنية الكبرى بطرق ولائية وبلدية، وكذلك بمسالك ودروب.

كل هذا لغرض تسهيل عملية نقل المجندين لقمع المقاومة الشعبية، وفرض الطاعة والسلم، وإرساء الاستيطان، وفتح البلاد للكولون، كما فعل الروس مع آسيا الوسطى.

وفي 26 أكتوبر1906 صادق مجلس عمالة وهران على بناء شبكة من الطرق المعبدة بمساعدة أموال تقدم بها الكولون إلى مصلحة الطرقات في شكل قروض، منها شبكة من الطرقات في دائرة معسكر تربط بين المراكز الاستيطانية التالية: (تيار فيل (غريس)- عين السلطان)؛ (وادي التاغية – تاخمارت)؛ (وادي التاغية – عين فكان)؛ (باليكاو (تغنيف)- زلامطة)؛ (عين أفكان – تاخمارت عن طريق ويزغت)[2].

أما قانون 01 مارس1915 فقد وضع تصنيفا آخر للطرق الوطنية، وبمقتضاه أصبح الطريق الوطني رقم 03 هو الواصل بين معسكر وتيارت، وبصدور قانون 03 اوت1929 أصبح الطريق الوطني رقم 01 هو الواصل بين بريقو (المحمدية) والبيض عبر دوبلينو (حسين) وبوحنيفية[3].

---

(1)- Paule- Leroy BEAULIEU, Op.cit, pp 140 – 141.

(2)- Le D^pt d'Oran et son conseil général, Op. cit, p 108.

(3)- Ibid, p 164.

وحتى توفر خدمات أوسع للمستوطنين الأوروبيين، وتواجه طلب المصانع المتزايد على الثروات الطبيعية الجزائرية منحت إدارة الاحتلال الفرنسي لشركة «باريس-ليون - المتوسط» (Paris - Lyon- Méditerranée) في عام 1857 مهمة إنشاء خطين حديديين استراتيجيين، **الأول** يربط الجزائر بوهران (426 كلم)، **والثاني** في شكل مواز مع الساحل يربط سكيكدة بقسنطينة (86 كلم)[1].

وهكذا تم لإدارة الاحتلال أن أنشأت خطا حديديّا سنة 1863 يربط فيما بين مدن: تلمسان، بلعباس، وهران، الجزائر، وخطا آخر في سنة 1864 يربط فيما بين مستغانم والمحمدية ومنها صوب وهران والجزائر العاصمة.

وفي سنة 1871 فتح الخط الحديدي الرابط بين وهران والجزائر عبر غليزان لحركة المرور[2].

وبعد الحرب السبعينية (1870-1871) منحت المجالس العامة في الجزائر لشبكة الطرق أهمية خاصة، فسمحت للمقاولين باستغلال غابات الحلفاء مقابل التكفل ببناء سكة حديدية تربط الهضاب العليا بموانئ التصدير، فنشأت لهذا الغرض شركة تدعى «من عنابة إلى قالمة» وشركة «من أرزيو إلى سعيدة» وشركة «الغرب الجزائري» ثم منحت امتيازات لشركة «من عنابة إلى قالمة» لمد الخط الحديدي حتى تونس.

وفي عام 1892 بلغ طول شبكة الطرق الحديدية في الجزائر 3.033 كلم، وبذلك أصبحت تضاهي الشبكة الحديدية الهولندية التي بلغ طولها آنذاك 3.079 كلم، في بلد يزيد سكانه عن سكان الجزائر بنصف مليون نسمة، كما أنها كانت تزيد بـ 30 % عن شبكة السكة الحديدية البرتغالية التي كانت في آخر هذا العام لا تملك سوى 2.293 كلم من الطرق الحديدية، في وقت كان فيه عدد السكان في البرتغال يفوق عدد سكان الجزائر بـ 500.000 حتى 600.000 نسمة.

وفي نفس السنة (1892) تجاوزت شبكة الطرق الحديدية في الجزائر شبكة الدانمرك بما يقرب النصف، والتي لم تكن طرقها الحديدية تتعدى 2065 كلم[3].

---

(1)- Paul-Leroy BEAULIEU, Op. cit, p 142.

(2)- Pierre GOINARD. Algérie: l'œuvre Française, Paris 1984, p 175.

(3)- Paul-Leroy BEAULIEU, Op. cit, p 144.

وللإشارة فإن مشروع إنجاز الخط الحديدي الرابط بين جنوب سعيدة وأرزيو قد تكفلت به «الشركة الفرنكو-جزائرية» التي كان لها تواجد كثيف في وادي المقطع.

تحصلت هذه الشركة على عقد في 20 ديسمبر 1873 تم تعديله في 16 مارس1874 بسبب منح الشركة حقا في استغلال الحلفاء ضمن مساحة 300.000 هكتار- في دائرة معسكر- وبالمقابل تتعهد الشركة بإنجاز خط حديدي بطول 200 كلم خلال مدة أقصاها ست سنوات على أن تحضى بامتياز خاص يتمثل في استغلال الثروة الخشبية الضرورية للغابات التي يمر الخط الحديدي عبرها أو بجوارها، وقد بلغ هذا الخط مدينة سعيدة في 28 سبتمبر1879، ليمتد جنوبها صوب خلف الله ومصباح لتسهيل عملية استغلال الغطاءات النباتية للحلفاء[1].

وحتى تساعد الكولون على حسن استغلال واستخدام الموارد الزراعية وتوفير الحوافز على الإنتاج بما يحقق أكبر عائد من الأرض شرعت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر في دراسة مشروع بناء خط حديدي بين غيليزان وزمورة على أن يصل هذا الخط إلى ميناء تنس لتشحن منه منتجات السرسو.

وبإلحاح شديد من الكولون المقيمين بسهل السرسو ستنشئ إدارة الاحتلال خطا حديديا يصل غيليزان بتنس أو غيليزان بمستغانم أو وهران[2] وقد تم فعلا ربط السرسو بغليزان عن طريق خط حديدي ضيق.

وبفضل هذه الشبكة من الطرقات الرابطة بين مناطق الاستخراج والموانئ وبفضل الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن والمراكز الاستيطانية الناشئة أصبحت بعض الدوائر أكثر انسجاما وأكثر تطابقا وتكاملا وتناسقا على حد قول الموفد المالي لدائرة مستغانم:«م. تاندوني» (M. TANDONNEE)[3].

وإلى جانب الخطوط الحديدية الكبرى أنشئت خطوط ذات أهمية محلية منها الخط الحديدي الرابط بين معسكر وتيزي، وذلك بمقتضى قانون 03 جويلية 1884، وكذلك الخطان الناشئان فيما بين 1909-1929 والرابط كل منها تيزي بفرطاسة، وتيزي ببلعباس[4].

---

(1)- B.O.A. 1873, p 776.

(2)- G.G.A. Délégations Financières Algériennes. Séance du: 28/05/1912, pp 20 - 38.

(3)- Ibid. Séance du: 06/06/1912, p 38.

(4)- Le D^pt d'Oran et son conseil général 1830 – 1930, Oran 1930, p 106 .

وإذا عدنا إلى خريطة توزيع الطرقات في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي لتبين لنا أن فرنسا كانت تسعى إلى تحويل المواد الأولية والمنتجات الزراعية صوب الوطن الأم، ومن خلال رسم شبكة الطرقات نحدد استراتيجية الاستعمار الفرنسي في الجزائر وأهدافه وأبعاده الرامية كما أشير إليه إلى توفير المواد الأولية لمصانع فرنسا، وإلى إنشاء المزيد من المستوطنات ووصول المزيد من الكولون إلى الجزائر.

وقيمة المستعمرة الجزائرية في نظر الفرنسيين كانت تقاس على أساس الفوائد التي يمكن أن تنتظر منها على الصعيد التجاري، وهكذا جاء تطور شبكة الطرقات استجابة لاعتبارات مادية.

وإلى جانب الطرق المعبدة والسكة الحديدية أنشأت سلطات الاحتلال شبكة للخطوط الهاتفية تربط بين مختلف المراكز الاستيطانية منها تلك التي نشأت في عمالة وهران فيما بين 1922 – 1929 والمتكونة من 86 خط منها 15 خطا رئيسيا يتصل كلا منه بخطوط ثانوية، وقد مكنت هذه الشبكة الجديدة من الخطوط الربط بين 76 مركز استيطاني منها في دائرة معسكر الخطوط الرابطة بين معسكر وعين فارس وفروحة، وباليكاو (تغنيف) ودومبال (هاشم) ومطمور، وكاشرو (سيدي قادة) وسونيس (الخلوية) والبرج، وسان هيبوليت (المامونية) ودوبلينو (حسين) والقيطنة، كما تم ربط مدينة معسكر هاتفيا بباقي مدن الغرب الجزائري كوهران، سعيدة، سيق، المحمدية، في نفس الفترة[1].

(1)- Le D^pt d'Oran et son conseil général 1830 – 1930, Oran 1930, pp 98 – 99 .

السياسة المائية الفرنسية في الجزائر[1].

ما من شك أن تفحّص السياسة المائية لفرنسا في الجزائر قد يلقي الكثير من الضوء على موضوع الاستيطان.

ولما كان سقوط الأمطار في الجزائر غير منتظم، حيث كانت كثيرا ما تعقب الفصل الممطر فترة جفاف تبدأ عادة مع شهر ماي لتنتهي في شهر أكتوبر، رأى المخططون المائيون الفرنسيون تقليص الضرر الناجم عن تذبذب المناخ بضرورة إنشاء نظام للمياه، لأن تطور الاقتصاد الزراعي للكولون في الجزائر يتوقف بصورة حاسمة على حسن استغلال مياه الأمطار، المصدر الأساسي والأهم للمياه في الجزائر؛ كما أن الجزائر ليس لها الحض في امتلاك جبال تدوم بها الثلوج حيث تتكدس المياه شتاء مشكلة خزانات حقيقية للحاجات الزراعية صيفا خلافا لأوروبا حيث تسجل المجاري المائية انخفاضا في المنسوب شتاء بينما تفيض الوديان ربيعا وصيفا بسبب ذوبان الثلوج كما هو الحال في حوض البو "PÔ" بلومبارديا "Lombardie" شمال إيطاليا.

لمثل هذه العوامل جعلت سلطات الاحتلال الفرنسي مسألة الاستيلاء على المصادر المائية والتحكم فيها جزءا من مخططها الهادف إلى تحويل الجزائر إلى مستوطنة فرنسية –ومعنى هذا أنها ربطت الاستيطان بالموارد المائية.

والعبارات الواردة على لسان القادة الفرنسيين من أمثال بيجو تؤكد هذه المسألة، ففي إحدى خطبه سنة 1841 وردت العبارة التالية «أينما وجدت مياه صالحة، وأراضي خصبة، فهنا يجب تثبيت الكولون»[2]، كما عبر «جول ديفال» (Jules DUVAL) وهو أحد كبار الخبراء في الشؤون الجزائرية ومن الكولون الأوائل بدقة لا متناهية عن وجوب اتباع سياسة مائية في الجزائر، وحث على القيام بأعمال التجفيف وشق القنوات وبناء السدود لاعتبارها ضرورة ملحة يحس بها الجميع وحاجة جوهرية في أرض الجزائر الخصبة

(1)– من بين أهم المراجع التي تعرض فيها أصحابها للسياسة المائية الفرنسية في الجزائر وشرحوها بوضوح نذكر :
René ARRUS. L'eau en Algérie, de l'impérialisme au développement (1830 - 1962), Alger : O.P.U. Presses Universitaires de Grenoble, 1985 .

(2)– « Partout ou il aura de bonnes eaux et des terres fertiles, c'est là qu'il faut placer les colons» (Charles -Henri FAVROD. La révolution Algérienne, Paris 1959, P11).

التي تواجه عدوا رئيسيا هو الجفاف، واختتم كلامه قائلا: «يجب استخدام كل المجاري المائية لإنعاش الصناعة والزراعة»[1] ونفس العبارات وردت على لسان بقية من الساسة الفرنسيين من أمثال «ماك ماهون» الذي أوصى بوجوب توفير الأراضي، والطرقات والسدود والبحيرات للكولون[2] أما «ديمونتيس» فقد ذكر قائلا: « امنحوني مياه صالحة للزراعة أصنع لكم أفضل مستوطنة »[3].

واستكمالا لسيطرتها على المياه السطحية أصدرت إدارة الاحتلال الفرنسي مرسوما في 22 أبريل1865 ينص على استغلال البحيرات المالحة واعتبارها ملكيات عامة[4].

ولعدم وجود مجاري مائية دائمة فإن المعمرين الأوروبيين في الجزائر فكروا في إنشاء سدود لخزن مياه الأمطار الشتوية لاستغلالها في سقي الأراضي صيفا أو لصرفها في عملية السقي شتاء، فاستقر رأيهم على بناء نوع أول من السدود لخزن المياه للانتفاع بها صيفا، ونوعا ثانيا لاستخدام مياهه في عملية الصرف.

وابتداء من سنة 1844 سخر العسكريون جيشا من الأهالي لبناء سد سيق. وضمانا للاستيطان الزراعي الفرنسي في الجزائر وجهت إدارة الاحتلال النظام المائي وفقا لسياستها الاستيطانية، فسنت في 16 جوان1851 قانونا اعتبرت الفقرة 02 من مادته الثانية قنوات الري والتجفيف المنجزة من قبل الدولة أو لحسابها، وكذلك ملحقاتها ممتلكات تابعة للقطاع العام، أما الفقرة الثالثة من ذات المادة فقد اعتبرت البحيرات المالحة ومجاري المياه والينابيع أملاكا عامة[5]، إلا أن هذا المبدأ لا ينطبق على مياه الأمطار التي تتجمع في الممتلكات الخاصة، ولا على الآبار والقنوات التي حفرها الخواص.

---

(1)- Paul –Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie, 2eme edit, Paris 1897, p 125.

(2)- A. Rey GOLDZEIGUER. La royaume Arabe, Alger; SNE.D. 1977, p 553.

(3)- René ARRUS, Op. cit, p 48. Cité par V. DEMONTES l'Algérie économique, TIV, Alger 1923, p24.

(4)- SAUTAYRA. Législation de l'Algérie, Paris 1878, p 403.

(5)- Arthur GIRAULT. Principe de colonisation et de législation coloniale, Paris 1921, p 381.

جدول رقم:

الجيل الأول للسدود المائية في الجزائر

الاسم	الواد	مدة البناء	قدرة الاستيعاب (م^3)	الكلفة بالفرنك
الشرفة 1	واد سيق	1849		1.163.000
الشرفة 2		1882 – 1880	3.000.000	
الشرفة 3		1892 – 1886	18.000.000	1.800.000
جديوية	واد جديوية	1877 – 1857	700.000	260.000
تليلات 1	واد تليلات	1860		
تليلات 2		1870 – 1869	730.000	160.000
فرقوق 1	واد هبرة	1871 – 1865		2.400.000
فرقوق 2		1882	30.000.000	1.380.000
الحميز	واد حميز	1894 – 1869	14.000.000	3.000.000
المحقن	واد المحقن	1887 – 1879	1.000.000	600.000
مراد	واد جبرون	1859 – 1852	830.000	325.000
المجموع (معوض)			65.000.000	11.000.000

المرجع: René ARRUS. L'eau en Algérie, de l'impérialisme au développement (1830-1962), Alger:, O.P.U. Presses Universitaires de Grenoble, 1985, p50.

أما القرار الصادر عن محكمة الجزائر بتاريخ 25 يناير 1906 فقد نص على ضم جميع منابع المياه إلى قطاع الدولة؛ كما أنه وفقا للقرار الصادر عن الولاية العامة بتاريخ 22 ديسمبر 1899 أصبح استخدام المياه في الجزائر مرهونا بموافقة الدولة[1].

فيما بين الحربين العالميتين تطور نظام الري في الجزائر، وأدخلت منتجات تجارية جديدة، واستفادت الجزائر بعد 1919 من خدمات ري تشبه تلك التي شهدتها الهند ومصر، وتوقع برنامج 1920 بناء تسعة سدود كبرى لسقي 140.000 هكتار في إقليم وهران، كما اتخذت إجراءات للمحافظة على التربة[2].

(1)- Arthur GIRAULT. Op.cit , p 382.

(2)- Tayeb CHENTOUF. Le monde contemporain, Alger: OP.U. 1983 p467.

ولما كانت إدارة الاحتلال لا تملك الإمكانيات الضرورية لتطبيق السياسة المائية اضطرت إلى منح أراضي شاسعة - بائرة - عن طريق الامتياز إلى الشركات، شريطة أن تعتني هذه الشركات ببناء السدود المائية وتقوم بأعمال التجفيف وصرف المياه، ومن الأمثلة على ذلك سد الهبرة الذي أوكلت سنة 1865 أشغال بنائه إلى الشركة الفرنسية الجزائرية (La société Franco – Algérienne) لاستصلاح أراضي تقدر مساحتها بـ 24.100 هكتار[1]، من بينها 15,320 هكتار أراضي فلاحية، و 8.780 هكتارغابات ومستنقعات، ومقابل ذلك تستفيد الشركة من الأراضي المسقية بنسبة75%[2]، وبحيرة فزة (قرب عنابة) التي أسندت مهام تجفيفها وصرف مياهها التي تغمر مساحة أرضية تقدر بـ 14.000 هكتار إلى الشركة المنجمية لمقطع الحديد (Makta El Hadid)[3]؛ وفي حين نجحت الشركة الفرنسية - الجزائرية في تحقيق مشروعها نسبيا، على الرغم من التكاليف، فإن الشركة الثانية لم يكتب لها النجاح بسبب تصاعد نسبة الأملاح في الأراضي المجففة مما يحول دون زرعها.

وفي نفس السنة (1865) شرع في عملية إنجاز سد وادي فرقوق؛ أما سدود وادي مينا، وجديوية، ووادي أرهيو، فقد تولت الشركة الجزائرية العامة بنائها، كما توقعت سلطات الاحتلال بناء سدود أخرى بوادي تليلات، ويلل، ووادي مفروش، والتافنة[4].

وتحت ضغط الكولون الذين تأثروا نسبيا بالفاجعة التي أصابت الجزائر في 1866-1867[5]؛ وأمام الصعوبات المالية لجأت السلطات الاستعمارية إلى الشركات وإلى

---

(1)- René ARRUS, op. cit, p 36.

(2)- Ibid. (بتصرف)

(3)- Charles – Henri FAVROD. op. cit, p 125.

(4)- Robert TINTHOIN. L'oranie agricole en 1869. In «Revue africaine» n° 83, 1939, p 397.

(5)- تميزت سنة 1866 بجفاف حاد، واجتياح الجراد لسهول سيدي بلعباس خلال النصف الثاني من شهر أبريل 1866 مما أتى على جميع المحاصيل الزراعية، وفي العام الموالي 1867 ظهر وباء الكوليرا، وزادت حدة الجفاف إلى حد اختفاء مياه العيون وذلك في كامل القطر الجزائري أنظر: Le D^pt d'Oran et son conseil gl, op . cit, p 352

الخواص لبناء السدود والحواجز وقنوات الصرف لغرض توفير المياه للكولون وللمزروعات الصيفية الأكثر ربحا[1].

ومن بين أهم المشاريع التي تكلفت الشركات بإنجازها في:

* **الجزائر الوسطى:** سدود وقنوات الحميز، وادي الفضة، وادي سلي، بوسعادة، بورومي، وادي الروينة، سيباو، واد نيزي (قرب الأغواط)، جبل عمور، وادي الخميس، وادي ساحل؛ حواجز وادي الشلف، وادي الكبير، وادي الجمعة.

* **إقليم وهران:** سدود رأس مولا، الحناية، واد الأغلاق، واد ماغون؛ قنوات سهل الشلف؛ تجفيف بحيرتي المقطع ومسرغين؛ وحواجز قريتي تيزي (قرب معسكر) والصحاورية (قرب غيليزان).

* **إقليم قسنطينة:** سدود زرديزة، الرمل؛ قنوات الساحل وكريبسة؛ وتحويل بحيرة عبيرة إلى خزان مائي؛ وصرف مياه سيبوس، وتجفيف بحيرة فزارة، وبحيرة القرة، وفزقية، وتطهير أراضي بلاندن وسهل عنابة؛ وبناء حواجز بوادي الصومام[2].

وأثناء بنائها للسدود، فكرت إدارة الاحتلال في دعم الزراعة بمنتجات ذات مردود أكبر من شأنها أن تغذي بعض الصناعات، إلا أنه على الرغم من السياسة الفرنسية المائية في الجزائر، فإن التجارب الزراعية المربحة والمؤمل تحقيقها لم تثمر بسبب سوء الظروف المناخية وعدم ملائمة التربة لبعض المحاصيل كالقطن وقصب السكر، باستثناء الحمضيات التي كان إنتاجها يحضى بمنافسة الحمضيات القادمة من المناطق المعتدلة بدول حوض البحر الأبيض المتوسط.

ويجب هنا أن نوضح بأن سياسات فرنسا المائية في الجزائر قد نتجت عنها مشكلات منها إتلاف الأراضي الزراعية بدلا من تحسينها خاصة الأراضي الرطبة التي لم تعد لتتحمل أكثر، فأثر ذلك على الإنتاج وحوّل الفلاحين الجزائريين المستفيدين من بعض السدود إلى كادحين.

---

(1)- M. RIVIERE et M. LECQ. Op.Cit, p 619.

(2)- Paul-Leroy BEAULIEU, op. cit, p 127.

إن الازدهار الذي تدعيه فرنسا حول تطوير الزراعة في الجزائر هو مجرد ازدهار وتقدم للزراعة التجارية الاستعمارية لا غير، وخير دليل على ذلك تطور زراعة الكروم والزيتون والحمضيات...، وتخريب القطاع الزراعي الجزائري التقليدي - الذي كان يعتمد على إنتاج الحبوب.

إن التخطيط الزراعي الاستعماري الذي أعطى الأولوية في برنامجه للنظام المائي كان ينبع من منطلقات السياسة العامة الاستيطانية؛ وعلى هذا الأساس لم يراع قط طموحات الفلاحين الجزائريين، وذلك على الرغم من ارتفاع تكاليف ومستلزمات إنجاز السدود وبناء القنوات.

ومع كل هذا فإن السدود التي صرفت أموال ضخمة لبنائها لم تعط النتائج المرجوة،[1] فالبعض منها تصدع (سد فرقوق: 1872) والبعض الأخر تعرض للردم نتيجة كثرة الأوحال الأمر الذي قلل من قدرات استيعابها للمياه، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تحول طاقة استيعاب سد فرقوق من 16 مليون م^3 سنة 1900 إلى 05 مليون م^3 سنة 1932، (معدل حوالي 350.000 م^3 من الأوحال سنويا)، كما تحولت طاقة سد وادي الفضة من 225 مليون م^3 سنة 1900 إلى 40 مليون م^3 سنة 1948 (بمعدل حوالي 04 مليون م^3 من الأوحال سنويا)[2].

وقدرت سلطات الاحتلال الفرنسي الاستثمارات الضرورية للتحول من الزراعة الجافة إلى الزراعة المروية بـ: 200.000 فرنك للهكتار الواحد[3].

---

(1)- خصصت سلطات الاحتلال الفرنسي 160 مليون فرنك لأشغال المياه من ضمن 427 مليون فرنك في سنة 1921 ينظر: Fadhela YAHIAOUI. Roman et société coloniale dans l'Algérie de l'entre-deux, guerres, Alger : ENAL 1985, p 44.

(2)- G.G.A. Bulletin de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 1er au 15/09/1952. N° 2251/NA/05, p 265.

-Voir aussi René ARRUS, op. cit, p 131 (tableau n° 62 envasement des barrages Algériens).

(3)- Ibid.

وهكذا أصبح الكولون الأوروبيون في الجزائر لا يواجهون مقاومة بشرية فحسب بل أيضا مقاومة طبيعية، وكأن الشعب الجزائري وأرضه تنكرا للاحتلال الفرنسي.

إن ازدياد خوف الفرنسيين من مخاطر المناخ على محاصيلهم الزراعية جعلهم يمعنون في سياسة الحذر والاحتياط، فأنشئوا نقابات الري (Syndicats d'irrigation)، واليكم فيما يلي بعضا من مؤسسات السقي في غرب البلاد - كنموذج - .

* **نقابة مؤسسة سقي سهل المحمدية:** لسقي 27.000هكتار من الأراضي الزراعية أوكلت سلطات الاحتلال إلى الشركة الفرنسية - الجزائرية بناء سد على وادي فرقوق فيما بين 1865 - 1870 لحجز ثلاثين مليون متر مكعب من المياه، أصيب هذا السد بأضرار نتيجة فيضانات 1872، وتم إصلاحه في 1873، كما حدثت به أضرار مرة أخرى سنة 1881 تم علاجها عامي 1882 و1883، وظل هذا السد يشتغل دون حدوث أي خلل فيما بين 1883–1927 حيث آخذت الفيضانات حواجزه في نوفمبر 1927؛ وعوض السد مؤقتا بسد بوحنيفية الذي يتسع لـ 65 مليون متر مكعب.

* **نقابة سقي سهل سيق:** يحتوي سهل سيق على 8.000 هكتار من الأراضي الزراعية المسقية تستفيد من مياه سد الشرفة الذي بني فيما بين 1880–1882 ويجمع 18 مليون متر مكعب، وهو الآخر تضرر بفعل الفيضانات سنة 1885، إلا أنه عاد لنشاطه عام 1892.

* **نقابة سقي سهل مغنية:** تولت هذه المؤسسة بناء سد بني بحدل على وادي التافنة لحجز 56 مليون متر مكعب لسقي 12.500هكتار.

ودعما لعلمية السقي في منطقة غيليزان أتمت إدارة الاحتلال بناء سد بخدة الذي يسع لـ 33 مليون متر مكعب سنة 1931.

وببناء سد وادي الشلف الذي خصص لسقي 30.000 هكتار، أصبح مجموع الأراضي المسقية في غرب البلاد - لوحدها - يقدر بـ 111.000 هكتار.

وامتدت السياسة المائية الفرنسية في الجزائر لتشمل السبخ والمستنقعات، ففي 04 أوت1860 صدر قرار إمبراطوري ينص على تجفيف مستنقعات المقطع وسبخة وهران

المالحة، ومستنقع الغرابة، لغرض استغلالها لصالح الزراعة، تطبيقا لما نص عليه القـــرار المشيخي لـــ 25 ديسمبر 1852[1].

وعلى هذا الأساس وجدت نقابات تهتم بالتجفيف وبصرف المياه من بينها في الجهـة الغربية من الوطن:

*** نقابة التجفيف بلمطار، ووادي ايمبرت، وبوقيرات.**

*** نقابة استصلاح سهل الهبرة، ووادي البساتين بمستغانم، ووادي مرزوقة وأبوقير، وبلاد التواغية، وسيرات، والمطمر، والراحل، وحاسي عامر[2].**

وتكشف لنا عملية السدود التي أنشئت على طول كل من وادي التافنة، والمقطـــع، ومكرة، والحمام بالهبرة، ومينا الرافد الأساسي لوادي الشلف عن الأهمية البالغة التي أولتـــها الإدارة الاستعمارية لسقي الأراضي الزراعية وتوسيع مساحاتها.

والجدول الإحصائي الموالي يمكننا من خلال نظرة واحدة من استيعاب مـــا حققـــه الاستعمار الفرنسي من توسيع للأراضي الزراعية بالقطاع الوهراني خلال مدة سبعين عامـــا من الاحتلال بفضل وفرة السدود.

---

(1)- M. P de MENERVILLE, op.cit, p 68 (décret Impérial du 04/08/1860).

(2)- Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p 166.

توسيع الأراضي الزراعية بالقطاع الوهراني واستخداماتها (1866-1937)

الوحدة: - المساحة بالهكتار.

- الإنتـــاج بالقنطار.

المنتجات الزراعية		1866	1937	معدل الارتفاع
القمح اللين	المساحة	20.000 هـ	200.000 هـ	10
	الإنتاج	120.000 ق	1.500.000 ق	12,5
القمح الصلب	المساحة	10.000 هـ	80.000 هـ	08
	الإنتاج	35.000 ق	800.000 ق	23
الشعير	المساحة	15.000 هـ	60.000 هـ	04
	الإنتاج	240.000 ق	500.000 ق	02
الخرطال	المساحة	3.000 هـ	100.000 هـ	33
	الإنتاج	8.000 ق	700.000 ق	87
الكروم	المساحة	3.500 هـ	250.000 هـ	71
	الإنتاج	30.000 ق	8.900.000 هكتولتر	296
الزيتون	المساحة	141.000 شجرة	1.000.000 شجرة	07
	الإنتاج	19.000 قنطار	132.000 قنطار	07
البطاطا		17.800 قنطار	290.500 قنطار	16
القطن		4.200 قنطار	670 قنطار	06 -
الكتان		10.000 قنطار	-	-
التبغ		270 قنطار	-	-
الحرير		20 قنطار	-	-

المصدر: Robert TINTHOIN. L'oranie Agricole en 1868, n° 83, p 408 d'après G.G.A. direction des services économiques, S^te central de statistique, annuaire statistique de l'Algérie 1937, Alger: 1983, IV, p586.

وبعد إنشائها لسدود في شمال الجزائر قصد تخزين مياه الفيضانات لسقي الأراضي الزراعية خلال موسم الجفاف، فإن إدارة الاحتلال فكرت في مد نظامها المائي إلى الجنوب الجزائري بحفر آبار أرتوازية وخلق واحات جديدة.

وإن كانت هذه الأشغال تبدو في ظاهرها ذات طابع زراعي بحث، فإنها في حقيقة الأمر كانت تهدف إلى تحقيق أبعاد جيوسياسية واستراتيجية، الغرض منها الاحتفاظ بالعنصر الفرنسي والأوروبي في الجنوب الجزائري.

وفي الستينات من القرن التاسع عشر درس «دوتشيها تشيف» (DETCHIHATCHEF) أحد الكتاب الصحفيين الروس الجزائر وتحدث عنها بشغف وحماس، وبالغ في المدح والثناء على النتائج التي حققتها فرنسا بالجزائر في مجال حفر الآبار الأرتوازية حيث كتب يقول: «لا يوجد أقل من أربعين بئر أرتوازية بين شط ملغيغ ومدينة توقرت »- بمعدل بئر واحد كل ثلاث كيلومترات على طول مائة وعشرين كيلومتر - وتوقع هذا الصحفي مد خط الآبار الأرتوازية بين ورقلة وتوقرت على طول 150 كيلومتر حيث كان يوجد خمسة آبار فقط، وقدر العدد الكامل للآبار الأرتوازية في دائرة باتنة لوحدها بـ 155 بئر خلال الفترة من 1856 إلى 1878[1].

وظهر للجميع أن فرنسا من وراء حفرها للآبار الأرتوازية في جنوب الجزائر أنها كانت تنوي تنشيط إنتاج التمور في الواحات الجزائرية.

ومنذ كتابة الصحفي الروسي «دوتشيها تشيف» لهذا المقال لم تتوانى إدارة الاحتلال الفرنسي في توقع حفر آبار أرتوازية لاستغلال المياه الجوفية للصحراء الجزائرية؛ وزاد اهتمام المعمرين والرأسماليين الفرنسيين بالتنقيب عن المياه الجوفية في المناطق الجافة؛ وكانت الشركة الفلاحية والصناعية للجنوب الجزائري (S^te agricole et industrielle du Sud Algérien) هي إحدى الشركات التي أولت اهتماما خاصا بخلق واحات في المنطقة المحصورة بين بسكرة وتوقرت، وغرس مساحات شاسعة بأشجار

(1)- Paul -Leroy BEAULIEU. Op. cit, p 127.

النخيل مستعينة بالمهندس «جوس» (JUS)، كما كان عليها أن تواجه أحقاد الإدارة العسكرية للاحتلال والتي لم تكن ترغب في السماح للكولون بشراء الأراضي الجرداء من الجزائريين.

وشجعت زراعة النخيل الكولون من أمثال «تراي» (TREILLE) نائب قسنطينة والمعمر «تسرادان» (SARRADIN) على شراء بساتين للنخيل في منطقة بسكرة ووادي غير.

وأول مزارع للنخيل فتح أعين الكولون على أهمية وقيمة التمور هو النقيب محمد بن إدريس آغا توقرت (سابقا) والمتجنس بالجنسية الفرنسية الذي خلق واحة «تلاعيم مويدي» (Talaem MOUIDI) في سنة 1879، ومن بعده «فو» (FAU) و«فورو» (FOUREAU) اللذان أنشأ واحة شريعة السايح في عام 1881.

وفي ظرف لم يتعد خمس سنوات (1882–1887) تمكنت الشركة الفلاحية والصناعية لباتنة من خلق ثلاث واحات جديدة: أوغيغ، سيدي يحي، وعياطة، وحفر سبعة آبار أرتوازية بمنسوب يقدر بواحد وعشرين متر مكعب في الدقيقة الواحدة، واستصلاح 400 هكتار من الأراضي الزراعية البائرة، وغرس 500 نخلة[1].

قدمت الآبار الأرتوازية خدمات جليلة للاستعمار الفرنسي في الجزائر وساعدت الكولون على الهجرة باتجاه الجنوب خاصة إلى بوسعادة والجلفة، والأغواط، وغرداية وورقلة والمنيعة، والأماكن القريبة من الحصون العسكرية مثل حاسي إينيغال، وتيغديدين، وزال شرقي، وشقعة، وقد وفرت أشغال الحفر- التي دامت ثلاث سنوات (1891–1893) للكولون 30.000 لتر من الماء في الدقيقة الواحدة -.

ومع نهاية 1893 تم تنفيذ 427 عملية تنقيب عن الماء في الصحراء الجزائرية اكتشفت خلالها 519 طبقة مائية جوفية صاعدة (nappes d'eau ascendantes) و529 طبقة مائية متدفقة (Jaillissantes) بمنسوب يقدر بـ 316.954 لتر في الدقيقة الواحدة (أي 499.616 متر مكعب في اليوم، و182.359.840 م^3 في السنة منها: 326.490 لتر في الدقيقة بإقليم قسنطينة، و20.374 لتر في الدقيقة بإقليم الجزائر الوسطى، و90 لتر – فقط – في الدقيقة الواحدة بإقليم وهران)[2].

---

(1)- Paul -Leroy BEAULIEU. op. cit, p 132.

(2)- Ibid, p 133.

نكتفي بهذا القدر من المعلومات عن التعريف بالسياسات المائية الفرنسية في الجزائر لنخلص إلى الاستنتاجات التالية:

إن التخطيط المائي من الزاوية الفرنسية الاستعمارية - كانت أهدافه تتلخص في :

- إحياء الأراضي الموات.
- تطوير القاعدة الاقتصادية للصناعة الغذائية في الوطن الأم، بالاستعانة بالمواد الأولية الزراعية الجزائرية - وشرط ذلك وفرة المياه.
- إقامة سوق للمنتجات الصناعية الغذائية في الجزائر.
- تأكيد الوجود الفرنسي المؤيد لسياسة الاستيطان في الجزائر.

والملاحظة الأساسية التي يمكن استخلاصها مما سبق عرضه هي أن النظام المائي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي قد جاء لخدمة المؤسسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر، وأن نتائجه عادت بالفائدة على الكولون بالدرجة الأولى.

وفي حقيقة الأمر فإن الكولون الذين تم تثبيتهم في الواحات بعد منحهم امتيازات أرضية، فإنهم استغلوا المياه الجوفية واستنزفوها بشكل مفرط وبطريقة منجمية، ومن الأمثلة على ذلك انتقال منسوب مياه واحة وادي غير من 53.000 لتر في الدقيقة الواحدة سنة 1856 إلى 200.000 لتر في الدقيقة الواحدة سنة 1890 ليصبح المنسوب مع زيادة الاستغلال 278.000 لتر في الدقيقة الواحدة عام 1924، و348.000 لتر في الدقيقة الواحدة عام 1930[1].

وإن كان عدد الآبار الأرتوازية قد تضاعف في وادي غير بثلاث مرات وأشجار النخيل بخمسة عشر مرة، فإن ذلك كان على حساب استنزاف الاحتياطات المائية الجوفية التي يقل عمقها عن 150 مترا.

ومعنى هذا أن الكولون قد بنوا اقتصادهم في الواحات سلفا على قاعدة استنزاف ونهب الثروات المائية الباطنية. وجراء ذلك نزل منسوب مياه الآبار الأرتوازية في وادي غير إلى 318.000 لتر في الدقيقة الواحدة سنة 1935 (أي بنسبة 10 %)[2].

---

(1)- René ARRUS. Op. cit, p 78. (cité par Lacoste – Nouschi, Prenaut in « l'Algérie passé et présent » éditions sociales, Paris 1960, p p 414 –415).

(2)- Ibid.

ولم يكن من هدف للكولون الذين استوطنوا الواحات سوى إنتاج المزيد من التمـــور وتصديرها إلى فرنســا وأوروبــاء وإليكــم فيما يلــي كميــات التمــور التي تم تسويقهــا فيما بين 1926–1959:

كمية التمور المسوقة إلى الخارج: (1926–1959) [1]

الوحدة: قنطار

السنوات	الإنتاج
1926 – 1930	1.560.000
1931 – 1940	1.093.000
1941 – 1945	1.327.000
1946 – 1950	1.128.000
1951 – 1959	556.000

(1)– René ARRUS. Op. cit, p 78. (cité par Lacoste – Nouschi, Prenaut in « l'Algérie passé et présent » éditions sociales, Paris 1960, p 163).

إدخال زراعة الكروم والمحاصيل التجارية

سنتطرق بإيجاز فيما يلي لقطاع زراعة الكروم إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، ومساهمته في عملية التنمية الزراعية الاستعمارية ودعم الحركة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر.

بإصدارها للتشريعات العقارية والقوانين الفرنسية تكون إدارة الاحتلال الفرنسي قد وفرت الحماية للمستوطنين الأوروبيين وشجعتهم على الاستقرار، وأنبتت فيهم فكرة البقاء، وألصقتهم بالأرض.

وبظهور محاصيل زراعية جديدة وفي مقدمتها الكروم التي تطورت بشكل هائل بالنظر لتكيفها مع طبيعة التربة ومقاومتها للجفاف ستزداد أطماع فرنسا في الوصول إلى المزيد من الأراضي الزراعية.

إن رغبة فرنسا في زراعة الكروم بالجزائر كانت أحد العوامل الهامة وراء استحواذها على المزيد من الأراضي الفلاحية لزرعها كروما يحول عنبها إلى نبيذ؛ وقد احتلت فكرة زراعة الكروم في الجزائر اهتماما متزايدا لدى القيادات السياسية الفرنسية في بداية الاحتلال.

ونستشهد على هذا الاهتمام بما صرحت به السيدة «إيليزا آرسون» (M^em Elysa ARSON) إبنة «مارسيل ريشيي»(Marcel RICHIER) [1] إذ تقول «أرسل أبي في مهمة خاصة إلى الجزائر، كلف فيها بغرس أول ساق للكروم بالمستعمرة الجزائر».

فخلال الأيام الأولى من عام 1847، استدعى وزير الفلاحة الفرنسي «مارسيل ريشي» وقال له: «نائبي العزيز، إن إجراءات التهدئة في الجزائر تسير بشكل عادي، وحان الوقت لتنمية المستعمرة، وأنا أقدر كفاءتكم في مجال الزراعة، فما رأيكم في خلق فردوس من الكروم بأرض الجزائر؟».وتواصل قائلة : «فأجابه مارسيل ريشيي» : لا يمكنني الرد عليكم، فبعد وصولي إلى الجزائر: سأدرس طبيعة الأرض والمناخ، وأبلغكم جوابي بعد جمع المعلومات الضرورية.

---

(1)- مارسيل ريشي: ممثل للشعب في 1848؛ عضو اللجنة الفلاحية في المجلس التشريعي: 1849؛ نائب عن مقاطعة الجيروند حتى عام 1872.

فرد عليه وزير الفلاحة قائلا: إذهب إذن، واختر إثنان من النواب يرافقانك، وسوف أفتح لكم قرضا ماليا، وأعطي تعليمات للجنرال «بيجو» الحاكم العام للجزائر، ليسهل عليكم مهمتكم، وليوفر لكم حراسا يلازمونكم.

فاختار مارسيل ريشي كلا من «لويس ريبو» (Louis RIBAUD) و«هودين دي ترانشير» (Houdyn de TRANCHERE) كمساعدين له، وقبل مغادرته لفرنسا جهز المكلف بالمهمة الزراعية نفسه بحزمة من النباتات المستخلصة من أجود أنواع الكروم، وعندما حل بالجزائر أجرى اتصالات مع الجنرال «بيليسي» (PELISSIER) الذي زوده بحراس يرافقونه، وذلك بصعوبة كبيرة، لأن هذا الجنرال كان يكن كراهية للمدنين، لكن فكرة غرس الكروم في الجزائر (ليحول عنبها إلى خمور) حولت كرهه للمدنين إلى صداقة.

مثل هذه المواقف وما تنضوي عليه من أبعاد استعمارية تكشف لنا بجلاء أن مشروع خلق مستعمرات زراعية خاصة بإنتاج الكروم كان يحضى بدعم ومؤازرة الهيئات القيادية الفرنسية السياسية والعسكرية؛ ولهذا اعتبرت زراعة الكروم نقطة تحول هامة في جهود الحركة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر.

وآلت نتائج الأبحاث والدراسات أن الأرض الجزائرية تصلح لإنتاج الكروم؛ إلا أن هذا المحصول الزراعي اصطدم بمعارضة الأمير عبد القادر الذي كان مسموع الكلمة ونافذ الرأي[1]، وينظر بعين السخط والغضب وعدم الرضى بالكولون الذين جلبوا زراعة الكروم إلى الجزائر لاعتبارها منتجة للخمور التي حرم الدين الإسلامي شربها، فأعطى أمرا لاتباعه باقتلاع جذورها ليلا، فلبى الجزائريون دعوة الأمير لاجتثاثها مع قدوم الظلام[2].

(1)- Illustration Algérienne Tunisienne et Marocaine. N° 32/ 06-07-1907, p 3.

(2)- Ibid.

إن وضع حراس في خدمة المكلفين بمشروع غرس الكروم في الجزائر لهو دليل آخر على أن المهمة كانت محفوفة بالخطر لأنها تجري بعيدا عن المخيمات العسكرية والمدن التي تتواجد بها الحاميات، ولأن الفلاحين لبوا نداء الأمير عبد القادر، وأمام هذا الموقف فكرّ «مارسيل ريشيي» في الحل الأنسب، وقد مكنته الصدفة - سنة 1847 - من مقابلة الأمير عبد القادر إثر جولة قادته إلى المنطقة التي كان يتواجد فيها هذا الأخير، فاستمع له الأمير عبد القادر، وآل الرجلان إلى تفاهم بشأن تقويم الموقف.

وقبل مغادرة النائب لخيمة الأمير عبد القادر التي قضى فيها أياما أهدى له الأمير هدايا فاخرة من بينها أسلحة وجواد وخاتم انتزعه من أصبعه[1].

وإن كانت بعض الكتابات تدعي أن الجزائريين كفوّا عن اقتلاع شجيرات الكروم عقب هذه الزيارة[2] فإن الأحداث المتتالية أثبتت عكس ذلك بحيث خاض الجزائريون حرب استنزاف عبر فترات تاريخية متقطعة ضد مزارع الكولون ويظهر ذلك جليا في جميع الثورات والانتفاضات التي خاظها الجزائريون ضد الاحتلال الفرنسي بحرقهم لمزارع المعمرين، وقطعهم للأشجار وتخريبهم للعتاد الفلاحي إلا حدّ قتلهم لغلاة الكولون.

ولبيان القيمة الإستراتيجية لـ «حرب المزارع» ونتائجها، خصص فصل كامل من هذا البحث لهذه المسألة[3].

ومن المؤكد أن دراسة ظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر تكون ناقصة دون فهم واضح لتطور زراعة الكروم، واحتكار الكولون لتجارة الخمور.

تطور زراعة الكروم

مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر أولى الكولون اهتماما بزراعة الحبوب واكتفوا باستيراد الخمور من فرنسا وإسبانيا.

وبصدور قانون 11 يناير 1851 الذي أعفى الصادرات الجزائرية إلى فرنسا من الضريبة

---

(1)- Illustration Algérienne Tunisienneet Marocaine. Op.cit, p 3.

(2)- Ibid.

(3)- يرجع إلى الفصل الأخير من هذا البحث «اهتمامات ثورة أول نوفمبر 1954 بالأراضي الفلاحية ».

تشجع الكولون على زراعة الكروم التي أصبحت مساحتها تقدر بـــ 2.036 هكتار عـلم 1854، منها في عمالة وهران لوحدها 1.020,39 هكتار موزعة بالشكل التالي:

المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران (1854)[1]

الوحدة: هكتار

الدائرة	المساحة المزروعة كروما
وهران	235
مستغانم	389,52
ارزيو	36,4
معسكر	332
تلمسان	27,47
المجموع	**1.020,39 هكتارا**

وفي سنة 1860 بلغت مساحة الكروم في الجزائر 4.632 هكتارا، تحتل فيـــها عمالـــة وهران مساحة تقدر بـــ 2.124 هكتار بإنتاج بلغ 9.926 هكتولتر من الخمور، و5.703 قنطـــار من عنب المائدة.

ومن بعد، بثلاث سنوات (1863) تطورت المساحة المزروعة كروما في كامل الجزائـو إلى 10.273 هكتار موزعة كالتالي:

- **وهران:** 3.351 هكتار.
- **الجزائر:** 4.158 هكتار.
- **قسنطينة:** 2.764 هكتار[2].

وفي نفس السنة (1863) بلغ الإنتاج في عمالة وهران - لوحدها - 29.834 هكتولـــتر من الخمور، و10.379 قنطارا من عنب المائدة[3].

---

(1)- MANQUENÉ (J). L'oranie et ses richesses agricoles, Oran 1930, p 192.

(2)- Le département d'Oran et son conseil général. Op. cit, p 375.

(3)- Ibid.

وفي عام 1880 بلغت مساحة الكروم في عمالة وهران 10.188 هكتار لتصل إلى 94.635 هكتار عام 1920، لترتفع إلى 123.124 هكتار سنة 1928، لتصبح سنة من بعد (1929) 142.043 هكتارا[1]. وتشجيعا لإنتاج الكروم أقيم فيما بين 24 أبريل و02 أكتوبر 1864 معرض للمنتجات الزراعية بوهران منحت فيه ميداليات ذهبية وفضية ومبالغ مالية تقدر بـ 400 فرنك فرنسي لأحسن العارضين[2].

وقد استمرت هذه المعارض تقام من حين لآخر؛ فمثلا في المسابقات الاستعراضية التي أقيمت بباريس فيما بين 1932–1936 تحصلت مدينة معسكر المنتجة للخمور الحمراء والوردية ذات الحموضة المرتفعة (13 ° - 16°) على ميداليات ذهبية، كما تحصلت سنة 1952 على ميدالية فضية[3].

وللعلم فإنه بعد استقدام مهاجرين من الألزاس واللورين إلى الجزائر، إثر الحرب السبعينية وفي أعقاب الخراب الذي حل بمزارع الكروم في جنوب فرنسا جراء أزمة الفيلوكسيرا فيما بين سنتي 1875–1878 شجعت الحكومة الفرنسية الفلاحين المتضررين للهجرة إلى الجزائر ومنحتهم جميع التسهيلات بهدف تمكين فرنسا من الاحتفاظ بالرتبة الأولى عالميا في إنتاج الخمور. وهكذا تدفق مهاجرون جدد على الجزائر من فرسا فضلا عن الهجرات الإسبانية بحيث ارتفع عدد الإسبان الوافدين من 71.366 شخص سنة 1872 إلى 144.530 شخص عام 1886، وإذا كان الاسبان والفرنسيون يقومون بالأعمال الدقيقة، فإن الموسميين الجزائريين كانوا يتولون عملية القطف[4].

وفي سنة 1879 قدر دخل الهكتار الواحد من الكروم بأربعة آلاف فرنك مقابل 300 فرنك بالنسبة للهكتار الواحد من القمح خلال نفس السنة [5] وهذا ما يفسر جشع الكولون الذين انهمكوا في توسيع المساحات المزروعة كروما على حساب الحبوب.

---

(1)– **وهران**:63.961هـ – **مستغانم**:32.865هـ – **بلعباس**:23.092هـ – **تلمسان**:12.941هـ – **معسكر**:9.184هـ. (le département d'Oran et son conseil général, Op.cit, p,389).

(2)– B.O.A. 1864. pp 154 et 176.

(3)– Revue historique de l'armée, n° 02, 9eme année, Juin 1953, p XLVII.

(4)– عبد اللطيف بن أشنهو. تكون التخلف في الجزائر، ص 133–134.

(5)– نفسه، ص 129.

ومنذ 1880 أصبحت زراعة الكروم هي القطاع المهيمن على جميع النشاطات لاسيما في غرب البلاد. أما الفترة المحصورة بين 1880–1890 فقد نشطت فيها عملية الاستيطان الحر، واتسعت فيها المساحات المزروعة كروما بشكل ملحوظ، حيث انتقلت هذه المساحة من 30.482 هكتارا سنة 1881 إلى 110.042 هكتار سنة 1890 أي بزيادة تقدر بـ 79.560 هكتارا خلال عشر سنوات[1]، فشجع ذلك على حركة الاستيطان ومضاعفة عدد الكولون المهاجرين إلى الجزائر، حيث انتقل عددهم من 334.000 نسمة سنة 1876 إلى 364.257 نسمة عام 1901 من بينهم 121.343 نسمة في عمالة وهران، يوجد من ضمنهم 34.727 متجنسون[2] ليرتفع هذا العدد إلى 781.000 نسمة سنة 1912[3].

وعلى الرغم من ظهور مرض الفيلوكسيرا في الجزائر بضواحي سيدي بلعباس وتلمسان سنة 1885، وبوهران في 1886، وبسكيكدة في 1896 فإن إنتاج الكروم لم يشهد تراجعا، فخلال الفترة من 1883 إلى 1896 لوحظ تطور محسوس في زيادة المساحات المزروعة كروما وكذلك في كميات الإنتاج كما هو مبين في الجدول التالي:[4].

---

(1)- Société d'information du G.G.A. Documents Algériens, série économique n° 35 du 15.10.1947, p 79.

(2)- يقصد بالمتجنسين: اليهود الذين أعلنوا مواطنين فرنسيين بمقتضى المرسوم الذي وقعه في مدينة تور الفرنسية كل من «كريميو» و«غامبيتا» و«غلي بيزوان» و«فوريشون» يوم 1870/10/24.

(Jean – Marie MIGNON. La colonisation Française et les Algériens Musulmans dans le D^pt d'Oran de 1900 à 1914. Thèse. Fac des lettres et sciences humaines. Aix-en Provence 1969 – 1970, p 68).

(3)- Mahfoud KADDACHE et Djillali SARI. L'Algérie dans l'histoire. T.05. Alger: O.P.U.-E.N.A.L, 1989, p181.

(4)- Paul-Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie. 2eme édit, Paris 1987, p 94.

تطور الكروم في الجزائر مساحة وإنتاجا (1881-1896)[1].

الوحدة: - المساحة: هكتار

- الإنتاج: هكتولتر

السنة	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج
1881	30.241	288.549
1882	39.766	691.335
1883	46.286	821.584
1884	56.006	890.899
1885	70.886	967.825
1886	79.049	667.948
1887	87.795	1.903.011
1888	103.408	2.761.178
1889	106.350	2.578.038
1890	110.042	2.331.686
1891	109.458	4.018.969
1892	111.879	3.002.079
1893	116.394	3.772.779
1894	114.877	3.642.479
1895	113.810	3.797.693
1896		4.050.000

وبامتداد مرض الفيلوكسيرا إلى سهول وهران ومعسكر وعنابة، وحتى لا يتخلّى المزارعون عن إنتاج الكروم سنّت فرنسا قانونا في 23 مارس1899 يسمح للكولون بزراعة الكروم الأمريكية.

(1)- Paul-Leroy BEAULIEU. Op.cit, p 94.

وابتداء من عام 1900 عادت زراعة الكروم إلى نشاطها في الجزائر حيث استفاد المعمرون من خدمات المشاتل الخاصة التي أنشأتها سلطات الاحتلال سنة 1902 في سكيكدة أولا ثم في أرزيو والجزائر العاصمة، وهو الأمر الذي أعاد للجزائر مكانتها في مجال تصدير الخمور باتجاه فرنسا التي سوق إليها 7.470.198 قنطارا فيما بين 1907–1914 عبر موانئ الجزائر الرئيسية[1].

ومع سنة 1919 بدأ إنتاج الكروم يشهد زيادة مستمرة، وذلك على الرغم من اتخاذ فرنسا لإجراءات تعمل على الحد من الاستمرار في زيادة إنتاج الكروم.

وقد تحولت هذه الإجراءات إلى قوانين ومراسيم منها، قوانين: 04 جويلية1931 و06 جويلية1933، و04 ديسمبر1934، ومرسوما قانوني: 03 جويلية1935 و28 مارس1936، لكن الكولون الذين أعادت إليهم زراعة الكروم الثقة بالنفس لم يعبئوا بهذه القوانين، فبدءوا ينزعون إلى الاستقلال بالجزائر، وأبدوا رغبتهم في تسيير شؤونهم بأنفسهم برفض وصاية الحكومة الفرنسية عليهم.

وفيما بين 1920–1934 عرفت زراعة الكروم تطورا مذهلا يعزى إلى الأرباح التي حققها الكولون بسبب الارتفاع المستمر لأسعار الخمور[2]، وأصبحوا بذلك يراقبون 90 % من مزارع الكروم التي تجاوزت مداخيلها ثلث (1/3) المداخيل العامة للزراعة في الجزائر[3].

وفي 27 جوان1933 قدّم «بارث» (BARTHE) رئيس اللجنة البرلمانية أرقاما تبرز الفرق بين كميات الخمور المنتجة في كل من الجزائر وفرنسا؛ ففي حين أنتجت 131 شركة في الوطن الأم سنة 1932 أقل من 250.000 هكتولتر، فإن 113 شركة في الجزائر تمكنت من

---

(1)– حمولة الخمور التي صدرت إلى فرنسا عبر الموانئ الجزائرية فيما بين 1907 – 1914 هي كالتالي: **الجزائر**:4.750.301 قنطار، **وهران**:2.038.088 قنطار، **مستغانم**:317.868 قنطار، **بجاية**: 128.880 قنطار، **عنابة**:102.047 قنطار، **سكيكدة**:78.619 قنطار، **أرزيو**:37.909 قنطار، **جيجل**:16.486 قنطار. (René ARRUS. L'eau en Algérie. 1830 – 1962, Paris, O.P.U 1985, p 70).

(2)– في 1915 بلغ سعر الهكتولتر الواحد من الخمور 82 فرنكا، وفي 1926 قفز إلى 189 فرنكا للهكتولتر الواحد ليصبح 183 فرنكا عام 1928 ثم يعود إلى الصعود سنة 1930 ليصل إلى 193 فرنكا للهكتوللتر الواحد. (عبد اللطيف بن أشنهو. تكون التخلف في الجزائر، ص 164 – 165).

(3)– Benjamin STORA. Histoire de l'Algérie coloniale 1830– 1954. Alger: E.N.A.L 1996, p 47.

تسويق 2.087.000 هكتولتر من الخمور، الأمر الذي أدى إلى خلق توترات ومشادات بين الكولون والحكومة الفرنسية. وفي سنة 1935 توسعت مساحة الكروم إلى 396.000 هكتار بينما بلغ الإنتاج ما لا يقل عن 18 مليون هكتولتر من الخمور[1].

ابتداء من عام 1936 بدأ إنتاج الكروم في التراجع، ليزداد تقهقرا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية التي شهدت ارتفاعا في درجات الحرارة، وتناقصا للأيدي العاملة ومشكلات في الصيانة.

وتأكيدا لعزمها على الاحتفاظ بمكانتها كمنتج أول للكروم عادت فرنسا إلى تجربتها لعام 1902 والتي أنشأت فيها مشاتل في كل من سكيكدة وأرزيو والجزائر-كما أشير إليه سابقا- مكنتها من رفع إنتاج الخمور في الجزائر وتصدير كميات قدرها 140.000 هكتولتر إلى رومانيا سنة 1905، فأصدرت مرسوما في 22 مارس1943، وقرارا في 22 أبريل1943 يسمحان بزرع 1.200 هكتار كروما.

وللإشارة فقد بلغ عدد المشاتل قبل نهاية 1946 تسعة وأربعين مشتلة خاصة بالعنب موزعة على العمالات الثلاثة للجزائر[2].

وقد عبر الأستاذ «بن يمين ستورا» عما آل إليه الوضع جراء انتشار زراعة الكروم بقوله: «لقد تصدّت الكرومُ للقمح وللماشية وللغابة وللنخيل، ولوثّت المجاري المائية التي كانت ترمى فيها الفضلات الناتجة عن صناعة الكروم»[3] أما «ارتور جيرو» فقد دلنا على أن الكروم كانت تحتل نصف المساحة الزراعية في عمالة وهران، وثلث الأراضي في عمالة الجزائر والسدس في عمالة قسنطينة[4].

وفي الجهات الغربية من الوطن اشتهرت هضاب معسكر المشرفة على سهل غريس بأنواع من الكروم الخاصة بالخمور الحمراء مثل: «Grenache» و«Morastel»

---

(1)- Société d'information du G.G.A. Synthèse de l'activité Algérienne, 30/10/1945 - 31/12/1946, p79 – 80 .

(2)- Service d'information du G.G.A. op. cit, p 80.

(3)- Benjamin STORA, op. cit, p 47.

(4)- Arthur GIRAULT. Op.cit, p 409.

و«Carignan» وأخرى خاصة بالخمور البيضاء مثل: «Faranah»، التي تزيد درجة حموضتها عن 15 ° والتي كانت تسوّق إلى أوروبا، خاصة إلى بلجيكا وسويسرا وألمانيا[1].

ويذكر بعض كبار السن من مواطني مدينة معسكر أن استهلاك الخمور على حالتها الخالصة من دون مزجها بالماء أو قطعها بالغذاء، قد قتل عددا من الكلولون لم تقتله الأمراض الناتجة عن سوء الأحوال المناخية أو حوادث العمل.

إن الاستعمار الفرنسي بعد قضائه على زراعة الأرز بمعسكر أفسح المجال لتوسيع مساحات الكروم، فتسبب ذلك في تضاؤل إنتاج الحبوب الذي كان قبل سنوات الحرب التحريرية (1954–1962) يقدر بـ 45.000 قنطار من القمح اللين، و36.000 قنطار من القمح الصلب و55.000 قنطار من الشعير، و30.000 قنطار من الخرطال[2].

وللعلم فإن زراعة الكروم بمعسكر وضواحيها كانت تكسو جميع التلال الغربية والشمالية التي يزيد اترفاعها عن 600 م عن سطح البحر، ومعظم انتاجها يوجه للتصدير عن طريق ميناء مستغانم نحو دول الاتحاد الفرنسي والعالم الخارجي وهو الأمر الذي أصاب السكان في مصدر عيشهم الرئيسي المتمثل في الحبوب.

وإلى جانب معسكر - دائما قبل اندلاع الحرب التحريرية وذلك في عام 1928 - وجدت في عمالة وهران مائة وثلاثون بلدية تطغى فيها زراعة الكروم على باقي المحاصيل الأخرى، وتتوزع فيها المساحات المزروعة كروما بالشكل التالي:

- 28 بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح بين 2.000 حتى 5.200 هكتار.
- 23 بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح بين 1.000 حتى 2.000 هكتار.
- 34 بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح بين 500 حتى 1.000 هكتار.
- 29 بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح بين 100 حتى 500 هكتار.
- 16 بلدية بحوزة كل منها مساحة تقل عن المائة هكتار[3].

---

(1)- Service d'information du G.G.A. op. cit, p 83.

(2)- محمد العربي الزبيري. الثورة الجزائرية في عامها الأول، الجزائر، م.و.ك 1974، ص 41.

(3)- MANQUENÉ (J), op. cit, p 192.

وفي سنة 1929 بلغت المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران: 142.043 هكتارا بإنتاج قدر بـ: 5.772.000 هكتولتر[1] موزعة بالشكل التالي:

تطور الكروم مساحة وإنتاجا في دوائر عمالة وهران (1929)[2]

الوحدة: - المساحة: هكتار

- الإنتاج: هكتولتر

الدائرة	المساحة المزروعة كروما	الإنتاج
وهران	63.961	2.890.000
مستغانم	32.865	1.400.000
سيدي بلعباس	23.092	676.000
تلمسان	12.941	498.000
معسكر	9.184	308.000
المجموع	142.043	5.772.000

ويبين لنا الجدول النمط الاستغلالي للأراضي الزراعية في عمالة وهران خلال عام 1929، ويلخص لنا مقدار الزيادة في المساحة المزروعة كروما وكذلك كمية الإنتاج.

أما النتيجة المستخلصة، وذلك في محاولة لتبيان أسباب الزيادة المتواصلة في المساحات المزروعة كروما فيمكن إيجاز أسبابها في استيلاء الكولون على مساحات واسعة من الأراضي وزرعها كروما لغرض تحقيق المزيد من الأرباح، وقد ساعدتهم على ذلك ملاءمة التربة والمناخ لهذا النوع من الإنتاج، واستخدام الوسائل الحديثة.

---

(1)- تطورت المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران من 11.913 هـ سنة 1881 إلى 32.784 هـ سنة 1887 لتصبح 142.043 هـ سنة 1929. أما الإنتاج فقد ارتفع من 710.422 هكتولتر سنة 1887 إلى 2,5 مليون هكتولتر سنة 1891 ليبلغ 5.772.000 هكتولتر في عام 1929، (نقلا عن : L. FABRIES. «L'agriculture dans le département d'Oran» association Française pour l'avancement des sciences, congrès d'Oran. Oran 1887, T1 (S.D), p 325).

(2)- MANQUENE.(J) Op.cit, pp 193 – 194 .

أما عملية تطور الكروم إنتاجا ومساحة فيلخصها لنا الرسمان البيانيان (المتكاملان) واللذان يتبين منهما هبوط للإنتاج خلال سنوات الحرب العالمية الثانية بسبب نقص اليد العاملة، وتأثير قانون 20 أوت1940 الذي أفسح المجال للمحاصيل الأخرى، أما التراجع الذي حدث في 1951 فيعزى إلى شيخوخة الشجيرات، لكن تقلص المساحات المزروعة كروما وانخفاض الإنتاج من 15,8 مليون طن عام 1960 إلى 15,6 مليون طن عام 1961 فيعود سببه إلى مواصلة المجاهدين الجزائريين لعمليات حرق مزارع الكولون.

تطور إنتاج الكروم في الجزائر (1830-1960)

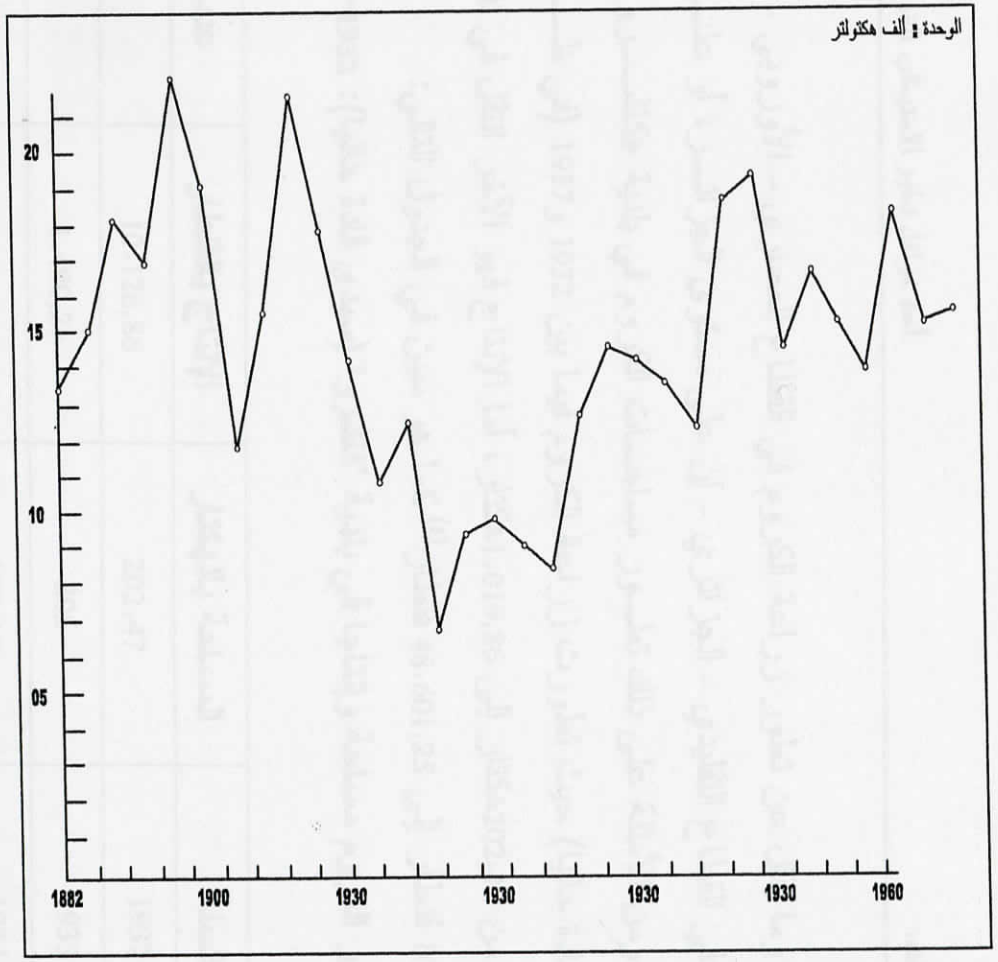

تطور مساحة الكروم في الجزائر (1882-1960)

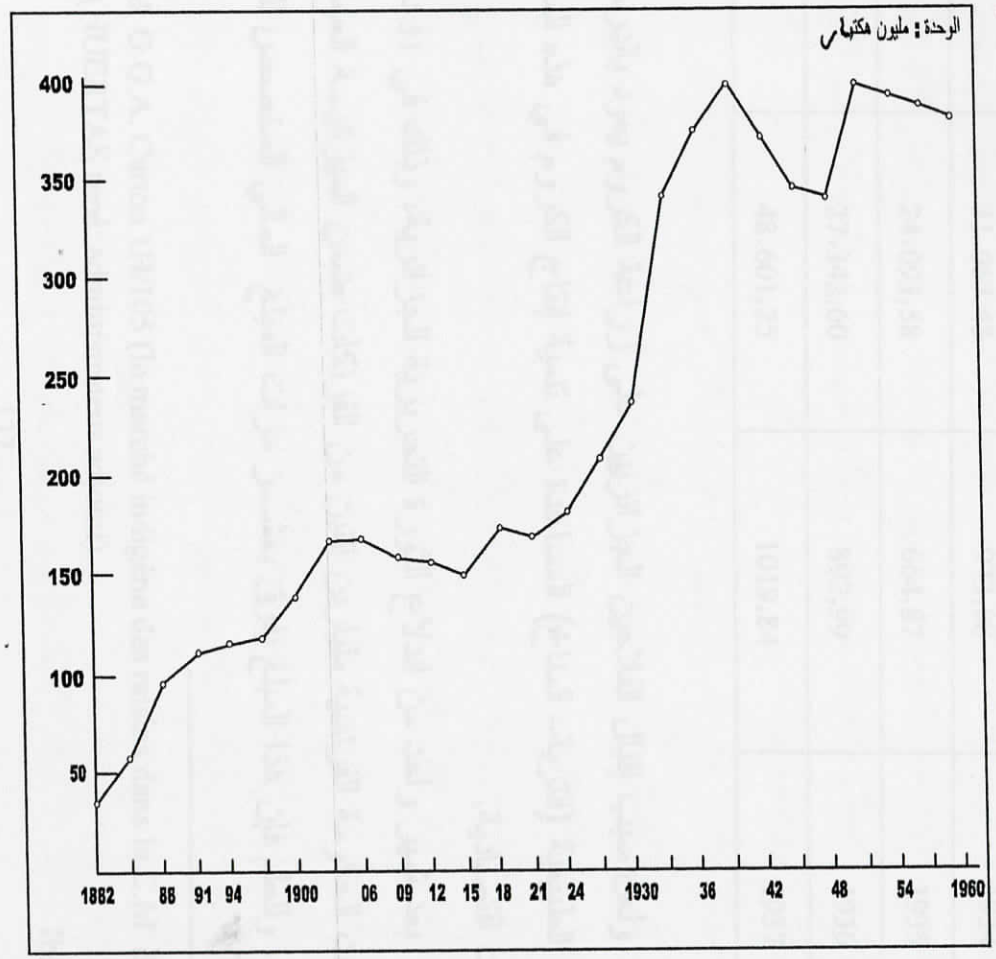

المرجع: Jean DESPOIS . l'Afrique du Nord, 3ème édition, Paris P.U.F 1964, P 381

وما يقال عن تطور زراعة الكروم في القطاع العصري - الأوروبي - يقال عن تطورها في القطاع التقليدي - الجزائري - إن على مستوى الجزائر، أو على المستوى المحلي؛ ومن الأمثلة على ذلك تطور مساحات الكروم في بلدية «كاشرو» المختلطة (سيدي قادة حاليا) حيث تطورت زراعة الكروم فيما بين 1932 و1937 (في ظرف خمس سنوات) من 202,47هكتار إلى 1.019,86هكتار، أما الإنتاج فهو الآخر انتقل في نفس المدة من 10.126,86 قنطار إلى 48.601,25 قنطار[1] كما هو مبين في الجدول التالي:

تطور الكروم مساحة وإنتاجا في بلدية "كاشرو" (سيدي قادة حاليا): 1932-1937[2].

السنة	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار	عدد المنتجين
1932	202.47	10.126,86	97
1933	205	1.490,25	125
1934	973,08	31.067,43	193
1935	664,87	24.093,58	333
1936	892,99	27.342,60	400
1937	1019,84	48.601,25	466

ولعل سبب إقبال الفلاحين الجزائريين على زراعة الكروم يعود بالدرجة الأولى إلى العوامل الطبيعية (التربة- المناخ) المساعدة على تنمية إنتاج الكروم في هذه المنطقة، إضافة لحسابات اقتصادية.

بعد شهر واحد من اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، وذلك في 31 ديسمبر1954، خصصت الحكومة الفرنسية مليارين اثنين من الفرنكات ضمن الميزانية العامة لصناعة الخمور، وللعلم فإن هذا المبلغ يفوق بعشر مرات المبلغ المالي المخصص للتعليم الزراعي

(1)- C.A.O.M, G.G.A. Carton 1H/105 (le marché indigène des raisins dans la C.M. de Cacherou (HUERTAS rené: administrateur adjoint).

(2)- Ibid.

وفي 1960 بلغت قيمة صادرات الخمور الجزائرية إلى فرنسا 105 مليار فرنكا قديما، ما يعادل 50 % من مجمل الصادرات[1].

وبهذه الطريقة أصبح الكولون في الجزائر يراقبون سوق الخمور اقتصاديا وسياسيا، وراحت الأقوال تصرح بأن التحولات التي شهدتها الجزائر في الميدان الاقتصادي تعزى إلى تطور زراعة الكروم التي تغطي مساحتها بلدا مثل فرنسا، واعتبرت الجزائر منبعا طبيعيا لنهر من الخمر تُسقى منه ملايين الحناجر، وساد الاعتقاد أن مستقبل الجزائر في الخمر، وأن الخمر هو الذي يمنحها الازدهار، لأن مداخيل الكروم وحدها كانت تمثل نصف ميزانية الجزائر.

وحيال هذا الوضع ارتفعت أصوات الجزائريين تطالب بالحد من توسيع المساحات المزروعة كروما.

ولا شك في أن هذه الظروف ستخلف مضاعفات عميقة في نفوس الجزائريين وتترك أبلغ الأثر في حياة الفلاحين الذين اغتصبت أراضيهم وتحولوا إلى فقراء كادحين يفقدون كل وسائل المقاومة المادية مما سوف يضاعف من حقدهم على الكولون، ويهيئهم تلقائيا لتقبل أية أعمال معادية للاحتلال؛ ولمثل هذه العوامل باتت الأرياف الجزائرية موطنا لكل الانتفاضات والثورات.

وقمة الأزمة بين المجتمعين الجزائري والأوروبي - داخل الجزائر - ستعبر عنها الأحداث التي تلاحقت بعد اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 كما سنرى لاحقا في الفصل الذي يتحدث عن عمليات حرق مزارع الكولون.

ولما كانت زراعة الكروم تحتاج إلى أيدي عاملة لاستصلاح الأراضي، وتهيئتها ثم زرعها، وكذلك للحراثة وللقطف وعصر العنب وتحويله نبيذا، فقد توافدت على الجزائر قوافل من العمال الموسميين للعمل في مزارع الكروم خاصة من إسبانيا وفرنسا والمغرب الأقصى، وكثيرا ما تجاوزت اليد العاملة الزراعية الأجنبية في الجزائر نسبة الجزائريين العاملين بحقل الزراعة، فمثلا من بين 150.000 عامل أجنبي في الجزائر بالقطاع الوهراني

(1)- François PERROUX. L'Algérie de demain, Paris 5eme. P.U.F. 1962, p 121.

يوجد 115.000 عامل قدموا من إقليم الريف المغربي، وهذا على حساب العمال الجزائريين الذين ضربتهم البطالة[1].

أما الفلاحون الجزائريون الذين تحولوا إلى عمال موسميين في مزارع الكولون، فقد كانوا يتقاضون أجورا زهيدة [2] ويشتغلون لمدة تزيد عن التسع ساعات يوميا خلال فصل الشتاء، أما صيفا فتمتد ساعات العمل اليومي إلى ثلاثة عشر ساعة، ولا يستفيدون من أحكام القوانين الاجتماعية الخاصة بالعمل؛ ولم يكتف الكولون بتشغيل النساء والأحداث، بل لجئوا إلى استخدام السجناء ممن كانت إدارة الاحتلال تضعهم تحت تصرف المعمرين، ولاسيما بعد صدور قانون الأهالي القاضي بحق الإدارة في استبدال عقوبة الغرامات والسجن لمدة خمسة أيام بخدمات وأعمال السخرة وتأجير المحكوم عليهم بجرائم جنائية لدى المعمرين مقابل أجور لا تعكس قيمة قوة العمل.

وما يمكن استخلاصه مما سبق عرضه عن تطور زراعة الكروم في الجزائر هو تلك المفارقة الكبرى، وهي وجود تربة تلائم هذا النوع من الإنتاج الذي لا يتلاءم مع ديانة سكان الجزائر. ومع هذا فقد أدى هذا التطور حقا إلى نشاط اقتصادي عاد بالفائدة على الكولون بينما جلب الضرر للسكان الأصليين فردّوا إلى الفقر؛ والنتيجة الثانية لزراعة الكروم والمحاصيل التجارية (التبغ - الحمضيات - الزيتون) هي احتلال الكولون لمكانة مرموقة في المجتمع الأوروبي بالجزائر، حيث أصبحوا يمارسون نفوذهم على الصعيد السياسي بسبب دورهم الاقتصادي في تنمية التجارة والصناعة الغذائية في فرنسا، أما النتيجة الثانية فتمثلت في التقسيم الغير عادل للثروة؛ ومن نتائج زراعة الكروم العزوف عن الزراعات الغذائية (المعاشية) وتراجع إنتاج الحبوب.

---

(1)- G.G.A. Bulletin de la presse d'Algérie (questions musulmanes du 16 au 31/04/1954, p14).

(2)- الأجر اليومي لجمع القضبان كان يتراوح من 1,5 حتى 2,25 فرنكا للرجال البالغين؛ و 0,75 فرنك بالنسبة للنساء؛ و0,50 فرنك بالنسبة للأولاد.

الأجر اليومي لعملية القطف: 01 حتى 01,25 فرنك للرجال؛ و0,75 فرنك للأولاد. (عبد اللطيف بن اشنهو. تكون التخلف في الجزائر، ص 135).

وضمنيا ستساهم زراعة الكروم في التكوين السياسي والاقتصادي للفلاحين الجزائريين الذين كان في تصورهم أن الاستقلالْ الاقتصادي الحقيقي للشعب الجزائري يوجب استئصال الكروم، وهذا ما حدث بعد استرجاع الجزائر استقلالها وسيادتها على الأراضي الفلاحية التي كان يمتلكها الكولون.

وتبقى أهم نتيجة تستخلص من موضوع زراعة الكروم هي أن هذه الزراعة بالذات قد شكلت أحد العوامل الرئيسية والمتميزة في تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر[1].

---

(1)- « La vigne: Elle fut un facteur remarquable de l'essor de la colonisation. » (René ARRUS, opcit, p 56).

الجزائر حقل للتجارب الزراعية المدارية - التجارية -

لم تتوقف أطماع الدولة الفرنسية عند حدود الأراضي التي استولت عليها، وحولتها إلى استغلاليات زراعية ذات منفعة وقدرة إنتاجية مرتفعة.

وقد شرعت في ترجمة أحلامها بالإقدام على تجارب زراعية ليس الغرض منها رفع الإنتاج الزراعي أو تحسينه لمواجهة الزيادة السكانية أو توفير فرص العمل وإنما من أجل الثراء وزيادة الموارد المالية.

وإن كانت هذه الدراسة ضرورية لمعرفة التغييرات الجوهرية التي أحدثتها سلطات الاحتلال على الصعيد الزراعي، فإنه نظرا لشمولية الموضوع وتعدد جوانبه وقع الاقتصار فيها بالتركيز على ضرب أمثلة من غرب البلاد من شأنها أن توضح لنا المضامين السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لتطور زراعة الكروم وباقي المحاصيل التجارية الأخرى.

ففي سنة 1830 أبدى الجنرال كلوزيل الذي خلف الماريشال دي بورمون على رأس الإدارة الاستعمارية في الجزائر رغبة ملحة في إنجاح المحاصيل المدارية بالمستعمرة - الجزائر- تعويضا لما خسرته فرنسا في جزر الأنتيل وسان دومينغ، وقد عبر عن هذه الأمنية في خطاب له سنة 1832[1].

وفي سنة 1830 نصح «موريس آلار» (Maurice ALLARD) بزراعة البن في الجزائر، وفي السنة الموالية (1831) أوصى «مونتان» (MONTAGNE) بزراعة قصب السكر تعويضا لما خسرته فرنسا في سان دومينغ[2] لاعتقادهما أن الظروف المناخية للجزائر وتربتها مشابهة تماما لمناخ وتربة جزر الأنتيل (الاستوائية)، وتجاهل الرجلان أن قساوة الشتاء في داخل الجزائر، وأن الجليد قد يفسد المحاصيل الاستوائية كالقطن ولاسيما قصب السكر - الذي تأثر بفعل الجليد سنة 1876 - بسهل الهبرة[3] أو نبات الكينا[4] - الذي هلكته رياح السيروكو وشدة البرودة، لأنه لا يتحمل أقل من عشر دراجات فوق السفر.

---

(1)- أنظر نص الخطاب بالكامل في: Le D^pt d'Oran et son conseil gl, op. cit, p 203.

(2)- M. RIVIERE et M. LECQ. Manuel pratique de l'agriculteur Algérien, Paris 1900, p 107.

(3)- Ibid, p 109.

(4)- الكينا: (quinquina) شجيرة تستخرج من قشورها مادة قلوية.

وهكذا اهتم الوافدون الأوائل من الكولون على أرض الجزائر ببعض الزراعات المدارية، وابتداء من عام 1854 أجريت تجارب حول بعض النباتات الزيتية خارجا عن محصول الزيتون (Les plantes Oléagineuses) منها الخروع (Ricin)[1]، الجلجلان (Sésame)، الفول السوداني (Arachide)، عباد الشمس (Hélianthe)، الكتان (Lin)[2]، الخردل الأبيض (Moutarde blanche).

وبعد ثلاث سنوات من التجارب أعطى الخروع إنتاجا يقدر بـ 32 قنطار في الهكتار الواحد مع احتواء لمادة زيتية تقدر بـ 58%، وأعطى الخردل الأبيض مردودا يقدر بـ 11 قنطار في الهكتار الواحد مع احتواء مادة زيتية تقدر بـ 35%.

إلى جانب المحاصيل الزيتية جربت مادة الخشخاش (Le pavot somnifère) بغرض إنتاج الأفيون في مستغانم ببلاد التواغية، وعين تادلس، كما منح الكولون أهمية بالغة للمواد العطرية مثل الجيرانيون وزهرة الياسمين ورعي الحمام (Verveine) وأوجدوا لها مصفات لتحويلها محليا، كما عملوا على تطوير زراعة الذرة البيضاء السكرية (Sorgho Sucre) لغرض إنتاج الكحول والتي أعطت نتائجها مردودا هكتاريا يقدر بـ 25 قنطار في الهكتار الواحد مما يسمح باستخراج 773 لتر من الكحول[3].

وللعلم فإن الفضلات الناتجة عن بذور المواد الزيتية والعطرية وغيرها كانت تستخدم كأعلاف لتسمين الحيوانات.

وقد عرفت ضواحي مدينة معسكر خلال السنوات التي أعقبت الاحتلال نتائج زراعية هامة فيما يخص إنتاج الذرة السكرية.

---

(1)- انتشرت زراعة الخروع بالمكاحلية وسيدي خطاب فيما بين مستغانم وغليزان، وفي سنة 1929 بلغت مساحتها 250 هكتارا في ناحية عين كرمن ووادي ارهيو

.(Le D^{pt} d'Oran et son conseil gl 1830 – 1930, Oran 1930, p 437)

(2)- الكتان: بلغت مساحته 593 هكتار في إقليم وهران خلال موسم 1901 – 1902، و 107 هكتار في مستغانم. (نفس المرجع السابق: ص 436 – 437)

(3)- Le D^{pt} d'Oran et son conseil gl Op.cit, p 372.

أما زراعة التبغ فقد شهدتها معظم المراكز الاستيطانية في غرب البلاد مثل: عين تموشنت، سيدي الشامي، مسرغين، وريعة، عين نويسي، تلمسان، صيادة (Pelissier)، حمر العين، أرز يو، عين تادلس، الهبرة، حاسي ماماش (Rivoli)، سيدي بلعطار (Pt du Chelif)، عين الترك، السانية، وهران، تليلات، قديل (St Cloud)[1].

ومن بين المحاصيل المدارية التي أجريت عليها تجارب في سيق نذكر: تين الهند (Nopal)، والسماق (Sumac) والفشاغ (Salsepareille)، والأرز الجاف، والجنجل (Houblon)، والخيزران (Bambou)، وقصب السكر، والبن والفنيلة (Vanilier)[2].

هذه التجارب الزراعية تؤكد جميعها الثقة التي تظاهر بها الجنرال كلوزيل منذ سنة 1832 فيما يتعلق بالمنتجات المدارية التي دعا الكولون إلى الاهتمام بها، حيث صرح علنا «بوجوب الاستمرار في زرع كل أصناف النباتات التي تزيد مستعمرة الجزائر غنى وثراء»، وأضاف قائلا: «إن قصب السكر والقطن والبن هي محاصيل تزدهر من تلقاء نفسها، ولسوف نحصل على الكاكاو والنيلة المزروعتان بعناية» وختم تصريحه قائلا: «واعتقادي أن أقوالي تستند إلى تجربتي كفلاح»[3].

لمثل هذه الأسس الخاطئة اعتبر الجهلة بمناخ الجزائر وتربتها من أمثال كلوزيل- في بداية الاحتلال- أن الجزائر ستوفر لهم المحاصيل الاستوائية وفي مقدمتها القطن والتبغ وقصب السكر والشاي والبن ... لكن أراضي الجزائر لم تلعب دورها كمستعمرة استوائية.

وعلى الرغم من إخفاق التجارب المتكررة بخصوص البن، وقصب السكر، والكاكاو، والفلفل الأسود، والقرفة (Canelle) وثمرة الفانيلا، والقطن، والمانيهوت (Manioc) فإن فرسا ظلت حريصة على تكرار التجربة التي لم يكتب لها النجاح[4]، ويستشف من

---

(1)- Le D^pt d'Oran et son conseil gl Op.cit, p 373.

(2)- Ibid.

(3)- Ibid.

(4)- M. RIVIERE et M. LECQ, op. cit, p 108.

محاولة نقل هذه التجربة الزراعية إلى الجزائر إرادة فرنسا ورغبتها في تعويض ما خسرته في مستعمراتها السابقة في آسيا وأمريكا؛ ومن المحاصيل الزراعية التجارية التي أولاها الكولون اهتماما: زراعة القطن، والزيتون والتبغ، حيث شهدت هضاب مستغانم ومزغران أول تجربة لإنتاج القطن في الجزائر سنة 1835 وأعطت نتائج حاسمة، وأن كانت ضيعة عربال الواقعة غرب وهران قد سبقتها إلى هذه التجربة في عام 1833.

إن الرسالة التي بعث بها الضابط العسكري المنتدب بمزارع القطن في مستغانم إلى نائب المقتصد تكشف عن نتائج هذه التجربة الناجحة إذ كتب يقول «يمكن للإنتاج أن يصل إلى مائتي ليرة ما يعادل مائة كيلوغرام إذا منحت له الدولة خمسة عشرة حتى عشرين أربنت[1] (Arpent) ووفرت له الأمن والسلم»[2].

نستشف من نص هذه الرسالة أمرين أحدهما متعلق برغبة الكولون الملحة في إنتاج هذا المحصول الزراعي التجاري المربح والذي يدر عليهم فوائد طائلة، وثانيهما الحذر والخوف من مقاومة السكان الجزائريين لمشاريع الاستغلال والاستيطان.

وخلال سنة 1852 بلغ إنتاج القطن في العمالات الجزائرية الثلاث: 8.510,65 كيلوغرام، كان نصيب الإقليم الغربي الجزائري منها 1.135,50 كيلوغرام، وهي نفس الكمية المحصل عليها في كارولين الجنوبية خلال ذات السنة (1852) والتي قدر فيها ثمن الكيلوغرام الواحد في الأسواق بـ 11 فرنك[3].

وفي سنة 1853 ارتفع عدد المنتجين للقطن إلى 309 بعدما كان 17 منتجا سنة 1852، كما انتقلت المساحة المزروعة قطنا من 5,10 هكتار في نفس المدة إلى 188,50 هكتار في الجهة الغربية من الجزائر، بينما بلغت هذه المساحة في إقليم الجزائر 245 هكتار وفي إقليم قسنطينة 139 هكتار، وتبقى مزارع سيق على قلة مساحتها تحتل الرتبة الأولى من حيث الجودة.

---

(1)- اربنت (Arpent): قياس فرنسي قديم.

(2)- Le D^pt d'Oran et son conseil général Op.cit, p 421.

Voir aussi: MANQUENE (J). op. cit, p 225. -

(3)- Le D^pt d'Oran et son conseil général Op.cit, p 225 – 226.

وتشجيعا لتطوير هذه الزراعة في الجزائر صدرت مراسيم إمبراطورية فيما بين سنتي 1853 و1859، منها مرسوم 16أكتوبر1853 الذي ينص على تنظيم مسابقة لمنتجي القطن تمنح فيها جوائز لأحسن المنتجين، وقرار 19أوت1856 ، ثم قرار 19 مارس1859 الذي أقر جائزة سنوية تقدر بـ 20.000 فرنك تمنح لمنتجي محصول القطن ضمن مساحات محددة، إلى جانب جوائز تقديرية لمنتجي القطن بالمقاطعات الجزائرية الثلاثة، مع توزيع البذور مجانا على الكولون ومنح أموال للمهتمين بالصناعة القطنية، وأخيرا شراء الدولة لمحصول القطن بأسعار تحدد مسبقا وفق الصنف المزروع ونوعية الإنتاج(1).

وفي مسابقة نظمت عام 1854 شارك فيها أحد عشرة مزارعا للقطن تحصلت «شركة ماسكولي وأبناؤه» و «شركة دوبري دي سان مور» (Dupré de Saint maure) من سيق على الرتبة الأولى، في حين تحصلت «شركة غراية» (Graillat) من سيق هي الأخرى على الرتبة الثالثة، كما احتلت «شركة ميريديونال» (Compagnie meridionale) للهبرة وسيق الرتبة الأولى في مسابقة 1856 الخاصة بإنتاج القطن.

معنى هذا أن التشجيعات قد أعطت نتائج لا يستهان بها منذ سنة 1854، وتطور المنتوج الذي أصبح يضاهي في جودته محصول الولايات المتحدة الأمريكية من 507.000 كيلوغرام سنة 1854 إلى 780.000 كيلوغرام سنة 1857 مع ترشيح للزيادة.

وفي سنة 1857 احتلت عمالة وهران الصف الأول في إنتاج القطن الذي يغطي مساحة تقدر بـ 902,92 هكتار مقابل 75 هكتار في عمالة الجزائر و 522,99 هكتار في عمالة قسنطينة، وهو الأمر الذي مكن منتجي القطن في عمالة وهران من احتلال المراتب الخمسة الأولى في المسابقة التي نظمت بالجزائر العاصمة، أما المرتبة السادسة فقد تحصل عليها أحد الكولون بسكيكدة.

(1)- M.P de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne 1er V. 1830 – 1860, Alger – Paris 1877, p 91.

وفي سنة 1858 ارتفعت مساحة القطن في إقليم وهران إلى 1.082,78 هكتارا بينما وصلت في عمالة قسنطينة إلى 814,94 هكتارا وفي عمالة الجزائر إلى 80,78 هكتارا، وفي هذه السنة (1858) فاز العقيد «لور» (LAURE) من غليزان بجائزة مسابقة إنتاج القطن[1].

وتشجيعا للمزيد من إنتاج القطن صدر مرسوم إمبراطوري في 25 أبريل1860 ينص على منح جوائز تقديرية للذين يصدرون منتجاتهم إلى الخارج وذلك حتى غاية 31 أكتوبر1872 كآخر آجل؛ وبينما فاز خلال هذه السنة كولون من إقليم وهران بجائزة قدرت بـ 414.112,69 فرنك فإن كولونا من إقليم الجزائر العاصمة تحصلوا على 14.416 فرنكا بينما كولون إقليم قسنطينة لم يتحصلوا سوى على 7.473,19 فرنك[2].

ونافست الجزائر خلال الفترة من 1863 إلى 1865 كلا من جيورجيا الأمريكية، ومصر وكايان في إنتاج القطن الجيورجي (ذو الألياف القصيرة). وقرر المنتجون الدخول في منافسة مع لويزيانا وكارولينا الأمريكيتين، لكن التشجيعات الرسمية المحدودة أدت إلى التراجع التدريجي لإنتاج القطن في الجزائر.

وعليه بدأ التساؤل فيما يجب ترك زراعة القطن وشأنها للفلاحين أو على العكس من ذلك تدخل الدولة الاستعمارية لمساعدة منتجي القطن مجددا، وأمام هذه الوضعية قدرت كل من الغرف الاستشارية للزراعة في المستعمرة الجزائرية ولجنة التحكيم للجائزة الإمبراطورية لعام 1857 في اتفاق مشترك أنه إذا رغبت الدولة في قطف ثمار التضحيات السابقة، عليها أن تستمر في عمليات شرائها لمحصول القطن من المنتجين، وشاطرهما الرأي كل من الغرفة التجارية للهافر (Le Havre) والمجلس العام لإقليم وهران الذي كانت فيه زراعة القطن اكثر تطورا؛ وحتى مجلس الحكومة في الجزائر كان يسير في نفس الاتجاه، إلا أن الإبقاء على الأسعار التي أقرتها المراسيم السابقة لم تؤخذ بعين الاعتبار، كما أن الدعم الخاص لهذه الزراعة لم يعد يحض بموافقة الإمبراطور[3]. بقي فقط الأمل في أن تستمر الدولة الفرنسية في شرائها لمحصول القطن، لكن تخليها عن تشجيع هذه

---

(1)- MANQUENE (J). op. cit, p 230.

(2)- Le D^{pt} d'Oran et son conseil général. Op. cit, p 427.

(3)- M P de MENERVILLE. Op. cit, p 91.

الزراعة التي كانت تشكل مصدرا ثمينا للثروة بالنسبة للكولون المنتجين لها، ومادة أولية لمصانع النسيج في فرسا سيؤول بها إلى الانحطاط والزوال.

وابتداءا من عام 1867 بدأت المساحات المزروعة قطنا في التراجع بسهول سيق والمحمدية وغليزان ومقطع دوز، حيث تقلصت المساحة من 2.383 هكتار سنة 1867 إلى 1442هـ عام 1872 لتصبح 98 هكتارا في 1882 ثم إلى 32 هكتارا عام 1883، وأخيرا إلى 29 هكتارا عام 1884.[1]

بعد الحرب العالمية الأولى استعادت هذه الزراعة نشاطها بكل قوة، حيث بلغت المساحات المزروعة قطنا 5.894 هكتارا سنة 1926، لكن بعد هذه السنة نزل الإنتاج من 6,4 قنطار سنة 1926 بفعل الجفاف وانتشار الحشرات الضارة إلى أقل من 06 قنطار عام 1927 في سهل الهبرة لا سيما بعد إنهيار سد فرقوق؛ أما على مستوى القطر الجزائري فقد هبط الإنتاج من 37,7 قنطار سنة 1926 إلى 20,7 قنطار سنة 1927، لتفضي المساحة الكلية للقطن في الجزائر إلى 4,138 هكتار عام 1929 بإنتاج يقدر بـ 09,2 قنطار[2].

وفي الأخير، لا يهمنا تطور إنتاج القطن (نقصانا أو زيادة) بقدر ما يهمنا أن الاستعمار قد اتخذ من أرض الجزائر حقلا للتجارب الزراعية المختلفة ومصدرا لتموين مصانع فرنسا بالمواد الأولية الزراعية - التجارية - على حساب المحاصيل الغذائية كالحبوب، سعيا وراء تحقيق الربح والفائدة دون مبالاة بالمجتمع الجزائري.

وبما أن الزراعة لها اعتبار كبير في عقيدة المستعمر الفرنسي للجزائر فإن الكولون المقيمين في الجزائر سيلجئون إلى حل مشكلة القطن بإجراء تجارب زراعية أخرى.

ونظرا للقيمة العظمى لشجرة الزيتون فقد اهتم الكولون بزراعتها ضمن مساحات تبعد أحيانا بمائتي كيلومتر عن الساحل، حيث نراها تمتد حتى جنوبي سعيدة وتيارات بمساحات تغطي 12.000 هكتار في عمالة وهران تتوزع على سبعة وثلاثين بلدية ضمن

(1)- Le D^pt d'Oran et son conseil général. op. cit, p 428.

(2)- MANQUENE (J). op. cit, p 233.

دوائر وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، وتلمسان، تتصدرها بلدية سيق بـــ 112.000 شجرة وتليها تلمسان بـــ 75.000 شجرة ثم عين تموشنت بـــ 44.488 شجرة[1].

وللعلم فإن أشجار الزيتون الطبيعية - الزبوج - كانت قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر تغطي مساحات هامة ضمن غابات مولاي إسماعيل، والعرقوب، وزمورة، وعمي موســـى، وويزغت، وبني شقران، وتيارت، وسيدي بن يوب، وواد شـــولي، ومغنيـــة، وقـــد حـــول المعمرون الكثير من هذه الأشجار الوحشية الغير منتجة إلى أشـــجار مثمـــرة وذات منفعـــة ومصدر للربح عن طريق عمليات التطعيم (greffage).

ففي سنة 1854 تم تطعيم 105.000 شجرة في دائرة تلمسان، وفيما بيـــن 1882-1900 طعم الكولون 1.121.000 شجرة زيتون غابية مســـتعينين فـــي ذلـــك بفلاحيـــن جزائريـــن متخصصين أستقدموا من بلاد القبائل؛ كما جلب الكولون أصناف مختلفة من أنواع الزيتـــون من جنوب فرنسا وإسبانيا يبلغ مردودها ثلاثين حتى مائة كيلوغرام في الشجرة الواحدة تـــم زرعها بسيق وغليزان، ولغرض إنتاج زيت الزيتون وحفظ الزيتون أنشأوا معاصر ومصانع للتعليب في كل من تلمسان وسيدي بلعباس ومستغانم ومعسكر[2].

والملاحظ فإن دائرة وهران ظلت تحتل الريادة في الترتيب من حيـــث المســـاحات المزروعة زيتونا، وأيضا من حيث الإنتاج، وقد يعود هذا إلى كثافة تواجـــد الكولـــون فـــي المنطقة، وكذلك إلى وفرة الأراضي الزراعية التي تتكيف مع منتوج الزيتون، وهو الأمـــر الذي مكن إنتاج الزيتون من بلوغ الأرقام التالية خلال عام 1928:

- زيتون مخصص للحفظ : 85,309 قنطار.
- زيتـــون مخصـــص لاستخـــلاص الزيـــت: 149.900,90 قنطـــار، وهـــو مـــا يعـــادل 23.117,12 هكتولتر من الزيوت[3].

---

(1)- Le D^pt d'Oran et son conseil général Op.cit,pp 215-216.

(2)- Ibid, p 217.

(3)- Ibid, p 415.

أما فيما يخص إنتاج التبغ، فإنه بناء على معلومات وفرها قنصل فرنسا في ليفربول سنة 1832، استنادا إلى معطيات قدمتها له إدارة إنتاج التبغ بروما مفادها أن منتجات التبغ في الجزائر هي من النوع الرديء مقارنة مع أنواع التبغ المنتجة في الهند أو في إقليم الألزاس، وعلى هذا الأساس وجه الحاكم العام للجزائر دعوة إلى عمال العمالات الثلاثة في الجزائر يحثهم فيها على استقدام فلاحين ألمان متخصصين في زراعة التبغ لاعتبارها مادة زراعية تجارية مربحة[1].

وفي سنة 1835 غطت مساحة التبغ في إقليم وهران 323 هكتار ضمن 24 بلدية (تموشنت، سيدي الشامي، مسرغين، وريعة، نويسي، تلمسان، صيادة، عين تادلس، حمر العين، أرزيو، الهبرة، سوق الميتو، تليلات، بلعباس، سيق، وهران، مزغران، مستغانم، حاسي ماماش، سيدي بلعطار، عين الترك، السانية، الكرمة، قديل)، وفي سنة 1860 ارتفعت المساحة المزروعة تبغا إلى 562 هكتار، لكن عشرين سنة من بعد (1882) نزلت إلى عشر هكتارات، وفي سنة 1928 بلغ إنتاج الإقليم الوهراني من مادة التبغ 1325 قنطارا ضمن مساحة تقدر بـ 101 هكتار[2].

وتشجيعا لزراعة التبغ وتحسين مردوده خصصت إدارة الاحتلال جوائز تحفيزية للذين يقدمون على زراعته، وهو ما دفع برفع مساحته إلى 30.000 هكتار بالمتيجة ووادي يسر وسهل عنابة بإنتاج قدر بـ 300.000 قنطار سنة 1953 [3].

---

(1)- Préfecture d'Oran. Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran 1860-1881, Oran 1882, p p 388-389.

(2)- Le D^pt d'Oran et son conseil général ,Op.cit, pp 436-437.

(3)- Pierre GOINARD. Algérie: L'œuvre française, Paris 1984, p 175.

خاتمة

نخلص في آخر هذا الفصل إلى أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر يكاد يكون فريدا من نوعه؛ فقد كان استعمارا استيطانيا، استغلاليا، عنصريا، تلخصت دعائم سياسته في الأمور التالية:

1- مد شبكة الطرق والمواصلات وتطويرها خدمة لنشر الاستيطان وتوسيعه.

2- الاهتمام بالثروة المائية السطحية والجوفية، والإسراف في استهلاكها واستغلالها في المشاريع الزراعية ضمانا لاستمرار الوجود الفرنسي في الجزائر ونهضة الكولون الاقتصادية والاجتماعية.

3- استباحة زراعة الكروم والتجارب الزراعية المدارية، وذلك استيعابا للمزيد من المهاجرين الراغبين في الانتفاع بهذه المحاصيل التجارية، ومن ثم تحقيق الاستيطان الزراعي.

من هنا يبدو أن هذه الدعائم الثلاثة هي ذات أهمية قصوى في الدفع بعجلة الاستيطان خطوات إلى الأمام بالنظر لما ستؤدي إليه من نتائج استراتيجية جديدة على مستقبل الكولون الفرنسيين في الجزائر. أي أن الاستيطان الفرنسي في الجزائر كان يتوقف بصورة حاسمة على استغلال الأراضي الفلاحية التي انتزعت من أصحابها ووزعت على الكولون المهاجرين، وعلى مصادر الثروة المائية وشبكة الطرق والمواصلات.

الفصل الرابع: المؤسسات الزراعية المتخصصة

تمهيد

- التعليم الفلاحي
- نصيب الجزائريين من التعليم الفلاحي
- أهم المدارس التعليمية والمحطات التجريبية الزراعة في الجزائر
- صناديق القرض الزراعي والتعاضديات
- القرض الأهلي

خاتمة

تمهيد

تنبع أهميّة إدراج موضوع المؤسسات الزراعية المتخصصة في هذا البحث لارتباطها عضويا بمجمل المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، وأيضا لما لعبته من دور كبير في النهضة الزراعية الاستعمارية. ولما كان من المتعذر التطرق لمجموع المؤسسات وشمولها على وجه التفصيل فإنه وقع التركيز على أوثقها صلة بالأهداف الاستعمارية التي أنشئت من أجلها هذه المؤسسات ومنها: التعليم الفلاحي، وبنوك التموين والتعاضديات الفلاحية.

- **التعليم الفلاحي:**

إن كانت بعض الوثائق الرسمية تعيد النّشأة الأولى لمدارس التعليم الفلاحي في الجزائر إلى سنة 1913، وذلك عقب المقترحات التي تقدمت بها لجنة التقنيين التي ترأسّها السيد «بانلوفي» (PAINLEVÉ) الذي قدم إلى الجزائر عام 1913 بطلب من الحاكم العام للجزائر «ليتو» (LUTAUD)، حيث تبنت الجمعيات المالية خلال هذه السنة برنامجا ينص على خلق مؤسسات تعليمية خاصة تمنح التلاميذ تكوينا فلاحيا في كل من الجزائر ووهران وقسنطينة لغرض توفير يد عاملة زراعية مؤهلة[1]، إلاّ أن الواقع يكشف لنا خلاف ذلك، فإن فرنسا حرصت منذ العقد الثاني لإحتلالها الجزائر على إنشاء مدارس زراعية من أجل إعداد وتوفير الإطارات المدرّبة والماهرة لغايات التنمية الزراعية الإستعمارية.

وتحقيقا لهذا الغرض صدر قرار عن الحكومة العاملة في 03 أكتوبر 1840 ينص على إنشاء التعاونية الفلاحية للجزائر[2].

وبعد مرور ثماني سنوات من صدور هذا القرار صدر مرسوم آخر في 03 أكتوبر 1848 ينص على إنشاء وتنظيم التكوين المهني للزراعة في الجزائر[3].

---

(1)- G.G.A, Commissariat général du Centenaire, Le Centenaire de l'Algérie, TI Alger, 1931, pp 344 – 345.

(2)- M.P. de MENERVILLE, Dictionnaire de la législation Algérienne 2e Vol, 1860 - 1866, Alger - Paris, 1877, p 20.

(3)- Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran, 1881, Oran, 1882, p 389.

أما المرسوم الإمبراطوري المؤرخ في 26 ماي1865 فقد نصّ على إنشاء ضيعة في إقليم الجزائر العاصمة لتكون مدرسة زراعية نموذجية على أمل أن تنشأ مستقبلا مدارس زراعية مماثلة في باقي الأقاليم الجزائرية[1].

وقبل الشروع في بناء مؤسسات تعليمية زراعية بادر المجلس العام لعمالة وهران المنعقد في يوم 15 ماي1875 بتخصيص مبلغ مالي قدره 6.000 فرنك كدعم مالي لعشر جمعيات زراعية متواجدة بوهران، مستغانم، معسكر، تلمسان، سيق، عين تموشنت، سيدي بلعباس، تيارت، وكذلك غليزان وقديل المتوقع إنشاؤهما[2]، مما يدل قطعا على رغبة السلطات الاستعمارية الفرنسية على بذل المجهودات لتوجيه الفلاحين صوب هذه الجمعيات وذلك على حد قول «نوفيون» (NOUVION) عامل عماله وهران «يمكنها أن تساعد بقوة على التوضيح للوافدين الجدد ولمن سبقوهم من الأوروبيين بأن هذه الجمعيات ضرورية، وهي من أهم الأدوات المساعدة على خدمة الأرض، كما أنها تسهل العلاقات بين الفلاحين وتقدم الجوائز التشجيعية وتخلق المنافسة التي من شأنها تطوير الزراعة»[3].

وفي 30 جويلية1875 صدر قانون ينص على إنشاء مدارس ابتدائية للتعليم الفلاحي الإبتدائي، وسنتين من بعد (جوان 1877) صدر إعلان إداري عن عامل عمالة وهران يدعو الكولون الأوروبيين إلى تسجيل أبنائهم في قائمة الراغبين في المشاركة في مسابقة الدخول إلى المدرسة الوطنية للفلاحة بـ "مونبيلي" (Montpellier).

وفي أبريل 1881 وذلك بعد سنتين من إنشاء المنبر الفلاحي لعمالة وهران في 1879، إثر انعقاد مؤتمر الجمعية الفرنسية من أجل ترقية العلوم المنعقد في الجزائر العاصمة، تبنت الجمعية اقتراحا يرمي إلى خلق مدرسة عليا، أو معهد عالي للفلاحة بالجزائر، ومدرسة تطبيقية فلاحية في كل واحدة من المقاطعات الإدارية الثلاثة للمستعمرة الجزائرية[4].

---

(1)- M.P de MENERVILLE, op. cit, p 21.

(2)- Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran, op. cit, p 223.

(3)- Ibid, p 223.

(4)- J. MANQUENÉ, op. cit, p 269.

وإن كانت الرغبة في إنشاء مؤسسة للتعليم الزراعي في عمالة وهران تعود إلى شهر ماي 1878، ففي شهر نوفمبر من نفس السنة تشكلت لجنة مكونة من أربعة أشخاص من أجل إقتناء ملكية تستجيب لشروط خلق "مزرعة مدرسية" (Ferme école).

وفي 04 فبراير 1882 تمت دراسة مشروع جديد عرضت فيه الولاية العامة للجزائر برنامجا للدراسة بشأن خلق مدرسة تطبيقية للفلاحة، ومدرسة خاصة بزراعة الكروم وسقي الأراضي، ومدرسة لتكوين الرعاة.

أبدى المنبر الفلاحي لعمالة وهران إهتماما خاصا بهذه المشاريع، وطالب في نفس الوقت بتنظيم ندوات فلاحية بمشاركة تقنيين مؤهلين، كما توقعت إدارة العمالة خلق محطات فلاحية، ومخابر للكيمياء الفلاحية[1]، كما عرضت مقترحات أخرى على الغرفة الفلاحية تتعلق باختيار الأماكن المناسبة للمدارس الفلاحية الأولى في الإقليم الوهراني.

وفي انتظار الحل لهذه المشاريع أدرجت مادة التعليم الفلاحي ضمن البرامج التعليمية في المدارس "الإبتدائية العالية" (Ecoles primaires supérieures) لمدينتي سيدي بلعباس ومستغانم، حيث نظمت شعب خاصة بالتعليم الفلاحي؛ أما ثانوية وهران فقد استفاد تلاميذتها من تمارين عملية في الفلاحة[2].

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الكولون قد استفادوا من دروس خاصة في الفلاحة تكفل بها أساتذة مختصون، وكان هذا التعليم الممنوح للفلاحين الأوروبيين يركز على التجارب الفلاحية ويرمي في آن واحد إلى حل المشكلات التقنية التي تواجهها الزراعة على المستوى الجهوي.

واعترافا منه بضرورة المدارس الفلاحية وأهميتها فإن المجلس العام لعمالة وهران صوّت في دورته العادية لشهر أكتوبر 1880 على القروض الضرورية لتنظيم دروس تقنية يمنحها أساتذة مختصون، وتقرر في نفس الجلسة إنشاء حديقة للتجارب الفلاحية.

(1)- Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p 465.

(2)- A. MANQUENÉ. op. cit, p 269 et suite.

وبعد ذلك بعشر سنوات، وتحديدا في عام 1890 أنشئ حقل للتجارب الزراعية في "تامازويت" بوهران، جربت فيه عينات هامة من النباتات التجارية الليفية التي تتكيف مع التربة المالحة.

وفي حين وجهت عناية المدرسة الفلاحية التي أنشئت في مستغانم لاستغلال الموارد الزراعية المحلية وتنميتها، فإن مدرسة غيليزان قد حولت فيما بين 1911-1914 إلى مركز للتعليم الجهوي يتلقى فيها التلاميذ دروسا خاصة في أعمال التشجير وتمارين في التطعيم (greffage).

وبالنظر للاهتمام الذي كان يحضى به التعليم الفلاحي فقد دعت الضرورة إلى تعيين مستشار فلاحي على مستوى كل دائرة من دوائر عمالة وهران (سيدي بلعباس-مستغانم-معسكر- تلمسان-تيارت)[1].

وفي 1929 دخلت المزرعة المدرسية لعين تموشنت حيز التطبيق بعد أن ألحقت بها مساحة زراعية تقدر بـ 200 هكتار يستفيد فيها التلاميذ من دروس نظرية وعملية.

أما مدرسة سيدي بلعباس الواقعة في سيدي لحسن (Détrie)، فقد فتحت أبوابها للتلاميذ في أكتوبر 1930[2] وإلى جانب هذه المدارس الكبرى أنشئت محطات للتجارب الفلاحية في كل من الضيعة البيضاء في المحمدية، وعين الحجر، وسيدي بلعباس، وصيادة (Pélissier) ومعسكر[3].

ولا مانع أن نذكر المدارس الزراعية الأولى التي ساهمت في التعليم الفلاحي كوسيلة في نشر المعرفة والثقافة الفلاحية بين جمهور الكولون في إقليم وهران مثل:

- مركز التكوين المهني لعمي موسى الذي أنشئ به قسم للتعليم الفلاحي وذلك سنة 1913، يتلقى فيه 125 تلميذا تكوينهم الفلاحي سنويا.

- مركز التكوين المهني لزمورة الذي أنشئ في 27 أوت1921، واستقبل عند افتتاحه 18 تلميذا، وألحق به قسم للتعليم الفلاحي في01 جانفي1929 بأربعة تلاميذ.

---

(1)- Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran, op. cit, pp 388 – 389.

(2)- Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p 467.

(3)- Ibid, p 467.

– المدرسة الفلاحية التجريبية الواقعة على بعد كيلومترين من عين تموشنت والتي فتحت أبوابها للتلاميذ في أكتوبر 1930.

– المزرعة الفلاحية بمازونة، نشأت في 1913 وربطت بالمركز الاستيطاني "رينو" (سيدي محمد بن علي حاليا) ثم أصبحت تسمى بمدرسة التكوين المهني، وقد أنشئت في البداية على قسم الفلاحة، وقسم للبناء، شرعت في العمل بعشرة تلاميذ؛ وفي عام 1930 بلغ عدد تلاميذها الثلاثون، وقد تلقى فيها ما يزيد عن الألفي فلاح تكوينا أوليا خاصا بكيفية استعمال الآلات الزراعية[1].

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن التعليم الفلاحي في الجزائر كان شأنه شأن التعليم العلم، له ثلاث مستويات :

* التعليم العالي ممثلا في المعهد الفلاحي للجزائر (المدرسة الوطنية للفلاحة بالجزائر)[2] (Institut agricole d'Algérie ou école d'Agriculture de maison carré).

* التعليم المتوسط ممثلا في المدرسة الجهوية للفلاحة بسيدي بلعباس، وثلاثة مدارس تطبيقية بسكيكدة[3]، قالمة، عين تموشنت، ومدرسة متخصصة في الأدوات الزراعية بالجزائر العاصمة.

* التعليم الفلاحي الإبتدائي؛ يمنح في المدارس من طرف معلمين تلقوا لهذا الغرض تكوينا فلاحيا خاصا بمدرسة تكوين المعلمين (L'Ecole Normale d'Instituteurs)، إلاّ أن العائلات كانت توجه أبناءها نحو التعليم العام أو التقني لاعتبار المهن الفلاحية تحضى بأجر زهيد مقارنة بالأجور الأخرى، يضاف إلى ذلك جاذبية المدن للشباب.

---

(1)– Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, pp 652 - 653.

(2)– نشأت المدرسة الوطنية للفلاحة بالجزائر – في الحراش – بمقتضى قانون صدر في 14 ديسمبر1905، وحددت لها الدولة ميزانية خاصة.

(3) – مدرسة سكيكدة تعود نشأتها إلى عام 1901 وتهتم بتكوين مزارعين مختصين في زراعة الكروم. (ينظر : Arthur GIRAULT, op. cit, p 408).

وفي هذا الشأن ورد قول لأحد المعلّقين «الجزائريين» ممن كانوا يتمتعون ببعد النظر، يلقي فيه اللّوم على الذين امتنعوا عن توجيه أبنائهم إلى التعليم الفلاحي قائلا: "حدث هذا مع أن «الجزائريين»[1] يدركون جميعا أن مستقبل الجزائر الفوري والبعيد يكمن في تطوير الزراعة وتحسين مردودها"[2].

ومن أبناء الكولون الذين كان لهم الحظ في الاستفادة من التعليم الفلاحي نذكر على سبيل المثال " فالا فيليكس جوزيف " الذي تخرج من المعهد الفلاحي بالحراش بدبلوم مهندس فلاحي (دفعة: 1938–1941) - كفلاح مؤهل- وبعد مشاركته في الحرب العالمية الثانية عاد إلى " تيارفيل " (غريس حاليا) ليمارس الزراعة في عام 1946 في ملكية أبيه المقدرة مساحتها بـ 350 هكتار إلى غاية مقتله من طرف جيش التحرير الوطني ليلة التاسع من شهر أفريل 1957[3]. وللعلم فقد مارس قبل مصرعه عدة وظائف لها صلة مباشرة بالفلاحة منها رئيسا للصندوق الفلاحي "تيارفيل" سنة 1951، عضوا للمجلس الإداري للصندوق الفلاحي الجهوي بمعسكر، عضو مجلس تعاونيات المطاحن بنفس الدائرة، عضو الاتحاد الجهوي للمستغلين الزراعيين (C.G.A)، وعضو نقابة الخمور ذات الجودة العالية (Syndicat de V.D.Q.S)[4].

(1)- نظرا للالتباس الوارد في عبارة «الجزائريين» ، فإنها وردت بين مزدوجين لأن المصدر المعتمد لم يوضح القصد منها، هل المستوطنين الأوروبيين أم الأهالي الجزائريين؟ ولعله كان يقصد المستوطنين الأوروبيين وأبنائهم.

(2)- G.G.A. Bull de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 16 au 31/03/1954. N° 741. NA/5. (diffusion restreinte), p 84.

(3)- Echo d'Oran du Dimanche 12 et Lundi 13/05/1957, p 08.

(4)- D.A.W.O. cote 139. L'Algérie biographique, T I, L'Oranie, p 972.

نصيب الجزائريين من التعليم الفلاحي

اتخذت حكومة الإحتلال الفرنسي قبل عام 1870 إجراءات لتوجيه التلاميذ الجزائريين صوب المدارس الفلاحية والبيطرية، وذلك بناء على فكرة إسماعيل عربان [1] وبعض الضباط الفرنسيين من أمثال "لاباسيت" (LAPASSET) و"هانوتو" (HANOTEAU) القاضية بمنح أطفال الجزائر تعليما قاعديا باللغة العربية والفرنسية، وتزويدهم بمفاهيم حول الفلاحة التطبيقية، إلا أن هذه الفكرة لم تجد لها مجالا في التطبيق[2]، خاصة وأن سلطات الإحتلال الفرنسي قد أقدمت بعد ثورة بلاد القبائل في 1871 على غلق مدرسة الفنون والحرف في "فور ناسيونال" (الأربعاء نايت إيراتن حاليا) بحجة أن قدماء التلاميذ الذين درسوا فيها قد شاركوا في العمليات الثورية ضد الوجود الفرنسي في الجزائر؛ ونفس الموقف اتخذته إدارة الاحتلال مع المدرسة العربية - الفرنسية في تيزي وزو عام 1873[3].

فإذا كان هذا إجراء فرنسا مع مدارس التعليم العام، فما هو الحال مع المدارس الفلاحية المتخصصة؟

---

(1)- إسماعيل عربان: هو عربان توماس إسماعيل، ولد في 1812/12/31 بغيانة الفرنسية، أبوه " عربان برو" تاجر من مرسيليا، وأمه "أبولين عربان". انتقل به أبوه إلى فرنسا عام 1820؛ انخرط في صفوف "السانسيمونيين" وهو تلميذ بالثانوية. في سنة 1833 أرسل في مهمة لتدريس اللغة الفرنسية إلى المشرق العربي، وهناك في دمياط تعلم اللغة العربية، وفي سنة 1835 تحول إلى الإسلام وإختار لنفسه تسمية إسماعيل ... في سنة 1837 أرسل إلى الجزائر في مهمة مترجم بالقرب من جنرالات فرنسا من أمثال "بيجو". كتب الكثير من المقالات في جريدة «Le Temps» و «Les Débats». في سنة 1840 تزوج جرمونة بنت مسعود. فيما بين 1842-1845 ألحق بالدوق «دومال» والجنرال «بيدو» كمترجم، ثم مستشارا حكوميا في 1860. وفي سنة 1871 أحيل على التقاعد. خلال سنة 1875 عمل في جريدة (La Patrie)، وفي سنة 1876 عمل في جريدة (la Liberté). توفي في الجزائر عام 1884. كان الكولون الأوروبيون في الجزائر يكنون له كراهية شديدة لإعتقادهم أنه هو الذي أوحى إلى نابليون الثالث بفكرة المملكة العربية، وبالقرار المشيخي، ومقاومته للإندماج ... كما أنه لازم نابليون أثناء زيارته للجزائر عام 1865 ... (بتصرف) عن:

GOLDZBIGUER (Rey. A).Le rayaume Arabe, la politique Algérienne de Napoleon III, 1861-1870, Alger: S.N.E.D, 1977, p782 .

(2)- Charles - Robert AGERON, Les Algériens Musulmans et la France 1871-1919, T I. Paris: P.U.F, 1968, p 323.

(3) - Ibid, p 325.

وأمام العراقيل التي وضعت أمام الشبان الجزائريين لألاّ يستفيدوا من التعليم الفلاحي إلى جانب أبناء ألكولون، كتبت جريدة «la Dépêche de l'Est de Bône» ليوم 20 نوفمبر 1953 مقالا يحتج بشدة على حرمان الجزائريين من التعليم الفلاحي، حيث ذكر أن عدد التلاميذ الجزائريين الملتحقين بالمدارس الفلاحية لا يتعدى 450 تلميذا مع أن سكان الريف الجزائري المرتبط عيشهم بالفلاحة يتجاوز 07,5 مليون نسمة.

وأن من بين 07,5 مليون نسمة يوجد 900.000 حتى 1.000.000 شاب وشابة ممن تتراوح أعمارهم ما بين 12 و 14 سنة يشتغلون في الأرض دون أن يتلقوا أي تعليم فلاحي يؤهلهم للتحول إلى فلاحين[1]، كما أن زوجات الفلاحين الجزائريين تجهلن أبسط التقنيات المطبقة في المجال الزراعي.

ويضيف المقال قائلا أنه مع تواجد 200 مدرسة فلاحية تمنح تعليما أساسيا (نظريا وعمليا) لأبناء الفلاحين إلا أن هذا يبقى غير كاف لتأهيلهم إلى فلاحين.

وإلى جانب هذا المقال نشرت صحيفة (l'Algérie libre) ليوم 27 أوت 1954 مقالا تعبر فيه عن سخطها وغضبها بعد نشر قائمة المرشحين المقبولين في المدرسة الوطنية للفلاحة بالجزائر العاصمة خلال عام 1954 والتي لم يرد فيها ولا إسم مرشح واحد من أبناء الجزائريين.

وردّت الصحيفة المصالية هذه الحالة الغير عادية إلى السياسة العنصرية للنظام الاستعماري المطبق في المجال التعليمي، وأيضا إلى الفقر الاجتماعي العام الذي حال دون مواصلة الجزائريين تعليمهم، وإلى الحضوض الممنوحة لأبناء الكولون الذين لهم الحق في الاستفادة من المنح الدراسية خلافا للشبان الجزائريين باستثناء التلاميذ والطلاب من أبناء «الخيمة الكبيرة» وخدام المصالح الاستعمارية.

وأردف المقال قائلا «وحتى وإن وفق أحد الجزائريين في الحصول على دبلوم مهندس في الفلاحة فإن أبواب التوظيف تسد في وجهه لأن المؤسسات الاستعمارية تمنح الأولوية في التوظيف للعنصر الأوروبي»[2].

---

(1)- G.G.A Bulletin de la presse d'Algérie (Questions Musulmanes) n° 306/ NA/05, pp21–22.

(2)- Ibid. période du 1er au 15/09/1954. N° 2071. NA/5, p 255.

وختاما لهذا العرض السريع والغير مكتمل الجوانب عن التعليم الفلاحي ومدارسه في الجزائر، نخلص إلى الكشف عن مبررات فرنسا في إنشائه وذلك لغرض وحيد هو ترقية الزراعة الاستعمارية، إلاّ أنه مع حاجة الكولون الماسّة إلى يد عاملة زراعية مؤهلة فإنهم طبقوا سياسة عنصرية إزاء تعليم الجزائريين وتكوينهم فلاحيا لأنهم رأوا في احتضان المدارس الفلاحية لعناصر جزائرية خطرا يهدّد مستقبلهم الاقتصادي والسياسي، ونستدل على ذلك بقول أحد المعمرين في «أن المسلمين إذ تعلموا طالبونا بحقوقهم وجابهونا بمناقشاتهم وغدوا أقل طواعية وطاعة لنا ممّا هم عليه الآن»[1] كما أنهم رأوا في تعليم الجزائريين إن تقنيا أو فلاحيا وسيلة تفتح أعينهم على واقعهم المرير[2]؛ وهكذا لم يبلغ عدد الملتحقين من أبناء الجزائر بالمدارس الفلاحية العليا سوى عددا لا يتعدى العشرة أفراد في ظرف ستين سنة (1900–1959) بالرغم من أن بعض الفرنسيين ظلّ يعزو هذا النقص بعدم رغبة وإقبال الجزائريين الحائزين على شهادة البكالوريا على الزراعة[3].

(1)– محمد ناصرن المقالة الصحفية الجزائرية من 1903 إلى 1931، المجلد الثاني، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1398هـ – 1978 م، ص 08.

(2) – نفسه، ص 16. نقلا عن:

Ali MERAD, Regards sur l'enseignement des Musulmans en Algérie 1880-1960, Paris 1963, p 608.

(3) – Pierre GOINARD, Algérie: l'œuvre français, Paris 1984, p 159.

أهم المدارس التعليمية والمحطّات التجريبية الزراعية في الجزائر

من بين أهم المؤسسات التي أنشأها الاستعمار الفرنسي في الجزائر خصيصا للتعليم الزراعي والتي كان الحظ الأول فيها لأبناء الكولون:

أولا: المدارس ويتلقى فيها الطلبة والتلاميذ دروسا نظرية وعملية ومنها:

- المعهد الفلاحي للجزائر بالحراش وتلحق به مساحة أرضية بـ 37 هكتار منها 27 هكتارا خاصة بالكروم.
- ضيعة واد السّمر بـ 64 هكتار.
- ضيعة في الرويبة بـ 15 هكتار.
- المدرسة التطبيقية للفلاحة بسيدي بلعباس، بـ 180 هكتار، ويختص فيها التكوين بزراعة الكروم.
- المدرسة الفلاحية بسكيكدة بـ 180 هكتار واختصاصها الكروم.
- المدرسة الفلاحية لعين تموشنت بـ 97 هكتار واختصاصها الكروم.
- المدرسة الفلاحية لقالمة بـ 130 هكتار واختصاصها الحبوب.
- المشتلة الجهوية بتلمسان بـ 04 هكتار واختصاصها الفواكه.
- المحطة التجريبية لعين الحجر تختص في الحبوب وتسيِّرها النقابة الفلاحية لسعيدة.
- المحطة التجريبية لمستغانم، تعود نشأتها إلى عام 1927 وتلحق بها مساحة من 24 هكتار.
- المحطة التجريبية للضيعة البيضاء في الهبرة بـ 200 هكتار، تستفيد من مياه وادي الحمام، متخصصة في الحبوب، القطن، الأرز، الصويا، الحوامض (الكليمانتين والمندارين)، وتربية الحيوان[1].

ثانيا: المحطات الزراعية التجريبية

أ- في الجزائر الوسطى:

- المحطة التجريبية لـ "أورليانفيل" (الشلف حاليا) الناشئة في 1922، يُلحق بها 53 هكتار من ضمنها 45 هكتار للفلاحة و07 هكتار أشجار مثمرة.

(1)- C.A.O.M, G.G.A, Carton 10H/ 89.

- محطة خاصة بزراعة الأشجار المثمرة في مليانة تعود نشأتها إلى 1924 بمساحة 04 هكتار.
- محطة خاصة بالأشجار المثمرة في بوفاريك أنشئت في 1927 ويلحق بها 16 هكتارا.
- المحطة التجريبية ليسر بـ 32 هكتار، تعود نشأتها إلى 1932، اكترتها إدارة الاحتلال ثم اشترتها في عام 1936 لهدف القيام بأبحاث زراعية الغرض منها تحسين وإنتقاء أصناف التبغ، وإنتاج البذور لصالح الفلاحين بالمنطقة.

ب- في الشرق الجزائري

- المحطة الخاصة بزراعة أشجار الزيتون في بجاية، تم إنشاؤها في 1927 ولها مساحة تقدر بـ 12 هكتار.
- المحطة التجريبية لباتنة نشأت في 1929 ، تغطى مساحتها 57 هكتارا، وبمضاعفة التجارب وعمليات إنتقاء الحبوب ارتفعت مساحتها إلى 205 هكتار.
- المحطة التجريبية لأولاد حملة (Berteaux سابقا) بـ 500 هكتار.
- المحطة التجريبية لسطيف، نشأت في 1936 بمساحة تقدر بـ 154هـ، تسيرها النقابة الفلاحية لسطيف، وهي الأخرى تختص في الحبوب.
- المحطة التجريبية لواد الماء (Bernelle) الناشئة في 1920 والتي تغطي مساحتها 63هكتار في وادي السيبوس وتسيرها تعاونية تابو كوب «Tabo cop» في عنابة.
- مزرعة الكروم التجريبية للحجر (Duzerville) الناشئة في 1926 والتي تغطي مساحة بـ 06هكتارات.

جـ- في الجنوب الجزائري

- محطة تربية المواشي بتادمايت الناشئة في 1918 بمساحة 7.600هكتار، منها أربعون هكتارا كروما، وبحوزتها 3.000 نعجة، وتختص بزراعة الحبوب والأعلاف بجميع أنواعها (الشوفان- والخرطال- والفصة ...).
- المحطة التجريبية الواقعة على الطريق بين بسكرة وتوقرت أنشئت في 1918 لها نشاط زراعي متنوع[1].

(1)- C.A.O.M, G.G.A, Carton 10H/ 89.

صناديق القرض والتعاضديات

إذا كانت المرحلة الأولى من الاستعمار الفرنسي للجزائر قد تركزت جهود المستعمر فيها حول الاستيلاء على الأراضي الجماعية ومصادرتها، وتحويل أصحابها إلى أقنان وأشباه أقنان تحت غطاء القوانين العقارية التي لم يكن لها من هدف سوى فرنسة الأراضي الجزائرية، فإنّ المرحلة الثانية ستتميّز بإنشاء قواعد استعمارية اقتصادية قوية الهدف منها تحقيق المشروع الاستيطاني الشامل.

لغرض تطوير الزراعة التي بنى عليها الاستعمار الفرنسي مستقبله في الجزائر صدر مرسوم رئاسي في 06 أكتوبر 1850 ينص على إنشاء غرف استشارية للزراعة (Chambres consultatives d'agriculture)، لكن عقبات حالت دون شروع هذه الغرف في تنفيذ أعمالها، فصدر مرسوم مماثل في 22 أبريل 1853 ألغى العمل بالمرسوم السابق بعد أن أدخل تعديلات على النظام الإنتخابي للغرف، فحدّ من صلاحياتها وخفّض من عدد الأعضاء المشكلين لها، وقد أقرت المادة 02 من هذا المرسوم إنشاء غرفة زراعية في كل عاصمة من عواصم الأقاليم الجزائرية الثلاثة (الجزائر، قسنطينة، وهران).

أما المادة 03 فقد حددت أعضاء غرفة الجزائر بخمسين عضوا، وأعضاء غرفة كل من إقليمي وهران وقسنطينة بعشرين عضوا،[1] وللإشارة فقد عدل هذا المرسوم للمرة الثالثة بالقرار الوزاري الصادر في 22 أكتوبر 1859[2].

أما القرض المالي للجزائر فقد صدر بمقتضى مرسوم 11 يناير 1860، بينما تأسست الشركة الجزائرية في 1865[3].

وفي 30 أكتوبر 1880 أنشئت مؤسسة «القرض المالي والزراعي للجزائر» تحت رئاسة «م. كريستوفل» (M. CHRISTOPHLE) مدير القرض المالي الفرنسي الذي أعلن أن هذه المؤسسة قد وجهت نداء إلى المساهمين للموافقة على رأسمال الشركة الجديدة المخصص أساسا للنشاطات الزراعية والتجارية (قروض تمنح فقط للفلاحين والتجار).

---

(1)- M.P de MENERVILLE, op. cit, 1er V, 1830-1860, p 30.

(2)- Ibid, pp 90–91.

(3)- Arthur GIRAULT, op. cit, p p 417 – 418.

وحتى غاية 1907 قدر رأسمال هذه الشركة بـ 30 مليون فرنك موزعة على 60.000 سهم (مقدار السهم الواحد 500 فرنكا)، وقد ارتفع رصيد الشركة سنة 1908 إلى 40 مليون فرنك بإصدار 20.000 سهم جديد بمقدار 500 فرنك للسهم الواحد[1].

وكان الغرض من إنشاء هذه الشركة المالية هو تقديم العون للمستوطنين الأوروبيين بمنحهم قروضا مالية على المدى الطويل (10 سنوات حتى 30 سنة) لتمكينهم من تحقيق مشاريعهم الاجتماعية والاقتصادية مقابل فوائد تتراوح بين 05,5 حتى 06 %، وللإشارة فإن عدد مقرات هذه الشركة بلغ 46 مقرا في كامل الجزائر خلال عام 1908[2].

يضاف إلى هذه المؤسسات، «القرض الليوني» و«الشركة العامة» ثم «البنك الصناعي لإفريقيا الشمالية» في 1919 وهو الذي تحول بعد الحرب العالمية الثانية إلى «بنك للمصالح».

وموازاة للبنوك الكبرى نشأت بنوك صغرى خاصة لمساعدة الكولون الذين يتلقون صعوبات مالية، ومنها «بنك روبرت» بمدينة الأصنام (شلف حاليا)[3].

وإبتداء من عام 1880 اقترحت البنوك الخاصة منح الكولون قروضا مرهونة وهو الأمر الذي دفع بالكثير من المعمرين إلى ممارسة زراعة ذات طابع تجاري كالكروم والقطن والتبغ، لكن تحكم السوق في أسعار مبيعات الخمور تسبب للبعض منهم في فقدان أراضيهم[4]. وهكذا تم للرأس المال البنكي في نهاية القرن 19 م مراقبة توزيع الإنتاج الزراعي والإشراف على عمليات الجمع والتخزين والنقل والبيع في الأسواق الفرنسية، لاسيما بعد صدور مرسوم 1892 القاضي بإنشاء الاتحاد الجمركي مع فرنسا[5].

وتشير بعض الكتابات أن كلا من «القرض الليوني» و«بنك الجزائر» قد فتح فروعا له في الجزائر لتوظيف الأموال المودعة به في تنشيط زراعة الكروم.

---

(1)- Afrique du Nord illustré n° 87, du 25/07/1908, p 10.

(2)- Ibid.

(3)- Pierre GOINARD, op. cit, p 176.

(4)- في سنة 1890 خسر المعمر «ديبونو» (De BONNO) 1826 هكتار في بوفاريك؛ والمعمر «آرلس ديفور» (Arles DUFOUR) 700 هكتار بوادي العلاق (المرجع السابق ص 176).

(5)- Abdellah LAROUI, L'histoire du Maghreb. T.II, Paris 1976, p 105.

فمع حلول سنة 1886 بلغ عدد المؤسسات الفرعية للقرض الليوني وبنك الجزائر سبعا في إقليم الجزائر (الأربعاء - بوفاريك - الأصنام - القليعة - حجوط - المدية - تيزي وزو)، وثمانية في إقليم وهران (تلمسان - تموشنت - غليزان - أرزيو - معسكر - قديل - بلعباس - سيق) وثلاثة في إقليم قسنطينة (قالمة - سكيكدة - سوق أهراس)[1].

ويمكن أن تستدل من خلال كثرة المؤسسات البنكية في إقليمي وهران والجزائر الوسطى بأن وجود الكولون بهما كان كثيفا مقارنة مع إقليم قسنطينة.

وفي سنة 1894 ارتفع عدد المؤسسات المالية في الجزائر إلى 24 مؤسسة بعد أن افتتحت فروع أخرى للقرض في كل من البويرة، الدويرة، الرويبة، عين البيضاء، ميلة، وجيجل[2].

أما الأموال المودعة بهذه البنوك فكانت تختلف من مؤسسة لأخرى، فعلى سبيل المثال، في سنة 1893 بلغت الأرصدة المالية لبنك معسكر 5.800.000 فرنكا، وفي بنك سيدي بلعباس 14.939.000 فرنكا، وفي بوفاريك 18.772.000 فرنكا، وفي كل من ميلة وتيزي وزو 185.000 فرنكا ثم 950.000 فرنكا على التوالي[3].

وهاهي الأموال المودعة في المؤسسات البنكية المتواجدة بغرب البلاد مقارنة مع مثيلتها في شرق الجزائر تؤكد لنا مرة أخرى وبشكل قطعي أن الكولون كانوا كثرة في الجهة الغربية من الوطن؛ فمن ضمن 946.000 أوروبي كانوا يقيمون في الجزائر عام 1936 نجد مثلا أربعة دوائر في إقليم وهران هي معسكر، مستغانم، بلعباس، وتلمسان تجمع لوحدها -مجتمعة - 74.716 نسمة من أصل أوروبي[4].

---

(1)- Paul -Leroy, BEAU LIEU, l'Algérie et la Tunisie, 2eme edit, Paris 1897, p 230.

(2)- Ibid, p 230.

(3)- Paul -Leroy, BEAU LIEU, op. cit, p 230.

(4)- André NOUSCHI, «le sens de certains chiffres, croissance urbaine et vie politique en Algérie» in Etudes Maghrébines, Paris: P.U.F. 1964, p 202.

ومع حداثة هذه المؤسسات وفتوتها فقد كانت لـــها جـــذور عميقـــة فـــي المجتمـــع الأوروبي المقيم داخل الجزائر، وذلك بالنظر لإرتفاع عدد المساهمين فيها إلى 2.808 مســلهم من بينهم 51 مساهما في أصغر مؤسسة بتيزي وزو، و400 مساهم في مؤسسة ميلة[1].

إضافة إلى الأربعة والعشرين مؤسسة المذكورة أعلاه وجـــد صندوقـــان فلاحيـــان أحدهما في معسكر برأسمال يقدر بـــ 600.000 فرنك، وثانيهما في قالمـــــة برأســـمال يبلـــغ 200.000 فرنك[2].

وهكذا يكون القرض العقاري والفلاحي الجزائري قد ساهم بصورة مباشرة وفعالـــة في توطيد قواعد الاستيطان الفرنسي في الجزائر، وذلك بمنحه للمستوطنين مـــن أصحـــاب المحلات التجارية وملاكي الأراضي الفلاحية، ونقابات الـــري، والبلديـــات، والمؤسســـات العمومية ... قروضا لا تسدد إلا بعد إنقضاء آجال أدناها عشر سنوات وأقصاها خمسون سنة مقابل فوائد تتراوح بين 05 حتى 07%.

وللعلم فإن نصف القروض المالية الممنوحة كانت موجهة لخدمة الأملاك العقاريـــة وللفلاحة الريفية وحتى العسكريين المتقاعدين ومعطوبي الحرب وأرامل القتلى الذين ســقطوا في الجبهات خلال الحرب العالمية الأولى (1914–1918) قد سمح لـــهم مرســـوم 13أوت1921 بالاستفادة من قروض يمنحها إياهم القرض العقاري والقرض الفلاحي مقابل فوائد تقدر بـــــ 01 % شريطة أن يوضفوا هذه القروض والمساعدات المالية في مشاريع ذات طابع فلاحـــي وبداخل الأرياف ولاسيما في الجنوب الجزائري، وألزمتهم بالتعهد كتابيا باستغلال الملكيـــات الأرضية بأنفسهم[3].

وفي 18 مارس1922 صدر مرسوم خاص يمنح وسام الاستحقاق الفلاحي للمزارعين من معطوبي الحرب[4].

---

(1) – André NOUSCHI, op. cit, p 231.

(2)– Ibid, p 232.

(3) – Robert ESTOUBLON et Adolphe LEFEBURE, Code de l'Algérie annoté,suppléments années 1921-1922, Alger – Toulouse 1929, p 133.

– Voir aussi. J.O.A. du 17/08/1921, p 92.

(4)– ESTOUBLON et LEFEBURE, op. cit, p 267.

ومع هذا كله فإن الكولون المدنيين المستفيدين من الأراضي الفلاحية مجانا لم يكونوا راضين عن السياسة البنكية التي بالغت في منح القروض لاعتقادهم أن ذلك سوف يؤدي إلى المضاربة في الميدان الفلاحي، ولاسيما قطاع إنتاج الكروم، كما أنهم عارضوا نسبة الفوائد المقدرة بـ 05 حتى 07% وأبدوا رغبتهم لألاّ تتجاوز 03%[1].

ولا مانع أن نذكر أهم المؤسسات البنكية التي ساهمت في حصول الفلاحين الأوروبيين على المزيد من الأراضي الزراعية خلال الفترة من 1870 إلى 1894 وهي «بنك الجزائر»، «الشركة الجزائرية»، «القرض العقاري والفلاحي للجزائر»، «القرض الليوني» و«مؤسسات القرض والصناديق الفلاحية»، وهو الأمر الذي مكن بعض الكولون من توسيع أراضيهم المزروعة كروما إلى 1.000هكتار بل إلى 3.000هكتار[2].

فباختصار شديد، يتبين من خلال ما سبق عرضه أن البنوك والمؤسسات المالية التي وجدت في الجزائر لم تكن سوى في خدمة الاستيطان الأوروبي في الجزائر.

وحتى يقضي الكولون على المشكلات المعقدة التي كانت تعترضهم في ميدان الزراعة لجأوا إلى التعاضد والتعاون، فأنشأوا النقابات وصناديق القرض والتأمين، وتعاونيات الخمور، ومخازن الحبوب، وشركات العتاد الفلاحي.

ومن الأمثلة على ذلك إنشاؤهم في عماله وهران لوحدها نقابات زراعية في خمسة وثلاثين بلدية من بينها نقابة واحدة فقط في جبل الناضور مؤلفة من فلاحين جزائريين،[3] وشركات للمياه في ستة وخمسين مركز استيطاني[4]؛ أما الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي فقد بلغ عددها أحد عشر صندوقا في عمالة وهران حتى غاية 1930 (وهران، سيدي بلعباس معسكر، مستغانم، تلمسان، عمي موسى، فرندة، غليزان، عين تموشنت، سعيدة، تيارت). ولكل منها فروع محلية؛ منها الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي بمعسكر الذي كان يلتحق به ثلاثة عشرة صندوقا محليا، معسكر الصندوق الأول، «تيارفيل» "غريس حاليا"،

---

(1)- André NOUSCHI, op. cit, p 234.

(2)- Ibid, p 235.

(3)- ينظر قائمة البلديات الخمسة والثلاثين في: Le D^pt d'Oran et son conseil gl, op. cit, p p 468 – 469.

(4)- Ibid, p p 469 – 471 .

«دومبال» "هاشم حاليا"، وادي التاغية، عين فارس، «مونتقولفي» "رحوية حاليا"، الصندوق الأول، عين فكان، مطمور، «باليكاو» "تغنيف حاليا"، «مارتيمبري» "عين الحديد"؛ رحوية الصندوق الثاني، معسكر الصندوق الثاني، «كاشرو» "سيدي قادة حاليا"[1].

وللإشارة فإن الصندوق الأول في كل من معسكر ورحوية كان خاصا بالكولون لوحدهم، بينما الصندوق الثاني فقد كان خاصا بالفلاحين الجزائريين[2].

أما الصناديق الجهوية للتأمينات التعاضدية الزراعية فكان عددها حتى سنة 1930 عشرة صناديق (سيدي بلعباس، معسكر، مستغانم، وهران، غليزان، سعيدة، «سان كلو» (قديل)، عين تموشنت، تيارت، تلمسان).

بينما تعاونيات الخمور التي تم إنشاؤها فيما بين 1919–1929 فكان عددها واحدا وثلاثين تعاونية، أصغرها تعاونية «شانزي» (سيدي علي بن يوب حاليا) بسبعة مشاركين، وتعود نشأتها إلى عام 1924، وأكبرها تعاونية «أوجين إيتيان» (الحناية حاليا) بواحد وستين مشاركا، وتعود نشأتها إلى عام 1923[3]. وقد وجدت نقابات فلاحية للكولون تعود نشأتها إلى عام 1904 من بينها نقابة الفلاحين التي نشأت في معسكر، والتي كانت تجمع في صفوفها إثنان وخمسون فلاحا أوروبيا جلهم من معسكر وتيزي وسان أندري (خصيبية حاليا) وسان هيبوليت (المامونية حاليا) والقيطنة، وتيارفيل (غريس حاليا)[4].

إلى جانب هذا وجدت أيضا مخازن للحبوب في عشرة مراكز استيطانية منها إثنان في دائرة معسكر، الأول في «تيارفيل» (غريس) بخمسين مشاركا، تعود نشأته إلى 1922، والثاني في تيزي بأربع وعشرين مشارك ويعود تاريخ إنشائه إلى عام 1924؛ مع تعاونيات خاصة بالعتاد الفلاحي يبلغ عددها سبعة وعشرين تعاونية نشأت جميعها فيما بين 1922 –1927؛ [5] وأخرى خاصة بمربي الماشية وعددها خمسة عشرة تعاونية من بينها

---

(1)- Le D^pt d'Oran et son conseil gl, op. cit, bid, p 472.

(2)- Ibid .

(3)- يمكن الإطلاع والتعرف على القائمة الكاملة لأسماء هذه الشركات والتعاونيات في:
Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p 475.

(4)- C.A.O.M. G.G.A Carton 1H/66

(5)- Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p 476.

واحدة في كل من مطمور، تيغنيف، وادي التاغية، ماوسة، تيارفيل؛ إلى جانب تعاونيات الزياتين في كل من حمام بوحجر وتلمسان؛ وتعاونية للقطن في كل من مستغانم و «باريڤو» (المحمدية حاليا)؛ وتعاونية زراعة الكروم في كل من مستغانم ووهران[1].

يلاحظ مما سبق عرضه أن الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي، والصناديق الجهوية للتأمينات التعاضدية الزراعية قد أنشئت لغرض التنمية الاقتصادية الضرورية للمستوطنين ومساعدتهم على حل مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية، كما يبين لنا هذا العرض قوة الحركة التعاونية والتعاضد فيما بين الكولون الأوروبيين ونستشهد على ذلك بما صرح به «ج. مانكيني» (J. MANQUENÉ) رئيس المصلحة العامة للزراعة بعمالة وهران سنة 1930 قائلا: «إن المساحات الزراعية التي بحوزة الكولون انتقلت من 600هكتار سنة 1837 إلى 2.152.000 هكتار سنة 1929»[2] ومعنى هذا أنه لو لا مساهمة المؤسسات الزراعية المتخصصة السابق ذكرها ما كان لمساحات الأراضي الزراعية التي بأيدي الكولون أن تتسع أرضا ومحصولا، أما نقابات الكولون الفلاحية فلم يخل منها أي مركز استيطاني.

مثل هذه الإجراءات ستشجع تأكيدا على النمو الاستيطاني في الجزائر، لاسيما وأن زراعة الكروم التي تنافس الكولون على توسيع مساحاتها تحتاج في حد ذاتها إلى أعداد هائلة من عمال ذوو مؤهلات فنية غير متكافئة: عمال غير مؤهلين لاستصلاح الأراضي وللحراثة وللقطاف؛ أخصائيون لتشذيب الأنصاب وتطعيمها؛ تقنيون لعصر العنب وتحويله إلى نبيذ؛ ومكلفون باستخدام وصيانة الأدوات المستعملة؛ وفضلا عن هجرات المزارعين الفرنسيين الذين تعرضوا للخراب من جراء كارثة حشرات الفيلوكسيرا إلى الجزائر توالت هجرة إسبانية كثيفة لتأمين أعمال الكرمة (71.366 إسباني سنة 1872؛ و144.530 سنة 1876)[3] أما أعمال القطاف فكان يستخدم فيها جزائريون لكونها الأرخص في سوق العمل.

وللعلم فقد استغل الكولون النساء والأطفال في تحضير الأرض واستصلاحها وقلبها وحراثتها، ولاسيما في جمع القضبان وعمليات القطاف كما طبقوا سياسة عنصرية في

---

(1)- Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p 477.

(2)- Ibid.

(3)- عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الجزائر: ش.و.ن.ت (د.ت)، ص 134.

الأجور التي يتقاضاها العمال، فكان الجزائري مثلا يتقاضى 0,75 فرنكا مقابل 1,5 حتى 2,25 فرنك بالنسبة للأوروبي في عملية جمع قضبان الكرمة، أما القطاف فكانت أجرته من 01 إلى 1,25 فرنك للجزائري مقابل 02,5 إلى 03 فرنك للأوروبي،[1] بل وأكثر من ذلك فإن يوم العمل يمتد إلى تسع ساعات في فصل الشتاء وإلى ثلاثة عشرة ساعة في فصل الصيف[2] والعمال بطبيعة الحال لا يستفيدون من القوانين الاجتماعية، هذا فقط مجرد إشارة لما أصاب الجزائريين من ظلم جراء فقدانهم لأراضيهم وتحولهم إلى عمال موسميين أو دائمين في مزارع الكولون، ولنا عودة للحديث عن ذلك في فصل نتائج الاستيطان.

وقد استفاد المعمرون من القروض المالية التي قدمتها لهم المؤسسات المالية الخاصة قبل عام 1900 أكثر بكثير مما كانت تقدمه لهم الدولة في إطار الاستيطان الرسمي.

ومؤازرة للبنوك، شرع «القرض الفلاحي التعاضدي» إبتداء من عام 1901 في تقديم أعظم الخدمات للكولون وذلك مقابل فوائد منخفضة[3].

وفي أول يناير 1926 تلقت الأقبية السبع والستون التي كانت قيد الاستغلال قروضا من المستعمر تبلغ قيمتها عشرة ملايين فرنك بفائدة 02 %، و02,8 مليون فرنك كمعونة[4]. وفي 1933 تلقت الأقبية التي بلغ عددها 166 قبوا مبلغ 63,3 مليون فرنك كقروض بفائدة 02%، و12,5 مليون فرنك كمعونة.

ومن جهة أخرى فإن البنوك وصناديق «القرض الفلاحي التعاضدي» قد دعّمت مختلف التعاونيات الفلاحية التي تزايد عددها مع بداية الأزمة الاقتصادية لعام 1930 – وهو الأمر الذي شجع الكولون إلى التعاضد والتضامن أكثر من أي وقت مضى– وفي مقدمتها «تعاونيات الأقبية» (Les caves coopératives) وتعاونيات إنتاج الزيوت، وبيع الخضر والتمور والحمضيات، وتحويل المواد الزراعية كتعليب الطماطم، والتبغ في عنابة (Tabacoop).

(1)– عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 134.

(2)– نفسه، ص 136.

(3)– Jean DESPOIS, op. cit, p 367.

(4)– عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 136.

مثل هذه الإجراءات ساعدت الكولون على تطوير زراعة الكروم، حيث بلغ التوسع أقصاه في 1938، وهذا على الرغم من صدور قانون يدعو إلى تحديد إنتاج الكروم التي كانت مساحتها تغطي 412.000 هكتار نصفها في عمالة وهران بإنتاج يقدر بـ 15 حتى 20 مليون هكتولتر[1].

كل هذا تم على حساب الفلاحين الجزائريين الذين استولى المعمرون على أراضيهم، بل وأكثر من ذلك فإن الأرباح التي حققها الكولون جراء زراعة الكروم قد فترت حماسهم إلى الدفع بصغار ومتوسطي الفلاحين الجزائريين لزراعة الكروم بهدف شراء محصولها منهم[2].

وللإشارة فإن مؤسسات التمويل التي أنشئت بصورة شبه حصرية لفائدة الرأسماليين الزراعيين الأوروبيين قد استبعدت العنصر الجزائري من الاستفادة من نظامها التمويلي وذلك نظرا لغياب الضمانات باستثناء الذين بحوزتهم سندات ملكية، لأن فرنسا جعلت من فرنسة الملكية الأرضية شرطا أساسيا لتقديم القروض، كما أن الانضمام إلى مثل هذه المؤسسات يستدعي دفع رسوم الإنتساب، وقد اعتبر الفلاحون الجزائريون الفقراء والمحرومون من الأرض هذا الانتساب عبئا ضريبيا إضافيا[3].

وهكذا وجد الفلاحون الفقراء أنفسهم مبعدين بحكمة، ليكونوا مرة أخرى ضحايا لأصحاب السلطة المالية. إن الشروط القاسية التي تخضع لها القروض المالية كانت هي وحدها كافية لإبعاد الفلاحين الجزائريين وحرمانهم من الاستفادة من القروض.

وللعلم فإن القياد هم الذين كانوا يقدمون للمؤسسات المالية وللشركات قوائم طالبي الإعتماد، وبالطبع فإن الوصول إلى القائمة يستدعي دفع مبلغ مالي إلى القائد، وعموما فإن الوصول إلى الصناديق الأوروبية والمؤسسات المالية العادية صعب إن لم يكن ممنوعا بفعل

---

(1)- Jean DESPOIS, op. cit, p 376.

(2)- عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 169.

(3)- نفسه، ص 235.

التمايز السياسي والوضع القانوني للأرض، إلى جانب ذلك يكون ضعف القدرة المالية قد ساهم هو الأخر في تحويل الفلاحين الجزائريين إلى كادحين[1].

وقد صدر مقال في جريدة «تيارت الزراعية» (Tiaret agricole) تحت عنوان «عصرنة الفلاحة الجزائرية» ورد فيه أن الفلاحين الجزائريين المشاركين في صناديق القرض الفلاحي التعاضدي - ولا ندري إن كان هذا المدلول يندرج تحته الفلاحون الجزائريون من غير الأوروبيين - والذين بلغ عددهم 33.882 مشاركا سنة 1938 قد استفادوا من قروض قصيرة المدى قدرت بـ 716 مليون فرنك، وقروض متوسطة المدى مبلغها 09 مليون فرنك، وأخرى طويلة المدى تقدر بـ 05 مليون فرنك.

ويواصل المقال الصحفي قائلا بأنه نظرا لإرتفاع عدد المشاركين في صناديق القرض الفلاحي التعاضدي إلى 51.116 مشاركا سنة 1953 فقد ارتفعت القروض قصيرة المدى إلى 42 مليار فرنك، وبلغت قروض التجهيز 620 مليون فرنك بينما وصلت القروض متوسطة المدى إلى 323 مليون فرنك أما الطويلة المدى فقدرت بـ 420 مليون فرنك[2].

ومع هذا كله فإن الغالبية القصوى من الفلاحين الجزائريين الفقراء الذين كانت تقدر أراضيهم الزراعية بـ 2.515.000 هكتار عام 1938 و بـ 2.777.000 هكتار عام 1953 مقابل مساحات الكولون المقدرة عام 1938 بـ 1.398.000 هكتار وفي سنة 1953 بـ 1.445.000 هكتار[3] لم يستفيدوا من خدمات القرض الفلاحي التعاضدي بسبب العقبات السالف ذكرها.

وفي 1897 طالب «مؤتمر مزارعي الجزائر» بتأسيس مصرف مركزي للإعتماد الزراعي يحضى بمساعدة خزينة الدولة وصندوق الودائع والأمانات وصناديق الإدخار؛ ولكونه مكلفا للدولة عوض عنه بنظام التعاضديات الزراعية التي تجمع مزارعي المنطقة الواحدة[4]، ومن بينها «دار الفلاحة» بالجزائر العاصمة والتي كانت تضم داخل مبناها خمس

---

(1)- عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 277.

(2)- Tiaret Agricole, du vendredi 21/01/1955, p 02

(3)- Ibid, p 01.

(4)- G.G.A. Commissariat du centenaire. Le Centenaire de l'Algérie TI, Alger 1931, p 213 et suite.

تجمعات كبرى ذات طابع فلاحي من بينها تجمعات مهنية، وأخرى مالية منها «فدرالية الصناديق الجهوية للجزائر»، و«الصندوق المالي الفلاحي للجزائر»، و «صندوق القرض» إلى جانب صناديق التأمينات التعاضدية والصحف الفلاحية والتعاونيات[1].

وبمدينة قسنطينة وجدت تعاضدية مماثلة تحمل نفس الإسم «دار الفلاحة» تضم هي الأخرى داخل مبناها كل المؤسسات التي لها إرتباط بالفلاحة، كالمصالح الإدارية الفلاحية، ومكتب البيطري، وقاعة للمحاضرات والاجتماعات العامة، وحجرة لعرض الأفلام، ومخابر لتحليل التربة والمواد الدبالية المخصبة؛ وقد دلت بعض التقارير أن فرنسا قد شرعت في إجراء التحليلات على التربة مع بدايات الاحتلال وذلك لتزرع فيها ما يتناسب مع مكوناتها[2].

أما في مدينتي وهران ومعسكر فقد حملت المؤسسة التي كانت تجمع داخل مبناها المؤسسات ذات الطابع الفلاحي اسم «دار الكولون» (Maison du Colon) ولها نفس الوظيفة لدار الفلاحة في كل من الجزائر العاصمة وقسنطينة. وفي حين كانت دار الكولون لمدينة وهران تجمع المكاتب والمخابر والغرف الفلاحية، واتحاديات النقابات الفلاحية، والصناديق الجهوية، ومكاتب التأمين، والمتحف الفلاحي، وقاعة للمؤتمرات تسع لـ: 1.500 شخص في الطابق الثاني للمبنى، فإن دار الكولون بمعسكر والتي أفتتحت في 1932 لاحتضان المؤسسات الاستغلالية والنقابية والمالية قد أنشئت أساسا لحماية مصالح المستوطنين ورعايتهم وذلك في الشكل المكيف لمؤسسة النقابة الفلاحية التي توصل المعمرون إلى إنشائها بمدينة معسكر في 20 ديسمبر 1895، والتي كانت تضم عند نشأتها 93 مزارعا للكروم، و 518 مشاركا بين أوروبي وجزائري[3] فإنها جمعت الكولون في شبكة تغطي كامل تراب الدائرة يستجيب نشاطها لحاجات المعمرين الزراعية، ويندرج تحت هذه الجمعية عدد من المؤسسات هي:

1- جمعية التعاونيات الفلاحية لناحية معسكر تحت رئاسة «هنري كاباسو».

2- تعاونية الحبوب والخضر الجافة لناحية معسكر.

---

(1)- G.G.A. Commissariat du centenaire. Le Centenaire de l'Algérie TI, Alger 1931, p 213

(2)- C.A.O.M. G.G.A Carton 1H/66. Rapport sur l'analyse des terres (arrondissement de, Mascara S.B.Abbes, Tlemcen – Oran – Mostaagnem) 1901 – 1906.

(3)- أدمج بعض المزارعين الجزائريين في هذه النقابة الفلاحية خداعا وتمويها.

3- الشركة المدنية لتعاونيات المطاحن بمعسكر[1]، (تشتغل لحد الساعة).

4- شبكة تعاونيات معاصر العنب، وتضم عشرة معاصر موزعة بالشكل التالي:

* تعاونية عين إفكان بقدرة استيعاب تقدر بـ 10.000 هكتولتر، وبها أربعة وعشرين مشارك، يرأسها «مارتان بول» (MARTIN Paul).

* تعاونية «دومبال» (هاشم) بقدرة 12.200 هكتولتر، وسبعة وعشرين مشارك، تحت رئاسة «بارتيز بول» (BARTEZ Paul).

* تعاونية ماوسة بقدرة 54.000 هكتولتر، وثمانية وأربعين مشارك، يرأسها «كومب هنري» (COMBES Henri).

* تعاونية هضاب معسكر (Cave coopérative des Coteaux de Mascara) بقدرة 22.000 هكتولتر وبها أربعة وخمسون مشاركا، ويرأسها «كاباسو هنري» (CABASSOT Henri).

* تعاونية معسكر بقدرة 39.000 هكتولتر وثلاثة وعشرين مشارك، ويرأسها «فون أنتوان شارل» (FONT Antoine-Charles).

* تعاونية واد التاغية بقدرة 5.000 هكتولتر، وستة وأربعين مشارك، تحت رئاسة «جولي لويس» (JULLIE Louis).

* تعاونية «باليكاو» (تغنيف) بقدرة 45.000 هكتولتر، وخمسة وأربعين مشارك، ويرأسها المعمر «بارغوان لويس» (BARGOIN).

* تعاونية «سان أندري» (خصيبية) بقدرة استيعاب تقدر بـ 12.000 هكتولتر وبها ثلاثة وعشرون مشارك، يرأسها «كوك بول» (CUQ Paul).

* تعاونية تيارفيل (غريس) بقدرة 22.000 هكتولتر وسبعة وعشرين مشارك تحت رئاسة «فالا فيليكس» (VALLAT Felix).

* تعاونية تيزي بقدرة 9.200 هكتولتر وبها أربعة وعشرين مشارك، يرأسها «روك جان» (ROQUES Jean)[2].

---

(1) - للتعرف على طاقة التخزين وقدرة الإنتاج لهذه المؤسسات، ينظر في:
L'Algérie biographique . TI, l'oranie, p p 536 – 549.

(2)- Ibid, p 545

5- تعاونية الخمور ذات الجودة العالية بمعسكر، يرأسها «شاسان فرناند» (CHASSAING Fernand) وتسوق خمورها في داخل الجزائر وخارجها، وهذا نظرا لشهرة خمورها الحمراء والوردية ذات الجودة والحموضة المرتفعة (13° إلى 16°) وقد نالت هذه الخمور ميداليات ذهبية في مسابقات كثيرة بباريس فيما سنتي 1932-1935، وتحصلت على ميدلية فضية عام 1952[1].

6- تعاونية الشراء والبيع لناحية معسكر تجمع مائة وثلاثين مشاركا يرأسها كل من «شوفاسي آميدي» (CHEVASSU Amedée) و «مايير إيفون» (MEYER Yvon) وهدفها تزويد الفلاحين الأوروبيين والجزائريين بكل ما يحتاجونه من منتجات لإستغلال أراضيهم بشكل عقلاني.

7- تعاونية الأشغال الزراعية وتتفرع عنها ثلاث تعاونيات:

* تعاونية الأشغال الكبرى والحراثة العميقة بماوسة تحت رئاسة «كومب كامي» (COMBES Camille).

* تعاونية الأشغال الفلاحية «بصونيس» (خلوية) برئاسة «مولينيي أندري» (MOLINIER André).

* تعاونية الحصاد والدرس بمطمور تحت رئاسة «باردي هنري» (BARDY Henri).

8- تعاونية الزيتون والمربيات بتغنيف تجمع مائتي وستين منخرطا، ولها قدرة تخزين تقدر بـ 3000 هكتولتر من الزيوت، ومثلها من عصير العنب، تحت رئاسة «شاران راوول» (CHARRIN Raoul) وإدارة «فنتوني لويس» (FANTONI Louis).

9- الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي التعاوني لمعسكر، ترجع نشأته إلى 02 ديسمبر 1920 وله ثلاثة صناديق محلية في كل من معسكر، وتغنيف (Palikao) ورحوية (Montgolfier)، تمد الكولون والفلاحين الجزائريين بقروض ريفية ذات آجال لتمكينهم من إنجاز أشغالهم الزراعية وتجهيز ضيعاتهم بالمعدات الفلاحية. وقد تطورت أهمية هذا الصندوق من سنة لأخرى، استجابة لرغبات الكولون وحاجياتهم المتزايدة، وذلك تحت رئاسة «روك فيليب» (ROQUES Philippe) وإدارة «كوف جورج» (KOPF Georges).

---

(1)- Revue historique de l'armée, n°02, 09eme année juin 1953. p XLVII.

10- الصندوق الجهوي للتأمينات التعاضدية أو «معسكر تأمينات»، ترجع نشأته إلى 06 ديسمبر1918، و وضيفته تأمين العمال الزراعيين من الأخطار، وضمان معاشاتهم ويرأسه «ريبو موريس» (RIBOT Maurice)، ويديره «أوندارتزجان» (ONDARTZ Jean).

11- نقابة الخمور ذات الجودة العالية (V.D.Q.S) بمعسكر، لها فرعان: معسكر، وهضاب معسكر (Coteaux de Mascara) وهما تسميتان تنطبقان على منطقتين إنتاجيتين متمايزتين، ويقدر الإنتاج السنوي لهذه النقابة بـ 400.000 هكتولتر يصدر معظمها إلى فرنسا والعالم الخارجي بإسم هذه الناحية، يرأس النقابة «هنري كاباسو» (Henri CABASSOT) ويديرها «ماييير إيفون» (MEYER Yvon).

12- شركة الخدمة الفلاحية العامة للكهرباء بناحية معسكر، ترجع نشأتها إلى 06 أفريل1928 وتمتلك شبكة تتكون من 340 كيلومتر من الخطوط الكهربائية ذات التيار العالي، و70 كيلومترا من الخطوط ذات التيار المنخفض، يرئسها «غوايلهاردو موريس» (GOUAILHARDOU Maurice) ويديرها «ماييير إيفون ».

13- مركز الدراسات التقنية الفلاحية لمعسكر (C.E.T.A): نشأ عام 1951 ويجمع خمسة عشرا عضوا، يمثل تعاونية حقيقية لمواجهة المشكلات الاقتصادية المطروحة على مستوى الاستغلاليات، يهتم بإنجاز المشاريع العملية، خاصة ما يتعلق بالانجرافات، وعملية تجديد الكروم بهضاب معسكر وصرف المياه، يرأسه «دومبنير إيف» (DOMONIER Yves)

وللإشارة فقد عين بدار الكولون مهندس للخدمات الفلاحية يدعى «لوبيار» (LOUBIERE.A) مهمته تقديم الإرشادات والنصائح للفلاحين ومساعدتهم على حل المشكلات الطارئة.

ويذهب الافتخار والتبجح بأحد الكولون إلى القول «إن منطقة معسكر مثل باقي أراضي القطاع الوهراني، بل وكامل القطر الجزائري قد برهنت للعالم أجمع بأن العمل الجدي والتنظيم المحكم والمثالي للكولون هو أحد الأسباب التي أحيت هذه الأرض وأنعشتها»[1].

(1)- MEYER Yvon, « Les associations Agricoles de Mascara » in. L'Algérie Biographique, TI, l'oranie, op. cit, p p 544 – 546 .

إن كان هذا المعمر يعتبر أن مثل هذه الأدوات كانت إحدى أهم الوسائل لإحياء الأراضي وإنتعاشها، فإن الفلاح الجزائري على العكس من ذلك يعتبرها وسائل إفقار وتجويع له، لأنها موجهة أساسا لخدمة المستوطنين وخدمة الاقتصاد الاستعماري، إذ لا فائدة يجنيها الجزائريون الذين أفتكت منهم أراضيهم وتحولت إلى الكولون؛ وبدل أن تتسع لزراعة الحبوب الغذاء الرئيسي للسكان هاهي تتسع لزراعة كروم العنب الخاصة بالخمور، كيف لا وقد قضي في ضواحي معسكر على زراعة الأرز حتى يفسح المجال لتوسيع مساحات الكروم[1]؛ إن الأراضي الجزائرية قد اشتهرت تاريخيا بخصوبتها وبوفرة إنتاجها الهائل من الحبوب، وليس المعمرون هم الذين استصلحوها واجتهدوا في تخصيب تربتها، وإن كان كذلك، فالاستصلاح كان نعمة عليهم، ووبالا ومصيبة على الجزائريين الذين يحرم دينهم شرب الخمور وتعاطي تجارتها.

وللعلم لأنه نظرا لاعتبارات اقتصادية محضة، وبالنظر لجودة خمور منطقة معسكر وارتفاع درجة حموضة خمورها الحمراء والوردية إلى 16° فإن الكولون قد تمكنوا في ظرف ثماني سنوات من إنشاء أزيد من عشرة أقبية تعاونية بها منها: أقبية خمور معسكر (1924)، تيارفيل(1928)، تيزي(1930) هضاب معسكر (Coteaux de Mascara)، ماوسة، عين فكان، باليكاو، دومبال، واد تاغية (1931)، سان أندري(1932)، هذا إلى جانب تعاونية الخمور ذات الجودة العالية[2].

وفي ترجيح الكولون لزراعة كروم عنب الخمور وتطوير محصولها، والإكثار من المؤسسات الزراعية المتخصصة إشارات واضحة لرغبتهم في إنشاء قاعدة اقتصادية زراعية متينة من شأنها أن تحول أثرياءهم إلى شركاء سياسيين أقوياء في اتخاذ القرارات.

وفي واقع الأمر فإن الدولة الاستعمارية الفرنسية قد أقامت آلية حكومية في الجزائر منذ 1909 لتمويل الاقتصاد الاستعماري على أجل طويل بواسطة «صندوق الاعتماد»، تستفيد

(1)- تذكر المصادر التاريخية أن أرز معسكر كان من أجود الأنواع في العالم (محمد العربي الزبيري. الثورة الجزائرية في عامها الأول، الجزائر: م.و.ك، 1984، ص 40).

(2)- G.G.A. Documents Algériens, Série économique, n° 35, 15/10/1947, p 79.

منه التعاونيات الفلاحية من قروض مداها خمسة وعشرون سنة بفائدة 02%، فضلا عن القروض الفردية الممنوحة للكولون لتحسين ممتلكاتهم الريفية[1].

وفي سنة 1923 أنشئ «صندوق مؤونات الاعتماد الزراعي» على مستوى الميزانية بمجموع الأموال الموضوعة تحت تصرف الزراعة، كما أنشئ «صندوق عقاري للتسليف على الأجل الطويل»[2].

وبهذه الطريقة وجد المعمرون الأوروبيون كل التنظيمات ذات الطابع الفلاحي، وكل الأجهزة والهياكل الفلاحية مجمعة في نفس المبنى (- دار الكولون - دار الفلاحة-) مما يسمح لهم ويسهل عليهم مناقشة مصالحهم وطرح انشغالاتهم، ويمكنهم أيضا من معالجة وبحث قضايا تسويق الإنتاج الفلاحي، وإمكانية الحصول على كل ما هو ضروري لممتلكاتهم الفلاحية[3].

وفي الأخير نخلص إلى القول أن المؤسسات الزراعية المتخصصة قد جلبت للكولون حضوضا وفوائد على حساب السكان الأصليين ممن اغتصبت أراضيهم، والذين لم تعرهم الحكومة أي اهتمام، بل وأكثر من ذلك أصبحوا مدينين لفرنسا، غرباء في أرضهم وكأنهم دخلاء عليها. ومما زاد من عناء الفلاح الجزائري تطبيق فرنسا سياسة القروض المرتفعة مما لا يسمح بتسديدها في الآجال المحددة وبالتالي يضطر إلى بيع أرضه للدائن العديم الشفقة به ومن ثم يغادرها أو يبقى مستغلا فيها من قبل الدائن نفسه.

وهكذا راح الاهتمام المتزايد بالزراعة إلى دفع إدارة الاحتلال إلى إصدار مرسوم في 31 مارس1902 يقضي بتعميم إنشاء الغرف الزراعية على مستوى مقر كل عمالة، وفي 18 نوفمبر1904 صدر مرسوم آخر ينص على إعادة تنظيمها بحيث تصبح كل غرفة زراعية تتألف من ستة عشر عضوا فرنسيا منتخبا وستة أضاء جزائريين يعينهم الحاكم العام، وفي 08 أبريل 1914 صدر قرار من الحاكم العام ينص على إنشاء مجلس أعلى للفلاحة، وابتداء من 01 يناير1917 ظهرت إلى الوجود مصلحة عامة للفلاحة[4].

---

(1)- عبد اللطيف بن اشنهو. المرجع السابق، ص ص 131-132 (بتصرف).

(2)- نفسه.

(3)- G.G.A. Commissariat général du centenaire, op. cit, p p 213 – 214 .

(4)- للمزيد من التفاصيل عن الغرف الفلاحية ينظر: Arthur GIRAULT, op. cit, p 408 .

القرض الأهلي

أ- الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P)

تدعي إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر أنها أنشأت الشركات الأهلية للاحتياط لغرض حماية الفلاحين الجزائريين من آفات الربا والمضاربة؛ وأن السلطة العسكرية التي لزمت الصمت عن الحالة السيئة التي آل إليها الفلاح الجزائري لأسباب سياسية، لم يعد في وسعها الاستمرار في صمتها بعد مجاعات عام 1868؛ وعندها قرر الجنرال «ليبيرت» (LIEBERT) تجسيد فكرة إسعاف الجزائريين الأشقياء والمنكوبين أثناء مواسيم القحط بإمداد الفلاحين الجزائريين بالبذور ومنحهم قروضا مالية، وعليه أنشأ في 1869 مؤسسة للقرض الأهلي في مليانة.

وبناء على تقرير تقدم به «بورليي» (BOURLIER) أمام البرلمان يدعو فيه إلى الإقتداء بمثال مليانة، صدر قانون في 14 أفريل 1893 يقضي بإنشاء مؤسسات ذات منفعة عامة يطلق عليها اسم «الشركات الأهلية للاحتياط» بهدف مساعدة الفلاحين الجزائريين الفقراء وتقديم قروض مالية لهم بغرض تطوير محصولهم الفلاحي وتحسين أدوات العمل وتجديدها، وأيضا من أجل إدماجهم في الضمان الاجتماعي[1]، وقد حضي هذا القانون بموافقة وتأييد الحاكم العام للجزائر «جول كامبون» (Jules CAMBON) في تاريخ 07 ديسمبر 1894[2].

وبهذا الشكل سيكون لهذه الشركات هدف مزدوج : فهي في آن واحد جمعية بر وإحسان - على حد زعم الكتاب الأوروبيين - تقدم المساعدات والنجدات للعمال في قطاع الزراعة وللفلاحين الفقراء الذين أصيبوا بأمراض أو وقعت لهم حوادث، وأيضا

---

(1)- Les sociétés indigènes de prévoyance, dit la loi du 14/04/1893 ont pour but :

1- De venir en aide, par des secours temporaires, aux indigènes ouvriers agricoles. Cultivateurs pauvres gravement atteint par les maladies et les accidents.

2- De permettre par des prêts annuels en nature ou au argent aux indigènes ou khammes de maintenir ou développer leurs cultures d'améliorer et d'augmenter leur outillage et leurs troupeaux.

3- Constater des assurances collectives contre l'incendie des récoltes, la grêle, des accidents. (Le D^{pt} d'Oran et son conseil g^{l}, p 673).

(2)- Arthur GIRAULT, Op.cit, p 421.

جمعية للقرض التعاضدي هدفها تمكين الفلاحين والخماسيين من الحصول على قروض سنوية نقدية أو عينية لدعمهم ومساعدتهم على تطوير زراعتهم وإدخال تحسينات على العتاد الفلاحي وتجديده، وكذلك رعاية قطعان مواشيهم. ومن الأمثلة على ذلك: أنه من بين ستة وستين مؤسسة تم إنشاءها في غرب البلاد فيما بين 1894–1929 استفادت دائرة معسكر من خمس شركات أهلية للاحتياط هي:

- تعاونية «كاشرو» (سيدي قادة) المختلطة، (نشأت في 07 ديسمبر 1894).
- تعاونية فرندة المختلطة، (نشأت في 07 ديسمبر 1894).
- تعاونية معسكر المختلطة، (نشأت في 07 ديسمبر 1894).
- تعاونية سعيدة المختلطة، (نشأت في 07 ديسمبر 1894).
- تعاونية «دوبلينو» (حسين) كاملة الصلاحيات، (نشأت في 05 أوت 1898).

ويقر الفرنسيون أن سبب إنشاء هذه الشركات يعود مرة أخرى إلى الوضعية الاقتصادية الصعبة التي آل إليها الفلاح الجزائري جراء التناقص السريع للأراضي الزراعية، وما رافق ذلك من نمو مطرد في عدد السكان، وتأزم الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري[1].

ولا ندري إن كان لهذه الشركات القدرة على تحويل بؤس الفلاح الجزائري إلى رخاء بعد المصائب الجسيمة التي أصابته في أرضه– مصدر رزقه – وماذا سيفعل أمام منافسة الكولون له؟

أولا: إن هذه الشركات التي وجدت على مستوى كل البلديات المختلطة لم تكن تتوفر على رؤوس أموال كافية، كما أنها لم تحض بمساعدة البنوك ماليا مقارنة مع ما تتلقاه التعاضديات والمؤسسات الزراعية المتخصصة التابعة للكولون، يضاف إلى ذلك إقصاء الصناع والتجار من الانتساب إليها، وترك الأمر اختياريا للفلاحين الجزائريين في الاشتراك فيها أو عدم الإشتراك، وإعطائهم الحرية في دفع اشتراكاتهم نقدا أوعينا.

(1)– ينظر تفاصيل عن هذه التعاونيات الستة والستين الناشئة في كل من وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، تلمسان، معسكر، في: (Le D^pt d'Oran et son conseil gl, 1830-1930, Oran, p p 674 – 675.).

ثانيا: يبدو أنها أنشئت لغرض الإدخار وليس لغرض تقديم قروض بدون فائدة للفلاحين المحتاجين بحيث أقرضت الفلاحين سنة 1897 أموالا قدرت مبالغها بـ 1.330.426 فرنكا، واحتفظت في الصندوق بـ: 937.000 فرنك؛ وفي سنة 1898–1899 أقرضتهم مبلغا قدره 2.172.099 فرنكا، وأبقت في الصندوق على 4.688.408 فرنكا[1].

وجزء من الأموال المصرح عن وجوده في الصناديق كان يتألف من سندات مؤجلة، بينما اعترف مراقبو الجباية بالبلديات بأن الشركات الأهلية للاحتياط تتملص أمام القضاء عند نهاية كل سنة؛ كما أن هذه الشركات لم توافق سوى على قروض صغيرة وقصيرة المدى للمشاركين القادرين على أداء الدين، وذلك لموسم زراعي واحد فقط، بما يسمح للمشاركين بشراء البذور من دون اللجوء إلى التجار والمرابين؛ أما التسليف المتوسط والطويل الأجل فصعب التحقيق على الفلاح الجزائري.

وفي سنة 1896 إقترح «جول كامبون» (Jules CAMBON) مشروع قانون لخلق صندوق فلاحي ذاتي للاحتياط الزراعي يفتح للجزائريين وللأوروبيين، تغذيه الضرائب المفروضة على الصفقات والعقود التجارية العقارية.

ومع أن هذا المشروع حضي بموافقة مجلس الحكومة المنعقد في 24 أفريل1896 على أن يضاف العشر على الغرامات القضائية، إلا أن الفلاحين الأوروبيين رفضوه جملة وتفصيلا، لأن الوفود المالية الممثلة للكولون أبدت رغبتها في إنشاء بنك فلاحي استعماري (Banque Agricole Coloniale).

وفي عام 1901 لبت الحكومة رغبة الكولون بإصدار قانون في 08 جويلية1901 يسمح لبنك الجزائر بتقديم سلفات وديون للكولون بدون فائدة.

وأمام معارضة الكولون لكل مشروع من شأنه النهوض بالفلاح الجزائري لم يبق من حل لإدارة الاحتلال سوى تطوير النظام الموجود، وأحرزت نجاحا في البلديات المختلطة عن طريق التسجيل التلقائي للفلاحين الجزائريين القادرين على وفاء الدين كمنخرطين في الشركات الأهلية للاحتياط من طرف المتصرفين الإداريين[2]، إلا أن سواد الفلاحين الجزائريين لم يكن

---

(1)- Charles-Robert AGERON. Les Algériens Musulmans et la France. T II, Paris; P.U.F. 1968,p 862.

(2)- C.A.O.M, G.G.A. Carton, 14 H/7.

راض عن سير الشركات الأهلية للاحتياط لاعتبار أن الأثرياء فقط هم الذين كان بإمكانهم الاستفادة من خدماتها، وهذا يعني أن الفلاحين الفقراء والخماسين سيضلون خاضعين وتحت رحمة المرابين، وهذا لا يعدو أن يكون إقصاء للفلاح الجزائري الصغير وإبعادا له.

ويذكر أجيرون نقلا عن جريدة «الإسلام» (L'Islam) ليوم 13 أوت1912 أن البعض من الفلاحين كان يدفع نسبة 21 % من مبلغ السلفة رشوة يقبضها الكاتب، أو الخوجة أو القايد، ليسجل اسمه في قائمة المستفيدين[1]، كما أن سلفة العتاد الفلاحي قد وفرت لهذه الشركات رؤوس أموال، حيث كان المحراث العصري يكترى بعشرين حتى ثلاثين فرنكا.

وفي سنة 1900 اقترحت الشركة الأهلية للاحتياط بمعسكر على المنخرطين فيها قرضا إجماليا لشراء محراث فرنسي بسيط، ودواب، وبذور، وقد حضي هذا الاقتراح بموافقة 359 فلاح يهمهم الأمر.

وفي السنة الموالية (1901) تمكنت الشركة من تلبية رغبة 875 طلب من بينها 337 طلب خاص بشراء محراث، وفيما بين 1900–1902 ارتفع المردود وتحسن، وتمكن الفلاحون في القطاع الوهراني خلال ثلاث سنوات من شراء آلاف المحارث بفضل السلفات التي قدمتها الشركات الأهلية للاحتياط[2].

ولما كانت الشركات الأهلية تفتقر إلى رؤوس الأموال اللازمة وتتغذى فقط من مساهمات المشتركين فيها، طالبت الوفود المالية لغير الكولون بإصدار قانون يعمم وجودها في البلديات الكاملة الصلاحيات، لكن هذا الطلب قوبل برفض الحاكم العام «ريفوال» ومعارضة الكولون بحجة أن قانون 1893 كان يراد منه التصرف باقتناع وليس بالإكراه والضغط.

وفي الحقيقة لم يكن الكولون يوما ما يرغبون أن يستفيد الفلاحون الجزائريون الصغار من خدمات القروض الفلاحية داخل بلدياتهم[3].

---

(1)- Charles -Robert AGERON. op. cit, p 864.

(2)- Ibid.

(3)- Ibid.

وبعمالة وهران حيث كانت الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) تتواجد بكثرة، لوحظ رداءة في التسيير، وحسب رأي عامل العمالة «فإن رؤساء البلديات لم يكترثوا تماما بالشركات الأهلية للاحتياط في معظم البلديات»[1]. كما أن أكثر الفلاحين لم يساهموا بالاشتراك فيها، الأمر الذي آل إلى إنهيار البعض منها، فضمن 96 بلدية كاملة الصلاحيات في عمالة وهران سجل وجود 47 شركة أهلية للاحتياط سنة 1902، وقد نزل هذا العدد سنة 1906 إلى 43 شركة، وفيما بين 1914–1919 وجدت 113 شركة ضمن 270 بلدية كاملة الصلاحيات.

وفي سنة 1910 عارض الشباب الجزائري علنا عقم رؤوس الأموال الغير منتجة واقترح إنشاء صندوق مركزي للشركات الأهلية للاحتياط يتكون من اقتطاع ثابت من الصناديق المحلية[2].

يستنتج من الفقرات السابقة أن عاملين أساسيين كانا وراء فشل الشركات الأهلية للاحتياط:

أولهما: تلك التصرفات العدوانية للكولون تجاه ما كانوا يسمونه «بالقروض لأصحاب البرانيس الكبرى» «القروض للكبار وللقياد».

ثانيهما: رفض البنوك لمساعدة القرض الأهلي التعاضدي.

زد على ذلك عدم قدرة الفلاحين الجزائريين على تسديد ديونهم، ومن ثم رهن أراضيهم، انتهاء إلى فقدانها.

إن هذه الشركات لم تضع حدا للمجاعات، ولا للربا، كما أنها لم تلعب سوى دورا ضئيلا في تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفلاح الجزائري؛ فقد كانت بمثابة ذر الرماد في العين لأنها لم تجلب الرفاهية والازدهار للفلاح، وأن الأموال التي ادخرت بها كانت عقيمة، لم تساهم في نجدته، ومع هذا فقد كانت إدارة الاحتلال تثني عليها وتمجدها.

إن الشركات الأهلية للاحتياط التي وضعت على حد زعم إدارة الاحتلال لخدمة الفلاح الجزائري فإنها كثيرا ما استغلته وذلك لحمله على كراء أرضه الزراعية لمدة طويلة

(1)- Charles -Robert AGERON. op. cit, p 864.

(2)- Ibid, p 868.

كما هو الحال مع الشركة الأهلية للاحتياط لعين تموشنت التي حملت دوار «برقش» (Berkeches) على الالتزام بكراء مساحة أرضية تقدر بأزيد من 2.032 هكتار لإجراء تجارب زراعية تعود بالفائدة على فلاحي المنطقة، وذلك لمدة ستة وثلاثين سنة يبدأ مفعولها مع 01 أكتوبر 1940 مقابل مبلغ سنوي يقدر بـ 60.975 فرنك للهكتار الواحد[1].

وفيما يخص تطوير القطاع التقليدي الزراعي للفلاحين الجزائريين، وضعت الشركة الأهلية للاحتياط برنامجا احتفظت فيه بالأولوية لقدماء المحاربين ثم للمجندين طوعيا في جيش الاحتلال الفرنسي، وأخيرا للمدعوين لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية وللاحتياطيين الذين استجابوا للنداء وللعمل تحت راية المستعمر خلال الحربين العالميتين (1914–1918)، (1939–1945)[2].

ومعنى هذا أن الشركات الأهلية للإحتياط قد وضعت لخدمة المصالح الاستعمارية مهما كانت الخدمات المقدمة للمستفيدين.

يضاف إلى ذلك إكراه الفلاحين على بيع محصولهم الزراعي للشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P).

ومن الأمثلة على ذلك محاولة سلطات الاحتلال في زمورة الضغط على الفلاحين الجزائريين عن طريق هذه الشركات، لتكييف إنتاجهم حسب حاجات المستعمر، فشجعتهم على تربية المواشي لغرض استغلال أصوافها في الصناعة النسيجية والتخلي عن زراعة الحبوب مع أن هذه الجهة من الوطن لا تصلح لتربية الماشية خلافا لبعض البلديات التي اشتهرت بالنسيج الصوفي وصناعة الزرابي والبرنوس مثل بلدية مينا المختلطة، والقلعة، والسوقر، وآفلو في الجهة الغربية من الوطن.

وأوفدت إدارة الاحتلال فرقا جاءت من غليزان محملة بالجزازات الميكانيكية تجوب الدواوير لجز قطعان الماشية[3].

---

(1)– C.A.O.M, G.G.A, Carton 1 H/105, (location à la S.I.P d'une superficie de 2.032 Ha, CM d'Aïn Témouchent).

(2)– Ibid, (Paysannat indigène Douar Berkeches).

(3)– Ibid, (Paysannat indigène: Zemmoure le 23/04/1940, Tonte)

"ويظهر أن الاستعمار الذي كان يهدف من وراء هذه العملية إلى تطوير المنتجات الصوفية قد تناسى الظروف المناخية وسوء حالة بعض مربي الماشية ممن يفتقرون إلى الملاجئ المغطاة والاصطبلات المجهزة؛ وحسب رأي مربّي الماشية فإن التحولات المناخية المفاجئة التي تشهدها المنطقة سوف تعرض قطعان الماشية التي لا يتوفر أصحابها على الملاجئ إلى الهلاك إذا ما جزّت أصوافها، وهنا لابد من الإشارة أن ثلاثمائة مربي للماشية سيتعرضون للتوقف عن الرعي لمدة تقارب الستة أسابيع كل سنة بسبب تعميم الجزّ الميكانيكي لقطعان الماشية"[1].

ولعل اهتمام سلطات الاحتلال بإنتاج الأصواف في خضم الحرب العالمية الثانية يعود إلى حاجة المجندين والمقاتلين في جبهات الحرب إلى ألبسة وأفرشة وأغطية صوفية دافئة.

وعلى هذا الأساس عارض مربّو الماشية ببلدية آفلو المختلطة بشدّة عمليات الزج بحجة أن المناخ القاسي والشبه صحراوي بفروقه الحرارية الشاسعة قد يؤثر على الخرفان الصغار إذ ما قصّت أصوافهم[2]، ونفس الإنشغال طرحه مربو الماشية بسبدو[3].

ومن الدلائل القاطعة على أن الشركات الأهلية للاحتياط كانت تسير وفق إرادة الاحتلال ما يلي :

- فرض الشركات الأهلية للاحتياط على الفلاحين بيع إنتاجهم من العنب إلى تعاونيات الأقبية قصد تحويله إلى كحول بعين تموشنت، وسيدي بلعباس، ووادي برقش (Gaston doumergue).

- امتناع الشركة الأهلية للاحتياط (S.I.P) بعمي موسى (بمستغانم) عن تقديم قضبان الأشجار المثمرة للفلاحين بحجة أن المياه في المنطقة غير كافية لسقي الكمية من الأشجار التي طلبها الفلاحون[4].

---

(1)- C.A.O.M, G.G.A, Carton 1 H/105 (Amélioration de la production lainière. Tonte Saïda le 24/04/1940).

(2)- Ibid, (Amélioration de la production lainière Tonte. Aflou le 30/04/1940).

(3)- Ibid, (20/04/1940).

(4) - Ibid,(Paysannat indigène campagne 1939-1940).

- عدم الترخيص لفلاحي عين تموشنت بشراء حيوانات للجر بحجة استحالة العثور على مثل هذه الحيوانات - بغال - في المنطقة[1].

- إخضاع الشركات الأهلية للاحتياط لطلبات الفلاحين الجزائريين للدراسة وللنقاش في المجلس الإداري للبلدية التي ينتمون إليها كما حدث مع فلاحي برقش التابعة لعين تموشنت الذين أحيلت طلباتهم للمجلس الإداري لبلدية عين تموشنت المختلطة عام 1942[2].

يظهر من خلال الأمثلة أعلاه أن الشركات الأهلية للاحتياط لم تكن تعبر في شيء عن إرادة الفلاح الجزائري الذي وضعت من أجله، لاسيما وأن التنظيم الذي كان يسودها هو تنظيم يقوم على أسلوب التعيين والفرض، وكان الأشخاص المسؤولون فيها غير جزائريين، كما أنهم لم يكونوا قد اختيروا من الفلاحين بالانتخاب[3].

فطلبات الفلاحين التي تمر عن طريق المجلس الإداري للشركة الأهلية للاحتياط أو المجلس الإداري البلدي لا يمكن أن تحضى بالموافقة ما لم يصادق عليها أولا مجلس الشركة وثانيا عامل العمالة أو الحاكم العام للجزائر، سواء تعلق الأمر بشراء أو كراء حيوانات للجر (بغال-خيول) أو شراء بذور، وحبال أو بناء مخازن أو إصطبلات أو سكنات[4]. وفي جميع الحالات تلتزم الشركات الأهلية للاحتياط بتحمل مسؤولية المصاريف اللازمة للشراء أو للخدمة، ولهذا كانت تضع العراقيل هروبا من المسؤولية.

وإذا كانت هذه الشركات تقدم مساعدات وخدمات للفلاح الجزائري فإنها قيدته بشروط منها:

- امتلاك قطعة أرضية زراعية غير كافية لضمان العيش لعائلته.

- الإقامة الدائمة في الدوار المنتسب إليه مع عائلته، وتقديم مستخرج يثبت أداءه للضرائب المفروضة عليه، ودفعه للاشتراكات بشكل عادي للشركة الأهلية للاحتياط منذ ثلاث سنوات على الأقل.

---

(1)- C.A.O.M, G.G.A, Carton1 H/105 (Paysannat indigène, campagne 1939-1940).

(2)- Ibid.

(3)- محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، الجزائر: م.و.ك، 1985، ص 240.

(4)- C.A.O.M, G.G.A, 1 H/105 (Demande de prélèvement de crédit –achat de biens – construction de magasins et écuries – avance remboursable).

- عدم التعرض لأحكام قضائية بسبب ارتكابه لأعمال عدائية ضد فرنسا أو قيامه بنشاط دعائي ضدها، أو إخلاله بالنظام العام.
- الأولوية في الاستفادة من الطلبات لقدماء المحاربين وقدماء العسكريين[1].

إن تنازل الشركات الأهلية للاحتياط للفلاحين الجزائريين كان يتم وفق الشروط المذكورة أعلاه.

والسؤال المطروح، كيف يأمل الفلاحون خيرا من هذه الشركات التي كان الكولون وأبناؤهم على رأسها بينما الجزائريون لم يكونوا سوى أعضاء في مجالسها الإدارية لا غير، وأغلبهم من قياد الدواوير التابعة للبلدية المعنية؟ وهذا هو حال بلدية عين تموشنت التي اتخذت كنموذج في هذه الدراسة، حيث كان المجلس الإداري للشركة الأهلية للاحتياط بها يتكون من خمسة وعشرين عضوا: الرئيس أوروبي، وإلى جانبه اثنا عشرة من الكولون من بينهم الكاتب العام وأمين الخزينة، والباقي رؤساء بلديات أو أعضاء، أما الجزائريون فهم قياد البلديات والدواوير أو رؤساء للقسمات التابعة للشركة بالدواوير.

وعلى هذا الأساس لم تساهم هذه الشركات في إخراج الفلاح المعوز من وضعيته السيئة. فلم يتلق منها المساعدات المالية والتقنية اللازمة لتطوير زراعته وتحسين حالته الاقتصادية والاجتماعية.

إن السلفة المالية كانت تعطى فقط للمشاركين المعترف لهم بالضمانات الكافية التي تسمح لهم بأداء ديونهم في آجالها.

ومن الخدمات التي قدمتها الشركات الأهلية للاحتياط للفلاح الجزائري، نكتفي بضرب أمثلة عنها، ومن ذلك وضعها لمطاحن خاصة بالحبوب لصالح الفلاحين في عين تموشنت، كما أن فرع الحبوب التابع للشركة كان يمّون السكان بالقمح المعدّ للاستهلاك العائلي في الناحية، وذلك بتخصيص ستة مراكز للبيع باسمها، بالإضافة إلى تموينها لسبعة عشرة مركز، كما أنها تضمن تموين بعض العمال المقيمين بالضيعات على حساب الملاكين.

وللعلم فإن جميع الجزائريين يجدون أنفسهم عرضة لضياع وقتهم وأموالهم من أجل طحن الحبوب التي اشتروها.

---

(1)- C.A.O.M, G.G.A, Carton 1H/105 (cahier de charge. S.I.P d'Ain Témouchent).

وفي حالة تكفل الشركة الأهلية للاحتياط بنقل الحبوب وطحنها، فإن القنطار الواحد من الحبوب الذي كانت كلفة شرائه تساوي 178,58 فرنكا في صيف 1939، وكلفة نقله 4,00 فرنكات، وكلفة طحنه 5,00 فرنكات، تصبح قيمته 187,58 فرنكا[1].

ومن بين الأعمال التي تمت على عاتق الشركة الأهلية مثلا :

- بناء صهريجين أحدهما على طول واد الرصاف، والثاني على وادي زرقوم سنة 1939 بآفلو لصالح مربي الماشية بعد إندلاع الحرب العالمية الثانية -تلبية لحاجات المجندين من اللحوم والأصواف-.

- بناء ثلاثة مغاطيس للمواشي (Baignoires à moutons) في كل من «تاويالة» و «قرن العلاق» و«عين سيدي علي» يسمح كل واحد منها لـ 125 حتى 150 رأس من الماشية بالغطس دفعة واحدة[2].

وعلى شاكلة هذه المغاطيس التي أنشئت في آفلو بنيت أخرى في كل من الأغواط وسعيدة لتستحم فيها قطعان الماشية خلال فصلي الربيع والخريف.

هذا فيما يخص فروع الحبوب وتربية الماشية التابعة للشركات الأهلية؛ أما فروع الكروم فهي الأخرى كانت تضع العراقيل في وجه الفلاحين الجزائريين المنتجين لعنب الخمور، حيث كانوا يتلقون صعوبات في الحصول على أقبية شاغرة، الأمر الذي كان يدفع بهم إلى معالجة عنبهم في أقبية لدى الخواص، وهذا في حالة إذا ما وجدوا مكانا شاغرا[3].

لقد كان الكولون يضعون أمام الفلاحين الجزائريين المنتجين لعنب الخمور عراقيل حماية لإنتاجهم من المنافسة، كما أجبروا مربي الماشية على جز مواشيهم حسب ما رأينا سلفا.

وإلى جانب ذلك هناك مشكلات أخرى واجهها مزارعو الكروم نضرب لكم مثالا حيا عنها:

إن أكثر من 500 فلاح جزائري كانوا يمارسون زراعة الكروم خلال عام 1937 في الجزء الشمالي من بلدية «كاشرو» (سيدي قادة) المختلطة بدائرة معسكر، فوق أرض

---

(1)- C.A.O.M, G.G.A, Carton 1 H/105 (Cahier de charge S.I.P d'Aïn Témouchent).

(2)- Ibid, (Programme d'action pendant la guerre, Aflou le: 28-09-1939).

(3)- Ibid.

زراعية تجاوز مساحتها ألف هكتار، وتنتج سنويا أزيد من 45.000 هكتولتر من الخمور. وكان المضاربون يشترون منهم الإنتاج بالتمام في شكل عنب لغرض إعادة بيعه للأقبية قصد تحقيق أكبر قدر من الفائدة، خاصة وأن الفلاحين الجزائريين المسلمين كانوا يفضلون بيعه للمضاربين وللوسطاء، ويمتنعون عن بيعه مباشرة للأقبية - تقيدا بأحكام الشريعة الإسلامية- ليجدوا أنفسهم فريسة لهؤلاء المضاربين والوسطاء الذين لم يترددوا في صفقاتهم التجارية مع الفلاحين عن استخدام التكتيك والإجراءات الخسيسة مثل:

- محاولة نشر إشاعات وسط الفلاحين الجزائريين مفادها أنّ السّوق مغرقة بمنتجات الكروم، ويستخدمون كل الوسائل لشراء محصول العنب بأسعار تنخفض عن السعر الجاري.
- استعجال الفلاحين لبيع محصولهم من العنب.

ومن المصائب التي يتلقاها الفلاح عند دخوله السوق لعرض إنتاجه على البيع بقاؤه أياما في الانتظار ليلحق دوره، وعندئذ يجف العنب بفعل شدة الحرارة فيقل وزنه وينخفض سعره، وبالتالي ترتفع حموضته وهكذا تتحقق رغبة المضاربين فيشترونه بأسعار جد منخفضة ليبيعونه بأسعار مرتفعة تتناسب وارتفاع درجة حموضته[1].

ورغم عجز الشركات الأهلية للاحتياط في تلبية رغبة الفلاح الجزائري إلاّ أنّ إدارة الاحتلال الفرنسي ظلت تدّعي أنّ هذه المؤسسات قد قدّمت خدمات فعلية للفلاحين، وأنّ الفضل يعود إليها في استخدامهم للمحراث الفرنسي الذي عمّ انتشاره بينهم.

نخلص في الأخير إلى أنّ الشركات الأهلية للاحتياط التي كانت وظيفتها في الظّاهر تقديم سلفات للفلاحين الجزائريين للنهوض بقطاعهم الزراعي، لم يكن وجودها سوى شكليا في حقيقة الأمر، خاصة وأن الفلاحين رفضوا الاندماج فيها وقاطعوها، بل واعتبروها أداة لتدخل الإدارة الاستعمارية في اقتصادهم - التقليدي - وأسلوبا جديدا في التعرف على مداخيلهم الزراعية حتى يتم فرض ضرائب إضافية عليها، وإرهاق ذمتهم بالديون ذات الفوائد السنوية العالية (05 %) لجعلهم في النهاية عاجزين عن التسديد، فيكون ذلك مبرّرا قانونيا لمصادرة ملكياتهم الزراعية لفائدة قطاع المعمرين الزراعي[2].

---

(1)- C.A.O.M – G.G.A, Carton 1 H/105. (le marché indigène des raisins dans la C.M. de Cacherou – Palikao – Mascara , Rapport de Huertas René: administrateur).

(2)- محمد بلقاسم حسن بهلول. المرجع السابق، ص 241.

ب- الشركات الزراعية للاحتياط (S.A.P)

أمام الفشل الذي منيت به الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) لتحقيق أمل الفلاح الجزائري في رفع مداخيله وتحسين ظروف حياته؛ وأمام إنحرافها عن تأدية وظيفتها التي نشأت من أجلها، وبالتالي تخلي الفلاحين عنها، أصرت إدارة الاحتلال مرة أخرى إلى التقرب من الفلاحين فأصدرت في 19 جويلية1933 قانونا ينص على تعديل الشركات الأهلية للاحتياط، وتبديل اسمها «بالشركات الزراعية للاحتياط» (S.A.P)[1] إلا أن الكولون رفضوا هذا القانون لاعتبارهم إياه «قريبا من القوانين الخاصة بتنظيم التعاونيات الزراعية وصناديق التسليف الزراعي التعاوني»[2]، حيث سمح هذا القانون الجديد لهذه التعاونيات بامتلاك محلات خاصة بها، وتشكيل اتحاديات مع غيرها من الشركات الأهلية للاحتياط، وتقديم قروض طويلة المدى، وإيداع الأموال في البنوك. وأصبح رئيس الشركة للاحتياط منتخبا من طرف أعضاء مجلس الشركة بعد ما كان يعين، وتولي جزائريون مسؤولية الفروع أو القسمات التابعة للشركة (قسم: الحبوب، الكروم، العتاد الفلاحي...) بحيث لم يعد العمل فيها وقفا على الأوروبيين فقط، إلى أن ارتفع معدل الإطارات فيها من الجزائريين إلى 95 %، وعدد الممرنين 700 ممرن أغلبهم من أصل جزائري[3].

وتدعي الأوساط الاستعمارية الفرنسية أن التعاونيات الزراعية للاحتياط (S.A.P) قد وضعت في متناول الفلاحين الجزائريين الصغار من الذين يعيشون صعوبات بسبب الطبيعة القانونية المعقدة لملكياتهم الزراعية، أو استخدامهم لطرق تقليدية بأنهم استفادوا في سنة 1938من سلفات مالية تقدر بـ54 مليون فرنك، وقد ارتفعت هذه السلفات سنة 1953 إلى2029 مليون فرنك[4]، وفي واقع الأمر إن كان هذا المبلغ المالي قد استفاد منه الفلاح الجزائري حقا، فإنه يبقى ضئيلا إذا ما أخذنا في الاعتبار العدد الهائل للفلاحيين المنخرطين في هذه الشركات والمقدر عددهم بـ 600.000 مشارك[5].

---

(1)- محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص 241 .

(2)- نفسه.

(3)- نفسه، ص 243.

(4)- Tiaret Agricole du Vendredi 21-01-1955, p 02.

(5)- Ibid.

وحتى لا تترك مجال الحرية للفلاحين الجزائريين في التكفل بقضاياهم داخل الشركات الزراعية للاحتياط أقرت إدارة الاحتلال الفرنسي مشروعا يتضمن خلق هيئات فرعية متخصصة بتدعيم الشركات الزراعية للاحتياط تعرف باسم «قطاعات التحسينات الريفية» (S.A.R) (Secteurs d'améliorations Rurales) انطلق العمل بها في 18 أفريل1946. ولكون هذه القطاعات لم تلب رغبة الفلاحين الجزائريين لاعتبارها تراقبهم وتوجه نشاطهم وتفرض عليهم نوع المزروع فإنهم ترددوا في الإقبال على الإنخراط فيها.

وفي خطاب له يوم السبت 30 نوفمبر1946 أشار «شاتينيو» إلى هذه القطاعات التابعة للشركات الزراعية للاحتياط على أنها مؤسسات وتنظيمات من شأنها مساعدة الفلاح الجزائري وتوجيهه وتربيته حتى يتدارك النقص في التجارب المهنية الزراعية التي يعانيها، وهي مؤسسات بإمكانها المساهمة في تحسين وتجديد طرق العمل لديه.

وذكر بأنه أعطى أمرا يقضي بإنشائها لتكون على حد قوله إطارا اقتصاديا واجتماعيا يتم فيه تهيئة الفلاح المسلم[1] تقنيا ونفسيا[2] إلا أنه توقع مسبقا بأنها ستؤول إلى الفشل لعدة عوامل منها انعدام الإطارات الفنية، وعدم وجود أشخاص مؤهلين على رأسها إضافة إلى قلة العتاد الفلاحي ونقص الجرارات وسائقيها، وكذا عامل الجفاف الذي أثر على قطعان الماشية، وقلة حيوانات الجر، ولهذه الأسباب اقترح حلا لتجاوز الصعوبات التي قد يعانيها الفلاحون الجزائريون بحشرهم في أراضي تتبع لقطاع الدولة أو لقطاع البلديات، ووضعهم تحت تصرف الشركات الزراعية للاحتياط معتقدا أن هذا التصرف سيكون بمثابة دعاية حسنة لصالح المشروع الجديد[3].

واعتبر مؤسسات التحسينات الريفية أجهزة حقيقية تجمع الفلاحين الجزائريين وتساعدهم شيئا فشيئا على تطوير اقتصادهم الزراعي التقليدي، وأن الإكثار منها سيكون له انعكاسات على الصعيد الاجتماعي إذ يؤدي إلى التضامن بين الفلاحين خدمة للمصلحة العامة.

---

(1) – عبارة « مسلم » كان الأوروبيون يطلقونها على العنصر الجزائري تمييزا بينه وبين العنصر الأوروبي.

(2)– G.G.A Assemblée Financière de l'Algérie. Session ordinaire de novembre – décembre 1946. T II, Comptes rendus des délibérations, Alger 1947, p 49.

(3)– Ibid.

وذكر بأن ست مؤسسات للتحسينات الريفية قد شرعت في العمل وضرب مثالا عن إحداها وهي مؤسسة بلدية مسيلة المختلطة التي بفضلها توسعت مساحة أشجار الزيتون في دوار مرابطين الجرف من 100هكتار بـ 1.600 شجرة سنة 1945 إلى 1.500هكتار بـ 24.000 شجرة سنة 1946، وتوقع أن المساحة المزروعة أشجارا ستبلغ 10.000هكتار بـ 160.000شجرة سنة1947[1].

وفي حين كانت المؤسسات الزراعية التابعة للقطاع العصري-قطاع المعمرين- تستفيد من صناديق القرض الفلاحي (المركزي-الجهوي-المحلي)، فإن القطاع التقليدي للزراعة في الجزائر كانت تتكفل به الشركات الزراعية للاحتياط (S.A.P) عن طريق الصندوق المشترك للشركات الزراعية للاحتياط (Fond Commun des S.A.P) الذي نشأ في عام 1933، والذي كانت فيه ضمانات القروض ترتكز على أنماط التملك للأرض -لأن الأرض منها ما كان يخضع للقانون المدني، وما يخضع للعادات والتقاليد المحلية-.

ويظهر من خلال هذا التنظيم الثنائي الذي كان القرض الفلاحي يخضع له بأن الأولوية في الاستفادة من السلفات كانت لأصحاب القطاع الزراعي الأكثر تطورا وعصرنة - أي قطاع الكولون - ومع هذا فإن الاحصائيات الرسمية تدعي أن الصناديق المشتركة للشركات الزراعية للاحتياط كانت تمنح الفلاحين سلفات تقدر بـ 02 حتى 03 مليار من الفرنكات سنويا[2].

وللعلم فإن صندوق السلفات الزراعية (Caisse des prêts agricoles: C.P.A) كان يتدخل فقط، في حالة إصابة الفلاحين بكوارث طبيعية، ولم يجدوا المساعدة اللازمة للنهوض بزراعتهم.

وهكذا يبدوا أن إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر لم يكن لها من هدف وراء اهتمامها بالريف الجزائري سوى إرهاق الفلاح الجزائري بالديون وبالضرائب، ومن ثم إكراهه على التخلي عن أرضه للكولون.

---

(1)- G.G.A. Assemblée financière de l'Algérie, op. cit p 50.

(2)- Ibid, pp 81– 82 .

فلا تجربة الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) ولا الشركات الزراعية للاحتياط (S.A.P)، ولا المؤسسات القطاعية (S.A.R) حققت للفلاح الفقير النتائج التي كان ينتظرها منها، وقد اعتبرها وضعت لمراقبة نشاطه وتوجيهه وفق إرادة الاستعمار، ورأى في وجودها استمرارا لعنائه ومزيدا في تدهور أحواله، والغريب في الأمر فإن الكولون عارضوها لاعتقادهم إياها نظاما تعاونيا قد جاء لتحرير الفلاح من رقابتهم. ومع الانتشار الجغرافي للثورة التحريرية، وإخفاق فرنسا في عزل الفلاحين عنها عمدت إلى مد اهتمامها إلى الريف الجزائري فأنشأت في سنة 1956 «صندوق الحصول على الملكية، والاستغلال الريفي» (Caisse d'accession à la propriété et l'exploitation rurale) (C.A.P.E.R) وقد تمكن هذا الصندوق من شراء أراضي زراعية من أصحابها أو انتزاعها منهم بالقوة وإنشاء بعض القرى، وتوزيع قطع أرضية على الفلاحين مجانا بعد تهيئتها، وفي ظرف سنتين بني 10 آلاف مسكن ضمن 200 قرية صغيرة تأوي في مجموعها 58.000 شخص.

وفي يوم 03 أكتوبر 1958 أعلن ديغول في خطابه بقسنطينة عن مشروع ينص على استصلاح 250.000 هـ.[1]

أهم نتيجة يمكن استخلاصها من خريطة الدخل الزراعي الخام للجزائر خلال موسم 1956–1957 تتمثل في طغيان مداخيل الخمور على باقي مداخيل المحاصيل الأخرى لا سيما في الجهة الغربية من الوطن ومعنى هذا أن الكولون كانوا أكثر اهتماما بالكروم مقارنة مع الحبوب وباقي المنتجات الزراعية الأخرى، والسبب في ذلك لا يعود فقط إلى سعة المساحات المزروعة كروما (264.000 هكتار في كل من وهران، مستغانم، وتلمسان) وزيادة الإنتاج (11.422 هكتولتر في العمالات الثلاثة المكورة خلال موسم 1956–1957)[2] وإنما أيضا إلى سعر هذه المادة في الأسواق الفرنسية والعالمية، فمن بين 78,7 مليار فرنك ناتجة عن محصول الكروم خلال موسم 1956–1957 كان نصيب المناطق الثلاثة لوحدها 43,7 مليار فرنك[3].

---

(1)- ينظر تفاصيل عن مشروع قسنطينة في:

Plan de Constantine . Commission de l'agriculture. D.A.W.O, cote B. 388.

(2)- Statistique générale de l'Algérie Tableaux de l'économie Algérienne:1958, p 70.

(3)- Ibid pp 78 et 83.

خاتمة

استنادا إلى ما سبق عرضه يمكننا أن نخلص إلى الاستنتاجات التالية:

أن المؤسسات الزراعية المتخصصة التي أنشأتها فرنسا لغايات التنمية الزراعية، ولتوفير الخدمات الزراعية للفلاحين الجزائريين فإنها على العكس من ذلك حَرمت بأساليبها البيروقراطية وعراقيلها الإدارية الفلاحين الجزائريين من الخدمات الإرشادية والزراعية؛ ووضعت أمامهم عقبات إدارية للحيلولة دون تنفيذ مشاريعهم الرامية إلى تحسين أوضاعهم، وعرقلت كل قرض مالي استثماري من شأنه إخراج الفلاح الجزائري من دائرة الفقر والتخلف، فلم تؤمن له الأموال اللازمة لشراء المعدات والبذور والأسمدة اللازمة. ومن ذلك تقديمها للسلفات المالية وفق شروط ومقابل فوائد باهضة، وفرضها للتعامل الرسمي مع مؤسسات التسليف عند بيع الإنتاج أو شراء المعدات.

خلاصة القول فإن هذه المؤسسات أنشئت لهدف السيطرة على القطاع الزراعي التقليدي -الجزائري- واحتوائه وجعله يدور في فلك القطاع الزراعي الاستعماري وخادما له.

الفصل الخامس: التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر: المحتوى والأهداف

تمهيد

- السياسة العقارية الفرنسية خلال مرحلة التردد 1830-1834
- الأطروحة الفرنسية حول الجزائر فيما بين 1834-1844
- تطور اهتمامات الفرنسيين بملكية الأراضي من خلال أهم التشريعات العقارية (الصادرة فيما بين 1844-1926).
  - مرسوما 1844-1846.
  - مرسوم 31 جويلية 1845.
  - مرسوم 19 سبتمبر 1848.
  - قرار 27 سبتمبر 1848.
  - قانون 16 جوان 1851.
  - قانون 18 جويلية 1851.
  - القرار المشيخي: 22 أفريل 1863
- الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي (1863).
  - القرار المشيخي: 14 جويلية 1865.
  - قانون 26 جويلية 1873 (قانون فارني).
  - قانون 23 مارس 1882.
  - قانون 22 أفريل 1887.
  - قانون 16 فبراير 1897.
  - الحبوس في الجزائر.
  - قانون 13 سبتمبر 1904.
  - قانون 04 أوت 1926.

خاتمة

تمهيد

كيف توصل الكولون الأوروبيون إلى تجريد الفلاحين الجزائريين من مصدر عيشهم الأساسي-إن لم نقل الوحيد- وانتزاع مليونين ونصف مليون هكتار من أجود الأراضي التي كانوا يمتلكونها؟

إن الإجابة على هذا السؤال تلزمنا قطعا مراجعة -ترسانة- التشريعات العقارية الاستعمارية وإجراءات الفرنسة، وعرض الأشكال المختلفة لتجريد الجزائريين من أراضيهم الزراعية، وما لهذه التشريعات من علاقة عضوية بظاهرة الاستيطان بشطريه الرسمي والحر.

لقد أدرك ساسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر أن الاستيطان لا يمكنه أن يتحقق سوى عبر انتزاع ملكية الأرض، فوجدوا في التشريعات العقارية الوسيلة الذكية والطريقة الأنجع لتحقيق هذا الهدف.

ويكفي الدارس لتاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر تفحص التشريعات وتحليلها لاكتشاف تقنيات الاستيطان وخطواته وأشكاله وأبعاده.

وما يجب معرفته هو أن الفرنسيين في تجربتهم الاستعمارية بالجزائر قد ركزوا على توطيد الملكية الأرضية وتثبيتها، أي أنهم جعلوا من امتلاكهم للأرض قاعدة للاستيطان، وعلى أساس دراستهم للملكية الجزائرية قبل الاحتلال، اتخذوا من الإجراءات التشريعية قاعدة وأساسا لتشكيل الملكية في الجزائر.

ولا أحد من المؤرخين ينكر أن عملية الاستيلاء على الأراضي الزراعية قد احتلت موقعا متقدما في سلم الأولويات ضمن المخطط الاستيطاني بالجزائر.

تمت أولى محاولات الاستيلاء على الممتلكات الجزائرية مع بداية الاحتلال، ومنذ ذلك الوقت أصبح الاستيلاء على الأرض من الأهداف التي لا تفتأ بين حين وآخر تراود الحكام الفرنسيين العسكريين أو المدنيين على حد سواء، ممن داعبهم أمل القيام بتنفيذ خطة الاحتلال الكلي للجزائر.

فمع أن الجنرال «دي بورمون»[1] القائد العام لجيش الاحتلال الفرنسي قد تعهد في وثيقة الاستسلام الموقعة بينه وبين حسين داي[2] يوم05 جويلية 1830 في الجزائر العاصمة بضمان الحرية لجميع طبقات السكان، وأنه لم يلحق أي مساس بدينهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم...، فإن تعهده باحترام تلك الحريات والممتلكات ستكذّبه لاحقا دعوته لضمّ أملاك البايلك[3]، وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد، وكذلك أملاك الحبوس[4].وبهذا الشكل يكون قد تم القضاء مبكرا على أحد الموارد الرئيسية لتموين المؤسسات الدينية الإسلامية، لاسيما وأنه بمغادرة الموظفين الأتراك بلاد الجزائر وإختفاء السجلات الرسمية أصبح من العسير التعرف على الممتلكات العامة، فشجعت هذه الوضعية عملية الاعتداء على

---

(1)– الكونت لويس دي بورمون (1773م–1846م) ماريشال فرنسي، قائـد في الجيش النابليوني، في 1815 تخلى عن بونابارت، والتحق بلويس 18، صار وزيرا للحربية سنة 1829، قاد الحملة الفرنسية التي نزلت بسيدي فرج عام 1830.

(2)– هو الداي حسين بن حسين (1765–1838م) حكم الجزائر فيما بين 1818–1830م وهو آخر داياتها. بعد توقيعه على وثيقة الاستسلام هجر وعائلته إلى الإسكندرية بمصر.

(3)– أراضي البايلك هي عادة الأراضي الخصبة المحيطة بالمدن، حيث توجـد حاميات الجند، تزرع هذه الأراضي بالاعتماد على السخـرة المفروضة (توزيعة–تويزة) على القبائل المجاورة، أو مباشرة من قبل الخماسين الذين يتلقون من الدولة المحاريث وحيوانات الحمولـة والبذور، وينالون خمس الإنتاج كأجـر لهم. وقد تسلم للأهالي مقابل أعمال وفوائد ومرتبات، كانت تؤخذ عنها رسوم عند كرائها في الشرق الجزائري (الحكور). ولم تكن أراضي البايلك شيئا آخر سوى أملاك الدولة تحت حكم الأتراك، وقد تحولت أراضي بايلك الأتراك إلى أراضي بايلك الفرنسيين– أنظر أحمد حسين السليماني.«نزع الملكية العقارية للجزائريين (1830–1871»، المصادر، العدد 06، محرم 1423– مارس 2002، ص 113.

(4)– أراضي الحبوس هي ممتلكات دينية ذات منفعـة جماعية، ومنها الحبوس العام التابع للهيئات الدينية (الطرق–الزوايا–المساجد...) وعائداته محتفظ بها لخدمة الطائفة الدينية. ولأئمة المساجد والقضاة وشيوخ الزوايا سلطة في تسيير شؤون أملاك الحبوس العام، والحبوس الخاص هو التابع لعائلة ما، وبعد زوال هذه العائلة ينتقل إلى مؤسسة الأحباس العامة.

الأراضي، وهكذا أصبحت الدولة المستعمرة في بداية الاحتلال هي أكبر ممتلك لأراضي الأتراك الشاغرة.

أما الجنرال «كلوزيل» الذي خلف «دي بورمون» فقد ظل يراوده حلم احتلال الجزائر، ولما كان أكثر المتحمسين لرؤية الأرياف الجزائرية مكسوة بالمستوطنات الزراعية–ومن أشد المؤمنين بهذه الفكرة– فإنه صمّم على تحقيقها دون تردّد. وتحقيقا لهذه الغاية قرَّر التوسع نحو الداخل، فنظّم حملة ضد بومزراق باي التيطري، وإفتكّ منه مدينة البليدة والمدية– ونصَّبَ مكانه أحد الأوفياء له– ثم عاد إلى العاصمة بعد أن ترك حامية عسكرية في المدية؛ لكن مقاومة سكان المتيجة للوجود الفرنسي أرغمت الحامية العسكرية الفرنسية على إخلاء المدينة؛ ونتيجة هذا التصرف تلقى كلوزيل توبيخا من الحكومة الفرنسية واستدعي إلى باريس في فبراير 1831.

السياسة العقارية الفرنسية خلال مرحلة التردد (1830-1834)

مع أن الفرنسيين ظلّوا يترددون حتى عام 1834 فيما يجب إخلاء الجزائر أو الاحتفاظ بها، فإنه خلال المدة (1830-1834) التي تناوب فيها على الحكم في الجزائر مجموعة من الجنرالات[1] زارت اللجنة الأفريقية[2] الجزائر برئاسة الكونت «بوني» (Comte BONET) للتحقيق في تطور الصراع بين الجزائريين والفرنسيين، وخلصت في تقريرها المستنكر لأعمال الجيش الفرنسي والمتضمن العبارات الآتية «لقد جمعنا إلى جانب الأملاك العامة ممتلكات المؤسسات الدينية، فحجزنا ممتلكات طبقة من السكان وعدناهم بالاحترام، وبدأنا نشاطنا بالقوة عن طريق الاغتصاب، فاستولينا على الممتلكات الخاصة دون تعويضها»[3].

وانتهت اللجنة ليس فقط إلى المطالبة بالاحتلال العسكري لنقاط معينة، أو إنشاء محطات تجارية في الجزائر، وإنما إلى خلق مستعمرة لعمّال أحرار من أصل فرنسي أو أوروبي، ورسمت خطة لاجتذابهم عن طريق منحهم إمتيازات تشتمل على حيازات أرضية تابعة للقطاع العام[4].

والذي يدرس الاستعمار الفرنسي الاستيطاني في الجزائر تأكيدا ستشد انتباهه تلك الصيغ والأساليب والممارسات التي اتبعتها فرنسا لتحقيق هدفها في الجزائر.

---

(1)- خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1834 توالى على الحكم في الجزائر مجموعة من الجنرالات هم: «الجنرال دي بورمون» (De BOUMONT): جوان-سبتمبر 1830. «الماريشال كلوزيل» (CLAUZEL): سبتمبر 1830-فبراير 1831. «الجنرال برتزان»(BERTHEZENE): فبراير- ديسمبر 1831. «الجنرال دي روفيقو» (De ROVIGO): ديسمبر 1831-مارس 1833. «الجنرال افيزار» (AVIZARD): ديسمبر-جويلية 1833. «الجنرال فوارول» (VOIROL): جويلية 1833- جويلية 1834. Arthur GIRAULT, Op.cit, bas de page 88

(2)- تكونت اللجنة الأفريقية في فرنسا وجاءت إلى الجزائر في 28 أوت 1833م، وعادت إلى فرنسا في 19 نوفمبر 1833م لتقرر فيما إذا يمكن الاحتفاظ بالجزائر أو الإجلاء عنها، بعد أن زار أعضاؤها العاصمة، وهران، أرزيو، بجاية وعنابة- أنظر أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية الجزائرية، ج:02، ط:03، الجزائر: ش.و.ن.ت 1982، ص 105.

(3)- Charles-Henri FAVROD. La révolution Algérienne, Paris 1959, p08

(4)- Ibid, p 09.

وضمن هذه الرؤية فإن المراجعة الموضوعية للتشريعات العقارية الصادرة في عهد الاحتلال[1] تبدو ضرورية، وتبقى وحدها هي القادرة على إعطائنا صورة مبدئية عن حجم الأطماع الفرنسية في الأراضي الجزائرية.

وإضافة إلى القوانين هناك مراسيم، وقرارات وأوامر صادرة عن القادة الفرنسيين ترمي جميعها إلى ضرورة ضمّ المزيد من الأراضي، وتوفير المساحات اللاَّزمة والكافية لاستيعاب المهاجرين الأوروبيين وتأمين مصدر العيش لهم، ومن القرارات التي اعتبرت أشدّ خطورة على مستقبل الملكية الأرضية في الجزائر:

- قرارا الكونت كلوزيل بتاريخ: 08 سبتمبر1830م[2] و07 ديسمبر1830 القاضيان بضم أملاك البايلك وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد، والأملاك المخصص ريعها لمكة والمدينة، وكذلك الموارد التي تدفعها المؤسسات لصالح المساجد[3].

وبهذين القرارين تكون إدارة الاحتلال قد كشفت مبكرا عن أهدافها، وتنكرت صراحة لمعاهدة 05 جويلية1830م الموقعة مع داي الجزائر، وبإقدامها على هذا النوع من المصادرة، وبانتهاكها لحرمة مؤسسات ذات طابع ديني تكون قد خالفت وعودها المسبقة.

- قرار 10 جوان1831 الخاص بأملاك الداي، والبايات، والأتراك الذين غادروا البلاد وذلك بأمر من وزير الحربية في 27 ماي1831[4].
- قرار24أفريل1834 الذي وقعه «جانتي دوبيسي»(Genty de BUSSY) بمدينة الجزائر[5].
- مرسوم 22 جويلية1834 الذي ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا، وذلك بناء على توصيات اللجنة الأفريقية؛ وقد كان هذا التاريخ بداية تحول هامة للسياسة الفرنسية في الجزائر مـــن الوجهتين القانونية والتاريخية[6] لأنه أرسى قواعد التنظيم السياسي والإداري لممتلكاتها في الجزائر؛ وهكذا هيأ هذا المرسوم لعملية إغتصاب الأراضي؛ كما

---

(1)– ثمانية وستون نصا قانونيا متعلقا بالملكيات الزراعية في الجزائر تم إصداره خلال الفترة 1830–1927.ينظر:
M^ed Elyes MESLI. Les origines de la crise agricole en Algérie, du cantonnement de 1846 à la nationalisation de 1962, Alger, (S.D), p39.

(2)– Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie 1830-1854, p02.

(3)– M^ed Elyes MESLI. Op.cit, p41.

(4)– Recueil des actes du G.G.A. 27/05/1831, p10.

(5)– Ibid: 24/04/1834, pp 51-52.

(6)– Arthur GIRAULT. Op.Cit, p 47.

ظل الجهاز التشريعي الفرنسي يصدر القوانين تلوا الأخرى طيلة القرن 19 بدءً بالتشريعات الخاصة بالتمركز والاستقرار إلى إنشاء البلديات الكاملة الصلاحيات[1].

- قرار النظام العام للمصادرة في01 ديسمبر1840، وقعه الكونت فالي بمدينة الجزائر[2].
- قرار27 يناير1841 الخاص بتصريح الإدارة بالمصادرة[3].

ومن جهة أخرى سارع المرتزقة العسكريون-المضاربون- بالإجهاز على الجزائر إثر الحملة التي شنت عليها بحثا عن الثروة عن طريق شراء الأراضي الزراعية بغرض إعادة بيعها؛ ومع حشود التجار- الجشعين والمرابين- الذين اصطحبهم الجيش الفرنسي معه إلى الجزائر بدأ عصر المضاربة والكآبة- في وقت كثر فيه المغفلون والمغترون-.

اتخذت العمليات العقارية تطورا فضيعا، فنظرا لاعتقاد الجزائريين بأن الفرنسيين سيطردون، وبالتالي ستعود إليهم أراضيهم، تشجع الكثير منهم على بيع ممتلكاتهم بأبخس الأثمان، وللعلم فإن بيع الأراضي أو شراءها كثيرا ما كان يتم عن طريق الوعود الكلامية، لا عن طريق الكتابة لدى موثق، وهكذا باع الجزائريون الأراضي المشاعة، وأراضي البايلك، وأملاك الحبوس بطريقة سهلة من دون أن يُراجعوا أنفسهم أو يراقبوا تصرفاتهم.

ومن المواقف المبالغ فيها والمثيرة للسخرية أن بعض الأراضي بيعت أكثر من مرة الأمر الذي أثار حملة من الاحتجاجات تطالب بحق استرجاع أملاك الحبوس لاعتبارها أراضي لا يجوز التصرف فيها من قبل الذين يزعمون أنهم يمتلكونها بحجة استغلالهم لها. ويمكن للمتسائل عما آل إليه الاستعمار عند بداية الاحتلال أن يتوصل إلى إجابة مفادها أن الاستعمار انحصر نشاطه بداية الأمر في عملية النهب وتحقيق الربح الصرف والمضاربة بالأملاك[4].

وفي سنة 1835عاد كلوزيل إلى الجزائر بأطماعه الاستيطانية، فتوغّل بعيدا نحو الداخل، فاستولى على مدينة معسكر واحتل تلمسان؛ وأثناء مناقشة ميزانية 1835أفصح عن نيته قائلا:« لكي نعوّض عن تكاليف الاحتلال، ونجعله غير مضرّ بنا اقتصاديا، يجب أن نستعمر هذا البلد»[5].

---

(1)- ADDI. LahouarI. De L'Algérie près- coloniale à L'Algérie coloniale Alger:E.N.A.L,1985, p52.

(2)- Recueil des actes du gouvernement de L'Algérie 1830-1854. pp 149-151.

(3)- Ibid, p152.

(4)- Francis et Colette JEANSON. L'Algérie H.L.L, Alger:E.N.A.L, 1999, pp41-54.

(5)- إسماعيل العربي. المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، ط:02 الجزائـــر: ش.و.ن.ت. 1982، ص105.

الأطروحة الفرنسية حول الجزائر فيما بين 1834-1844

بعد مرحلة التردد (1830-1834) استقر الفرنسيون على فكرة البقاء في الجزائر، وراجت بينهم تساؤلات منها:

01- إبادة الجزائريين. أو على الأقل طردهم؛ لكنَّ شنَّ حرب إبادية ضد الجزائريين على الشكل الذي أبيد به الهنود الحمر في أمريكا، أو الأستراليون بدا لهم أمرا مستحيلا، لأن ذلك يثير ضدهم كافة المسلمين في العالم، الأمر الذي جعلهم يتراجعون عن هذه الفكرة بسرعة؛ كما أن طرد الأهالي إلى الجنوب نحو الهضاب العليا والصحراء على أن يحتفظ الكولون بالتل لهو احتمال يتعذر تحقيقه، لأنهم بحكم الظروف الطبيعية سيتحولون إلى رحّل، فيغزُون الشمال صيفا بحثا عن الكلأ والمراعي.

02- ترك الجزائر للجزائريين. وهذه الفكرة هي التي تضمنتها فيما بعد مسألة إنشاء مملكة عربية -عميلة- وهذا ما يمكن التماسه بعد مرور ثلاثة عقود على احتلال الجزائر- وذلك من خلال مضمون الرسالة التي بعث بها الإمبراطور (نابليون الثالث) إلى الدوق «ما لاكوف» (MALAKOFF) في 06 فبراير 1863 والتي تضمنت عبارة «الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى الدقيق للكلمة وإنما هي مملكة عربية... فأنا كذلك إمبراطور على العرب مثلما أنا إمبراطور على الفرنسيين»[1] إلا أن هذا التصور هو الآخر يتناقض تماما مع مفهوم الاستيطان[2] والاستغلال[3] وإن كان يمنح فرنسا نفوذا سياسيا فإنه يحرمها من الفوائد الاقتصادية.

---

(1)- «L'Algérie n'est pas une colonie proprement dite, mais un royaume Arabe... je suis aussi bien l'empereur des Arabes que l'empereur des Français», Arthur GIRAULT, op.cit, p80.

(2)- «الاستيطان معناه تهجير وتوطين عدد كبير من مواطني فرنسا-الدولة المستعمرة- إلى الجزائر ليستقروا فيها بصفة نهائية ودائمة بغرض خلق مجتمع فرنسي محلي يكون النواة نحو محو الشخصية القومية والطابع العربي للجزائر، ولإحكام ربطها من خلال هؤلاء المستعمرين بالدولة المستعمرة». عن إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ط:04، بيروت 1985، ص 571.

(3)- «تتكون مستعمرات الاستغلال بسبب استيلاء عسكري كبير، وذلك من أجل مجموعة من الأهداف أهمها: استغلال اقتصادي قائم على احتكار تسويق المنتجات الصناعية إليها، واحتكار استخراج واستخدام المواد الأولية الخام، وفرض الضرائب على السكان، وكذلك توفير الأمن الاستراتيجي لسياسات الدول القوية ». د/ محمد خريسات وآخرون. تاريخ الحضارة الإنسانية، الأردن: 1999، ص 386.

03- دمج الجزائريين؟ لقد حلم الفرنسيون بذلك لكن التجربة ستظهر لهم أن الإدماج وهمٌ وخطرٌ، لأن الشعب الجزائري الذي تذوق الإسلام لا يمكنه أن يرتدَّ أو يتحول ببساطة إلى المسيحية؛ والمبشرون المسيحيون يعرفون ذلك جيدا، وحتى التجنس بالجنسية الفرنسية مع المحافظة على الأحوال الشخصية يبدو في نظر الأوفياء والمخلصين للإسلام كفرا ومروقا عن الدين؛ كما أن الإدماج عن طريق فرض اللغة الفرنسية يبدو، هو الآخر أمرا مستحيلا، لأن تصنيف الجزائريين في المدارس، وبعد التخرج، وكذلك شعور المثقفين بالثقافة الفرنسية بمركب النقص لديهم داخل المجتمع الفرنسي يجعلهم دومًا يشعرون بالانتماء لأصلهم.

وهكذا فإن كل احتمالات التعايش السلمي بين الجزائريين والمعمرين في ظل الشرعية الاستعمارية ستبوء بالفشل.

وسنرى بأنه كلما حاول الفرنسيون تقريب الجزائريين منهم واجتذابهم عن طريق الإمتيازات والمكاسب الممنوحة إلا وازدادت الهوة بينهما اتساعا.

والسؤال المطروح هو هل التآلف المادي سيؤدي إلى التآلف العاطفي مع المستعمر؟ هذا ما لم يحدث في الجزائر، فالثورات والانتفاضات التي تصدَّرها الفلاحون الجزائريون أثبتت كلّها عدم إمكانية التعايش السلمي مع المستعمر المغتصب لأرض الجزائر جورا وظلما.

وقد أجبرت تلك السياسة الجزائريين على نضال بائس من أجل الحياة[1]، وهذا ما تفسره بطبيعة الحال تلك المعارك الحادة بين الجزائريين والفرنسيين. فمع أن الماريشال بيجو كان من أنصار التخلي عـن الجزائر في بدايـة الاحتلال فإنه، بعد نزوله في الجزائر يوم 22 فبراير 1841 صرح قائلا:«سأكون مستعمرا متحمسا لأنني لا أعلق الكثير على عزّ النصر في المعارك بقدر ما أعلق على تأسيس حاجات ضرورية ودائمة لفرنسا»[2].

---

(1)- سمير أمين. المغرب العربي الحديث، ترجمة كاميل ق. داغر. ط:02، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1981، ص 119.

(2)- «Je serais donc colonisateur ardent, car j'attache moins de gloire à vaincre dans les combats, qu'a fonder quelque chose d'utilement durable pour la France»- Capitaine FROELICHER. Trois colonisateurs:Bugeaud,Faidherbe, Gallieni, Paris (s.d), p80- voir aussi: ordre du jour de bugeaud à la division d'Oran- Archives G.G.A, E113, in document relatif au traité de la tafna, p 175-176.

وكان يعني بذلك إنشاء مستوطنات زراعية معتقدا أن الغزو بدون استيطان سيكون عقيما[1] كما اعتبر بيجو مطاردة الجزائريين- بدون الاستيلاء على أراضيهم الزراعية تصرفا غبيا، وأفصح عن نيته هذه في التصريح الذي أعلنه يوم 04 ماي1840 قائلا:«يجب توطين الكولون حيثما توجد أراضي خصبة ومياه وفيرة وصالحة، دون محاولة للتعرف على أصحابها»[2] ، وكشف عن خطته الاستيطانية في الخطاب الذي ألقاه أمام البرلمان الفرنسي يوم 05 يناير1840 وذلك بأربعة أشهر قبل هذا التصريح حيث قال. «إني لم أجد وسيلة أفضل من مصادرة الأراضي الزراعية»[3] كما أنه ظل يردد عبارة «أن الهدف الوحيد من الحرب هو الاستعمار»[4] وأكد بأن السياسة العسكرية التي ينتهجها ستركز أساسا على إتاحة الفرصة للمعمرين الفرنسيين بالإقامة في كل مكان توجد فيه مياه وأراضي، لأن -حسب رأيه- «مهمة الجيش الفرنسي لا تنحصر في الجري وراء العرب، لأن ذلك لا يجدي نفعا، وإنما منعهم من زرع أراضيهم»[5].

بالنسبة لبيجو فإن الاحتلال يجب أن يتم على عاتق الدولة بالاستناد إلى "الجندي الفلاح" (le soldat paysan) عن طريق تدعيمه بالخدمات، خلافا لما كان يراه «لا موريسيار» في أن احتلال أفريقيا هو مسألة أموال[6] وبهذا التصريح كان هذا الأخير يشير إلى فتح المجال في الجزائر أمام المؤسسات الرأسمالية الأوروبية.

ويكفينا تعليقا على تصريحات بيجو أنها جميعها ذات أبعاد سياسية لها أكبر الخطر والتأثير على المجتمع الجزائري واقتصادياته.

---

(1)- طاهر بن خرف الله. «التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830-1962».الذاكرة ، العدد 02، السنة 02، 1415هـ- 1995م، ص 141.

(2)- Charles-Henri FAVROD. Op.cit, p p 10-11.

(3)- عمار بوحوش. «الأرض والهجرة» الأصالة ، السنة: 02، العدد 11، ذو العقدة 1492. الجزائر ص 121.

(4)- Capitaine FROELICHER. Op.cit. p 10.

(5)- Abdelghani MEGHERBI. La paysannerie Algérienne face à la colonisation, Alger: ENAL 1979, p 28.

(6)- ADDI Lahouari. Op.cit. p54.

فمع "بيجو" الذي يعـرف في التاريـخ "بالعسكـري الفلاح" بدأ الاستيطان الرسمي-الموجه- ولا أحد يمكنه أن يشـك فـي أن "بيجو" هو الذي هيأ الجزائر بالحسام والمحراث "l'épée et la charrue" . فهو الذي طلب من المجندين إلى جانب استخدامهم العنف مع العرب أن يحملوا المجرفة والمعول، وفي عهده سادت نظرية اخضاع الجزائريين على نظرية طردهم وترحيلهم نحو الجنوب.

وخلافا له فإن الجنرال «دي روفيغو» (De ROVIGO) نصح بمطاردة الجزائريين وإبعادهم نحو الجنوب، وبأمر منه أبيدت قبائل بأكملها، منها التصفية الجسدية لـ:12.000 شخص من قبيلة العوفية ليكون ذلك حسب زعمه عبرة للمتعاونين مع المقاومة ضدهم[1]، وهو بطبيعة الحال لا يختلف في ذلك مع بيجو الذي صرح في 18 أيريل1841 قائلا بأن:«الوسيلة الوحيدة لوضع نهاية لمقاومة الجماهير الشعبية هي التخريب والتدمير ومصادرة الأراضي»[2]، فكلاهما استخدم العنف إذ لا يختلف الاستحواذ على الأراضي الزراعية ورؤوس الماشية والهياكل القاعدية (المخازن) عن قتل الأرواح؛ أما الدكتور «بوديشون» (DR BOUDICHON)، وهو أحد المنظرين للاستيطان في الجزائر، فقد دعا فرنسا إلى الاستيطان في الجزائر بأية وسيلة، مبيحا لها استخدام العنف، وزرع التفرقة والأحقاد بين عناصر السكان (العرب والقبائل؛ وسكان التل وسكان الصحراء...) ومن ثم ضرب الوحدة التي تجمعهم.

أما «راوسات بوبلون» (Raousset BOUBLON) فقد خلص إلى القول أن تجريد الجزائريين من ممتلكاتهم هو الشرط الأول والحتمي لاستئثار الفرنسيين بالأرض[3].

تلكم هي بعض النماذج من فلسفة الاستعمار الفرنسي في الجزائر عند بداية الاحتلال.

---

(1)- Abdelghani MEGHERBI. Op.Cit, p28.

(2)- Mahfoud KADDACHE, Djilali SARI. L'Algérie dans l'histoire, T:5, Alger: OPU- ENAL. 1989, p 140.

(3)- Charles-Henri FAVROD. Op.Cit, p 23.

تطور اهتمامات الفرنسيين بملكية الأراضي من خلال أهم التشريعات العقارية الصادرة فيما بين 1844 إلى 1929

مرسوما 1844 و 1846

أمام الوضعية الشاذة المرتبطة بالتطورات السياسية لفرنسا المؤيدة أحيانا أو المعارضة أحيانا أخرى للولاية العامة تدخلت السلطات الإدارية الاستعمارية في أولى محاولة لها لفرنسة الأراضي الزراعية في الجزائر، وذلك عبر قنوات أساسية تمثلت في سن قوانين تعمل على تسوية العقود والصفقات العقارية بين الأهالي والأوروبيين، فأصدرت مرسومين مكملين لبعضهما، أحد هما في 01 نوفمبر1844، والثاني في 21جويلية1846[1] وذلك تحقيقا لهدفين اثنين:

أولهما: طمأنة الجزائريين بالأمان على قطعهم الأرضية وملكياتهم مستقبلا.

وثانيهما: تسهيل انتقال الأراضي الزراعية إلى الكولون.

وللحصول على نتيجة أولى فإن مرسوم 1844 أثبت شرعية (Validité) ما تملكه الكولون من قبل (أي خلال الفترة التي أعقبت الاحتلال)، وصادق على العقود العقارية السابقة[2] وقرر أن مسألة المساس أو التصرف في أملاك الأحباس فكرة لم يعد لها تأثير على الممتلكين الأوروبيين، وأعلن بأن الريع العقاري الذي شكل ثمن البيع قابل للإشتراء ثانية بدفع التعويض النقدي عنه، وذكر بأن الصفقات العقارية بين الأهالي والأوروبيين ستكون محل رعاية القانون الفرنسي مستقبلا، أي أن القانون الفرنسي سيكون هو المرجع المتحكم في عمليات انتقال الأراضي بين الأوروبيين والجزائريين، وبهذا الشكل سيضمن هذا المرسوم الحقوق العقارية للحائزين الفرنسيين[3].

وتحقيقا للهدف الثاني فإن مرسوم 21 جويلية 1846 قرر بأن السلطات الاستعمارية سوف تباشر إجراءات تحقيق عن عقود الملكية العقارية الريفية بتحديد مساحاتها وفق

---

(1)- recueil des actes du gouvernement de l'Algérie, 1830-1854, pp 414-415.

(2)- ADDI Lahouari, Op.cit, p 52.

(3)- Mohamed Elyes MESLI. Op.Cit, p 44.

قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية، وكل الأراضي التي ليس لها سندات ملكية فإنها تتحول إلى ملكية الدولة؛ ومسَّ هذا المرسوم أراضي البور لاقتراض أنها بدون مالك، أي أن عدم زراعة الأراضي سيكون سببا كافيا لانتزاع ملكيتها ووضعها تحت تصرف المصلحة العامة.

وتطبيقا لهذا المرسوم تم انتزاع 168.000 هكتار في منطقة الجزائر العاصمة وحدها، عاد منها 95.000هكتارا لقطاع الدولة، و 37.000 هكتار لصالح الأوروبيين[1].

وتذكر بعض المراجع أنه قد تم انتزاع 78.000 هكتار في المتيجة لوحدها بحجة أن أصحابها غير حائزين على عقود تؤيد ملكيتهم لها بحيث مست المصادرة 2.000 أسرة[2].

ولتنشيط عملية الاستيطان فإن مرسوم 1844 أقر ضريبة خاصة على الأراضي غير المستغلة (المهملة)، كما أقرَّ إمكانية انتزاعها من أصحابها[3] إلا أن هذا الإجراء لم يكتب له الدوام.

أما عملية فحص العقود ومراقبتها، فإنهـا مست بوجـه خـاص مساحات قدرت بـ 2.600كلم^2 في سواحل الجزائر العاصمة، ومتيجة وضواحي عنابة ووهران.

وبهذا الشكل يكون المرسومان (1844-1846) قد أرسيا قواعد الاحتلال العقاري على أوسع نطاق، بحيث يمكن إعتبارهما بداية للانطلاق الفعلي لتجسيد فكرة الاستيطان والتمركز المشؤومة، لاسيما وأن مرسوم 21 جويلية1846 قد نص على تحديد الملكيات الأرضية في آجال معينة، و ما لم يتم تحديدها قبل الآجال المعلومة فإنها تخضع لعقوبة الحجز على اعتبارهـا شاغرة وغير مستغلة[4].

---

(1)- عبد اللطيـف بن اشنهو. تكون التخلف في الجزائر، ترجمة نخبة من الأساتذة الجزائر: ش.و.ن.ت. (د.ت) ص27.

(2)- Mohamed Elyes MESLI. Op.cit, p43.

(3)- Arthur GIRAULT. Op.cit, p 356 (bas de page).

(4)- M.P. de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne, 1er volume,1830-1860, 3eme édit, Paris- Alger 1877, p577.

وحتى يتسنى لإدارة الاحتلال مصادرة الأراضي من الفلاحين، فإنها وضعت عراقيل وصعوبات تحول دون حيازة الفلاحين الجزائريين على الوثائق اللازمة خاصة بعد ظروف الحرب الأمر الذي حرم كما سبقت الإشارة إليه 2.000 أسرة في المتيجة بعد جمع أصحابها في مساحة لا تتعدى 27.636 هكتار[1].

مرسوم 31 جويلية 1845

حضي المرسومان السالفا الذكر بدعم قانوني يتمثل في المرسوم الحكومي الصادرفي 31 جويلية1845 والقاضي بالسماح للعسكريين بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث أي نشاط عدائي للوجود الفرنسي- كإجراء حربي- إذ نصت المادة 10 منه على مصادرة أملاك الجزائريين الذين:

- اقترفوا أعمالا عدائية ضد الفرنسيين، أو ضد القبائل الخاضعة، أو قدموا مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للثائرين ضد فرنسا أو أقاموا اتصالات معهم.
- أهملوا أراضيهم والتحقوا بالثوار.
- غادروا منازلهم لمدة تجاوزت ثلاثة أشهر دون إذن من السلطات الاستعمارية الفرنسية.

وكان المرسوم يهدف صراحة إلى دفع الوجهاء، وزعماء قبائل المخزن إلى التحالف مع فرنسا، على أن يستغل الخاضعون لفرنسا (الموالون لها) هذا المرسوم للحصول على الإعتراف بحقوقهم في ملكية الأرض، ومن هؤلاء المتعاونين تشكلت النواة الأولى للبرجوازية العقارية في الجزائر[2]؛ كما أنه كان يهدف أيضا إلى تسهيل عملية الاستيطان للأوروبيين في الجزائر بمنحهم قطعا أرضية مجانا من تلك التي احتجزت من القبائل الثائرة، كما سمح لهم بحق المرور مجانا والتمتع بالحماية في الطرقات الفرنسية مقابل دفعهم ثلاثين سنتيما لكل عشر كيلومترات، ووعدهم بالإيواء المؤقت عندما ينزلون في أرض الجزائر مع منحهم مواد لبناء مساكنهم بقيمة تقدر بـــ 300 حتى 600 فرنك، وتسليمهم كميات من الحبوب والبذور مجانا، إلى جانب قروض مؤقتة تسهل عليهم الحصول على حيوانات للجر، ومعدات فلاحية[3].

---

(1)- Mahfoud KADDACHE, Djilali SARI. Op.cit, p140.

(2)- عبد اللطيف بن اشنهو. المرجع السابق، ص 52.

(3)- Paul-Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie, 2eme édit, Paris 1897,pp 65-70.

مثل هذه التسهيلات حفزت عددا من السويسريين، والألمان والإيرلانديين، والإسبان، والإيطاليين على الهجرة إلى الجزائر.

ففي عام 1845 نزل بالجزائر 45 ألف نسمة، عاد منهم 25ألف؛ وفي هذه الظروف اهتم "بيجو" بشق الطرقات، وإنشاء المستثمرات الفلاحية النموذجية بجوار المخيمات العسكرية، ووعد الكولون المدنيين بمنحهم أراضي زراعية مقابل الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات في المستثمرات الفلاحية، وفي انتظار موعد الاستحقاق يتقاضون رواتبهم، ويتحصلون أقواتهم لمدة ثمانية عشرة شهرا، ويستفيدون من سكن مجهز ومواشي، وكميات من الحبوب؛ وبعد قبولهم كمجندين يمنحون إجازة للزواج مدتها ستة أشهر.

وقد رافقت عمليات امتلاك الأراضي بعد اغتصابها عمليات تعمير واستيطان فعلي لاسيما بعد سنة 1841.

ويلاحظ أنه فيما بين 1846 و1848، أي في ظرف لا يتجاوز ثلاث سنوات، قد تم إنشاء سبعة وعشرين قرية جديدة في سهل متيجة، وثلاثين قرية أخرى في عمالة وهران خلال نفس المدة[1] منها ما أنشئ لأول مرة ومنها ما وسِّع.

وللإشارة فقد خصت المراكز الاستيطانية بحيز وفير من هذا البحث في فصل الهجرة والاستيطان.

وفي أعقاب ثورة 1848 أقر مجلس النواب الفرنسي رصد خمسين مليون فرنك لتعمير الجزائر، وإنشاء المستعمرات الفلاحية بها.

وبهذه الطريقة أعطى سادة فرنسا الجدد دفعا رسميا للاستيطان الذي راهنوا عليه في تخليص العاصمة الفرنسية من العناصر الهدامة[2].

لقد واجهت الثورة الجماهير الغاضبة، ومئات الآلاف من البطالين، وتفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي بنداء يدعو الحرفيين والعمال إلى الهجرة للعمل بأرض الجزائر، حيث يمنح لهم سكن، وقطعة أرض زراعية مغرية مجانا.

---

(1)- ينظر الجدول الخاص بأسماء المراكز الاستيطانية الناشئة أو الموسعة فيما بين1830-1900في عمالة وهرا ن في:
Le département d'Oran et son conseil général, Op.cit, pp 230-235.

(2)- شارل روبرت أجيرون. تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1974، مرجع سابق، ص 49.

وهكذا عبَّد فشل ثورة 1848 بفرنسا طريق الهجرة إلى الجزائر للمرضى سياسيا، حيث بارزت ضرورة ترحيل السكان الذين يتسببون في مصاعب داخلية للدولة، مما دفع قادة الثورة بالجوء إلى التهجير كسبيل نحو الحل الناجع، لأنهم اعتبروا عمال الورشات العاطلة عن العمل خطرا اجتماعيا على الحكومة، لابد من استئصاله.

وتحقيقا لهذه الغاية سوف تصادق الجمعية الوطنية الفرنسية على مرسوم 19 سبتمبر 1848.

مرسوم 19 سبتمبر 1848

يقضي هذا المرسوم في مادته الأولى بمنح اعتماد مالي قدره 50مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية تكاليف السنوات الأربعة (1848-1851) الخاصة بإنشاء المستعمرات الفلاحية في مناطق الجزائر وكذلك للخدمات ذات المنفعة العامة والمكرسة أساسا لضمان الازدهار والرفاهية للكولون. ومن جهة أخرى حُدِّد عدد الكولون المستفيدين من هذا المرسوم بـ 12 ألف مستفيد خلال سنة 1848، على أن تكون المستعمرات الزراعية الممنوحة من نصيب مواطنين فرنسيين أرباب أسر أو عزاب[1].

نصت المادة الثالثة من هذا المرسوم على أن الكولون المزارعين أو الراغبين في التحول إلى مزارعين سيتلقون من الدولة قطعا أرضية زراعية بشكل مجاني تتراوح مساحتها من 02 إلى 10 هكتار للعائلة الواحدة، بما يتوافق مع أفرادها ووظائفهم، وطبيعة الأراضي الممنوحة، والمساعدات المالية الضرورية لإقامتهم واستقرارهم.

أما المادة الرابعة فقد نصت على أن المساعدات الخاصة باستصلاح الأراضي مهما كانت طبيعتها، فلا يمكن بحال من الأحوال أن تتجاوز ثلاث سنوات، وبعد إنقضاء هذه المدة فإن المباني المنجزة للكولون، والأراضي الممنوحة لهم تصبح ملكا شرعيا لهم شريطة الامتثال للمراسيم وللقرارات المنظمة للملكية في الجزائر[2].

---

(1)- Maxime RASTEIL. Le calvaire des colons de 48, Paris 1930, p 168.

(2)- Ibid, p 169.

وإن كانت المادة 05 من ذات المرسوم قد قررت نزع الملكيات والحيازات الأرضية الممنوحة من أصحابها ما لم يستغلوها في الظرف الزماني المحدد بثلاث سنوات، إلا في الحالات المبررة بالظروف القاهرة، فإن المادة 10 طلبت من الكولون المستفيدين بالتوجه فورا وفي أقرب الآجال إلى الجزائر.

ومعنى هذا أن الحكومة الفرنسية التي كان «كافينياك» على رأس سلطتها التنفيذية كانت جد منشغلة بالأمن الداخلي لفرنسا، وقد وجدت مخرجا لها على حساب الأراضي الزراعية الجزائرية لتتخلص من نكباتها ومآسيها.

قرار 27 سبتمبر1848

أصدر الجنرال«لا موريسيار» وزير الحربية الفرنسية قرارا في يوم27سبتمبر1848 ضمنه شروط قبول المواطنين الراغبين في الهجرة إلى الجزائر بصفتهم مزارعين أو عمالا فنيين، وتوقع مسبقا عدم السماح بالهجرة إلى الجزائر للأشخاص العزاب، أو المتزوجين ممن تجاوز عمرهم الستين سنة، وقال بلهجة صارمة: «الشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل في التمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر هو توطين معمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة في هذه البلاد» إلى أن قال: «ينبغي أن نبذل جميع المساعي لترغيب أكبر عدد ممكن من المعمرين بالمجيء فورا إلى الجزائر، وتشجيعهم على البقاء فيها باقتطاعهم أراضي زراعية فور وصولهم إليها»[1].

ووضعت الترتيبات الخاصة بنقل الكولون وعائلاتهم، وأمتعتهم، وأثاثهم من مقرات سكناهم إلى غاية أماكن إقامتهم في الجزائر، على أن يرافق قافلة الكولون في رحلتها إلى الجزائر موفد خاص، وموظف مدني أو عسكري مهمته ضمان أمن وسلامة المهاجرين أثناء السفر بحرا ثم برًّا.

وبهذا الشكل تكون فرنسا قد حققت غرضين اثنين، **أولهما:** التخلص من فتنة وشغب الثوار وتحمسهم المرعب، و **ثانيهما:** المساهمة في تعمير الجزائر بمستوطنين فرنسيين.

---

(1)- Maxime RASTEIL. Op.cit, p 171.

وهكذا حضي الوافدون الأوائل من كولون 1848 بامتيازات منحتهم إياها السلطات الاستعمارية الفرنسية مجانا، منها: الاستفادة من 06 حتى 07هكتار للفرد الواحد، محراث وثورين لكل اثنين من الكولون، وعربة لكل أربعة أشخاص، مع بقرة حلوب، وأكياس من البذور لكل فرد.

وإذا كان مرسوم 26 أبريل1851 قد أقر نظاما جديدا لا يجبر الكولون مسبقا بتبرير مواردهم أو أهليتهم أو جنسيتهم، وذلك حتى يمكنهم من الاستفادة من قروض فلاحية لا يلتزمون فيها بارتباطات أو إجراءات قانونية؛ فإن قانون 04 فبراير1851 سبق وأن فتح لهم الباب واسعا لتسويق منتجاتهم الزراعية باتجاه فرنسا والعالم الخارجي الأمر الذي فسح المجال أمام توسيع الأراضي الزراعية.

ونظرا لاستمرار المنح المجاني للأراضي الزراعة فيما بين 1848-1851 فقد تم إنشاء 42 مركزا استيطانيا جديدا لـــ: 20.000 معمر[1].

وبهذا الشكل بلغ عدد السكان الأوروبيين151.000 شخصا منهم33ألف معمر ريفي[2].

وابتداء من عام 1850 شرع الاحتلال الفرنسي في تركيز القبائل، فعلى سبيل المثال نذكر قبيلة الغرابة في غرب البلاد التي طردت من أراضيها الخصبة الواقعة بين وهران وسيدي بلعباس والمقدرة مساحتها بـــ 85.000 هكتار لتركز في مساحة أرضية جرداء تقدر بـــ33.000هكتار، وقبيلة الزمالة التي على الرغم من تعاملها مع الاستعمار فإنها هي الأخرى تعرضت لعملية التركيز وضاع منها 5.200 هكتار لصالح الأوروبيين[3].

ولنا مثال آخـــر في قبيلـــة الحساسنـــة (سيدي بلعباس) التي ركزت فيما بين 1854-1859 في أراضي تم حجزها من قبيلة الحازج وأولاد براهيم، وأولاد سلمان[4]، وحتى قبيلة البرجية التي عرفت بولائها لفرنسا احتجزت منها 14.122 هكتار من ضمن 19.522 هكتار بحيث لم يبق لها سوى 5.400هكتار[5].

---

(1)- عبد اللطيف بن اشنهو. المرجع السابق، ص 27.

(2)- Ibid.

(3)- Mahfoud KADDACHE et Djilali SARI. Op.cit, p 142.

(4)- B.O.A. 1867, p 823.

(5)- B.O.A. 1865, p488.

قانون 16 جوان 1851

أكد قانون 16 جوان1851 في مادته العاشرة أن «الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسيين أو غيرهم»[1]. لكن الواقع أثبت غير ذلك، فبصدور هذا القانون أصبح الجزائريون لا يتحملون العيش داخل الأرياف المحاذية للمساحات الغابية بسبب الاتهامات المتتالية للإدارة الاستعمارية لهم بارتكاب المخالفات؛ ففيما بين 1883 و 1890 حرّرت الإدارة 96570 دعوة قضائية تتهم فيها الجزائريين بارتكاب مخالفات[2].

وللعلم فإن قانون 1851 قد حضّرت له لجنة ترأسها الجنرال "دي لاموريسيار" أحد مؤيدي فكرة ترحيل الجزائريين وحشدهم في جهات معينة[3].

وبمقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة، فإن 200ألف هكتار من الأراضي الغابية و 60 ألف هكتار من أراضي القبائل أعلنت تابعة للدولة.

وبهذا الإعلان عادت عملية حرية ابتلاع الأراضي إلى الواجهة لتجسّد مجددا فكرة الاستغلال والاستيطان في الجزائر.

سلّح القانون الغابي الرهيب الأعوان الغابيين بـــ: 225 مادة تمنع جميعها الفلاحين الجزائريين من الخدمات التي كانت الغابة تقدمها لهم، ومكن السلطات العسكرية الفرنسية من فرض عقوبات جماعية على القبائل المجاورة للغابات التي تشتعل فيها النيران، وذلك لاعتبار إشعال النار في الغابة عملا عصيانيا، الأمر الذي كثيرا ما تسبب في ردود فعل عنيفة في شكل انتفاضات محلية قامت بها القبائل المجاورة للغابات، والتي منها على سبيل المثال انتفاضة 1858 في شرق بلاد القبائل داخل المثلث المحصور بين جيجل، القل وميلة، ضد طوابير الجنرال "غاستو" (GASTU) الذي حاول التدخل لفرض عقوبات جماعية على القبائل إثر الحرائق التي نشبت في الغابات.

---

(1)- Arthur GIRAULT. Op.cit, p 24.

Voir aussi: E. SAUTAYRA. Législation Algérienne, Paris 1878 p541.-

(2)- Ibid.

(3)- Le Bon JEROME David. Réflexions et discours sur la propriété chez les arabes bordeaux, 1862, p 21.

وفي حين منع الوزير المقيم-بمقتضى منشور صدر في 05جوان1860 الممارسات العقابية الجماعية تخفيفا من حدّة الصراع وتطوره، على أن يعاقب الجامحون فقط؛ فإن الماريشال «بيليسيي»، على العكس من ذلك اتخذ قرارا مخالفا يوم24 جوان1861 وأمر بفرض عقوبات صارمة تتمثل في غرامات مالية تتجاوز قيمة الزكاة بأربع مرات على القبائل التي ثبت تورطها في إشعال النيران بالغابات أو عدم التدخل لإطفائها[1]؛ زد على ذلك، فقد تنازل الماريشال -بيليسيي- عن مساحات غابية تقدر بـــ 149.793هكتار في إقليم قسنطينة لـــ 34 معمركما مس قانون 16 جوان 1851 غابة مولاي إسماعيل الأميرية الواقعة في أراضي قبيلة الغرابة ببلدية "سان لوسيان" (زهانة حاليا) والتي قدرت مساحتها آنذاك بـــ 12.000هكتار، مع العلم أن حدود هذه الغابة قد ثُبِّتت مبكرا وذلك خلال عامي 1846-1847 طبقا للأوامر الواردة في البرقية الوزارية الصادرة بتاريخ 13 أوت1848، وفي 10ماي1848 صودق على مشروع تهيئتها، وفي عام 1855 تخلت السلطات الاستعمارية عن 800 هكتار لصالح قبيلة الغرابة بدعوى أن أهالي قبيلة الغرابة قد استقروا فيها بطريقة شرعية وفق قرار وزاري مؤرخ في 14 سبتمبر1850، كما اقتطعت مساحة 2.800هكتار من غابة مولاي إسماعيل لإنشاء مركزي أرزيو والمالح الاستيطانيين[2].

كما مس القانـــون الغابي لـــ 16 جوان 1851 غابة بني خنيس بجبال بني شقران -شمال معسكر- التي تغطي مساحتها 3.698هكتار، إلا أن قبيلة بني خنيس احتجت على قرار المصادرة لاعتبار الغابة ملكا جماعيا، تم شراؤها وفق عقد مكتوب من باي معسكر عام 1801 بمبلغ 2.500 ريـــال .

ونظرا لما تشكله الأراضي الغابية لقبيلة بني خنيس من خطر على أمن الفرنسيين في ضواحي مدينة معسكر فإن الحاكم العـــام الفرنسي -للجزائر قد اقترح إخضاع 2.040هكتار من أراضي الغابة لقانون 16 جوان1851[3].

---

(1)- Charles-Robert AGERON. Les Algériens Musulmans et la Farnce, T1, Paris: P.U.F, 1968,p108.

(2)- G.G.A, Dpt d'Oran. Arrondissement d'Oran, C.M de ST lucien, Forêt domariale de Mouley Ismaël (archives de la direction des forêts- Mascara)

(3)- M.P de MENERVILLE. Op.cit, p 232.

ومهما يكن من أمر فإن الإجراءات التطبيقية للقانون الغابي تبقى لا سياسية ولا إنسانية، لأنها تسببت في حرمان الجزائريين الذين يسكنون داخل الغابة أو بجوارها من أحد المصادر الهامة لمعيشتهم. (منها يجمعون الحطب، وفيها ترعى مواشيهم، ومتى وجدوا فيها فرجة (clairière) حرثوها وزرعوها).

قانون 18جويلية1851:

وضعت المواد من07 حتى17 من الفصل الثالث لقانون18جويلية1851ثلاث قواعد.

أولها: أن الملكيـــات العقارية للأهالـــي وللأوروبيين على حد سواء هي قابلة للخرق، (المادة: 10)، واعترفت هذه القاعدة بالحالة التي وجدت عليها الأراضي غداة الاحتلال، أو بعد التأكد من أنها ملكية يتمتع بها الخواص، أو هي ملك جماعي للقبائل أو لبطون القبيلة التابعة لها (المادة: 11)؛ وبهذا الشكل ظهر لأول مرّة الفصل بين أراضي الملك وأراضي العرش، إلاّ أن هذا المبدأ اعتبر قدحا أو احتجاجا ضد مرسومي 1844 و 1846، وبالفعل فإن المادة 22 من قانون 1851 قد وضعت حدًّا لعملية التثبت من عقود الملكية[1].

ثانيها: إن حق التملك والتمتع بالأراضي التابعة للقبيلة غير قابل للتحول لصالح الأشخاص الأجانب عن القبيلة (المادة 14، الفقرة 02) إلا لصالح الدولة، وهذه المادة جاءت لتمنع الأوروبيين من الحصول على أرض خارج النطاق الذي حددته السلطات الاستعمارية للكولون، وقد سبق لهذا الإجراء أن حددته المادة 19 من مرسوم 1844.

والداعي إلى إصدار هذه المادة القانونية هو ضمان أمن الكولون حتى لا يغامروا بأنفسهم داخل القبائل، وبالتالي يعرقلون النشاطات العسكرية ضد القبائل المتمردة والثائرة، لاسيما في المناطق العسكرية، لأن المناطق المدنية قد ضمنت فيها المادة 17 من قانون 1851 الحق للأوروبيين في شراء أراضي الحبوس.

ثالثها: إن عمليات المتاجرة بالأملاك العقارية فيما بين الجزائريين ستتم وفق إجراءات إسلامية، ووفق القانون المدني في جميع الحالات الأخرى (المادة:16).

واعتبرت المادة 04 من هذا القانون أملاكا تابعة للدولة جميع العقارات التي كانت تدعى بأملاك الأحراش والغابات، وهذا طبقا لقرار 31 أكتوبر1845[2].

---

(1)- Arthur GIRAULT. Op,cit, p355.

(2)- G.G.A. Bull off de l'Algérie 1863, pp 106 - 108.

وخلال هذه السنة بلغ عدد الذكور الأوروبيين المهاجرين إلى الجزائر: 40.103 نسمة مقابل 23.212 من الإنـــاث، أمـــا الذيـــن تقـــلّ أعمارهم عن 15 سنة فعددهم 29.142نسمة[1].

وللإشارة فإنه خلال الفترة من 1840 إلى 1851 وهي التي جرى فيها تطبيق نظام الامتياز المجاني (Système de concession gratuite) والدعم الرسمي قد تمكنت الحكومة من تثبيت 44.045 معمرا[2].

وبمثل هذا التشريع حققت فرنسا بعدا سياسيا، إذ بتحطيمها للبنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري تكون قد سدت الطريق في وجه الطبقة التقليدية المسيطرة.

وعلى أية حال فإذا كانت التشريعات الخادعة قد مكنت الدولة الفرنسية من الاستيلاء على أملاك الدولة العثمانية باعتبارها تحل محلها في الجزائر-وبالتالي لها الحق في الحد من ملكية القبائل- فإن ممارسة تحديد ملكيات القبائل لا تعدو أن تكون تكريسا للاستعمار وتجسيدا له.

إن الفكر السياسي الفرنسي خلال هذه الفترة قد تضمنته وعبرت عنه التشريعات العقارية السالف ذكرها، والتي كانت مرتبطة أوثق الارتباط بالهجرة والتعمير، وترمي جميعها إلى تحقيق هدف أساسي هو مصادرة الأراضي من غير تمييز بين أنماط ملكياتها وبعبارة أخرى فإن التشريعات العقارية قد ساعدت كثيرا على تقوية الهجرة والاستيطان وتأييدهما، وتأكيدهما.

القرار المشيخي: 22 أفريل 1863

يعتبر القرار المشيخي لـــ:22 أفريل1863 منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر لما نتجت عنه من آثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان الجزائري؛ فهو إجراء تشريعي ذو أبعاد سياسية عميقة.

كيف ذلك؟ لقد عُرف الجزائريون عبر التاريخ بالاعتزاز والأنفة، والقدرة القتالية؛ ولهذا كـــان على فرنسا أن تعمـــل جادة لتغيير سلوكهم القتالي، والحد من الصفات الحربية

---

(1)- Jules DUVAL. L'Algérie et les colonies Françaises, Paris 1877, p34.

(2)- Charles-Henri FAVROD. Op, cit, p 18.

لديهم، فلم يبق أمامها تحقيقا لهذا الهدف سوى وسيلة تحويلهم إلى مالكين للأرض، وفي غياب وسائل خدمتها، سيتحولون بهذه الطريقة إلى فقراء معوزين ضعفاء فاقدينْ للّحمة التي كانت تربطهم بالقبيلة وهي الأرض.

ومن هنّا يتبين أن القرار المشيخي (1863) كان له هدف مزدوج سياسي ومالي، لأن فرنسة الأراضي يقتضي إخضاعها للنظام الضرائبي الفرنسي لغرض خلق ميزانية استعمارية.

ومع أن الكولون ظلوا يحتفظون بحقهم في الاستفادة من قانون 1851 الذي يبيح لهم التعامل مع الدواوير، ويسمح لهم بحق انتزاع الملكيات من أصحابها عن طريق المزاد العلني، أو بأمر قضائي أو بالقوة؛ إلاّ أنهم جزعوا لهذا القرار وتنكروا له؛ فردَّ عليهم الإمبراطور-نابليون الثالث- قائلا:« ينبغي طرد السكان العرب إلى الصحراء، والحكم عليهم بنفس المصير الذي لحق بهنود أمريكا الشمالية، لكن هذا مستحيل ولا إنساني، فلنبحث إذن عن وسائل التآلف مع هذا العنصر الذكي، الفخور، المحارب والمزارع»[1].

إن مرامي الإمبراطور آنذاك كانت تهدف من خلال هذا القرار إلى تحقيق ثلاث غايات.

الغاية الأولى: طمأنة الجزائريين الذين شعروا بالخطر يهددهم من جراء عمليات اغتصاب الأراضي وتجميع سكان الأرياف في مساحات معينة(Cantonnement indigène)، ولابد من الإشارة هنا إلى النقطة الهامة التي وردت في رسالة الإمبراطور الموجهة إلى الماريشال «بيليسي»(PELISSIER) في تاريخ 06 فبراير1863 والتي تضمنت العبارات التالية:«يبدو لي ضروريا من أجل راحة وازدهار الجزائر، دعم وتعزيز الملكية بين أيدي متملكيها»[2]؛ ودعما لتصريح الإمبراطور جاءت المادة الأولى من القرار المشيخي (1863) لتنص على أن الملكيات الأرضية التي بحوزة القبائل في الجزائر، والتي ظلّوا يتمتعون بها بشكل دائم وتقليدي مهما كانت الصفة تعتبر ملكية مثبتة قانونا[3](les tribus sont déclarées propriétaires incommutables)

---

(1)- Mohamed Elyes MESLI. Op.cit, P49.

(2)- Arthur GIRAULD. Op.cit, p385.
Voir aussi: B.O.A. 1863, p106.

(3)- Ibid.

سبقت الإشارة بأن الكولون تنكروا لهذا القرار وتأثروا له بالغ التأثر لأنه دعم ملكية القبائل لأراضي العرش، وطمأنها بأنه لا أحد بعد هذا التاريخ ينافسها في حق تمتعها بأراضيها، وأن المستغلين لأراضي الملك هم الآخرون وجدوا في هذا المبدأ ضمانا يكفل لهم حقوقهم ويؤمنها.

أما القطع الأرضية التي تحصلت عليها قبائل المخزن في شكل امتيازات، فإنها فقدت طبيعتها وأصبحت قابلة للفسخ والبطلان.

وبهذا القرار تكون الحكومة الفرنسية قد تخلت عن حق تصرفها في أراضي العرش، وعبَّرت صراحة عن استرجاع حقها في السيطرة على أراضي قبائل المخزن. ولمثل هذه الأسباب اعتبر الكولون هذا الإجراء سخاء غير مناسب، ووصفوه بأنه تخل للدولة عن حقوقها[1].

الغاية الثانية: الإعتراف بحق الملكية للجزائريين، وإمكانية إحداث ملكية فردية "للعرب" تدريجيا –أي للجزائريين– كانت موضوع المادة 02 من القرار المشيخي الذي كانت قواعده في هذه النقطة مصبوغة بالحذر.

وتطبيقا لهذا القرار شهدت 372 قبيلة في آخر سنة 1870، –وهو التاريخ الذي عُلِّق فيه العمل بمقتضى القرار المشيخي 1863– تحديدا لأراضيها فكانت النتيجة أنه ضمن عدد إجمالي يقدر بـــ 6.883.811هكتار أقرت السلطات الاستعمارية بـــ 1.186.492هكتارا على أنها أملاكا تابعة للبلديات ومصنفة ضمن أراضي العرش، و 2.840.591 هكتار ضمن أراضي الملك[2].

وللعلم فقد رافق تطبيق القرار المشيخي عمليات حجز ومصادرة منها على سبيل المثال، 108هكتار في دائرة مستغانم، وحجز قطع أرضية متفاوتة المساحة في 24 قبيلة من دائرة تلمسان؛ أما أكبر عملية حجز للأراضي الزراعية خلال عام 1863 فقد شهدتها كل من دائرة معسكر وسعيدة ووهران وسيدي بلعباس[3].

---

(1)- Arthur GIRAULD. Op.cit, p359.

(2)- G.G.A. bull off de l'Algérie, 1863, p 107.

(3)- Mahfoud KADDACHE, Djilali SARI. Op, cit, p 49.

وفي الفقرات اللاحقة سنتعرض بالذكر للقبائل التي مستها الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي.

وخلاصة القول فإنه انطلاقا من هذا القرار، أصبح كل دوار يعرف حدود وامتداد أراضيه، ومثال على ذلك: 284 قبيلة محاذية للمراكز الاستعمارية أو الغابات، أو للسكك الحديدية عرفت حدودها ومنها في دائرة معسكر قبيلة أولاد إبراهيم، أولاد عوف، أولاد خالد، عويسات، أولاد منصور، أولاد فارس، عكرمة، أهل غريس الغرابة، أولاد الحمام التحتاني[1]، بني نسيغ التي تحتل موقعا وسطا بين البرجية غربا وحجاجة وسجرارة جنوبا وأولاد سعيد والمحمدية من الجنوب والغرب، وهي التي قسمت أراضيها إلى دوارين هما الفراقيق وبني نسيغ المسمى بني مروان[2].

وبعد هذه الإجراءات لم يبق على السلطة الاستعمارية سوى تحديد الملكيات الفردية ضمن الملكيات العامة داخل كل دوار.

الغاية الثالثة: إن المادة 06 من القرار المشيخي 22 أفريل1863 قد رفعت الحضر الذي كان مضروبا على الصفقات العقارية بين الجزائريين والأوروبيين بمقتضى المادة 14 من قانون 16جوان1851، الأمر الذي سمح للكولون بشراء أراضي زراعية تقع وسط تراب القبائل، إلاَّ أن هذه المادة تنص على أن الملكية الفردية التي يقرر صاحبها وضعها تحت تصرف أعضاء الدوار لا يمكنها أن تلحق به إلا بمقتضى عقد فردي مسجل[3].

وبالتالي لا يسعنا إلا أن نقول أن هذا القرار قد فتت القبائل وحدّ من تأثير زعمائها وأرسى قاعدة للقطيعة مع النظام العقاري السائد في الجزائر، فكيف لا! وهو الذي أفقد الجماعة الممثلة للقبيلة جميع صلاحياتها التي أصبحت من نصيب إدارة الاحتلال، والخطر هنا يكمن في تحول سلطة الجماعة التي لم يعد من حقها النظر في المنازعات بين أفراد القبيلة وتسويتها.

---

(1)- B.O.A. 1864, p 629-630.

(2)- B.O.A. 1866, p708-714.

(3)- Mohamed Elyes MESLI, Op,cit, p 49.

ومن هنا تبقى أراضي العرش الزراعية غير قابلة للتصرف فيها ما لم تجر عليها الإجراءات التي قدرها القرار المشيخي مسبقا. وبهذه الإجراءات برزت فعلا براعة المكاتب العربية[1] في إزاحة الكولون الذين تلقوا وعودا تمكنهم من شراء أراضي زراعية، ورأت هذه المكاتب في الإبتلاع التدريجي للأراضي الزراعية أمرا ضروريا من شأنه أن يجنب المستوطنين من الوقوع في مواجهات مع الفلاحين الجزائريين.

وخلافا لقانون 16جوان1851 فإن القرار المشيخي (22أفريل1863) قد مكن الأوروبيين من اكتساب المزيد من الأراضي الزراعية وذلك عند ما سمح بشراء أراضي الملك الجماعية، ولم يضع في وجههم عقبات تمنعهم من توسيع مستعمراتهم كما أنه لم يمنع سلطة الاحتلال من مصادرة أراضي جديدة "للصالح العام" كإنشاء المدن أو القرى أو الضيعات؛ وإن كان هذا القرار قد مكن إدارة الاحتلال من الاحتفاظ بحقوقها في أراضي الملك وأراضي البايلك فإنه منحها أيضا قوة النفوذ والهيمنة.

وعلى هذا الأساس فإنه لا يجوز القول بأن القرار المشيخي (1863) لم يكن في صالح الكولون، والجدول أسفله يكشف لنا عن مساحة الأراضي المزروعة فعلا من قبل المعمرين الأوروبيين خلال سنة 1863، ويظهر لنا بوضوح أنماط الإنتاج الزراعي الجديدة التي بدأت تأخذ مكانها في الجزائر وهي المتمثلة في المحاصيل الزراعية التجارية كالتبغ والقطن والكتان والكروم لاسيما هذه الأخيرة التي سيعرف نطاقها مجالا أكثر اتساعا مع مرّ الزمن كما سنرى لاحقا؛ ومع هذا كله فإن الكولون المدنيين لم يكونوا راضين بالقرار المشيخي (1863) الذي جاء لينمي حقدهم على العسكريين.

---

(1)– أنشئت المكاتب العربيـــة لأول مرة سنة 1833 بهـدف أحكام فرنســا قبضتهــا على السكان الأهالي، وفي 1844/02/01 صدر قرار يحدد هياكلها وسلطاتها؛ أما مهمتها فتمثلت في جمع الضرائب، و مراقبة نشــاط السكان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والتجسس عليهم، وكان على رأس كل مكتب ضابط عسكري فرنسي برتبة عقيد يحسن اللغة العربية، ويساعده في مهامه نائبان عسكريان برتبة ضابط، وكاتب فرنسي، وخوجة، ومتــرجم، وشــاوش وقاض. وفــي 1867 دعمــت هذه المكاتب بأطباء، ولم ينقطع نشاطها إلى 1870.

للمزيد من التفاصيل أنظر:

– أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية الجزائرية، ج:01، القسم: 01، الجزائر، م.و.ك 1992، ص335.

– Claude COLLOT. Les institutions de l'Algérie durant l'époque coloniale 1830-1962 Alger O.P.U. 1987, pp33-41.

مساحة الأراضي المزروعة فعلا من طرف الكولون سنة 1863

الإنتاج	المساحة (بالهكتار)
الحبوب	172.179
الخضر	3.535
الأشجار المثمرة	1.694
التبغ	3.000
القطن	2.500
الكتان	300
الكروم	20.000
البستنة	21.192
المجموع	225.000

المصدر: Jules DUVAL. Réflexions sur la politique de l'empereur en Algérie, Paris 1866, p121

وعندما حرست بعض القبائل على غلق أراضيها في وجه العنصر الأوروبي، فإن الإمبراطور الفرنسي دعا الحكومة إلى العمل على الحد من نفوذ زعماء القبائل وإضعافهم لاعتقاده أن الجزائر بلد تعيش فيه القبائل وفق نظام أبوي شبهه بذلك النظام الذي ساد القبائل الإسرائيلية في العهود القديمة، أو النظام العشائري الذي عرفته بلاد اسكتلندا والذي كانت تحكمه تعاليم الدين.

ولما كان زعماء القبائل أصحاب نفوذ، فإن فرنسا حملتهم مسؤولية الأحداث التي تسببت فيها القبائل.

وإن كان هذا القرار يعتبر أحد أهم الوسائل الأقوى لهدم المجتمع الجزائري، فإن المشرع الفرنسي لم يكفيه ذلك، بل وبالغ في نظرته إلى أن الفلاح الجزائري سوف يشعر عند الإجراءات التطبيقية لهذا القرار بأن حقوقه مضمونة وتحضى بالحماية بحد الأسلحة الفرنسية، وفي ذلك إشارة واضحة تؤكد إباحة استعمال القوة لغرض فرض القوانين الفرنسية.

الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي (22 أفريل1863)[1].

من المؤكد أن دراسة القرار المشيخي لـ:22أفريل1863 تكون ناقصة دون ضرب أمثلة عن إجراءاته التطبيقية؛ فتنفيذا لهذا القرار سلكت إدارة الاحتلال خطة اشتملت على نقطتين اثنتين **أولاها:** تحديد أراضي القبائل، **وثانيها:** توزيع هذه الأراضي بين الدواوير.

وأثناء القيام بهذه المهمة كانت تفرز أراضي الملك من أراضي العرش (Elle a dégagé du sol arch les terres Melk) بمعنى آخر أن تنفيذ هذا القرار قد مكن من الفصل بين الأراضي الخاصة فردية كانت أم جماعية، وأراضي العرش، لتفضي هذه العملية فيما بعد إلى إنشاء الملكية الفردية التي تعد هدفا أسمى للقرار المشيخي (1863)، لأنَّه عن طريق إنشاء الملكية الخاصة سوف يتم وضع حد للملكية المشاعة (ملكية القبائل الجماعية) الغير قابلة للتقسيم، ثم تحديدها بدقة (la préciser) وتثبيتها بسندات غير قابلة للطعن (titres inattaquables) ومن ثم تمكين الفلاحين الجزائريين من بيع أراضيهم بسهولة وبكل ثقة وأمان وصولا في النهاية إلى تفكيك القبيلة (parvenir enfin à la désagrégation de la tribu) فبإلغائه للفقرتين 02 و 03 من قانون 16جوان1851 يكون قد أقرَّ إمكانية إجراء صفقات تجارية داخل جميع القبائل حيث توجد أراضي الملك، وهذا بمجرد تخليص الأملاك العامة والبلدية، وأقر أيضا إنشاء الملكية الفردية بأراضي العرش الموجودة داخل القبائل على أن يفضي تطبيقه التدريجي إلى إزالة العقبات التي تعيق أو تعطل النشاط الاستعماري[2].

وتحقيقا لهذه الغاية لم يبق لإدارة الاحتلال الفرنسي سوى توفير الأمن والحماية للكولون المنبثين –في كل مكان– بعيدا عن المدن الآهلة وعن المواصلات في نقاط لا تسمح أحيانا بتوفير الحماية.

---

(1)– للتعرف أكثر على الأقاليم التي طبق فيها القرار المشيخي، يراجع الملحقان: جدولان بأسماء القبائل والدواوير التي طبقت عليها إجراءات القرار المشيخي لـ 1863/04/22 فيما بين 1865–1870 ثم فيما بين 1896 إلى 1944. (G.G.A. Code de l'Algérie : 1830-1895 et 1896-1944.)

(2)– M.P. DE MENERVILLE, Dictionnaire de la législation Algérienne 2eme V. 1860-1866. Alger, Paris 1877, p15.

وعلى هذا الأساس ستعمل سلطات الاحتلال على بناء السكك الحديدية وشق الطرقات، والمسالك الضرورية، وإنشاء السدود، وحفر قنوات الري والصرف، ومساعدة الكولون على الاستقرار ببناء الكنائس والمدارس، ومقرات البلديات تمهيدا لإنشاء المراكز الاستيطانية للأوروبيين.

وقد كشف نص التعليمات التي بعث بها الحاكم العام للجزائر الماريشال «بيليسي» (PELISSIER) إلى اللجان المكلفة بتطبيق القرار المشيخي والمؤرخة في11جوان1863 مرة أخرى عن الهدف الحقيقي من هذا القرار، إذ أقرّت صراحة بوجوب إنشاء الملكية الفردية، وبضرورة المساس بالأراضي الزراعية التي كانت غير قابلة للتقسيم، وذلك بتحديدها، مع مراعاة لحقوق العائلات التي كانت تمتلكها.

إلا أنه يجب الإقرار بأن الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي قد اصطدمت بعقبات منها اشتراك عدد كبير من القبائل في الملكية الأرضية الجماعية الواحدة، ومن الأمثلة على ذلك سكان جبل النادور (تيارت) الذين كانوا يتشكلون أصلا من ثلاثة أغاليك وثلاث كونفدراليات منها:

- شرقا: أولاد خليف المتكونة من الصحارى الشراقة- القنادزة وأولاد الخروبي وأولاد بورنان.
- وسطا: الأحرار الشراقة المتكونة من ثمانية قبائل هي: أولاد عزيز، أولاد الزاوية أولاد بوعافية، الشاوية، أولاد بلحسين، أولاد سيدي خالد، الكعابرة، أولاد زيان الشراقة.
- غربا: الأحرار الغرابة الذين يتألفون من أربعة قبائل هي أولاد حدّو، أولاد زيان الغرابة، المرابطين الغرابة، الدحالسة.

هذه الوضعية لم تسمح للمحافظ من فرز كل الأراضي الزراعية التي يمتلكها الفلاحون المنتسبون إلى نفس القبيلة الواحدة أو القبيلتين الاثنتين مجتمعتين حتى تسهل عملية تشكيل بلدية أهلية واحدة (un seul douar- commune) الأمر الذي دفع بإنجاز قوائم تشتمل أشخاصا لهم حقوق في ملكية الأرض الجماعية ولكن لا يقطنون داخل تراب الوحدة الإدارية الناشئة[1].

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N /4.

ونفس المثال ينطبق على بلاد فرشة الواقعة جنوب جبل سيدي عابد على حدود بلدية تيارت المختلطة والتي تبلغ مساحتها 1.000هكتار، فإن القوائم الإسمية التي أنجزتها السلطات العسكرية في سنة 1904 للذين لهم حق في الملكية الجماعية لهذه الأرض، تشترك فيها قبائل حّمار الشراقة الثمانية[1].

وإن تأخر تطبيق القرار المشيخي (1863) في بعض الجهات من الوطن إلى غاية الفترة الممتدة من 1896 إلى 1944[2]، فإن جهات أخرى قد طبق فيها القرار مبكرا، منها قبائل في الجهة الغربية من الوطن حددت أراضيها في شهر ماي 1863 هي الدواوير التي تشكلت فيها جماعات مثل: حجاجة، فراقة، بني نسيغ، عطبة جمالة، سجرارة، بني خدو، المحاميد، الطمازنية، الحايطية، أولاد سيدي دحو، أولاد سعيد، وادي الحمام[3]، ونفس الإجراء مس دواوير سعيدة: أولاد خالد الغرابة والشراقة، الجعافرة، المعاليف، بني منيارين إلى جانب دواوير تيارت والبيض[4].

ومن بين القبائل التي خضعت للإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي الصادر في22أفريل1863 وذلك وفق ما نصت عليه الترتيبات الإدارية العامة الصادرة في 23ماي1863 نذكر على سبيل المثال 48 قبيلة منها 17 قبيلة في إقليم وهران كما هو مبين في الجدول أسفله.

الدائـــرة	القبائـــل
سيدي بلعباس	أولاد براهيم.
مستغانم	أولاد معالف–غوفيرات–أولاد فافة– أولاد سيدي عبد الله– شرفة العمادية– أولاد بوكامل–الشلافة–الجبالة–المكاحلية.
وهران	الغرابة.
معسكر	أولاد سعيد–أولاد سيدي دحو–الفراقيق.
تلمسان	أولاد ميمون–بني وزان– أولاد علا.

المصدر: B.O.A. 1864. p196.

(1)– C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N /4.

(2)– ينظر الملحق المشار إليه سابقا.

(3)– C.A.O.M G.G.A. Carton 1N/6 (exécution du sénatus consulte 1863).

(4)– Ibid.

ودائما في إطار الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي (1863)، فقد صدر مرسوم إمبراطوري في 22مارس1865 مسّ 124 قبيلة من بينها 43 قبيلة في إقليم وهران هي على التوالي:

الدائرة	القبائل
وهران	الزمالة-الدواوير-التحاليت.
مستغانم	عكرمة الغرابة
زمورة	الحرارطة-أولاد سويد- الحساسمة- بني درقون
عمي موسى	أولاد العباس-أولاد بوايقني- أولاد علي- مريوة
الضاية	أولاد سيدي خليفة
الجعافرة	الجعافرة-أولاد بن جعفر-الجعافرة التوامة-المحامد
معسكر	عتبة الجبالة-بني ناير-بني غدو-القلعة
تيارت	بني مدين-أولاد الشريف الشراقة-أولاد الشريف الغرابة-أولاد مسعود
سعيدة	بني منيارين الفواقة- بني منيارين التحاتة- أولاد خالد الغرابة- ذوي ثابت
تلمسان	بني ورنيد
الغزوات	سواحلية التحاتة- سواحلية الفواقة-ندرومة- زاوية الميراث
مغنية	بني واسين-أولاد سيدي مجاهد-جويدات-زمارة
سبدو	أولاد أورياخ-بني هديل-العزايل-القط

المصدر: M.P de Menerville, Op.cit, p224.

استكمالا للإجراءات التطبيقية لهذا القرار، صدرت عدة مراسيم -تنفيذية- إمبراطورية تعين أسماء القبائل التي وضعت أراضيها رهن القرار تمهيدا لتنفيذ المشروع الاستعماري الرامي إلى انتزاعها وتحويلها لصالح الكولون منها:

- المرسوم الإمبراطوري الصادر في 12أوت1863 الذي مس ثلاثين قبيلة في الأقاليم الجزائرية الثلاثة[1].
- مرسوم 09ديسمبر1865 القاضي بإعفاء 13 قبيلة مخزنية في إقليم وهران.

(1)- ينظر أسماء هذه القبائل بالكامل في: B.O.A 1863, p324.

- منشور الحاكم العام للجزائر المؤرخ في 21ماي1866 الذي يعطي تعليمات صارمة لحكام الأقاليم بشأن تحديد مناطق الاحتلال.
- مرسوم 25أفريل1866 المحدد لأراضي أولاد سعيد ببني شقران.
- مرسوم 16جوان1866 المحدد لأراضي قبيلة الفراقة[1].

إن مثل هذه المراسيم الإمبراطورية تعكس جميعها الفلسفة السياسية للاستيطان الفرنسي في الجزائـــر، ومع هذا فقد ظل المشرع الفرنسي يبرر أهدافه من القرار المشيخي (1863) بإخفاء الحقيقة في كون هذا القرار ومراسيمه التنفيذية هبة وسخاء من سلطات الاحتلال لصالح الجزائريين، وأنه أرضى أيضا الكولون بأن سهل عليهم عملية انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى أيديهم، وأمّن للدولة زيادة في الضرائب والمداخيل الناتجة عن مختلف العمليات الموصى بها، إذ اعتبرت الضرائب مصدر تمويل، وعاملا حاسما في مختلف العقود والصفقات التجارية، ومن ثم فهو يضعف القبيلة ويهتك قوتها ووحدتها.

وأهم نتيجة تستخلص من هذا القرار تكمن في كونه أقر وقبل بجميع أشكال النهب والاغتصاب السابقة الصدور، ورفض إلغاءها، بل وواصل العمل بها بطريقة أكثر مهارة وأكثر حزم.

لقد ثبت هذا القرار أنصاف الرحل، وجزّء القبائل إلى أقسام تدعى دواوير (بلديات أهلية، Douars- Communes) حتى تسهل مراقبتها، وأرسى نهائيا القاعدة الشرعية للملكية الفردية، وألغى عملية الحجز من دون أن يتراجع عن منح الأراضي التي صودرت من أصحابها بصفتهم متمردين أو ثائرين على الأوروبيين أو المتعاونين مع فرنسا من أبناء الجزائر، وضم جميع الأراضي الشاغرة إلى قطاع الدولة، فضمن بذلك احتياطا ثمينا لتوطين الأوروبيين[2].

---

(1)– للمزيد من الإطلاع والتعرف أكثر على المراسيم والقرارات الخاصة بالإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي (1863)يراجع:

– Bull off de L'Algérie 1864: pp 629 à 630.

– Bull off de l'Algérie 1866: p 247,255, pp 352 à 358, pp 372 à 378, p 390, pp 391 à 395, pp 430 à 436, pp 708 à 714.

(2)– C.A.O.M, G.G.A, carton 1N / 4.

وهكذا آلت الأوضاع بعد صدور هذا القرار إلى تناقص في المساحات الأرضية للجزائريين، فعلى سبيل المثال نزلت مساحة قبيلة بني عامر من 120.000هكتار إلى 80.000هكتار (أي الثلث)، ومن 80.000هكتار هذه أحتجز 20.000هكتار (¼) لخلق مراكـــز استيطانيـــة جديدة، وهكـــذا فقد بنـــو عامر نصف ممتلكاتهم ثمنا لتأييدهم للأمير عبد القادر؛ وبينما انتقلت مساحة أراضي قبيلة أولاد زاير من 75.000هكتار إلى 46.000 هكتار، فإن أراضي قبيلة أولاد خالفة نزلت من 32.000هكتار إلى 26.000هكتار[1].

ومع كل هذا وصف بعض الكتاب الفرنسيين القرار المشيخي 22 أبريل1863 بالصرح العظيم والمتميز في التشريعات العقارية التي سنتها فرنسا في الجزائر[2] لأنه سمح ولأول مرة بممارسة نشاط غير مشروع، وذلك بعد أن خلص إلى:

أ- تحديد ملكيات كل قبيلة.

ب- توزيع ملكيات القبيلة على الدواوير -بعد تحديدها-

ج- إنشاء الملكية الفردية وتسليم سندات -ملكية- مكتوبة لأصحابها.

د- تحويل 70,8% من أراضي العزل إلى الكولون في إقليم قسنطينة لوحده[3].

وفي عام 1870 توقف العمل بالقرار المشيخي (1863).

وبعد القضاء على ثورة المقراني (1871) جرى تساءل فيما إذا يمكن العودة إلى العمل بالقرار المشيخي (1863)؟ ولكن بإهمال المشرع لهذا القانون، أصبح من الضروري إصدار قانون جديد ينظم عمليات المتاجرة بالأراضي فيما بين الأهالي والأوروبيين من جهة، وفيما بين الأهالي بعضهم بعضا من جهة أخرى.

وفي غضون ذلك يصدر القرار المشيخي (14جويلية1865)، كما ستحل بالجزائر مجاعات قاتلة (1867-1868)، وستواصل القوات الاستعمارية الفرنسية غزوها للأراضي الجزائرية، وانتزاع الملكيات من أصحابها لاسيما بعد ثورة المقراني (1871).

---

(1)- Michel LAUNAY. Paysans Algériens, Paris, édition du seuil 1963 p 130.

(2)- Paul-Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie, 2éme édit, Paris 1897, p108.

(3)- Mahfoud KADDACHE, Djilali SARI. Op.cit, p139.

وحسب الإحصائيات الواردة في التقرير الذي تقدم به النائب «فرانك شيفو» (Franck Chauveau) باسم لجنة الدراسات للمسائل الجزائرية (commission d'études sur les questions Algériennes) ، فإن الإجراءات التصفوية للقرار المشيخي (22أبريل1863) التي استمرت حتى 30سبتمبر1892 قد شملت 416 قبيلة، و 754 دوار، ومست 7.703605 هكتار من بينها 5.906.488هكتار في التل و1.601.647هكتار بالهضاب العليا، و 195.470هكتار في الصحراء[1]، وقد سمحت عملية تفكيك أراضي القبائل والدواوير في تسهيل انتقالها إلى الكولون.

القرار المشيخي (1865)

إذا كان القرار المشيخي الصادر في 14جويلية1865 قد فتح المجال للمسلمين الجزائريين في حق الحصول على المواطنة الفرنسية عن طريق التجنس مع التخلي عن أحوالهم الشخصية، ومنح أيضا حق التجنس بالجنسية الفرنسية للأجانب المقيمين في الجزائر منذ ثلاث سنوات شريطة أن تتجاوز أعمارهم 21 سنة، فإن الرسالة التي سبق لنابليون الثالث أن بعث بها إلى "ماكماهون" في يوم 20جوان1865[2] يبرز فيها تناقضا بين رأيين مختلفين ومضللين أحدهما يدعي بأن توسيع الاستيطان لا يمكنه أن يتحقق إلاّ على حساب السكان الأهالي، والرأي الثاني يزعم أنه لا يمكن الحفاظ على مصالح الأهالي إلا بإعاقة التعمير وعرقلته، وأن التعايش بين الجزائريين والكولون لا يمكنه أن يتم إلا بالتأكيد للجزائريين عدم تجريدهم من أراضيهم لحساب الكولون، وأنّ كلاهما يحتاج لخدمة الآخر.

ولا ندري إن كان الإمبراطور يجهل هذا الغموض والالتباس في الوضعية، أو أنه كان متذبذبا ومخاطرا بنفسه بين الرأي والرأي الآخر؟

فمهما يكن من أمر فإن التعمير والاستيطان الحر والمتزايد قد عرضّ الجزائريين للحرمان أكثر فأكثر من الاستفادة من مواردهم.

---

(1)- Paul-Leroy BEAULIEU. Op.cit, p99.

(2)-ينظر مقتطف من هذه الرسالة في: عبد الحميد زوزو. نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1962)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984 ص 155-156.

- ينظر أيضا: عبد اللطيف بن اشنهو. تكون التخلف في الجزائر، ص 60.

إن الإمبراطور الذي كان يرغب في جلب الرفاهية والحضارة للجزائريين فإنه يكون مع هذا قد نظر إليهم بعين الاحتقار عندما اختصهم بتربية المواشي والخيول (أي حرفة الرعي) وخدمة الأرض، بينما خص الأوروبيين بالنشاطات الفكرية واستغلال الثروات الغابية والمنجمية، والقيام بأعمال التجفيف والسقي وإدخال الزراعة المتطورة، ونظر إلى نشاطات الأوروبيين على أنها متممة أو مرافقة للنهضة الزراعية[1].

ويلاحظ أن هذا القرار لا يحمل في طياته معاني الأخوة والتضامن بين الجزائريين والأوروبيين، لأنه وضع الجزائريين في موقع وسط بين الرعايا والمواطنين بحيث لا يمكنهم التمتع بحقوق المواطنة إلاّ إذا قدّموا طلبا لذلك يتخلون فيه عن أحوالهم الشخصية؛ ومن خلال منح حق المواطنة بهذه الطريقة سيتم للجزائريين هدم مجتمعهم بأنفسهم.

وما يلاحظ في هذه الظروف أن البلاد ضربتها مجاعة مفزعة سنة 1867 أودت بحياة 500ألف شخص، ودفعت بالجزائريين إلى رهن ممتلكاتهم الزراعية وكرائها للكولون والتحول إلى أجراء يعملون في أراضيهم السابقة، الأمر الذي سيؤول لا محالة إلى المساهمة في نشأة بروليتاريا زراعية في الجزائر.

وفي عام 1870 أبدى «ماكماهون» ملاحظات متشائمة بشأن الحرية الممنوحة للجزائريين على أنها لم تعد بالفائدة المرجوة من التعمير والاستيطان.

ومع محاولتنا صرف النّظر في هذا الفصل عن الحديث عن الاستيطان والتعمير، وإرجاء الكلام عنه في الفصل الخاص به إلا أنه بدا لنا من الضروري أن نذكر-من حين لآخر- ما آلت إليه عملية المتاجرة بالأراضي الزراعية من نتائج على الاستيطان والتعمير.

فخلال الفترة من 1860 إلى 1871 سمحت عملية بيع الأراضي بأثمان مستقرة بإنشاء 11 قرية استعمارية تحتوي على 437 مسكنا، أو كما كان يقال كانونا (Feux) و4582 نسمة[2]؛ كما تم لفرنسا في سنة 1870 أن قضت على 372 قبيلة بتشتيت أفرادها

(1)- Francis et Colette JEANSON- L'Algérie Hors la loi. Alger 1993- p53.

(2)- Charles-Henri FAVROD. Op, cit, p 18.

وتوزيعهم على 667 دوارا-بحيث لم يبق لإدارة الاحتلال عند حلول عام 1934 سوى 19 قبيلة دون تفكيك، وحوالي 1.450.000 هكتارا دون مسح[1]- ومن بين 6.833.811 هكتار التي تم مسحها سنة 1870 صنفت 40% منها ضمن أراضي الملك، و 25% ضمن أراضي العرش.

وتدعيما لسياسة الاغتصاب صرح «بريفوست بارادول»[2] (Prevost PARADOL) قائلا:«لا يجب أن نصنع من الجزائر حقل نشاط لجيشنا، فحسب، ولكن أرضا فرنسية مأهولة، يستحوذ عليها الفرنسيون ويزرعونها»[3]، وهو قول يتفق تماما مع تصريحات وأقوال الجنرال «بيجو» ويؤيدها.

وفي سنة 1871 ارتفعت حصيلة الأراضي المغتصبة إلى 05 مليون هكتار، وهي السنة التي اندلعت فيها ثورة بلاد القبائل بزعامة المقراني والشيخ الحداد، وهكذا منحت هذه الثورة فرصة للاستعمار الفرنسي وساهمت في زيادة التعمير بحيث ضربت الإدارة الاستعمارية المثل الأعلى في القمع العسكري والقضائي بمصادرتها لـ 446.000هكتار، وتغريمها للثوار بمبلغ قدره 11 مليون فرنك ذهبي[4]؛ وبهذا الشكل تكون إدارة الاحتلال قد طبقت الإجراءات التي نصت عليها المادة 10 من مرسوم 31أكتوبر1845 عمليا، والتي تممها مرسوم 31مارس1871 القاضي بمصادرة جميع أملاك الثائرين ضد الاحتلال مهما كانت صفة هذه الأملاك[5].

---

(1)- Pierre GOINARD. Algerie: L'œuvre Français, Paris 1984. p 152.

(2)- "بريفوست بارادول" صحفي ورجل سياسة فرنسي (باريس: 1829- واشنطن 1870) كان من المعارضين للأمبراطورية الثانية، انظم متأخرا إلى النظام، فصار سفيرا لبلده في الولايات المتحدة الأمريكية، انتحر عند بلوغه خبر إعلان الحرب ضد بروسيا (Petit Larousse illustré, Paris 1990, p1520)

(3)- Charles-Henri FAVROD. Op,cit. p15.

(4)- Tayeb CHENTOUF. Le monde contemporain, Alger, O.P.U, 1983, p123.

(5)- E.SAUTAYRA. Législation de L'Algérie, Paris 1878, p565.

- voir aussi: article 01, arrêté du 15/07/1871 simplifiant les formalité prescrites par l'ordonnance du 31/10/1845 relativement au séquestre collectif (Ibid:p565.)

وهنا تبرز فلسفة الجمهورية الثالثة التي أعقبت كلاً من ملكية جويلية والإمبراطورية الثانية على أنها كانت تركز أساسا على نظرية احتلال الأرض وتعميرها واستغلالها اقتصاديا.

قانون 26جويلية1873 (قانون فارني)

بناء على تقرير تقدم به «فارني» (Warnier) [1] ممثل الجزائر في الجمعية العامة تم التصويت على قانون 26جويلية1873 المتضمن الترتيبات القاضية بتحديد الملكيات الجماعية وأفراد العشيرة، وإنشاء الملكية الفردية، وهذا تبعا لإجراء مزدوج حدّده الفصل الثاني من هذا القانون في مواده الستة عشر (المادة 08 حتى 24)[2].

يهدف هذا القانون أساسا إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، بحيث لم يعد هناك ملاّك للأرض تحت صفة أو سند ملكية العرش أو الملك، وإنما ملاك عقاريون لا غيـــر، ويعتبـــر هذا القانـــون مكملا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي (22أفريل1863) بإقرار الملكية الفردية للجزائريين؛ وعن طريق هذا القانون سيقع الفلاحون الجزائريون مجدّدا ومرة أخرى فريسة للمضاربين، وذلك بعد أن تحصلوا على سندات ملكية من قبل إدارة المصالح العقارية، فباعوا أراضيهم ليجدوا أنفسهم مبعدين[3].

وبعد هذا الإجراء سُلمت عقود ملكية خاصة للأهالي، إلاّ أن هذه العقود لم تضع حدًّا للملكية الجماعية، وإنما حدّدت حصص الأفراد المستحقين ضمن هذه الملكية ومعنى هذا أن فارني أقر بوجوب الملكية الخاصة والفردية ضمن أراضي العرش وأراضي الملك على حد سواء لأنه في نظر القبيلة حسب اعتقاده فإن لكل فرد حق حصري في أراضي الملك أو العرش.

---

(1)– الدكتور «فارني» (Warnier) نائب يمثل الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي، وهو الذي بناء على اقتراحه تم التصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية خاصة.

(2)– Arthur GIRAULT. Op.cit, p362.

(3)– Francis et colelte JEANSON. Op.cit, p 58.

باختصار فإن قانون 26جويلية1873 الذي أخضع جميع أراضي الإمبراطورية للتشريع الفرنسي، وعمل على إقرار الملكية الفردية قد أُعتبر ابتكارا مثيرا للاهتمام، وهو الذي قرر وجوب تسيير الإدارة الاستعمارية لكل الملكيات العقارية في الجزائر مهما كانت صفة ملاكيها لأنه يهدف إلى القضاء على القوانين الشرعية وأشكال التعاون والتضامن، وإزالة قواعد الملكية المستمدة من الشرع الإسلامي أو تقاليد القبائل التي تتعارض مع القوانين الفرنسية، أي أنه أخضع الأراضي للقانون الفرنسي، بحيث تصبح الصفقات التجارية سهلة ومضمونة وحرّة بين الجزائريين والأوروبيين في انتظار الحصول على عقود ملكية فرنسية؛ وحتى الصفقات فيما بين الجزائريين تصبح هي الأخرى خاضعة للقانون الفرنسي، وهذا معناه التحول إلى التشريع الفرنسي بدل التشريع الإسلامي.

وبهذا الشكل يمكن القول بأن الاقتصاد الزراعي الجزائري أصبح جزءا لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية الفرنسية بمقتضى هذا القانون الذي أحدث انقلابا فعليا في البنيات الزراعية الجزائرية، أو بمعنى آخر انقلابا في نمط الإنتاج الزراعي، وهذا بطبيعة الحال لصالح نمط الإنتاج الزراعي الرأسمالي الناشئ في الجزائر في الشكل المميز لنظام الإنتاج الاستعماري.

وتحقيقا لذلك فرض العمل فورا بمقتضى المادة 02 (من قانون فارني) والتي سمحت بعمليات الإتجار العقاري ليس فقط فيما بين الجزائريين والأوروبيين، وإنما أيضا فيما بين الجزائريين بعضهم بعضا.

وللإشارة فقط فإن هذا الإجراء أقرته من قبل المادة 16 من قانون 16جوان1851.

وقد مس هذا القانون[1].

أولا: الأملاك العقارية المتواجدة داخل المناطق التي خضعت فيها الملكيات لعمليات التجميع.

ثانيا: الأملاك المسجلة لدى الموثقين، وكتاب الضبط أو الإداريين، والتي لا تستدعي الضرورة تحديد سنداتها، كما تنص على ذلك الإجراءات العامة الواردة في الفصل الثاني من هذا القانون.

ثالثا: الأملاك العقارية الواقعة داخل المناطق التي جرى عليها تطبيق مرسوم 21جويلية1846 أو هي معفاة منه.

(1)- ADDI Lahouari. Op.cit, p 56.

وقد نصت المادة: 07 من هذا القانون بعدم المساس بالشرائع الإسلامية الخاصة بالميراث كما يقرها قانون الأحوال الشخصية.

الواقع إن هذا القانون لبّى رغبة الكولون، ونشّط عملية الإستيطان، وقد ظهرت نتائجه العملية بمجرد تصويت مجلس الشيوخ عليه؛ ومقارنة مع القرار المشيخي (22أفريل1863) الذي تضمن العمليات الثلاثة السالف ذكرها، فإن قانون "فارني" لم يهتم سوى بالعملية الثانية المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية، ويبقى الهدف المنشود ليس هو التعرف على الملاكين وإنما التعرف على المساحة الأرضية للملاكين ضمن أراضي القبيلة.

وحسب ما ورد في تقرير «بيردو» (BURDEAU) الخاص بميزانية 1892 فإن أعباء هذا القانون تحملها الأهالي لوحدهم، إذ كلفهم نفقات مالية لا تطاق[1]؛ ففي نهاية عام 1882 صرحت إدارة الاحتلال بعجز مالي يقدر بـ 1.580.000 فرنك، رفضت لجنة الميزانية تسديده وفقا لترتيبات قانونية، الأمر الذي آل إلى توقف اللجان المكلفة بالفحص والتحقيق وترقيم المساحات الأرضية وتعيين الحدود، وعزل عدد من المحققين.

وفي مارس1883 عوضت اللجان المساعدة لِجُبَاة الضرائب بمصلحة الملكية الفردية لدى كل عمالة، على أن تستعين بمصلحة مسح الأراضي ومصلحة التوبوغرافيا التي كانت موجودة من قبل، وقد طرح المفتشون الجدد خمسي(2/5) الأعمال التي قام بها المحققون السابقون.

وفي عام1884 قدرت المصاريف العامة لتغطية الأعمال بـ08مليون فرنك. ولتغطيتها فرضت زيادة مالية إضافية في الضرائب العربية يسددها الجزائريون بما فيهم سكان الجنوب.

وللعلم فإنه تغطية للعجز المالي توقعت وزارة المالية في عام 1882 فرض أربع فرنكات على الهكتار الواحد تسدده كل القبائل الأمر الذي سيكون له إنعكاس سلبي على مداخيل الفلاح الجزائري. وتذكر جريدة "المنتخب"[2](El Mountakheb) في عددها الخامس الصادر يوم 21ماي1882 أن الرسوم الزائدة على الهكتار الواحد قد كلفت قبائل أقليم قسنطينة لوحدها حتى سنة1881 مبالغ تقدر بـ2.538.000 فرنك على أعمال عادت بالفائدة على الأوروبيين فقط[3].

بمجرد مغادرة المحافظ المحقق للقرية: كان الأهالي الجزائريون يعودون إلى نظامهم القديم

---

(1)- Arthur GIRAULT. Op.cit, p364.

(2)- المنتخب: جريدة أسبوعية تصدر باللغتين العربية والفرنسية نشأتبقسنطينة في 1882/04/23، وتوقفت عن الصدور في العدد 40 يوم 1883/01/21، رئيس تحريرها Paul Etienne MAURAS ، اشتهرت بنشرها لمقالات تندد بجشع المعمريين واستيلائهم على ممتلكات المسلمين الجزائريين. محمد ناصر. المقالة الصحية الجزائرية من 1903-1930، مجلد1، الجزائر: ش.و.ن.ت، 1978، ص 43 – مجلد2، ص 233.

(3)- Ch-R AGERON. Les Algériennes Musulmans et la France.TI. Paris:P.U.F1968 p95.

القاضي بعدم تجزئة الملكية العامة، لأنه ثبت لديهم بأن تجزئة الأراضي لا توفر الرفاهية لأفراد القرية بشكل مقبول. ويظهر من خلال الوثائق الرسمية لإدارة الاحتلال الفرنسي أن مائتي وواحد وتسعين دوارا قد طبـق عليها قانون فارني (1873) فيما بين 1876-1894[1] وهو الأمر الذي سمح للكولون بالاستفادة من أراضي جديدة منها 151.796 هكتار من الأراضي الزراعية، و 7.098 هكتار من الأراضي العامة لتصبح المساحة الإجمالية للكولون 2.170.933 هكتار في آخر عام1892[2].

لقد عاد هذا القانون بالنفع على أصحاب المصـالح، والمضـاربين[3] الذيـن كانـوا يشتـرون الملكيـات الزراعيـة المتناهيـة الصغـر(infinitésimal) بمبالغ زهيدة (insignifiante) من ملاكيها المجاورين لهم –المتغافلين عن نتائج ما يصنعون–[4] مستندين فيما بعد إلى المادة 815 من القانون المدني لطلب التجزئة وإثارة البيع بالمزاد العلني، كما أن إجراء عملية التقسيم، أو البيع في المزاد العلني لملكية مستندة إلى عقد توثيقي فرنسي كانت تخضع لقانون الميراث حسب الشريعة الإسلامية، وتتم أمام القاضي الشرعي.

وهكذا منح قانون "فارني" مكانة هامة للاستعمار الحرّ، ووضع حدًّا نهائيا لأولوية السلطة العسكرية لصالح الكولون المدنيين؛ ففيما بين 1871-1880م فقدت الأراضي الزراعية بنيتها التقليدية، وخلال هذه الفترة تحول الكولون المدنيون إلى مجموعة ضغط ذات تأثير قوي على شعب المستعمرة المشكل في أغلبه من فلاحين (75%).

ومما تجدر الإشارة إليه فإن هذا القانون قد لجأ إليه الفرنسيون كحل ثان من أجل القضاء على ثورات الفلاحين وإخمادها، وكسلاح قانوني يدعم عمليات اغتصـاب الأراضي

---

(1)– راجع القائمة الكاملة للدواوير التي خضعت لعمليات قانون 1873/07/26 والتي سلمت فيها عقود للملاكين. في الملحق رقم:

(2)– Charles-Robert AGERON. Op.cit, p 96 (bas de page).

(3)– Pierre GOINARD. Op.cit, p 153.

(4)– يمكن الإطلاع على مئات النماذج من الملكيات الزراعية المتناهية الصغر التي باعها الفلاحون الجزائريون للكولون في دائرة معسكر ببلدية كاشرو المختلطة (سيدي قادة حاليا) في الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء معسكر.

من الفلاحين خاصة وأنه يأمر بأن تضم إلى أملاك الدولة مجموع الأراضي الخالية من العمران والتي يتعذر على أصحابها تقديم سندات تثبت ملكيتهم لها قبل جويلية1830[1].

وهكذا تكون السلطات الاستعمارية الفرنسية قد عمدت بفعل قانون «فارني» إلى ضبط أي تصرف في الأرض.

ومن الناحية الشكلية كان هذا القانون خادعا، ويوضح عزم فرنسا على تحديد ملكيات الجزائريين، مما أعطى انطباعا أوليا بحدوث تغيير في السياسة الفرنسية، خاصة وأن الوعي لدى الجزائريين-يظهر أنه- لم يكن في مستوى فهم أبعاد السياسة الفرنسية[2].

وخلاصة القول فإن كُلا من قانون 1863، وقانون 1873 يكون قد منح الوسيلة القانونية للأوروبيين بشراء الأراضي التي تمتلكها القبائل بشكل جماعي.

فهذه الأراضي المجزأة بين صغار الفلاحين ستجد طريقها إلى البيع سهلا خلافا لما كانت عليه تحت نظام الملكية الجماعية الذي كان فيه الطريق مسدودا أمام كل من البائع والمبتاع -عدا في حالة الحجز- .

قانون 23مارس1882

في 23مارس1882 صوتَّ البرلمان الفرنسي على قانون يُرْسي قواعد الملكية الفردية والخاصة، ويقضي بإنشاء الحالة المدنية، وينص على منح الأشخاص ألقابا وكنيات عائلية (des noms patronymiques).

وفي 30سبتمبر1892 تمَّ لإدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر أن منحت ألقابا عائلية لـــ2.145.413 جزائري (أي حوالي نصف السكان الجزائريين)، وأخضع الأشخاص الممنوحة لهم ألقابا لعملية التصريح بالمواليد والوفيات والزواج والطلاق، ويسجلها لدى الإدارة باستخدام هذه الألقاب[3]؛ وفي نوفمبر 1894 غطت عملية منح الألقاب جميع الأقاليم المدنية لتستمر في الأقاليم العسكرية.

(1)- بسام العسلي. المجاهدون الجزائريون، بيروت: 1986، ص 123.

(2)- الطاهر بن خرف الله «التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830-1962» الذاكرة، العدد 02، ربيع 1415هـ 1995م ص 150.

(3)- Paul-Leroy BEAULIEU. Op.cit p 111.

وإن كانت أهمية دراستنا لهذا القانون تكمن في كونه سهّل عملية اغتصاب الأراضي إلى حد وصف أحد الكتاب الفرنسيين له بالسلاح ذو الحدين، إذ كان الهدف الأساسي منه هو تجريد الجزائريين لا غير[1]، فإننا نجد المادة 17 من قانون 1873 الخاص بالملكية الفردية قد سبق لها وأن نصّت من قبل على أن يشتمل كل عقد ملكية على لقب عائلي يلحق بالإسم الشخصي الذي يعرف به صاحب الملكية، وما لم يكن للشخص لقب ثابت فإن مصلحة الأملاك العامة هي التي تختار له لقبا؛ وللإشارة فإن الجنرال شانزي (جوان 1873- فبراير 1879) في خطاب له أمام المجلس الأعلى في ديسمبر 1873 قد أبدى تخوفا شديدا من الإقدام على رسم حدود حصة كل فرد داخل الملك المشاع على أن ذلك سيخل بالأمن، لأن عدم وجود حالة مدنية سيزيد العملية تعقيدا ولا يسمح لمحافظ المصالح العقارية بالقيام بأعمال جدية[2]. وغالبا ما كان اللقب الممنوح إلى الفلاحين ينسب إلى قطعة أرض تتميز بلونها (مثلا: لزرق، لحمر، لكحل، لبيض...) أو نباتها (مثلا بونخلة، تفاح، حبالي، بلوط، عنيبة، زيتوني...) أو مظهر سطحها (مثلا: الساهل، الواعر، العالي...) إلا أنه كثيرا ما منحت ألقاب للجزائريين تحمل في طياتها عبارات السخرية والقدح (noms grotesques ou injurieux) (مثل: شادي، رأس الكلب، القط، الخامج، البهلول، الراشي، الزاني، العايب، فرطاس، العقون، لحول، لقرع، لعمش، بوخنونة، جلاخ...)[3].

قانون 22أفريل1877[4].

الخط الذي سار عليه الاستعمار الفرنسي في الجزائر كان يصر من خلاله على إلزامية فرنسة الأراضي الجزائرية واستخلاص ملكيتها؛ ولم يكن أبدا عفويا أو ناتجا عن تلاحق أحداث، بل كان خطا مرسوما، وخطواته مرتبة، وهذا لا يحتاج إلى شرح لأن فرنسا فهمت منذ البداية أن الضمان الوحيد للاستيطان في الجزائر واستقرار المهاجرين الأوروبيين

---

(1)- Charles-Robert AGERON. Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919) T.01.Paris P.U.F 1968, p 180. (cité par URBAIN dans «Le journal des débats» du 25/03/1882).

(2)- Ibid. p 85.

(3)- Ibid, p181.

(4)- أشتهر هذا القانون باسم "قانون الفرنسة" ويندرج في خط المجهود الرامي إلى تمليك الأوروبيين للمزيد من الأراضي.

والفرنسيين فيها هو إنشاء ملكية فردية ترتكز على قواعد تكفل للأوروبيين حظوظاً على حساب الأهالي-وليس حظوظاً متساوية للأوروبيين والأهالي معا- إلا أن نجاح هذه المهمة اصطدم بعقبات تمثلت في أراضي العرش التي كانت في نظرهم تابعة للباي، وقد منح للقبيلة حق الانتفاع بها جماعيا، وللفرد داخل الجماعة حق في المساحة الأرضية إن أحياها، وقد تنتقل بعد موته إلى ورثته المباشرين أو غير المباشرين من الذكور و إلاّ ستُعاد إلى الجماعة.

وأقصيت المرأة من حق الميراث في أرض العرش حفاظا على تجانس المجموعة، ويبقى حق المرأة مصانا يكفله لها رب العائلة.

مجلس الجماعة كان له الحق في أن يمنع المستفيد من أراضي العرش من كرائها أو استبدالها أو رهنها لشخص خارج الجماعة[1]، كما كان يلزمه بخدمتها وإحيائها.

ولهذه الأسباب كانت أراضي العرش غير خاضعة لأحكام القضاة، والنزاعات حولها تحال إلى مجلس الجماعة-أو موظفي البايلك- ليفصل فيها وفق العادات والتقاليد المحلية خلافا لأراضي الملك، وإن كانت تخضع في بلاد القبائل لعادات محلية فإنها في باقي أراضي التل كانت تخضع للشريعة الإسلامية، ولكن هي الأخرى تدار بشكل جماعي وغير قابل للتصرف فيه (حفاظا على الإنسجام العائلي والروابط الجماعية المتينة) يشدها تطبيق الشفعة الذي يسمح للشريك في الملك أن يشتري الأرض العائلية من شريكه منعا لنفاذ الأجانب إلى داخل الجماعة[2].

مثل هذه العوامل حالت دون عقد صفقات تجارية عقارية بين الأوروبيين والجزائريين وإن تمت فهي غير آمنة، خاصة وأن الجزائريين لم يكن بحوزتهم سوى سندات غامضة (vague) لاتتضمن المعالم الحدودية للأراضي الزراعية ولا مقدار مساحتها، ولا أصولها، يضاف إلى ذلك الشكوك التي تحوم حول عدم تصريح البائع بكامل أسماء الأشخاص الذين لهم حق في هذه الأرض، كما أن الاحتجاجات وتطبيق حق الشفعة والممارسات الباطلة غالبا ما كانت تقضي على هذا النوع من المغامرات.

---

(1)- ESTOUBLON et LEFEBURE, code de l'Algérie annote. 1830-1895 Alger 1897, p 727.

(2)- Pour plus de détails, voir: Eugène ROBE la propriété immobilière en Algérie (commentaire de la loi du 26/07/1873) Alger 1875, pp 45-119.

ولهذا حاولت حكومة الاحتلال أن تجد العلاج -على حدّ زعمها- لهذه الحالات فأصدرت مجموعة من المراسيم والقرارات والأوامر تقضي بشرعية انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الأوروبيين وتحويل الأراضي غير المستغلة (البوار) إلى قطاع أملاك الدولة لاسيما تلك التي تحيط بالمدن وبالمراكز الاستيطانية الناشئة أو المقرر إنشاؤها[1]، ومن أهم هذه القوانين والقرارات تلك التي سبق ذكرها مثل:

- قرار 01أكتوبر1844.
- مرسوم 21جويلية1846.
- قانون 16 جوان1851.
- القرار المشيخي: لـــ 22أفريل1863.
- قانون فارني لـــ 26جويلية1873.

فيكفي القارئ الكريم مراجعة القوانين والقرارات الحكومية التي تم إصدارها خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1873 ليتبين مراميها البعيدة التي كانت تهدف إلى إضفاء الصبغة القانونية على استعمار فرنسا للجزائر والاستئثار بأراضيها، وضمان الاستيطان وحمايته.

وهكذا نخلص إلى أن الغرض من هذا القانون هو فرنسة الأراضي الجزائرية لا غير، أي:

1- إخضاع الأملاك الجزائرية للقانون الفرنسي.

2- الاعتراف بالحقوق الفردية في الأملاك الخاصة.

3- تفكيك الأراضي الجماعية بإنشاء الملكيات الفردية.

4- منح عقود وسندات لمن لهم الحق في الملكية.

5- تسهيل عملية الإتجار بالأرض تحقيقا وتمكينا لانتقالها من أيدي الجزائريين إلى أيدي المعمرين[2].

---

(1)- ESTOUBLON et LEFEBURE, code de l'Algérie annote. 1830-1895 Alger 1896, p 727.

(2)- Ibid. p 729.

ومن الأمور التي تستدعي الانتباه أن الأهداف والمبادئ التي تبنتها جميع هذه القوانين كان يتصدرها تصميم فرنسا الواضح على تجريد الجزائريين من حقوق ملكيتهم لأراضيهم، وإقصائهم منها.

وتحقيقا لتركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون والأوروبيين وإتماما لعملية تفكيكها وتجزئتها بين أفراد العرش أو القبيلة، قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بمساعي لمراجعة قانون 1873 وتعديله[1] وذلك خدمة لصالح الكولون بسن قانون يبطل الحضر المفروض على نقل أملاك العرش التي لم يقدم محرّر قانون 1873 على مراجعتها، وهكذا صدر قانون 22أفريل1887، وفيما يلي أهم إجراءاته الأساسية:

01: العودة إلى العمل بالإجراءات التطبيقية الخاصة بتحديد أراضي القبائل والدواوير وفقا لما نصت عليه المادة 02 من القرار المشيخي 1863، وكذا المرسوم التنفيذي المحدد للأشكال الجديدة التي يتم وفقها تحديد الأراضي الصادر في 22 سبتمبر1887[2].

02: التقيد بالأشكال التي حددتها المادة 04 من قانون 22أفريل1887 في حالات التنازل، وبيع الملك المشاع في المزاد العلني، وتجزئة الميراث، فيما يخص الأملاك الخاضعة لقانون 1873.

03: الدائنون الذين ر هنوا عقاراتهم، والأشخاص المدّعون لحقهم العيني (الفعلي) في العقار بمقتضى المادة: 19 من قانون 1873، أصبح لزاما عليهم تسجيل سنداتهم في ظرف لا يتعدى 45 يوما.

04: تسهيل شكليات التطهير الخاصة التي أقرها الفصل الثالث من قانون 1873، وكذلك وضع معالم حدودية (Bornage) تمنح الممتلك للأرض ولجيرانه أمانا وطمأنينة واسعين (المادة:06).

05: السماح للأوروبيين (وللإسرائيليين فيما بعد) بحق الحصول على عقارات داخل أراضي العرش، وهذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية.

وقد صدرت شكليات خاصة بشأن ذلك تناولتها المواد من 07إلى 10 من قانون1887[3]، وبهذا التصرف وضعت نهاية للجدال الناشئ حول هذه النقطة فيما يمكن تطبيق إجراءات الفصل الثالث من قانون 1873 على أراضي العرش، إلا أن كلا من الإدارة

---

(1)- ESTOUBLON et LEFEBURE, code de l'Algérie annoté.1830-1895,Alger 1896, pp727-742.

(2)- Ibid, p 740.

(3)- Ibid. pp 740-741.

الاستعمارية ومحكمة الجزائر فصل في هذه القضية بشكل سلبي لاعتقادهما أن عدم جواز التصرف في أراضي العرش كما أكده القرار المشيخي (1863) ما زال ساري المفعول. إن قانون 1887 أزال مسألة عدم جواز التصرف في أراضي العرش.

06: ولتسهيل إزالة حالة عـدم تجزئة الأرض الزراعية بين الأهالي أعطي أمر للمحافظين- المحققين (Commissaires- Enquêteurs) للقيام بإجراءات عملية أثناء نشاطاتهم الجماعية الخاصة بأعمال التقسيم والتجزئة بين أفراد العائلات كما أقرته المادة03، وأعدت إجراءات مبسطة بشأن الملكيات التي تحولت إلى الفرنسيين بعد عمليات التقسيم أو البيع بالمزاد العلني لأول مرة (المادة 11 حتى 20).

07: سمحت المادة 21 المتعلقة بالوسائل المالية الخاصة بتنفيذ خطة 1873 بإشراف الدولة والبلديات المعنية على نفقات الإجراءات العامة[1].

وفي الأخير يمكن القول بأن قانون 1887 قد أباح بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة جدا لصالح الأوروبيين من دون شرط الإقامة فيها، كما اجتهد وجدّ في تطوير قانون 1873 المستوحى هو الآخر من نفس الفكرة والهادف إلى نفس الغاية.

وفي الحقيقة لم يبلغ الأوروبيون هدفهم كاملا، ولم ينجحوا في ضمان الأمن لأنفسهم، إذ دفعت هذه الإجراءات بالجزائريين إلى الفقر، في حين عادت بفوائد كبرى على رجال الأعمال والمضاربين، ولم تسمح للجزائريين بإلحاق أراضيهم المجزأة بأراضي أحد المضاربين، الأمر الذي سيدفع بالجزائريين إن عاجلا أو آجلا إلى رفض الحجج الاستعمارية بقوة وعنف.

ومع هذا لم يرتاح الكولون لهذا القانون (قانون 1887) فتخلوا عنه سنة 1891 وطالبوا بالعودة إلى تطبيق قانون فارني[2].

أما نتائج قانون 1887 على الفلاح الجزائري فيمكن استخلاصها من نص الرسالة التي بعث بها أحد موظفي مصالح التسجيل العقاري إلى الحاكم العام حيث يقول «بمجرد تسليم عقود الملكية إلى قبيلة ما، فإن أفرادها يجدون أنفسهم تحت وطأة الحرمان مجرّدين من ممتلكاتهم

(1)- Arthur GIRAULD. Op.cit, p366.

(2)- Pierre GOINARD. Op.cit, p153.

الأرضية من قبل مضاربين وقحين وسفهاء (Ehontés) أكثرهم من أصل يهودي، ينتزعون من الفلاحين الجزائريين ممتلكاتهم بواسطة عقود استدانة تعود إلى سنوات خالية، بفعل القروض الممنوحة بفوائد تقدر بـــ 50% لكل ثلاثة أشهر، أو مقابل بضائع مرتفعة الأسعار، أو مبالغ مالية مكتتبة أو وفق قرار حكم، أو رهن عقاري مسجل، وقد بلغ الحد بِمُحْضِري الجلسات (Huissiers) إلى حجز الممتلكات من أصحابها في نفس اليوم الذي يستلمون فيه عقود ملكياتهم»[1].

إن الفلاحين الفقراء الذين احتجزت أراضيهم كان أغلبهم ممن لا تتوفر لديهم إمكانيات مالية لتعيين محامين أو وكلاء، فكانوا في هذه الحالة يجبرون على التخلي عن أراضيهم -في ظل حماية القانون- وراح بعض الكولون والمضاربين إلى حدّ تجريد الفلاحين الجزائريين من أشجار التين الهندي.

ونتيجة الحرمان لم يتمكن الفلاح الجزائري الفقير من زرع ما تبقى له من مساحة أرضية، فيتخلى عن دفع الضرائب؛ وبالتالي يضطر إلى سلوك طريق التمرد والعصيان (النهب، السرقة، التخريب، قطع الطريق).

قانون 16فبراير1897[2]

حين وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية صعوبات تحول دون تحقيق قانون 1887 بسبب العقبات التقنية التي تتطلب إمكانيات مادية وبشرية ضخمة؛ وحتى لا تعيق النشاط الاستعماري لجأت إلى سن قانون جديد في 16 فبراير1897؛ أدخل -هذا القانون- إصلاحات على قانوني 1873 و 1887 بعد أن استند على مشروع تم إنجازه في الجزائر من قبل لجنة كان «كولان» (COLIN) مقررا لها؛ وقد تبنى أعضاء الغرفة هذا المشروع بناء على تقرير «بوركيري دي بواسورين» (Pourquery De BOISSERIN)، وتحول المشروع إلى قانون 16فبراير1897، وفيما يلي أهم ملامحه[3]

---

(1)- Paul-Leroy BEAULIEU. Op.cit, p104.

(2)- للإطلاع أكثر على حيثيات هذا القانون، يراجع مقال:
M.COLIN. «quelques questions Algériennes». In revue économique, politique 1898, p 189 et suite.

(3)- يراجع نص القرار الذي تقدم به النائب "Pourquery De BOISSERIN" أمام غرفة النواب في:
ESTOUBLON et LEFEBURE. Code de L'Algérie annoté: 1896-1907, Alger.1898 pp 61-67.

أبطل هذا القانون بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة والجزئية التي أقرها الفصل الثاني والثالث من قانون 1873، واستبدلها بإجراء وحيد نجد تفاصيله في المواد 05 حتى 08[1]، وهو إجراء لا يميز بين الملاكين مهما كانت جنسياتهم، ومهما كان أصلهم (المادة 04)، وأصبحت الطلبات من حق الأوروبيين والجزائريين على حد سواء، بحيث تقدّم ملاك جزائريون بعرائض بعد صدور هذا القانون بتحريض من دائنين أوروبيين.

وبعد إنجاز هذا الإجراء، فإنه ما لم تقدم شكوى أو احتجاج، وما لم يُرفض الطلب بموجب قرار قضائي فإن المعني يستلم عقد ملكيته من قبل إدارة الأملاك العامة(المادة:09).

وإن كانت المادة 13 من قانون 1897 قد جاءت لتحفظ للإدارة القضائية صلاحياتها فيما يتعلق بالممتلكات التي تم تصنيفها ضمن أراضي العرش من قبل السلطات الاستعمارية، فإن مخطط التجزئة لا يصبح نافذا إلا إذا كان مطابقا للقرار الصادر عن الحاكم العام وتم الإعلان عنه في الجريدة الرسمية للجزائر، وعندها تصبح النزاعات (Contestations) المتعلقة بالملكية من صلاحيات المحاكم القضائية[2].

وهكذا يكون قانون 1897 قد جدَّد مسألة التمييز بين أراضي الملك وأراضي العرش التي أهملت في قانوني 1873 و 1887.

فهل أعاد قانون 1897 قابلية عدم التصرف في أراضي العرش التي ألغاها قانون 1887؟ أو بطريقة أخرى، فهل بإمكان الشخص الحائز على وعد بالبيع لعقار داخل أراضي العرش أن يطالب بالتحقيق الجزئي الذي أعده قانون 1897؟ إنه السؤال المطروح.

إن إدارة الاحتلال التي تبنت التعليمات الصادرة عن مجلس الدولة في 07 مارس 1902؛ تكون قد عارضت هذا القانون؛ وبالتالي يمكننا تلخيص نتائج الحصول على سند الملكية في كلمتين هما: التطهير والفرنسة (Purge et Francisation)، وهكذا أصبح العقار يخضع للقانون الفرنسي مهما كانت صفة مالكه إلا في تحفظات ثلاث:

1- البيع بالمزاد العلني أو التجزئة التي تتم فيما بين الأهالي.

---

(1)- Voir le contenu des articles 05 à 08 de la loi du 16/02/1897. relative a la propriété Foncière en Algérie dans: ESTOUBLON et LEFEBURE. Op.cit, pp 67-68.

(2)- Ibid. article 09, p68

2- المتاجرة العقارية فيما بين الأهالي والتي يُمكنها أن تحدث في بعض المناطق المحددة بقرار صادر عن الحاكم العام (المادة:16)[1].

3- التحفظ الثالث يهدف إلى حماية الأهالي الذين يجردون عن طريق المزاد المكلف.

وخلاصة القول فإن هذا القانون الذي حل محل قانون 1887 لم يغذِّ الاستعمار بالأراضي الزراعية بشكل مباشر لأنه لم يسمح للفلاحين الجزائريين ببيع قطعهم الأرضية لاعتباره اقترح تطبيق إجراءات قانون 1887 فقط على الراغبين في بيع حقوقهم الأرضية الواقعة ضمن أراضي العرش أو الملك، وعلى هذا الأساس أصبح من حق الفلاح الجزائري المالك لقطعة أرض "ملك" أو له الحق في "أراضي العرش" أن يطالب بتطبيق إجراءات قانون 1863 عليه، بما يمكنه من بيع أرضه لأحد الأوروبيين أو لأحد الجزائريين، أو الحصول على سند ملكية من الإدارة الاستعمارية[2].

ويتضح من خلال القوانين والقرارات السالفة الذكر، ومن تواريخ إصدارها أن فرنسا كانت مهتمة أشد الاهتمام بفرنسة الأراضي الجزائرية وذلك في إطار الخطة الاستيطانية الشاملة بحيث اعتبرت أراضي مفرنسة:

- جميع الأراضي الحائزة على سندات وفق مرسوم 1846، وكذلك الأراضي الواقعة في الأماكن التي أعفتها المادة 01 من هذا المرسوم من إجراءات التحقيق التي تأمر بها.
- الأراضي الحائزة على سندات مسلمة بمقتضى إجراءات التجميع (Cantonnement) أو تنفيذا للعمليات التي افترضها القرار المشيخي لسنة 1863.

إن هذه الفئة من الأراضي السالفة الذكر اعتبرت مفرنسة ابتداء من اليوم الذي صدر فيه قرار تنفيذ قانون 1873.

ويدخل أيضا ضمن الأراضي المفرنسة جميع الملكيات التي تحصلت على سندات بعد إجراءات التوحيد التي جاء بها قانون 1897، وكذلك الأراضي التي كانت موضوع إجراء التجميع أو التجزئة التي أعدَّها قانون 1873 وقانون 1887.

---

(1)- ESTOUBLON et LEFEBURE. Op.cit, p 68.

(2)- ADDI Lahouari. Op.cit, p06.

اعتبرت كذلك أراضي مفرنسة: جميع الملكيات الحائزة على سندات وعقود إدارية أو هي موثقة، وهذا ابتداء من الشروع في تطبيق قانون 1873 إلا إذا كان العقد مسجلا قبل صدور هذا القانون.

كما مسَّ إجراء الفرنسة الأراضي التي ثبتت ملكياتها عن طريق حكم صادر عن المحاكم الفرنسية.

وفي الحالتين الأخيرتين، فإن الملكيات تعتبر مفرنسة وليست مطهرة مما قد يتسبب في نزاعات محتملة بين التشريع الفرنسي والإسلامي؛ إلا أن المادة 01 من قانون 1873 جاءت باستثناء ينص على أن الحقوق العينية وقضايا الفصل المستندة على القانون الإسلامي هي ملغاة، وأبقى التشريع الفرنسي حق استخدام الغير (Servitude) كما أبقى أيضا على الرهنية التي كانت موجودة من قبل.

أما باقي الأراضي فهي غير مفرنسة، وتخضع للقانون المزدوج (Statut mixte) الذي أقرته المادة 16 من قانون 1851 فيما بين الأوروبيين أو بين جزائريين وأوروبيين؛ أما بين المسلمين بعضهم بعضا فيطبق القانون الإسلامي.

والأراضي التي أصبحت تحت سلطة القانون الفرنسي بحكم امتلاكها من طرف أحد الأوروبيين فإنها تحول إلى الشرع الإسلامي إذا ما اشتراها أحد الجزائريين.

وللعلم فإن الشرائع الإسلامية التي كان يجري تطبيقها على الأراضي الزراعية قبل الغزو الفرنسي أدخلت في نظمها تغييرات جاء بها المشرع الفرنسي؛ وأصبحت النزاعات حول الأرض بين الجزائريين يفصل فيها قاضي لدى المحكمة الفرنسية، وليس القاضي الشرعي.

لكن تحريف القوانين مسّ بشكل عميق التشريعات المنظمة لأملاك الحبوس وأراضي العرش.

الحبوس في الجزائر:

ما هي الطريقة التي ستسلكها فرنسا لاستخلاص أملاك الحبوس لنفسها؟ وأي شكل فعلي سيعطى للنصوص القانونية تحقيقا لهذا البعد؟.

إن الإجابة على السؤالين المطروحين تستدعي بالضرورة تكرار ومراجعة القوانين والقرارات الصادرة بشأن الأحباس أو بالأحرى تفحصها.

فبقرار من الجنرال القائد الأعلى لقوات الاحتلال مؤرخ في 07ديسمبر1830 تحولت أملاك الحبوس والمؤسسات الدينية إلى إدارة الأملاك العامة[1]، وهكذا تكون السلطات الفرنسية منذ اللحظة الأولى للاحتلال قد صادرت جميع أملاك الوقف وضمتها لأملاك الدولة الفرنسية المعروفة بالدومين[2].

أما مرسوم 01 أكتوبر 1844 الخاص بمصادرة أراضي الأوقاف وقانون 1851، فقد نص كل منهما على مسألة عدم جواز التصرف (L'inaliénabilité) في أملاك الحبوس التي لم تعد تشكل عقبة في وجه المتملك الأوربي، كما قرر مرسوم 30 أكتوبر 1858 هو لآخر بأنها لم تعد تتناقض مع المتملك الجزائري، وبالتالي فإن قضية عدم جواز التصرف في أملاك الحبوس والأوقاف بدأت تسير نحو الزوال، بحيث لم يعد للأحباس أي تأثير على تعديل نظام الإرث الذي نص عليه القرآن الكريم، لأن الحبوس يخرج الملكية من دائرة الاتجار، ويسمح بتحويل التركة (Dévolution) إلى الآخرين وفق نظام إرث خـــاص[3].

ويقول أبو القاسم سعد الله في هذا الشأن «مهما كانت الصيغ التي عرفتها مرحلة 1830-1842 فإن النتيجة واحدة، وهي مصادرة الأوقاف وضمها إلى الدومين وجعل ريعها لصالح الإدارة الاستعمارية»[4].

وفي نظر المشرع الفرنسي، فإن أملاك الحبوس هي:

1- وسيلة في خدمة المؤسسات الدينية.

2- أسلوب يحمي الثروة من المصادرة والحجز في ظل الحكم التعسفي.

3- طريقة تقصي المرأة من الميراث.

وعلى هذا الأساس رأى الاستعمار الفرنسي في الحبوس جبهة اقتصادية يجب القضاء عليها، فسن قوانين تعمل على تجريد الأحباس من أملاكها.

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/5.(Circulaire au sujet des biens habous: Signé g[l] Chanzy).

(2)- أبو القاسم سعد الله. تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 03، ط.01، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998، ص 19.

(3)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/5.

(4)- أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية الجزائرية. الجزء الأول، القسم الأول، الجزائر: م.و.ك 1992، ص 67.

في 26 أوت 1862 أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسي منشورا خاصا بالحبوس يعتبر الأموال الناتجة عن الجمعيات والمؤسسات الوقفية أملاكا للدولة طبقا للمادة 04 من قانون 16جوان1851، وينص على تحويل أجور الكراء، وحصص المزارعة ومداخيل العقارات التابعة للأوقاف لصالح الميزانية الإقليمية (Budget Provincial) تعويضاً للتكاليف التي فرضتها المادة: 44 من مرسوم 27 أكتوبر 1858[1].

وفي محاولة لسلطات الاحتلال لمّد يدها إلى الأحباس وإلزام مستخدميها بتحويل ريعها لصالح إدارة الاحتلال وحرمانهم من خدماتها أقدمت على وضع قوائم تحصى فيها أملاك الأحباس في مدن وقرى العمالات الجزائرية الثلاثة وإليكم فيما يلي نموذج عنها.

أملاك الحبوس: (وهران في 28 أفريل 1874. مديرية تسجيل الأملاك والدمغة).

مكتب معسكر

طبيعة العقار	المساحة			الموضع	تاريخ نقل الملكية	طبيعة العقد
	س	آر	هـ			
موقع للبناء	31	16	00	معسكر القطعة رقم 16	1868/10/19	بيع بالمزاد
موقع للبناء	81	60	02	معسكر القطعة رقم 427	1860/04/24	شراء
موقع للبناء		90			1864/01/15	شراء
موقع للبناء			50		1864/09/01	امتياز
بستان تين		50		قبيلة أولاد سعيد	1864/09/01	امتياز

مكتب مستغانم

طبيعة العقار	المساحة			الموضع	تاريخ نقل الملكية	طبيعة العقد
	س	آر	هـ			
بستان	68	20		مستغانم قطعة رقم 65	1865/04/06	بيع
موقع للبناء	06	05		مستغانم قطعة رقم 373	1859/11/07	بيع
موقع للبناء	80	03		مستغانم قطعة رقم 374	1859/11/07	بيع
بستان	80	03		مستغانم قطعة رقم 379	1859/11/26	بيع
مطحنة	36			مستغانم قطعة رقم 532	1871/12/26	بيع
بستان	25	04		مستغانم قطعة رقم 579	1871/11/12	بيع

(1)- C.A.O.M.G.G,A. Carton. 1N/5 (circulaire au sujet des biens habous).

بستان	66 04	مستغانم قطعة رقم 580	1869/11/16	بيع
بستان	01 08	مستغانم قطعة رقم 177	1869/06/09	مبادلة

مكتب الغزوات

طبيعة العقار	المساحة			الموضع	تاريخ نقل الملكية	طبيعة العقد
	س	آر	هـ			
ندرومة أرض فلاحية	70	9	11	ندرومة	1868/04/10	بيع
		20		ندرومة	1868/04/10	بيع
	80	08	01	ندرومة	1868/04/10	بيع
	61	14		ندرومة	1868/04/10	بيع
	80	15		ندرومة	1868/04/10	بيع
	40	72		ندرومة	1868/04/10	بيع
	91	03	01	ندرومة	1868/04/10	بيع
	80	05	01	ندرومة	1868/04/10	بيع
	70	23		ندرومة	1868/04/10	بيع
	90	79		ندرومة	1873/09/25	تبادل
	80	43		ندرومة	1868/04/10	بيع
	20	09		ندرومة	1868/04/10	بيع

مكتب وهران

طبيعة العقار	المساحة			الموضع	تاريخ نقل الملكية	طبيعة العقد
	س	آر	هـ			
قطعة أرض	92	01	00	وهران قطعة رقم 851	1861/04/15	شراء

مكتب تلمسان

طبيعة العقار	المساحة			الموضع	تاريخ نقل الملكية	طبيعة العقد
	س	آر	هـ			
سكن	27			تلمسان	1870/10/10	بيع
بستان	07	65		عين الحوت	1872/10/13	تبادل
بستان	80	47		عين الحوت	1868/12/11	بيع

أرض	44 33	عين الحوت	1873/12/12	بيع
بستان	17 11	عين الحوت	1872/12/11	بيع
موقع	76	تلمسان	1872/10/22	بيع
موقع	92 23	تلمسان	1870/02/16	بيع
أرض	50 69	مرارقة	1868/07/15	بيع
أرض بائرة	09	أغادير	1867/06/04	بيع
أرض فلاحية	15 19	أوزيدان	1868/10/29	بيع
أرض فلاحية	60	ندرومة	1867/10/07	بيع
بستان	21 75 19	أولاد سيدي الخوان	1870/05/02	بيع
أرض	65 25	أوزيدان	1868/10/30	
موقع	04	أوزيدان	1868/10/30	
أرض	70 05	أوزيدان	1868/10/30	
سكن	10 95 02	تلمسان	1866/02/19	

المصدر: C.A.O.M. Carton 1N/4. (relevé des biens habous dans le dpt d'Oran le 27/10/1874).

قانون 13 سبتمبر 1904

انصبت مجهودات الاحتلال الفرنسي للجزائر فيما بين 1890-1904 على العمل بكل قوة وعزم على فرنسة الأراضي الجزائرية، وتحقيقا لهذا الغرض جاء قانون 13 سبتمبر 1904 ليمكن الكولون من الاستئثار بالأرض وامتلاكها بالطرق الشرعية[1].

يتضمن هذا القانون حيثيات انتقال الأراضي العمومية المعينة للاستيطان والشروط الواجب توافرها في المستفيد من قطعة أرض[2]، وقد نص في مادته الرابعة على أن

---

(1)- ADDI Lahouari. Op.cit, pp57-77.

(2)- Jean-Marie MIGNON. La colonisation Française et les Algériens Musulmans dans le département d'Oran de 1900 à 1914 -Thèse- faculté des lettres et sciences humaines d'Aix-en -Provence, France, 1969-1970, p88.

الفرنسيين من ذوي الأصل الأوروبي، وكذا الأوروبيين المتجنسين الذين يتمتعون بحقوقهم المدنية ولم يسبق لهم أن استفادوا من قطعة أرض لا عن طريق الامتياز ولا عن طريق التنازل لهم الحق وحدهم في الحصول على مساحات أرضية تمنح لهم مجانا أو بما يعادلها من القيمة[1].

ويتضح من خلال هذه المادة أن الفلاح الجزائري قد أقصي من الاستفادة من الأرض بأي شكل من الأشكال.

وتسهيلا لانتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الكولون الأوروبيين فإن المواد من 05 إلى 12 نصت على أن تحول الأراضي المُعيَّنة للاستيطان، يتم نقلها إلى الأوروبيين عن طريق ثلاث قنوات:

- البيع بأسعار ثابتة.
- البيع بالمزاد
- التنازل المجاني[2].

وتكريسا للاستيطان فإن المادة 21 من هذا القانون قد نصّت بشكل واضح بما لا يقبل مجالاً للشك على أن يرتبط الكولون بالأراضي التي منحت لهم وأن يقيموا بها، ومنعتهم من بيعها أو تأجيرها (كرائها) لفلاحين جزائريين إلا بعد إنقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ الحصول عليها[3].

أما المادة 32 من ذات القانون فقد نصت على أنه في مقابل الخدمات الخاصة التي يقدمونها لإدارة الاحتلال فإن الأهالي سيستفيدون مجانا من أراضي لا تتعدى مساحتها 200هكتار وذلك من دون شرط الإقامة فيها أو فسخ لعقد الاستفادة، على أن يتم الحصول على هذا الامتياز بموافقة الحاكم العام ومجلس الحكومة.

يستفاد من هذه المادة الأخيرة أن فرنسا كانت تريد استغلال عناصر جزائرية –من الأهالي– لتعتمد عليها كقوة عميلة تساعدها وتدعم وجودها في الجزائر، على أن منح الأراضي لبعض الجزائريين الأهالي سيسمح للحكومة الفرنسية باستمالة زعماء بعض

---

(1)- Voir. J.O.A du 16/09/1904.

(2)- Jean Marie MIGNON, Op.cit, p87.

(3)- Ibid.

القبائل، ومن ثم استخدام نفوذهم. وللعلم فإن الممثلين الرسميين للجزائريين لدى الحكومة الفرنسية في المجالس العامة، وفي البلديات والدواوير قد أسندت لهم إدارة الاحتلال الفرنسي مهام المحافظة على الأمن وجمع الضرائب، إلا أن الفلاحين الجزائريين ظلوا ينظرون إليهم بعين الحيطة والحذر لأن فرنسا المستعمِرة قربتهم منها وتكرمت عليهم بأراضي انتزعت من أصحابها الشرعيين، ومن هؤلاء العمال من سبق للاستعمار الفرنسي أن انتزع منه أرضه الشخصية.

ولم يكن حرمان المستفيدين الأوائل من الكولون من الاستفادة مرة أخرى من مساحات أرضية بمقتضى هذا القانون سوى إجراء شكليا ليس المراد منه كبح عملية الإستيلاء على الأراضي من قبل الكولون القدامى، وإنما فقط تنظيم اغتصاب الأراضي بالطرق الشرعية حسب المشرع الفرنسي.

قانون 04أوت 1926

تعود خلفيات قانون 1926 إلى سنة 1901، وذلك عندما تقدم الموفد المالي «تيديشي» (TEDISCHI) في جلسة يوم 27 يناير 1901 باقتراح يُبدي فيه رغبة بإدخال تعديلات على قانون 1897؛ وعلى إثر هذا الاقتراح تشكلت لجنة بمقتضى قرار صدر في 08 أكتوبر 1901 تولى أمرها الرئيس الأول لمحكمة الجزائر العاصمة، وذلك لدراسة هذا الاقتراح القاضي بتقييد الأراضي ضمن سجل عقاري يشتمل على جميع التغييرات المتتالية التي قد تطرأ على الملكيات الأرضية-أي إنشاء سجل خاص بالحالة المدنية للأرضي- على أن تطلق الحرية للملاكين وللدائنين بمراجعته متى شاءوا[1]، ووضع في الاعتقاد أن مزايا هذا النظام تكمن في تشجيعه على عملية نقل الأراضي والرهن العقاري، مما يساعد على الإسراع بتحويل الملكيات من أيدي الجزائريين إلى أيدي الكولون.

وتم لهذه اللجنة أن عقدت فيما بين 28 أكتوبر 1901 و 14 ماي 1903 سبعة عشر اجتماعا خرجت منها بمشروع قانون بـــ 111مادة، تتوقع وضع «قيد للتسجيل» يوضع تحت تصرف الملاكين أو المستفيدين من وعود -سابقة- أو تعهدات ببيع ممتلكات تقع ضمن أراضي العرش بصفة "أراضي ملك".

---

(1)- Charles-Robert AGERON, les Algériens Musulmans et la France, 1871-1919, T.02, Paris:P.U.F. 1968, p 772.

حضي المشروع الذي قُدّم للوفود المالية سنة 1903 بدراسة جدّية خلال شهر مارس 1904؛ وقد نظرت إليه الصحافة بأنه جاء لتحقيق هدف يراد منه دفع الجزائريين إلى تسويق أراضيهم وبيعها للكولون مما يضمن الاستيطان للأوروبيين ويوفر لهم المجال الضروري لإقامتهم[1].

وتم للمشروع أن كثفت مواده ضمن 36 مادة بدل 111 مادة، وحضي بموافقة الوفود المالية بالإجماع مع التمسك بمبدأ إخضاع أراضي الفلاحين الجزائريين المسجلة لقانون الميراث الإسلامي ما لم يصرح أصحابها بنقلها إلى الأوروبيين.

وفي 07 مارس 1906 أبدى وزير العدل الفرنسي ملاحظات بشأن وجود ثغرات في المشروع المشكل من 36 مادة على أنه يحتوي شروطا من شأنها أن تؤثر سلبا على الفلاح الجزائري، وتؤول به إلى الفقر والخراب[2].

ومهما يكن من أمر فإن التعديلات الطارئة على هذا المشروع القانوني لم تنصف الفلاح الجزائري، كما أنها لم تضع حدًّا أو عقبات تمنع أو على الأقل تحد من عمليات انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى أيدي الكولون الأوروبيين مهما كانت صفتها، لا صراحة ولا ضمنيا، زد على ذلك فإن إجراءات تسجيل الأراضي مكنت إدارة الاحتلال من توفير وربح المزيد من رؤوس الأموال، ومعنى هذا أن المشروع القانوني الجديد قد جاء هو الآخر ليساهم في عملية تجريد الجزائريين من أراضيهم.

وباقتراح من الموفد المالي «تيديشي» المشار إليه أعلاه فإن مشروع القانون الخاص بالتسجيل العقاري سيعرض أمام البرلمان في شهر أفريل 1917.

وبطلب مُلحٍّ من بعض الموفدين الماليين راسل «جونار» (JONNART) الحاكم العام للجزائر باريس في 19 جوان 1918 قائلا:«حتى يتطور الاستيطان في الجزائر يجب أن تتحول الأراضي من مالك لآخر دون مبالغة في المصاريف إلى أن تصل بين أيدي الذين يستخلصون منها المنفعة الكاملة بذكائهم ونشاطهم»[3]. كما ظلت اقتراحات ممثلي الكولون

---

(1)- Charles-Robert AGERON. Op.cit, p772.

(2)- Ibid, p 774.

(3)- Ibid.

في البرلمان الفرنسي تتكرر بشأن مشروع قانون يفضي إلى تسجيل الممتلكات العقارية فيما بين 1919-1922[1].

وعلى حد قول المشرع الفرنسي فإن قانون 04 جوان 1926 الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي قد جاء ليحرر الأرض من جميع العقبات والعراقيل، وذلك بفضل الإجراءات الأكثر سرعة والأقل كلفة والأشد نجاعة.

وبفضل هذا القانون تمكن الأوروبيون الذين كانوا يمتلكون 2.346.667هكتار خلال عام 1930 من بلوغ 2.726.700 هكتار عام 1950، أي بوثبة تقدر بـــ380.033هكتار.

وللعلم فإن هذا القانون قد صدر بعد ثلاثين سنة من صدور قانون 1897 والذي ظل طيلة هذه المدة الزمنية يعتبر قانونا مؤقتا، مَيزته الوحيدة أنه منح حظا لنقل الملكية ولرهنية الأراضي، وبالتالي أسرع بعملية حركية الأراضي ونشطها[2].

وهكذا تراجعت مساحات ممتلكات الجزائريين خلال العشرين سنة التي أعقبت حرب 1914-1918 بفعل ما سمي بالقرار المشيخي الجديد، وبفعل شراء الكولون للمزيد من الأراضي الزراعية من الفلاحين الجزائريين، حيث بلغ مجموع مساحات أراضي الكولون الأوروبيين قرابة 2,5مليون هكتار (2.317.447هكتار) سنة 1919[3].

ونكتشف من خلال صدور هذا القانون بأنه بعد 96 سنة من احتلالها للجزائر لم تتمكن فرنسا بشكل قطعي من الفصل في الممتلكات الزراعية التي كانت تسعى دائبة لفرنستها أو البت فيها وفق رغبات الكولون.

---

(1)- من بين الذين أثاروا مسألة تسجيل الممتلكات العقارية نذكر: النائب «كيتولي» (Cuttoli) في 1919/06/30؛ مجموع النواب الكولون في 1919/12/23؛ النائب «فلاندان» (Flandin) في 1921/06/28.

(2)- Charles-Robert AGERON, Op.cit, p772.

(3)- Ibid, p774.

خاتمة

نخلص إلى القول في آخر هذا العرض السريع لبعض أهم التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر أن هذه القوانين كفيلة بإعطاء القارئ صورة واضحة قد تجعله لا يتردد في أنها كانت جميعها مرتبطة أوثق الارتباط بأبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية، وأن الذين أصدروها أو وافقوا عليها ينتمون تأكيدا إلى التيار الاستعماري المؤيد للاستيطان الأوروبي في الجزائر، لاسيما وأن صدورها تزامن مع أحداث وقعت داخل فرنسا وخارجها، كان لها وقعها في المجتمع الفرنسي.

لقد لعبت هذه القوانين دورا كبيرا في بسط سيطرة الكولون على الأراضي الجزائرية، وهيأت الجو الملائم للاستيطان، ومثلت أخطر سلاح لاعتبار النص القانوني أداة إلزامية وردعية، كما أنها لم تنصف الجزائريين، ولم تكترث لحماية ملكياتهم الزراعية لأنها كانت تهدف إلى تجريد الفلاح الجزائري وتوزيع أرضه على الكولون الذين تم استقدامهم من فرنسا وأوروبا.

باختصار شديد كان الهدف منها ضمان السيطرة للعنصر الفرنسي الأوروبي في امتلاك الأرض[1] والحد من إمكانية الجزائريين في الحصول على عقود ملكية، وكذلك تحرير عملية تسويق الأراضي.

(1)- مصطفى الأشرف. الجزائر الأمة والمجتمع، مرجع سابق، ص 16.

الفصل السادس: صيغ نقل الملكيات الأرضية من الجزائريين إلى الكولون الأوروبيين

تمهيد

1- الإجراءات العقابية.

2- الحجز والمصادرة من أجل المنفعة العامة.

3- حجز ومصادرة أملاك المتغيبين.

4- البيع بالمزاد العلني.

5- التمليك عن طريق الامتياز.

6- البيع بالتراضي.

7- البيع بأسعار ثابتة وعن طريق المكتب المفتوح.

8- بيع الأراضي بحكم انسداد المنافذ المؤدية إليها.

9- التنازل عن أملاك الدولة للمؤسسات الدينية المسيحية.

خاتمة

تمهيد

ظلت الأراضي تمثل لبّ الصراع الجزائري الفرنسي فيما بين 1830-1962.

وبما أنه ليس من السهل اقتلاع الفلاح الجزائري من أرضه وتهجيره منها فقد عهدت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى مختلف الأساليب لإخراجه منها وتحويله إلى عامل مستأجر.

وسنبحث فيما يلي أهم الطرق والوسائل التي طبقها المعمر الفرنسي لانتزاع الأراضي الفلاحية من الجزائريين.

1- الإجراءات العقابية

شكّل الاستيلاء على الأراضي الفلاحية أول وأهم إجراء عقابي يطبّق ضد كل جزائري ينصب العداء لفرنسا.

فجميع الذين التحقوا بالمقاومة، وباشروا نشاطات عدائية ضدّ قوات الاحتلال الفرنسي، أو قاموا بعمليات نهب أو سطو ضدهم أو ضد القبائل المتعاملة معهم إلا واحتجزت فرنسا ممتلكاتهم وطبقت عليهم قوانين الحرب وهذا ما يجعلنا نجزم أن الأرض هي التي صنعت جوهر الصراع بل وجوهر التاريخ الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي، كما أن الصراع حول الأرض كان أحد أهم العوامل التي ساهمت في تكوين الشخصية الوطنية لأبناء الريف الجزائري.

وإتماما لعملية حجز ممتلكات الباي والأتراك الذين غادروا الجزائر وكذا ممتلكات الأحباس بمقتضى القرارين الصادرين في 08 سبتمبر 1830 ، 10نوفمبر 1830 فإن الحاكم العام للجزائر أصدر قرارا في 01 ديسمبر 1840 تضمنت مادته الثانية حجز جميع الأراضي التابعة للجزائريين الذين ثبت تورطهم في أعمال عدائية ضد فرنسا وضد القبائل الخاضعة لها، وأيضا حجز أراضي وممتلكات الذين ساندوا المقاومة بشكل مباشر أو غير مباشر، أو تخلوا عن فرنسا بعد الالتحاق بالمقاومة.

كما مس قرار الحجز الأراضي التي تخلى عنها أصحابها لمدة تزيد عن الثلاثة أشهر دون إذن من سلطات الاحتلال، وللعلم فإن أعمال الحجز والمصادرة قد امتدت إلى باقي الممتلكات كالمباني السكنية والمرافق التجارية ورؤوس الأموال والثروات الحيوانية[1].

ومن أهم القرارات الصادرة في هذا الشأن -على سبيل المثال لا الحصر- قرار الحاكم العام للجزائر الماريشال دي مكماهون دوق دي ماجانتا المؤرخ في 01أوت1866 والقاضي بحجز أملاك سليمان بن جلاب شيخ توقرت لاعتباره قاد ثورة خلال سنوات 1852 حتى 1854 بشكل صريح ضد فرنسا، وذلك بفتحه لأسواق توقرت في وجه العصاة والخارجين عن طاعة فرنسا، وتحالفه مع الشريف محمد بن عبد الله وإعلانه الجهاد المقدس

(1)- M.P. DE MENERVILLE. Op.cit, pp 612-618.

ضدها بعد قتله لمتعاملين مع سلطات الاحتلال في 29 نوفمبر1854، كما احتجزت ممتلكات 66 شخصا من أتباعه ممن لجئوا إلى التراب التونسي[1].

وبالغت سلطات الاحتلال في القسوة مع الثوار إلى حد ملاحقتهم في كل مكان، وحجز جميع ممتلكاتهم المتواجدة عبر التراب الجزائري من ذلك حجز سكن عائلي لسي سليمان بن حمزة (باش أغا سابق بالبيض) بحي عرقوب إسماعيل في مدينة معسكر، وكذلك فندق (Caravansérail) بحي باب علي بنفس المدينة، إلى جانب حجز مبلغ مالي قدره 50.000فرنك كان في ذمته كدين يجب دفعه لمحمد بن قرورة استنادا إلى عقد مسجل في 13جويلية1858 بالنسخ الأصلية المحفوظة لدى الموثق «رينار» (Renard) بمعسكر، وأيضا حجز أزيد من 133هكتار من الأراضي الزراعية في سهل عواجة قرب قرية خصيبية جنوب معسكر اشتراها سي بن حمزة من محمد بن قرورة وفق عقد مسجل في 22نوفمبر1860 لدى نفس الموثق بمعسكر. هذا كله بحجة أن سليمان بن حمزة قد قام بعملية تحريض على الثورة ضد سلطات الاحتلال عام 1864 في إقليم وهران[2].

ولاعتبار محمد بن حمزة قد تزعم الثورة ضد فرنسا خلفا لأخيه سليمان الذي تم قتله في 08 أفريل1864 وذلك حتى يوم إلقاء القبض عليه في 04 فبراير1865 ولاعتبار أخيهما أحمد بن حمزة هو الآخر ثار ضد فرنسا مستعينا بالأعلى والزبير وأبو بكر (آغا ورقلة سابقا) قررت سلطات الاحتلال حجز جميع ممتلكات عائلة أولاد أبو بكر أولاد سيدي الشيخ، وكذلك ورثة سليمان ومحمد بن حمزة وأحمد بن حمزة والأعلى بن أبو بكر والزبير بن أبو بكر وأخوهما[3].

أما الإجراءات العقابية الأكثر جورا وتعسفا، وذلك بدون منازع خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر هي التي مست وبقساوة شديدة جماعات الثوار في وسط الجزائر وشرقها

---

(1)- B.O.A. 1866, pp188, 193, 203,218.

(2)- لمعرفة المزيد من التفاصيل عن الأراضي المحتجزة وأصحابها ممن ساندوا ثورة أولاد سيدي الشيخ، ينظر: B.O.A 1866. pp 468-471.

(3)- B.O.A. 1866. pp 82-83, aussi pp 466-467.

ومن الأمثلة على ذلك فقدان منطقة القبائل لـ 2.630 000 هكتار في عملية واحدة خلال سنة 1871[1].

فعقب انهيار النظام الإمبراطوري (1870) وانهزام فرنسا أمام بروسيا (1871) أعلن المقراني الحرب على فرنسا مستعينا بالشيخ الحداد وابنه عزيز، وقد ترتب عن هذه الثورة أن أصدر محافظ الجمهورية الفرنسية «جول غريفي» (Jules GREVY) ورئيس حكومتها «تيار» (A.THIERS) في 25مارس1871 قرارا ينص على حجز أملاك الحاج محمد بن الحاج أحمد المقراني (الباش آغا السابق لمجانة) وأملاك جميع أتباعه باعتبارهم عصاة خارجين عن طاعة الدولة الفرنسية[2].

كما تم حجز أملاك القبائل التي وقفت إلى جانب المقراني مثل قبيلة الخرارشة ببلدية العلمة، وقبيلة تاورقة (Taourga) التي تم حجز 3536 هكتار من أراضيها، وأملاك سبعة عشرة فلاح جزائري من بلدية سور الغزلان، وأملاك المدعو رابيح بن حميدة من بلدية الفندق[3].

واغتنمت إدارة الاحتلال قيام الثورة ببلاد القبائل فحجزت أملاك دوار أولاد عيسى وأولاد بن محقاف، والعرايشة ويسر الويدان، ويسر الجديان، والزمور، ويسر، وأولاد سمير وسباو، والقديم، ووزعتها على المستوطنين الجدد الوافدين من الألزاس واللورين[4] وفقا لما نص عليه مرسوم 16نوفمبر1871 القاضي في مادته الثانية باستقبال العائلات القادمة من الألزاس واللورين على شرط أن تقيم فعلا بأرض الجزائر[5].

---

(1)- علي تابليت «مصادرة أملاك أهل الزعاطشة وأولاد ضاغن بنواحي قالمة 1852-1853» الثقافة، العدد:15، السنة 22، 1977، ص 31.

(2)- Bull off de l'Algérie. 1871, pp 188, 193, 203, 218.

(3)- تنظر القائمة الكاملة للأشخاص وللعائلات الذين احتجزت أملاكهم عقب ثورة المقراني في:
B.O.A. 1871. pp 253-254 et pp 257-258.

(4)- ينظر تفاصيل أكثر باللغتين العربية والفرنسية عن العملية في: B.O.A. 1871 pp 298-332.

(5)- J.O.R.F- 21/10/1871.

وللعلم فإن الأملاك المحتجزة كانت تشتمل الأراضي الزراعية والعقارات المبنية وأيضا الأموال المنقولة (البضائع والحيوانات) لاعتبارها مصادر ثروة يجب هدمها.

إن التقرير الذي بعث به الحاكم العام للجزائر «الأميرال دي قيدون» (De GUEYDON) إلى رئيس الجمهورية الفرنسي بتاريخ 04 أكتوبر 1872 يلخص لنا شدة عنف ثورة المقراني، وإليكم العبارات التي تضمنها «لقد تمَّ اكتساح جميع بلاد القبائل وأجزاء من القطاع القسنطيني والقطاع الأوسط للجزائر في ظرف أيام قلائل، كما تعرضت قرى كثيرة للتخريب الكلي، ودُمرت ممتلكات أرضية زراعية فرنسية وأتلفت محاصيلها، وتعرض أزيد من 150 معمر للذبح والتقتيل، أما الباقي فقد لجأوا إلى جوار العاصمة طلبا للحماية بالقرب من أسوارها». وينهي تقريره بعبارة «لقد أخضعنا القبائل الثائرة واستلمنا منها 80.000 قطعة سلاح حربية، وفرضنا عليها غرامة حربية، وحجزنا جميع ممتلكات القبائل والأشخاص الذين ارتكبوا أعمالا عدائية ضد فرنسا، وعوضنا خسائر الكولون في الأرواح والمعدات بمنحهم ممتلكات احتجزت من الجزائريين تتمثل في أراضي فلاحية، مباني، حيوانات»[1].

وهكذا تكون ثورة بلاد القبائل (1871) قد ساهمت في مضاعفة أعداد الكولون بثلاث مرات في بعض القرى كما هو الحال مع قرية «بالسترو» (الأخضرية) وآلت إلى إنشاء قرى استيطانية جديدة مثل قرية «باليكاو»(تيغنيف) في قسم معسكر[2]، ومنحت ذريعة لفرنسا للاستيلاء على المزيد من الأراضي، وكأن الثوار بهذا المعنى ساهموا بشكل مباشر في تنفيذ الخطة الفرنسية، واحتجزت منها 446.000هكتار وغرمتها بـ 10.880.443 فرنك[3].

وتمكن المهاجرون الوافدون من الألزاس واللورين من الحصول على 100.000 هكتار[4] بعد أن تم توزيعهم على أربعة وعشرين قرية منها عشرة قرى في القطاع القسنطيني، وثمانية في القطاع الأوسط وستة في غرب البلاد[5].

---

(1)- Paul -Leroy BEAULIEU. Op. cit, pp 73 – 74.

(2)- C.A.O.M, dpt d'Oran, Carton 2M/118 – Palikao: création du centre.

(3)- Charles -Robert AGERON- Histoire de L'Algérie Contemporaine- Paris 1983. P 42.

(4)- J.O.R.F – 08/03/18.

(5)- Mahfoud KADDACHE et Djilali SARI- L'Algérie dans l'histoire T.05 Alger: O.P.U- E.N.A.L 1989, p 145

خلاصة القول فإن الفترة التي أعقبت ثورة 1871 حتى غاية 31ديسمبر1884 مكنت الكولون من الاستفادة من 501.793 هكتار، منها 358.445 هكتار منحت للكولون في شكل امتيازات، بينما استأثرت المصالح العمومية للبلديات والعمالات بباقي المساحات، وبهذا الرقم تكون عملية الحجز التي أعقبت ثورة المقراني هي الأكبر من نوعها خلال عهد الجمهورية الثالثة (1870–1940).

ومن الأمثلة على ذلك صدور قرار في 26فبراير1883 ينص على حجز الأملاك العقارية بما فيها المباني السكنية والمحلات التجارية للعائلات والأشخاص الذين التحقوا بثورة بوعمامة التي اندلعت في الجنوب الغربي من الوطن، ومن بينهم مولاي قدور بلهاشمي من عين الصفراء، محمد بن عسري من قبيلة شلالة القبلية بدائرة البيض، إبراهيم بلعلال من قبيلة أولاد مبارك بدائرة سبدو، سي أحمد بن بوبكر من قبيلة أولاد سيدي أحمد بن مجدوب من دائرة سبدو[1].

ونخلص إلى القول أنه ترتب عن كل الثورات والانتفاضات الشعبية وحركات التمرد الفردية والجماعية انتزاع لأراضي وممتلكات الثوار والمتعاملين معهم انتقاما منهم على "تمردهم وعصيانهم"، وتوطين مهاجرين أوروبيين وفرنسيين بها تشجيعا للاستيطان، وهو الأمر الذي ساهم في تطور مساحات الأراضي الزراعية للكولون إلى أن بلغت 3.028.000هكتار سنة1954 [2].

---

(1)- B.O.A. 1883, p 242.

(2)- محمد بلقاسم حسن بهلول. القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، الجزائر، م.و.ك. 1985 ص 127، نقلا عن:
René GOLLISSOT. Economie de l'Afrique du nord, que sais je, n° 965. P.U.F. 1964. p40.

2- الحجز والمصادرة من أجل المنفعة العامة

استفادت الموجات الأولى من الكولون مجانا من عمليات اغتصاب الأراضي ومصادرتها، إلا أنه مع توالي هجرات الأوروبيين والفرنسيين إلى الجزائر وتزايد أطماع هؤلاء فيما تبقى للفلاحين الجزائريين من أراضي، لجأت سلطات الاحتلال الفرنسية إلى مبررات الحجز والمصادرة لأجل المنفعة العامة (Expropriation pour cause d'utilité publique) وبمجرد قبول أصحابها بالتعويضات المادية كانت تنشأ على هذه الأراضي مراكز استيطانية أو زراعية.

وقد نصت المواد من 24 إلى 79 من الفصل الرابع للمرسوم التشريعي الصادر في 01 أكتوبر 1844، وكذا المواد الثمانية عشرة من الفصل الرابع من قانون 19 جوان 1851 على المصادرة لأجل المنفعة العامة، واشترطت في نصوصها أن تجري العملية بطريقة شرعية- أي تكون المصادرة فعلا لأجل الصالح العام ويعوض صاحبها- وطرحت الأسباب المؤدية إلى المصادرة لأجل المنفعة العامة حسب ما يأتي.

- إقامة المدن والقرى أو توسيع محيطها.
- بناء التحصينات والمستوطنات العسكرية.
- إنشاء الأحواض والخزانات المائية.
- شق الطرقات والمسالك، ووضع قنوات الري والصرف، أو بناء المطاحن (المادة: 19 من قانون 16 جوان 1851).

وإجراءات المصادرة لأجل المنفعة العامة كانت حتى عام 1858 تتم بقرار صادر عن وزير الحربية، وفيما بين 1858-1860 صارت المصادرة لأجل المنفعة العامة من صلاحيات الحاكم العام للجزائر.

أما التعويضات المادية عن الأراضي التي تمت مصادرتها لأجل الصالح العام فإنها كانت تمنح فقط للحائزين على سندات ملكية، كما أن التعويضات المادية للفلاحين المصادرة أراضيهم كانت غير قابلة للطعن[1].

(1)- Arthur GIRAULT. Op. cit, pp 385-386.

وعلى الرغم من إدعاء فرنسا بأن لا وجود للملكيات الأرضية الخاصة في الجزائر عدا بالمدن الكبرى وضواحيها، فإنها اعتبرت أصحاب هذه الأراضي حائزين عليها فقط، وليسوا ممتلكين لها (détenteurs des terres et non propriétaires) وعلى هذا الأساس أخضعتها لنظام الحجز الإجباري.

وفي إطار ما سمته إدارة الاحتلال الفرنسي بالمصادرة لأجل المنفعة العامة (Expropriation pour cause d'utilité publique) أنشأت فرنسا 146 مركزا استيطانيا فيما بين 1836–1860 لاستقبال الكولون الفرنسيين والأوروبيين الوافدين على الجزائر منه في:

عمالة الجزائر:

رقم	اسم المركز	تاريخ قرار إنشائه	ملاحظات
01	حوش الشاوش وبوعقب	1836/09/27	يمنع بيع أراضيه أو كراؤها
02	مركز شرشال الاستيطاني	1840/09/20	ثبتت به 100 عائلة أوروبية استفادت من الأراضي التي تخلى عنها أصحابها
03	مركز البليدة الاستيطاني	1840/10/06	إسكان 300 عائلة أوروبية في المساكن التي هجرها أهلها بعد التحاقهم بالمقاومة، ومنها أملاك البايلك والأحباس
04	مركز القليعة الاستيطاني	1840/10/01	إسكان 300 كولون عسكري ومنح كل منه 10هكتارات من الأراضي الزراعية بعد مصادرتها من أصحابها
05	مركز درارية الإستيطاني	1842/01/10	إسكان 51 عائلة أوروبية ومنحها 450هكتار من الأراضي التي صودرت من أصحابها ممن التحقوا بالمقاومة في درارية، بن عربية، أولاد سريح، القبة قدوس، بئر خادم.
06	قرية الدويرة	1842/03/17	250 حتى 300 عائلة أوروبية.
07	قرية العشور	1842/04/20	لإسكان 50 عائلة أوروبية تستفيد من 500هكتار
08	قرية عين فوكة	1842/04/25	لإسكان 80 عائلة أوروبية تستفيد من 600 هكتار
09	قرية الشراقة	1842/08/22	لإسكان 60 عائلة أوروبية تستفيد من 400 هكتار

10	قرية بئر خادم	1842/11/12	
11	أولاد فايت[1]	1842/12/02	لإسكان 50 عائلة أوروبية تستفيد من 700 هكتار
12	سويدانية	1843/01/16	لإسكان 60 عائلة أوروبية تستفيد من 870 هكتار
13	بني مراد	1843/01/16	لإسكان 70 عائلة أوروبية تستفيد من 720 هكتار
14	ستاوالي	1843/02/17	لإسكان 60 عائلة أوروبية تستفيد من 1.020 هكتار
15	الساولة	1843/02/17	لإسكان 50 عائلة أوروبية تستفيد من 470 هكتار
16	الشراقة	1843/02/17	أضيف لها 200هكتار إلى 400هكتار التي استفادت منها في 1842/08/22
17	قرية بابا حسان	1843/03/08	ثبتت بها 60 عائلة أوروبية استفادت من 547هكتار
18	بن عمار (Ste AMELIE)[2]	1843/03/23	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 650هكتار
19	مركز البلدية الاستيطاني	1843/06/23	ثبتت به 20 عائلة أوروبية استفادت من 240هكتار
20	قرية «حوانفيل» «Joinville»	1843/07/05	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 432هكتار
21	قرية «كريزية» «Crescia»[3]	1843/07/05	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 450هكتار
22	قرية الدواودة	1843/07/05	ثبتت بها 70 عائلة أوروبية استفادت من 807هكتار
23	قرية «سان جول» (Ste-Jules)	1843/09/22	ثبتت بها 20 عائلة أوروبية استفادت كل منها من 04 هكتارات
24	مركز بني مراد الجديد	1843/12/15	أسكنت به 22 عائلة تستفيد من 205هكتار
25	توسيع مركز بوفاريك	1843/12/31	أضيفت له 717 هكتار
26	قرية محلة	1844/03/22	أسكنت بها 50 عائلة أوروبية تستفيد من 500هكتار
27	قرية زرالدة	1844/09/13	أسكنت بها 30 عائلة أوروبية تستفيد من 300هكتار
28	أولاد عيش	1844/09/13	أسكنت بها 50 عائلة أوروبية تستفيد من 708هكتار

(1)- C.A.O.M. Carton 2M/203 B. (titres de concession- Ouled Fayet).

(2)- C.A.O.M. Carton F80 113. (état des familles placées a Ste Amelie: 1844-1845).

(3)- من بين الـ 50 عائلة توجد 24 عائلة من الألزاس واللورين.

C.A.O.M. Carton 2M/ 108 a-b (titres de concession :cresia).

29	الفندق	1844/10/14	أسكنت بها 150 عائلة أوروبية تستفيد من1.200 هـ
30	قرية سيدي فرج البحرية (الصيد)	1845/01/22	منحت بها 180هكتار إلى الصياد «قوبن» «Gouin»
31	قرية دلس	1845/03/02	ثبتت بها 200 عائلة أوروبية خارج العائلات الجزائرية
32	قرية رأس القناطر (البحري)	1845/04/19	منحت فيها للسيد «تاردي»«Tardis» مساحة 200هكتارا بني عليها 20 سكنا لإيواء الصيادين
33	قرية قرواو (قرب البليدة)	1845/07/11	استقبلت كولونا جددا استفادوا من 900 هكتار
34	قرية الصومعة	1845/09/20	
35	قرية فوكة البحرية (الصيد)	1846/01/07	منحت فيها للصياد «تاردي»66 هكتار لبناء 20 مسكن
36	قرية العريب	1846/12/22	حشرت فيها قبيلة العريب بعد منحها 1.600هكتار
37	قرية الشفة	1846/12/22	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 750هكتار
38	قرية موزاية	1846/12/22	ثبتت بها160 عائلة أوروبية استفادت من 1.658هكتار
39	قرية أفروفيل (Affreville)	1848/10/09	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 450 هكتار
40	قرية الأربعاء	1849/01/25	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية
41	برج البحري	1849/10/25	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 500هكتار
42	قرية بئر التوتة	1851/12/15	ثبتت بها 20 عائلة أوروبية استفادت من 579هكتار
43	قرية واد العلاق	1851/12/15	ثبتت بها 30 عائلة أوروبية استفادت من 663 هكتار
44	التجمع السكني بوقندورة	1852/02/16	ثبتت بها 08 عائلات أوروبية استفادت من 68هكتار
45	التجمع السكني سيدي موسى	1852/06/14	ثبتت به 54 عائلة أوروبية استفادت من 198 هكتار
46	قرية عين طاية	1853/09/30	ثبتت به 60 عائلة أوروبية استفادت من 1.026 هكتا
47	قرية رويبة	1853/09/30	ثبتت به 22 عائلة أوروبية استفادت من 385 هكتار
48	قرية شبلي	1854/07/21	ثبتت به 40 عائلة أوروبية استفادت من 1.072 هكت
49	قرية رغاية	1854/10/14	ثبتت به 31 عائلة أوروبية استفادت من 613 هكتار

50	قرية ستاوالي	1855/03/24	ثبتت به 30 عائلة أوروبية استفادت من 536 هكتار
51	صور الغزلان (Aumale)	1855/07/18	أنشئت به مستعمرة زراعية مساحتها 10.553هكتارا
52	قرية حمدي	1856/05/26	ثبتت بها 10عائلات أوروبية استفادت من 112 هكتار
53	قرية Rivet (بين الأربعاء والفندق)	1856/06/05	ثبتت بها 43 عائلة أوروبية استفادت من 555 هكتار
54	قرية العلمة	1856/07/25	ثبتت بها72 عائلة أوروبية استفادت من 1.127هكتار
55	Lavarande (بوادي شلف)	1857/07/10	ثبتت بها40 عائلة أوروبية استفادت من 1.743 هكتار
56	Duperré (بوادي الشلف)	1857/09/06	ثبتت بها 82 عائلة أوروبية استفادت من 2.251هكتار
57	بوينان (بلدية بوفاريك)	1857/12/05	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 916 هكتار
58	"سان بيار" و "سان بول" بسيدي سالم وأولاد موسى	1857/12/16	ثبتت بهما 39 عائلة أوروبية منها 22 عائلة في سان بيار و 17 في سان بول ومنحت لها 623 هكتار
59	التجمع السكني لواد جر	1858/04/08	أسكنت به 14 عائلة أوروبية استفادت من 228 هكتار
60	شاطرباخ (بين العفرون وعامر العين)	1858/06/11	أسكنت به 22 عائلة أوروبية استفادت من 364 هكتار
61	بئر أغبالو	1858/07/29	أسكنت به72 عائلة أوروبية استفادت من 2.281هكتار
62	ثنية الحد	1858/08/01	أسكنت به 70 عائلة أوروبية استفادت من 957هكتار
63	BERARD (بين بوسماعيل وتيبازة) بسهل حجوط	1858/10/13	أسكنت به 32 عائلة أوروبية استفادت من 862هكتار
64	تيزي وزو	1858/10/27	أسكنت به 94 عائلة أوروبية استفادت من 286هكتار
65	ذراع الميزان	1858/12/20	أسكنت به 82 عائلة أوروبية استفادت من 683هكتار
66	قرية القلتة الزرقاء	1859/02/16	ثبتت بها 72 عائلة أوربية استفادت من 2.492هكتار
67	البرواقية	1860/03/03	ثبتت بها 42 عائلة أوربية استفادت من 875هكتار
68	REBERVALعلى ضفاف وادي سباو	1860/06/04	ثبتت بها 51 عائلة أوربية استفادت من 651هكتار

عمالة قسنطينة

الرقم	اسم المركز	تاريخ قرار إنشائه	ملاحظات
69	قرية العروش	1844/03/23	ثبتت 120 عائلة أوروبية استفادت من 1621هكتار
70	Damremont-Valée-St Antoine	1844/08/28	استفادت المراكز الاستيطانية الثلاثة من1.500هكتار (450هكتار + 550هكتار + 600هكتار)
71	مدينة قالمة	1845/01/20	أسكنت بها 250عائلة أوروبية استفادت من 1.956هكتار
72	قرية بوزعرورة	1845/02/20	أسكنت بها 52 عائلة أوروبية استفادت من 800هكتار
73	مدينة سطيف	1847/02/11	أسكنت بها عائلات أوروبية استفادت من 2.509هكتار
74	سان شارل (بين سكيكدة و قسنطينة)	1847/04/06	ثبتت به 50 عائلة أوروبية استفادت من 900هكتار
75	بيجو (بجبل ايدوغ)	1847/06/03	ثبتت به 24 عائلة أوروبية استفادت من 162هكتار
76	زيغود يوسف (كوندي سماندو)	1847/09/09	ثبتت به 36 عائلة أوروبية استفادت من 1057هكتار
77	Penthievre (بين عنابة وقالمة)	1847/09/26	ثبتت به 60 عائلة أوروبية استفادت من 1.400هكتار
78	Robertville (بين العروش والقل)	1847/09/16	ثبتت به 60 عائلة أوروبية استفادت من 890هكتار
79	Gastonville (بين عنابة وقسنطينة)	1847/09/16	ثبتت به 40 عائلة أوروبية استفادت من 535هكتار
80	سان أوغستين	1848/02/14	خلف المقبرة الأوروبية بعنابة بـ 3,8هكتار
81	مركز عزابة (Jemmapes)	1848/02/14	ثبتت به 120 عائلة أوروبية استفادت من 2.850هكتار
82	مدينة لامبيز الجديدة: تازولت (بين بسكرة وقسنطينة)	1848/09/12	أسكنت بها 5.000نسمة استفادت من 8.700هكتار
83	قرية العلاليش	1851/07/30	استقبلت 34 عائلة أوروبية استفادت من 262هكتار
84	الحجز	1851/07/30	استقبلت 45 عائلة أوروبية استفادت من 1.225هكتار

85	Fornier بوادي مـــرزوق قرب الآثار الرومانية	1852/03/05	استقبلت 44 عائلة أوروبية استفادت من 2.340هكتار
86	عين سمارة	1854/08/05	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 1.384هكتار
87	قرية الحجار "Bizot"	1856/01/15	ثبتت بها 20 عائلة أوروبية استفادت من 464هكتار
88	قرية نشماية	1857/02/28	ثبتت بها 40 عائلة أوروبية استفادت من 1.019هكتار
89	قرية بوشقوف "Duvivier"	1857/05/27	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 1.272هكتار
90	سوق عراس (عنابة)	1858/09/12	ثبتت به 308 عائلة أوروبية استفادت من 4.638هكتار
91	أنشير سعيد (بين ســكيكدة وقالمة)	1858/10/20	ثبتت به 60 عائلة أوروبية استفادت من 1.750هكتار
92	Lamblêche (بـــــوادي مرزوق)	1859/08/03	ثبتت به 44 عائلة أوروبية استفادت من 1.148هكتار
93	الخروب	1859/08/03	ثبتت به 50 عائلة أوروبية استفادت من 980هكتار
94	أولاد رمون	1859/08/03	ثبتت به 50 عائلة أوروبية استفادت من 1.092هكتار
95	قرفة	1859/08/03	ثبتت به 50 عائلة أوروبية استفادت من 1.952هكتار
96	ماجيبة	1859/08/13	ثبتت به 32 عائلة أوروبية استفادت من 1.433هكتار
97	ماجز الصفا	1860/09/02	ثبتت به 50 عائلة أوروبية استفادت من 1.249هكتار
98	"GASTU" (بين ســكيكدة وقالمة)	1860/06/25	ثبتت بها 43 عائلة أوروبية استفادت من 921هكتار

عمالة وهران

الرقم	اسم المركز الاستيطاني	تاريخ قرار إنشائه	ملاحظات
99	السانية	1844/07/10	أسكنت به 48 عائلة أوروبية استفادت من 635هكتار
100	مسرغين	1844/11/25	أسكنت به 104عائلة أوروبية استفادت من 1.044هكتار
101	سيق	1845/06/20	أسكنت به 100 عائلة أوروبية
102	مدينة أرزيو البحرية	1845/08/20	أسكنت به 1.500حتى 2.000عائلة أوروبية استفادت مـ 1.800هكتار
103	قرية سيدي الشامي	1845/12/16	مجهول 886هكتار

104	مزغران	1846/01/18	مجهول 1.310هكتار
105	قريـــة المرســـى الكبـــير البحرية	1846/08/25	مجهول
106	إنشاء ثمانية قرى	1846/12/04	Nemours, St Louis, Joinvile, S^t cloud, Ste Adelaïde, St Eugêne, St Leu, Ste Barbe.
107	المقهوم (S^te léonie)	1846/12/14	ثبتت به 40 عائلة أوروبية استفادت من 600هكتار
108	ستيدية	1846/12/14	ثبتت به 120 عائلة أوروبية استفادت من 2.000هـ
109	الغزوات (Nemours)	1846/12/24	لإنشاء بنايات خاصة ضمن مساحة 11,75هكتار
110	الكرمة (valmy)	1848/12/14	ثبتت به 52 عائلة أوروبية استفادت من 500هكتار
111	حسيان الطوال (Fleurus)	1848/12/14	ثبتت به 20 عائلة أوروبية استفادت من 469هكتار
112	مدينة سيدي بلعباس	1849/01/05	إنشاء مركز استيطاني يـــأوي 02 حتـــى 3.000 نســـمة ضمن مساحة تقدر بـــ 16.104هكتار
113	قرية "Negrier"[1]	1849/01/11	أسكن بها مهاجرون أوروبيون استفادوا من 380هكتار
114	قرية البراية[1]	1849/01/11	أسكنت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 630هكتار
115	قريـــة ســـان أنـــــدري (خصيبية)	1850/01/22	لإيواء 54 عائلة أوربية استفادت من 1.602 هكتار
116	قرية سان هيوليت بعيـــن تودمان (المامونية)	1850/01/22	لإيواء كولون عسكريين استفادوا من 225 هكتار
117	قرية الصفصاف[1]	1850/05/06	لإيواء 42 عائلة أوروبية استفادت من 292 هكتار
118	قرية المنصورة[1]	1850/05/06	لإيواء 42 عائلة أوروبية استفادت من 347 هكتار

(1)- ينصح القارئ بمراجعة علب الأرشيف المودعة بمركز الأرشيف لما وراء البحار C.AOM تحت علامات الجرد التالية:

- F80 – 2M – 4M (titres de concessions- états civil- colonies agricoles, extraits des actes de notoriété des colons, demandes de concession).
- voir aussi: VICHA. F- cinq villages de colonisation autour de Tlemcen (1848-1914), Bordeaux ,1986- p 364.

119	عين الترك	1850/08/11	لإيواء 60 عائلة أوروبية استفادت من 2.624 هكتار
120	حناية (Eugéne Etienne)[1]	1851/04/25	لإيواء 200 عائلة أوروبية استفادت من 2.722 هكتار
121	واد الحمام	1851/11/10	لإيواء 54 عائلة أوروبية استفادت من 700 هكتار
122	عين تموشنت	1851/12/26	أسكن بها 228 مهاجر أوروبي استفادوا من 1.159هكتار
123	التجمع السكني للوريعة	1853/04/23	لاستقبال 11 عائلة أوروبية استفادت من 515 هكتار
124	عين كيال (وهران)	1855/12/22	لاستقبال 68 عائلة أوروبية استفادت من 3.133هكتار
125	العامرية (Lourmel)	1856/01/15	لاستقبال 70 عائلة أوروبية استفادت من 3.684هكتار
126	غليزان (سهل مينا)	1857/01/24	لإنشاء مركز التيطاني ضمن مساحة تقدر بـ 4.000هكتار
127	تنيرة	1858/01/25	لاستقبال 40 عائلة أوروبية تستفيد من 2.758 هكتار
128	بن سكران Pont de Lisser	1858/05/12	لاستقبال 60 عائلة أوروبية تستفيد من 2.100 هكتار
129	مليتة	1858/07/29	لاستقبال 40 عائلة أوروبية تستفيد من 1.000 هكتار
130	المحمدية (Perregaux)	1858/07/29	لاستقبال 128 عائلة أوروبية تستفيد من 2.265 هكتار
131	عين الأربعاء	1858/07/29	لاستقبال 44 عائلة أوروبية تستفيد من 3.427 هكتار
132	قرية أولاد ميمون	1858/10/13	لاستقبال 50 عائلة أوروبية تستفيد من 1.051 هكتار
133	يلل	1859/01/08	لاستقبال 50 عائلة أوروبية تستفيد من 1.725 هكتار
134	المالح	1859/02/16	لاستقبال 50 عائلة أوروبية تستفيد من 3.000 هكتار
135	التجمع السكني للراحل	1859/09/02	لاستقبال 20 عائلة أوروبية تستفيد من 1.000 هكتار
136	قرية عمي موسى	1959/11/14	لاستقبال 38 عائلة أوروبية تستفيد من 1.050 هكتار

المصدر: M.P de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algerénne 1er V. 1830-1860. 3éme, édition, Paris, Alger 1877. (villes et villages pp 657-670).

وقد وجد بعض الكولون ضالتهم في نصوص القانونين الخاصين بالمصادرة لأجل المنفعة العامة (01 أكتوبر 1844– 16 جوان1851) فاغتنموا الفرصة لتحقيق أطماعهم الخاصة، حيث وجدت حالات لم تنتزع فيها الملكيات من أصحابها لأجل المنفعة العامة لتأسيس المدن

والقرى لإيواء المهاجرين من أوروبا وفرنسا، وإنما من أجل توسيع المحيطات والممتلكات الخاصة ومن الأمثلة على ذلك بناء بعض المعمرين من أمثال "جان رولان" و"بوفا" (Jean ROLLAND et BOFFA) لضيعات واحتلالهم لأراضي واسعة هي أصلا ممتلكات لقبائل جبل النادور والصحاري (عمالة وهران)[1]، وعلى الرغم من احتجاج جماعة القبيلتين وتقديمها لشكوى ضد المعمرين، فإن الأراضي المستولى عليها استبقيت للمعمرين المغتصبين لها، وذلك طبقا لما نص عليه قانون 16 فبراير1897 الذي نص على تسوية حالة أراضي العرش أو السابقة التي تم الاستيلاء عليها بطرق لا شرعية من قبل الكولون بمنح ممتلكيها عقودا نهائية[2].

ومعظم الممتلكات المحتجزة لأجل المنفعة العامة لم يعوض أصحابها ولم تعرهم سلطات الاحتلال أي اهتمام وكأن شيئا لم يقع، ومن الأمثلة على ذلك الرد السلبي لعامل عمالة وهران على الرسالة التي تقدم بها فلاحو قرية ماوسة (معسكر) يحتجون فيها بشدة عن نقص مياه الشرب والسقي التي كانت تصلهم من منبع "الحوية" (Haouia) بسبب تحويل مياهها إلى سكنات الكولون وضيعاتهم، مشيرين في احتجاجهم إلى أن الأراضي الواقعة بجوار المنبع، وكذا الأراضي التي يمر بها مجرى مياه المنبع هي الأخرى قد صودرت من دون تعويض لأصحابها لا عن نقص المياه ولا عن الأراضي المغتصبة[3].

وقد شملت عمليات الحجز والمصادرة الأراضي الغابية، مما سيؤدي إلى خنق السكان اللاجئين إليها والمجاورين لها وحرمانهم من خدماتها، حيث أقدمت سلطات الاحتلال الفرنسي على إصدار ما لا يقل عن 45 نص تشريعي خلال المدة من 1830 إلى 1895 تم بمقتضاها مصادرة مساحات أرضية غابية ومن أهمها:

- قرار 02 أبريل1833 القاضي بمنع الفلاحين الجزائريين من اقتلاع الأشجار دون إذن من الإدارة المختصة.

---

(1)- C.A.O.M. Oran. Carton 1N/5 (rapport concernant les opérations relatives à l'application du S.C. 1863 dans divers tribus de la C.M. de Djebel Nador).

(2)- Echo d'Oran du mercredi 12/07/1911.

(3)- C.A.O.M. Carton 2M/3 (Mascara en date du 09/09/1879).

- قرار 18 جويلية1838 الذي يمنع استغلال المساحات الأرضية- التي تتجاوز مساحتها هكتارين اثنين من تلك التي تكسوها الأحراش ونباتات العوسج، وحذر بمعاقبة الذين يشعلون النار في أخشابها أو يمسون بحشائشها ونباتاتها.
- قرار 08 أفريل1844 الخاص بمنع نقل أخشاب أشجار الزيتون أو بيعها بهدف إكراه الفلاحين على عدم تقليم أشجارهم لألا يتجدد نشاطها.
- قرار 03 جويلية1850 الذي يمنع نقل أو بيع الأخشاب التي أصابتها الحرائق دون ترخيص.
- قانون 16 جوان1851 الذي أخضع جميع الغابات الجزائرية إلى قطاع الدولة.
- مرسوم 27 سبتمبر1873 الخاص بالتمركز المؤقت للسكان وتنظيم الخدمات الغابية.
- قانون 17 جويلية1874 المتعلق بالإجراءات الوقائية لحماية المناطق الغابية من الحرائق، وقد منع هذا القانون إشعال النار داخل الغابة أو نقلها إلى داخل الغابة، وحمل الجماعة مسؤولية الحرائق التي تشب داخل الغابة، وأمر أن تشعل النيران بعيدا عنها بـ 200 متر على الأقل وذلك خلال الفترة من 01 جويلية إلى 01 نوفمبر من أيام السنة أي خلال فصل الحرارة[1].

ولم يسمح هذا القانون باستخراج الفحم والزفت والغراء من أخشابها خلال الفترة المذكورة آنفا، وبمقتضاه أنشئ جهاز يتولى حراسة الغابة ومراقبة السكان المجاورين لها.

وفي حالة اشتعال النيران في الغابة سيتعرض المجاورون لها لعقوبات فردية وجماعية، منها الغرامات المالية، ومصادرة الأراضي، والطرد إلى جهات أخرى من دون البحث عن الإثباتات المادية لتورط الفلاحين في الجريمة.

- قانون 09 ديسمبر1885 المنظم لوسائل تحرير الغابة من حق الاستخدام، ومعنى هذا حرمان السكان من الاستفادة منها، وذهب هذا القانون إلى حد منع المجاورين للغابات من جمع الحطب والحشائش وهددهم بحجز مواشيهم كإجراء عقابي.

(1)- B.O.A 1874, p 450.

وفي 21 فبراير 1903[1] صدر قانون غابي يتألف من 190 مادة ليس الغرض منه إبطال العمل بالقوانين الغابية السابقة[2] وإنما تأكيدها وتوسيعها لتشمل في المستقبل الغابات الخاصة. وبمقتضى هذا القانون تحولت إلى قطاع الدولة مساحات غابية قدرت بـ 22.394كلم²، منها 10.062كلم² في إقليم قسنطينة، و 4.802كلم² في إقليم الجزائر، و 7.530كلم² في إقليم وهران، يضاف إليها مساحات غابية تابعة للبلديات (704كلم²) وأخرى تابعة للخواص (6.000كلم²)[3].

وبالاستيلاء على المساحات الغابية تكون إدارة الاحتلال قد استفادت من الكتل الجبلية المغطاة بالغابة، ومن المياه المنحدرة من سفوحها.

ولأحكام قبضتها على الثروات الغابية ومنع الجزائريين من الاستفادة منها أنشأت إدارة الاحتلال مراكز ومحطات للمراقبة (Postes-vigies) داخل الغابات منها على سبيل المثال تسعة مراكز في غابة مولاي إسماعيل لوحدها، كما أنشأت أيضا مراكز للمراقبة في الغابات المتواجدة بمنطقة معسكر يتولى الحراسة فيها خيالون وراجلون منها مراكز في جبل قلال، وعين سيدي يوسف، وجبل لاطة، وجبل سيدي عمارة الدار، تتولى حراسة غابات بني خنيس، البحورات، أولاد سعيد، سجرارة، الفراقيق، سيدي دحو الواقعة جميعها في جبال بني شقران، فضلا عن المراكز التي أنشأتها في دواوير البنيان، وفكان، وماقضة، وفروحة لمراقبة غابات البنيان، وأفكان، وويليس، ونسمط[4]، كما وضعت مراكز للمراقبة في غابات بوزيري وزلامطة وجبل الناضور في كل من مولاي عبد القادر بالفراقة، وجبل المغرس بالمحاميد، وجبل النادور بحبوشة، وأخرى في جبل كرسوط لحراسة غابة ويزغت. باختصار فإن عدد مراكز الحراسة قد بلغ في سنة 1913 بعمالة وهران 229 مركزا مجهزا

---

(1)- B.O.A 1903, p 286.

(2)- للإطلاع أكثر على القانون الغابي لـ1903/02/21، ينظر: M^d Elyes MESLI, Op.cit, pp99-102.

(3)- Arthur GIRAULT. Op.cit, pp424-425.

(4)- Recueil des actes administratif, année 1913, n°02. pp 84-101.

بالوسائل البشرية والمادية (وهران: 16 مركزا- مستغانم: 67 مركزا - تيارت: 44 مركزا- معسكر: 49 مركزا- بلعباس: 21 مركزا- تلمسان: 32 مركزا)[1].

وبهذه الترسانة من القوانين تكون إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر قد عبرت عن الطابع الرسمي والمقنن لانتزاعها للأراضي الغابية التي كانت هي الأخرى تستخدم جماعيا مثل أراضي العرش، والأحباس، والبايلك، وأراضي البور.

إلى جانب مصادرتها لأراضي قصد إقامة بنايات سكنية عليها أو لأجل إنشاء بنى تحتية، كانت إدارة الاحتلال تقدم أيضا على مصادرة أراضي فلاحية وتمنحها للوافدين الجدد الذين أنشئت المستوطنات أو وسعت لأجلهم.

ومن الأمثلة على ذلك انتزاع 1.150 هكتار من أيدي 451 فلاح جزائري بقرية عين فارس بدائرة معسكر، من بينها أراضي لا تتعدى مساحتها الهكتار الواحد كما هو حال القطعة الأرضية التي انتزعت من السيد محمد ولد قدور[2]. ومن الفلاحين الذين تصدروا قائمة الذين صودرت أراضيهم نذكر بعض الأسماء منها: قادة ولد إبراهيم، إسماعيل، علي ولد المختار، علي ولد سي قدور، لتنتهي القائمة باسم الحاج قدور بن غرين الذي صودرت منه أرض تحمل اسم سيدي علي مرين[3].

استفادت البلدية من 192 هكتار من مجموع الأراضي المصادرة، بينما وزع الباقي في شكل قطع أرضية على الكولون من أجل استغلالها في بناء ضيعاتهم ومساكنهم أو استغلالها في الزراعة.

وقد احتج بعض فلاحي عين فارس ضد إجراءات المصادرة، وبعثوا بعرائض للمتصرف الإداري لدائرة معسكر يعبرون فيها عن عدم رضاهم بالتعويضات المالية، ومن هؤلاء المدعو الطاهر ولد محمد الساكن بدوار أولاد بوعلام التابع لبلدية حجاجة الذي تقدم

---

(1)- Recueil des actes administratif, année 1913, n°02. pp 84-101.

(2)- C.A.O.M-D^{pt} d'Oran. Carton 2M/7 (état des lots à attribué dans le territoire, d'Aïn Fares).

(3)- C.A.O.M-D^{pt} d'Oran. Carton 2M/7 (désignation des terrains Melk à exproprié pour la création du centre, d'Aïn Fares).

بشكوى في 08 أوت1878 يرفض فيها المبلغ المالي المقدر بـ 729 فرنك كتعويض لـه عن أرضه المصادرة منه المقدرة مساحتها بـ 40,50هكتار[1] بينما تقدم آخرون بعرائض يطالبون فيها بتعويضات تتطابق مع القيمة الحقيقية لأراضيهم كما هو الحال مع المدعو عبد القادر ولد سي مصطفى ولد العربي، وأخوه علي من قبيلة أولاد عثمان ببلدية حجاجة الأهلية اللذان طالبا بمبلغ مالي يقدر بـ1.385 فرنك تعويضا للقطع الأرضية الثلاثة التي صودرت منهما[2].

وما يلاحظ عن احتجاجات الفلاحين بهذه الناحية من الوطن أنها اتخذت طابعا حضاريا سلميا.

وفيما يلي مثال يوضح لنا أن إسراف إدارة الاحتلال في مصادرة الأراضي من الفلاحين الجزائريين كان يخضع لمقتضيات التوسع الاستيطاني الفرنسي الهادفة إلى استيعاب المزيد من المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين الجدد، ففي 18 سبتمبر1894 صدر قرار ينص على مصادرة 234.000هكتار من 117 فلاح جزائري من البلديتين الأهليتين: حجاجة والبرج بدائرة معسكر من أجل التوسع الثاني لمركز عين فارس الاستيطاني مقابل تعويض مالي[3].

وحتى تقيم الحجة على قبول الفلاحين الجزائريين بمصادرة أراضيهم مقابل تعويضات مادية كانت إدارة الاحتلال تنشر قوائم بأسماء الفلاحين مع تعيين المساحات التي يحق لفرنسا مصادرتها منهم دون إلحاق الأذى بهم في الجرائد والوثائق الرسمية[4]؛ كما أنها كانت لا تقدم على اتخاذ قرار خاص بالمصادرة إلا بعد عقد جلسة أو جلسات للجان البلدية يحضرها نواب جزائريون من الوجهاء والأعيان، إلى جانب نواب أوروبيين عن البلديات المعنية بالمصادرة.

---

(1)- C.A.O.M-D^{pt} d'Oran. Carton 2M/7 (compensation aux indigènes expropriés pour la création du centre d'Aïn Fares).

(2)- Ibid,(pétitions).

(3)- C.A.O.M. D^{pt} d'Oran, Carton 2M/7.

(4)- جريدة «L'indépendant de Mascara» ليوم الأحد 1894/06/03 تتضمن قوائم كاملة بأسماء الفلاحين الذين صودرت أراضيهم لأجل المنفعة العامة في بلدية عين فارس الأهلية.

ويمكننا التعرف على تشكيلة هذه اللجان من خلال نموذج بلدية معسكر المختلطة لعام 1900.

البلدية	النائب	البلدية	النائب	البلدية	النائب
ماقضة	مغرَاوي بن تحات	حجاجة	صفصاف إبراهيم	بني خنيس	بحي تراري
سجرارة	حقيقي محمد	بوحنيفية	رويس عبد القادر	الفراقيق	دوحة عبد القادر
القيطنة	عثمان محمد	سيدي دحو	شادلي عبد القادر	ماوسة	بوعزة أحمد
قرجوم	بليل مصطفى	البحورات	بكاري محمد	بني نسيغ	الحبيب سعيد
عين فكان	بن ويس عبد القادر	أولاد سعيد	هلال الهاشمي	عين الدفلة	مغراوي عبد الله
زلاقة	قطني حاج إبراهيم	البنيان	مرين قادة	فروحة	ولد بلقادة عبد القادر
ملغيغ	بن مصابيح محمد				

المصدر: C.A.O.M. dpt d'Oran, Carton 2M/ 103.

يلاحظ من خلال الجدول أن كل البلديات الأهلية (Douars Communes) التابعة لبلدية معسكر المختلطة كانت ممثلة في هذه اللجنة عن طريق ممثليها.

ويبقى واضح من أن إشراك إدارة الاحتلال الفرنسي لنواب جزائريين في اتخاذ القرارات بمصادرة أراضي إخوانهم، ما هو إلا تكتيكا ومخادعة يراد منها تهدئة ثأر وحقد الفلاح الجزائري على الكولون.

3- حجز ومصادرة أملاك المتغيبين

لم يكتف الفرنسيون بادعائهم أنهم أصحاب حقوق شرعية في ملكية الأراضي الجزائرية الموروثة عن الحكام العثمانيين الذين غادروا الجزائر[1]، بل لجأوا إلى حيل أخرى منها إدعاء ملكية الأراضي بفعل إحيائها والعناية بها، والقيام على استغلالها، أو بدعوى الأسباب الأمنية، أو التنمية الاقتصادية، أو بحجة أن أصحابها قاوموا الوجود الفرنسي في الجزائر، أو هي أراضي مهجورة قد تغيب عنها أصحابها.

وهكذا تكون سلطات الاحتلال قد وجدت الأسس والمبررات القانونية للاستيلاء عليها، وعند عودة الفلاحين إلى أراضيهم يجدون أنفسهم قد فقدوها.

وإذا كانت عمليات الحجز في فرنسا تحفظ للملاكين أراضيهم وحقوقهم في امتلاكها، ففي الجزائر كانت عمليات الحجز تتخذ شكلها النهائي بحيث تتحول الأملاك المحتجزة-التي تخلى عنها أصحابها وهجروها- إلى الدّومين أي أملاك الدولة. والدولة هي التي تتولى توزيعها على الكولون أو على الجزائريين الذين ساندوا الاستعمار وتحولوا لخدمة مصالح فرنسا.

ومن أهم القرارات الخاصة بمصادرة أراضي المتغيبين في إقليم وهران خلال الفترة من 1841 إلى 1862:

- قرار 30 مارس 1841 الذي نص على مصادرة أراضي القبائل الموجودة على شعاع 24 كيلومتر حول مدينة معسكر[2].
- قرار 14 فبراير 1846 الذي نص على مصادرة الأراضي المحيطة بتلمسان[3].

---

(1)- نصت المادة 01 من قرار الحاكم العسكري العام الصادر في 1830/09/08 على حجز كل المساكن والمحلات التجارية، والمخازن والمستودعات والبساتين والأراضي الزراعية التي كان يمتلكها الداي والبايات والأتراك الذين غادروا الجزائر، أو كانت مسيرة من قبل أشخاص لحساب مكة والمدينة، وتطبيقا لهذا القرار احتجزت سلطات الاحتلال ممتلكات محمد بن عيسى خليفة التيطري، وأملاك أحمد باي في قسنطينة، ورايس صالح بن شناح في جيجل (ينظر: M.P de Ménerville. Op.cit, pp 616-618)

(2)- C.A.O.M- G.G.A. Carton 1N/4.

(3)- Ibid.

- قرار 18 أفريل الذي مسّ أراضي القبائل وفصائل القبائل التي هجر أصحابها أراضيهم ونزحوا إلى المغرب وإلى الصحراء، وهو القرار الذي أعتبر أملاكا للدولة جميع الأراضي التي هجرها أصحابها بحجة انعدام الأمن، وذلك ما لم يعودوا إليها بعد مغادرتهم لها خلال مدة أجلها شهرا واحدا[1].
- قرار 12 مارس 1853 الخاص بمصادرة أراضي المهاجرين من الحساسنة[2].
- قرار 15 جوان 1853 الخاص بمصادرة الملكيات العامة والخاصة لقبيلة أولاد ميمون.
- قرار 19 أوت 1853 الذي نص على مصادرة أراضي الجزائريين المهاجرين في كل من دائرة وهران، تلمسان، سبدو، لالة مغنية، والغزوات.
- قرار 19 أفريل 1854 القاضي بحجز ممتلكات المتغيبين في كل من دائرة عين تموشنت ومعسكر[3].
- قرار 27 يناير 1855 الخاص بمصادرة أملاك المهاجرين من دائرة سعيدة[4].
- قرار 18 نوفمبر 1856 الذي نص على مصادرة أراضي وأملاك المهاجرين من دائرة معسكر.
- قرار 01 نوفمبر 1862 الذي نص على مصادرة أراضي قبيلتي مسيردة والسواحلية[5].

---

(1)- C.A.O.M- G.G.A. Carton 1N/4.

(2)- Ibid.

(3)- Ibid.

(4)- Ibid.

(5)- Ibid.

4- البيع بالمزاد العلني

ابتداء من سنة 1863 شرعت إدارة الاحتلال في بيع الأراضي الزراعية للكولون بالمزاد العلني، الأمر الذي سمح بانتقال 7.500هكتار من الأراضي إلى الكولون خلال هذه السنة، منها 2.410 هكتار عن طريق المزاد العلني و 5.090 هكتار بأسعار ثابتة وعن طريق المكتب المفتوح[1].

وقد أدخل نمط امتلاك الأراضي عن طريق المزاد العلني الفرحة والسرور في نفوس الكولون، لأنهم كانوا لا يرغبون في الحصول على الأرض مجانا عن طريق الامتياز، وإنما كانوا يفضلون شراءها من الدولة أو من أصحابها بأموالهم الخاصة -اقتداء بالنموذج الإنجليزي المطبق في استراليا وزيلاندا الجديدة وكندا وغرب الولايات المتحدة الأمريكية-

كشفت عملية انتقال مساحات أرضية إلى الكولون تقدر مساحتها بـ 567.277هكتار[2] خلال سنة 1864 عن الآثار الفورية لبيع الأراضي بالمزاد العلني وكذلك عن جدية الكولون ورغبتهم الشديدة في امتلاك المزيد من الأراضي. ولا ينبغي الاعتقاد أن إعراض الكولون عن الحصول على أراضي عن طريق الامتياز، وإقبالهم على عملية الحصول عليها عن طريق المزاد العلني يعود إلى سبب القيود التي يفرضها عليهم النمط الأول كالارتباط بالأرض والاستقرار بها وزرعها بأنفسهم لمدة لا تقل عن العشر سنوات مقابل الامتياز المجاني والاستفادة من القروض والمساعدات، فإن الفرصة التي منحت للكولون بشراء أراضي بالمزاد العلني هي الأخرى لم تكن تخلو من شروط لكنها أسهل من الأخرى، منها تسديد مبلغها بالطريقة التي تناسبهم، ومقابل ذلك ينقلون مقرات سكناهم إلى المزرعة في أجل أقصاه ستة أشهر من يوم شرائها، واستغلالها شخصيا مع عائلاتهم لمدة أقلها عشر سنوات، ومن ثم يمكنهم كراؤها لفلاح جزائري، وأي اختراق للقواعد القانونية يؤدي بالضرورة إلى فسخ عقد البيع.

وهكذا تحصل الكولون في سنة 1885- عن طريق المزاد العلني- على 7.300هكتار مقسمة إلى 101 قطعة؛ عشرة منها في إقليم الجزائر الوسطى، بمجموع 1200هكتار، متوسط

---

(1)- Paul-Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie 2émé édition, Paris 1897, p 68.

(2)- Ibid, p 69.

القطعة الواحة منها 60 هكتارا (أكبرها 168 هكتار وأصغرها مساحة 08هكتار)؛ و31 قطعة في إقليم قسنطينة بـ 6.100هكتار (بمعدل 75هكتار للقطعة الواحدة- أكبرها 486هكتارا وأصغرها مساحة 30هكتارا[1].

والجدير بالملاحظة فإن الجزائريين والأجانب قد تم إقصاؤهم من الاستفادة من عملية البيع بالمزاد العلني، وبذلك يكون أبناء البلد الأصليين قد صنفوا وكأنهم أجانب غرباء في وطنهم الجزائر.

وسماح إدارة الاحتلال للكولون بتسديد ثمن البيع بأقساط خلال مدة خمس سنوات منح لهم حظا وشجعهم أكثر على شراء المزيد من الأراضي عن طريق المزاد العلني، وبهذه الطريقة تمكنوا من الاستحواذ على مساحات أرضية تقدر بـ 81.995 هكتار خلال المدة الزمنية من 1884 إلى 1893 (بمعدل 8.000هكتار سنويا).

والأسباب التي كانت سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر تفضي بها إلى بيع الأراضي بالمزاد العلني كثيرة، ومنها على سبيل المثال الحالات التالية:

أولا: إنهاء الخلاف بين الورثة أو المتخاصمين حول التركات الأرضية بعرض ممتلكاتهم المتنازع عليها على المزاد العلني، وبعد خمسة وأربعين يوما من شرائها تسجل لدى مصالح الأملاك العقارية، وعند إنتهاء مدة أربعة أشهر من تاريخ عرضها للبيع يسدد ثمنها للورثة وللدائنين.

ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في عشيرة سيدي الهاشمي بدوار الزاوية (بلدية ماوسة- دائرة معسكر- عمالة وهران)، حيث تقدم المدعو الحبيب بن الطيب بعريضة للمحكمة يوم 30 يناير1884 بواسطة المحامي -المدافع- "بولان صوريل" (Paulin Saurel) ضد السيد محمد سعيد ولد سي عبد القادر بن أحمد (فلاح بماوسة) والسيد بن علي بن الطيب (فلاح يسكن في باب علي بمعسكر)، والسيد محي الدين بن الطيب (معلم قرآني بماوسة) لاعتبار الأرض المسماة "ماغرامان" المقدرة مساحتها بعشر هكتارات ملكية جماعية موروثة وغير قابلة للتقسيم، وأن محي الدين بن الطيب ليس له الحق سوى في ثلثها، وقد

(1)- Paul-Leroy BEAULIEU. Op.cit, p 85.

باع القطعة الأرضية بأكملها إلى سعيد ولد سي عبد القادر بن أحمد وفق عقد مسجل لدى المحكمة بواسطة الموثق «بن شاريل» (BENCHARELLE) بتاريخ 27 مارس 1883 بمبلغ قدره 625 فرنك مدفوعة نقدا فإنه نظرا لنشوب الخلاف، قررت المحكمة بطلان العقد وفسخه طبقا للمادة 815 من القانون المدني التي تمنع التصرف في أملاك القبيلة غير القابلة للتقسيم.

وعلى هذا الأساس عرضت القطعة الأرضية للبيع بالمزاد العلني بمبلغ أولي قدره 100فرنك، على أن يوزع ثمنها بين الورثة الثلاثة[1].

والجدير بالملاحظة فإن مثل هذه الإجراءات كانت ترضي الكولون لأنها تتفق مع رغباتهم في نقل الملكية من القطاع العام ومن الأشخاص لصالحهم.

ثانيا: في حالة تقدم الدائنين بعرائض ضد المدينين فإن الممتلكات التي بحوزة المدينين توضع تحت الحجز القضائي ثم تعرض على البيع في المزاد العلني وذلك في حالة تخلي المدينين عن أداء ما عليهم من ديون.

وكانت عمليات بيع الممتلكات الواقعة تحت الحجز القضائي في المزاد العلني تسبق بنشر إعلانات تلصق على لوحات في الساحات العمومية والأسواق والشوارع الرئيسية للمدينة أو القرية، تعين عليها الممتلكات العقارية والأملاك المعروضة للبيع بكل التفاصيل (طبيعة العقار، موقعه، رقمه ضمن الخريطة الكداسترالية، مساحته، حدوده) كما يعين عليها أيضا الثمن الأولي للبيع، وكذا المكان الذي تجري فيه عملية العرض للبيع.

ثالثا: هروبا من تعويض الفلاحين عن أراضيهم المصادرة، لجأت سلطات الاحتلال إلى الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي 1863، ففي دائرة مغنية اشترت أراضي من فلاحين جزائريين من دواري أولاد سيدي أمجاهد، وبني بوسعيد مساحتها 2.350هكتار بمبلغ يقدر بـ 860.000 فرنك، وبعد أن جردت أصحابها من حقهم في التعويض بحكم القانون المشيخي، عرضتها على البيع بالمزاد العلني للكولون بأسعار مرتفعة في كل من سواني، وباب العسة، ومسيردة[2].

---

(1)- Etude de Mr Paulin SAUREL. Avocat défenseur à Mascara 1885 cahier des charges. Vente sur licitation, enregistré le 17/12/1885.

(2)- C.A.O.M. Dpt d'Oran. Carton 1H/42.

رابعا: الممتلكات التي كانت تصادر أو تحتجز من أصحابها لسبب خلافي مع السلطة الحاكمة-كالتمرد مثلا أو هي مرهونة، كانت هي الأخرى تعرض على البيع بالمزاد العلني، ومن الأمثلة على ذلك عرض سكن للبيع بالمزاد العلني في "فرنكيتي" (سعيدة) مرفق بمساحة أرضية تقدر بـ 19 هكتار، إلى جانب مساحة أرضية زراعية تقدر بأزيد من 331هكتار بقرية سلاطنة قرب معسكر كانت أصلا ملكا لعبد القادر بن طالب والمجاهدين صحراوي محمد بن سعيد، ومحمد ولد قادة، وقد تم شراؤها من قبل المعمر بيريز فريكتيس (Perez FRUCTUS)[1].

(1)- C.A.O.M. D^pt d'Oran, Carton 1N/6.

5- التمليك عن طريق الامتياز

كان القصد الأول من تنازل إدارة الاحتلال الفرنسي عن أراضي للأشخاص وللشركات عن طريق الامتياز أن يخفف هؤلاء عن الدولة الاستعمارية أعباء وتكاليف تهيئة الأرض واستصلاحها.

وعلى هذا الأساس كانت الحكومة الفرنسية تمنحهم أراضي، وفي مقابل ذلك يلزمون بتجهيز أنفسهم لخدمتها والاستقرار بها إن كانوا أشخاصا، أما الشركات فكان يشترط عليها إقامة مستوطنات واستقدام مهاجرين أوروبيين إليها وتثبيتهم فيها.

ومن الأمثلة على ذلك هجرة السانسيمونين إلى سهل هبرة بسيق ومعهم ثلاثمائة من أتباع شارل فوربي سنة 1845 جاءوا من مدينة ليون الفرنسية بدعم من لا موريسيار، وتحصلوا على مساحة أرضية قدرها 3.000هكتار واستغلوها جماعيا وفق نظرية «رأسمال العمل» ومع أنهم لم ينجحوا في تجربتهم الزراعية الاشتراكية فإنهم ساهموا في تثبيت بعض العائلات في هذه الجهة من الوطن[1].

وبسهل الهبرة والمقطع، استفاد المعمر "ديبروس" (DEBROUSSE) من 25.000هكتار كأراضي فلاحية، كما تحصل على 300.000هكتار من الأراضي التي يكسوها نبات الحلفاء جنوب سعيدة[2].

ومن الأمثلة على التمليك عن طريق الامتياز نذكر شركة الهبرة والمقطع التي استفادت من 25.000هكتار في القطاع الوهراني، والشركة الجزائرية التي استفادت من 100.000هكتار في القطاع القسنطيني وأخيرا شركة جينوفواز التي استفادت من 20.000هكتار سنة 1860[3].

وحتى المقربون من فرنسا من أبناء الجزائر تمكنوا من الحصول على ممتلكات أرضية عن طريق الامتياز ومن ذلك منح سلطات الاحتلال لثلاثة قطع أرضية زراعية

---

(1)- Pierre de GOINARD. Algérie: L'œuvre Française, Paris 1984, p 104.

(2)- Ibid, p105.

(3)- G.G.A. B.O.A. 1863, p 106.

مساحتها 150هكتارا بوادي الصفصاف (قرب سكيكدة) للمدعو بوعافية علي (ملازم في فرقة السبايس)، وأحمد بن قاسم شيخ قبيلة بني بشير، ومحمد بن علي شيخ بني بونعيم[1].

ومن الأمثلة البارزة عن منح الأراضي الفلاحية للكولون عن طريق الامتياز نذكر أراضي الأمير عبد القادر المقدرة مساحتها بـ 110 حتى 115هكتار في بلدية كاشرو المختلطة (سيدي قادة حاليا) التي تحولت إلى ملكية لدوق مالاكوف (Duc de MALAKOFF) أحد أقارب الماريشال بيليسي (PELISSIER)، وبعد وفاته انتقلت هذه الملكية في بداية القرن العشرين إلى زوجته ومُرَافِقَتِها الماركيز دوشوازيل (Marquise de CHOISEUL)لتشترى هذه الملكية فيما بعد من طرف هنري (Henri FONT) ابن رئيس بلدية باليكاو انتوان فونت (Antoine FONT)[2].

(1)- G.G.A. B.O.A. 1863, p 107.

(2)- C.A.O.M-G.G.A. Carton, 2M/40.

6- البيع بالتراضي

على الرغم من إعطاء الأمير عبد القادر لأوامر تمنع الجزائريين من بيع أراضيهم للمعمرين إلا أن بعضا من أثرياء الكولون قد تمكنوا من استدراج فلاحين جزائريين وإغرائهم بالمال، واستطاعوا الحصول منهم على مساحات أرضية زراعية هامة ومن الأمثلة على ذلك المعمر الفرنسي «دوبري دي سان مور» (Dupré de SAINT MAUR) الذي تحصل سنة 1844 على أرض فلاحية تقدر مساحتها بـ 2.000هكتار في أغبال جنوب وهران؛ كما تمكنت أربع عائلات ثرية من باريس من الحصول على أراضي فلاحية في حوض مكرة بجوار الثكنات العسكرية للفيف الأجنبي الفرنسي المقيم غير بعيد من قبة سيدي بلعباس[1].

وإلى جانب القرار المشيخي (1863)، وقانون فارني (1873) اللذان أباح للجزائريين بيع أراضيهم للكولون دون عقبة، فإن الفقر المدقع الذي أصاب جمهور الفلاحين الجزائريين لاسيما خلال الموسم الفلاحي 1867-1868 سيكون كافيا لإكراه الفلاح الجزائري وإجباره على بيع ما تبقى له من مساحة أرضية بثمن زهيد أو استبدالها بلقمة خبز.

ويمكن القول أن 80% من المشتريات بالتراضي قد تمت بطريقة غير مشرفة، لأن الأرض كانت تنتقل من يدي الفلاح إلى الكولون بعد إقراض هذا الأخير لمبالغ مالية للفلاح الجزائري مقابل فوائد جد مرتفعة[2].

وقد ثبت أن انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الكولون عن طريق الصفقات التجارية الحرة قد حقق ما لم تحققه عملية انتقال الأراضي عن طريق الامتياز.

فخلال عشر سنوات (1884-1893) تمكن الأوروبيون من شراء ما لا يقل عن 242.004 هكتار من الأراضي الزراعية من الجزائريين والإسرائليين بينما لم تتعد المساحات الأرضية التي اشتراها الجزائريون والإسرائليون من الكولون 96.654 هكتارا بحيث حقق الأوروبيون فائضا يقدر بـ 145.350هكتار بمعدل 14.500هكتار سنويا، وإذا

(1)- Pierre de GOINARD. Algérie: L'œuvre Française. Paris 1984, p104.

(2)- تنظر أمثلة عن الطرق الغير شريفة والتي تم للكولون بمقتضاها انتزاع الأملاك الأرضة من الجزائريين في:
Michel LAUNAY. Paysans Algériens, Paris édition du seuil, 1963, p 132.

أضفنا الـ7.000هكتار التي اشتراها الكولون من الدولة في نفس المدة الزمنية فإن المعدل السنوي يتحول إلى 21.500هكتار كانت تنتقل سنويا إلى الكولون في نفس الفترة (1884-1893).

وللعلم فإن أغلب الصفقات التجارية بين الجزائريين والكولون كانت تتم لصالح الفئة الأخيرة كما يظهر في الجدول الآتي[1]:

الفترة الزمنية	مساحة الأراضي التي انتقلت إلى الأوروبيين (الوحدة: هكتار)	مساحة الأراضي التي اشتراها الفلاحون الجزائريون من الكولون(الوحدة: هكتار)	الفارق
1877-1898	563.762	131.374	432.388-
1899-1904	125.688	81.709	43.979-
الجزائر	13.631	17.766	4.135+
وهران	77.547	15.956	61.591-
قسنطينة	34.509	47.986	13.477+
المجموع	689.450	213.083	476.367-

وتفيد بعض الدراسات أن بيع الجزائريين لأراضيهم يعود في الغالب إلى الرغبة في التخلص من أعباء الديون والضرائب المترتبة عليهم، كما أن الملاكين الكبار من الكولون المتواجدين في سهول متيجة، وسيبوس، والصومام، وسيدي بلعباس، ومعسكر هم الذين كانوا يقدمون بكثرة على شراء الأراضي من الفلاحين الجزائريين[2].

وبفضل قانون فارني (1873) تحصل الكولون الأوروبيون من الأهالي الجزائريين في عمالة وهران لوحدها على مساحات أرضية زراعية-فيما بين 1899 و 1913- تقدر مساحتها بـ 64.516,66هكتار.

والجدول الآتي يكشف لنا عن مساحات الملكيات العقارية التي باعها الفلاحون الجزائريون إلى الأوروبيين بالتراضي (gré à gré) في أقاليم عمالة وهران التي خضعت للإجراءات التطبيقية لقانون 26 جويلية 1873. خلال الفترة المذكورة أعلاه.

---

(1)- René ARRUS. L'eau en Algérie 1830-1962, Alger.O.P.U. 1985, p 56.

(2)- Ibid.

المدة الزمنية	المساحة			القيمة بالفرنك
	سنتيار	آر	هكتار	
01 جويلية 1899 – 30 جوان 1900	93	63	5486	745.251,22
01 جويلية 1900 – 30 جوان 1901	55	72	5510	611.861,45
01 جويلية 1901 – 30 جوان 1902	13	60	2420	343.910,00
01 جويلية 1902 – 30 جوان 1903	73	63	2153	364.616,88
01 جويلية 1903 – 30 جوان 1904	77	12	2334	860.471,03
01 جويلية 1904 – 30 جوان 1905	60	32	3287	646.073,68
01 جويلية 1905 – 30 جوان 1906	09	42	5562	737.392,70
01 جويلية 1906 – 30 جوان 1907	24	05	4362	830.665,24
01 جويلية 1907 – 30 جوان 1908	07	71	4215	721.793,40
01 جويلية 1908 – 30 جوان 1909	39	74	3691	939.713,36
01 جويلية 1909 – 30 جوان 1910	43	32	4848	1.235.101,76
01 جويلية 1910 – 30 جوان 1911	70	28	5655	1.548.019,75
01 جويلية 1911 – 30 جوان 1912	58	06	4302	1.393.706,80
01 جويلية 1912 – 30 جوان 1913	06	45	10290	2.505.885,21

المصدر: Jean-Marie MIGNON. La colonisation Française et les Algériens Musulmans dans le dpt d'Oran de 1900 à 1914 d'après les procès-verbaux des séances du conseil général d'Oran et les rapports du préfet- thèse : faculté des lettres et sciences humaines d'Aix-en Provence 1969-1970, (Sous la direction de Mr le professeur J-L- MIEGE).

ومن البلديات التي اشتهر فلاحوها ببيع أراضيهم بالتراضي للكولون الأوروبيين خلال المرحلة الأولى من الحرب العالمية الأولى (1914)، بلدية كاشرو بدائرة معسكر اعتقادا منهم أن الأراضي التي باعوها ستعود إليهم بعد أن يمحق الألمان أصدقاء العرب الفرنسيين[1].

أما الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى (1920–1930) فقد شهدت انهماكا للكولون في عملية شراء الأراضي الزراعية من الفلاحين الجزائريين.

(1)- للاطلاع أكثر على عمليات البيع بالتراضي في بلدية كاشرو المختلطة، يرجع إلى قاعة الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء معسكر.

ففي عمالة وهران، تمكن الكولون سنة 1921 من شراء 38.000 هكتار بالتراضي من الجزائريين منها 22.000 هكتار في دائرة وهران، و 16.000 هكتار في دائرة مستغانم.

وخلال السنة الموالية (1922) اشترى الكولون 29.000هكتارا من الفلاحين الجزائريين، منها في دائرة وهران 17.000هكتارا، وفي دائرة مستغانم 7.500هكتارا؛ وفي عام 1923 انفرد الكولون بشراء 16.000 هكتار بعمالة وهران[1].

ولم تكن الجهات الغربية من الوطن قد اشتهرت لوحدها ببيع الأراضي للكولون، فنفس العمليات التجارية شهدتها عزازقة، وفريحة، وتامدة، وياكوران حيث باع الفلاحون الجزائريون للكولون مساحات تقدر بـ4.770 هكتار سنة1930 ليتحولوا بعد ذلك إلى تجار وحرفيين وعمال أجراء[2].

إن كان الفلاحون الجزائريون قد باعوا أراضيهم للأسباب التي سلف ذكرها كالرغبة في التخلص من أعباء الديون والضرائب أو لسبب ظلم السلطات الفرنسية، أو مضايقة الكولون والقياد لهم كسدّ وغلق الطرق المؤدية إلى حقولهم عبر أراضي الكولون والقياد، أو اتهامهم بالرعي فيها، فكيف نفسر بيع الكولون لأراضيهم إلى فلاحين جزائريين؟

إن التحقيقات التي قامت بها إدارة الاحتلال سنة 1929 آلت إلى جرد 122 سببا أدت بالمستوطنين في 53 مركز استيطاني من ضمن 530 مركز تم إنشاؤها إلى بيع أراضيهم لفلاحين جزائريين، ورتبت هذه الأسباب حسب درجة تأثيرها كالتالي:

-قلة المساحات الخاصة بالملكيات الزراعية:	30 سببا	-مداخيل الكولون:	14 سببا
-قلة تأهيل الكولون للعمل الفلاحي:	23 سببا	-قلة المساحات الزراعية:	14 سببا
-عامل المناخ وتذبذب سقوط الأمطار:	16 سببا	-العزلة:	07 أسباب
-رداءة التربة وقلة مردودها:	14 سببا	-نقص المياه العذبة:	04 أسباب[1]

إلا أن الأسباب التي ستدفع بالكولون مستقبلا ولا سيما خلال الحرب التحريرية الكبرى إلى بيع أراضيهم للفلاحين الجزائريين ستكون مخالفة لتلك الأسباب، وهذا ما سنرجئ الحديث عنه في فصل "حرق مزارع الكولون" من هذا البحث.

---

(1)- Le D^pt d'Oran et son conseil général, Op.cit, p580.

(2)- René ARRUS. Op.cit, p 107.

(3)- Ibid, pp 95-96.

7- البيع بأسعار ثابتة وعن طريق المكتب المفتوح

اقتدت فرنسا بالولايات المتحدة الأمريكية في مجال بيع الأراضي للمهاجرين، فأصدرت مرسوما في 25 جويلية 1860 ينص على إجراءات يتم بموجبها تسويق الأراضي الزراعية الجزائرية وتسهيل نقلها إلى الكولون من ذوي الأصل الفرنسي أو الأوربي أو للأوروبيين المتجنسين، وذلك بأسعار ثابتة وعن طريق المكتب المفتوح، ومنحت للمستفيدين الحق في شراء وامتلاك أكثر من قطعة أرضية شريطة أن يدفعوا فورا لقابض الأملاك العامة ثلث ثمنها عربونا وضمانا لجدية التعهد بالشراء[1].

كانت الحكومة العامة تهيئ لعملية البيع بأسعار ثابتة وعن طريق المكتب المفتوح-مسبقا- بنشر إعلانات تحدد فيها الشروط العامة للبيع، وذلك ضمن جملة من الفقرات أو المواد منها:

- الفقرة الأولى: تحت عنوان «مدة البيع» فيها تعين الأيام المفتوحة للبيع، وكذا اسم المدينة، والمقر الإداري، أو عنوان المكتب الذي تتم فيه عملية البيع، كما تتضمن هذه الفقرة عدد القطع الأرضية المخصصة للاستيطان والمعروضة على البيع.
- الفقرة الثانية: تلخص الشروط الواجب توافرها في المستفيدين من عملية البيع بأسعار ثابتة، كأن يكون المستفيد فرنسيا أو أوروبيا، أو أوروبي متجنس يتمتع بالحقوق المدنية ولم تسبق له الاستفادة من قطعة أرضية عن طريق الامتياز أو التنازل المجاني.
- الفقرة الثالثة: تؤكد على الاحتفاظ بعملية البيع فقط للمهاجرين الفرنسيين أو للأوروبيين الذين غيروا فعلا مقرات سكناهم من الوطن الأم إلى الجزائر، وذلك منذ مدة زمنية لا تقل عن ثمانية عشرة شهرا، ومنحت هذه المادة الأولوية في الاستفادة من عملية البيع للعسكريين والموظفين الإداريين الذين يؤدون مهامهم داخل المستعمرة الجزائر، أو المتقاعدين، أو المحالين على الاستيداع منذ مدة لا تقل عن ثمانية عشرة شهرا، شريطة أن تكون مدة إقامتهم في الجزائر لا تقل عن العشر سنوات، بينما الأهالي فقد اشترطت عليهم مقابل الاستفادة من عملية البيع بالسعر الثابت الإقامة بالوطن الأم لمدة ثلاث سنوات.

---

(1)- M.P. de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne. 2em V. 1860-1866. Alger-Paris 1871, p73.

• المادة الرابعة: تشير إلى أن المواقيت اليومية لافتتاح المكتب سيبلغ عنها في مناشير تلصق على أبواب مصلحة الأملاك العقارية، وعند مدخل قاعة المزايدة والمناقصة.

إن الدارس بإمعان لقرار -الإعلان عن- البيع بأسعار ثابتة يتوصل من خلالها إلى حقيقتين واضحتين:

أولهما: سلوك فرنسا لسياسة عنصرية إزاء الأهالي الجزائريين بمنعهم عمليا من الاستفادة من حقهم في شراء إحدى القطع الأرضية المعروضة للبيع بالسعر الثابت عن طريق المكتب المفتوح إلا وفق شروط يصعب على الأهالي تحقيقها.

ثانيهما: ربط فرنسا ضمنيا وصراحة عملية بيع الأراضي للكولون وللمهاجرين بشرط الإقامة والاستقرار في الجزائر-ضمانا للاستيطان الأوروبي في الجزائر-

وهكذا تتكشف مرة أخرى لغة المستعمر، وقيمه ونواياه الرامية إلى إقصاء العنصر الجزائري، واستبداله بالعنصر الفرنسي والأوروبي وتفضيله عليه.

8- بيع الأراضي بحكم انسداد المنافذ المؤدية إليها

اعتبر المشرع الفرنسي وجود أراضي زراعية يمتلكها فلاحون جزائريون تحاصرها أراضي تم تسليمها للكولون عقبة لا تسمح لممتلكيها باستغلالها بحكم انسداد المنافذ المؤدية إليها.

وعلى هذا الأساس صدر مرسوم في 25 جويلية 1860 يمنح للكولون حق استملاك الأراضي المجاورة لهم والتي هي بحوزة فلاحين جزائريين، أو تلك التي تطوقها ممتلكات المعمرين من جميع الجهات؛ وهكذا أوجد هذا المرسوم أسلوبا يرضي الكولون، فتذرعوا به للاستحواذ على المزيد من الأراضي عن طريق شرائها من أصحابها أو استبدالها لهم بأراضي في جهات أخرى، والأمثلة عن شراء الكولون لأراضي يمتلكها جزائريون تحاصرها أراضيهم كثيرة وتعد بالمئات في دائرة معسكر لوحدها[1].

وفي حين نرى فلاحين جزائريين يسارعون لبيع أراضيهم التي تحيط بها أراضي الكولون، نجد على العكس من ذلك إقدام الكولون على شراء أراضي تحاصرها مزارع وحقول الفلاحين الجزائريين من جميع الجهات، ونظرا لكثرة وجود مثل هذه الحالات سوف نكتفي بنموذجين اثنين عنها:

1- شراء الكولون «جوزيف أموروس» (Joseph AMOROS) لثلاث قطع أرضية زراعية تقع في أماكن مختلفة ومتباعدة عن بعضها بتراب دوار أوزعلال ببلدية كاشرو (سيدي قادة) المختلطة تحيط بها مزارع لفلاحين جزائريين من جميع الجهات.

أولها: أرض تسمى سي عبد الله مساحتها 04 هكتارات في مكان يدعى السبحة اشتراها من صاحبها مقراني مرسلي ولد جلول بـ 140 فرنك[2].

ثانيها: أرض زراعية في نسموط مساحتها 11,65 هكتارا صاحبها يدعى بلقاسم بن عيسى وأخوه الحبيب بمبلغ قدره 1.017فرنكا[3].

---

(1)- تراجع عقود وسجلات الموثقين بمحفوظات الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء معسكر.

(2)- Enregistré au bureau des hypothèques de Mascara le 06/03/1914- F44 – C1V – 153 Bis.

(3)- Ibid. le 20/03/1914 – F54 – C13 – V153.

ثالثها: قطعة أرض مساحتها 1,80 هكتار بنفس الدوار تحدها أراضي لفلاحين جزائريين من جميع الجهات من صاحبها المدعو بلقاسم ميلود بمبلغ قدره 198 فرنكا[1].

2- شراء المعمر "هينتز أوجين" (Heintz EUGENE) لأربع قطع أرضية زراعية بدوار حبوشة في نفس البلدية (كاشرو) تحيط بها مزارع لفلاحين جزائريين منها واحدة بـ 03 هكتار، وثانية بـ 1,5 هكتار، أما الثالثة والرابعة فمساحة كل منهما 25آرا، تقع بالتوالي في الأمكنة التالية: بن عبو، بوحماش، تيزاغت، مقتلة، وذلك بمبلغ مالي إجمالي قدره 375 فرنكا[2].

وهكذا نخلص إلى القول أن الإستراتيجية الفرنسية في تعاملها مع الملكيات الأرضية الجزائرية كانت تقوم على إضعاف المواطن الجزائري باستلاب أرضه منه، وإخراجه منها، وباستقدام فرنسيين وأوروبيين وإلصاقهم بها، وفتح المجال أمامهم للتسابق على احتلال المزيد من الأراضي، وسن قوانين تشريعية تهدف إجراءاتها التطبيقية إلى تحقيق الخطة الاستيطانية لفرنسا في الجزائر.

(1)- Enregistré au bureau des hypothèques de Mascara le 06/03/1914- Vol 918 n°96.

(2)- Enregistré au bureau des hypothèques de Mascara le 27/03/1914- F59– C9 – V.153.

9- التنازل عن أملاك الدولة للمؤسسات الدينية المسيحية

لما كان رجال الدين المسيحيين يولون اهتماما بمجال الاستيطان الفرنسي في الجزائر وانتزاع الأرض من أصحابها، فإن سلطات الاحتلال أولتهم اهتماما وأدارت وجهها إليهم واستجابت لمطالبهم، ويتضح ذلك من خلال صدور مرسوم جمهوري في 16 أوت 1851 ينص على منح القسيس أبرام (L'Abbé ABRAM) مدير مأتم مسرغين (قرب وهران) -الذي يعود تأسيسه إلى سنة 1849- أرض تقدر مساحتها بـ 54 هكتار منها 06 هكتارات للمباني، و16 هكتارا لمشتلة، و32 هكتار للزراعة، تتكفل الدولة بتهيئتها، وجلب المياه إليها، على أن يلتزم القسيس باستغلالها زراعيا لمدة عشرين سنة على الأقل، ونصت المادة الثالثة من هذا المرسوم على وجوب تعهد القسيس بدفع مبلغ مالي قدره 91.322 فرنك يمثل قيمة المباني التي هيأتها الدولة وجهزتها تسدد سنويا في شكل أقساط[1]. وللعلم فقد التحق الأب «كليمان» (CLEMENT) بهذا المأتم، فاستهوته الفلاحة، وانتهى به الأمر إلى إنتاج هجين من «المندارين» و«النارنج»، فاسترعى النضج المبكر لهذه الفاكهة الهجينة انتباه المهندسين الفلاحين، فأولوها اهتماما وأطلقوا عليها اسم «كليمانتين» (Clémentine)، وتوسع إنتاجها في الجزائر ليبلغ 600.000 قنطار في نهاية القرن التاسع عشر فتغزو بذلك أسواق فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا.

كما تخلت إدارة الاحتلال عن مباني وأراضي زراعية للراهبة البروتستانتية «ماري جوزيف بوريل» (Marie Joseph BOREL) مديرة مؤسسة باستور ليسوع المسيح بنفس المركز الاستيطاني (مسرغين) تقدر مساحتها بـ 04 هكتارات لبناء ملجأ دائم يقام فيه جناح للفتيات والنساء التائبات (النادمات)، وجناح ثاني للفتيات اللواتي وضعن أنفسهن رهن المأتم وفي خدمته وقاية وصيانة[2]. ومتى تحولت هذه الهيئة إلى غرض أخر ستعاد ملكيتها إلى الدولة، وتلتزم الراهبة ماري جوزيف بتعويض مالي قدره 8.034 فرنكا. وقد ارتفعت مساحة هذا الامتياز من 04 هكتارات إلى 500 هكتار بمقتضى مرسوم مؤرخ في 16 أوت 1857 بعد أن أضيفت إليه أراضي اقتطعت من تراب بلدية عين الخميس التابعة لدائرة سيدي بلعباس[3].

---

(1)- M.P. de MENERVILLE. Op. cit,. pp 241-242.

(2)- Jean-Louis DONNADIEU « La Clémentine fruit d'Algérie » in historia spécial rf486, , Juin 1987, p123.

(3)- M.P. DE MENERVILLE, op .cit, p 242.

أما الأب «بريمو» (BRIMAULD) مؤسس مأتم بن عكنون فقد منحته إدارة الاحتلال مساحة أرضية تقدر بـ 124 هكتار مجانا تخصص للتعليم الزراعي للأطفال الأيتام لمدة عشرين سنة، وفي حالة تخليه عن تعليم الأطفال حرفة الزراعة ستتحول الأراضي الممنوحة له إلى الدولة[1].

يلاحظ من خلال ما سبق عرضه أن الاستفادة من الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز لصالح المؤسسات الدينية المسيحية كانت هي الأخرى تخضع لشرط الاستغلال والاستيطان ولمدة أقلها عشرون سنة، يضاف إلى ذلك ربط البرامج التربوية فيها بالتكوين الفلاحي لفتح أعين الأطفال على الزراعة ومن ثم ربطهم بالأرض.

وفي 20 جوان 1855 صدر مرسوم إمبراطوري (D.I) ينص على تنازل القطاع العام عن أراضي زراعية تقدر مساحتها بـ 500 هكتار في دائرة قالمة بعمالة قسنطينة لصالح الكونت «بانيو» (BAGNAUD) أسقف بيت لحم لتأوي أطفالا أيتاما ولتستغل في تكوينهم زراعيا لمدة عشرين سنة.

أما الفترة التي أعقبت الحرب السبعينية فقد شهدت فيها الجزائر إنشاء سلطات الاحتلال لمآتم خاصة لأطفال الكولون القادمين من الألزاس واللورين[2].

ففي شهر مارس 1871 شرعت «شركة سيدات الجزائر» (Sté des Dames d'Alger) في بناء مأتم ضحايا الحرب (l'orphelinat des victimes de guerre) الذي استقبل أطفالا من الألزاس واللورين بلغ عددهم 26 طفلا حتى غاية 08 نوفمبر 1878[3].

كما أنشئ مأتم آخر في قسنطينة لنفس الغرض يدعى «مأتم الألزاس واللورين لإناث وذكور عمالة ومدينة قسنطينة».

(L'orphelinat d'Alsace-Lorraine des filles et garçons du département de la ville de Constantine)

والذي تمكن حتى غاية 31 ديسمبر 1885 من استقبال 64 طفلا من بينهم 42 إناثا و 22 ذكورا تقل أعمارهم عن أربعة عشرة سنة[4].

وللتذكير فإن جميع المآتم قد بنيت فوق أراضي اغتصبت من أصحابها بما في ذلك الأراضي الفلاحية التي ألحقت بها لتستغل زراعيا من قبل الأيتام ولصالحهم.

---

(1)- M.P. DE MENERVILLE, op .cit, p 235.

(2)- Ibid.

(3)- C.A.O.M. G.G.A, Carton, F80, 1798.

(4)- Ibid.

خاتمة

وهكذا يتجسد الحلم الذي كان يراود الأب "لاندمان" (LANDMANN) منذ سنة 1831 في أن تنشأ في الجزائر مستعمرة فلاحية عسكرية دينية تتألف فقط من الأشخاص المؤمنين بالانضباط الديني، اعتقادا منه أن الدين هو إسمنت الوحدة بين الناس، وأنه بفضل الكاهن الذي يوضع على رأس الضيعة ستزداد المؤسسة -الاستعمارية- ازدهارا، واقترح أن يساعد القسيس -الكاهن- عشر راهبات تتكفلن باستقبال الصدقات وبأعمال البر والإحسان؛ وتربية الأطفال والعناية بالمرضى، على أن تستغل الضيعة جماعيا من طرف عائلات فلاحية تتكون من 400 حتى 500 شخص، كما أنه كان يرغب في أن تمنحه سلطات الاحتلال أراضي تقدر مساحتها بـ 2500 هكتار يقيم عليها مشروعه الزراعي والديني في عمق الجزائر عند سفوح جبال الأطلس[1] إلا أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح، ومهما يكن من أمر فإننا نخلص في آخر هذا الفصل إلى أن كل ما اتصل بالوجود الفرنسي في الجزائر من وضع سياسي وعسكري، ومن حياة اقتصادية واجتماعية ودينية إلا وأخضعته فرنسا لشرط الارتباط بالأرض الجزائرية والاستقرار فيها، دون مراعاة ولا اعتبار للمجتمع الجزائري.

(1)- Fabienne FISCHER. Op. cit, p135.

الباب الثاني: الاستيطان الفرنسي: النتائج وردود الفعل الوطنية

الفصل الأول: نتائج الاستيطان الفرنسي على المجتمع الجزائري.

الفصل الثاني: العرائض والمذكرات الاحتجاجية.

الفصل الثالث: المقاومة السلمية الطويلة الأمد.

الفصل الرابع: اهتمامات الأحزاب والصحف الوطنية الجزائرية بموضوع ملكية الأرض.

الفصل الخامس: نماذج من مقاومة الفلاحين الجزائريين للاستعمار الفرنسي في الجزائر (من جانبها الاقتصادي) (1830–1954).

الفصل السادس: اهتمامات ثورة أول نوفمبر 1954 بالأراضي الفلاحية.

الفصل الأول: نتائج الاستيطان الفرنسي على المجتمع الجزائري

تمهيد

- انتشار الفقر

- هدم البنية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري

- بث عناصر أجنبية - دخيلة- في الجزائر

- اختلال التوازن السكاني

- تحول المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات

خاتمة

تمهيد

يدّعي بعضُ الكتاب الفرنسيين أنه «على الرغم من الثروات المحدودة للجزائر وديمغرافيتها المتزايدة، فإن فرنسا قد منحتها ما لم يمنحه بلد في المشرق العربي، وأن الوجود الفرنسي في الجزائر كان مكلفا لفرنسا التي أعطت للجزائر أكثر مما أخذت منها»[1].

في الحقيقة لم يعد المخطط الفرنسي الهادف إلى تعمير الجزائر وتحويلها إلى أرض فرنسية يحتاج إلى شرح كبير بعد أن تعرضنا في الفصول السابقة إلى المنجزات الاقتصادية والعمرانية والمعجزات الزراعية التي تدعيها فرنسا في الجزائر، والتي لم تكن تريد من خلالها سوى تأمين وجودها بناء على «الحق» القائم على المنجزات، كما أنه كلما احتجّ الشعب الجزائري عن طريق مناضليه على سياسات فرنسا في الجزائر وتقدَّم بمطالب سياسية إلا وواجهته سلطات الاحتلال بلغة الأرقام عما أنجزته في هذا البلد من مشاريع اقتصادية واجتماعية كالموانئ والمطارات، وشبكة الطرق المعبدة، والسكك الحديدية، والخطوط الكهربائية...

لكن، ماذا استفاد الفلاح الجزائري من كل هذه المشاريع؟ ومن أين له أن يفخر بها وقد اغتصبت منه أرضه، وأصبح يسكن كوخا ويركب حمارا؟! وهل المجهودات المبذولة حققت للمجتمع الجزائري الذي ترتبط حياة 80% منه بالأرض ما كان ينتظره من هذه المشاريع؟

فإذا كان الحكم على الاستعمار الفرنسي في الجزائر يرتبط بنتائجه، فبقدر ما انعكست هذه النتائج إيجابيا على المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين، فإنها انعكست سلبا على المجتمع الجزائري.

ونظرا لعدم قدرتنا على تغطية كل الجوانب التي يتطلبها الحديث عن نتائج الاستيطان الفرنسي على الجزائر في هذه الدراسة -المتواضعة- فقد اكتفينا بالإشارة إلى أهمها كانتشار الفقر، وتعرض البنية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري للهدم نتيجة لقوانين الفرنسة وانتزاع الأرض من أصحابها الشرعيين بطريقة وحشية.

(1) - Charles- Henri FAVROD. La révolution Algérienne, Paris, 1959, p 119.

انتشار الفقر

لم تواجه فرنسا التطور الحاصل في عدد السكان -المسلمين- الجزائريين والذي انتقل من 2.307.000 نسمة سنة 1858 إلى 9.000.000 نسمة عام1953[1] باستصلاح الأراضي الزراعية وتوسيعها وزرعها حبوبا لسدّ حاجيات السكان المعاشية[2]، ولم تفعل شيئا أمام التناقص المستمر لمتوسط نصيب الفرد الجزائري من الحبوب والذي انتقل من 5,9 قنطار للفرد الواحد سنة 1870 إلى 4,9 قنطار للفرد الواحد سنة 1911 ليصبح 2,8 قنطار في 1936 إلى أن يصل إلى 02 قنطار للفرد الواحد سنة 1950، وبهذا الشكل يكون إنتاج الحبوب قد انتقل من 18 مليون قنطار سنة 1934 إلى 20 مليون قنطار سنة 1954، في حين تزايد عدد السكان الجزائريين خلال هذه الفترة (1934-1954) بثلاثة ملايين نسمة.

وموازاة لتناقص متوسط نصيب الفرد الجزائري من الحبوب وتقلص المساحات الزراعية في قطاع المسلمين الزراعي، فإن مساحة الكروم انتقلت من 23.000هكتار سنة 1880 إلى 450.000 هكتار عام1954[3] هذا فضلا عن المساحات التي كانت تحتلها الحمضيات وأشجار الزيتون والتبغ.

والجدول الآتي يعطينا صورة تشخيصية عن التطور السريع الذي حدث في مساحات قطاع المعمرين الزراعي على حساب قطاع الفلاحين الجزائريين.

السنة	1850	1870	1880	1890	1900	1920	1940	1954
المساحة (بالهكتار)	115.000	765.000	1.245.000	1.635.000	1.912.000	2.581.000	3.045.000	3.028.000

المرجع: Benjamin STORA. Histoire de l'Algérie Coloniale1830-1954, Alger: E.N.A.L,1996,p 48.

(1)- تطور عدد سكان الجزائر (1858-1953)

السنة	1858	1876	1896	1926	1936	1948	1953
عدد الجزائريين	2.307.000	2.462.000	3.781.000	5.150.800	6.201.100	7.679100	9.200.000
عدد الأوروبيين	180.300	344.700	578.500	833.400	946.000	922.300	1.000.000

المرجع: Pierre Montagnon. La guerre d'Algérie, Paris 1984, p 51.

(2)- Ibid, p 122.

(3)- Ibid, p 123.

فبينما ظلت المساحات الزراعية للفلاحين الجزائريين تزداد انكماشا بفعل قوانين الملكية وتجزئة الأراضي والمصادرة لأجل المنفعة العامة، فبالمقابل كانت مساحات القطاع الفلاحي للمعمرين تزداد اتّساعا، زد على ذلك التوزيع غير العادل للمعدات الفلاحية، ففي حين كان بحوزة الكولون 18,940 جرّارا سنة 1954، لم يستفيد الفلاحون الجزائريون سوى من خدمات 500 جرّار، كما أنّ فقدان المراعي بإقليمي التل والهضاب العليا أدى هو الآخر إلى انتقال عدد الأبقار من 08 مليون رأس سنة 1865 إلى 7,5 مليون رأس عام 1887 لينزل هذا الرقم إلى 6,3 مليون رأس عام 1900، أما عدد رؤوس الأغنام فقد انتقل من 1.071.000 رأس سنة 1887 إلى 846.000 رأس سنة 1900[1]، بحيث أصبح نصيب متوسط الفرد من المواشي في القطاع الفلاحي الجزائري ماشِيَتَين خلال عام 1911،ثم 1,8 ماشية خلال عام 1954[2].

وإن كان المستعمِرُ الفرنسي يَرُدُّ أسباب فقر الجزائريين أساسا إلى افتقار الأراضي الفلاحية الجزائرية إلى المواد العضوية، وقلة المردود الهكتاري، وكثرة عدد الفلاحين، واستخدام الوسائل التقليدية، وارتفاع نسبة المواليد؛ فإن الواقع يثبت أن الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري يُرَدُّ إلى عوامل منها استمرار الكولون في ابتلاع المزيد من الأراضي الفلاحية الخصبة،وتقلص الأراضي الزراعية والرعوية،وانخفاض إنتاج الحبوب بـ 20 % أمام تضاعف عدد السكان في الجانب الجزائري.

لقد كان للسياسة الفرنسية التي تركت بصماتها وتوقيعها في كل مجالات الحياة أسوء الأثر على الحالة الاقتصادية الزراعية،وعلى ظروف الفلاحين المعاشية، وأنّ الكارثة التي أودت بحياة 500.000 نسمة من الأهالي سنة 1867–1868 وقعت في الأراضي الخصبة وأراضي الشّمل القديمة قبل أن تمسها الإجراءات التطبيقية لقانون 1863[3].

---

(1)– ADDI Lahouari. L'histoire du Maghreb, Paris 1976, p 124.

(2)– Pierre MONTAGNON. Op. cit, p 123.

(3) – مصطفى الأشرف. الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة د/ حنفي بن عيسى، الجزائر، م.و.ك، 1983، ص 15.

ومع أن احتياطي المعمرين من الحبوب لم ينقص منه شيء، لم يخطر ببال أحد من الرسميين أو من الخواص أن يبذل يد المساعدة للجائعين[1].

كما كان للحرب العالمية الأولى آثار سلبية على المجتمع الجزائري عامة والفلاح بوجه خاص.

فخلال الحرب تراجع المحصول الزراعي بفعل الجفاف الذي ضرب البلاد، وكذلك بنفاذ المخزون من الحبوب -جراء التعبئة العامة وعسكرة الاقتصاد- وتناقصت الثروة الحيوانية، بحيث فقد الفلاحون الجزائريون ملايين الرؤوس من الأغنام والماعز.

وقد عَبَّر «أوجين إيتيان» (Eugène ETIENNE) عن هذه الحالة بقوله «الأهالي جائعون وفي حالة حادة من الجوع» «Les indigènes ont faim et très faim»[2].

ويذكر الأستاذ أجيرون بأن ثلثي المخزون من القمح الصلب أي ما يُقدّر بـ 40.000 قنطار قد تم بيعه بمبلغ 32,25 فرنك للقنطار الواحد إلى الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) التي قدمت بدورها للفلاحين كميات من البذور سُلفةً لزرعها، وبالنظر لخطر الحرب على المزارع، فإن بعض القبائل امتنعت عن زرع البذور كما هو الحال مع بلدية تبسة التي كان فلاحوها في انتظار وصول الألمان[3].

أما أثناء الحرب العالمية الثانية فإنه بسبب سوء الأحوال والأضرار التي أصابت الأرض والماشية اضطر الكثير من الفلاحين في بعض جهات الوطن إلى التخلص من سوء أحوالهم الاجتماعية ببيع أراضيهم ومواشيهم كما حدث مع بلدية «باليكاو» (تغنيف حاليا)[4].

ويبدوا أنها ليست المرة الأولى التي تحلّ فيها بالجزائر مجاعات، ولعل الاستشهاد بما صرّح به الكاتب الفرنسي «ألبرت كامي» (Albert CAMUS) الذي جاب بلاد القبائل فيما

---

(1) – مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 15.

(2) – Charles- Robert AGERON.Les Algériens Musulmans et la France, T.II, Paris, P.U.F. 1968, p1143.

(3)- Ibid.

(4)- C.A.O.M. G.G.A carton 9H/30 (rapport hebdomadaire sur la situation économique et politique. Palikao le 28/07/1945).

بين 05 و15 جوان 1939 يغنينا عن الكثير من الشهادات عن الفقر الذي حل بالمجتمع الجزائري أبأن الاحتلال الفرنسي، فمع اعتزازه بالحضارة الفرنسية في الجزائر إلاَّ أنه أدلى بشهادته قائلا «أعتقد جازما بأن 50% على الأقل من الشعب الجزائري يقتاتون من الحشائش وجذور النباتات»[1].

وهنا يقع المرء في حيرة متسائلا عن سبب حلول المجاعات القاتلة وانتشار الفقر وسط المجتمع الجزائري بعدما كانت الجزائر تدعى بـ«مطامير روما» خلال العهد الروماني، وتصدِّر الحبوب إلى جنوب فرنسا وإيطاليا خلال الحكم التركي[2].

من دون شك سيجد المرء الجواب عن سؤاله في سياسة فرنسة الأراضي، وتركيز الفلاحين وحشرهم (cantonnement) في مناطق محددة لا تتناسب مع عددهم واحتياجاتهم، بالإضافة إلى إهمال سلطات الاحتلال لعمليات الاستصلاح التي كانت من الممكن أن تقلب الجنوب الجزائري جنة خضراء قادرة على تغذية الملايين من البشر.

وطبيعي أن تحدث المجاعات في وسط المجتمع الجزائري أمام إفساح المجال لتوسع مساحات الكروم، وإهمال زراعة الحبوب، وتزايد عدد السكان، وضعف متوسط المردود الهكتاري للحبوب في القطاع الفلاحي الجزائري مقارنة مع القطاع الفلاحي للمعمرين كما يوضحه الجدول التالي:

إنتاجية الهكتار بين القطاعين الفلاحيين الجزائري والأوروبي (1954)

الإنتاج	متوسط المردود الهكتاري	
	القطاع الفلاحي الجزائري	القطاع الفلاحي للمعمرين
قمح صلب	3,38 قنطار	8,7 قنطار
قمح لين	4,22 قنطار	7,58 قنطار
شعير	07 حتى 08 قنطار	27 حتى 30 قنطار

المصدر: أنجز هذا الجدول بناء على المعلومات الواردة في:
Manquené (J) L'oranie et ses richesses agricoles, Oran 1930. p 180.

(1)- Hamid- AÏT-AMAR «La question agraire aujourd'hui» in Insaniyat n°07- 1999, p 34.

(2)- محمد العربي الزبيري. الثورة الجزائرية في عامها الأول، الجزائر: م.و.ك، 1984، ص 40.

فنظرا لما تركته المجاعات من آثار سيئة في نفوس الجزائريين فإنها بقيت عالقة في الأذهان، يستشهدون بها كحوادث تاريخية تنفرد بها بعض السنوات كقولهم «عام القحـط» أو «عام الشر» (1867–1868)[1]، و«عام الجراد»(1860)،(1930) و«عـام ميريكـان» أو«عـام البون»(1942)

ولا يجب بحال من الأحوال أن نُلقي اللوم على الفلاحين الجزائريين الذين أجـبِرُوا على ترك أراضيهم ببيعها للكولون أو لبعض البرجوازيين العقاريين الجزائريين. لقد تخلـوا عن أراضيهم بعد أن دمرتهم القوانين العقارية، وهددت الأعباء الضريبية وتقلبات الطقـس حياتهم، فتحولوا إلى خماسين فوق أراضيهم لإلاّ يُصبحوا عاطلين عن العمل.

وهكذا تحولت البنية الاجتماعية في الجزائر، وظهر في الأرياف الجزائرية فلاحـون من غير أرض، وفلاحون بدون عمل تماما، والجدول التالي يلخص لنا هذه الحالة.

توزيع السكان الجزائريين في القطاع الزراعي خلال سنة 1901.

ملاكون	إجمالي: رجال – نساء – أولاد 1.768.000	النسبة المئوية من السكان الزارعين %54.7	اليد العاملة 620.899	النسبة المئوية بين السكان العاملين 54,7%
مزارعون	107.499	%3,3	37.455	%3,3
خماسون	998.935	%30,98	350.715	%30,98
عمال	356.128	11,02	151.108	%11,02
المجموع	3.230.562	%100	1.116.177	%100

المرجع: Charles-Robert AGERON. Les Algériens Musulmans et la France, T2. p 266.

(1)– تكشف لنا الأرقام أدناه عن حالة الوفيـات المسجلة في صفوف الأهالي الجزائريين فيما بين جويلية 1867 و 01 ماي 1868 على أنها بلغت 128.812 حالة وفاة منها:

– الوفيات داخل الملاجئ العلمانية: 14.355 – الوفيات بالمستشفيات: 2.225.

– الوفيات داخل الملاجئ الدينية: 401 – الوفيات في القرى: 111.831

ففي مدينة بسكرة لوحدها سجلت 1.128 حالة وفاة بداء الكوليرا فيما بين 14 جويلية و17 أوت 1867 وذلك من ضمني عدد إجمالي سكان المدينة المقدر بـ 3.800 نسمة من الأهالي. وفي نفس المدة (34 يوما) هلك 34 موظفا من الكولون و 10 ضباط و 91 عسكريا من بين الفرنسيين، كما خسر الأهالي في هذه السنة ثلث الجمال والثيران والماعز ونصف الأغنام.

يراجع: Louis RINN- Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie, Alger 1891, p 50

إن النسبة العالية للخماسين (30,98%) هي مؤشر صادق عن تحول الملكية العامة للجزائريين إلى ملكيات خاصة يستحوذ عليها الكولون أو الأرستقراطيون الجزائريون، كما أن نسبة العمال الدائمين أو الموسمين (11,02%) هي الأخرى نتيجة لنمو القروض الرِّبوية ولجوء الفلاحين الجزائريين إلى الرهنيات، وعند عجزهم عن استرداد القروض ماديا يتنازلون عن أراضيهم ويتحولون إلى عمال زراعيين كادحين، والغريب في الأمر فإن أصحاب المناصب الإدارية والموظفين بما فيهم القضاة والمعلمون ورجال الدين الرسميين مارسوا بحكم مناصبهم نشاط الرهنية أو اشتروا أراضي فلاحية في أماكن إقامتهم أو في دائرة ممارسة صلاحياتهم متذرعين بقانون 1897[1] إلى أن صدر قانون 15 جوان1906 الذي ينص على منع مثل هذه الممارسات على الموظفين المحليين.

وأقتَصِرُ فيما يلي على ضرب أمثلة عن هذه الحالات بذكر نماذج من بلدية كاشرو المختلطة (دائرة معسكر).

- شراء نائب المتصرف الإداري لبلدية كاشرو المختلطة «جان بيار فالنتان» (Jean-Pierre VALENTIN) لثلاثة قطع أرضية زراعية تقدر مساحتها الإجمالية بتسع هكتارات من ثمانية أشخاص، ينتمون إلى عائلات بوعلي، بوشنتوف، خليفي، وهشمان بمبلغ إجمالي قدره 400 فرنك[2].
- شراء «بيار راوول» (Pierre RAOUL) مدير مدرسة ابتدائية بمركز البرج الاستيطاني (شمال معسكر) لقطعتي أرض زراعية بمساحة إجمالية تقدر بـ 06 هكتارات في مكان يدعى البهاليل بمبلغ قدره 50 فرنكا من المدعو مرجي عثمان ولد بن عطا ولد قدور، فلاح بدوار الطمازنية[3].

---

(1)- عبد اللطيف بن اشنهو. تكون التخلف في الجزائر، الجزائر: ش.و.ن.ت. (د.ت)، ص 231.

(2)- Etude de MR PARADIS Victor Notaire à Palikao. (Oran), enregistré à Mascara le 03/01/1914, F11, C02, 2V.

(3)- Ibid, enregistré a Mascara le 06/02/1914- F19 – C19 – V. 153 bis.

❖ شراء «ترجمان جول» (TORDJMAN Jules) موظف إداري (محاسب)، لقطع أرضية زراعية مساحتها 05 هكتارات من المدعو عمارة حاج خلاف بدوار الحساسنة التابع لبلدية سعيدة المختلطة بمبلغ قدره 3.000 فرنك[1].

❖ شراء «بوص أوجين» (BOS Eugène) تاجر–لم يفصح العقد التوثيقي عن طبيعة التجارة التي يمارسها– أرضا فلاحية تدعى قُوير قُوجيل بدوار البرج مساحتها 7,25هكتار بمبلغ 1.000فرنك من رفاس يمينة بنت القايد مخفي محمد ولد قدور ولد مصطفى[2].

مثل هذه التصرفات لا تدع مجالا للشك أن المستوطنين بجميع فئاتهم كانت تجول في خواطرهم وتجوس في صدورهم فكرة أن الاستئثار بالأرض هو القاعدة الحقيقية لتأمين المستقبل.

وللعلم فإن المستوطنين كثيرا ما استغلوا نفوذهم وسلطتهم لشراء الأراضي الفلاحية من الجزائريين بأسعار تنخفض بثلاث حتى أربع مرات عن سعرها الحقيقي، ولم يُسدّدوا مبالغها التي كانت تُصَبُّ في صناديق الإيداع إلاّ بَعْدَ ثماني سنوات[3].

ونتيجة للمصادرة والحجز، وتحرير عملية تسويق الأراضي، إضافة إلى الكوارث الطبيعية (الجفاف - الفيضانات - الجراد...) وتعدد الضرائب التي بلغت خمسة عشرة نوعا من الضريبة يؤديها الفلاح الجزائري لإدارة الاحتلال، انتهى الأمر بالجزائريين المرتبطة حياتهم بالأرض إلى التحول إلى أجراء وخماسين، حيث بلغت نسبة الأجراء العاملين في مزارع الكولون 42,2% من مجموع سكان الريف سنة 1905 لترتفع هذه النسبة إلى 45,7% سنة 1914 ثم إلى 46% في عام 1950[4].

وفي سنة 1930 كانت الملكيات العقارية تشغل 428.032 عاملا زراعيا سدسهم دائمون أي 71.340 عاملا زراعيا[5]، بل الأمر أدهى من ذلك، فقد تحول الكثير من الفلاحين

---

(1)- Etude de MR PARADIS Victor Notaire à Palikao. (Oran),enregistré à Mascara le 27/03/1914 - F61 – C07 – V. 153.

(2)- Ibid, enregistré à Mascara le 23/01/1914 - F11 – C08 – V.158.

(3)- Paul -Leroy BEAULIEU. Op cit, p 81.

(4)- Hamid AÏT AMARA. Op cit, p 36.

(5)- ADDI Lahouari. De L'Algérie près coloniale à l'Algérie coloniale, Alger: E.N.A.L. 1985, p 125.

الجزائريين الذين فقدوا أراضيهم نتيجة الضرائب والرسوم التي أثقلت كاهلهم إلى التسول والتشرد وتعرضوا للهلاك، كما ظهرت طبقات جديدة في المجتمع الريفي ممثلة بشكل أخص في فئة شبه بروليتارية، وعمال زراعيين أجراء، وتغير هيكلي يجسده طابع الثنائية الزراعية: وجود قطاع المعمرين المتوفر على أحدث التجهيزات وجميع وسائل الدعم والمساندة (الأراضي الخصبة، البذور الجيدة، الوسائل التقنية، اليد العاملة الرخيصة) ويتعاطى إنتاجا رأسماليا موجها بشكل أساسي للتصدير الخارجي، وبجانبه قطاع فلاحي تقليدي يتكون من صغار الفلاحين، والفلاحين الفقراء المعدمين، وفئة قليلة من كبار الفلاحين الأغنياء[1].

وتشير بعض الإحصائيات المتوفرة أنه من بين مجموع السكان الذكور القادرين على العمل الفلاحي والبالغ عددهم 1.060.000 شخصا خلال عام 1955 يوجد 500.000 عامل موسمي، و100.000 عامل أجير في مزارع الكولون، أي حوالي 56,6% من الفئات البروليتارية وشبه البروليتارية، إلى جانب 210.000 مزارع صغير يعيشون بمصادر دخل خارج النشاط الفلاحي، في طريق التحول إلى صفوف البروليتاريا الزراعية، ويضاف إلى هذا العدد 2.000.000 عاطل عن العمل، مقابل 315.000 عاملا[2].

(1)- مصطفى مرضي. «المجتمع الريفي: من الاستقلالية إلى التبعية، معالم ودلالات» إنسانيات، العدد 07، جانفي-أفريل 1999، مجلد III ، ص 17.

(2)- نفسه.

هدم البنية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري

كان الاقتصاد الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي يرتكز أساسا على إزدواجية النشاط المتمثلة في ممارسة زراعة الحبوب وحرفة الرعي في إطار التنظيم القبلي المبني على أساس الملكية الجماعية للأرض ضمن مساحات أرضية واسعة.

وممارسة الازدواجية في النشاط الزراعي (التكاملي) كانت أكثر من ضرورية لدى سكان الجبال والسهول -في المناطق الشمالية- على حد سواء؛ أما سكان الهضاب العليا، فكانوا يمارسون النشاط الرعوي بشكل شبه مطلق.

وتشير بعض الكتابات أن ثلثي (2/3) الجزائريين كانوا يمارسون حرفة الرعي كمصدر عيش لحياتهم.

فقطعان الماشية ولاسيما الماعز، كانت تُوَفِّرُ لهم الحليب الذي يشكل غذاءهم الرئيسي، أما الأغنام فكانت تُمدُّهم بالصوف المحوّلة إلى ملابس ومنها البرنوس، ومن شعر الماعز وأصواف الأغنام كانت تنسج الخيم التي تأويهم، ومن هنا نَفْهَمُ قيمة الأغنام والماعز في حياة المجتمع الجزائري[1].

إن العلاقة الترابطية بين نمط الزراعة الواسعة للحبوب والشساعة النسبية للأراضي، وضرورة الاستراحة السنوية (Jachère)، والافتقار إلى المعدات الزراعية،والنشاط الرعوي، و الاستراحة المؤقتة، وشكل السكن،وأخيرا عدم جواز التصرف بحرية في الأراضي الجماعية، تبين كلها وجود نظام جماعي يرتبط بهيئات لا معنى لها سوى داخل منهجية المنظومة الجماعية ومنطقها الجماعي[2].

ومعنى هذا أن القبيلة التي كانت تمثل الإطار الجماعي السياسي للشعب الجزائري وجدت توازنها ضمن هذه المنظومة يجمعها العامل الديني والأراضي الزراعية المشتركة وليس الروابط العائلية البيولوجية أي الانتماء إلى نفس الجد، كما أنه لا ينبغي أن يُفهم من

---

(1)- ADDI Lahouari- de L'Algérie précoloniale à L'Algérie Coloniale, Alger: E.N.A.L, 1985, p19.

(2)- Ibid.

ذلك أن الملكيات الخاصة لم يكن لها وجود، إن الاستعمار الفرنسي هو الذي نفى وجودها، وإلاّ من أين كانت المؤسسات الدينية والأوقاف تحصل على مواردها.

ولا ريب في أن المستوى الاقتصادي والتقني، وكذا العامل الديني كان لهما دخل في ربط المجتمع الجزائري بالأرض-وسطا طبيعيا واقتصاديا- وبالقبيلة -وسطا اجتماعيا وسياسيا- وهو الأمر الذي دفع سلطات الاحتلال إلى البحث عن أحسن السبل التي تَفُكُّ اللُّحمة التي تجمع بين الجزائريين، ومن هنا نجدها توجه ضغطها صوب المجتمع الريفي عن طريق سن قوانين عقارية تُكسبها شرعية في انتزاع الأراضي الزراعية من أصحابها وتجريدهم منها.

ومن ثم وجد المعمرون أنفسهم يمتلكون أخصب وأجود الأراضي الزراعية التي تحول ملاكوها الحقيقيون طَوْعَ تصرفات الكولون؛ وهكذا ساهمت هذه القوانين الجائرة في انهيار نظام القبائل، فكانت بمثابة الضربة القاصمة التي كسرت شوكتها وتحالفها، كما أنها لعبت دورا حاسما في تعطيل أو توقيف مسارا الحركات العصيانية للقبائل وتمرداتها ضد الاحتلال، فلم تعد للقبيلة وظيفتها السابقة، وبالتالي آلت عملية التنسيق بين الأشكال الثلاثة للعنف التي كانت المؤسسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر تسير وفقها (عنف السلاح- عنف القوانين- عنف الاقتصاد) إلى إفقار المجتمع الجزائري وتفكيكه، وإن كان العنف العسكري يتصدر عنف القوانين، فكلاهما يعملان لخدمة الاقتصاد[1] (أي أن العسكري والمشرع كلاهما في خدمة الاقتصاد) فلولا عنف السلاح وعنف القوانين ما وجد حوالي 250.000 معمر أنفسهم خلال عام 1870 يخضعون لنظام اقتصادي رأسمالي محكم، يستفيدون من خدمات البنوك، ومن منحة التجارة (1852)، وخطوط السكك الحديدية والبريد، وينتجون لصالح السوق الفرنسية (اتحاد جمركي جزئي مع فرنسا في 1851)؛ وَلَمّا أصبح الاقتصاد الجزائري تحت النفوذ والخسارة التي يسببها عدم استقرار الأسعار في السوق، وتناقص الإنتاج.

فبتفكيك القبيلة تكون فرنسا قد حقّقت بُعداً سياسيا عن طريق سدّها للطريق في وجه الطبقة القديمة المسيطرة -أي تحول سلطة الجماعة في النَّظر إلى المُنازعات وتَسْوِيَقُهَا إلى

(1)- Abdellah LAROUI. L'histoire du Maghreb T II Paris:1976, p 72.

سلطات الاحتلال- وبعدا اجتماعيا، إذ بزوال المصالح المشتركة (الأرض) التي كانت تجمع أفراد القبيلة زالت الرّوابط بين هذه الأخيرة وتفككت أواصرها، وتحول الملاكون للأراضي إلى عبيد وأقنان عند الملاكين الجدد[1]. كما أنه في مقابل اضمحلال العائلات الريفية الكبرى نشأت أرستقراطية محلية أدمجتها فرنسا في العلاقات السياسية بتحويل وجهتها نحو الدولة الاستعمارية، وتولّد عن تحطيم الوحدة القبلية أو العشائرية حرمان السكان من المساعدات التي كانوا يتلقونها مجانا من أرصدة العشائر الاحتياطية للحبوب والبذور في حالة حدوث مجاعات.

فتنفيذا للقرار المشيخي (1863) أنشئ 656 دوارًا في المقاطعات الجزائرية الثلاثة، وذلك على حساب تفكيك القبائل[2]، ومن الأمثلة على ذلك تفكيك قبيلة عكرمة الغرابة إلى 16 فصيلة (16Fractions) بعدما كانت تجمعها من قَبْلُ ثلاثة اقسام كبرى (القواليز، القراربة، قربوسة)[3]، وقبيلة الفراقة (دائرة معسكر-إقليم وهران) التي قُسِّمت أراضيها بمقتضى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 16 جوان1866 إلى دوارين يجمع كل منهما ثلاثة فصائل[4]،كما أن مساحة الأراضي الجماعية التي كانت بحوزة هذه القبيلة والمقدرة بـ 12.556 هكتار وتضمن العيش لـ: 2.385 ساكنا قُسِّمت إلى ملكيات فردية على 948 شخصا.

وبتفكيكها للقبيلة تكون فرنسا قد حطمت البنية الاجتماعية للشعب الجزائري، وضربت وحدته.

---

(1)- Jean Paul SARTRE. «Le colonialisme est un Système», in comité d'action des intellectuels contre la poursuite de la guerre en Afrique du nord, guerre d'Algérie et colonisation, Paris XIII 1956, p63.

(2)- M.P de MENERVILLE. Op.cit, p 255.

(3)- Ibid, p 248.

(4)- دوار الفراقة ويتكون من ثلاثة فصائل: الزهادلية، الفراقة الفواقة، الفراقة التحاته، تجمع 1.509 ساكنا وبحوزتها 78هكتار أراضي جماعية، و 8533هكتار أراضي ملك، و04هكتار مقابر، و 04هكتار قطاع عام (أراضي الدولة).

- دوار عطبة جلابة ويتألف من فصائل ثلاث: عطبة جلابة، هبرة، شارب الريح، تجمع 876 نسمة وحددت أراضيها كما يلي: 988هكتار أراضي جماعية، 2808هكتار أراضي ملك، 05هكتار مقابر، 32هكتار أملاك عامة، بمجموع 3.256 هكتار (Ibid, pp 248-249)

فكل القوانين التي سنتها فرنسا ولاسيما تلك التي أصدرتها عقب الحوادث الكبرى التي هزت الجزائر (1830 – 1848 – 1865 – 1871 – 1873 – 1874 – 1881 – 1887 – 1890 – 1919 – 1945 – 1954) كانت ترمي بشكل مباشر إلى هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري[1]، لأنها كرست عملية تمزيق الروح الجماعية التي ألفها المجتمع الجزائري منذ آلاف السنين، والتي ازدادت تماسكا وترابطا بعد الفتح الإسلامي في إطار النظام العشائري القبائلي.

وعلى هذا الأساس شجب الشعب الجزائري جميع القوانين الرامية إلى فرنسة الأراضي وفي مقدمتها رفضه بالإجماع للقرار المشيخي (1863) الذي اعتبره أشد خطرا على الروابط العائلية.

وقد وجد الاستعمار الفرنسي في القرار المشيخي (1863) الذي أباح للجزائريين بيع ممتلكاتهم الأسلوب المنهجي لتفكيك العائلة الجزائرية المسلمة المحافظة، وأفقدها شخصيتها، وضرب عاداتها وتقاليدها المستمدة من روح الدين الإسلامي ومن التراث الحضاري الجزائري العريق.

وعن الرفض القاطع لهذا القانون يكفينا استشهادا بالحركة الاحتجاجية التي قامت بها قبيلة أولاد رشايش من خنشلة إحدى قبائل الإقليم القسنطيني، حيث نادى مشايخها وأعيانها معربين عن أسفهم العميق واستيائهم الشديد لصدور هذا القانون لأنهم توقعوا مسبقا المخاطر التي ستنجم عنه وأكدوا بقوة عن موقفهم منه على لسان أحد مشايخهم بالقول « فلا الهزائم التي ألحقها بنا جيش الاحتلال الفرنسي في سهل سبيخة حيث قتل صغار رجالنا، ولا الغرامات الحربية التي فرضتها فرنسا علينا تساوي شيئا في نظرنا - لأن الجراح تشفى وتعالج - مقارنة بإنشاء الملكية الفردية والسماح للأشخاص ببيع حقوقهم الحصرية ضمن الملكية الأرضية الجماعية؛ فهذا أمر غير مقبول لأنه يقضى على القبيلة ويزيلها... وأردف قائلا أنه بعد عشرين سنة من صدور هذا القرار لم يبق أثر لقبيلة أولاد رشايش»[2]،

---

(1)- Abdellatif BENACHENHOU. Regimes des terres et structures agraires au maghreb, édition populaire de l'armée. Avril 1970, p 55.

(2)- Ibid, p 72

و لا ريب في أن نفس الاعتقاد كان يسود لدى جميع الأهالي الجزائريين.

وليست الغاية من هذه التكهنات سوى إظهار معارضة الفلاحين الجزائريين الشديدة لتفكيك فرنسا للقبائل وتجريدها من أراضيها.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار القرار المشيخي (1863) أخطر سلاح وُجِّه لضرب البنية الاجتماعية للشعب الجزائري وأقوى أداة وُضِعَت بين أيدي الكولون،لأنه أفسح لهم المجال للحصول على المزيد من الأراضي،والتي عن طريقها سيكسبون القوة والنفوذ والأمن والنجاح.

وللأسف الشديد فإن فرنسا تدعي أن ما قامت به من نزع للملكيات الأرضية، ومن حجز ومصادرة لأجل المنفعة العامة، ومن مضاربة ربوية إنما هو عمل شرعي يدخل ضمن إطار «ظاهرة فرنسة الأراضي».

بث عناصر أجنبية -دخيلة- في الجزائر

تطلب المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر تهجير قوة بشرية من داخل أوروبا وفرنسا إلى الجزائر وإتاحة الفرصة أمامها في الحصول على امتيازات تلصقها بهذا البلد.

وقد سبق لنا أن تعرضنا للهجرة الأوروبية والفرنسية إلى الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي، إلا أن الصورة عن هذه الهجرة لن تكتمل لدينا إلا بالحديث ولو عرضيا عن محاولات فرنسا الجادة لتأليف شعب جزائري موحد تنصهر فيه جميع هذه العناصر المهاجرة، إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح بسبب فقدان التعاطف والشعور الودي، وانعدام الثقة المتبادلة فيما بين الأهالي والأوروبيين من جهة، وفيما بين الفرنسيين والأجانب من جهة أخرى.

فمن هي إذن الطوائف الأوروبية والأجنبية التي كانت فرنسا تريد أن تجعل منها وحدة اجتماعية متجانسة؟ فإلى جانب الأهالي والفرنسيين استقدمت فرنسا العناصر التالية:

الإسبان: بمجرد أن احتلت فرنسا الجزائر هجرت إليها جموعا من الإسبان، لا سيما من مقاطعات مرسية (Murcie) وأليكانت، وآلميرية، وبلنشية، وقرطبة باتجاه المناطق الساحلية للجزائر.

استقر الإسبان سنة 1832 بضواحي الجزائر العاصمة حيث منحتهم إدارة الاحتلال قطعا أرضية حولوها إلى مزارع؛ وفي سنة 1845 قدر عدد الإسبان المهاجرين إلى الجزائر بـ 25.000 نسمة[1] يشتغلون كفحامين، ومزارعين للبقول ومصلحين للأرض ، تلكم هي الخدمات الأولى التي قدمها المهاجرون الإسبان للكولون في بداية الاحتلال.

إن الجهة الغربية من الوطن الجزائري بحكم قربها من إسبانيا وبحكم العلاقات اليومية التي كانت تربط الجزائريين بالإسبان، فإن هذه المنطقة استفادت بسرعة من هجرة الفلاحين الاسبان إليها -يد عاملة غير مكلفة وقنوعة-

(1)- M. RIVIERE et M. LECQ. Manuel pratique de l'agriculteur Algérien, Paris 1900,p131.

وبتوسع الاحتلال في الهضاب العليا بلغ الاسبان مناطق الحلفاء ليقدموا خدماتهم لمستغليها، ومع ازدهار زراعة التبغ استأجر الاسبان أراضي زراعية وساهموا في تطوير هذه المادة في الجزائر.

وفي حين كان الرجال من الاسبان يقدمون خدماتهم كفلاحين في مزراع الكروم والبقول، فإن النساء الآسبانيات كن يشتغلن كخدم لدى الكولون الفرنسيين في المدن والأرياف.

وفي سنة 1876 بلغ عدد الاسبان المقيمين في الجزائر 92.510 نسمة، وفي سنة 1896 قفز هذا العدد إلى 160.000 نسمة، هذا دون إدخال عدد الوافدين مؤقتا إلى الجزائر خلال مواسم القطف[1].

وللعلم فإن ثلثي الاسبان المقيمين في الجزائر كانوا يستقرون بغرب البلاد، وفي بعض المدن كان عددهم يزيد على عدد المهاجرين الفرنسيين، كما أن عدد التلاميذ الإسبان في المؤسسات التعليمية كان يفوق عدد الفرنسيين، ففي سنة 1913–1914 بلغ عدد التلاميذ من أصل فرنسي في مدراس غرب البلاد 19.859 تلميذا مقابل 20.743 تلميذا من أصل إسباني[2].

وكثيرا ما أثنى الفرنسيون على الإسبان باعتبارهم من أجود العمال الزراعيين وأن لا مثيل لهم في استخدام المحراث والمجرفة والمعمول؛ ويرجع الكولون تطور الزراعة في الجهة الغربية من الوطن إلى الدور الذي لعبه المهاجرون الإسبان.

اليهود: لم يوفر اليهود قط عمالا في الخدمات الزراعية؛ وقلة قليلة منهم كانت تمتلك أراضي فلاحية، وتشغل في مزارعها عمالا جزائريين[3].

الإيطاليون: قرب إيطاليا من السواحل الشرقية للجزائر، وجه الهجرة الإيطالية إلى هذه الجهة من البلاد؛ ففي سنة 1856 بلغ عدد الإيطاليين المهاجرين إلى الجزائر 9.472 نسمة، وفي سنة

---

(1)- M. RIVIERE et M. LECQ, Op.cit, p 131.

(2)- Jean- Marïe MIGNON. La colonisation Française et les Algériens musulmans dans le dpt d'Oran, de 1980 a 1914. Thèse: faculté des lettres et sciences humaines d'Aix- en Provence 1969-1970, p 62.

(3)- من العائلات اليهودية التي اشتهرت بامتلاكها للأراضي الفلاحية في منطقة معسكر نذكر: بن سعدون، ويهودا ومنحاييم اللذان كانت لهما أراضي زراعية في كاشرو. (يراجع الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء معسكر).

1896 ارتفع هذا العدد إلى 35.268 نسمة معظمهم من سردينيا، والبيدمونت، وصقلية، وضواحي نابولي، إلا أن هؤلاء الأواخر كانوا صيادين أكثر منهم فلاحين.

إن الإيطاليين كانوا أكثر تأججا للعمل إلا أنهم لم يحضوا بنفس المكانة التي كان يتمتع بها الإسبان لدى الكولون لكون هؤلاء الأواخر يحسنون العمل الزراعي ويبرعون فيه مقارنة مع الإيطاليين الذين كانوا يطالبون بأجور أعلا؛ ومع أنهم كانوا جميعا يتقشفون في عيشهم إلا أن الإيطاليين كانوا ولودين وكثيري الإنجاب مما وفر للكولون يدا عاملة.

التونسيون والمغاربة: هجر التونسيون والمغاربة إلى الجزائر عبر حدودها الشرقية والغربية، وكان عددهم قليلا باستثناء مواسم القطف والجني التي كان العدد فيها يتزايد.

وقد وصف الفرنسيون العرب التونسيين بقلة النشاط الزراعي مقارنة بالمغاربة، إلا أنهم يقولون أن كلا منهما يحتاج إلى الرقابة وأداء العمل تحت القوة والعنف، أما عددهم فقد بلغ 21.424 نسمة سنة 1901[1].

وكثيرا ما أدت زيادة المهاجرين المغاربة إلى الجزائر للعمل في مزارع الكولون إلى استياء الجزائريين وإثارتهم لأعمال شغب ضد المغاربة الذين كان المعمرون يمنحون لهم الفرص للعمل في حقولهم على حساب العمال الجزائريين.

واستنادا إلى وثائق رسمية فإن مشادات كانت تقع من حين لآخر بين الأهالي الجزائريين والمهاجرين المغاربة لأجل العمل في مزارع الكولون، حيث أشار أحد التقارير «أنه على الساعة الخامسة من مساء يوم 28 أوت 1937، بينما كانت مجموعة تتألف من ثلاثين مهاجر مغربي تقف بالسياحة العمومية لواد برقش (Gaston Doumergue) تنتظر التشغيل لدى الكولون في حقول الكروم، هاجمهم عشرة من الأهالي الجزائريين رشقا بالحجارة فأصابوا ثلاثة منهم بجروح، وهو الأمر الذي استدعى تدخل الحارس البلدي وفرقة الدرك لعوب الليل (Aoubellil) قصد تهدئة الأوضاع، كما تدخلت أيضا فرقة الدرك لحمام بوحجر لفتح تحقيق صباح يوم 30 أوت1937، وخلصت إلى أن أعمال الشغب كان الهدف منها منع العمال المغاربة من العمل في حقول المعمرين لفسح المجال للعمال الجزائريين، وبهذه الطريقة اضطر الكولون إلى التخلي عن اليد العاملة المغربية وتشغيل يد عاملة جزائرية»[2].

---

(1)- Jean- Marie MIGNON. Op.cit, p 69.

(2)- C.A.O.M. G.G.A. carton 9H/41 (l'administrateur de la C.M. d'Aïn Temouchent à M^R le préfet d'Oran).

المالطيون: كان المالطيون من المهاجرين الأوائل الذين حطوا بالجزائر وقدر عدد المقيمين منهم في الجزائر العاصمة وقسنطينة بـ 1.213 نسمة سنة 1833 إلا أن عدد المشتغلين منهم في الزراعة كان قليلا جدا، لأنهم يفضلون التجارة والخدمات العامة (المقاهي-المطاعم-رجال الأعمال...)[1].

البروسيون: مع نهاية سنة 1830 وبداية 1831 أقلعت سفينة من ميناء الهافر باتجاه العالم الجديد وعلى متنها أكثر من 700 مهاجر أغلبهم من أقليم "رينانيا" و "بافاريا" و "ووتمبرغ" ومن بينهم أيضا مهاجرون من سويسرا والألزاس؛ وهم في طريقهم إلى البرازيل توقفوا بدانكارك؛ وتحت تأثير الدعاية الفرنسية الماهرة قبل هؤلاء التحول إلى الجزائر التي تلقوا فيها وعودا بالحصول على أراضي زراعية خصبة إثر حلولهم بها، فكانت أولى منازلهم في الجزائر دالي إبراهيم والقبة، إلا أنهم لم يتمكنوا من الاستقرار بهما، فحولوا إلى غرب الجزائر ليثبتوا في المراكز الاستيطانية لوادي التاغية قرب معسكر، و "جورج كليمنصو" (ستيديا حاليا)، و "سانت ليوني" (المقهوم حاليا)[2]؛ وفيما بين 1849-1850 تمكن رجال «باد» (Bade) و «بالاتينا» (Palatinat) الواقعتان في إقليم رينانيا الفارين من بروسيا من الاستقرار بمركزي «دوبلينو» (حسين) و «ديتري» (سيدي لحسن)[3]؛ وللعلم فإن الألمان استفادوا من الجنسية الفرنسية، وقد بلغ عددهم 6.950 نسمة سنة1904[4]، إلا أن المهاجرين البروسيين الذين كانوا من أجود الفلاحين ظل عدد يتناقص حتى آل بهم الأمر إلى الاختفاء.

وبهذا الشكل أصبحت الجزائر أرضا للمواطنة العالمية بحيث استقرت فيها فئات من مختلف الجنسيات منهم إنجليز، هولنديون، بلجيكيون، بولونيون وكذلك يونان وسوريون، وسويسريون وألمان وهندوس.[5]

---

(1)- Pierre GOINARD. L'Algérie : L'œuvre Française, Paris 1984, p 98.

(2)- C.A.O.M.G.G.A. Carton 1M/ 9 et 2M/30 (création de centres de colonisation).

(3)- Pierre GOINARD. Op.Cit, P 98.

(4)- DEMONTES Victor, le peuple Algérien: essai de démographie Algérienne, Alger 1906, p 340.

(5)- Pierre GOINARD, op. cit, p 98.

وفي سنة 1886 سجلت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر الأرقام التالية:

- الفرنسيون:220.000 نسمة.
- الأجانب:217.000 نسمة من بينهم 142.000 أسباني، 44.133 إيطالي، 15.333 مالطي، وحوالي 15.000 من مختلف البلدان الأوروبية (ألمانيا، سويسرا، بلجيكا، اليونان، بوانـدا، بريطانيا...).
- اليهود :43.000 نسمة[1].

وتميزت الجهة الغربية من الجزائر بالتواجد الأوروبي الكثيف خلافا للجهات الأخرى حيث كان العنصر الإسباني يهيمن على العنصر الفرنسي بـ 102.453 نسمة مقابل 78.880، وفي حين كان عدد الإسبان يفوق عدد الفرنسيين بثلاث مرات في وهران وسيدي بلعباس، وبمرتين في المحمدية (Perregaux)، وبأربع مرات في كل من سيق وبني صاف وبوسفر، فإن الفرنسيين كانوا يشكلون غالبية في كل من تلمسان ومستغانم ومعسكر[2].

أما الإيطاليون فقد تمركزوا في الجهة الشرقية من الجزائر، كما أنه من ضمن هؤلاء المهاجرين وجد إيرلانديون، كما كان هناك مشروع لتوطين صينيين في الجزائر[3].

ولترجيح العنصر الأوروبي أصدرت إدارة الاحتلال الفرنسي قانونا في 26 جوان 1899 يمنح للمولودين الأجانب في الجزائر الجنسية الفرنسية شريطة أن يكون آباؤهم يقطنون الجزائر، وقد قدر عدد الذين اختاروا التجنس بعد صدور هذا القانون بـ 170.000 شخص، وفيما بين 1906-1911 تزايد عدد الأوروبيين في الجزائر بـ 100.000 نسمة، وفيما بين 1911-1921 لم يتجاوز نموهم 30.000 نسمة بسبب قلة الإنجاب.

وفي سنة 1926 كان أوروبي واحد يعيش في الريف مقابل ثلاثة بالمدينة، وفي سنة 1954 أصبح الأوروبي الواحد في الريف يقابله خمسة أوروبيين بالمدينة[4].

---

(1)- Pierre GOINARD, op. cit,, p 318.

(2)- Ibid.

(3)- C.A.O.M. G.G.A. Carton F 80/1804 . (charte -partie conclue a Cork pour le transport d'émigrants Irlandais en Algérie, 23/10/1863); (projet d'immigration chinoise).

(4)- Pierre GOINARD, op. cit, p 320.

وتعزى هجرة الكولون من الريف إلى المدينة خلال هذه الفترة (1926–1954) إلى تطور وسائل النقل ووفرتها لديهم.

لكن هؤلاء المهاجرين نسوا بسرعة الظروف القاسية التي حملتهم إلى الهجرة من بلدهم إلى الجزائر، فلم يتعاطفوا مع الأهالي ولم يشفقوا عليهم ولم يتعاملوا معهم بإنصاف؛ جاءوا من جهات هي أشد فقرا في أوروبا كالمناطق الحدودية ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثل إقليمي الفوج "Vosges " والألزاس (124 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد)،والموزال (83.4 ن/كلم²)،والمارث (52,3 ن/كلم²)، وذات الزيادة المطردة للسكان، ومنها على سبيل المثال إقليم الألزاس الذي كان يجمع 800.000 نسمة في عام 1814، ارتفع عدد سكانه إلى 914.000 نسمة عام 1830، ثم إلى 1.067.000 نسمة عام 1846؛[1] والمناطق التي عجزت فيها المؤسسات الزراعية والصناعية عن استيعاب الفائض السكاني (أزمة عمل)،أوشهدت فيها بعض السنوات كوارث طبيعية أتت على المحصول الزراعي كما هو الحال مع المناطق الشمالية لفرنسا التي قل فيها الإنتاج الفلاحي فيما بين 1828–1854؛ ومناطق الراين التي غمرتها الفيضانات عام 1852؛ أو تلك التي هبت عليها موجات البرد القارس عام 1853 واجتاحت الفئران والجراد أراضيها حيث أتت العواصف على 90.000 هكتولتر من القمح في إقليم كولمار بالراين الأعلى؛ أو التي سادها الجفاف في 1859.

كما أن المناطق التي خرج منها أهلها طلبا للهجرة إلى الجزائر هي التي شهدت مصانع النسيج فيها تقليصا في عدد العمال وانخفاضا في الأجور بسبب فائض الإنتاج، وفيها تقلصت الحيازات الأرضية لحوالي 50 % من الفلاحين بسبب الإرث، أو تلك التي تأثرت بالقانون الغابي (1827) الذي حرم السكان من الانتفاع من الخدمات الغابية إلى حد منعهم من جمع الأوراق اليابسة التي تتساقط من الأشجار[2]؛ أو تلك التي وقعت تحت الاحتلال الألماني عام 1870.

وعن هجرة الأوروبيين والفرنسيين إلى الجزائر واستيطانهم بها يكفينا شاهدا على ذلك مثال الألزاس واللورين اللذين انْبَثَّ المهاجرون منهما في كل جهات الوطن الجزائري، كما

(1)– Fabierre FISCHER, Alsaciens et Lorrains en Algérie (histoire d'une migration 1830 - 1914), Nice,1999, p 06.

(2)– Ibid, p 11.

توضحه الخريطة -المرفقة في الملاحق-، وبطبيعة الحال إلى جانبهم وجد مهاجرون جاءوا من مختلف أصقاع فرنسا وأوروبا.

ومن الأمور المدهشة أن المهاجرين إلى الجزائر من فقراء فرنسا وأوربا قد تناسوا بسرعة بؤسهم؛ فبعد أن عززوا مراكز قواهم في الجزائر وتسلموا مقاليد الأمور الحساسة اصبحوا لا يعبئون بحقوق الجزائريين؛ فاستخفوا بهم وتجاهلوهم، وقاموا بممارسات وتجاوزات ضدهم لم تكن أبدا في مستوى ادعاءات "فرنسا للحضارة"، و"فرنسا موطن حقوق الإنسان".

وعلى هذا الأساس لا يمكننا أن نستغرب أن تؤدي تصرفات المهاجرين الأوروبيين - الضالة - إلى حدوث ردود فعل من الشعب الجزائري.

وقد استطاع الكاتب الفرنسي «الفيكونت دوكي دي سانت أيمور» (Le Vicomte de Caix de St Aymour) من خلال مقال له أن يضع بين أيدينا شاهدا حيا للظلم الذي كان يعانيه الأهالي من قبل الكولون، حيث يقول «ظل الأوروبيون ينظرون إلى الأهالي نظرة احتقار ويعتبرونهم سلالة بشرية لا تصلح إلا للاستغلال»، ويؤكد « أن الشتائم والمعاملات الفرنسية المهينة للمجتمع الجزائري قد أثارت العداوة والبغضاء بين الفئتين وآلت إلى نتائج خطيرة في العلاقة بينهما ...» ويضيف قائلا « أن الموظفين الذين كان عليهم حماية مصالح الجميع بعدل وإنصاف نسوا واجبهم فاستبدوا بمناصبهم وتعسفوا» وذهب إلى حد وصف الموظف الفرنسي بـ«مرزبان» (Satrape) وهي تسمية كانت تطلق - قديما - على حكام بلاد فارس المستبدين، ويكشف في مقاله عن شعور الموظفين الفرنسيين بالتفوق وبالنفوذ، وترحيبهم بفكرة العنف، إذ كانوا لا يرون فائدة ترجى من الأهالي سوى الضرائب وأعمال السخرة، وقد باركت العدالة ورجال السياسة تصرفاتهم...[1].

يستشف من كلامه أن موظفي الدولة من المهاجرين الأوروبيين وأبنائهم من بعدهم كانوا يستفيدون من وقوع الظلم على الأهالي، ولا سيما الفلاحون الذين عانوا من عنف الاستعمار ما لم يعانيه غيرهم، وأن مباركة العدالة ورجال السياسة للظلم إشارة إلى انعدام أدنى المثل الإنسانية والأخلاقية.

---

(1)- Le Vicomte de Caix de Saint-Aymour. «Français- Espagnols, indigènes et Italiens», in Historia spécial, juin 1987, n° 486 H.S. Paris 1987, p p 98 – 99.

اختلال التوازن السكاني

بحث الفلاحون الجزائريون عن حل للازمة الفلاحية التي حلت بهم في الهجرة إلى المدن المجاورة لهم أو إلى الخارج، وبوجه أخص إلى فرنسا.

ففيما بين 1920–1930 بلغ عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا وحدها 40.000 مهاجر، وفي عام 1947 وصل عددهم إلى 66.000 لينتقل هذا الرقم إلى 194.500 مهاجر عام 1954 [1]؛ وحتى غاية 30 سبتمبر 1961 قدر عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا بـ 400.000 شخص من بينهم 24.000 إمرأة، و 80.000 طفل؛ أما عدد العاملين فقدر بـ 250.000 موزعين على مختلف القطاعات الاقتصادية[2].

وبفعل الهجرة من الريف إلى المدينة انتقلت نسبة سكان المدن من 28 % من مجموع سكان الجزائر سنة 1878 إلى 44,6 % سنة 1936؛ فمدينة الجزائر العاصمة لوحدها بلغ عدد النازحين إليها إلى ما لا يقل عن 80.000 نسمة عام 1954 يسكنون في 120 حي قصديري في ظروف مأسوية مهمشين وضحايا للانتشطار بين الريف والمدينة[3].

وفي حين استقر جزء من سكان الريف الجزائري في القرى والبوادي، وتكدس جزء ثان حول المدن، فإن الجزء الثالث سلك طريق الهجرة إلى الخارج.

وابتداء من سنة 1915 برزت الهجرة إلى فرنسا كظاهرة خاصة بسبب إشراك الجزائريين كمتطوعين وجنود في الحرب العالمية الأولى.

واستنادا إلى المجلة الفرنسية «لا فريك فرانساز» الصادرة عام 1919 فإن المعطيات الإحصائية لمشاركة الجزائريين في الحرب كانت كالتالي:

- الجنود: 177.000
- العمال: 75.000
- القتلى: 56.000
- الجرحى: 82.000
- المجموع: 390.000[4].

---

(1)- Hamud AÏT AMAR, op. cit, p 35.

(2)- François PERROUX, L'Algérie de demain, Paris: P.U.F. 1962, p 16.

(3)- Benjamin STORA. Histoire de L'Algérie Coloniale, Alger: ENAL 1996, p 49.

(4)- سعد الله. الحركة الوطنية الجزائرية،1900–1930، ج: 02، ط:03 الجزائر: ش.و.ن.ت، 1983، ص209.

أما فرحات عباس في كتابه "ليل الاستعمار" فقد ذهب إلى القول أن عدد الفلاحين الجزائريين الذين عبروا البحر الأبيض المتوسط خلال سنوات الحرب الأربعة قد بلغ نصف المليون، وأن البعض منهم كان مجندا بينما عبئ الباقية للعمل في المصانع[1].

ونتج عن تجنيد الجزائريين مجاعات حادة لا سيما في سنة 1917 حيث تضررت عائلات المجندين الذين لم تصلهم المنح، يضاف إلى ذلك الجفاف الذي أصاب البلاد خلال هذه السنة، وهو الأمر الذي أدى إلى هجرات متتالية من الأرياف باتجاه المدن والقرى.

وتذكر بعض الكتابات أن أكثر من ثلث سكان الجزائر الذكور كانوا يستخدمون عام 1918 بفرنسا، بما يعادل 2,7% من مجموع الأهالي[2].

وقد يتعجب المرء لهذا العدد الهائل من الجزائريين المشارك في الحرب. ففي حين سلك البعض من الجزائريين طريق التجنيد تخلصا من الحالة الاقتصادية التعسة، فإن البعض الآخر من أبناء النخبة تجند في صفوف فرنسا إيمانا منه بأن مشاركته في الحرب ضد ألمانيا النازية تدخل ضمن إطار الدفاع عن الحرية والديمقراطية، أما فئة ثالثة من أبناء الشعب الجزائري فقد فضلت الاعتصام بالجبال بدل التطوع أو التجنيد في الجيش الفرنسي، وهذا ما يفسر الأحداث التي وقعت في بريكة والأوراس حيث لم يلتحق من المدعوين سوى 25 متطوعا من ضمن 250 مدعو، أما بمعسكر فقد تظاهر سكان قرية سيدي دحو بشوارع المدينة يوم 05 أكتوبر 1914 بعد أن أوعز الآباء لأبنائهم بعدم التجند[3]، كما أغتنم سكان قسنطينة فرصة الحرب فطالبوا في ديسمبر 1914 باسترجاع أراضيهم المصادرة في عام 1871.

---

(1)- Ferhat ABBAS. La nuit coloniale, Paris: René Julliard, 1962, p 13.

(2)- شارل روبرت أجيرون. تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1976، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر؛ ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 116.

(3)- يرجع إلى: غالم محمد. «انتفاضة معسكر أو دينامية النضال الشعبي في مطلع القرن العشرين» مجلة التاريخ، النصف الأول من سنة 1986، رقم 21، الجزائر 1986، ص ص 89-114.

ولم يكن النزوح الريفي، والهجرة إلى الخارج أو المجاعات القاتلة التي أودت بحياة الآلاف من الجزائريين هي وحدها التي أَخَلّت بالتوازن السكاني للمجتمع الجزائري، فإلى جانبها كانت هناك جرائم القتل الجماعي العمدي في حق الجزائريين.

ونظرا لطول سلسلة عمليات الإبادة الجماعية للسكان الجزائريين-والتي كان لها بالغ التأثير على التوازن السكاني- نكتفي بذكر نماذج منها:

• محرقة مغارات أولاد رياح التي قام بها الكولونيل بيليسيي في سنة 1845 بدعم من سيدي العريبي، والتي أتت النيران فيها على أكثر من 500 ضحية ما بين رجال ونساء وأطفال[1].

•مجازر شهر ماي 1945 التي راح ضحيتها 45.000 شهيد، وهي التي تحدث فيها «تقرير توبير» (Rapport Tubert) فقط عن القتلى من الجانب الأوروبي، بينما أعلن الجنرال «ديفال» (Duval) أن حصيلة القتلى الجزائريين كانت ما بين 500 إلى 600 ضحية. وفي حين تحدثت سلطات الاحتلال الفرنسي عن 1500 ضحية مسلمة، فإن الأمريكان راحوا إلى القول أن عدد الضحايا بلغ 35.000، بل و 80.000 بناء على ما صرح به الدكتور بن جلول في الجمعية الوطنية الاستشارية يوم 28 فبراير1946، أما المناضلون الجزائريون فيحصون العدد بـ 45.000[2] ضحية كما ذكر أعلاه.

•أعمال القتل والإبادة التي أودت بحياة مليون ونصف مليون شهيد خلال مرحلة ثورة أول نوفمبر 1954، وهو الرقم الذي -صرحت به الحكومة الجزائرية بعد استرجاع الجزائر استقلالها في 1962- كذبه الفرنسيون بنشرهم لأرقام لا يتعدى فيها القتلى الذين سقطوا على يد عساكر الاحتلال الفرنسي 374.000 ضحية، و 219.000 مواطن جزائري قتلوا على يد جبهة وجيش التحرير الوطني[3].

---

(1)- Yacono XAVIER- la colonisation des plaines du chelif, TI, Alger 1975, p 251.

- ينظر أيضا: مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 113.

(2)- Mahfoud KADDACHE. Histoire du nationalisme Algérien 1919-1954, Tome II, Alger: S.N.E.D, 1980, p 718.

(3)- François-Porteu DE LA MORANDIERE. Soldats du Djebel, Paris (S.D) p 374.

ويقول مصطفى الأشرف «لنا أدلة قوية على أن حرب الإبادة بنتائجها المباشرة وغير المباشرة قد أدت بين 1830–1870 إلى هلاك عدة ملايين من السكان»[1].

ومهما يكن من أمر فلا أحد يمكنه أن يدرك العدد الحقيقي لضحايا الجرائم التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

وهجرة الأوروبيين إلى الجزائر هي الأخرى كان لها دور في الإخلال بالتوازن السكاني داخل الحضائر الجزائرية الكبرى. ففي سنة 1950 مثل عدد السكان الأوربيين بالجزائر العاصمة 60% من مجموع سكانها، أما مدينة وهران التي بلغ عدد سكانها في نفس السنة 256.661 نسمة فقد كانت هي المدينة الأولى التي يتجاوز عدد الأوروبيين فيها عدد الجزائريين؛ أما الإسبانيون لوحدهم فكانوا يمثلون 65% من مجموع سكانها سنة 1931 من بينهم 41% متجنسون بالجنسية الفرنسية[2].

إلا أنه على الرغم من عمليات الإبادة والنزوح الريفي المتزايد، فإن نسبة السكان بالأرياف ظلت مرتفعة: 81% يسكنون الأرياف مقابل 19% من الجزائريين يسكنون المدن.

وحتى سكان الأكواخ والأحياء القصديرية المحيطة بالمدن الكبرى هم أصلا من أبناء الريف الذين ضاعت منهم أراضيهم الفلاحية، أما خلال حرب التحرير (1954–1962) فقد نزح نحو المدن حوالي 731.000 نسمة.

(1)– مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 22.

(2)– Benjamin STORA. Op.cit, pp 102-103.

تحول المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات

بعد أيام من سقوط الجزائر في يد قوات الاحتلال الفرنسية أنشأ الماريشال دي بورمون لجنة تتكون من جزائريين وموريسكيين ويهود يرأسها أحمد بوضربة تحمل إسم المجلس البلدي، إلا أنه لم يصدر أي قرار يحدد صلاحياتها.

أسندت لهذه اللجنة -المجلس البلدي- مهام الإعداد للحاجيات الأكثر استعجالا، ومنح لها حق التصرف في ناتج الضريبة، واحتكار بيع الملح لمواجهة النفقات التي تحتاجها المدينة.

وفي 09 يناير 1831 صدر قرار ينص على تشكيل مجلس بلدي أهلي (Conseil municipal indigène) يتشكل من سبعة أعضاء مسلمين وعضوين يهوديين[1]، إلا أن هذا المجلس الذي نشأ في ظروف خاصة تسودها الفوضى والاضطرابات لم يكن سوى مؤقتا، أنهيت مهامه بعد أن عين ملك فرنسا لجنة تتولى وظيفة ضابط الحالة المدنية تعويضا للمجلس البلدي الأهلي، وأمر باقتطاع أرصدة مالية من ميزانية الدولة تخصص لتسيير شؤون المدينة.

وفي سبتمبر 1834 قامت فرنسا بأول محاولة لها لإرساء قواعد إدارة بلدية في الجزائر، فأنشأت مجالس بلدية في كل من الجزائر العاصمة وعنابة ووهران وضبطت مداخيلها ونفقاتها، إلا أن السلطة الفعلية للبلديات أسندت بالكامل لمراقب مالي. وفي 02 أوت 1836 صدر قرار ينص على إدراج مداخيل بلديات الجزائر ونفقاتها ضمن الميزانية الاستعمارية (Budget colonial).

مرت إحدى عشرة سنة من دون أن يطرأ تغيير على التنظيم الإداري للبلديات، وفي عام 1848 بدأ النظام البلدي يشهد تطورا، حيث نشأت في 31 يناير 1848 ست بلديات كاملة الصلاحيات[2]، وفي 16 أوت 1848 أصدر الجنرال «كافينياك» (CAVAIGNAC) رئيس السلطة التنفيذية قرارا ينص على إنشاء بلديات كاملة الصلاحيات في الأقاليم الجزائرية.

---

(1)- M.P. DE MENERVILLE, op. cit, p 200.

(2)- البلديات كاملة الصلاحيات هي جماعات محلية تتمتع بالشخصية القضائية، ولها ميزانية وتراث، تديرها مجالس وسلطة تنفيذية منتخبة من قبل السكان، إلا أن هذا الطراز من البلديات وجد فقط في المناطق ذات الغالبية الأوروبية، وقد مكنت هذه البلديات الأوروبيين من فرض نفوذهم فيما بين 1870-1919.

وتطبيقا للقانون الفرنسي الصادر في07 أفريل 1884 تحصلت البلديات كاملة الصلاحيات في الجزائر على الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها المالية، شأنها شأن البلديات في الوطن الأم – فرنسا-؛ ونظرا لقلة مداخيلها توسعت هذه البلديات على حساب أراضي الفلاحين الجزائريين المجاورة لها، واستفادت من الضرائب العربية المفروضة على الجزائريين الذين لم تقدم لهم خدمة تذكر مقابل الأداء الضريبي، كما لم تمنح لهم فرصة لاختيار من ينوب عنهم في المجالس البلدية المنتخبة التي لم يَتَعَدَّ فيها عدد ممثليهم في جميع الحالات ستة نواب تعينهم إدارة الاحتلال، ويحرمون من حق الترشح كرؤساء للبلديات.

وبناء على قرار صدر في 20 ماي1868، ومرسوم 07 أفريل1884، ثم مرسوم 06 فبراير1919 الذي ينص في أحكامه على إسناد مسؤولية رئاسة البلديات كاملة الصلاحيات إلى معمرين فرنسيين، ووضع نائب خاص على رأس كل مركز استيطاني يكون فرنسيا، يتولى مهام ضابط الحالة المدنية، وضابط الشرطة القضائية في آن واحد، ويتكلف بضمان تنفيذ القوانين والتنظيمات، فإن جميع رؤساء ونواب البلديات كاملة الصلاحيات كانوا من أصل فرنسي، ولم يوجد من بينهم مطلقا ولا جزائري واحد، وحتى البلديات المختلطة كان يوجد على رأس كل منها نائب خاص من أصل فرنسي كما تدل على ذلك الوثائق الرسمية لحكومة الاحتلال الخاصة بالقوائم الاسمية لرؤساء ونواب البلديات كاملة الصلاحيات، ويكفينا في هذا الإطار الاستشهاد بنموذج عمالة وهران خلال عام 1919، حيث كان أوروبي على رأس كل واحدة من البلديات التسعين الكاملة الصلاحيات التي تتواجد على مستوى الدوائر الخمسة المؤلفة للعمالة (وهران: 40 بلدية كاملة الصلاحيات، سيدي بلعباس: 16 بلدية كاملة الصلاحيات، مستغانم: 20 بلدية كاملة الصلاحيات، سيدي بلعباس: 16 بلدية كاملة الصلاحيات، مستغانم: 20 بلدية كاملة الصلاحيات، معسكر: 07 بلديات كاملة الصلاحيات، تلمسان:07 بلديات كاملة الصلاحيات)[1].

(1)- Préfecture d'Oran- Recueil des actes administratifs, année 1919, (maires et adjoints des communes de plein exercice: Etat des communes du département d'Oran. p p 35 – 39.

وللعلم فقد ظل الأوروبيون يستأثرون بمنصب رئيس البلدية كاملة الصلاحيات منذ نشأتها إلى غاية 1962، ونستدل على ذلك بنموذج بلدية معسكر التي نشأت في17 جوان1852 وتداول على رئاستها فيما بين 1852–1962 عشرة رؤساء بلدية هم على التوالي:

- م . لافاي : (M. Lafaye) (1852–1854)
- بيريز فريديريك : (Perez Fréderic) (1870–1882)
- ايزيدور كاباسو : (Isidor Cabassot)
- لويس مارتان : (Louis Martin) (1917–1934)
- كامي دالي : (Camille Dallée)
- جيمبارت : (gimbert)
- باسكال موزيلي : (Pascal Muselli) (1934–1940) ثم (1942–1946)
- كرو : (Cros) (1940–1942)
- فرناند مالي : (Fernard malé) (1946–1962)
- انتوان الونسو : (Antoine Alonso) (1962)

أما المجلس البلدي فلن يتعدّى فيه عدد النواب الجزائريين في البلديات الناشئة ستة أعضاء، وإليكم فيما يلي التشكيلة البشرية لمجلس بلدية معسكر كاملة الصلاحيات لسنة 1954 -كنموذج-

- مالي فرناند : (malé Fernard) رئيس البلدية
- دالي روني : (Dallée René) نائب
- زميرو جول : (Zmiro Jules) نائب
- طاهر أحمد : (Tahar Ahmed) نائب
- قلووي هنري : (Gluais Henri) نائب
- بيداي فرناند : (Pedaille Fernand) نائب خاص سان اندري (خصيبية حاليا)
- فورنيل روني : (Fournil René) نائب خاص بسان هيبوليت (المامونية حاليا)
- شنيني عثمان : (Chenini Othmane) نائب
- كارتيران فرناند : (Carteran Fernand) نائب

- سالب مارسيل : (Selbe Marcel) نائب
- مولاسردون مختار : (Moulasserdoun Mokhtar) نائب
- الويسي الطيب : (Elouissi Tayeb) نائب[1]

وقد وجد المعمرون في هذه المجالس البلدية ما يكفل لهم السيطرة ويصون مصالحهم ويرجّح الكفة لصالحهم، وهكذا أصبح الجزائريون تحت رحمتهم.

وكثيرا ما كانت المراكز الاستيطانية التابعة للبلديات المختلطة تتحول إلى بلديات كاملة الصلاحيات، وذلك في حالة توفرها على الشروط المطلوبة كالمرافق الإدارية اللازمة للبلدية، والعدد الكافي من السكان الأوروبيين بما يسمح بإنشاء مجلس بلدي، والمصادر المالية الكافية لتسيير المصالح البلدية الضرورية، كما كان التركيز في هذه الشروط على ضرورة وفرة الأمن للمستوطنين الأوروبيين.

وفي واقع الأمر كان لا يشرع في بناء مركز استيطاني إلا بعد التأكد من أن الأهالي الجزائريين لا يكنون عداء للمستوطنين في المنطقة التي تقرر إنشاء مركز استيطاني جديد بها، أحرى تحويله إلى بلدية كاملة الصلاحيات.

وأثناء تفحص الملفات الخاصة بإنشاء المراكز الاستيطانية لاحظنا أن كل المراسلات بين رؤساء المكاتب العربية والسلطات الوصية كانت تتضمن فقرة عنوانها الأمن (Sécurité) تحتوي معلومات عن التصرفات والسلوكات العدائية للسكان تجاه الاحتلال، وعلاقاتهم بالمقاومة الشعبية وموقفهم منها، ومن العبارات المقروءة في هذه المراسلات: «Sentiment hostile à la domination, non hostile...». ومن الأمثلة على ذلك:

«قرية زلامطة: لا يظهر عليها أي تصرف معادي للاحتلال»[2].

«قرية كاشرو: لم يتوقف سكانها عن الإدلاء بتعاطفهم مع فرنسا، بدليل وقوفهم إلى جانبها أثناء قمعها لثورة فليتة سنة 1864»[3].

---

(1)- Louis ABADI- Gilbert LEVERONE. Mascara de ma jeunesse, Barcelone: 2000, p 31.

(2)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 5L /25 (colonisation).

(3)- Ibid.

«حتى يكون المستوطنون في مأمن من غارات الأهالي القادمين من الجنوب لابد من بناء مركز عين تاسلت الاستيطاني على الطريق الرابط بين فرندة وسعيدة»[1].

«وجود مركز ويزغت الاستيطاني بجوار الخط الحديدي يسهل التدخل في حالة وقوع اعتداء على المستوطنين... وبطبيعة الحال فإن علاقات طيبة تربط بين الكولون والأهالي، كما أنه لم تسجل ولا حالة سرقة أو نهب»[2].

وقد تأجلت الكثير من المشاريع الاستيطانية بسبب انعدام الأمن وصعوبة الاتصال بالمراكز الاستيطانية المجاورة.

وفيما بين 1871–1919 تحول عدد كبير من المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات وضُمَّ إليها عدد من الدواوير، فتسببت هذه السياسة في تشاؤم المواطنين الجزائريين الذين عارضوا بشدة تحويل المراكز الاستيطانية إلى بلديات، وأمام هذا الموقف جمدت العملية فيما بين 1919–1945 وتعطلت نسبيا بسبب تخوف الأوروبيين الذين أصبحوا من المعارضين لعملية إلحاق الدواوير بالبلديات الكاملة الصلاحيات خشية رؤيتهم على رأس البلديات الجديدة مجلسا بلديا غالبيته مسلمة، هذا إلى جانب عوامل أخرى من بينها النتائج الديمغرافية للحرب العالمية الأولى والاحتجاجات الشديدة للجزائريين ضد عمليات نزع الأراضي ومصادرتها لأجل توسيع المراكز الاستيطانية وتحويلها إلى بلديات كاملة الصلاحيات.

وخلال المدة من 1870 إلى 1895 أنشئت 153 بلدية كاملة الصلاحيات، كانت أصلا مراكز استيطانية وألحقت بها دواوير ضمانا للتوازن المالي[3]، منها في الجهة الغربية من البلاد 90 مركزا تحول إلى بلدية كاملة الصلاحيات[4] كما أشير إليه سابقا.

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 5L /25 (colonisation).

(2)- Ibid.

(3)- Claude COLLOT. Les institutions de L'Algérie durant la période coloniale 1830-1962, Alger: O.P.U, 1987. P118.

(4)- C.A.O.M. G.G.A. Carton, 1M/60.

- Voir aussi: le département d'Oran et son conseil général (liste des centres crées ou agrandis de 1871 à 1895 dans le dpt d'Oran) Oran 1830, pp 230-235.

لم يكن من هدف لفرنسا من وراء تحويل المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات سوى تهيئة الجزائر وإعدادها للاندماج في الوطن الأم فرنسا، إلا أن هذه السياسة لم تؤت ثمارها، بحيث تكهن جميع الساسة والحكام الفرنسيون الذين تداولوا على السلطة في الجزائر بفشل مشروع الإدماج، ومن هؤلاء الساسة والحكام نذكر: "دي توكفيل" (DE TOCQUEVILLE) في 1847، والمارشال "ماكمهون" (DE MACMAHON) الحاكم العام للجزائر في تقريره يوم 23 أفريل1868، والسناتور "بيهيك" (BEHIC) في تقريره إلى وزير الحربية عام 1869، و "جول فيري" (Jules FERRY) الحاكم العام للجزائر في 1892 وجونار -الحاكم العام للجزائر- في 1893، والمارشال ليوتي في جويلية 1907 أثناء توزيع الجوائز بثانوية وهران، "وجول كامبون" (Jules CAMBON) -الحاكم العام للجزائر- في خطاب له أمام مجلس الشيوخ وفي العديد من المناسبات حيث أكد «أنه من الخطإ الإعتقاد في دمج الجزائر في فرنسا أو تحويل أفراد شعبها إلى فرنسيين لأن هذا الشعب يؤمن إيمانا جازما بأن الحضارة العربية الإسلامية هي أرقى الحضارات، كما أن للجزائريين دينهم ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم».

ومن هؤلاء الحكام الوالي العام للجزائر "ليتو" (LUTAUD) في خطاب له يوم 03 فبراير1914 أمام غرفة النواب، و"موريس فيوليت" (Maurice VIOLETTE) والحاكم العام الجنرال "فيغاند" (WEYGAND) في 24 جويلية1942، و"جاك بارك" مدير الشؤون الإسلامية في تقرير له تحت رقم 3463 مؤرخ في 25 سبتمبر1942 إلى الحاكم العام للجزائر، و "جورج سيردون" (Georges SURDON) رئيس غرفة بمحكمة الاستئناف بالجزائر عام 1946، و "ج لامبارت" (J.LAMBERT) -أستاذ بكلية الحقوق في جامعة الجزائر- في عام 1952.

لقد أثار هؤلاء جميعا الفروق الاجتماعية والتاريخية بين المجتمعين كما أثاروا عقبة الدين الإسلامي الذي يحول دون تحقيق المشروع الاستيطاني الإدماجي[1].

---

(1)- لمعرفة تفاصيل أكثر عن تكهنات القادة الفرنسيين بفشل المشروع الاستيطاني- الإدماجي الفرنسي في الجزائر، يراجع:

Supplément au bulletin politique de juillet 1954. «Opignon de quelques auteurs sur les méthodes administratives de la France en pays d'outré-mer et notament en Afrique du nord» citations relatives à L'Algérie- pp 1-15.

خاتمة

روجت سلطات الاحتلال الفرنسي لمشروعها الاستيطاني في الجزائر وأعطته هالة وغطاء اقتصاديا كبيرا، حيث اعتبرته إنجازا حضاريا يفتح في الجزائر آفاقا شاسعة بإمكانها تطوير القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

إلا أنه ينبغي الاعتراف بأن المشروع الذي حقق مكتسبات استراتيجية للمستوطنين، قد أثر سلبا على المجتمع الجزائري، وأحدث أضرارا اقتصادية واجتماعية وبشرية تمثلت في اقتلاع الفلاحين الجزائريين من أراضيهم وتهجيرهم منها، إضافة إلى شنه لحرب إبادية ضدهم، وبناء المراكز الاستيطانية وجلب المزيد من المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين إليها، مما أخل بالتوازن السكاني، ومنح المستوطنين حق الاستئثار بأخصب الأراضي الفلاحية واستنزاف ثروات البلاد وخيراتها السطحية والجوفية لصالحهم.

الفصل الثاني: العرائض والمذكرات الاحتجاجية

تمهيد

- أملاك الغائبين المتروكة.

- حول التطبيق الجائر للتشريعات العقارية.

- تعاطف الإدارة الاستعمارية مع الكولون والعملاء، والإسراف في تجاهل مطالب الأهالي.

خاتمة

تمهيد

إن المطلع على العرائض والمذكرات الإحتجاجية التي تقدم بها الفلاحون الجزائريون إلى الإدارة الاستعمارية الفرنسية خلال الفترة من 1830 إلى 1962 يكتشف بأن مسألة الأراضي الفلاحية هي التي استحوذت على محتوياتها.

ولعل الإلمام بهذه المحتويات يلقي أمامنا بعض الأضواء في محاولتنا لفهم جوهر الصراع الدائر بين الفلاحين الجزائريين من جهة والمعمرين الفرنسيين والأوروبيين من جهة أخرى طيلة هذه الفترة.

كما أن هذه المذكرات تعتبر سجلا أمينا لموقف الفلاحين الجزائريين من الكولون، ومن القياد وأصنافهم ممن استولوا على أراضيهم بأي شكل من الأشكال، وشاهدا حيّا على رفضهم لإجراءات الفرنسة، وتصدّيهم للمشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر.

تعرض المحتجون في مذكراتهم إلى تجاوزات موظفي الإدارة الاستعمارية والكولون والقياد؛ ومن خلال تاريخ إيداعها يتبيّن للقارئ أن الفلاحين الجزائريين قد دخلوا في صراع مفتوح مع هذه الأطراف طيلة فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر، وهي جميعها تتسم بالتشكي من حالة البؤس والشقاء الذي بلغهم من جرّاء تجريدهم من أراضيهم، وفيها حمّلوا ضمنيا وصراحة إدارة الاحتلال الفرنسي مسؤولية فقدانهم لأملاكهم وظلم الكولون والقياد لهم.

إلا أن هذه العرائض لم تحرك قيد أنملة شعور الإدارة الاستعمارية؛ فأجوبة وزير الداخلية، والحاكم العام للجزائر، وعامل العمالة، ومدير الأملاك العامة (الدومين) وحتّى المتصرف الإداري اتّسمت بالجفاف والتجاهل الصريح لحقوق الفلاحين المغتصبة.

وما علينا سوى الاستشهاد بنماذج وعينات من هذه الرسائل الاحتجاجية التي تعكس بحق أحد أنماط المقاومة السلمية التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي.

أملاك الغائبين المتروكة

لقد نتج عن القرار الصادر عن حكومة الاحتلال في 08 سبتمبر 1830 القاضي بمصادرة أملاك البايلك، وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا الجزائر، وكذلك أملاك الحبوس ردود فعل، وذلك عن طريق تقديم الجزائريين لمذكرات احتجاج إلى القنصل الإنجليزي باعتباره وكيلا عن أملاك الغائبين المتروكة[1].

وقد قدم القنصل الإنجليزي احتجاجات الجزائريين إلى السيد «جيراردي» (GÉRARDI) مدير الأملاك العامة «الدومين» قائلا له «يجب عليكم استعادة أملاك مكة والمدينة - يقصد بها الأحباس - وكذا الأراضي المصادرة إلى أصحابها»[2].

وهنا يصعب تصديق المزاعم الفرنسية التي وردت في نص وثيقة الاستسلام التي وقّع عليها كل من الداي حسين و «دي بورمون» في 05 جويلية 1830 في الجزائر العاصمة بأن فرنسا تنوي الحفاظ على «حرية أهل البلاد لاختلاف درجاتهم، ولدينهم وأملاكهم ومتاجرهم وصناعتهم، لا أحد يتعدى عليهم، وحريتهم تحترم»[3]، إلا أن القانون الذي أصدرته بعد ثلاثة أشهر من سقوط العاصمة الجزائرية في أيدي عساكرها يؤكد العكس تماما، فأملاك المؤسسات الدينية، وأملاك الذين نزحوا عن ديارهم قد وضعت بموجب هذا القانون رهن المصادرة والحجز.

ومعنى ذلك أن هذا القانون جاء ليعطي الاحتلال الفرنسي فرصة الاستيلاء على الأراضي الجزائرية بحجة أن أصحابها أو المسؤولين عليها متغيبون، وأن الفرنسيين هم أحق بحراستها والاحتفاظ بها واستخدامها في أغراض التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعبارة أخرى جاء هذا القانون كخطوة أولى في إضفاء طابع الشرعية والصبغة القانونية على سيطرة فرنسا على أملاك الغائبين والاستيلاء عليها.

---

(1)- Gabriel ESQUER. Correspondance du duc de Rovigo. Alger 1944, p 280.

(2)- Ibid

(3)- عبد الحميد زوزو. نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، الجزائر: م.و.ك، ص 68.
نقلا عن المكتبة الوطنية بباريس: RES. LK[8] 1319

وعلى هذا الأساس احتج الجزائريون على هذا الإجراء التعسفي لدى الوسيط الإنجليزي لاعتباره يلحق أشد الضرر بمؤسسات الأحباس ومصالح المتغيبين.

وغني عن القول أن استيلاء فرنسا على أملاك البايلك وأملاك الأحباس والمتغيّبين قد مكن حكومة الاحتلال من استخدامها لتسهيل استيطان المهاجرين إلى الجزائر من سائر أنحاء أوروبا.

كما احتج أهالي مدينة الجزائر لدى القائد الفرنسي «برتزان» وقدموا له عريضة يطالبونه فيها بإرجاع أملاك الأحباس التي استولى عليها «كلوزيل» عام 1830، إلا أنّه لم يلبي طلبهم[1].

وبصدور القرار المشيخي (1863/04/22) أخذت الشكوك والمخاوف تزداد حيال الفلاحين الجزائريين، وتنبهوا إلى خطورة هذا القرار وما سينجم عنه من تنافس حول تسويق الأراضي بعد تفكيكها، وبدا لبعض الفلاحين الجزائريين ممن كانوا على اقتناع تام بأن الهدف من إجراءاته لم يكن سوى تسهيل عملية انتقال الممتلكات - الجزائرية - من أيديهم إلى أيدي الكولون، ومن ثمّ إلحاق الأذى بالفلاح بعد تجريده من ملكيته، إلا أن فلاحين آخرين تسابقوا على بيع أراضيهم للكولون الأوروبيين، ومن بين هؤلاء فلاحو قرية الصحاري الشراقة (بلدية جبل الناضور المختلطة، دائرة تيارت، عمالة مستغانم)، ولاسيما فلاحو قبيلة أولاد زيان الغرابة، والدحالسة،وأولاد زيان الشراقة، وأولاد زودية،وأولاد حدُّو، وأولاد بلحسن، وأولاد سيدي خالد، وأولاد عزيز، وأولاد خروبي، وأولاد عفيف، وأولاد بورنان، والشاوية، باستثناء قبيلة قنادزة، والكعابرة، والمرابطين الغرابة؛ وقد باع هؤلاء للكولون اثنان وثمانين قطعة أرضية تقدر مساحتها الإجمالية بأزيد من 23.118 هكتار، يضاف إليها 224 هكتار تابعة لقبيلة الشاوية[2].

وأمام هذا الموقف راح أعيان قرية الصحاري يحتجون بشدة على التكتيك الاستعماري في استدراج الفلاحين البسطاء عن طريق القرار المشيخي وحملهم على بيع أراضيهم للكولون.

(1)- أحمد حسين السليماني. «نزع الملكية العقارية للجزائريين (1830-1871)» المصادر، العدد 06، محرم 1423/ مارس 2002، ص 116.

(2)- C.A.O.M. G.G.A Carton 1 N/05 (Conservation des hypothèques de Mostaganem)

ولكن إدارة الاحتلال رغبة منها في كسب الفلاحين واستمالتهم، وحتى لا يعتبروا الاستيطان خطرا على مستقبلهم فإنها تَمَلُّصاً من المواجهة، ومقارعة الحجة والصراع عَوّضت الأشخاص الذين اغتُصِبت أراضيهم، ومن هؤلاء مائة وثمانية وأربعون فلاحا في دائرة مستغانم بأولاد معالف، من بينهم خمسة فلاحين من قبيلة بوكامل[1].

وحتى أراضي البايلك التي استخدمها الأمير عبد القادر في تاقدمت - قرب تيارت - صادرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية على اعتبار أنها أراضي مخزنية وأدخلتها ضمن أراضي أملاك الغائبين المتروكة، إلى جانب ثلاثة قطع أرضية بقبيلة أولاد عوف - قرب سعيدة - كانت تحت تصرفه[2].

ومع أن سلطات الاحتلال الفرنسي قد وضعت نفسها حارسا على أملاك الجزائريين المهاجرين إلى حين عودتهم إليها مطالبين باستردادها، إلا أن برقية 12 ماي1866 نصت على عدم رفع الحجز (main levée) على هذه الممتلكات، وتساءلت فيما يجب اعتبارها أملاكا تابعة للبايلك أو أملاكا خاصة؛ وللعلم فإن هذه الأراضي استخدمها الأمير عبد القادر في أغراض اجتماعية وعسكرية، حيث أقام بها مجمعا سكنيا (الزمالة) ومخيما عسكريا.

منحت مصلحة الأملاك العامة بمعسكر، الأراضي التي كان يستولي عليها الأمير عبد القادر في قبيلة أولاد عوف إلى محمد بن برجي[3]، إلا أن أحد أهالي أولاد عوف طالب بحقه في ملكية هذه الأراضي التي يعتقد أنها مخزنية على أنها ملكا خاصّا جرّدته منه سلطات الاستعمار، وأنه ينتظر أن تجري عليها الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي حتى يعوض بدلها أرضا أخرى، أو يتلقى مقابلها مبلغا ماليا تحدده السلطات الرسمية.

ردت سلطات الاستعمار على هذا التشكي بأن مصلحة الأملاك العامة قد سلمت لمحمد بن برجي هذه الأراضي خطأً لاعتقادها أنها أرضا مخزنية ليس من حق أحد المطالبة بها[4].

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton 1 N/05 (Etats des partages, transactions et compensations non encore régularisées) (réclamation de la djemâa des Ouled Maalef).

(2)- C.A.O.M. G.G.A Carton 1 N/04 (séquestre: Alger le 12/05/1966).

(3)- Ibid.

(4)- Ibid.

وفي إقليم سيدي بلعباس اصطدم المشروع الاستيطاني الفرنسي بمعارضة شديدة من قبل الفلاحين.

إن قبيلة الحازج التي تبلغ مساحة أراضيها الفلاحية 18.306 هكتارا لم تُبقِ منها فرنسا لهذه القبيلة سوى 4.846 هكتارا بصفتها أراضي ملك، أما باقي المساحات فقد تعرضت للحجز والمصادرة بناء على القرار الإمبراطوري الصادر في 25 أبريل1866، بحيث أصبح متوسط المساحة الأرضية للشخص الواحد من أبناء هذه القبيلة لا يتعدى أربع هكتارات.

ومع أن التقرير الذي وجهه الماريشال «راندون» وزير الحربية إلى الإمبراطور الفرنسي ويذكر فيه أنّ قبيلة الحازج لها مساحات أرضية فلاحية تقدر بـ 45.000 هكتار، وأن القسم الأكبر من أراضيها قد تم حجزه بعد هجرة معظم أهلها إلى المغرب سنة 1845 وذلك لاعتباره أرضا مهملة، كما أن عددا كبيرا من فلاحي هذه القبيلة قد قُتِلوا في المعارك أو هَلَكوا جراء الفقر، مشيرا في آخر تقريره أن القبائل المجاورة لسيدي بلعباس - من دون ذكر أسماءها - والتي تقدمت بعرائض احتجاجية بسيطة قد تم تعويضها أخويا[1].

يفهم من قول راندون أن جميع الذين غادروا أراضيهم وهجروها أو قتلوا في المعارك، أو هلكوا من الجوع والفقر قد تسقط حقوقهم المشروعة في أراضيهم وحتى حقوق ورثتهم ليتفتح بذلك شهية الكولون لتوسيع ملكياتهم بذريعة غياب أصحابها.

إلا أنه إزاء رفض الأهالي والفلاحين الصغار لعملية مصادرة وحجز أملاك الغائبين وتوزيعها على المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين لجأت سلطات الاحتلال إلى تعويضهم تحاشيا للصدام والتخفيف من حدة الصراع كما جاء في آخر التقرير.

أما عبارة «قد تمّ تعويضهم أخويا» فنشعر من خلالها أن راندون قد فتر حماس الفلاحين واستنبط الأعذار بتعويضهم، وفي كلمة «أخويا» أكثر من دلالة على أن الفلاحين الجزائريين قد اقتنعوا بالتنازل عن أراضيهم المغتصبة للاستعمار بكل طيبة خاطر وسط المغريات بالتعويض وإطلاق التطمينات الكاذبة.

(1)- M.P. DE MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne 2.V.1860-1866, Alger-Paris 1877, p 240.

وذلك هو التكتيك الذي سار عليه الاستعمار الفرنسي في الجزائر مع الفلاحين ليهدئ من غليانهم حيث نراه يعتمد الرّقّة واللطف واللين في الأسلوب إلى جانب التمسك بالشدة والحرص والثبات ومقارعة الحجة بالحجة.

ويضيف التقرير بأن ممثلي دوار أولاد رياح والعثمانية ومهديد قد احتجوا لدى سلطات الاحتلال على طريقة التقسيم التي تعرضت لها أراضيهم في أعقاب صدور القرار المشيخي (1863/04/22)[1].

(1)- قسم القرار المشيخي 1863/04/22 أراضي قبيلة الحازج إلى خمسة دواوير هي على التوالي: 1-أولاد رياح (946 نسمة، و4.158 هكتار)، 2- حماشة:(739 نسمة، 2.668 هـ)، 3- عثمانية: (534 نسمة و1.753 هكتار)، 4- أولاد غازي: (547 نسمة، 3.820 هكتار)، 5-مهديد: (861 نسمة و5905 هـ).-
MP. DE MENERVILLE: op. cit,p 241.

حول التطبيق الجائر للتشريعات العقارية

في حقيقة الأمر فإن الاحتجاجات التي رفعتها القبائل ضد الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي لا يمكن حصرها بالنظر لكثرتها.

وإثر تحديد أراضيها المقدرة بـ 8.025 هكتار فإنّ قبيلة عكرمة الغرابة الواقعة في قسم مستغانم على ضفاف وادي يلل والتي اقتطعت منها مساحة تقدر بـ 1.200 هكتار من أجود أراضيها لإنشاء مركز يلل الاستيطاني، رفعت ثمانية قبائل احتجاجات خاصة إلى سلطات الاحتلال، إلا أن هذه الاحتجاجات لم ينضم إليها جميع الفلاحين.

ومن الأمور المؤسفة أننا وجدنا رسالة موجهة إلى نابليون الثالث مذّيلة بأسماء وتوقيعات قياد،وآغوات،وباش أغاوات من الأقاليم الثلاثة للجزائر يمجدون فيها فرنسا ويشيدون بفضلها، ويعرضون عليها أموالهم ودماءهم فداء من اجل الدفاع عنها.

ولا حاجة لنا للمزيد من الأدلة غير إحالة القارئ لمراجعة هذه الرسالة لمعرفة ولاء وحب هؤلاء لفرنسا التي صانت حقوقهم وأبقت لهم على امتيازاتهم[1].

---

(1)- إليكم فيما يلي مقتطفا من نص هذه الرسالة، وأسماء الموقعين عليها:

« Nous chefs indigènes que vous avez comblés de bienfaits… nous demandons à votre majesté qu'a l'exemple des Français il nous soit permis de mettre nos biens et nos personnes à votre disposition … Vous nous avez abandonné la propriété de nos terres, vous nous avez conservé nos croyances religieuses et garanti notre honneur, nous devons notre aide à la France. Ont signé:
Mohamed – Bel Hadj Ahmed et Mokrani, Bachagha de medjana.
El Hadj – Ahmed – Bouakkaz – Ben Achour
Mohamed – Sghir Bengana, Caïd de Biskra.
Slimane – Ben – Siam agha honoraire de Miliana.
Saïd Boudaoud Caïd du Hodna
Belgacem – Bel- Lahreuch, bachagha de Djelfa.
Mohamed Saïd Ben-Ali Cherif, bachagha d'Akbou.
Ahmed Bey- ben Chikh – Messoud, Caïd des Amer Dahra (Setif).
Ahmed – bey Gadi, Caïd Batna.
Douadi Ben-Keskes, Caïd des Amer- guebala (Setif).
Sghir- Bel – Laroussi, Caïd des regha – guebala (Setif).
Abderahmane – Benguendouz el- Mokrani, Caïd Ain-Turk.
Ben- Yahia – ben Aissa, bacahgha du Titerry.
Ali ben Mohiedine, agha des Beni- Selimane (Mitidja).
Kaddour Ben –el Mokhfi, agha des Bordjia.
Boualem Ben – Cherifa, bachagha du Djendel (Miliana).
Ahmed Boumezrag el-mokrani, Caïd de l'ouenougha.
Saïd – Ben Abid Caïd du sahel – el- guebli ((Setif)
Ahmed ben - Zidane, Caïd de guergour (Setif).
Ahmed – Boulakhas – Bengana, Ca¨d des gheraba»
Louis RINN, Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie, Alger 1891, pp 80 – 81.

وعلى آية حال فإن ما عبّر عنه هؤلاء في رسالتهم بشأن إحسان فرنسا إلى الجزائريين وإبقائها على ممتلكاتهم الأرضية ومحافظتها على شرفهم لا يتطابق مطلقا مع الواقع.

يحدث هذا في الوقت الذي تعالت فيه أصوات الفلاحين بالتشكي والاستنكار على اغتصاب فرنسا للأراضي الجزائرية.

والأغرب من ذلك أن بعض الموقّعين على هذه الرسالة سيتحول إلى عدو لدود لفرنسا بعد تعرض أراضيه للحجز والمصادرة من أمثال محمد ابن الحاج أحمد المقراني باشاغا مجانة، وسعيد بن بوداود قايد الحضنة، وأحمد باي ابن شيخ مسعود قايد عامر بالظهرة، والصغير ابن العروسي قايد ريغة القبالة، وعبد الرحمن بن قندوز المقراني، وأحمد بومزراق المقراني.

ولم يكن الصراع حول ملكية الأرض قائما في أساسه بين الجزائريين والكولون بل أيضا فيما بين المعمرين الذين كانوا لا يتورعون عن تحويل ممتلكات أرضية بطرق لا شرعية لصالحهم كما تدل على ذلك رسالة التشكي التي تقدم بها جماعة من المعمرين في سيدي بلعباس إلى الحاكم العام للجزائر ضد المعمر «بلينز» (BLENZE) الذي استولى على أراضي فلاحية يدّعون بأنه اشتراها بطريقة لا شرعية[1].

والجدير بالملاحظة فإن معظم النزاعات بين الجزائريين حسب ما دلتنا عليه وثائق الأرشيف كانت حول ملكية الأرض[2]؛ كما أن المراسلات الإدارية بين المتصرف الإداري ونائب عامل العمالة أو حتى الموجهة إلى عامل العمالة أو الوالي العام للجزائر بشأن الاحتجاجات حول ملكية الأرض كانت تحمِل إشارة كتابية «هام» أي أن موضوع الرسالة جدير بالاهتمام، لاسيما إذا كان الأمر يتعلق بنزاع حول ملكية الأرض بين طرفين أحدهما موالي للاستعمار (كولون، أغا، قايد، مجند في جيش الاحتلال...) وآخر معارض، حتى يكون محل رعاية واهتمام من قبل الإدارة الاستعمارية التي كانت تتحيز للمتعاملين معها كما هو الحال مع الرسالة التي تقدم بها المدعو عبد المؤمن عبد القادر- الذي كان يعمل تحت

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton 3 N/01 (réclamation, Oran le 08/06/1872).

(2)- C.A.O.M. G.G.A Carton 3 N/08 (réclamation, Oran le 27/10/1930).

العلم الفرنسي- ضد جلول الصادق وحمدان عبد المؤمن اللذان كان يستغلان أرضه وأرض إخوته أثناء غيابه[1].

أما الذين لم يكونوا في خدمة الاستعمار، فغالبا ما كانت تردّ إليهم رسائلهم بحجة أنها أرسلت بدون طابع بريدي (الدمغة) وذلك تذرعا بقانون 13 بروميير السنة السابعة، الذي أعيد العمل به وفق منشور وزارة الداخلية الفرنسية الصادر في 06أفريل1886 والذي ينص على أن الرسائل الموجهة إلى المؤسسات الإدارية يجب أن تكون مدموغة ومكتوبة على أوراق مطبوعة[2].

إن سوء تطبيق الإجراءات التنفيذية من قبل اللجان المكلفة بالتحقيق في الأراضي وفحصها وتعيين حدودها، إلى جانب عدم وجود نظام موحد لتحديد أراضي العرش وأراضي الملك دفع الفلاحين الجزائريين خلال عام 1873 إلى رفع احتجاجات إلى سلطات الاحتلال عن طريق الجماعات يشتكون فيها من عمل اللجان التي فصلت عند التحقيق في الأراضي دون إدراك ولا تمييز، حيث آلت إلى تحويل أملاك خاصة إلى أملاك عمومية (بلدية). واعتبرت الأراضي الفلاحية المتروكة للراحة السنوية (Jachère annuelle) شاغرة وأدرجتها ضمن الأراضي الجرداء والحصوية غير المزروعة، وضمتها إلى قطاع أملاك الدولة[3].

لم يعترف الفلاحون الجزائريون بسندات الملكية التي سلمت لهم، وبعضهم لم يسحبها من مصلحة الأملاك. وقد قدر أحد المحافظين المحققين عدد السندات التي لم يسحبها أصحابها بـ 25.000 عقد من بين 244.830 عقد مسجل (10%)، كما أن البعض الآخر أتلف هذه السندات أو ردمها في التراب[4].

وكثيرا ما غذت التصرفات الطائشة للمحافظين المحققين عملية الصراع بين المعمرين والفلاحين الجزائريين وزادت من حدته، لأن نتائج هذه التحقيقات عرضت الفلاح الجزائري إلى خسارة أرضه - وهي أعز ما يملك -.

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton 3 N/01 (réclamation).

(2)- C.A.O.M. G.G.A Carton 3 N/08 (le préfet du département d'Oran à Mr le maire de Mascara le 01/03/1917).

(3)- Charles-Robert AGERON. Les Algériens musulmans et la France T1, Paris P.U.F. 1968, p 07.

(4)- Ibid, p 97.

وإن كانت فرنسا قد تصورت أنها بإجراءاتها العقابية المتمثلة في مصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين بمقتضى قرار27 جوان1871 الذي نص على حجز جميع أراضي القبائل التي ساندت المقراني في ثورته ضدها[1] ستضعف الفلاحين الجزائريين، فعلى العكس من ذلك، فإن عمليات المصادرة الجماعية قد عمقت ارتباط الفلاحين بأرضهم وتصميمهم على استرجاعها ونبهتهم إلى خطورة هذه الإجراءات العقابية وطبيعتها العدوانية المنافية للتعايش السلمي مع المعمرين، وهذا يعني أن القرارات الخاصة بمصادرة أراضي الثوار على المدى القريب أو البعيد ستنقلب على الذين استنوها، وستؤدي إلى عكس ما كان منتظرا منها، وهذا هو الاستنتاج الذي يمكن أن يخرج به المرء من تتبعه للتطورات التي أعقبت قرارات المصادرة والحجز الجماعي.

إن تفاعل الفلاحين الجزائريين مع الأرض كجسم واحد وتمسكهم بها، سيؤدي بفرنسا الاستعمارية إلى الفشل في مشروعها الرامي إلى انتزاعهم منها.

ففي31 جويلية1873 تقدم سكان قرية زموري الذين طردوا من أراضيهم بمذكرة احتجاج إلى الحاكم العام للجزائر يطلبون منه النظر في حالتهم المأسوية بحيث لَمْ تُبْقِ لهم السلطات الاستعمارية سوى بعض أشجار التين وبعض البساتين، ويناشدونه التدخل حتى يُسمح لهم بالبقاء فوق ما تبقّى لهم من مساحات أرضية، وأبلغوه بأنه يَعِزُّ عليهم مغادرة أراضيهم التي ولدوا فيها؛ كما تقدم سكان قرية تاورة مطالبين بشراء مساحة أرضية تقدر بـ 2.570 هكتار تمت مصادرتها[2]، إلا أن سلطات الاستعمار وقفت عقبة كَؤُودًا في سبيل حل مصائب الفلاحين، وأخضعت جميع المذكرات الإحتجاجية لما كانت تسميه بالقانون العام (la loi commune)، وإليكم فيما يلي جدولا بأسماء بعض الأشخاص والقبائل التي وجهت رسائل إلى الحاكم العام للجزائر سنة 1873 تطلب منه شراء الأراضي التي تم لإدارة الاحتلال أن صادرتها منهم.

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton 2 H/81

(2)- Ibid.

الشخص- الدوار - القبيلة	المساحة المطالب بها	تاريخ الاحتجاج	قرار المصادرة	المرجع	الملاحظة
دوار زموري	5.349 هكتار	1873/01/08			طلبات مرفوضة
جماعة قرية تاورة	2.570 هكتار	1873/01/12	1871/06/27	Bull off n° 368	
ضواحي دلس	1.301 هكتار	1873/01/12	1871/09/14	Bull off n° 375	
أولاد سمير			1871/08/12	Bull off n° 371	
الحاج أحمد محي الدين		1873/08/03			
بلعيد بوراس		1873/ ؟/08	1871/06/27	Bull off n° 368	

المصدر: C.A.O.M. G.G.A. Carton 2 H/81

وبالنظر لضخامة الملف الخاص بمصادرة الأراضي الزراعية للفترة من 1871 إلى 1875، لا يسعني إلا أن أشير إلى أن المطلع عليه قد ينبهر لما ارتكبه الاستعمار الفرنسي من ظلم في حق الفلاحين الجزائريين بانتزاعه منهم أعز ما يملكون؛ كما أنه لم يسمع لاستغاثتهم وصراخاتهم، ولم ينظر إليهم ولا مرة واحدة بعين العطف والرحمة.

إن رد الإدارة الاستعمارية على جميع العرائض والطلبات الخاصة بشراء الأراضي التي تمت مصادرتها كان سلبيا[1].

ويبدو من خلال الجدول أعلاه أن الفلاحين الجزائريين لم يفلحوا في استعادة أراضيهم باعتماد وسيلة العرائض والمذكرات الاحتجاجية، والطلبات الكتابية الجماعية أو الفردية خلال الفترة من 1871 حتى 1875.

لعل سبب امتناع إدارة الاحتلال عن بيع الأراضي للجزائريين يعود إلى محاولة الحكومة الفرنسية الوفاء بوعودها التي قطعتها لسكان الألزاس واللورين منذ شهر مارس 1870 بمنحهم مائة ألف هكتار من الأراضي الجيدة[2]، بل وأكثر من ذلك نراها فيما بين 1904 و1927 وزعت على المهاجرين الأوروبيين 237.000 هكتار من أجود الأراضي مع منح مالية

(1)- يراجع الملف المشار إليه في : C.A.O.M. Carton 2 H/81

(2)- شارل روبرت أجيرون. تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1970، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر: د.م.ج 1982، ص 86.

مقابل التزامهم إن اضطروا إلى بيع تلك الأراضي فلن يبيعوها إلا لمستعمر ليس إلاّ، ولا تباع لمسلم أبدا[1].

وفي بعض الجهات من الوطن تظاهرت إدارة الاحتلال بالاهتمام بقضايا الفلاحين الجزائريين، حيث أرشد ضباط المكاتب العربية الفلاحين المبعدين من أراضيهم والمجمّعين في أراضي جبلية غير صالحة للزراعة برفع شكاويهم واحتجاجاتهم إلى عامل العمالة.

وبناء على ذلك بعث فلاحو «تروا مارابو» (سيدي بن عدة حاليا)، وفلاحو «غيار» (عين الطلبة حاليا) بعرائض احتجاجية إلى عامل عمالة وهران في 12 ماي1877[2]، إلا أن سلطات الاحتلال اكتفت في الرد عليهم بأن الأراضي التي صودرت منهم سيعوضون عنها بأراضي أخرى، لكن الفلاحين رفضوا بإصرار وعناد قبول هذا العرض، مما يؤكد بشكل قطعي رفضهم للسياسة العقارية الفرنسية في الجزائر وتشبثهم بأرضهم.

وفي هذا الشأن يقول المتصرف الإداري لبلدية معسكر المختلطة في تقريره الموجه إلى عامل عمالة وهران: «إن احتجاجات أولاد بوحنيفية وأولاد سليمان تعود إلى سنة 1867، وإني أوليت اهتماما شخصيا بقضيتهم، وكررت محاولة تهدئة غضبهم أربع مرات متتالية حيث قدموا رفقة جيرانهم أولاد بوهادي وتجمعوا عند باب المكتب، بعضهم يحمل محراثه الخشبي، والبعض الآخر يحمل حبلا من الحلفاء على رقبته أو في يده يطلبون من السلطات الاستعمارية الكف عن مصادرة الأراضي وحجزها، والعدول عن حشد السكان (Cantonnement)»[3].

وهنا يقف المتتبع لتصرفات الفلاحين وردود فعلهم من عملية المصادرة والحجز على أنهم عازمون وبدون خوف ولا تردد على استرجاع أراضيهم.

وقد طالعتنا بعض الكتابات أن هناك قبائل لم ترفع احتجاجات ضد فرنسة الأراضي من بينها في الجهة الغربية من الوطن قبائل الدواير، والزمالة، وقسم من البرجية من

(1)- محمد ناصر. المقالة الصحفية الجزائرية من 1903 إلى 1931، المجلد الأول، الجزائر: ش.و.ن.ت، 1978، ص 292 -عن أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة، الجزائر 1956، ص99-

(2)- Michel LAUNAY. Paysans Algériens, Paris, édition du seuil, 1963, p 128.

(3)- Ibid, p 129.

الذين سبق لهم أن تعاملوا مع الأتراك ثم انحازوا إلى الفرنسيين ولم تمسهم عمليات الحجز، وأكثر من ذلك، فإن هذه القبائل قد اغتنمت فرصة تحالفها مع الفرنسيين، فوسعت ممتلكاتها الأرضية على حساب ممتلكات صغار الفلاحين.

وكثيرا ما حدث لسلطات الاحتلال أن عوضت الفلاحين بأراضي أخرى مقابل أراضيهم التي انتزعت منهم بحجة المنفعة العامة، وسلمتهم عقودا تثبت أحقيتهم في ملكيتها، إلا أنها بعد مرور سنوات ألغت اعترافها بصلاحية هذه العقود وفسختها، ومما يثبت ذلك العثور على عرائض جماعية وفردية تؤكد هذه الحالة، منها عريضة احتجاجية تقدم بها تسعة فلاحين من دوار حجاجة ببلدية معسكر المختلطة إلى الحاكم العام للجزائر يذكرون فيها أن السلطات الاستعمارية قد صادرت منهم أراضيهم الواقعة بعين فارس، وتنازلت لهم عوضها عن أراضي تقع بالمالح في دوار سجرارة، وبعد مرور عشرين سنة طردتهم منها[1]؛ وعريضة فردية تقدم بها المدعو زنين عبد الرحيم ولد محمد من دوار سجرارة التابع لقبيلة أولاد بوعلام يحتج فيها لدى المتصرف الإداري لبلدية معسكر حول الأراضي التي منحت له بوادي المالح، وذلك منذ عشرين سنة بمقتضى عقد مكتوب تعويضا عن أرضه التي صودرت منه في إطار توسيع مركز عين فارس الاستيطاني[2]، إلا أننا نتساءل عن سبب طردهم من هذه الأراضي التي منحت لهم كتعويض عن أراضيهم التي انتزعت منهم، وما هي الأسس القانونية التي استندت إليها إدارة الاحتلال لإبطال حقهم فيها. وإن كان المالك لأرضه لا يحق له الاحتفاظ بها إلا متى قدم إثباتات تؤكد تصرفه فيها، فإن هؤلاء أكدوا في مذكراتهم الاحتجاجية بأن لديهم الأدلة الثبوتية على تصرفهم فيها منذ عشرين سنة، ومع هذا أسقطت فرنسا حقهم فيها وأخرجتهم منها.

إن عدم رد سلطات الاحتلال الفرنسي على شكاوي هؤلاء الفلاحين يعتبر نفيا لسيادتهم عليها وعلى امتلاكهم إياها، ويبدو أن الإدارة الاستعمارية بهذا الأسلوب أنها تجاهلت مكاتبات الأهالي حول ملكية الأراضي لاعتبارها نشاطا معاديا للحضور الفرنسي في الجزائر، يجب التصدي له.

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton 2M/07. (réclamation en date du 02-05-1899).

(2)- Ibid. (réclamation en date du 28/07/1899).

وإن كان للسلطات الاستعمارية مواقف سلبية حيال مطالب الأهالي؛ فعلى العكس من ذلك، فإن العرائض والمذكرات الاحتجاجية التي كان الكولون يرفعونها إلى إدارة الاحتلال كانت تحضى بالاستجابة السريعة، ومن الأمثلة على ذلك أنه على الرغم من اعتراض المتصرف الإداري لبلدية معسكر المختلطة على طلب الكولون القاطنين بمركز ماوسة الاستيطاني لاقتطاع جزء من الأراضي التابعة لأملاك البلدية لإنشاء بساتين تلحق بالمدرسة وبالمعبد (presbytère)[1] إلا أن الحاكم العام للجزائر رد على العريضة التي وقع عليها ثمانية من الكولون بالرضى والقبول، فشجعهم ذلك على بناء كنيسة[2].

وبمقتضى مرسوم 11 جويلية 1858، والمادة الثانية من مرسوم 08 سبتمبر 1859 صادرت فرنسا أراضي فلاحية كان يمتلكها مائة وستون فلاحا جزائريا لتوسيع مركز ماوسة الاستيطاني الذي بدأت أعمال توسيعه في 1876 تلبية لرغبة الكولون[3].

فهذان النموذجان يكفيان سندا بأن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر -والتي كانت تتغنى بحقوق الإنسان والمواطن- لم يكن يهمها ما سيلحق بالأهالي من غبن بعد طردهم من أراضيهم.

ومهما كانت الحجج والذرائع التي ظلت تستند إليها فرنسا طيلة سبعين سنة من احتلالها للجزائر (1830-1900) لتبرير اعتداءاتها على الأهالي، فإنها لا تبرئها على ما اقترفته من ظلم وعدوان واغتصاب في حق الجزائريين.

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton 2M/13 (réclamation en date du 21/07/1890).

(2)- Ibid.(Pétition des habitants réclamants la construction d'une Eglise à Mascara en date d24/04/1893).

(3)- Ibid. (Suplément au courrier de Mostaganem, Expropriation: terrain nécessaire à la création du centre de colonisation à Mascara du 18/06/1876).

- Voir aussi Moubacher du mardi 19/09/1876.

تعاطف الإدارة الاستعمارية مع الكولون والعملاء، والإسراف في تجاهل مطالب الأهالي

إن الذين ساقتهم ظروف الاحتلال للهجرة إلى الخارج وقُدِّرت عليهم الإقامة في ديار الغربة لم يقطعوا الصلة مع الجزائر، وظلت تشدهم إليها تلك الأراضي التي تركوها وراءهم، ولم ينفصلوا عنها في انتظار العودة.

فمن دمشق كتب الأمير عبد القادر رسالة مؤرخة بـ 11 مارس 1880 الموافق لـ 29 ربيع الأول 1297 إلى محافظ الغابات لسيدي بلعباس يطلب منه إعادة الأراضي المسماة «بلاد الجنة» الواقعة في قبيلة أولاد سليمان التابعة لبلدية سفيزف (Mercier Lacombe) إلى أصحابها الشرعيين، وهم المدعو الحاج قادة ولد الشيخ المقيم بدمشق، وأخواه الحاج محمد والحاج العربي، وأبناء عمهم المعروفون باسم أولاد بوحماد القاطنون بقبيلة أولاد سليمان؛ ويَذْكِرُ فيها محافظ الغابات بأن هذه الأراضي قد ضمتها السلطات الاستعمارية إلى الأملاك الغابية مع أنها ممتلكات خاصة ورثها أصحابها من أبائهم وأجدادهم، وكانوا يستغلونها منذ عهد الباي محمد بن عثمان الكبير إلى يوم جرّدتهم الإدارة الاستعمارية منها.

وفي الأخير يأمل الأمير عبد القادر في أن يكون محافظ الغابات من ذوي العدل والإنصاف، ويعيد الأراضي المغتصبة إلى أصحابها الذين هم في حاجة ماسة إليها[1].

والذي يهمنا في هذه الرسالة هو تمسك الجزائريين بأراضيهم وارتباطهم بها رغم وجودهم بأرض المهجر، وعدم فقدانهم الأمل في استعادتها؛ وتقرُّبهم من الأمير عبد القادر ليتوسّط لهم في ذلك لهو دليل قاطع يؤكد هذه الرغبة، إلا أننا لا ندري إن قدّرت إدارة الاحتلال للأمير عبد القادر وساطته أم لا.

وفي عام 1882 رفع سكان قوية بني تالة التابعة لبلدية معسكر المختلطة مذكرة إلى المتصرف الإداري ضمنوها مطلب تعويض فرنسا لأراضيهم التي اغتُصبت منهم عام 1842 بسبب مساندتهم للأمير عبد القادر في حربه ضد الاستعمار الفرنسي، وأيضا بسبب جودة أراضيهم، إلا أن المتصرف الإداري إدعى في جوابه على مذكرتهم بأن الأراضي التي استبقتها لهم إدارة احتلال قد باعوها بمحض إرادتهم إلى الخواص، وأنهم مازالوا مستمرين في عملية

(1)- أرشيف خاص. عائلة حدبي عبد العزيز بسفيزف. ونص الرسالة مكتوب باللغة الفرنسية ومذيل بختم الأمير عبد القادر، وبإمضاء عبد القادر الحسني.

بيع أراضيهم، وأبلغهم بأن البلدية لم يبق لها من الأراضي سوى مساحة عشرين هكتار بدوار بوحنيفية، وعلى هذا الأساس رفض ادعاءهم في الأرض التي يطالبون بتعويضها[1].

وكثيرا ما مُنِحَت للفلاحين الجزائريين تعويضات عينية أي أراضي فلاحية مقابل أراضيهم التي صودرت منهم، إلا أنه تبين فيما بعد أنها أراضي غير قابلة للتقسيم وتقع ضمن ممتلكات لعائلات أجنبية كما هو الشأن مع المدعو الحبيب بلعربي بن ويس الساكن بدوار عين فكان، والذي رد الحاكم العام للجزائر على رسالته بأن طلبَهُ سيؤخذ بعين الاعتبار[2]. ومخافة انتشار العمليات الاحتجاجية أسرعت الإدارة الاستعمارية إلى تسوية ستة وأربعين حالة عن طريق التعويض المالي[3].

وللإشارة فإن الاحتجاجات حول ملكية الأرض لم يكن مصدرها دائما جزائريا، فالكولون هم الآخرون تقدموا بمذكرات يرفضون فيها ربط منح الأراضي للكولون بشرط الزواج؛ ففي قرية عين افكان تقدم عدد من المهاجرين الأوروبيين ممن لا يتوفر فيهم شرط الزواج برسائل إلى الحاكم العام للجزائر يناشدونه فيها بالعدول عن هذا الشرط ، وقبول الأمر الواقع[4].

رد الحاكم العام للجزائر على توسُّلهم إليه بتكليف المتصرف الإداري تشكيل ثلاث مجموعات من الكولون غير المتزوجين، على أن تتألف كل من المجموعتين الأولى والثانية من معمِّرَين اثنين، بينما تتألف المجموعة الثالثة من ثلاثة معمرين[5]؛ وقد شجع هذا الإجراء توافد مهاجرين أوروبيين جدد على مركز عين افكان الاستيطاني، استفادوا جميعا من قطع أرضية فلاحية[6] هجر معظمهم من إقليمي الألزاس واللورين، حيث نزلت في عام 1873

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 5 L/25.

(2)- Le Réveil de Mascara du Dimanche 01/02/1891.

(3)- C.A.O.M. G.G.A Carton 2 M/08 (02-04-1892).

(4)- Ibid. (15-01-1873).

(5)- Ibid.(constitution de 03 groupes de célibataires (12-02-1873).

(6)- Ibid.(renvoie de demandes d'attribution de terre (02-12-1873).

بعين افكان عائلات فرنسية قادمة من الألزاس واللورين، منها ست عائلات تتكون من اثنين وثلاثين شخصا[1].

أما المقال الذي نشرته جريدة (Le Moniteur de l'Algérie) يوم الأربعاء 16 جويلية 1873 فقد حث الوافدين من الألزاس واللورين بالاستقرار في عين افكان والبقاء بها، وذلك ردا على إشاعات مفادها أن النازلين بعين افكان يعتزمون الهجرة إلى كندا بحجة أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية لم تف بالتزاماتها ووعودها بمنحهم الأراضي اللازمة والكافية[2]، لكن الكولون المقيمين بعين افكان نددوا بهذا المقال وبعثوا بمذكرة جماعية ضمنوها أسماءهم، يلتزمون فيها بالبقاء في عين افكان[3]، وأمام موقفهم هذا، أصر الحاكم العام للجزائر إلا أن تتنازل الدولة عن 547.18 هكتار لسبعة وعشرين عائلة متكونة من مائتي وثمانية شخص نزلت بعين افكان عام 1882[4].

وتتمثل الحقيقة التي يمكن استخلاصها من نموذج احتجاجات الكولون في الرد الإيجابي والسريع من قبل إدارة الاحتلال على مطالبهم؛ في حين نرى على العكس من ذلك تماطل وتمادي في الإجابة على احتجاجات الفلاحين الجزائريين إلا في حالة الخوف من حدوث حركات عصيانية، نجدها تعرض عليهم وعودا بالتعويض المالي والعيني، معربة عن أمانيها وعن رأيها في عدم تضييع حقوقهم.

أما إذا كان النزاع حول ملكية أرضية بين خصمين جزائريين حول من له الأحقية على الآخر في امتلاكها، فإن إدارة الاحتلال كانت تُفضي النزاع بينهما باستخلاص الملكية منهما وعرضها على البيع بالمزاد العلني، وتقسم ثمن بيعها بين المتخاصمَيْنِ، وبهذا الشكل يضيع حق كل منهما في ملكية الأرض التي كانت في الغالب تنتقل إلى أحد الكولون، وعن هذا النموذج اخترنا مثالا نستدل به على ذلك.

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton 2 M/08 .

(2)- Ibid. (moniteur de l'Algérie du Mercredi 16/07/1873).

(3)- Ibid.

(4)- Ibid.

ففي عشيرة أولاد سيدي الهاشمي بدوار الزاوية (بلدية ماوسة- دائرة معسكر) تقدم المدعو الحبيب بن الطيب بعريضة بواسطة المحامي بولان صوريل (Paulin SAUREL) ضد ثلاثة فلاحين من نفس العشيرة يدعي فيها أنه يشترك معهم في امتلاك أرض غير قابلة للتقسيم، إلا أن أحدهم تجرأ على بيع هذه الملكية الأرضية الجماعية بأكملها إلى المدعو سعيد ولد سي عبد القادر بن أحمد وفق عقد مسجل لدى الموثق «بن شاريل» (BENCHARELLE) بتاريخ 27 مارس1883 بمبلغ مالي قدره 625 فرنكا -مدفوعة نقدا-، ولما تم البيع على حساب حقوق المدعي -الطيب بن الحبيب- وفي غيابه، فإن هذا الأخير عارض البيع وطالب بفسخ العقد وبطلانه. ولهذه الأسباب تم فسخ العقد وبطلان البيع وفق المادة 815 من القانون المدني، والتي تمنع التصرف في أملاك القبيلة الغير قابلة للتقسيم.

وإنهاء للصراع تقرر بيع قطعة الأرض الجماعية المتنازع عليها بالمزاد العلني -آخر مزايد له الحق في امتلاكها- على أن يقسم مبلغ شراءها فيما بين الورثة، وفي 18 مارس1885 نطقت المحكمة ببطلان البيع الذي تم أمام الموثق «بن شاريل»، وعرضت الملكية الأرضية الجماعية على البيع بالمزاد العلني بمبلغ مالي أولي قدره مائة فرنك[1].

لا تهمنا حيثيات الحكم في هذا المثال بقدر ما تهمنا نتائجه المتمثلة في فقدان الفلاحين الجزائريين لأراضيهم بهذه الطريقة وإسقاطهم بمثل هذا السلوك لحقوقهم المشروعة فيها.

ونبقى دائما في حاجة إلى ضرب المزيد من الأمثلة لإبراز رفض الجزائريين التنازل عن ممتلكاتهم الأرضية.

ففي سنة 1885 صادرت إدارة الاحتلال الفرنسي مساحة أرضية غابية في نسموط -بضواحي معسكر- تقدر بـ 176,39,50 هكتار، فرفع الفلاحون مذكرة احتجاج ضد قرار المصادرة، يُذكِّرُون فيها السلطات الاستعمارية بأن القرار المشيخي (1863) قد اعترف لهم بملكيتها، إلا أن مدير الأملاك العامة ردَّ عليهم في تقريره الذي رفع نسخة منه

(1)- Etude de Mr Paulin SAUREL, avocat défenseur 1885. Cahier des charges. Vente sur licitation. Pour el Habib Bentayeb contre Mr Saïd Ould A.E.K. Ben Ahmed et autres. Enregistré à Mascara le 17/12/1885.

إلى عامل عمالة وهران بأن مصادرة الأملاك الغابية لنسموط قد تمت خلافا لما تنص عليه التشريعات المعمول بها في إطار مرسوم 25 ماي1869، ومع هذا تمت المصادرة.

ومن ضمن الاثنين والثلاثين فلاحا ممن أمضوا على المذكرة الاحتجاجية قَبِلَ ثمانية وعشرون منهم بالتعويضات، بينما الأربعة المتبقين اعترضوا بشدة على قرار التعويض-وهم على التوالي: البشير بلحبيب، سي محمد بلمكي، عبد القادر ولد سي أحمد، والطاهر بن عبد الرحمن-[1].

وبهذه الطريقة تكون إدارة الاحتلال قد ألحقت أرضي غابية بأملاك الدولة دون اللجوء إلى حكم القانون والشرعية، وإنما اعتمادا على حكم الأمر الواقع وعلى المبادرات الفردية للحكام، يعني اكتساب الحق باللجوء إلى الوسائل الاستعمارية. وحتى لا تثير الشبهات، فإنها لجأت إلى أسلوب التعويض الذي قبل به بعض الفلاحين مكرهين، بينما رفضه آخرون لاعتبارهم إياه استخفافا بهم واحتقارا لهم واستهتارا بحقوقهم؛ ومهما كان الأمر فإن النتيجة واحدة، وهي حرمان الأهالي الجزائريين من حقوقهم في ملكية الأراضي، والرضوخ لمشيئة الاستعمار الفرنسي ولقدرته.

تلكم هي تصرفات الذين ادعوا، بل واحترفوا الدفاع عن حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

ومن الأمور المثيرة للعجب والدهشة إقدام إدارة الاحتلال الفرنسي على مصادرة أراضي فلاحية يتمتع أصحابها بسندات رسمية تثبت امتلاكهم لها، كما هو الحال مع أرضي دوار سيدي أحمادوش (دائرة معسكر).

وقد أدى هذا التصرف إلى إحداث قلاقل بين الفلاحين وجعلهم أكثر إحساسا بحقوقهم المغتصبة من جانب إدارة الاحتلال الفرنسي، فرفعوا مذكرة احتجاجية جماعية إلى الإدارة الاستعمارية مذيلة بإمضاءاتهم وأسمائهم، -مدعمة- مرفقة بسند ملكية يعود إلى العهد العثماني يثبت أحقيتهم في امتلاكها، وعلى أنهم اشتروها من الباي محمد بن عثمان الكبير في سنة 1185 هـ/1771 م.

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton 2M/107.

وقد ورد فيها صراحة أن الأرض التي صادرتها فرنسا قد «اشتراها السيد الحاج محمد بلعيد، وسي امعمر بن عيسى، وسيدي علي بن موسى، وجميع أولاد سيدي احمادوش، ومن تنسل منهم من الذكور دون الإناث، من البائع لهم -كما ورد في النص- مولانا المؤيد السيد باي محمد بن عثمان المجاهد في سبيل الله، جميع الأرض المنسوبة لبني عامر المعروفة"المدوة" كقبة الولي الصالح سيدي احمادوش معلومة عند العام والخاص بما فيها المقبرة المنسوبة لبني عامر، والحاسي اللي في وسط الطريق...» وتنتهي الوثيقة بالعبارات التالية «باع إليهم ذلك بيعا صحيحا بأربعمائة ريالات صرف الجزائر بعد ما قبضها السيد الباي المذكور قبضا وافيا، ودفعها في بيت مال المسلمين، وبذلك صارت ملكا للمساكين...لا دخل لأحد فيها، بحضرة السيد التهامي بلمختار، والسيد الحاج الطاهر بن عبد القادر وباي شاوش أحمد بن خدة»[1].

وإليكم فيما يلي نسخة من هذه المذكرة، مرفقة بنسخة من سند البيع الذي يحتوي على تفاصيل دقيقة عن المعالم الحدودية لهذه الملكية الأرضية مع توقيعات أعيان الدواوير وكبرائهم.

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 5 L/25 (colonisation officielle).

نسخة من الشكوى الجماعية لسكان قبيلة سيدي حمادوش (معسكر) ضد قرار مصادرة أراضيهم مرفقة بـــ سند الملكية

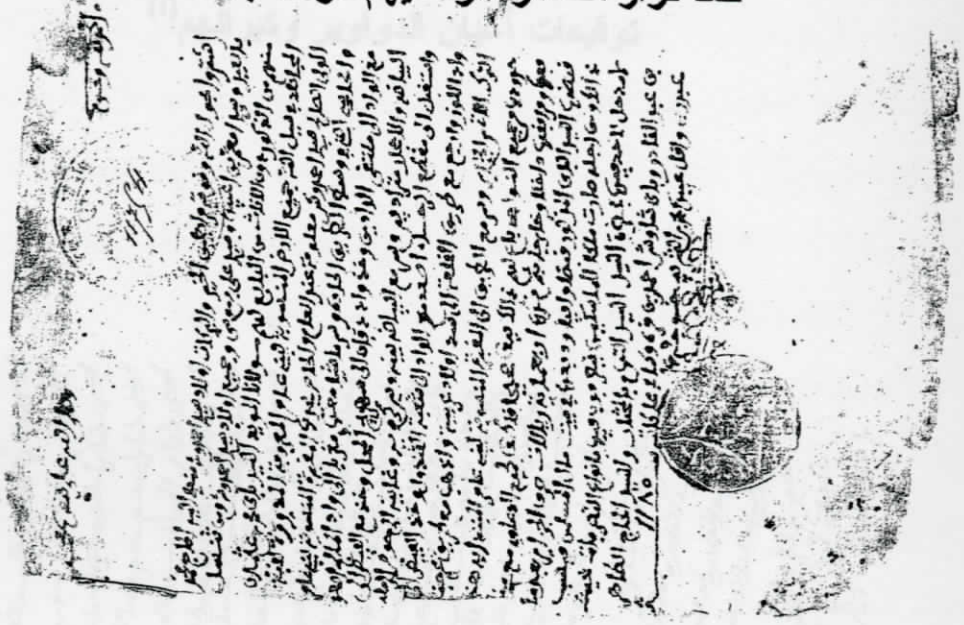

المصدر: C.A.O.M. G.G.A. Carton 5 L/25 (colonisation officielle).

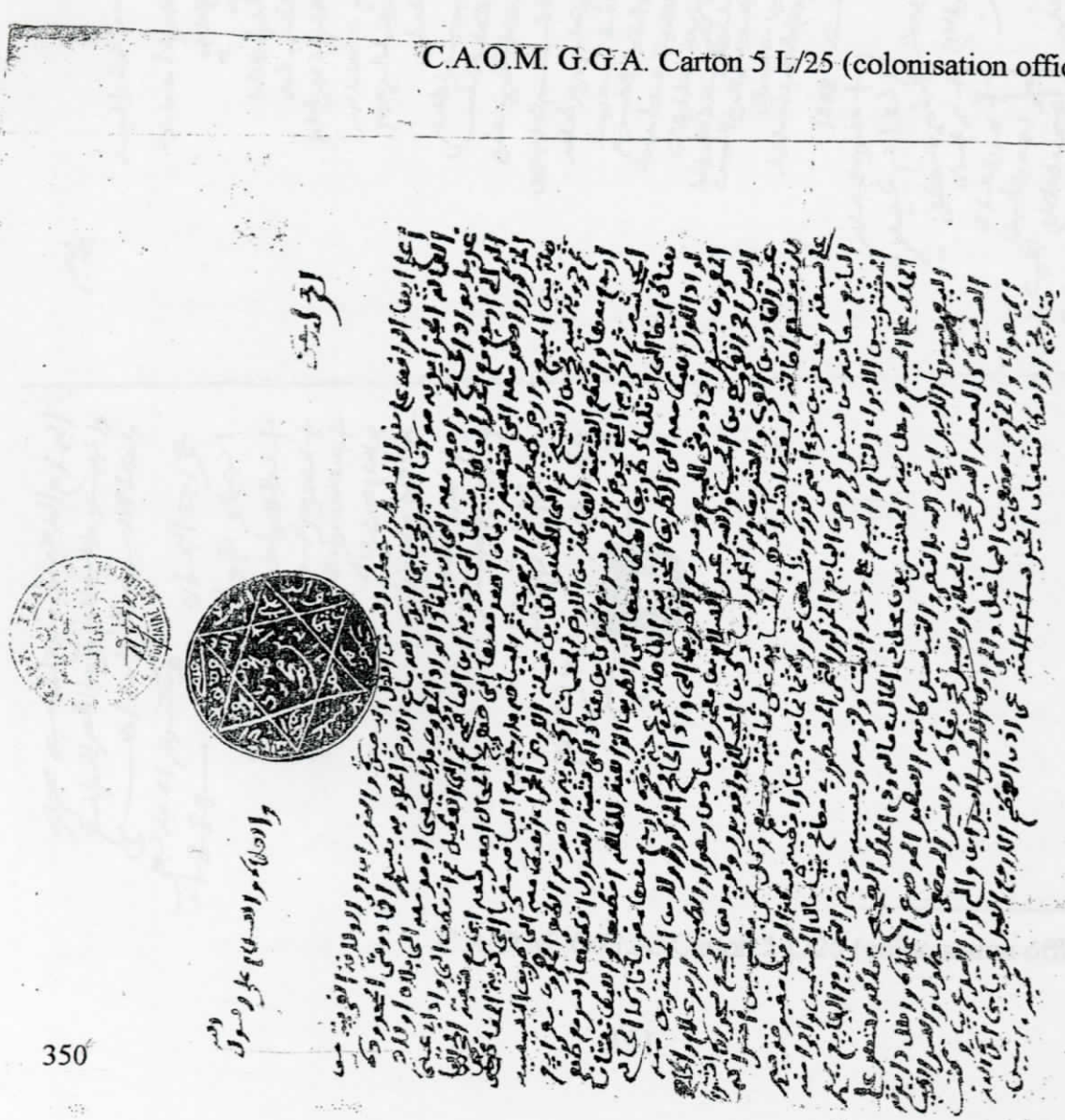

توقيعات أعيان الدواوير وكبرائهم[1]

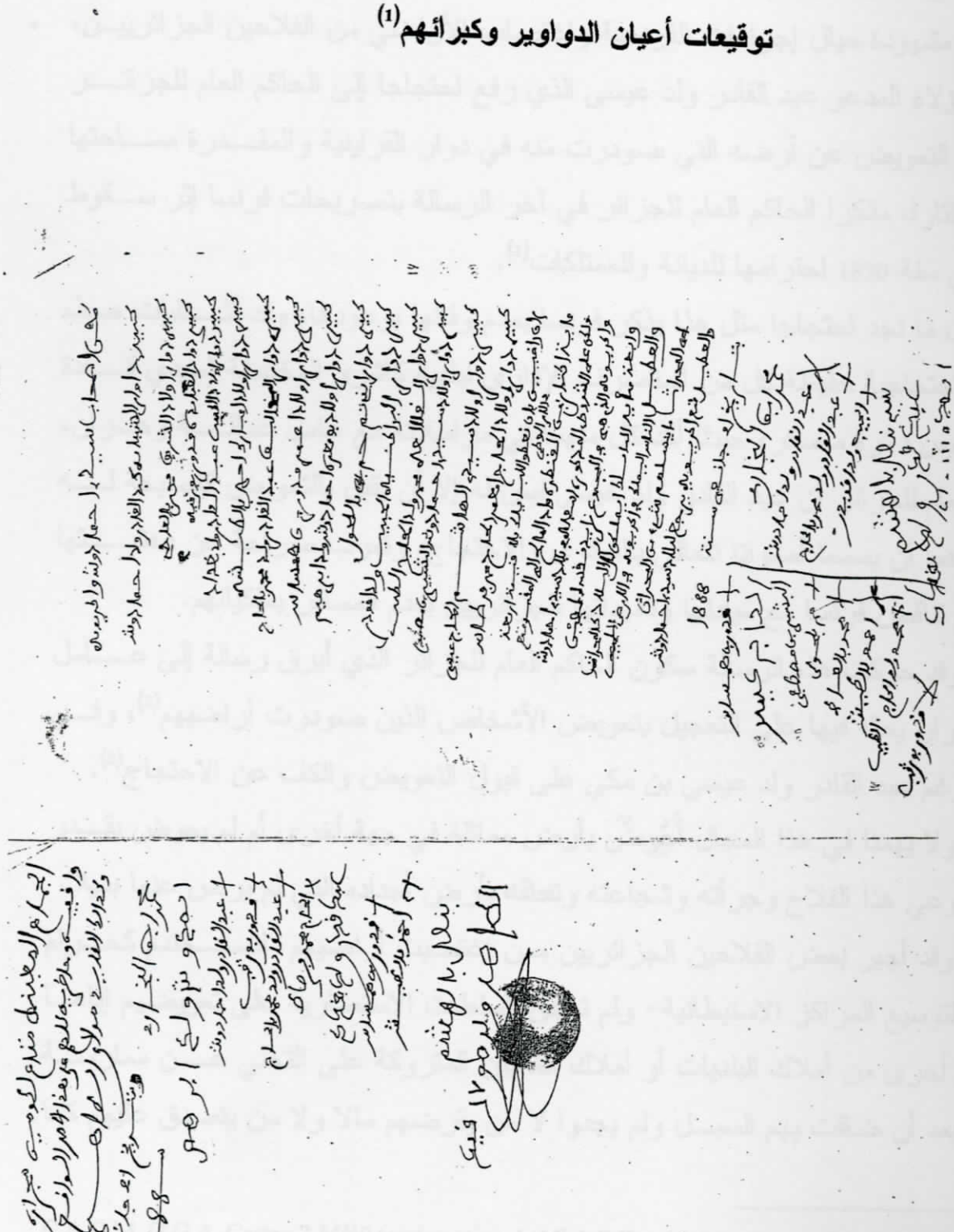

C.A.O.M. G.G.A. Çarton 5 L/25 (colonisation officielle). -(1)

بعض الجزائريين لم يكن يروق لهم الاستمرار في العيش تحت وطأة الظلم، فكانت لهم مواقف مشهودة حيال إجراءات الفرنسية واغتصاب الأراضي من الفلاحين الجزائريين، ومن بين هؤلاء المدعو عبد القادر ولد عيسى الذي رفع احتجاجا إلى الحاكم العام للجزائر يرفض فيه التعويض عن أرضه التي صودرت منه في دوار القراينية والمقدرة مساحتها بعشرين هكتارا، مذكرا الحاكم العام للجزائر في آخر الرسالة بتصريحات فرنسا إثر سقوط الجزائر في سنة 1830 احترامها للديانة وللممتلكات[1].

قل ما نجد احتجاجا مثل هذا يذكر فرنسا بعدم وفائها بوعودها، وقد أثارت هذه الرسالة الاحتجاجية حفيظة كل من المتصرف الإداري لبلدية كاشرو المختلطة (سيدي قادة حاليا) ورئيس دائرة معسكر، حيث أكد كل منهما في مراسلاته مع عامل عمالة وهران، والحاكم العام للجزائر أن عبد القادر ولد عيسى ليس له إلا أن يقبل بالتعويض كنصيحة له لأنه ساء هما أن يسمعا أصواتا تتعالى بالشكوى والاحتجاج، وتعرب صراحة عن دهشتها البالغة في تناقض فرنسا مع مبادئها وتعهداتها للجزائريين بعدم المساس بملكياتهم.

وقد حركت هذه الرسالة سكون الحاكم العام للجزائر الذي أبرق رسالة إلى عامل عمالة وهران يحثه فيها على التعجيل بتعويض الأشخاص الذين صودرت أراضيهم[2]، وفي الأخير أرغم عبد القادر ولد عيسى بن مكي على قبول التعويض والكف عن الاحتجاج[3].

ولا يهمنا في هذا المجال أَعُوضَّ بأرض مماثلة في جهة أخرى أم لم يعوض بقدر ما يهمنا وعي هذا الفلاح وجرأته وشجاعته وتعلقه بأرض أجداده التي لم يرض عنها بديلا.

وقد أجبر بعض الفلاحين الجزائريين ممن اغتصبت أراضيهم -لتستخدم كحزام أمني أو لتوسيع المراكز الاستيطانية- ولم توافق السلطات الاستعمارية على تعويضهم إياها بأراضي أخرى من أملاك البلديات أو أملاك الغائبين المتروكة على التخلي عن ممارسة الفلاحة بعد أن ضاقت بهم السبل ولم يجدوا لا من يقرضهم مالا ولا من يتصدق عليهم كما

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 2 M/40 (réclamation de Mr A.E.K ould Aïssa en date du 18-10-1889).

(2)- Ibid.(le G.G.A Mr le Greffier d'Oran en date du 09/12/1889).

(3)- Ibid(renvoi de la réclamation de A.E.K ould Aïssa en date du 10-06-1890).

يشير إليه نص المذكرة الاحتجاجية التي بعث بها المدعو أحمد بن قطاف البُزيد من دوار البكارية إلى الحاكم العام للجزائر والتي يطلب فيها بدل أرضه التي ضاعت منه أن تمنحه سلطات الاحتلال تسريحا يسمح له بتعليم القراءة لأبناء الأهالي، أو توظيفه كعون إداري، بعد أن ذكّر الحاكم العام للجزائر بأنه تقدم بطلب مماثل خلال شهر مارس 1889، لكن المتصرف الإداري منعه من الخروج إلى الدواوير لأداء مهمة التعليم[1].

فمع أنه تصرف وفق مرسوم 18 أكتوبر 1892 الذي لا يسمح للأهالي الجزائريين بممارسة التعليم الخاص إلا بإذن من الحاكم العام[2]-وإن كان هذا المرسوم قد صدر بسنتين بعد تقديمه الطلب- إلا أن المتصرف الإداري قد استقبل طلبه بالعداء والنفور مما يجعلنا لا نشك في أن هذا السلوك يبرهن على الشعور العدائي لبعض المتصرفين الإداريين حيال الأهالي الجزائريين، وإليكم فيما يلي نسخة من هذه المذكرة[3].

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/47

(2)- Claude COLLOT. Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830 - 1962) Alger: P.U.F. 1987, p 315.

(3)- C.A.O.M. G.G.A Carton 9H/47 .

رسالة تشكي من مواطن جزائري (أحمد بن قطاف) إلى الحاكم العام للجزائر يعرض فيها سوء حاله بعد أن استولت إدارة الاحتلال على جميع ممتلكاتـــه في أعقاب إيداعه السجن فيما بين 1876–1884[1]

22 avril 1889

A Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie

Salutations

De la part d'Ahmed ben Guetaf El Kadjit, du douar Bekaria.

Autrefois j'étais riche. De 1876 à 1884 j'ai été interné en France. Mais retour je n'ai retrouvé aucun de mes biens, tout avait disparu.

Aujourd'hui je suis sans ressources pour faire vivre mes enfants qui sont en bas âge, au nombre de six. Je ne trouve ni à emprunter, ni à me faire faire l'aumône, de sorte que je suis dans la détresse.

Je ne puis m'employer que comme instituteur, secrétaire au service de l'Etat.

Au mois de mars dernier je vous ai demandé l'autorisation d'aller dans les tribus pour faire en sorte de m'y placer comme instituteur. Mr l'administrateur me refuse toute permission de voyager. Me trouvant le terme comme un prisonnier à Bekaria je fais appel à votre bienveillance.

L'interprète Mr
A. Chef

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE
8 MAI 1889
N° 16604
GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE
N° 412
10 MAI 1889
BUREAU

C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/47. -(1)

وقد أدت العرائض والمذكرات الاحتجاجية التي تقدم بها الفلاحون الجزائريون إلى البرلمان الفرنسي وإلى سلطات الاحتلال فيما بين 1892-1894 إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية يرأسها «جول فيري» (Jules FERRY)، وذلك بعد أن وصلت إلى فرنسا تقارير تنذر بالخطر عن «الحالة العامة» لدى الجزائريين المقيمين في المناطق الجبلية، وبالإضافة إلى ذلك فقد اغتنم الجزائريون فرصة وجود «لجنة جول فيري» بينهم سنة 1892 وتقدموا إليها بمطالب قوية[1]، وتمكنت هذه اللجنة بعد جولة قامت بها عبر المناطق الأكثر تأثيرا بالقانون الغابي وقوانين الأنديجينا وإجراءات القمع المسلطة على السكان من قبل الموظفين الإداريين العديمي الشفقة من جمع شهادات الفلاحين، وتوصلت إلى الكشف عن عوامل أخرى ساهمت في ازدياد شقاء الفلاحين وبؤسهم، منها التكاليف الجبائية، ونتائج التشريعات العقارية.

وفي الجنوب الجزائري عارض السكان بشدة إقدام فرنسا على حفر الآبار، ومحاولة بسط سيطرتها على الواحات وإقامة المستوطنات العسكرية، وخير شاهد على ذلك مذكرة الاحتجاج الجماعية التي بعث بها باشا تيميمون والقرارة إلى القائد العسكري الفرنسي المقيم بالمنيعة، والتي تحمل أسماء وإمضاءات أحد عشرة قائدا اجتمعت كلمتهم على المعارضة الشديدة لاستيلاء الفرنسيين على أراضي تيمنطيط، ودخولهم القصر من غير استئذان السكان أو القياد، وبلوغهم بساتين النخيل؛ وضمّنوا رسالتهم خبرا مفاده أن قياد تدكلت، وعين صالح، وسالي، غير راضين تماما بعملية حفر الفرنسيين لآبار في أراضيهم الواقعة بـ «تبلخوزة»، وأن الهجوم الذي تعرضت له الحامية العسكرية الفرنسية «بالأحمر» كان من صنع ثمانية عشر رجلا من المهارة أصحاب الشيخ سيدي بوعمامة، وأنهم معروفون بأسمائهم[2].

وفي نفس السياق وَجّه ثمانية عشر قائدا من الجنوب الجزائري رسالة جماعية بتاريخ 19أوت1896 يحتجون فيها على الوجود العسكري الفرنسي فوق أراضيهم[3].

---

(1)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج : 02، ط : 03، الجزائر : ش.و.ن.ت 1983، ص 80 (بتصرف).

(2)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/56 (en date du 29-07-1896).

(3)- Ibid.

وأمام خطورة الموقف -خاصة وأن هذه الاحتجاجات تزامنت مع ثورة الشيخ بوعمامة (1881-1904)- أسرع الجنرال «بواتارد» (BOITARD) قائد القسم العسكري للإقليم الوهراني بإبراق رسالة إلى الحاكم العام للجزائر يكشف له فيها عن مخاوفه من انتشار لهيب ثورة الشيخ بوعمامة بالمناطق الجنوبية للجزائر[1].

وللإشارة فإن الرسالة التي بعث بها الجنرال «بواتارد» إلى الحاكم العام للجزائر يخبره فيها بخطورة الموقف الناجم عن حفر الآبار، والتي يعرض فيها عليه مشروعا بإنشاء سبعة نقاط مائية على الطريق الرابط بين المنيعة وتبلخوزة كانت تحمل علامة «سري» (Confidentiel)[2].

وما يمكن استخلاصه من هذا الاحتجاج الجماعي لسكان الجنوب الجزائري أن منشأ صراعهم مع الاحتلال الفرنسي كان سببه الماء وما قد ينجرُّ عنه من مكاسب استراتيجية تساعد على تحقيق أحلام الكولون في تحويل الصحراء الجزائرية إلى جنة خضراء.

لقد ظلت المذكرات الاحتجاجية خلال القرن التاسع عشر تشكل واحدة من بين أهم الوسائل القانونية الكفيلة بتحقيق هدف الفلاحين الجزائريين في استعادة أراضيهم، وأداة ناجعة للتعبير عن موقفهم وإكتراثهم بمسألة التعدي على حقوقهم وامتهانها، كرفضهم لإقامة المشاريع الاستيطانية فوق أراضيهم، أو إسقاط حقهم فيها بعد ترحيلهم منها، أو إكراههم على القبول بالتعويض المالي والعيني.

ومن بين المذكرات التي تثير رفض الفلاحين لسياسة التعويض والتي يجدر بنا التوقف عندها إثباتا لهذه الحقيقة، أربعة رسائل احتجاجية بعث بها أصحابها إلى المتصرف الإداري لبلدية كاشرو المختلطة ونسموط، يعترضون فيها بشدة على قرار مصادرة أراضيهم وتعويضهم إياها بأراضي أخرى[3]؛ إلى جانب عريضة أخرى رفعها تسعة فلاحين من دوار

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 22 H/56.

(2)- Ibid. (12/04/1896).

(3)- C.A.O.M. G.G.A Carton 2M/40 (réclamation de divers indigènes,Palikao le: 01/10/1897).

حجاجة (معسكر) إلى الحاكم العام يبدون فيها رفضهم للأراضي التي منحتـــهم إياهـــا إدارة الاحتلال بديلا عن أراضيهم[1].

وظلت العرائض الاحتجاجية حول ملكية الأرض ترد من الفلاحين الجزائريين تبعـــا على سلطات الاحتلال الفرنسي خلال الفترة ما بين 1900 و 1962، وتمثل مظهرا بـــارزا لتشكي الفلاحين من سوء حالهم، ومؤشرا لتبنيهم الدفاع عن أراضيهم ومطالبتـــهم لحقوقـــهم بأنفسهم كما سيظهر من خلال النماذج التي ستعرض لاحقا، مثل العريضة الاحتجاجية التـــي تقدم بها المدعو بن نغماس أحمد بن محمد من عين تموشنت إلى الحاكم العام للجزائر يطالب فيها بأرض جده الولي الصالح سيدي محمد بن نغماس دفين «ريوسالادو» (المـــالح حاليـــا) غرب وهران، والمقدرة مساحتها بـــ 32,5 هكتارا -حيث يوجد ضريحه- والتـــي اســـتولى عليها أحد الكولون، وقد تضمنت العريضة معلومات بخصوص التحقيـــق الجزئـــي الـــذي خضعت له هذه الأرض سنة 1875، وتفاصيل دقيقة بأسماء الورثة من ذرية وأحفاد ســـيدي محمد بن نغماس، وتنتهي بطلب الإلتماس من الحاكم العام للجزائر فتح تحقيق ينصف الورثة ويمنحهم حقوقهم في الإرث[2]، إلا أننا لم نعثر على جواب من إدارة الاحتـــلال علـــى هـــذه الرسالة، وإليكم نسخة منها.

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 2M/07 (en date du 02/05/1899).

(2)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 3N/01 (le 17 Juin 1931).

شكوى من مواطن جزائري إلى الحاكم العام للجزائر ضد معمر أوربي[1]

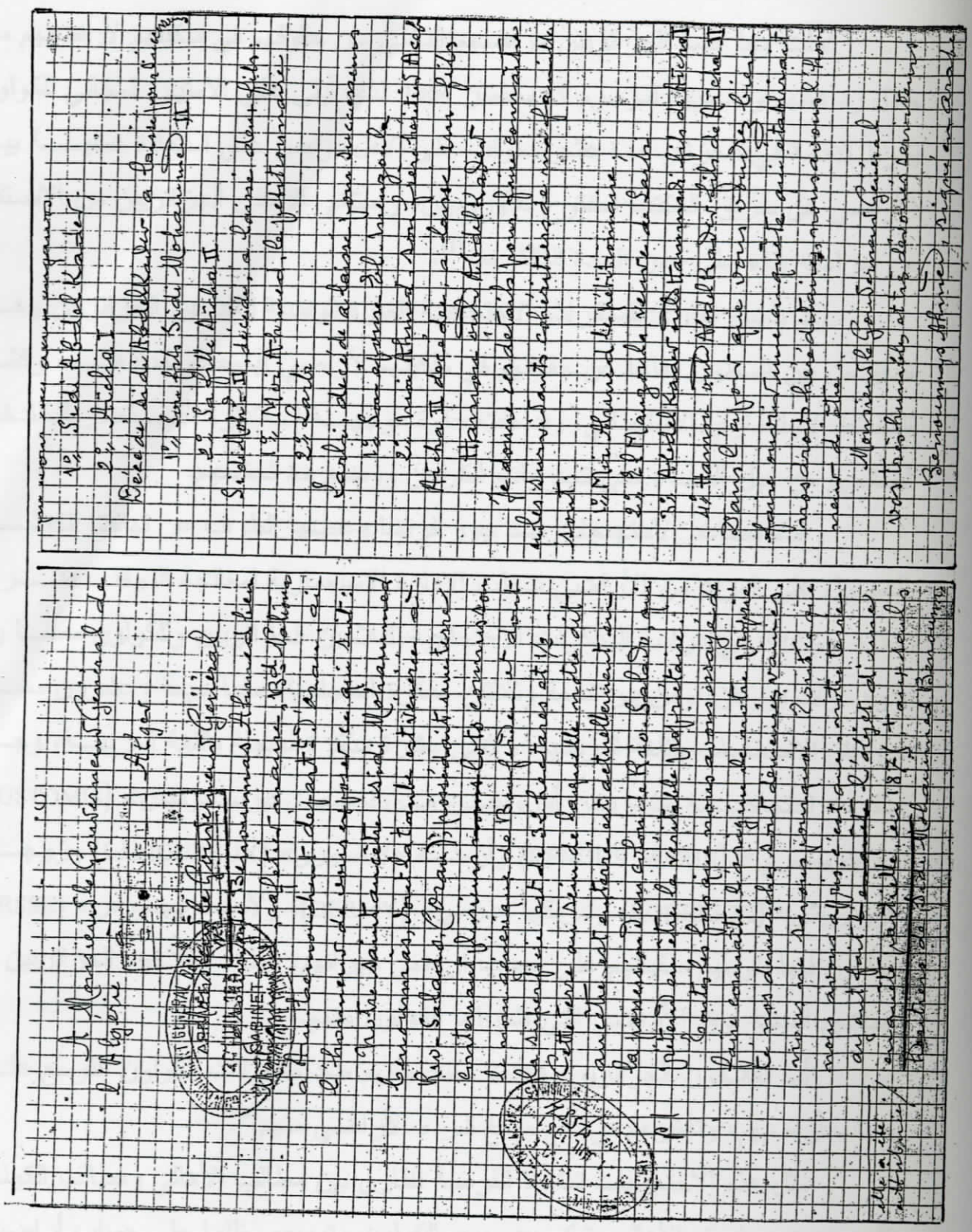

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 3N/1 –

تجلت معارضة الجزائريين ورفضهم التخلي عن حقوقهم في ملكيتهم لأراضيهم من خلال رد فعلهم وتصديهم لمرسوم 13 سبتمبر 1904 الذي أبقى على الامتياز المجاني للكولون بشرط الإقامة في الجزائر لمدة عشر سنوات على الأقل، ونص على استعادة عملية بيع الأراضي عن طريق المكتب المفتوح للأوروبيين، واستثنى الأهالي الجزائريين من الاستفادة من إجراءاته بناء على نص المادة الثالثة منه[1].

وقد يلمس القارئ للمذكرات الاحتجاجية الغيرة الوطنية للفلاحين الجزائريين وهي تتدفق من بين السطور دفاعا عن حقوقهم في ملكيتهم لأراضي آباءهم وأجدادهم، وكشفا للمخطط الاستعماري الاستيطاني، ونداءات حارة موجهة للإدارة الاستعمارية للتدخل لصالحهم من أجل القضاء على تجاوزات الكولون ووضع حد لجشعهم.

وأمام تصاعد الاحتجاجات ضد جور فرنسا وغضها الطرف عن تهافت الكولون للحصول على المزيد من الأراضي تدخلت الإدارة الاستعمارية لمعالجة الموقف، فشرعت خلال عام 1910 في دراسة المذكرات الاحتجاجية للفلاحين الجزائريين وللكولون معا بدأ بدوار أولاد بورنان. ومن بين تسعة وثلاثين مذكرة احتجاجية، منها سبعة وعشرون مسجلة في دفتر الاحتجاجات باللغة الفرنسية، واثنتي عشرة مذكرة مسجلة باللغة العربية، وجدت مذكرات احتجاجية لمعمرين أوروبيين من بينهم: «بوستوميس» (POUSTOMIS) و«رينوماري» (RENOUS MARIE) وأرملة «لامورو» (LAMOUREUX) وزوجة «روديريش» (RODERICH) وشريكها «درمي» (DERMY)، ولاسيما «جورس» (GORSSE) يطالبون فيها بتوسيع ملكياتهم على حساب أراضي جيرانهم، وطرد الفلاحين الجزائريين من مساكنهم المبنية فوق الأراضي التي اشتراها الكولون منهم.

أما الفلاحون الجزائريون فكانت احتجاجاتهم ضد محاولات الكولون التوسع على حساب أراضيهم، وتأخرهم في دفع مبالغ شراء الأراضي منهم[2].

مثل هذه الاحتجاجات تمنحنا الفرصة لنقارن بين مطالب الأهالي ومطالب الكولون، ففي حين نرى فريق الأهالي يشكو من جور الكولون وتوسعهم ظلما على حساب أراضيهم،

---

(1)- Le département d'Oran et son conseil général 1830-1930, p 206.

(2)- C.A.O.M G.G.A. Carton 1N/05

نرى الفريق الثاني يطالب السلطات الاستعمارية المحلية بمساعدته على التوسع على حساب أراضي جيرانه تأمينا لمستقبله وتركيزا لملكية الأراضي بيده لوحده، وتصميما على تجريد الفلاحين الجزائريين المجاورين له من حقهم في ملكية أراضيهم.

وهذا السلوك يعتبر أحد أهم المظاهر البارزة لاتجاه الكولون في تجاهلهم لحقوق الأهالي، ونظرتهم إليهم كأنهم مجرد أصحاب أملاك ينتظرون مبادرة الشاري للإسراع في بيع أراضيهم وممتلكاتهم، ليصبحوا بذلك أسيادا مطلقين على الأراضي الجزائرية بعد انتزاعهم الاعتراف من السلطة بملكيتها.

ومن بين الذين طالبوا باستعادة حقهم في الأراضي التي صادرتها فرسا منهم-عقابا لهم على تمردهم ضدها- نذكر جماعة قبيلة العمري التي رفعت احتجاجا في 13 جوان 1906 إلى الحاكم العام للجزائر، أمضى عليه عشرة أشخاص إثر اجتماع لهم بإحدى المقاهي[1] يطالبون فيه من سلطات الاحتلال أن تعيد إليهم الأراضي وبساتين النخيل التي صودرت منهم عقب ثورة واحة العمري سنة 1876[2]، وللعلم فقد تحولت الممتلكات المصادرة في نوفمبر 1879 من أملاك للدولة إلى اثنين من الكولون أحدهم يدعى «تيار فوريولي » (Tierre FORIOLI) والثاني بـ «سارافين» (SARRAVIN).

وذكر الفلاحون الجزائريون الحاكم العام بأن هذه الرسالة هي الثالثة من نوعها بعد الرسالة الجماعية التي بعثوها إليه في 20 جوان 1904 والتي لم يعترف لهم في الإجابة عليها بحقهم في ملكيتهم لأراضيهم المغتصبة مكتفيا بالقول أنه يمكن استعادتها من الكولون عن طريق شرائها منهم.

أما الرسالة الأولى التي وجهت إلى الحاكم العام للجزائر والتي تعود إلى سنة 1886 فقد ناشد فيها سكان واحة العمري سلطات الاحتلال السماح لهم بزراعة أراضيهم المحتجزة لأنها المصدر الوحيد لضمان العيش لأبنائهم ولعائلاتهم التي تعاني الفقر والجوع[3].

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 2H/90 (les membres de la Djemâa de Lamri (Bouazid) commune de Biskra à Mr le gouverneur général à Alger, en date du 13/06/1906).

(2)- تقع واحة العمري على بعد 48 كلم جنوب غربي بسكرة، اندلعت فيها الثورة ضد فرنسا عام 1876 بزعامة محمد يحي بن محمد شيخ أولاد ادريس.

(3)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 2H/90 (en date du 21/01/1886).

وللإشارة فإن عائلات واحة العمري التي لم يثبت تورطها في أعمال ضد فرنسا ظلت تتمتع بأراضيها الزراعية والرعوية وتحضى بالحماية الاستعمارية[1].

وفي شهر نوفمبر من سنة 1910 تقدمت جماعة العمري مرة أخرى بعريضة تطالب فيها الحاكم العام للجزائر مجددا السماح لها بشراء الأراضي المحتجزة عقب ثورة العمري (1876)، لكن الحاكم العام رد عليهم بأن الأراضي المحتجزة قد تم بيعها للكولون وما عليهم سوى التوجه لملاكها لشرائها منهم، وإليكم فيما يلي نسخة من هذه الرسالة مع ترجمة إلى الفرنسية.

(1)- C.A.O.M. G.G.A.Carton 2H/90 (listes nominatives des Bouazid restés fidèles avec indication des tentes et des troupeaux. en date du 22/07/1882).

عريضة من جماعة العمري إلى الحاكم العام للجزائر(مع ترجمة إلى الفرنسية)[1]

الحمد لله وحده جل وعلا

اسعد الله اهوال المعظم الاوفق سعادة السيد
الفيس نور الهوال العلم بالتاجر ابي وسنابر عالافضا
حاله الله اسامي السلام عليك ورحمة الله وبركاته اما بعد
وبعد فالذي في اعلامكم به فانا في وجهنا هنكاينا
لسم ذكر بالاصل انا من اهلاك لكو انت ابو الجميع
ولا نترك احدا يضيع ونتكر اليه بعين الرحمة بعد
الفهم ليطيع ويتنهى عما صدر منه وبيع ... الخ
ليكون مشروحا معكم ان الدولة السعيدة الفرنساوية
تكبش من العمرة ... فقعت عنه ليعرف قدر نفسه
وقدرها ... وكنا العبيد ان التطويل فيه
تنكيد الخ نعم سيدي ان المصيبة التي ... ابانا
1876 حتى خرجوا عن عفوا لهم بخروج الطاعة عن
الدولة وهلكوا انفسهم حتى اخذوا جزاءهم من
العقوبة العامة المشتملة على النفي تخصيصا وتعميما
وعلى جبايات الاملاك التي اخذت ايديهم وذلك كله
حقا لاكلناس الدولة السعيدة وحاقنا الى نظام احد
ونحن في 1876 لم نبلغوا حد التكليف بل بعضنا
في امد الرضاع وبعضنا في حالة الصبوة الى ... نا
العقوبة مع ابانا بالتبعية لابا الاجانب ولما
بلغنا الاحد التكليف كما تعلم من ذلك التاريخ الذي هو
1876 الى تاريخ 1887 يصير اثنا عشر سنة
ظهر لنا ما صدر من ابانا من الغلاء العديم الخ فتفتينا
بلينا في ذلك الوقت كهاته الساعة من صحة العقل
والبدن لسلمنا انفسنا كلها في العسكر في خدمة
الدولة لعل ابانا من العقوبة على من عصاها ... اهلها

العقل والمفاخر كلها من الله والامور بيده وثانيا
ان الناس الذي حضرت في العساد 1876 اما
رؤساؤهم اخذوا جزاءهم من النفي الى كالدون وغيرها
ومات من مات واما العامة وكثيرها توفي رحمة
الله عليه وبقي شيء قليل لا عبرة به وهو كالشيء
حاصله سيدي رحمة الله ثم منكم العفو عما سلف
ومثل كل دولة العفو بعد القدرة ومثلك لا يحتاج
لتعريف وحاصل مرغوفنا من سيادتك ازالة النفي
علينا وما جعلته الدولة علينا او كابتمناسه
نؤدي ... ان شاء الله ولو ندفع فوايد انفسنا بعد
عن ذلك ايضا فاقل اوجل نعم سيدي اما ما جاز
علينا من العقوبة المذكورة في الالف بهوجس
استوجبه ابائنا وفي بالتبعية واما ان نعف
الدولة السعيدة علينا في المستقبل بهو يؤول الى
الظلم ومثلك ... لا يرضى به وليس من شأنه
من كوننا 1876 لم نكن صبيان كأننا غايبين
لم نحضر وابي العساد اصلا وذلك هو الخوف فجبر
الامر ومعاهو مثلنا في العقوبة بالتبعية النسوة
من انهم لا رأي لهم مثل الصبيان وفيه كجاريه ودمت
في امن الله ومعظم والسلام ... اولاد امسعود الكابينيس والانتباه تشد ابي تعي
العنصر موقفة من ... ابا زيد منهم الحاز ... على منصر
امسعيد بن الصيف ... على بن المسعود ... الهجري عبد الله
... احمد بن الدراجي ... افويدر بن النوت عبد القادر بن
المبروك ... وحوى بن علي ... الهامل بن الخوجه
امنهم الله ... 3 ودمافير 1887

C.A.O.M. G.G.A. Carton 3H/47 –(1)

عريضة من جماعة العمري إلى الحاكم العام للجزائر: الترجمة الفرنسية(1)

A Monsieur le Gouverneur général

De la part des Oulad Saoud, fraction des Bouazid installés dans la commune d'Ain el Ksar, arrondissement de Batna.

Lorsqu'en 1876 nos pères, frappés d'égarement, se soulevèrent contre l'autorité française, ils se perdirent eux-mêmes et furent punis par l'exil collectif et individuel et par la saisie de leurs biens-fonds. Ce n'était que justice, car le Gouvernement ne fait tort à personne.

Or en 1876, nous étions les uns dans l'enfance, les autres à la mamelle, et fûmes enveloppés dans le châtiment de nos pères par la force des choses. Majeurs aujourd'hui, car douze années se sont écoulées depuis lors, nous reconnaissons toute l'étendue de leur faute; et certes si nous eussions été alors comme aujourd'hui sains d'esprit et de corps, nous aurions tous pris du service dans l'armée française en voyant quelle est la punition des rebelles. D'ailleurs il y eut toujours des égarés depuis le commencement du monde, et il y en aura jusqu'à la fin. La destinée vient de Dieu, et toutes choses sont dans sa main.

Quant aux fauteurs des désordres de 1876, les chefs ont été transportés dans la Nouvelle-Calédonie et ailleurs, et beaucoup sont morts; la plupart de leurs adhérents sont morts aussi, et il en reste très peu que rien.

Nous espérons de Votre Excellence grâce pour le passé, car les Gouvernements pardonnent après avoir manifesté leur force. Nous sollicitons la fin de notre exil, et nous donnerons tout de que l'Etat exigera de nous, fussent nos propres personnes. La peine que nous avons subie était juste, puisque nos pères l'avaient encourue; mais n'avoir point reçu compassion de nous deviendrait de l'injustice, et une personne telle que vous ne saurait l'accepter. Enfants en bas âge en 1876, nous n'étions point de ce monde, pour ainsi dire, et n'avons pris aucune part aux désordres, telle est l'exacte vérité. Il en est de même des femmes qui n'ont point voix consultative à l'instar des enfants.

Fait au nom de:

El Mazouzi ben Ali.
Saïd ben Sifi.
Ali ben Mefsaoud.
Larbi ben Abd Allah.
Ahmed ben Derradji.
Rouider ben Nour.
Abd el Kader ben Mebrouk.
Rahmoun ben Ali.
El Kamel ben Dahoui

4 Décembre 1887.

1) Interprète Militaire,

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE
16 DEC 1887
N° 1440/1
CABINET
GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE
N° 163
10/12 1887
BUREAU DE L'ALGÉRIE

C.A.O.M. G.G.A. Carton 3H/47 –(1)

وقد يظهر لقارئ هذه الرسالة مبالغة أصحابها في المدح والتظاهر بالمحبة للدولة الفرنسية الاستعمارية وتجريم أبائهم.

لكن ينبغي أن يُفهم من ذلك أنه ليس إلا أسلوبا حكيما يُراد منه استعطاف فرنسا، وليتمكنوا عن طريق هذه المراوغة من استعادة الأراضي التي صادرتها فرنسا من أبائهم وأجدادهم كإجراء عقابي -حربي- جماعي يشمل كل أفراد القبيلة بسبب عصيانها وتمردها على فرنسا سنة 1876 - وتقديمها يد المساعدة والعون للثائر محمد يحيى بن محمد شيخ أولاد ادريس الذين هم فرع من أولاد بوزيد- مشيرين أن العقاب قد لحق بهم بحكم التبعية لأبائهم مع أنهم كانوا آنذاك أطفالا صغارا، وأن المسؤولية تقع على أبائهم الذين تمّ نَفْيُ البعض منهم إلى كاليدونيا الجديدة، بينما البعض الآخر وَفَتْهُ المنية، ومن بقي على قيد الحياة لم يعد له شأن ولا تأثير.

فعلوا ذلك لعلّهم يلتمسون من الحاكم العام للجزائر عفوا يشملهم، وتعاد إليهم بمقتضاه الأراضي التي صودرت من آبائهم.

إن المتمعن في هذا التشكي يدرك من خلال كلماته أن أصحابه لم يطلبوا من فرنسا إعانة أو مساعدة (فهم ليسوا سوالين) وإنما طلبوا منها أن ترد إليهم حقهم الضائع، لأن الأمر آل بهم إلى التدهور الاقتصادي والفقر الاجتماعي بسبب مصادرة أراضي أبائهم.

وما تضرعهم إلى الحاكم العام للجزائر وتوسلهم إليه باستغاثة أقرب ما تكون إلى النثر «أنت أَبُو الجَمِيع، ولاَ تَتْرُكُ أحدًا يَضِيع، وتَنْظُرَ إليهِ بِعَيْنِ الرَّحْمَة بَعْدَ القَهْر لِيُطِيع، وينتهي عمَّا صَدَرَ مِنْهُ وَيُرِيع (كذا)...» سوى وسيلة أدبية سليمة ومفضّلة لكسب مشاعر الخصم وعواطفه.

ومن المذكرات التي تدلنا على التجاوزات والتعديات الفرنسية على ممتلكات الأهالي، وتكشف لنا عن الإحساس الفطري للجزائريين في تمسكهم بأراضيهم، وتعلقهم بها، نموذج التشكي الذي رفعه أعضاء جماعة عرش الصحاري إلى مدير أملاك الدومين بوهران يعربون فيه عن تشاؤمهم من الإجراءات التطبيقية لقانون 16 فبراير 1897 ويندون به،

ويعتبرونه جائرا ومجحفا في حقهم لأنه حرم أزيد من 50.000 رأس من الأغنام من الاستفادة من المراعي الشاسعة التي انتزعت منهم[1].

إن هذا التشكي، رغم ضعف لغته وركاكة تعبيره إلا أنه استطاع أن يمدنا بمعلومات عن الحالة البائسة التي آل إليها سكان عرش الصحاوي، ويفضح جشع الفرنسيين الذين لم يكن لهم من همٍّ في الجزائر سوى إلتهام المزيد من الأراضي غيرُ عابئين بمصير الفلاح الجزائري ومصير مواشيه.

كما أن نص التشكي ليس فيه مبالغة في الثناء والمدح «المفتعل» لإدارة الاحتلال كالذي سبق ذكره، وهو دلالة ناطقة عن تحسّر الأهالي من جور فرنسا وظلمها لهم. وفيه إصرار للفلاحين على استعادة أراضيهم عن طريق شرائها من الدومين لأن أصحابها الشرعيين هم أحق بشرائها قبل غيرهم من الغرباء والأجانب عنها.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار هذا التشكي واحدا من الوثائق التاريخية التي تدين الاستعمار وتتحاشى الاختلاط بالأجانب والاندماج فيهم أو التعاون معهم، وإليكم فيما يلي نسخة من نص هذه المذكرة الاحتجاجية.

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/05 (réclamations).

عريضة احتجاجية يعرب فيها أصحابها عن تشاؤمهم من الإجراءات التطبيقية لقانون 1897/02/16[1]

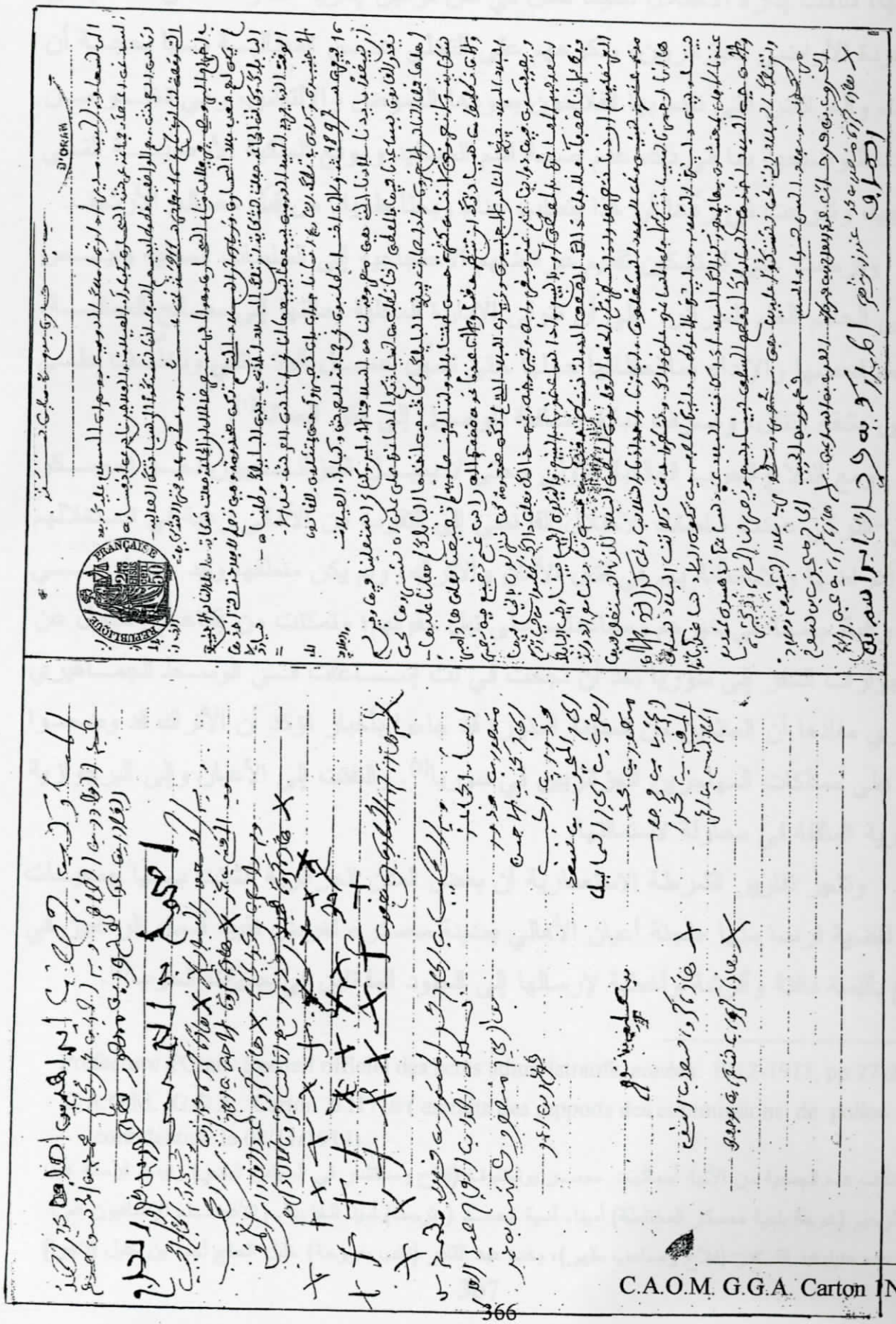

C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/5 –(1)

وحتى تخفف من حدة رفض الأهالي لعملية اغتصاب الأراضي والكف عن المطالبة باستعادتها، سلكت إدارة الاحتلال تكتيكا تمثل في سن قوانين إدارية صارمة من شأنها أن تؤجل عودة الأراضي للجزائريين، وتكرههم على التخلي عن المطالبة بها بحجة أن المذكرات والعرائض التي تقدم بها الفلاحون يسودها الغموض والالتباس، وهي تخلو من الإشارات التوضيحية بما في ذلك عدم صحة اسم المستفيد وموقع الملكية الأرضية التي يطالب بها، وتذرعت في ردّها أن هذا يتطلب عناء وبحثا طويلا من قِبَلِ مصالح الأرشيف.

وفرضت على المتشكين تقديم عرائضهم الاحتجاجية إلى السلطات المحلية وليس رأسا إلى الحاكم العام للجزائر، على أن تتولى الإدارة المحلية إحالتها إلى مصالح العمالة، وذلك بعد فحصها والإبداء بملاحظاتها حولها حتى تسهّل عمل الوثائقي وتخفّف على المشتكين مشقة التنقل، وصرف مبالغ إضافية للوصول إلى مقر العمالة[1].

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى وحتى لا يميل الجزائريون نحو المعسكر الألماني-التركي عمدت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى التقرب من الأهالي رغبة في استغلالهم لخدمة أغراضها والاستعانة بهم في قتال الألمان والأتراك، ولم يكن منطقها وليد حب فرنسي لهم أو رغبة جامحة في خيرهم ومساعدتهم على نيل حقوقهم؛ وتمكنت من إقناعهم بالعدول عن طلب جوازات السفر إلى سوريا بعد أن نجحت في بث إشاعات في الوسط الجماهيري الجزائري مفادها أن العائدين من المدينة المنورة قد جاءوا بأخبار تؤكد أن الأتراك قد وضعوا أيديهم على ممتلكات المهاجرين الجزائريين في سوريا[2]. والتفتت إلى الأعيان وإلى البرجوازية الجزائرية المثقفة في محاولة لاستمالتها.

وتشير تقارير الشرطة الاستعمارية أن بعض المدن الجزائرية أنشئت بها جمعيات مؤيدة لقضية فرنسا منها «لجنة أعيان الأهالي بمدينة معسكر» لغرض تقييد أسماء الراغبين في التبرع بألبسة دافئة وأفرشة وأغطية لإرسالها إلى الجنود المقاتلين في جبهات الحرب[3].

---

(1)- Préfecture d'Oran- Recueil officiel des actes administratifs, années: 1912-1913, pp 27-28

(2)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H /16 (extraits des rapports des commissions de police – confidentiel- le 08/11/1914).

(3)- تتألف هذه الجمعية من الآتية أسمائهم: معمر بوشنتوف (فلاح ومستشار في المجلس البلدي) رئيسا. قرمالة عبد الرحيم (خوجة بلدية معسكر المختلطة) أمينا. آسية محمد (مترجما) أمينا للخزينة. والأعضاء الإضافيون هم : عده حنيفةعبد القادر (فلاح وصاحب مقهى)، بخدة عبد القادر (نائب بفروحة) خليل الحاج أحمد بن خليل (تاجرا)

وأبلغت إدارة الاحتلال سكان الأرياف بأن المتصرفين الإداريين منكبّون على مناقشة قانون الأنديجينا ومراجعته لصالحهم[1].

وفي العرض الذي تقدم به «م. باستور» (M. PASTOR) وهو صيدلي ونائب ببلدية قسنطينة أمام اجتماع للنادي الفرنسي الجزائري يوم 19 مارس 1914 ذكر بأن الجزائريين في الأرياف يتمتعون بالحماية، وطالب بدراسة جدية لمسألة البنوك الأهلية، كما تحدث مطولا عن النهضة الفلاحية، وحق الأهالي في استخدام المعدات الفلاحية الحديثة، والاستفادة من القروض البنكية، إلا أن الدعاية الفرنسية لم تكن مجهولة الأهداف لدى الأهالي، ففي صفوف الفلاحين أخذت الشكوك والمخاوف تزداد حيال المستعمر، وبالنظر للنتائج السيئة للسنة الزراعية (1914) اتخذت فرنسا إجراءات مسبقة تجاه الفلاحين[2] الذين قابلوها بالعداء والنفور، وعبروا عن ذلك بشنهم إضرابا عاما عن العمل بالغابات لصالح الكولون[3]، وهاجموا ضيعات الكولون المنعزلة لاسيما في بلاد القبائل. وفي بعض جهات الوطن تعرضت بعض الشخصيات الجزائرية المتعاملة مع الاستعمار إلى عمليات اغتيال[4]؛ كما ثار الفلاحون في جبال بني شقران ضد الوجود الفرنسي تحت ذريعة الامتناع عن السماح لأبنائهم بالالتحاق بالخدمة العسكرية الإجبارية[5].

وسوف نعود للحديث عن ثورة بني شقران في الفصل الخاص بمظاهر النضال ضد احتكار فرنسا للأراضي الفلاحية.

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/16 (extrait des rapports de commissaires de police (1914)).

(2)- Ibid.

(3)- Ibid.

(4)- من بين المتعاملين الذين تعرضوا لعملية اغتيال نذكر عدّه حنيفي الحاج عثمان المستشار البلدي والقاضي بمحكمة معسكر الذي تمت مراسيم دفنه على الساعة العاشرة صباحا من يوم 26 نوفمبر 1914 بحضور « مارتان بارت » رئيس دائرة معسكر يرافقانه كل من رئيس البلدية والنائب العام، وحوالي أربعة آلاف مواطن (C.A.O.M. G.G.A .Carton 9H/16).

(5)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/16, (extrait des rapports mensuels d'Octobre 1914, Alger le 11/11/1914).

أما الأمير خالد بن هاشمي فقد احتج في الرسالة التي بعث بها إلى ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بشدة على اغتصاب فرنسا للأراضي الفلاحية الجزائرية، وطرد أصحابها منها تحت ذريعة المنفعة العامة مشيرا إلى أن مصادرة أملاك الأحباس قد حرمت المؤسسات الدينية والفقراء من الاستفادة من مداخيلها[1]، وشبه الاستعمار الفرنسي بالاستعمار الروماني لسلوكهما نفس الخطة في انتزاعهما الأراضي الفلاحية من أصحابها الشرعيين وتوزيعها على الكولون.

أما اقتراحات النواب الجزائريين -داخل الوفود المالية- الرامية إلى حل مشكلات الفلاحين، فقد كانت لا تَحْضَى بتصويت أو موافقة الأغلبية عليها، ولهذا كانت تسحب بسرعة، ولا حاجة لنا للدخول في موضوع الضغوطات والمناورات والإغراءات للحيلولة دون الموافقة عليها.

إن الحاكم العام للجزائر السيد «بورداس» (BORDES) قد صرح في عام 1922 أمام الوفود المالية قائلا «أنه لمن سوء النية أن نعلن أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر مبني على مصادرة أراضي الجزائريين».

أما «فيوليت» فقد بين قائلا «أن إجراءات المصادرة ستكون ضرورية عندما نريد توسيع قرية»[2].

ومن المسائل التي تدل على حدة التنافس بين الفلاحين الجزائريين والكولون حول ملكية الأرض احتجاج الكولون ضد هجرة العمال الجزائريين إلى الخارج، لأن الهجرة قد مكنت الكثير من الفلاحين المهاجرين من جمع ثروة مالية سمحت لهم باستعادة أراضيهم التي استلبت منهم[3].

---

(1)- Mahfoud KADDACHE, l'Emir Khaled, Alger, OP.U 1987, p 122.

(2)- Abdellah LAROUI. L'histoire du Maghreb T II, Paris 1976, p 49.

(3)- Abdelkader LAKJAA . La longue marche des ouvriers agricoles de la résistance à la prolétarisation, à la conquête de l'identité V1,Thèse doctorat 3eme cycle, sociologie du travail université de Paris, p 64.

وقد اعتبر الكاتب الجزائري مصطفى الأشرف أسلوب المهاجرين الجزائريين في صرف أموالهم من أجل استعادة أراضيهم عن طريق شرائها من الكولون كأداة فعالة في استراتيجية المقاومة السلمية الطويلة الأمد[1].

ويمكن الاستدلال باستمرار صدور الشكاوي من الفلاحين الجزائريين على موقفهم الحازم ووفائهم الخالص في الحفاظ على أراضي آبائهم وعدم التخلي عنها مهما باعد الزمان بينهم وبين تاريخ الاستيلاء عليها، ومن الأمثلة على ذلك المذكرة الاحتجاجية التي رفعها المدعو قلومي ميلود ولد محمد إلى الحاكم العام ضد الكولون الذي استولى على أرضه وظل يستغلها لمدة ثلاثين سنة كاملة[2].

أما الفلاحون الجزائريون الذين تقدموا بشكاوي يدعون فيها امتلاكهم لأراضي فلاحية بدون تقديم الأدلة والسندات فإن فرنسا أبطلت ادعاءاتهم وأسقطت حقهم فيها، فلم تترك لهم حيلة أو وسيلة ينفذون بها إلى الأراضي التي يدعونها، ومن هؤلاء المدعو عادل مدني، وبوهلال محمد من دوار أولاد سعيد اللذين احتجا على القرار الذي منعهما من زراعة الأراضي التي يدعيان ملكيتها لاعتبارها كانت أصلا موقعا لسد مائي جرفته الفيضانات عام 1927، وقد غرمتهم سلطات الاحتلال بمائتي فرنك[3].

كما ادعى شخص آخر من مدينة معسكر يدعى بن شنين عبد القادر ولد زمعلاش في مارس 1934 بأن أرضا في «دوبلينو» (حسين) تقدر بـ 84 هكتارا هي ملك له قد ورثها من آبائه من دون أن يثبت ذلك عن طريق سند مكتوب[4].

ونتيجة إسراف الفلاحين الجزائريين في بيع أراضيهم للكولون في بعض الجهات من الوطن أصبحت أراضي الكولون تحاصر أراضي بعض الفلاحين الجزائريين من جميع الجهات وهو الأمر الذي تسبب في خلق متاعب للفلاحين وألحق بهم أذى كبيرا، ونستدل على هذه الحالة بنص الرسالة التي بعث بها بن دمو عبد القادر ولد قدور إلى عامل عمالة

---

(1)- Mostefa LACHERAF. L'Algérie nation et société, Paris maspero 1974, p 12.

(2)- C.A.O.M. G.G.A Carton 3N/1 (réclamation: Oran le 08/06/1932).

(3)- C.A.O.M. G.G.A Carton 3N/8 (réclamation).

(4)- Ibid.

وهران والتي يقول فيها: «بحوزتي مساحة أرضية بتسعين هكتار من بينها اثنتي عشرة هكتارا مزروعة نباتات أمريكية،وخمسين شجرة زيتون، تُطوِّقُها من جميع الجهات أراضيْ فلاحية يمتلكها أربعة كولون، وقد منعني أحدهم يُدعى «هنري بيغول» (Henri PUGOL) من اجتياز ممر عبر أرضه يصلني بأرضي»[1].

وللعلم فإن الممر كان مفتوحا للمارة منذ ثلاثة وخمسين سنة، إلا أن هذا الكولون اعترض سبيلي في أحد الأيام وهو يحمل مسدسا يدويا (Revolver) وهددني قائلا: «لو تنتقل عبر هذا الممر سأخرق رأسك، وأرغمني على الرجوع من حيث أتيت، ثم هتف لرجال الدرك يشتكي مني، لكن بمجرد وصولهم أبلغوه أن الممر مفتوح ويُستخدم كمسلك للمارة منذ مدة طويلة، وليس له الحق في منع الناس من المرور، إلا أنه لم يسمع لكلامهم، وعلى هذا الأساس أطلب منكم منحي إذنا بالمرور عبر هذا المسلك»[2].

وإليكم فيما يلي نسخة من نص هذه الرسالة.

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton 3N/1 (réclamation)

(2)- Ibid.

تشكي فلاح جزائري ضد معمر فرنسي سد أمامه الممر الواصل إلى حقله عبر مسلك يجتاز أرض المعمر[1]

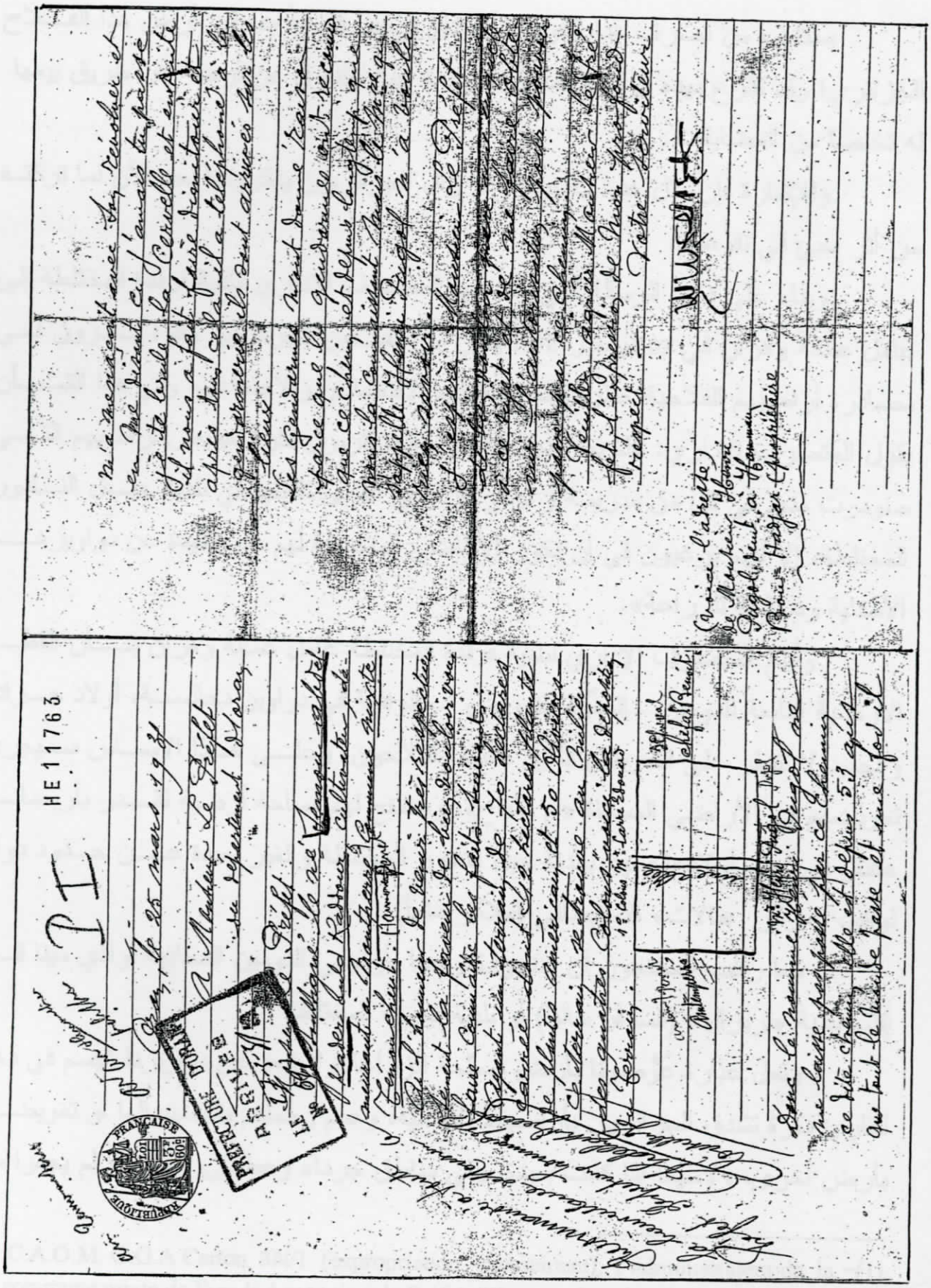

C.A.O.M. G.G.A. Carton 3N/1 –(1)

يستشف من تصرف هذا الكولون أنه كان يرغب في مدّ يده إلى أرض هذا الفلاح الجزائري؛ وقد تذرع بهذه الوسيلة كمبرر لإكراهه على التنازل عن أرضه عن طريق بيعها له تخلصا من المضايقات.

وللإشارة فإن مثل هذه التصرفات لا زال الجزائريون يذكرونها لحد الآن لما تركته من أثر سيئ في نفوسهم.

وبناء على نص الرسالة التي بعث بها المتصرف الإداري لبلدية فرندة المختلطة إلى عامل عمالة وهران في 02 ديسمبر 1932 يتبين بأن الفلاحين الجزائريين كانوا يرون في مصادرة أراضيهم الفلاحية خطرا يهدد مستقبلهم الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا الشأن يقول المتصرف الإداري: «لم يعارض الفلاحون الجزائريون فكرة تعويض أراضيهم التي صودرت منهم في كل من مدريسة و لوهو بأراضي أخرى مقابلها في بلدية جبل النادور المختلطة، إلا أنهم يرغبون في أن تكون الأراضي الممنوحة لهم غير بعيدة عن دواويرهم الأصلية وصالحة للزراعة».

وأبلغ المتصرف الإداري لبلدية فرندة المختلطة عامل عمالة وهران بأن القطع الأرضية التابعة للدومين - المعيّنة للتعويض - والواقعة في دواوير دحالسة، أولاد جراد، والجديد لا تتوفر على الشرطين اللذين طلبهما الفلاحون، وعلى هذا الأساس سيجري تعويضهم في الأراضي المسماة «أم الذباح»، وستمنح لهم مساحة أرضية تقدر بأربعمائة هكتار في دوار أولاد بلحسين ببلدية جبل النادور المختلطة والغير بعيدة عن حدود دوار لوهو، ومركز «بالات» الاستيطاني (ملاكو حاليا).

كما رغب المحتجون أن يمنحوا تعويضا بأراضي الدومين المحاذية لوادي مينا في إقليم بلدية «تريزال» (السوڤر حاليا) أو بلدية تيارت المختلطة[1].

ولعل عبارة عَوِّضونا بأرض صالحة للزراعة ولا تبعد عن دواويرنا تجسم في ذهن القارئ فكرة تشدق الجزائريين بأراضيهم الأصلية، وعدم رضاهم باستبدالها أو تعويضها بأرض أخرى، ولاسيما إذا كانت بعيدة، وفي مناطق جرداء وعطشى؛ ومع هذا لم يجدوا من

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton 3N/1 (expropriation –recasement), l'administrateur de la commune mixte de Frenda à monsieur le Préfet d'Oran en date du 02/12/1932.

حل حاسم لِمعضلتهم سوى القبول بالتعويض مكرهين، وهذا حرصا منهم على الإبقاء على أراضيهم الفلاحية بين أيديهم،كمْا أنهم لم يقبلوا بالتعويض المالي لأنهم كانوا على بصيرة من أن بيع الأراضي أو التنازل عنها مقابل مبلغ مالي سوف يُحوّلهم إلى غرباء في بلدهم ويحرمهم من خدمات أراضيهم بصفة أبدية.

وكثيرا ما احتقر القياد الموالون للاستعمار ممن تبنوا نظرة استخفافية واستعلائية حيال الأهالي، فاستولوا على أراضي ليست لهم وبدون مبرر، ولا بأس من الاستشهاد بالمذكرة الاحتجاجية التي تقدم بها المدعو صوفي محمد ولد بن يحيى من عين تموشنت إلى المحافظ المحقق ومدير المصلحة التوبوغرافية لعمالة وهران يشتكي فيها من القايد بن شيحة الذي اغتنم فرصة انتقاله إلى أوروبا للمشاركة إلى جانب الجيش الفرنسي في الحرب والقتال معه، فأخرج إخوته من الأرض المسماة «بولعزارة» في دوار عوبليل ليستغلها لصالحه، ويتوسع على حسابها[1]، وإليكم فيما يلي نسخة من نص هذه الرسالة الاحتجاجية.

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton 3N/1.

حل حاسم لِمعضلتهم سوى القبول بالتعويض مكرهين، وهذا حرصا منهم على الإبقاء على أراضيهم الفلاحية بين أيديهم،كمْا أنهم لم يقبلوا بالتعويض المالي لأنهم كانوا على بصيرة من أن بيع الأراضي أو التنازل عنها مقابل مبلغ مالي سوف يُحوّلهم إلى غرباء في بلدهم ويحرمهم من خدمات أراضيهم بصفة أبدية.

وكثيرا ما احتقر القياد الموالون للاستعمار ممن تبنوا نظرة استخفافية واستعلائية حيال الأهالي، فاستولوا على أراضي ليست لهم وبدون مبرر، ولا بأس من الاستشهاد بالمذكرة الاحتجاجية التي تقدم بها المدعو صوفي محمد ولد بن يحيى من عين تموشنت إلى المحافظ المحقق ومدير المصلحة التوبوغرافية لعمالة وهران يشتكي فيها من القايد بن شيحة الذي اغتنم فرصة انتقاله إلى أوروبا للمشاركة إلى جانب الجيش الفرنسي في الحرب والقتال معه، فأخرج إخوته من الأرض المسماة «بولعزارة» في دوار عوبليل ليستغلها لصالحه، ويتوسع على حسابها[1]، وإليكم فيما يلي نسخة من نص هذه الرسالة الاحتجاجية.

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton 3N/1.

تشكي فلاح جزائري إلى المحافظ المحقق بمصلحة التوبوغرافيا لعمالة وهران ضد القايد بن [illegible](1)

à Monsieur le commissaire enquêteur et Directeur du service topographique à la préfecture D'oran

PREFECTURE D'ORAN
ARRIVÉE
LE 8 MARS 1934
N° 121

Monsieur le commissaire enquêteur,

Le soussigné, Saufi mohamed ould Ben yahia demeurant aïn Témouchent rue coubrone n° 9 bis, à l'honneur de solliciter votre haute bienveillance de vouloir bien, monsieur accueillir une suite en ma presente demande.

Ayant une parcelle de terre sise à oubelkhir mixte aïn Témouchent, en pendant la déclaration de guerre, j'ai laissé mes frères en bas âges et j'ai été pour combatre sous les drapeaux profitant de mon absence, monsieur le caïd Benchiha congédia mes frères de quitte les lieux et d'abondonné leurs lieus et vous prie de faire établir une enquête si cela existe bien, le bt sous le nom de Baulazaza à oubelkhir.

Dans l'espoir d'une prompte réponse veuillez agreér, monsieur mon profond respect.

Saufi mohamed
Rue coubrone n° 9 bis
Aïn Témouchent

TOPOGRAPHIE
ARRIVÉE
N° 946
DATE 7 MARS 1934

N° 946

Transmis à Monsieur le Préfet propriété Indigène à toutes fins utiles.

Oran le 7 Mars 1934

P. Le Géomètre en Chef
Le CHEF de BUREAU

C.A.O.M. G.G.A. Carton 3N/1 –(1)

لم تكن ظاهرة الاستيلاء على أراضي الغائبين من أجل أداء الخدمة العسكرية الإجبارية أو المشاركة في جبهات القتال أثناء الحرب العالمية الأولى (1914–1918) مقصورة على القياد فقط، وإنما شملت كذلك موظفي أملاك الدولة والفلاحين الجزائريين.

وقد وجدت مذكرات وعرائض احتجاجية لأشخاص ولعائلات أغتصبت أراضيهم أثناء غيابهم،منها على سبيل المثال تلك التي تقدم بها المدعو طيبي الحاج حمزة الذي تحولت أراضيه الرعوية والمقدرة مساحتها بمائتي وسبعة وعشرين هكتارا إلى أملاك الدولة والتي يستعطف فيها عامل عمالة وهران بأنه أخلص في وُدِّه لفرنسا بأدائه الخدمة العسكرية ووضع نفسه رهن السلطة الاستعمارية خلال الحرب العالمية الأولى[1].

وهناك عرائض رفعت إلى وزير الداخلية الفرنسي كما هو الحال مع المدعو حبوب محمد بن غلام الله الذي تقدم باحتجاج حول أرضه التي استولى عليها فلاحون جزائريون أثناء غيابه، يتظاهر فيها بإخلاصه لفرنسا كسبًا لودّ وعطف وزير الداخلية[2].

وقد سار كثيرون على هذا المنوال توددا لفرنسا، منهم المدعو محفّن بن ذهيبة الذي بعث برسالة إلى أحد النواب في المجلس الوطني الفرنسي[3].

غير أن هناك نظرة عجيبة إلى حقوق الأهالي من لدن بعض المتصرفين الإداريين الذين رفعوا تقارير إلى السلطات الاستعمارية الوصية يشتكون فيها من ظلم المضاربين للفلاحين الجزائريين الصغار، وهو ما يطالعنا عليه التشكي الذي تقدم به المتصرف الإداري لبلدية كاشرو المختلطة، وكأنه يتحدث فيه بلسان الفلاحين الجزائريين الصغار حيث يقول «أكثر من خمسمائة فلاح جزائري بحوزتهم حوالي ألف هكتار من الأراضي الفلاحية المزروعة كروما والتي تنتج سنويا 45.000 قنطار من العنب يشتريها المضاربون بالكامل من الفلاحين الجزائريين الذين يمنعهم دينهم من بيعها في شكل خمور، وهو الأمر الذي يجبرهم على بيعها في شكل عنب ليصبح هؤلاء الفلاحون فريسة سهلة للمضاربين وللوسطاء الذين لا يترددون في استخدام طرق خسيسة في صفقاتهم التجارية»[4].

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton. 1M/68 (protestation).

(2)- Ibid.

(3)- Ibid.

(4)- Ibid.

ويتساءل المتصرف الإداري عن الكيفية التي يجب تطبيقها لحماية الفلاحين الجزائريين من المضاربين، وما هي الوسيلة التي تمكنهم من بيع إنتاجهم في ظروف عادية[1].

وعن الحالة المؤسفة التي يعيشها العمال الأهالي في مزارع الكولون يطالعنا تقرير آخر للدرك الاستعماري الفرنسي مفاده أن بعض المعمرين تقدموا بشكاوي ضد العمال الجزائريين الذين امتنعوا عن قطف العنب بحجة أن مدة العمل اليومي هي أحد عشرة ساعة وليس ثماني ساعات، وأن العمال الذين تقل أعمارهم عن اثنين وعشرين سنة يعتبرون أطفالا يتقاضون تسع فرنكات في اليوم - فقط - ويشير نفس التقرير أن الأهالي العاملين في مزارع الكولون يتعرضون لعقوبات لأتفه الأسباب، وأن المعمرين يجبرون العاملين في حقولهم على شراء الخبز منهم بمبلغ 3,10 فرنكا للخبزة الواحدة -التي يقل وزنها عن الكيلوغرام الواحد-.

وأكدت تحريات الدرك الاستعماري أن اثنين من الكولون وهما «كامبس» (CAMBS) من الهميز، و«بارناب» (BARNABE) من أصل إسباني يبيعان الخبزة الواحدة على أساس كيلوغرام واحد في حين ثبت أن وزنها يتراوح بين 750 حتى 860 غرام الأمر الذي يجعلنا نجزم أن كولونا آخرين يمارسون نفس الأفعال[2].

ونلمس من تقرير المتصرف الإداري والدرك الاستعماري إقرارا رسميا للسلطة الاستعمارية للظلم الذي كان يمارسه الكولون ضد الأهالي، ومثل هذه التصريحات الرسمية لا تحتاج إلى تعقيب.

وفي الجمعية العامة لنقابة عمال الأرض التي ترأسها براهيمي علي بمدينة البليدة ذكّر علي خوجة الحاضرين بأن النقابة قد تقدمت بشكوى ضد الكولون الذين يبيعون الخبزة الواحدة للعمال بوزن 705 غرام على أساس كيلو غرام واحد[3].

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 1H/105 (Le marché indigène des raisins dans la C.M de Cacherou (Palikao-Mascara) Huertas René: administrateur adjoint).

(2)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/41 (Salaire agricole dans le sahel,Alger le 26-09-1939 -confidentiel -).

(3)- Alger Républicain du 16-02-1939.

وأمام امتناع الأهالي عن العمل في مزارع الكولون بمناسبة فصل جني العنب تدخل عامل عمالة الجزائر العاصمة بدعوة الكولون لوضع التسهيلات أمام العمال للانتقال من كل جهات الوطن الجزائري إلى سهول متيجة للعمل في حقول الكروم، لأن الامتناع عن العمل في المزارع خلال فصل جني العنب قد لا يضر بمحصول الكروم فقط، وإنما بالاقتصاد العام للوطن، وبعائلات العمال الزراعيين[1].

ولعل هذا هو السبب الذي تدخل رؤساء البلديات والمتصرفون الإداريون ورجال الدرك الاستعماري من أجله لإنقاذ الموقف.

كما أنه لمثل هذه التصرفات الجائرة تعالت النداءات تدعوا عمال الأرض إلى التضامن وتنظيم المسيرات الاحتجاجية ضد سلوكات الكولون، ومن ذلك دعوة الاتحادية العامة للعمال (C.G.T) إلى إضراب عام يوم الأربعاء 30 نوفمبر1938[2].

ويبدو في هذه المرة أن النداءات تعالت احتجاجا لتضرب على أيدي المضاربين والمعمرين الاحتكاريين الذين طغوا وبالغوا في ظلمهم للعمال البؤساء إلى حد تحقيق الربح الوفير على حسابهم برفع ساعات العمل اليومي إلى أحد عشرة ساعة، واعتبار البالغين من العمر اثنان وعشرون سنة أطفالا قُصَّرا، والرفع من سعر الخبز والتُّطفيف في الميزان.

وأبان الحرب العالمية الثانية بدأ وعي الفلاحين في النزعة نحو تحقيق أهداف سياسية، وتجلى ذلك بصورة واضحة في مطالبة فدرالية الفلاحين الصغار إثر اجتماعها بسعيدة يوم 26 أوت 1944 بإطلاق سراح مدغري علي الأمين المحلي السابق لأحباب البيان والحرية وأمين نقابة صغار الفلاحين، وبالإفراج عن ونزار علي وكل الذين ثبتت براءتهم.

وللعلم فإن ونزار قد أدخل السجن في ماي 1944 بسبب قوله لأحد الأوروبيين «أيها الفرنسيون لم يبق لكم سوى أيام قلائل لنسوي لكم ربطة عنقكم» وبعد أيام من إلقاء القبض عليه، وذلك يوم 18 ماي 1944 قطع مناضلو حزب الشعب الجزائري الخطوط الهاتفية بمدينة سعيدة، وقاموا بمحاولة لإحراق مقر البلدية[3].

---

(1)- La dépêche Algérienne du 10/09/1939.

(2)- Oran Républicain du 28/11/1938.

(3)- C.A.O.M-G.G.A. Carton 14H/40 (Oran le 06/09/1944) Objet: A/S de la Fédération des petit agiculteurs et fellahs).

ولقد اغتاض الكولون من احتجاجات الفلاحين ضدهم لاسيما بعد تنظيم هؤلاء لنقابة العمال الزراعيين للنضال ضدهم، فدعوا إلى التضامن بين الكولون المتواجدين في شرق الجزائر وغربها، وعارضوا الأمر الصادر عن ديغول يوم 03 مارس 1944، إلا أنهم أرْجئُوا احتجاجهم إلى الفترة التي تعقب تحرير الأراضي الفرنسية[1].

وبينما أقدم المدعو بن شيحة بوسيف النائب الوطني السابق في حكومة فيشي على عرض أراضيه للبيع، فحتى لا تنتقل تلك الأراضي إلى الكولون وبالتالي يحرم سكان البلاد الأصليين من خدماتها تدخل الموفد المالي السيد بشطارزي لدى الإدارة الاستعمارية لتمنعه من بيعها للكولون أو استبدالها لهم بأراضي في جهات أخرى قد تكون أقل جودة منها[2]، وإتاحة الفرصة للفلاحين الجزائريين ممن لديهم القدرة المالية لشرائها أو استئجارها حتى تحصر الاستفادة منها بالفلاحين الجزائريين.

وقد رد الحاكم العام للجزائر على اعتراض الموفد المالي السيد بشطارزي في رسالة إلى عامل عمالة وهران في 06 أفريل 1945 ينذره فيها بخدمة مصالح الاستعمار ويدعوه للمبادرة باتخاذ إجراءات مناسبة[3].

ولعل سبب اهتمام الحاكم العام للجزائر بهذه المسألة يعود إلى كون الملكية الأرضية التي عرضها الباشاغا بن شيحة بوسيف للبيع أو الاستبدال لا تبعد عن مركز عوبليل الاستيطاني، ويجتازها الطريق الواصل بين سيدي بلعباس وعين تموشنت، وهي صالحة لزراعة الحبوب والكروم.

وقد بادر المتصرف الإداري لبلدية عين تموشنت المختلطة بالإعراب عن رفضه لإقتراح الموفد المالي بشطارزي وتبنى فكرة احتمال بيعها إلا لأحد الكولون، وبرر موقفه عن رفض بيعها لأحد الفلاحين الجزائريين بالفرضية التالية:متى وضع فلاح جزائري يده

---

(1)- C.A.O.M- G.G.A. Carton 9H/41 (l'assemblée générale de la fedération des syndicats agricoles de l'Oranie – le 09/05/1944).

(2)- C.A.O.M-G.G.A. Carton 1H/66. (paysannat indigène d'Aoubellil).

(3)- C.A.O.M- G.G.A. Carton 1H/105 (Requête de Mr le Bach Agha benchiha Boucif, Aïn Temouchent le 31/10/1944).

عليها فإنه من دون شك يبني فوقها مقهى شعبيا يرتديه الجزائريون، وأن المناخ السياسي غير مناسب في الظرف الحالي».

وفضل المتصرف الإداري أن يبعد الأهالي الجزائريون عن محيط المركز الاستيطاني لعوبليل قدر ما أمكن، وأن يُحشَروا خارج مناطق العدوى السياسية (en dehors des zones de contamination politique) لأنه كان يرى في إسكان الفلاحين الجزائريين بمركز عوبليل أو قريبا منه خطرا حقيقيا على المستوطنين الأوروبيين، ونصح السلطات الاستعمارية الوصية بالتخلي عن هذا المشروع[1].

وفي الأخير منع صاحب الأرض من عقد أي صفقة تجارية مع الأهالي الجزائريين بعد أن أجّل النظر في قضيته إلى سنة كاملة ابتداء من تاريخ 01 أكتوبر 1944، بينما حول مشروع بناء القرية الفلاحية الجزائرية التي كان من المقرر بناءها غير بعيد من مركز عوبليل إلى مركز سيدي دحو الاستيطاني في بلدية مكرة المختلطة، وذلك بعد أن تباع الأراضي السكنية للفلاحين عن طريق المكتب المفتوح، ومع هذا سمح للكولون بشراء أراضي في مركز سيدي دحو من الباشاغا بن شيحة تقدر مساحتها بـ 919,62,20 هكتار[2].

مثل هذه التصرفات تجعلنا على اقتناع تام بأن إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر كانت متحيزة بشكل مطلق وصريح للكولون.

وللإشارة فقط فإنها لم تكن المرة الأولى التي يحتج فيها الموفدون الماليون على الحالة المزرية للفلاح الجزائري ويقفون فيها ضد العملاء، ومن ذلك إثارة الموفد المالي السيد غلام الله للنقاش حول الأزمة الفلاحية والتجارية التي حلت بمنطقة تيارت عام 1932 والتي كان الفلاحون ضحاياها الأوائل[3]. وكثيرا ما أفضت تدخلات الموفدين الماليين إلى اتخاذ سلطات الاحتلال لإجراءات في صالح الفلاحين الجزائريين كتقديم قروض مالية لهم بالشرق الجزائري، حيث منحت لفلاحي وادي الشرف: 200.000 فرنك، ولغاستويفيل

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton. 1H/105.

(2)- Ibid. (état des lotissements de Sidi Daho).

(3)- C.A.O.M. G.G.A. Carton. 14 H/40.

(صالح بوعاشور): 75.000 فرنك، ولـ سوق أهراس: 350.000 فرنك، ولـ جمابس (عزابة). 300.000 فرنك[1].

ومن الأمور الملفتة للانتباه أن جميع الناس كانت أنظارهم متجهة نحو الملكيات الأرضية، فشيخ زاوية سيدي سعد بن شهرة بعث هو الآخر برسالة إلى عامل عمالة وهران يطلب منه أن تتنازل له الدولة عن الأراضي المحيطة بالزاوية لاستغلالها زراعيا وتحويل مداخيلها في الإنفاق على الطلبة المتزايد عددهم يوما بعد يوم، وعلى عابري السبيل والفقراء والمعوزين، وذكر عامل العمالة بأن المعمر «بيار تافَالات» (Pierre TAFALAT) يستغل أربعة وعشرون هكتار من ضمن المساحة الإجمالية المحيطة بالزاوية والمقدرة بـ 124 هكتار[2].

وقد كان بإمكان هذا الشيخ أن يطلب من إدارة الاحتلال دعما ماليا ومساعدات مادية تكفيه حاجة الطلبة والزوار إلا أننا نراه يشدد بإلحاح في طلبه على الأرض.

ومما تجدر الإشارة إليه فإن الكثير من الممتلكات الأرضية الجزائرية قد تحولت إلى الكولون بتواطؤ من المتعاملين مع إدارة الاحتلال من أمثال القياد والباشاغات وأعيان بعض الدواوير كما حدث مع فلاحي دوار سيدي خالد الذي اقترح أعيانه على الفلاحين تحويل بعض أراضيهم لأملاك الدولة أثناء عمليات تطبيق القرار المشيخي[3].

وبالفعل تنازل أربعة وعشرون فلاحا من هذا الدوار عن 373 هكتار من أراضيهم الجماعية لصالح أملاك الدولة التي حولتها مباشرة لفائدة الكولون «فرانسوا أيالة» (François AYELA)[4].

ولا ندري ما ذا كان يجوس في خواطر وجهاء هذا الدوار وأعيانه حتى يقدموا أراضيهم لقمة سائغة للاستعمار، وهل فعلوا ذلك برغبة كسب إدارة الاحتلال واستمالتها، مع أن هذا السلوك يتعارض بشدة مع أماني الفلاحين الجزائريين في الاحتفاظ بأراضيهم.

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton. 14 H/40 (chambre d'agriculture de Constantine séance du 19/04/1940, aide aux cultivateurs malheureux).

(2)- C.A.O.M. G.G.A Carton. 1M/68.

(3)- Ibid.

(4)- Ibid.

وفي حين تبرع هؤلاء بأراضيهم للاحتلال الفرنسي نجد آخرين ينددون بإجراءات القرار المشيخي التي أفضت إلى تحديد أراضيهم ومصادرتها.

ولا بأس من إيراد مثال كنموذج عن هذا التنديد، فقد رفع المدعو الحاج علي بن شريط -من فرندة- إلى عامل عمالة وهران شكوى يقول فيها بكل صراحة وجرأة، أنه على الرغم من حيازته على سند ملكية رسمي يثبت أحقيته في ملكية أسلافه منذ عام 1881 والمتكونة من ثلاثة حصص أرضية تحت أرقام 71-72-73 ضمن قطعة "ج" كما حددتها الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي (1863) بدوار هوارات بفرندة، إلا أن هذه الملكيات تحولت إلى أملاك الدولة (الدومين) لتشيد عليها بناءات سكنية، وينهي تشكيه متسائلا عن الطريقة التي تحصل بها الخواص على حيازات أرضية من ضمن ملكياته وبنوا مساكنهم فوقها.

وقد اكتفى عامل عمالة وهران في رده على هذه العريضة بدعوة المشتكي إلى توضيح طرحه للقضية وإظهار التاريخ الذي تمت فيه المصادرة، وتأكيد ذلك عن طريق عقد موثق يثبت أحقيته في الوراثة[1].

واستمرت المذكرات والعرائض الاحتجاجية ترد تبعا على الإدارة الاستعمارية من قبل الفلاحين الجزائريين حتى أثناء مرحلة الحرب التحريرية يطالب فيها أصحابها بحقهم في التعويض عن الملكيات التي صودرت منهم.

وقد يتقصى القارئ من هذه النماذج الاحتجاجية صورة المآسي التي آل إليها الفلاحون الجزائريون، وما نزل بهم من ويلات جراء فقدانهم لأراضيهم، ومن الأمثلة على ذلك العريضة التي تقدمت بها عائلة قاسمي من مدريسة إلى عامل عمالة وهران تقيم فيها الحجة على عدم وفاء الإدارة الاستعمارية بوعودها، حيث اقتطعت منهم أرضا زراعية بدوار «الجديد» تقدر مساحتها بمائة هكتار من أجل توسيع مركز مدريسة الاستيطاني مقابل تعويضهم إلا أنهم لم يعوضوا[2].

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton: 9 H/47.

(2)- C.A.O.M.-G.G.A,Carton: 1M/68 (Medrissa le 22/04/1954).

ومنها العريضة التي رفعها المدعو عماري بلهواري ولد بن عبد الله من دوار الدحالسة ببلدية النادور المختلطة -دائرة تيارت- في جويلية 1954 يتشكى فيها من الإدارة الاستعمارية التي جردته من أرض فلاحية تقدر بـ 50 هكتار، ويدعي بأن هذه الشكوى هي الثانية من نوعها التي يتقدم بها إلى الحاكم العام للجزائر[1].

وأيضا شكوى تقدم بها الباشاغا بلحاج بن عودة بن صحراوي من السوڤر (Trezel) يطالب فيها بأرضه التي انتزعها منه أحد الكولون يدعى «فرانسوا أيالة»، تقع بدوار سيدي خالد ببلدية جبل النادور المختلطة والمقدرة مساحتها بـ 377,27,90 هكتار[2].

وفي حين اكتفى عامل عمالة وهران في رده على العريضتين الأولى والثانية بأنهما غير مؤسستين، فإن رده على رسالة الباشاغا جاء فيه بأن الأراضي التي يطالب بها هي رملية ومن النوع الرديء، لكن بالنظر لمكانة عائلة بن عودة عند فرنسا، وبالنظر لخدماتها المقدمة للاستعمار، ولكونه فلاحا متحصلا على وسام (Chevalier du mérite agricole) قرر تلبية طلبه بناء على توصيات الحاكم العام للجزائر[3].

وبعد اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 ازداد الفلاحون الجزائريون تشددا في التمسك بأراضيهم، ولم تثن حملات القمع الأعمى التي شنها الاستعمار الفرنسي ضد المداشر والقرى من عزيمتهم، ولم يفقدوا الأمل في استرجاع أراضيهم بالطرق السلمية الحضارية، ونستشهد على ذلك بالرسائل التي بعث بها بعض الفلاحين من جهات كثيرة من الوطن، يطالبون فيها فرنسا باستعادة أراضيهم، أو تعويضهم إياها بأراضي أخرى، منها رسالة تقدم بها المدعو بوخرص عبد القادر من تاخمارت (Dominique Luciani) يطالب فيها الإدارة الاتسعمارية التي انتزعت منه مساحة أرضية تقدر بـ 75,5 هكتار من أجل توسيع مركز تاخمارت الاستيطاني بالتعويض، إلا أن الإدارة اكتفت بالرد عليه بأن هذه الأراضي قد عوض أصحابها مباشرة بعد مصادرتها في عام 1918[4].

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton. 1M/68(Réclamation).

(2)- Ibid.

(3)- Ibid.

(4)- Ibid, (en date du 20/02/1955).

ومنها رسالة أخرى تقدم بها المدعو بغداد جديد ولد أحمد من دوار «غواديس» ببلدية فرندة المختلطة يطالب فيها السلطات الاستعمارية بالتدخل لاستعادة أرضه المقدرة مساحتها بـ 987,94,45 هكتار والتي انتزعها منه القايد حمو عبد القادر والمدعو بومدين ورئيس الجماعة حمو بوحركات ظلما في سنة 1940، إضافة إلى مساحة أرضية أخرى استولى عليها المتصرف الإداري لفرندة في نفس الفترة[1].

كما وردت على سلطات الاحتلال رسائل تقدم بها فلاحون لنفس الغرض، منها تلك التي رفعها السيد حبوب محمد بن غلام الله من بلدية السوقر (TREZEL) إلى وزير الداخلية الفرنسي يشتكي فيها من فلاّحين جزائريّين استوليا على أرض والده المقدرة مساحتها بأزيد من 104 هكتار بينما كان هو غائبا لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية[2].

ورسالة أخرى رفعها محفّن بن ذهيبة بن خالد إلى «دي سافر» (DE SAIVRE) النائب في المجلس الوطني الفرنسي -بباريس- يطلب منه التدخل لاسترجاع أرض أبيه المقدرة مساحتها بـ 150 هكتار والتي تحولت لصالح أملاك الدومين، ويتوسل فيها كسابقيه بأدائه لواجبه العسكري تجاه فرنسا[3].

وقائمة الاحتجاجات التي تقدم بها الأبناء لاسترجاع حقوق آبائهم وأجدادهم تكاد لا تنتهي[4].

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton. 1M/68.

(2)- C.A.O.M. G.G.A Carton. 1M/60.

(3)- Ibid.

(4)- يحتوي مركز أرشيف ما وراء البحار (C.A.O.M) على آلاف الشكاوي والاحتجاجات التي رفعها الجزائريون إلى السلطات الاستعمارية يطالبون فيها باستعادة أراضيهم وأراضي أبائهم وأجدادهم المغتصبة أو تعويضها لهم وذلك ضمن سلسلة 1 M.

خاتمة

نخلص في آخر هذا الفصل إلى القول بأن الفلاحين الجزائريين قد عبروا عن أنفسهم بأنفسهم بطريقة حضارية سليمة قوية وواضحة.

وبقدر ما كانت المذكرات والعرائض الاحتجاجية التي رفعوها إلى الإدارة الاستعمارية تعبيرا عن مدى عمق وعيهم بمصالحهم وصمودهم في وجه الاحتلال، بقدر ما كشفت عن حقيقة مآسيهم، ومشاعر العزة والكرامة لديهم باستعادة أراضيهم ليعيشوا فوقها، ويدفنوا فيها، وَإِنْ لاَ هَمَّ لهم في الدنيا سوى الحفاظ على أراضيهم صونا لعرضهم.

وإن دلت هذه العرائض على شيء فإنها دلت على عدم استعداد الجزائريين التنازل عن حقهم في أراضيهم والاستسلام لإرادة الاحتلال الفرنسي.

كما أظهرت لنا الوسيلة الذكية والحضارية التي تعامل بها الجزائريون مع خصومهم وأعدائهم لاسترداد حقهم، حيث خاطبوهم بأسلوب استعطافي مرن.

وقد يلمس القارئ لهذه العرائض الاقتران بين التشكي والتألم من جهة، والمطالبة بالحق الضائع ورفض الظلم وعدم الاستسلام للذل والجبن من جهة أخرى، وهكذا ناضل الفلاحون السنين الطوال.

إلا أنه ينبغي الاعتراف أنه مهما كانت إرادة الدارس المدقق لما احتوته الرسائل الاحتجاجية للفلاحين الجزائريين طيلة فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1962) فإنه لا يستطيع أن يعطي الموضوع حقه كاملا بمفرده.

فمثل هذا العمل لا يتحقق إلا بجهود جماعية لمختصين في علم التاريخ ممن لهم القدرة والصبر على المداومة.

الفصل الثالث : المقاومة السلمية الطويلة الأمد

تمهيد

1- شراء الفلاحين الجزائريين للأراضي من الكولون.

2-النضال النقابي والإضراب عن العمل.

* المظاهرات.

* الإضرابات العمالية

* الانتشار الجغرافي للفروع النقابية (1936-1937)

3-أثر الدعاية النقابية داخل الأرياف الجزائرية

4- صور من نضال أئمة المساجد الحرة والكتاتيب القرآنية ضد الكولون.

5-نماذج عن تطور الصراع بين عمال الأرض والكولون خلال عامي 1944-1945

6- امتزاج النضال النقابي للفلاحين الجزائريين بالنضال السياسي (1945-1962)

خاتمة

تمهيد

كان شعور الجزائريين بالانتماء إلى الجزائر يتجسد في امتلاك الأرض، تلكم هي العقلية التي كان يتحلى بها الجزائريون، حتى صار الشخص في الجزائر ينسب إلى قطعة الأرض التي كان يعيش فوقها، ويلقب نسبة إليها كأن يدعى بالأوراسي نسبة إلى إقليم الأوراس، أو القبائلي نسبة إلى بلاد القبائل أو الشقراني نسبة إلى جبال بني شقران...وهكذا التصقت أسماء الأراضي هي الأخرى بأسماء سكانها.

وقد بلغت الرابطة العاطفية بين الإنسان الجزائري وأرضه إلى حدّ جعله يوصي قبل وفاته أن يدفن في أرضه وأرض آبائه وأجداده حتى ولو وفته المنية بعيدا عنها.

إن الجزائري لا يحسّ بالسعادة ولا بالأمن والراحة خارج أرضه المشروعة، فجنسية الجزائريين ووطنيتهم مرتبطة بالأرض.

إن نص بيان الأمير عبد القادر الموجه إلى الجزائريين سنة 1832 والمتضمن عبارات «إن الرومي قد انتهك مساجدكم وأخذ أحسن أراضيكم وأعطاها لبني جنسه واشترى أعراض نسائكم» يجعلنا نقرّ أن الأرض في نظر الأمير عبد القادر تساوي قيمتها قيمة المساجد وأعراض النساء.

ولهذه الاعتبارات خاض الجزائريون صراعا مريرا وطويلا مع الاستعمار الفرنسي لا لشيء إلا لإخراجه من أراضيهم التي استولى عليها، ولم ينحصر كفاحهم فقط في رفع السلاح ضده، فإلى جانب السلاح كانت هناك أدوات أخرى للمقاومة من بينها الامتناع عن بيع الأراضي للكولون أو استبدالها لهم بأرض أخرى، وامتناعهم عن التجنيد الإجباري وعن دفع الضرائب، ومن ذلك أيضا إنشاء اللجان والجمعيات والنقابات الفلاحية وشراء الأراضي من الكولون، والذي يهمنا في هذا الفصل هو مقاومة الفلاحين للاستعمار عن طريق المظاهرات والإضرابات وإنشاء الفروع النقابية لصغار الفلاحين، ولعمال الأرض[1].

(1)- أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء الثاني، الطبعة 03، الجزائر: ش.و.ن.ت. 1983، ص 41.

شراء الفلاحين الجزائريين للأراضي من الكولون

تعود المحاولات الأولى لاستعادة الجزائريين لأراضيهم المغتصبة عن طريق شراءها من الكولون إلى سنة 1863، إلا أن هذه العملية تعطلت خلال بعض الفترات: سنة 1889، وخلال عامي 1908–1909، ونشطت فيما بين 1910–1940 ثم عادت لتتعطل بشكل تدريجي فيما بين 1941–1961.

وخلال الفترة الممتدة بين 1877–1961 تمكن الجزائريون من شراء 987.443 هكتار من الأوروبيين؛ ويذهب بعض الكتاب أنه خلال سنة 1918 لوحدها قد تم للجزائريين أن استعادوا 60.000 هكتار[1] بينما ذهب آخرون إلى القول أن الجزائريين تمكنوا خلال هذه السنة من استعادة 20.316 هكتار بمبلغ إجمالي قدره 14.647.000 فرنك، وبالمقابل اشترى الكولون خلال هذه السنة 16.840 هكتار بمبلغ قدره 8.440.000 فرنك.

أما الأراضي التي اشتراها الجزائريون من الكولون خلال السنة التي سبقتها (1917) فتقدر بـ 8.448 هكتار بمبلغ قدره: 5.067.000 فرنك مقابل بيعهم للكولون مساحة أرضية إجمالية تقدر بـ: 19.662 هكتار بمبلغ قدره: 6.486.000 فرنك[2].

يلاحظ بأن الجزائريين قد اشتروا الأرض من الكولون بمبالغ جد مرتفعة مقارنة مع الأوروبيين الذين اشتروها منهم بمبالغ منخفضة نسبيا.

وإذا كان البعض يرجع ارتفاع سعر الأراضي التي اشتراها الجزائريون من الكولون إلى جودة هذه الأراضي وارتفاع مردودها بفعل عمليات الاستصلاح التي قام بها الكولون كجلب الماء إليها أو حفر آبار بها، فإن البعض الآخر يرجع ذلك إلى تخوف الأوروبيين من انقلاب الدائرة عليهم، فبادروا بالتخلص من أراضيهم واغتنموا فرصة زيادة الطلب عليها من قبل الجزائريين فرفعوا الأسعار بحيث أخضعت الصفقات لقانون العرض والطلب.

ردّت سلطات الاحتلال على هذا الموقف من أن عملية إقدام الكولون على بيع أراضيهم للجزائريين لا صلة لها مطلقا بالحرب التي تعد حدثا مؤقتا، وأرجعت سبب بيع

---

(1) – Paul-Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie. 2eme édit Paris 1897, p 78 (extrait de la statistique générale de l'Algérie 1882-1884).

(2) – Charles-Henri FAVROD. La révolution Algérienne, Paris 1959, p 45.

الكولون لأراضيهم إلى النتائج التي أفضت إليها «لجنة ملكية الأهالي» التي نشأت بمقتضى قرار الحاكم العام للجزائر الصادر في 28 جوان 1896 بغرض دراسة الوسائل والسبل التي توفر للأهالي التسهيلات التي تمكنهم من استرجاع ملكياتهم الأرضية، وأيضا إلى أجوبة قضاة الصلح في كل من محكمة سور الغزلان، ووادي الفضة، والطّاهير، وعين تموشنت على استفسارات الرئيس الأول لمحكمة الجزائر، وكذلك إلى حب الجزائريين للأرض، وجهودهم المضنية لاستعادتها من الكولون بأي ثمن، ومع هذا فقد اعتبرت فرنسا أن استعادة بعض الفلاحين الجزائريين لأراضيهم قد يساعد على استتباب الأمن وضمانه[1]؛ إلا أن الأراضي التي استرجعها الفلاحون الجزائريون اشتملت على تلك التي تخلى عنّها الكولون لأسباب جغرافية (أراضي حُصوية - رملية - جبلية - عرضة للانجراف...) أو أمنية كتلك التي شهدت حركات عصيانية لبعض الجماعات أو الأشخاص كما هو الحال مع بوزيان القلعي وأقرانه من أمثال مسعود بن زلماط ممن عرفوا بالقطاع الشرفاء (Les bandits d'honneur) لدى عامة الشعب الجزائري، وبقطاع الطرق والخارجين عن القانون في نظر إدارة الاحتلال الفرنسي، حيث قاوم بوزيان القلعي مدة ثلاثة عشر سنة (1863-1876) في نواحي معسكر، لم يكن فيها لصّا أو قاطعا للطريق ينشط لصالحه الخاص، إلا أنّه زرع الهلع في قلوب الكولون الذين غادر أكثرهم المنطقة، كما كان مسعود بن زلماط ينشط في الأوراس ويقاوم تواجد الكولون بالمنطقة فيما بين 1917-1921 ويهدد في نفس الوقت أعداءه بالموت[2]. وهو الأمر الذي مكن الجزائريين بالجهات التي سادها اللاّ أمن وغادرها الكولون من إضافة 100.572 هكتار إلى رصيدهم[3].

وخلال سنة 1887 عوّض الجزائريون الأراضي الفلاحية التي اغتُصبت منهم في سهل الشلف بشراء أراضي جبلية من الكولون بقيمة 150 فرنك للهكتار الواحد مع أن هذه الأراضي الجبلية لم تتعدّ قيمتها الحقيقية 80 فرنكا للهكتار الواحد[4].

---

(1) - Charles –Henri FAVROD. Op. cit, p 145.

(2) - DJERLOUL AEK. Eléments d'histoire culturelle Algérienne Alger E.N.AL, 1984, p 184.

(3) - Mahfoud KADDACHE et Djillali SARI. L'Algérie dans l'histoire ,T: 05, E.N.A.L Alger. -O.P.U 1989, p 148.

(4) - Mohamed Elyes MESLI. Les Origines de la crise agricole en Algérie du cantonnement de 1846 à la nationalisation de 1962 Alger, édit Dahleb (S.O), p 184.

كما أن بعض الأعيان من الجزائريين ممن كانت تحذوهم الرغبة في توسيع ملكياتهم الأرضية شرعوا في شراء مساحات أرضية من الكولون.

وفي إقليم السرسو الوهراني زرع الفلاحون الجزائريون أراضي رعوية خشية أن يطبق عليها قانون 16 فبراير1897 الذي يعتبر الأراضي الرعوية مواتا ويلحقها بأملاك الدولة[1].

ومع أن بعض الجهات من الوطن قد أصابها الفقر إلا أنه لوحظ بأن بيع الأراضي فيها للكولون كان نادرا كما هو الحال مع بلاد القبائل التي آل الأمر بأهلها إلى الفقر والمجاعة بسبب العوامل الطبيعية أو أتوات الحرب والغرامات التي تفرضها عليهم مصالح الغابات.

وإذا قدّر لشخص في بلاد القبائل أن يبيع أرضه لسبب ما، فإنه لا يبيعها إلاّ لواحد من أبناء قومه، فسكان بلاد القبائل كانوا لا يبيعون للأوروبيين أبدا أو على الأصح من النادر أن يبيعوا لهم[2].

وهكذا حرص الجزائريون على الاحتفاظ بأرضهم بل وشراء الأراضي من الأوروبيين كما لوحظ في بعض المدن مثل: القصر، ووادي اميزور، وسباو الأعلى، وذراع الميزان، وتيزي غنيف، و«ميرابو»، ودلس؛ ونفس العملية شهدتها معظم جهات الوطن ومنها: تابلاط، وخميس مليانة، وعين السلطان، وبومدفع، والخروب[3].

بينما الجهات التي باع فيها الفلاحون الجزائريون أراضيهم للكولون، فقد عرف أصحابها وضعية حرجة كما هو الحال مع فلاحي بلديات غرب البلاد مثل: عين تموشنت، مكرة، الرمشي، أولاد ميمون «لاموريسيار»، وتيارت، وكاشرو «سيدي قادة»، ومعسكر.

ومتى قدّر على فلاح جزائري بحكم الاحتياج والضائقة المالية أن يبيع أرضه لأحد المعمرين فإنه كان يرفع السعر إلى 500 فرنك للهكتار الواحد مع أن معدل السعر الذي

---

(1) – C.A.O.M – G.G.A Carton 1 N/5 (rapport concernant les opérations relatives à l'application du S.C. 1863 dans divers tribus de la C.M de Djebel Nador).

(2) – مصطفى الأشرف. الجزائر: الأمة والمجتمع. ترجمة حنفي بن عيسي، الجزائر: م.و.ك. 1983، ص 20.

(3) – Mahfoud KADDACHE. Histoire du Nationalisme Algérien 1919 - 1951 . TI Alger, S.N.E.D 1980, p 15.

كان يعرضه المعمّر هو 110 فرنك للهكتار الواحد، بينما إذا بيعت لفلاح جزائري فإن سعرها لا يتعدى 58 فرنك للهكتار الواحد، وهذا قبل الحرب العالمية الأولى[1].

وبهذا الشكل يكون الفلاح الجزائري رغم فقره، وتخلفه قد ساهم بهذا الأسلوب من المقاومة في صيانة القاعدة الاقتصادية للمجتمع الجزائري (وهي الأراضي الفلاحية).

وفي سنة 1919 أبدى الكولون قلقا شديدا من إقدام الفلاحين الجزائريين على شراء الأراضي، فضغطوا على الحكومة التي اتخذت إجراءات للحدّ من عملية استئثار الجزائريين والمضاربين الأجانب بالأراضي الفلاحية[2].

وفي حين عارض الكولون عملية شراء الجزائريين للأراضي الفلاحية واعتبروها غير مقبولة ومنافية للاستيطان وخطرا يهدد مستقبلهم في الجزائر، فإن الجزائريين اعتبروها واحدة من أهم أشكال النضال ضد الاحتلال.

وبهذا الشكل وجد المستوطنون الفرنسيون أنفسهم بين خطرين جسيمين أحدهما يتمثل في استعادة الجزائريين للأراضي الجبلية والسهلية عن طريق شرائها، وثانيهما يتمثل في استئثار المضاربين الرأسماليين بالأراضي الزراعية السهلية[3].

وإن كانت عملية استعادة الجزائريين للأراضي الزراعية قد بدأت قبل عام 1914، فإنها بعد الحرب العالمية الأولى قد اتخذت شكلا واسعا ومفاجئا ينذر بالخطر ضد مستقبل الكولون ووجودهم في الجزائر، حيث توقعت جريدة «لوتان» (Le Temps) آنذاك المخاطر الناجمة عن عملية استعادة الجزائريين للأراضي الفلاحية معلقة على الحدث بالقول «من وجهة النظر السياسية سوف يضيع الشمال الإفريقي من بين أيدينا ما لم نوطّن فيه فلاحين فرنسيين؛ ومن وجهة النظر الاقتصادية سيتراجع الإنتاج -الزراعي- لأن الجزائري لا يحسن استخدام الأرض»[4].

وأصبح الكولون الفرنسيون أكثر انشغالا ليس فقط من جراء عمليات استعادة الجزائريين لممتلكاتهم الأرضية عن طريق إعادة شرائها من الأوروبيين وإنما أيضا من

(1) – مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 20.

(2) – Mahfoud KADDACHE. O.p . cit, p 15.

(3) – Ibid.

(4) – Ibid, p 16. (cité par Akhbar du 14/12/1923)

عمليات إخلاء وإفراغ المراكز الاستيطانية[1].

وشعر الكولون بأنهم ضحايا لمحترفي السياسة، وعلقت جريدة «مستقبل معسكر» (Avenir de Mascara) على الوضع متهمة الكولون بالخمول والجمود ودعتهم لبذل الجهد تحقيقا للثروة، وما لم يجتهدوا فإن الجزائريين سيتمكنون من استعادة جميع أراضيهم بعد عشر سنوات ويطرد الكولون، ويبقى العرب بالضرورة إلى جانب اليهود المتطفلين عليهم، وعندئذ تنموا الأعشاب في الطرقات ويجتاح النخيل الليفي المنطقة (Palmier nain) مرة أخرى، وتزول أشجار الكروم الجميلة، وقريبا لم يبق من النبات سوى أشجار الزيتون التي يعود غرسها إلى العهد الروماني[2].

وأمام هذه الوضعية فكر الكولون في نمطين من الإصلاحات، أحدهما يدعو إلى مراجعة قانون 16 فبراير1897 الخاص بالملكية العقارية، وثانيهما يطلب تعديل نظام الملكيات الأرضية العامة المخصصة للإستيطان طبقا لما ينص عليه مرسوم 13 سبتمبر1906.

وفي سنة 1920 أبدت موفديات الكولون رغبة في المطالبة بتسهيل الصّفقات والإسراع فيها وفق ما يسمح به قانون 16 فبراير1897 بغرض تحرير عمليات المتاجرة بالأرض لصالح الكولون[3].

ولما لم تعر إدارة الاحتلال أي اهتمام بالكولون، أبدى هؤلاء رغبة في أن تؤسس الملكيات العقارية على قواعد ثابتة وأكيدة عن طريق تثبيت كل الحقوق المتعلقة بالتملك بشكل قطعي -غير قابل للإلغاء- بتسجيلها خطيا ضمن سند قانوني، كما رغبوا في أن تقام بالجزائر مصلحة خاصّة لتسجيل الملكيات العقارية تشبه نظام «Act Torrens» الذي جرى تطبيقه في أستراليا بحيث يلزم المالك بتسجيل ملكيته وتعيين معالمها الحدودية مسبقا، كما عليه أن يرسم مخطط الملكية ويبعث به مرفوقا بسند القيد وطلب التسجيل لدى مصلحة التسجيلات. ومن ثم يمنح عقدا خاصّا بالملكية العقارية، تودع نسخة منه لدى محافظة الأملاك العقارية، وهذا طبعا بعد إتمام الإجراءات الشرعية، وما لم يكن هناك اعتراض على المالك الراغب في تسجيل ملكيته.

---

(1) - L'avenir de Mascara du 09/12/1922 «que sera l'Algérie en 1950?».

(2) - Ibid.

(3) - Mahfoud KADDACHE. Op. cit, p 16.

أما «فلاندران» (FLANDRIN) النائب بمجلس الشيوخ فقد اقترح سنة 1921 قانونا يتوقع فيه التسجيل الإجباري لكل العقارات الخاضعة للقانون الفرنسي، وحاول الكولون من خلال هذا القانون السّعي في أن تحول الثلاثة ملايين هكتار من أراضي العرش، والتي بقيت غير منتجة، مع أنّها من أجود الأراضي لصالحهم، ووجهوا انتقادات لاذعة للإدارة الاستعمارية التي أعلنت سنة 1911 بعدم جواز التصرف في أرضي العرش.

وحاولت إدارة الاحتلال أن تتخذ موقفا من الكولون، لكن مناورات هؤلاء كانت أقوى. ففي جوان 1922 حملت موفدية الكولون (La délégation des colons) إدارة الاحتلال إلى سحب المنشور الصادر في 1911.

وابتداء من سنة 1921 بدأ الكولون يتخلون عن مباشرة العمل في أراضيهم بأنفسهم، وأوكل معظمهم زراعة أراضيهم لفلاحين جزائريين أو أوروبيين، وفي سنة 1932 عاد الكثير من الأوروبيين إلى فرنسا بعد أن تخلوا عن أراضيهم لوكلاء، وكأن الجزائر فيما بين الحربين العالمتين بدأت تفرغ من العنصر الأوروبي.

وتعزى الهجرة العكسية للأوروبيين خلال هذه الفترة إلى تخوفهم من رؤيتهم للجزائريين وهم ينتزعون الأراضي الزراعية من أيدي الكولون عن طريق شرائها منهم[1].

وفي سنة 1947 نشأت شركة ذات نزعة وطنية يطلق عليها اسم «محطة آمال الشمال إفريقية» يتشكل أعضاءها من حوالي مائة عنصر جزائري لغرض دعم الحرفيين الجزائريين الذين يشتغلون في قطاع الزراعة والصناعة والتجارة؛ وتحقيقا لذلك كون السيد «تيار» لجنة مهمتها السعي لشراء مبنى في باريس، وآخر في الجزائر العاصمة ليكون كلاً منهما مقرّا عملياتيا لشركة «آمال» الناشئة، وفي رسالة سرية بعث بها عامل عمالة الجزائر إلى الوزير المفوض الحاكم العام للجزائر يذكر فيها بأنه «تم لعدد من الأعضاء المشتركين في محطة آمال الشمال إفريقية ممن يمتلكون أراضي فلاحية أن اتفقوا فيما بينهم على رفع طلب إلى الإدارة الاستعمارية الفرنسية لتسمح لهم بشراء وسائل للنقل وجرارات»، ويواصل قائلا «بأن للشّركة مرامي جدّ خطيرة تتمثل في عزمها على شراء أراضي فلاحية من الكولون الأوربيين لتجريدهم منها»[2].

---

(1) Fadhila YAHIAOUI . Roman et société coloniale dans l'Algérie de l'entre - deux - guerres, Alger: E.N.A.L, 1985, p 134.

(2) C.A.O.M – G.G.A. Carton 9 H/51 (préfet d'Alger à monsieur le ministre plénipotentiaire gouverneur général de l'Algérie), le 14/01/1947.

وتجمع هذه الشركة منخرطين من جميع جهات القطر الجزائري بما في ذلك منخرطين من الجنوب كـ بسكرة، وتوقرت، ويبلغ عددهم حسب التقرير السري تسع وتسعون منخرطا من بينهم تجار وحرفيون تقليديون وفلاحون.

وحتى وإن لم تحقق هذه الشركة الغرض الذي أنشئت من أجله، إلاّ أننا نلمس من عملية محاولتها لشراء الأراضي الفلاحية من الكولون أنها كانت حريصة على استرجاع الممتلكات الأرضية للجزائريين.

وإن كان الجزائريون قد تمكنوا من استعادة 987.443 هكتار فيما بين 1877-1961 كما سبقت الإشارة إليه، فإن تعليمات جبهة وجيش التحرير الوطني نسفت عملية شراء الجزائريين للأراضي من الكولون في سنة 1961، لأنها كانت تهدف إلى تخلي الكولون بأنفسهم عن الأراضي التي اغتصبوها.

وقد اعتبرت سلطات الاحتلال الفرنسي امتناع الجزائريين في أواخر القرن التاسع عن بيع أرضيهم للكولون وتفضيلهم بيعها للجزائريين على حد قول الكاتب الجزائري مصطفى الأشرف مظهرا من مظاهر الوطنية الفلاحية[1].

كما اعتبرت عمليات تحرير المتاجرة بالأرض، ومحاولة بعض البرجوازيين المحليين تجميع الأراضي الفلاحية بين أيديهم عن طريق شرائها من الفلاحين الجزائريين الصغار ذات أثر، ومن شأنها أن تحول دون نجاح المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر[2].

وفي سنة 1893 فكرت الإدارة الاستعمارية في إنشاء مركز استيطاني شرق عين الدفلة (Duperre) بحوالي عشر كيلومترات، إلاّ أن لجنة المراكز الاستيطانية بعد إشادتها بأهمية موقع المركز وما يقدمه من امتيازات للكولون، أشارت إلى احتمال اصطدام مشروعها الاستيطاني بإحدى أكبر العائلات الجزائرية، وهي عائلة بوزيان التي تمتلك قطعا أرضية شاسعة، وتتظاهر بامتناعها القاطع لبيع أراضيها للكولون أو استبدالها لهم بأرضي في جهات أخرى.

---

(1) - مصطفى الأشرف. المرجع السابق «دفاع مستميت عن الأرض»، ص ص : 19-21.

(2) - عدّي الهواري. الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وسيلة التفكك الاقتصادي، الاجتماعي، 1830-1960. ترجمة جوزيف عبد الله، ط 01، بيروت 1983، ص 157.

وأمام رفض هذه العائلة التعامل مع الكولون اضطر الحاكم للجزائر في سنة 1895 إلى العدول عن قراره بإنشاء مركز استيطاني فوق أراضي عائلة بوزيان[1].

وفي عين كرمن اصطدم الاستيطان بالحاج أحمد بن العزري الساكن في مليانة والذي يمتلك 221,70 هكتار من الأراضي الفلاحية.

لقد طلب هذا الفلاح مبالغ مرتفعة ثمنا لبيع أراضيه، كما طلب في مقابل استبدالها بأراضي تعتبرها سلطات الاحتلال ضرورية لتوسيع مركز عين كرمن الاستيطاني.

وفي تقريره إلى الحاكم العام للجزائر وصف الجنرال «ويمبفن» (WIMPFFEN) قائد إقليم وهران ابن العزري بالمحتكر، والمبادر بالإسراع إلى شراء الأراضي التي ترغب الإدارة الاستعمارية في شراءها من الفلاحين الجزائريين الصغار ليعيد بيعها إلى الكولون بأسعار جد مرتفعة، أو التنازل عنها للإدارة مقابل أراضي جيدة في جهات أخرى.

ومع هذا فقد أبت سلطات الاحتلال إلاّ أن تستعيد منه الأراضي التي اشتراها مقابل أربعين فرنك للهكتار الواحد والتي سبق له أن اشتراها من الفلاحين بمبلغ ثلاثين فرنك للهكتار الواحد.

وهكذا نلاحظ أن الجزائريين بامتناعهم عن بيع أراضيهم للكولون، وعدم رضاهم باستبدالها لهم بأرض غيرها، ومبالغتهم في رفع أسعارها عند بيعها لهم، يكونوا قد ضربوا لنا أحد أروع الأمثلة في رغبتهم الشديدة في المحافظة على أراضيهم والتعبير عن وطنيتهم.

(1) - Yacono Xavier. La colonisation des plaines du Chelif, T 1 Alger 1955, p 315.

النضال النقابي والإضراب عن العمل في مزارع الكولون

المظاهرات

يدعي بعض الكتاب الفرنسيين بأن الفضل في التطور الاقتصادي للجزائر يعود إلى الإدارة العسكرية، ومن ذلك التنظيمات الأولية للنقيب «لاباسيت» (LAPASSET) في 1846، ومشاريع شركات الجنرال «ليوبرت» (LIEBERT) في مليانة خلال عام 1869 التي أفضت سنة 1884 إلى إنشاء أولى الشركات الأهلية للتعاون المتبادل (S.I.P) من قبل «تيرمان» (TIRMAN) الحاكم العام للجزائر. وكانت هذه الشركات تعتبر في آن واحدٍ صناديق للطوارئ والتعاون المتبادل ووكالات للقرض تتمتع بحقوق محدودة، وتخضع لوصاية الإدارة الاستعمارية؛ وبناء على قانون 14 أفريل 1893 تحولت هذه الشركات إلى تنظيمات خاصة ذات منفعة عامة تجمع الفلاحين وُدِّيًا؛ ثم جاء قانون 19 جويلية 1933 (بعد أربعين سنة) لينشئ الصندوق المشترك للشركات الأهلية للتعاون المتبادل؛ أما قانون 15 أوت 1936 فقد سمح لهذه الشركات أن تلعب دور التعاونيات في إطار غرفة الحبوب.

وفي حقيقة الأمر بدأت اللجنة العامة للعمال الحضريين منذ عام 1920 بتنظيم نقابات العمال الزراعيين.

وفي 1936 تأسس الاتحاد المستقل للعمال الزراعيين تحت ظل الكونفدرالية العامة للعمال، وضمَّ 40.000 منخرط.ولم تتوقف نشاطات الحركة العمالية على تنظيم العمال الزراعيين فقط، بل امتدت كذلك إلى صغار الفلاحين وعمال الأرض، -وهكذا- تكونت نقابات صغار الفلاحين في مناطق الونشريس والأوراس[1].

وقد أورد لنا الأستاذ عبد القادر جغلول قولا تتأكَّد من خلاله وحدة المعركة العمالية الفلاحية، بحيث ضم أحد الاجتماعات السرية للحركة العمالية جماعة من الفلاحين والعمال الزراعيين، إذ يقول نقلا عن أحد مجاهدي الحركة الوطنية «وقد خرج شخصان عن المألوف من هذا الاجتماع الأول سائق جرار إسباني يتكلم بلهجة سيدي مجاهد من الدشرة القريبة، أما الثاني فملتحٍ يحمل سبحة ذات حبات كبيرة من العنبر، إنه مقدم زاوية سيدي عبد القادر في

(1)- عبد القادر جغلول. تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، الجزائر: دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية. (د.ت) ص 132.

معسكر، ولقد ترأس الاجتماع مبدئيا بالفاتحة، ومذكرا باستعداد بني شقران، وهي القبيلة التي تمردت عام 1914»[1].

وفي سياق حديثه عن الحركة الوطنية التي ولدت في باريس يقول مصطفى الأشرف «ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن قومية المدن هذه نشأت أولى ما نشأت بين الفلاحين الجزائريين المغتربين في فرنسا»[2]، مما يدل أن الفلاحين الجزائريين المغتربين في فرنسا كانوا مشدودين دوما إلى أراضيهم وملصقين بها على الرغم من وجودهم في أرض الهجرة.

وفي سنة 1937 أنشأ «ليبو» (LE BEAU) الحاكم العام للجزائر مصلحة للاقتصاد الاجتماعي تخضع للإدارة العامة لشؤون الأهالي تحقيقا لسياسة ترمي إلى تحسين أحوال المزارعين الجزائريين، ومن ثم يأخذ تعبير «الطبقة الفلاحية الجزائرية» (Paysannat Algérien) مكانة له في المصطلحات الإدارية، وعندئذ تتكون لجنة من الفلاحين الجزائريين تتولى التنسيق بين مصالح الأهالي والمصالح الاقتصادية، ومهمتها مراقبة المشاريع التي يقدمها المتصرفون الإداريون.

وفي أفريل 1939 حضر وفد من الفلاحين الجزائريين إلى جانب وفود البلدان المستعمرة المؤتمر الدولي للزراعة في طرابلس، لكن اندلاع الحرب العالمية الثانية أوقف المشاريع الإصلاحية المبرمجة من قبل «ليبو» الحاكم العام للجزائر؛ وفي عام 1944 استوحت «لجنة كاترو» (Commission Catroux) نشاطها من برنامج «ليبو» الخاص بالإصلاحات في المجال الزراعي.

ومن ثم آلت تجربة الشركات الأهلية للتعاون المتبادل خلال سنتي 1937-1938 إلى خلق تعاونيات ترتبط بها كأداة لا مركزية لتفعيل القطاع الفلاحي الجزائري تسمى بـ:«قطاعات الإصلاح الريفي» (Secteur d'amélioration Rurale: S.A.R) لتكوين الفلاحين الجزائريين على الطرق الزراعية العصرية تمهيدا لإدماج القطاع الفلاحي الجزائري في المنظومة النقابية، وفي منظومة القرض والتعاون الزراعي المتبادل.

---

(1)- عبد القادر جغلول. المرجع السابق، ص 132 .

(2)- مصطفى الأشرف. الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة د/ حنفي بن عيسى، الجزائر: 1983 ، ص 78 .

وظل الاعتقاد سائدا بأن لقطاعات الإصلاح الريفي دور اقتصادي واجتماعي يعود بالفائدة على الفلاح الجزائري الذي أصبح عضوا في مجلس التسيير، وهو الأمر الذي سيدفع به إلى تحمل المسؤولية واتخاذ المبادرة مستعينا في ذلك بالتقنيين وبالإدارة المحلية[1]، إلا أن محاولة فرنسا دمج الفلاح الجزائري ضمن نقابات فلاحية من شأنها إحداث تطورات في القطاع الزراعي التقليدي الجزائري واجهت صعوبات، وهكذا لم تحض النقابات الفلاحية قبل الثلاثينات من القرن 20 بإقبال الفلاحين الجزائريين للانخراط فيها.

إلا أنه يجب أن يفهم بأن الفلاح الجزائري لم يكن ضد النضال النقابي أو ضد مجهودات التطور، وإنما ضد القوانين العقارية المتناقضة مع الشريعة الإسلامية ومع تقاليد المجتمع الجزائري الإسلامي.

إن البرنامج الإصلاحي الفلاحي يتطلب تسخير كل الطاقات، ويستدعي إدراكا للفكرة، ودقة في تنفيذها، على أن تُقدم نخبة الشباب المقبل على النشاط الذي تحذوه الرغبة في العمل، والإقدام على الإصلاحات.

كما أن الاندماج لا يمكنه أن يتحقق في ظل روح العداء التي يكنها الشعب الجزائري لإدارة الاحتلال إلاَّ في إطار ظروف التآلف الروحي والمادي بين المجتمعين، وما لم ينته الصراع والأحقاد بين المجتمعين ستظل الإصلاحات جامدة.

ولنا في الحضارة الرومانية خير مثال على ذلك؛ فقد أقام الرومان بنايات فخمة في الجزائر، إلا أن حضارتهم آلت إلى الانهيار بسبب خلوها من روح التآلف والمودة بين المجتمعين (المستعمِر والمستعمَر).

ففي تصريح له أمام المؤتمر -الوطني- الواحد والعشرين للتعاضد والتعاون الفلاحي المنعقد في «بيزانسون» (Besançon) بفرنسا يوم 15 جوان 1933 نجد «ر.ميسرشميت» (R.Messerschmitt) يتوجَّع لحال مربي الماشية، ويدعو لحمايتهم من المضاربين والمرابينَ، ويضرب مثالا عن ذلك بناحية سيدي عيسى التي تشتهر بإنتاجها الرعوي والتي يقع فلاحوها فريسة للمرابين.

(1)- Marcel BARBUT. L'évolution de L'Agriculture et de l'élevage traditionnel en Afrique du Nord, Alger, Imprimerie officielle 1952, p 15.

ولمحاربة ظاهرة المضاربة والربا في هذه الناحية أوصى بأن يُنشأ قرضٌ فلاحي أهلي يمنح مُرَبي الماشية قروضا قصيرة المدى تمكنهم من الحفاظ على ثروتهم الحيوانية[1].وبناء على هذا التصريح قررت إدارة الاحتلال منح الفلاحين الجزائريين:

01- قروض دعم من قبل صناديق القرض الفلاحي، على أن يحضى الفلاح الجزائري بنفس الامتيازات التي يحضى بها الكولون الفرنسي، ويتحمل نفس الواجبات.

02- قروضا من قبل «الصندوق المشترك» تحت رقابة «صندوق القرض الفلاحي».

03- قروضا بعيدة المدى.

04- قروضا متوسطة المدى.

05- قروضا قصيرة المدى.

06- تقديم سلفات مالية لرؤساء عائلات الأهالي الكبرى.

07- تقديم سلفات مالية للفلاحين ضحايا الكوارث مقابل نسبة من الفوائد تتراوح من 02 إلى 03%.

كما طالب «ميستر شميت» أن يعامل الفلاح الجزائري على نفس القدم مع الفلاح الأوروبي، ويتمتع مثله بنفس الحضوض والامتيازات، مشيرا إلى أن هذا الهدف المزدوج لا يمكنه أن يتحقق إلا بالاستخدام الحسن للشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) التي هي المؤسسة الوحيدة التي يمكن أن يلجأ إليها الفلاح الجزائري خلافا للمؤسسات الأخرى التي تضع في وجهه شروطا لا يطيقها.

ومع هذا فإن الفلاح الجزائري لا يمكنه الحصول على قرض دعم ما لم تكن أرضه مفرنسة أي خاضعة للتشريعات العقارية الفرنسية، وما لم يرهن ملكيته لدى مصالح الرهن العقاري، على أن يتولى صندوق القرض الفلاحي ضمانته لدى المصالح العقارية، وإلا تتعرض ملكيته للحجز ما لم يسدد ديونه في الآجال المحدودة.

أما إذا كانت أرضه غير مفرنسة فإن الصندوق المشترك (fond Commun) هو الذي يتدخل لصالح منحه قرضا تحت رقابة صندوق القرض الفلاحي الذي يلزمه برهن أرضه لدى المصالح العقارية.

---

(1)- C.A.O.M.D^{pt} d'Oran. Carton 2M/107 (a).

ففي جميع الحالات كانت المصادرة الشرعية تقترح كضمانة لمنح الفلاح الجزائري قرضا، وفي سبيل أن يبقى الفلاح الجزائري الصغير تحت وطأة الذل والفقر تقهره الحاجة، فإن كلاّ من القايد، ورئيس الفصيلة القبلية، وحتى الموظف الإداري كان يسبقه إلى عرض محصوله الفلاحي في الأسواق المحلية، وهكذا يصطدم الفلاح الجزائري الصغير بعقبة العرض الذي يفوق الطلب في الأسواق المحلية.

وعلى هذا الأساس اقترح التصريح على الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) أن تحدّد أسعار الحبوب وتتولى شراء المحصول من الفلاحين، على أن يتم ذلك داخل كل دوار أثناء القيام بعملية جمع الضرائب وتحصيل القروض[1].

وبهذا الحيف الجائر تقرر مصير الفلاح الجزائري الصغير.

وفي تقرير مطول عبّر «ش. كورتين» (Ch.COURTIN) المتصرف الإداري الرئيسي بولاية الجزائر في 15 سبتمبر1937 عن الحالة التي آل إليها الفلاح الجزائري والتي من شأنها أن تحدث ضررا بالسيادة الفرنسية -على حدّ قوله- مشيرا إلى تعبير الجمهور الجزائري عن استيائه وانتقاده لما تدعيه فرنسا من تحضّر، متسائلا عن الجذور العميقة لمشكلات الفلاح الجزائري وعن طابعها الاقتصادي والسياسي.

وقد رد هذا المتحدث المشكل الجزائري إلى العامل الفلاحي، ووضعية الفلاح الجزائري، وقانون الأهالي، وتطبيق السياسة العنصرية من قبل إدارة الاحتلال في جميع المجالات (التجنيد - الأجور الزراعية - التعليم - الصحة - التمثيل لدى المجالس...) .

وقال أن الإصلاحات التي طالب بها الجزائريون كان من المفروض الإنتهاء منها منذ عشر سنوات خلت، محذرا إدارة الاحتلال من أن الوضع الحالي للإنسان الجزائري سيئول به إلى الثورة يوما ما، وإلى المطالبة بالاستقلال[2]. وذكر بأن الجزائر بلد فلاحي بالدرجة الأولى، ودعا إلى تعليم فلاحي لأبناء الجزائر يربطهم بخدمة الأرض (أراضي الكولون بطبيعة الحال).

في هذه الظروف بدأ نوع جديد من شكل النضال الجماعي يظهر في الوسط العمالي الفلاحي.

---

(1) - C.A.O.M – G.G.A. Carton 10 H / 89.

(2) - Ibid.

ومع أن الحركة النقابية كانت ضعيفة بالنظر لتأخر ظهورها في الأرياف مقارنة مع المدن، فلم يكن لها سوى صدى عابرا وتأثيرا ضعيفا في الجماهير الريفية الجزائرية التي ظهر أنها غير قادرة على استيعاب فكرة النضال النقابي الذي يعبر عن مطالب الفلاح والعامل الزراعي؛ فلم يشارك الفلاحون الجزائريون الصغار في الاجتماعات التأسيسية للنقابات لاعتقادهم أن الاجتماع الذي لا يفتتح بالبسملة ولا يختتم بقراءة الفاتحة أو بآية من القرآن الكريم لا بركة فيه ولا يؤمل فيه خير، بحيث أن الخلايا النقابية الفلاحية الأولى التي نشأت في إقليم وهران كانت هي التي تفتتح فيها الجلسات بقراء البسملة[1]. وللعلم فإن النشاط النقابي الفلاحي داخل الوسط الريفي لم يعرف تطورا ولا استقرارا كما هو الحال في إقليم وهران، وإليكم فيما يلي جدول بعدد العمال الفلاحين المنخرطين في الاتحادية العامة للعمال (U.D.C.G.T d'Oran)[2].

جدول بعدد العمال الفلاحيين المنخرطين في الاتحاد الفرعي للفدرالية العامة للعمال بوهران.

السنة	المنخرطون
1935	00
يناير 1936	800
يناير 1938	3.000
1939	00
1943	00
يناير 1944	500
يناير 1945	23.000
1948	10.000

ويرد عدم انتماء الفلاحين الجزائريين وانخراطهم بقوة في صفوف الحركة النقابية إلى تأثير الحركة الإصلاحية الباديسية في الجماهير الريفية والحضرية، بل وتأثير الموروث الحضاري القائم على التعاليم الإسلامية.

(1) - Abdelkader LAKJAA. La longue marche des ouvriers agricoles- de la résistance à la prolétarisation, à la conquête de l'identité – thèse doctorat 3 em cycle université de Paris U.E.R. des S ces sociales 1990, p 69.

(2) - Ibid.

وفي شهر ماي 1934 بعث السيد قاضي عبد القادر رئيس فدرالية الفلاحين بباتنة برسالة إلى الحاكم العام للجزائر يبلغه فيها عن نيته بدعوة الفلاحين الجزائريين ومربي الماشية بعمالة قسنطينة إلى التظاهر تعبيرا عن سخطهم وعن سوء حالهم، وقد لبى معظم فلاحي عمالة قسنطينة الدعوة لحضور المهرجان؛ فاجتمع الفلاحون والعمال الزراعيون في قاعة سينما «نونيز» (NUNEZ) يوم 25 ماي1934 واستمعوا إلى الخطاب الذي ألقاه السيد قاضي عبد القادر وشخص فيه حالة الفلاحين المزرية متوجها إلى الفلاحين بالقول «إذا كنتم فعلا تريدون الدفاع عن حقوقكم ومصالحكم، ينبغي أن تحصلوا أولا على نفس الامتيازات والتسهيلات التي يحضى بها الكولون كالقروض ذات المدى البعيد مع تخفيض نسبة الفوائد عليها»، ودعاهم إلى الالتفاف حول لجنة الدفاع عن مصالح الفلاحين الجزائريين الأهالي[1].

وقد أشارت تقارير الشرطة الاستعمارية أن الهدف من هذا الاجتماع هو في حقيقة الأمر تكريس لهذه المنظمة الفلاحية الجزائرية واقرارها وتثبيتها لعبد القادر قاضي على رأسها، وتذكر أن هذا الأخير قد استغل الاجتماع لصالحه من أجل تحقيق أغراض سياسية بحكم انتمائه إلى «حزب الشبان الأحرار» و «فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين».

ويذكر نفس التقرير أن أعدادا من الفلاحين الجزائريين والعمال الزراعيين قد غادروا القاعة لما فهموا أن الاجتماع كان لغرض جمع الاشتراكات المالية من الحاضرين وليس لغرض إسماع صوتهم والدفاع عن مصالحهم، وفسروا هذا الإجراء على أنه عبارة عن «زيارة عصرية» (Ziara moderne)، ويضيف قائلا بأن هذا الاجتماع قد ثبط من عزيمة قاضي عبد القادر وكشف عن مراميه وعن حقيقة شخصيته وفتح أعين الفلاحين ومربي الماشية الذين لبوا النداء[2].

وكعادتها ردت إدارة الاحتلال على الفلاحين المتجمهرين في هذه القاعة بأنها سوف تدافع عن مصالحهم دون تمييز بينهم وبين الفلاحين الأوروبيين[3].

وللعلم فقد حضر المهرجان 800 فلاح جزائري طمعا في تحسين وضعيتهم، كما حضر إلى جانبهم عشرة فلاحين أوروبيين.

---

(1) - C.A.O.M – G.G.A. Carton 9 H / 54 (meeting du 25/05/1934).

(2) - Ibid. (Le commissaire central de Constantine à Mr le préfet).

(3) - Ibid.

وورد في تقرير الشرطة أن قاضي عبد القادر قد منع الفلاحين الحاضرين من الحديث عن القضايا السياسية داخل القاعة، وكأن مطالبهم الاجتماعية لا صلة لها مطلقا بالسياسة الفرنسية الاستعمارية، واعتبر الكولون الفرنسيين اخوة للفلاحين الجزائريين، ودعاهم إلى رفع الإنتاج وإلى الإدخار والتخزين، وإنشاء لجان مشتركة تتكون من فلاحين جزائريين وكولون لمحاربة المضاربة، وتسديد الديون التي على الفلاحين الجزائريين، واقترح كعلاج لعمليات الحجز والمصادرة الممارسة من قبل إدارة الاحتلال اللجوء إلى البنوك ورهن أملاكهم لديها لمدة 15 سنة، وأشار في خطابه على أن المطاحن التي تشتري القمح من الفلاح الجزائري بمبلغ 30 حتى 35 فرنك للقنطار الواحد هي التي أثرت سلبا عليه وعلى الكولون في آن واحد.

ومن الخطباء الذين تعاقبوا على المنصة وأخذوا الكلمة نذكر بليلي، وسماعي، ورحموني عبد المجيد، ودادسي، وباستثناء سماعي (فلاح من وادي زناتي) الذي انتقد الكولون الفرنسيين، وقال أنهم لم يدافعوا أبدا عن مصالح الفلاحين الجزائريين، فإن باقي الخطباء قد أثنوا عليهم، وهو الأمر الذي تسبب في خلق صراع كلامي بينه وبين باقي الخطباء من أمثال بليلي (من عنابة) الذي دعاه إلى نسيان الماضي والتفكير في المستقبل، أما دادسي (فلاح من وادي زناتي) فقد ادعى أن نقابة الكولون في عين مخلوف (RENIER) قد قدمت عونا للفلاحين الجزائريين، ودعا إلى المودة والتكاتف بين الجزائريين والفرنسيين.

ومع هذا انتقد الحاضرون الطريقة التي تحصل بها المنتخبون على 15 مليون فرنك، بينما الفلاحون الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدات المالية لم يحصلوا على شيء، وهددوا بتنظيم مهرجان آخر ما لم تلب مطالبهم.

لقد أوقفنا هذا التقرير على جملة من الحقائق منها :

- الكشف عن وجود عناصر حزبية أو نقابية جزائرية كانت تلعب على الحبلين، ونلمس ذلك من خلال ادعاء الخطباء للأخوة -الكاذبة- مع الكولون، والدعوة إلى خلق تفاهم بينهم وبين الفلاحين الجزائريين -أعداؤهم الطبيعيون- .
- استجابة الفلاحين الجزائريين للنداء، وحضورهم المكثف في المهرجان هو تعبير قاطع عن نضجهم ووعيهم بمصالحهم.

-تهديدهم بإقامة مهرجان آخر ما لم تأخذ السلطة الاستعمارية بأيديهم وتحل مشكلاتهم لـــهو دليل آخر على تمكن قواعد النضال العمالي النقابي من نفوسهم.

ويبقى التساؤل المطروح في الأخير إذا ما كان هذا المهرجان خطة مدبرة أريد بـــها احتواء الاضطرابات الخطيرة التي شهدتها عمالة قسنطينة خلال سنة 1934[1].

الإضرابات العمالية

لم تسمح الظـــروف القاسيـــة التي يحياها العمال في مزارع الكولـــون وورشـــات العمل - في ظل الاستعمار الفرنسي- للنفوس بالصبر طويلا.

وأمام هذا الوضع لم يبق من سلاح في أيدي العمال بمؤسســـات الكولـــون ســـوى الإضراب عن العمل تعبيرا عن رفضهم لسوء معاملة الكولون لهم.

وعلى هذا الأساس سينشئون الفروع النقابية، وينظمون الإضرابات عن العمل فـــي مزارع الكولون، ومن موجات الإضرابات العمالية المتتالية اخترنا لكم هذه الأمثلة:

ففي شهر جوان 1936 نظمت إضرابات عمالية في كل من فرنسا والجزائر، ســـاهم فيها الجزائريون إلى جانب الفرنسيين، استاء لها الكولون بشدة، حيث وقعت صدامات بيـــن الكولون والمضربين عن العمل في الجزائر العاصمة وتلمسان ووهـــران وعيـــن تموشـــنت ومستغانم وقسنطينة، وهي الإضرابات التي مزق فيها العلم الفرنسي، وقد أعطى الفلاحـــون الجزائريون من خلال امتناعهم عن العمل في مـــزارع الكولـــون الطـــابع الثـــوري لـــهذه الإضرابات.

ففي نواحي الجزائر العاصمة اعتقد الفلاحون الجزائريـــون أن الوقـــت قـــد حـــان لاستعادة أراضيهم، حيث تشكلت مجموعات عمل جابت الأرياف في محاولات لمنع عمـــال الأرض الأجراء من العمل في مزارع الكولون، ونظمت زمـــرا تقـــف أمـــام المؤسســـات الزراعية لتنفيـــذ إضراب العمال، واستولت على المزارع والضيعات، وهو الأمر الذي أقلق

(1) – عن هذه الاضطرابات، يراجع : Mahfoud KADDACHE. Histoire du Nationalisme Algérien 1919-1951, TI, Alger: S.N.E.D 1980- bas de page 297.

الكولون وأزعج إدارة الاحتلال التي اتخذت إجراءات تمثلت في تسليح الكولون، كما تدخل الطيران بالتحليق فوق مزارع الكولون، وتم إلقاء القبض على المضربين ومعاقبتهم[1].

ولما كانت الإدارة الاستعمارية تتوقع مثل هذه الحوادث فإنها أسرعت في يوم 30 مارس 1935 إلى إصدار مرسوم «ريني» (Décret Régnier) الذي ينص في مادته الأولى على العقاب بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى سنتين سجنا مع غرامة مالية تقدر بـ 500 حتى 5.000 فرنك ضد كل شخص تسبب في إثارة سكان المستعمرة إلى التظاهر ضد الاحتلال بأي شكل من الأشكال؛ وكأن انخراط العمال في النقابات، وتنظيمهم للمظاهرات، وتوقفهم عن العمل في مزارع الكولون يعتبر عصيانا وخروجا عن القانون.

ولما كان النضال النقابي ضعيفا في صفوف عمال الأرض فإن النقابة الوطنية للمعلمين حاولت في سنة 1936 تأطير حركة نقابية لعمال الزراعة لكنها أخفقت، كما فشلت أيضا تجربة العمال الزراعيين في الإضراب عن العمل أثناء موسم جني العنب، إذ تمكن الكولون من تعويض العمال المضربين بجلب عمال من الحدود الشرقية للمغرب الأقصى، وهو الأمر الذي تسبب في إحداث مشادات بين العمال الزراعيين الجزائريين المؤيدين للإضراب والمعارضين له، ويعزى هذا الفشل إلى غياب التكوين والتربية النقابية في الوسط الفلاحي الجزائري.

وإن كان البعض يدعي أن الإضرابات السياسية في الوسط الفلاحي الجزائري لم تعرفها المنطقة الغربية من القطر الجزائري سوى عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك لاعتبار فرنسا العمل النقابي خلال هذه الفترة نشاطا لا شرعيا[2]، فإن الأحداث تثبت أن النشاط النقابي في غرب البلاد يعود إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، والأمثلة التالية تكشف لنا بوضوح عن ذلك.

إثر توقيف أحد الكولون لعامل زراعي في زفيزف (Mercier Lacombe) يوم 18 جوان1937، قرر خمسة عشر عاملا التوقف عن العمل تضامنا مع زميلهم.

---

(1)- Mahfoud KADDACHE et Djilali SARI, L'Algérie dans l'histoire T.05. Alger: O.P.U. 1989, p 49.

(2)- Michel LAUNAY. Paysans Algériens, Paris, Edit du seuil 1963, pp 140-141.

وخوفا من التحاق باقي العمال بالإضراب، خاصة وأنه لم يمر سوى شهر واحد على توقيف الكولون بالمنطقة لستين عاملا زراعيا وذلك يوم 04 ماي1937، أسرع رجال الدرك الاستعماري لتطويق العمال وأقنعوهم على العودة إلى عملهم[1].

وقد شهدت سنة 1937 ميلاد فروع نقابية للعمال الزراعيين على مستوى القطر الجزائري بهدف الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم، منها: الفرع النقابي للحروش (سكيكدة) الذي نشأ إثر اجتماع بمقر بلدية الحروش يوم 29 جوان1937، ويجمع بين صفوفه فلاحين من بلدية عين بوزيان (Col des oliviers) الكاملة الصلاحيات، وبلدية أمجاز الشاش (Robert ville) وصالح بوعاشور (Gaston ville) والحروش المختلطة، ويتكون مكتب هذا الفرع النقابي من:

- بوشريكة ميلود : أمينا عاما.
- عبد اللي الطاهر : نائب الأمين.
- كربوعة حسن : أمين الخزينة.
- العربي حسن : نائب أمين الخزينة.
- عبد اللي الطاهر : عضو
- بشني محمد : عضو
- حركات ساسي : عضو[2]

ومع أنه فرعا نقابيا فلاحيا -وجميع أعضائه جزائريون- فإن خمسة من أعضائه ليسو فلاحين (بوشريكة ميلود، عبد اللي الطاهر، كربوعة حسن، بشني محمد، حركات ساسي)، وهذا ما يدل على أن المسألة الفلاحية كانت محل اهتمام حتى من الذين ليس لهم صلة بالفلاحة.

وإن كان التقرير السري الذي تقدم به نائب عامل عمالة سكيكدة ينص على أن هذا الفرع النقابي يتشكل من أميين -لا يقرؤون ولا يكتبون- وليس لهم أي انتماء حزبي بحيث لا

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H / 41. (Le S / Préfet de Sidi Belabbes à Mr le Préfet de police d'Oran, le 09/07/1937).

(2) - Ibid. (Le S / Préfet de Philippe ville à Mr le Préfet. Le 30/06/1937).

يشكلون خطرا على أمن الدولة؛ إلا أن هذا لا يعني أن الفرع النقابي الناشئ لم يكن مكترثا بالأحداث والاضطرابات العمالية التي شهدتها المنطقة خلال جويلية 1933 وخلال 05 أبريل1937[1].

وقد حمل هذا الفرع النقابي الفلاحي سلطات الاحتلال سوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي آل إليها الفلاحون الجزائريون، حيث توالت الهجمات ضد الكولون الفرنسيين في كامل البلاد تصفهم بالمغتصبين، وهذا على الرغم من محاولات فرنسا رفع الأجور وتحسين الحالة الاجتماعية للعمال الزراعيين.

ومن جهة أخرى فقد شهدت الأرياف الجزائرية في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين نمو لنشاط الشيوعيين، وهو الأمر الذي آل إلى الإخلال بالحالة النفسية والاجتماعية والاقتصادية لسكان القرى والمداشر.

وقد أبدت سلطات الاحتلال استياء بليغا من الفروع النقابية الناشئة، ففي رأس الوادي (Tocque-ville)اتخذت قرارا يفرض على الفروع النقابية عقد اجتماعاتهم داخل مباني مقر البلدية لمراقبة نشاطها ومنعها من الدعاية الشيوعية؛ كما أوصى الكولون بعضهم بعضا بعدم الضغط على العمال الزراعيين اتقاء شن هؤلاء لإضرابات عمالية، لاسيما أثناء فصل جني العنب.

وبانخراط الفلاحين والعمال الزراعيين في الفرع النقابي للعمال الزراعيين بالحروش -تحت تأطير «C.G.T»- ازدادت إدارة الاحتلال تخوفا، واتخذت إجراءات لمراقبة تحركات الدكتور بن جلول في الناحية[2].

---

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H / 41. (Le S / Préfet de Philippe ville à Mr le Préfet. le 30/06/1937).

(2) - الدكتور بن جلول من مواليد مدينة قسنطينة، مؤسس «اتحادية المنتخبين المسلمين الجزائريين» في سنة 1927، عضو في المجلس الوطني - موفد مالي - عضو في مجموعة الـ 61 التي ساندت جبهة. ت. و.، توفي في المهجر بعد 1962.

الانتشار الجغرافي للفروع النقابية الفلاحية خلال عامي 1936-1937

إن النقابات الفلاحية التي نشأت عام 1936 شهدتها أول مرة منطقة الجزائر العاصمة وكان عددها في البداية واحد وعشرون فرعا نقابيا.

وفي عمالة وهران بذلت مجهودات كبرى في محاولة من مناضلي الاتحاد الجهوي لإنشاء فروع نقابية فلاحية، لكن ثلاثة فروع نقابية - فقط - سجل تواجدها فعليا، واحد في حمام بوحجر، واثنان في وهران.

بينما في عمالة قسنطينة لم يسجل أي تواجد للفروع النقابية الفلاحية وذلك حتى بداية عام 1936.

أ) عمالة الجزائر: أعلن الاتحاد الجهوي لنقابات الفلاحين لعمالة الجزائر العاصمة أنه حتى عام 1936 لم يكن في مقدوره الحصول على نتائج عامة فيما يخص العمال الزراعيين، بينما الفروع النقابية التي تعود نشأتها إلى شهر ماي 1936 فهي فروع: بوفاريك، البليدة، العفرون، وبرج الكيفان (fort de l'eau)، وبلغ عدد المنخرطين فيها حوالي 2.000 عضوا.

وتشير تقارير الشرطة الاستعمارية الفرنسية بأن الوعود الديماغوجية قد لعبت دورا في خداع الفلاحين مما خلق لديهم أوهاما كانت لها انعكاسات سيئة، وإن مغامرين دخلوا في الحركة النقابية الفلاحية الناشئة لأغراض ومصالح شخصية، وهو الأمر الذي دفع بالعمال الفلاحين إلى التعامل بحذر مع هذا التنظيم الفلاحي.

ومن جهة أخرى فإنه تطبيقا لقانون 02 أوت 1936 الذي ينص على إنشاء لجان لدراسة أجور العمال الزراعيين، تدخلت الاتحادية الجهوية لنقابات الفلاحين وعمال الأرض لتعيين أربعة ممثلين لعمال الأرض لكل من منطقة الجزائر العاصمة، والأصنام، والمدية، وتيزي وزو، وعين بسام، من بينهم اثنان ينوبان عن الفلاحين وعمال الأرض الجزائريين واثنان عن الكولون.

وفي الاجتماع الذي انعقد بالأصنام يوم 05 فبراير 1937 تحت رئاسة السيد «راكاموند» (RACAMOND) أمين الكونفدرالية العامة للعمال (C.G.T)، وجمع فلاحي دوار تمدرارة، طلب الأمين العام من الدواوير تعيين من ينوب عن كل منها في مختلف

الاجتماعات العمومية التي تنعقد بالمركز الاستيطاني المجاور لها أو القريب منها، علـــى أن يحرر النواب تقارير تعرض على رفقائهم.

بصفة عامة اصطدمت نقابات الفلاحين والعمال الزراعيين بمشكلات ناتجـــة عـــن طبيعة وسلوك الفلاح الجزائري، وعن نقص التأطير، وهو الأمر الذي تطلب اللجوء إلى ضم عمال من خارج القطاع الفلاحي إلى هذه النقابات؛ فعلي سبيل المثال كان أمين الفرع النقابي للعفرون موظفا في السكك الحديدية، كما كان الفرع النقابي لبرج الكيفان يتألف مـــن عـــامل فلاحي واحد وإلى جانبه تاجر وكاتب عمومي.

ومن الحالات الخاصة التي عاشتها بعض الفروع النقابية الفلاحية بســـبب غيـــاب التأطير، والتصرفات اللاهفة لبعض المسؤولين النقابين نذكر نموذج بوفاريك الذي نشأ فـــي 15 ماي1936 ويضم في صفوفه 250 منخرطا، حيث أساء أحد مسؤوليه - إلى الفرع - بإقدامه على جمع الإسهامات المالية لحسابه باسم النقابة في المقاهي الشعبية.

وإن كان تسعة عشرة فرعا نقابيا قد حضي بدفع المنخرطين لاشتراكاتهم خلال عـلم 1936، فإن أربعة فروع نقابية - فقط - قد قدم أصحابها ملفات كاملة.

ومع كل هذه المشكلات فإن الفروع النقابية ظلت في زيادة مستمرة، حيث شـــهدت بداية عام 1937 ميلاد أربعة فروع نقابية في كل من تيزي وزو، وذراع بن خدة، وموزايـــة، والأربعاء، وهو الأمر الذي رفع عددها إلى ثلاثة وعشرين فرعا نقابيا فلاحيا[1].

ب) عمالة وهران: شهدت الجهة الغربية من الوطن ولأول مرة ســـنة 1936 ميـــلاد ثلاثة فروع نقابية فلاحية: الفرع النقابي لحمام بوحجر وعلى رأســـه المنـــاضل الشـــيوعي سماحي نعيمي، والفرع النقابي لسفيزف (Mercier la combe)، وفرع سيدي بلعباس.

ومن بين الفروع النقابية التي كان لها موفدون زراعيون يمثلونـــها لـــدى الاتحـــاد الجهوي لنقابات العمال الفلاحيين خلال عام 1937 نذكر فرع سيق والمحمديـــة (Perrégaux)، ومستغانم، ومسرغيـــن، وغليـــزان، وبلعباس، ومغنية، إلا أن موفدي هذه الفروع النقابية لم يكونـــوا فلاحين أو عمالا زراعيين ولكن مناضليـــن في الأحـــزاب أو معلميـــن من أمثال

(1) C.A.O.M – G.G.A. Carton 9 H / 41. (note sur le syndicalisme au milieu indigène – Algérien, Juin 1937).

معباد (Pérregaux)، و «كانيزو ايدموند» (مسرغين)، و «جـاك بـول» (سـيق)، وبوجمعـة (غليزان)؛ وبدل أن يدافع هؤلاء عن الفلاحين وعمال الأرض، فإنهم كانوا يبعثون برسل مـن الأهالي ينتمون إلى الكونفيدرالية العامـة للعمال للقيـام بالدعاية وجمع الاشتراكات من العمال مقابل تسليمهـم بطاقات انخـراط كما حدث مع العمـال الزراعيين في عين تـادلس و«بـال كوت» (عين بودينار)، ومع هذا فإن رغبة الفلاحين في التخلص من ظلم الكولون دفعت بـهم إلى الإنخراط في النقابات والمساهمة باشتراكاتهم المالية فيها، وهذا ما تمت ملاحظته في كـل من حمام بوحجر، وعين تموشنت بداية عام 1937 حيث تسابق الفلاحون وعمال الأرض إلـى الانخراط في الفروع النقابية، وشراء البطاقات.

وابتداء من شهر مارس 1937 شهدت عمالة وهران نشـاطا دعائيـا كثيفـا بفضـل المجهودات التي بذلها السيد سعدون الأمين بالنيابة للاتحاد الجهوي للفـروع النقابيـة، والـذي نشرت له صحيفة (Oran Républicain) عدة مقالات تدافع عن العمال الفلاحين، وبإيعاز منه نظم الاتحاد الجهوي لنقابات الفلاحين خلال يوم 29 ماي1937 وقفة تضامنية لصالح العمال الزراعيين.

وتأثرا بالدعاية النقابية نظم عمال معاصر الزيتون لناحية سيق تجمعا بمعمل كان يديره السيد برادعي لخضر العامل عند السيد «كريسبو» (CRESPO)، وأنشأوا فرعا نقابيا يتألف من :

- برادعي لخضر : أمين عام، (عامل عند «كريسبو») (CRESPO)
- محمد محمد : أمين عام بالنيابة، (عامل عند «سيجارة») (SEGARA)
- دادو محمد : أمين الخزينة، (عامل عند «مارتيناز») (MARTINEZ)
- أفراد جيلالي : نائب أمين الخزينة، (عامل عند «كريسبو») (CRESPO)[1]

وفي مدينتي مستغانم ومزغران شن عمال معاصر العنب إضرابا عن العمل خلال يوم 07 جوان 1937، تضامنا مع عمال ميناء مستغانم الذين توقفوا عن العمل في ذات اليوم.

وتشير تقارير الشرطة الاستعمارية إلى انتشار الفروع النقابية لعمال الموانئ وعمـال الأرض وإلى ازدياد المشاركين فيها، موضحة بأن الانخراط في النقابات التابعة للكونفيدراليـة العامة للعمال (C.G.T) تسلك منحنى سياسيا يتفق واتجاه حزب الشعب الجزائـري، بدليـل أن بطاقـات المنخرطيـن في نقابـة (C.G.T) كانت تحمل في ظهرها رسما ليد تشير سبابتها إلى

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H / 41. (le commissaire de police à Mr le préfet d'Oran, Sig le 22/06/1937).

الأعلى مع رسم لنجمة، والرسمان من دون شك مستوحان من الرموز التي يستخدمها حزب الشعب الجزائري.

وقد لاحظت إدارة الاحتلال بأن الزعيم النقابي الجزائري «بادسي» (BADSI) يلازم منذ مدة بعض المثقفين الشباب من الغزوات من أمثال «مالتي» – موزع قسيمات الضرائب المباشرة – والأخوة «بري»، ويظهر أنه تخلى عن الخلية الشيوعية المحلية التي يرأسها «معمان إيميل» (MÂAMAN Emile) والتي تتكون أساسا من عناصر إسرائيلية، ومعنى هذا أن النقابة قد تحولت إلى الدعاية لصالح الحركة الوطنية في بعض الدواوير التابعة لدائرة الغزوات كما هو الحال مع دوار أولاد زيري الذي كان يتولى نشاط الدعاية فيه لصالح حزب الشعب المعلم القرآني كباتي محمد ولد البشير[1].

وهكذا راحت الصفوف الطلائعية للفلاحين وللعمال الزراعيين توحد صفوفها، وتسلك طريق النضال النقابي، إيمانا منها بأن قوتها تكمن في وحدة الفلاحين والعمال الزراعيين، وفي رص صفوفهم، واتساع الرقعة الجغرافية لمجال نشاطهم.

وما كاد شهر جوان 1936 يحل حتى كانت الفروع النقابية للفلاحين ولعمال الأرض قد بلغت معظم المدن في الجهة الغربية من الوطن، والجدولان التاليان يبينان عدد الفروع النقابية التي نشأت قبل جوان 1936 وبعده.

الفروع النقابية التي نشأت قبل جوان 1936

المدينة	عدد الفروع النقابية
وهران	29
مستغانم	02
سيدي بلعباس	01
تلمسان	01
سعيدة	01
بني صاف	01
المجموع	**35**

(1) – C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H / 41. (Situation politique à Nemours: Source C.T.E centre: d'information et d'études – Secret- Alger, le : 21/12/1937).

الفروع النقابية التي نشأت بعد جوان 1936

المدينة	عدد الفروع النقابية
وهران	31
حمام بوحجر	01
سيدي بلعباس	06
تلمسان	08
عين تموشنت	02
بريقو (المحمدية)	02
تيارت	02
غليزان	02
ارزيو	01
بو حنيفية	01
المجموع	**56**

وإلى جانب هذه الفروع النقابية نشأت فروع أخرى فيما بعد في كل من سيق ومسرغين والغزوات ومغنية[1].

ج) عمالة قسنطينة: اغتنم السيد «موران» (MORIN) الأمين العام لاتحادية العمال بقسنطينة فرصة تنظيم العمال الزراعيين لإضراب عن العمل في مزارع الكولون يوم 28 أبريل1937 بالحروش، فحل بمكان تجمع المضربين رفقة السيد عيساوي المناضل في الحزب الشيوعي، والأمين العام لنقابة عمال السكك الحديدية والعضو في الاتحادية الجهوية للعمال، وأسس فرعا لنقابة العمال الزراعيين، إلاّ أن هذا الفرع لم يعمر طويلا.

وللعلم فإن مدن عمالة قسنطينة وقراها لم تشهد حتى هذا التاريخ أية محاولة لإنشاء فروع نقابية للعمال الزراعيين.

وفي مقال أصدرته جريدة (La Lutte Sociale) لسان حال الحزب الشيوعي يوم 19 جوان1937، تحت عنوان «قرارات الخزي والعار للجان الفلاحية بقسنطينة» ورد أن العمال بعمالة قسنطينة يتقاضون أجورا منخفضة مقارنة مع الأجور التي يتقضاها عمال

(1) – C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H / 41. (note sur le syndicalisme en milieu indigène Algérien – Juin 1937).

الأرض في كل من عمالة وهران والجزائر العاصمة، ويحتجون بشدة على رفض هذه اللجان استقبال الموفدين الزراعيين للاتحاد الجهوي للعمال بحجة غياب الفروع النقابية الممثلة للعمال الزراعيين، وهو الأمر الذي استدعى ظهور طلائع عمالية تعمل على إنشاء فروع نقابية للعمال الزراعيين، وهذا على الرغم من نقص التأطير، وعدم وجود عمال ذوي تجربة، يضاف إلى ذلك الموقف القاسي والجبان للكولون الذين أقدموا على طرد العمال المنخرطين في النقابات بدون رأفة ولا رحمة، حيث تم لكبار الكولون بالحروش أن سرحوا مائة وخمسين عاملا من الذين انخرطوا في فروع نقابية واستجابوا لنداء تنظيم الإضراب عن العمل في مزارع الكولون.

وعلى هذا الأساس وجهت الاتحادية الجهوية للعمال نداء إلى الموظفين وعمال البريد، والمعلمين، وعمال السكك الحديدية، وكل العاملين في قطاع الخدمات العامة للقيام بدورهم تجاه الفلاحين وعمال الأرض لمساعدتهم على إنشاء فروع نقابية وتأطيرهم مؤقتا في الأحياء والقرى التي يسكنونها أو يعملون فيها، وينسقون جهودهم مع العمال والموظفين، ويتولون الدفاع عن مصالح زملائهم الأهالي المضطهدين والمستغلين بدون رحمة.

وأمام الانتصارات التي حققتها الكنفدرالية العامة للعمال بتحريضها لعمال الأرض ضد الكولون اضطر هؤلاء الأواخر إلى الرضوخ لمطالب عمالهم في كثير من الجهات، وفي مقدمتها تسوية الأجور وتحسينها[1].

من هذا العرض الوجيز يمكن استخلاص ثلاثة حقائق هي:

1- إشراف الشيوعيين على عملية إنشاء الفروع النقابية للفلاحين وللعمال الزراعيين وتأطيرها.

2- ظهور الفروع النقابية الأولى للفلاحين ولعمال الأرض في الجهة الغربية من القطر الجزائري، ولعل هذا يعود إلى الحضور الكثيف للشيوعيين في هذه الجهة.

3- تضامن الموظفين والعمال في قطاع الخدمات العامة المؤطرين في الكنفدرالية العامة للعمال (C.G.T) مع الفلاحين الجزائريين الصغار وعمال الأرض، والعمل إلى جانبهم يدا واحدة ضد كبار الكولون.

---

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H / 41 (note sur le syndicalisme en milieu indigène Algérien, Juin 1937).

أثر الدعاية النقابية داخل الأرياف الجزائرية

اعتمد الشيوعيون في دعايتهم وفي نشر أفكارهم عن طريق إقناع سكان القرى والمداشر بوجوب النضال ضد الكولون الذين اغتصبوا أراضيهم وأراضي آبائهم وأجدادهم ورسخوا في أذهانهم فكرة متى غادر الكولون البلاد فإن الأراضي الفلاحية ستقسم عليهم بعدل وإنصاف.

كما ساد الاعتقاد بأن الخلاص من الكولون هو الرمي بهم في البحر، وقد رفع المضربون عن العمل في مزارع الكولون بكل من مستغانم، وسيدي بلعباس، وتلمسان، وعين تموشنت شعار «الموت للكولون» خلال شهري مارس وأفريل من عام1937[1].

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام فإن الإضراب عن العمل مس فقط مزارع الكولون الأوروبيين، بينما لم تمس هذه الإضرابات الممتلكات الزراعية الكبرى والوسطى للفلاحين الجزائريين، مما يجعلنا نؤمن بأن الإضرابات العمالية كان لها الطابع الوطني، وأنها ضد التعمير والاستيطان من جهة، وضد استغلال الكولون الفاحش للعمال الزراعيين من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس تدرج هذه الإضرابات ضمن إطار الصراع بين المستعمر والمستعمر، أو كما يقال «بين الوطنية والتعمير»[2].

وفي أعقاب هذه الإضرابات دعا رئيس دائرة سيدي بلعباس الكولون إلى تلبية رغبة العمال الزراعيين - الأهالي - وتحسين أجرهم اليومي حتى لا تزرع فيهم بذور الثورة، كما دعا نقابات الفلاحين وعمال الأرض إلى الكف عن الدعاية السياسية، والتركيز في نشاطهم على الجانب الاقتصادي والاجتماعي الذي يدخل في صميم العمل النقابي[3].

وهكذا أفضت الدعاية النقابية إلى ظهور المزيد من الفروع النقابية، حيث نشأت في عمالة الجزائر العاصمة خلال سنة 1937 ثمانية فروع نقابية للفلاحين وعمال الأرض، وثلاثة في بلاد القبائل (أزفون،(Port Gueydon) تيزي وزو، وزموري (Courbet)) واثنان في عين بسام، وثلاثة في ناحية الشلف (مليانة، وادي الفضة، وحمادية (Victor Hugo))[4].

---

(1)- C.A.O.M, G.G.A. Carton 9H /41.

(2)- مصطفى الأشرف. الجزائر: الأمة والمجتمع، الترجمة من الفرنسية للدكتور حنفي بن عيسى، الجزائر: م.و.ك، 1983، ص 76.

(3)- C.A.O.M, G.G.A. Carton 9H /41.

(4)- Ibid.

وبفعل التأثير النقابي نشطت الإضرابات العمالية في مزارع الكولون، حيث امتدت الإضرابات التي شهدتها نواحي جيجل والطاهير في صيف 1937 بمزارع الكولون إلى ستة عشر ضيعة توقف فيها عن العمل 490 عاملا، وهو الأمر الذي أجبر الكولون إلى اللجوء إلى العاطلين عن العمل في كل من جيجل والدواوير القريبة منها لإتمام عملية جني العنب.

وللإشارة فإن السلطات العسكرية تدخلت مدة الإضراب لحماية الممتلكات الزراعية للكولون، ومرافقة العمال بأربعة فصائل عسكرية تتبع للفرقة الخامسة عشرة للرماة السنغاليين (15éme Régiment de tailleurs Sénégalais) تمركزت في ثلاث ضيعات هامة وبأحد المراكز التجارية[1].

وبناء على معلومات قدمها أحد الوشاة من جيجل إلى إدارة الاحتلال مفادها أن العمال الزراعيين في بلدية الطاهير يقدمون منذ أسبوع على تسجيل أنفسهم للانخراط في نقابات الفلاحين وعمال الأرض.

وأن السيد مقيدش-معلم في الميلية- الذي يتولى رئاسة الفرع النقابي نيابة عن السيد «اوكيلي» (OCCULI) يزور الضيعات يوميا رفقة السيدين بوبزاري مختار وبن تشولاك من أجل تسليم بطاقات انخراط مؤقتة إلى العمال في انتظار بطاقات نهائية.

وحسب ما صرح به الواشي للإدارة الاستعمارية فإن هؤلاء النقابيين قد أكدوا للعمال وجوب معارضتهم للكولون ولأرباب العمل في حالة طلبهم لأيدي عاملة خارج إطار الفرع النقابي، ودعوهم لاستخدام القوة في حالة تدخل فرق الدرك الاستعماري، لأن مهمة رجال الدرك هي مساندة مطالب العمال وإبعاد المضربين الذين لا صلة لهم بالنقابة[2]، وابلغهم بأن الإضرابات قد شملت قطاع الفلاحة في سكيكدة يوم 30 أوت 1937، وعزابة (Jemmaps) يوم 03 سبتمبر 1937.

خلاصة القول فإن سنة 1937 قد عرفت إضرابات عارمة للعمال الزراعيين في كامل الجزائر، وتوضح لنا التقارير الإدارية الاستعمارية أن الأسباب الجوهرية لهذه الإضرابات تعود إلى انخفاض أجور العمال، وإلى تجاوزات الكولون وظلمهم المتزايد

(1)- C.A.O.M. G.G.A, Carton 4H/42 (rapport du capitaine Mentes commandant la section, sur les grèves viticoles de la région de Djidjelli- Taher- Bougie le 06-09-1937).

(2) - C.A.O.M. G.G.A, Carton 9 H / 42 (- Secret - des grèves à l'occasion des vendanges. Constantine le 23/08/1937).

للفلاحين الجزائريين الصغار، وإلى تقاعس الإدارة الاستعمارية في التدخل لإنصاف عمال الأرض، وإلى سلوكها سياسة عنصرية في تعاملها مع الأهالي مقارنة مع الأوروبيين والفرنسيين، وهو الأمر الذي دفع بالعمال الزراعيين في زراية (Zeraia) الواقعة على بعد عشر كيلومترات من مدينة ميلة إلى تنظيم إضراب عن العمل يوم 03 سبتمبر 1937 طالبوا فيه بمراجعة عقود الخماسين مع الكولون ورفع أجور العمال.

وتزامنت مع هذا الإضراب أحداث وصفت بالخطيرة، تدخلت فرقة الدرك على إثرها وألقت القبض على المضربين؛ ثم أوقفت حافلة عسكرية كانت تقل مجندين فرنسيين من قسنطينة إلى فج مزالة، ودفعت بقوة المضربين المقبوض عليهم لامتطائها، وعندما حاولت مجموعة من العمال الزراعيين تتكون من مائتي شخص اقتحام الحافلة وفك سراح المضربين بإنزالهم من الحافلة، تدخل رجال الدرك والمجندون لتفريقهم عن طريق ضربهم بالعصي ورشقهم بالحجارة، فرد عليهم الفلاحون بالمثل رشقا بالحجارة والعصي، فكانت النتيجة إصابة ثلاثة مجندين فرنسيين وعشرة فلاحين جزائريين بجروح[1].

وبهذا السلوك يكون الفلاحون الجزائريون قد عبروا عن غضبهم وعن موقفهم بعدم الرضوخ للذل ولو أدى بهم ذلك إلى التضحية بأنفسهم في سبيل استرجاع حقهم، والدليل على ذلك رشقهم لمجندين ولرجال درك حاملين لأسلحة حربية بالحجارة وبالعصي.

وتكشف لنا بعض المحاضر التي رفعها المسؤولون الإداريون المحليون إلى السلطات الاستعمارية العليا، أن فرنسا كانت تخشى من نتائج الإضرابات العمالية ومن انتشارها جغرافيا، ويفسر ذلك بما ورد في محضر الاجتماع العسكري الذي انعقد في 23 سبتمبر 1937 بالمدية والذي يشير فيه محرره بأن الفلاحين بالمنطقة لا تظهر عليهم علامات الاستياء، وأن لا تخوف منهم في الظرف الحالي[2].

ونفس الإشارات تضمنها محضر اجتماع سلطات الاحتلال على مستوى مدينة الأصنام، على أن نواحي الأصنام يسودها الهدوء، وأن النشاطات الاستطلاعية المنجزة منذ شهر ضمن شعاع خمسين كيلومتر حول مدينة الأصنام تؤكد بأن الكولون والمستوطنين

(1) - C.A.O.M. G.G.A, Carton 3 H/52.

(2) - Ibid. (P.V n° 69/SM. Secret. En date du 23/09/1937).

الأوروبيين لم يطلبوا الحماية من العسكريين الذين يثير وجودهم حفيظة الفلاحين الجزائريين[1].

وفي الاجتماع الدوري لسلطات الاحتلال بتيزي وزو المنعقد يوم 29 سبتمبر 1937 والذي ينعقد مرة كل خمسة أشهر، أبدى المجتمعون تخوفهم من المناضلين الشيوعيين الذين يجوبون الأرياف ويحرضون الفلاحين الجزائريين على تنظيم إضرابات عن العمل في مزارع الكولون عند بداية عملية الجني القادمة.

ويذكر التقرير أن المحرضين على الإضراب كان يقودهم أناس غرباء وأجانب عن المنطقة، بدليل أنهم كانوا يختفون مباشرة بعد إنهاء زيارتهم للمداشر.

وقد نظم الكولون اجتماعا في ناحية تيزي وزو للرد على مطالب العمال الزراعيين الخاصة برفع الأجور، فوصفوا العمال الجزائريين بالكسل، والاقتصاد في بذل الجهد، ونقص الخبرة مقارنة مع العمال الأوروبيين الذين لهم القدرة على التحمل؛ وضربوا مثالا على ذلك بالقول: بينما العامل الجزائري لا يتعدى جني ثلاثة قناطير من العنب يوميا فإن العامل الأوروبي له من القدرة على جني سبعة قناطير يوميا[2].

ومع هذا، ظل العمال الزراعيون الجزائريون متمسكين بمطالبهم الخاصة برفع الأجور.

وفي محضر لسلطات الاحتلال بجيجل، ورد أن مناضلين وطنيين ثوريين ينشطون ببلدية جيجل المختلطة منذ شهر جويلية 1937، وأن مفوضي نقابة جيجل المنتسبين إلى الكونفدرالية العامة للعمل قد زاروا المستثمرات الفلاحية للفلين، وورشة أشغال صرف المياه لوادي قصير، ومجموعة من المستثمرات الفلاحية الأخرى، وذلك لغرض إقناع العمال الأهالي للانخراط في نقابات الفلاحين وعمال الأرض، بحيث لم تمر سوى أيام قلائل على هذه الجولة حتى انفجرت ببلدية جيجل المختلطة سلسلة من الإضرابات العمالية مست بوجه أخص وادي قصير وبعض المستثمرات الفلاحية للفلين التابعة لقطاع الدولة وللخواص، وكذلك مزارع الكروم لبلديات جيجل، و قوس (Duquesnes)، والأمير عبد القادر (Strasbourg).

(1) - C.A.O.M. G.G.A, Carton 3H/52 (P.V n° 124/SM – secret – en date du 28/09/1937).

(2) - Ibid. (le commandant d'armes de la place de Tizi Ouzou au général commandant la Subdivision d'Alger –Secret-).

وكان من آثار النشاط النقابي للعمال الفلاحين في المنطقة، استقالة عدد كبير من المناضلين في الاتحادية الجهوية للمنتخبين المسلمين الجزائريين، ومن أعضاء الجماعات في بلدية جيجل المختلطة[1].

ومن أخوف ما كانت تخافه إدارة الاحتلال هو أن تؤول الفروع النقابية للفلاحين وعمال الأرض إلى تكوين جبهة دفاع موحدة تفضي إلى تنظيم إضراب شامل من شأنه أن يخل بالتوازنات الاقتصادية الزراعية الاستعمارية في الجزائر.

وعليه كانت فرنسا تترصد لحركات المناضلين في الأحزاب الوطنية، والمنخرطين في الفروع النقابية لاحتواء نشاطهم والحد من نفوذهم وسلطانهم، خاصة وأن سكان القرى لم يصبوا غضبهم في هذه الفترة على الكولون وإنما كذلك على القياد الذين كانوا في خدمة الاحتلال الفرنسي، حيث مال الفلاحون في بعض الجهات إلى العصيان العنيف برفضهم الانصياع للقياد والآغوات وقتلهم البعض منهم؛ فأربعة قبائل من أولاد خليف أبدت عدم اعترافها بسلطة الآغا صحراوي بن محمد، وثلاثة قبائل من أحرار الشراقة أظهرت عداءها للآغا الذي عينته سلطات الاحتلال عليها، بينما سعت قبائل أولاد الزوية، وأولاد بوعافيل إلى خلق اضطرابات وقلاقل للمتصرف الإداري، بحيث لم يبق للآغا أية سلطة على أولاد خالد الشراقة.

ويبدو أن تمرد أولاد عزيز على القائد بلخير قد يعود إلى سوء معاملة هذا الأخير لهم، كما لم تقبل كل من قبيلة أولاد بلحسين والشاوية العيش تحت إمرة قايدها الذي كان يعمل باستماتة لصالح السلطات الاستعمارية[2].

فكان لابد للصحف الاستعمارية أن تعني بالموضوع وذلك بعد أن هزت إضرابات العمال الفلاحيين وجدان محرريها، فاعتبرت صحيفة «Oran Républicain» أن أهم النقابات العمالية، وأشدها خطرا على الوجود الفرنسي في الجزائر هي نقابة العمال الزراعيين، لأن معظم العمال في الجزائر ترتبط حياتهم بالنشاط الزراعي، وتبين الإحصائيات أنه ضمن ثمانية عمال يوجد سبعة في الزراعة وعامل واحد في القطاعات المتصلة بالصناعة[3].

---

(1) - C.A.O.M. G.G.A, Carton 3H/52.

(2) - Ibid. Le général de la division BAILLOUD Commandant le 10eme corps d'armes à Mr le gouverneur général de l'Algérie.

(3) - Oran Républicain du 19/03/1938.

وذكرت هذه الصحيفة أن إنشاء الفروع النقابية للفلاحين ولعمال الأرض جاء استجابة لمطالب العمال الخاصة برفع الأجور، والاستغناء عن اليد العاملة المغربية- لاعتبار المغاربة كانوا يقبلون العمل في مزارع الكولون مقابل أجر يومي زهيد يتراوح بين 02 و 05 فرنك، وهذا ما لم يقبله الجزائريون- .

كما أشارت نفس الصحيفة أن عمال الأرض الجزائريين يشتكون من تمديد ساعات العمل اليومي، ومن البطالة الحادة، وكذلك من كلام السوء، ومن القسوة، ومن العنف الممارس ضدهم من قبل الكولون ومن قبل المتعاملين معهم، كما أنهم يشتكون أيضا من غياب القوانين الاجتماعية والضمانات في حالة وقوع حوادث، ومن عدم وجود هيئة رسمية لمراقبة أجور عمال الأرض.

وكتبت قولا ينسب إلى الفلاحين الجزائريين بأن بعض الكولون يستقبلون العمال في مزارعهم بالطلقات النارية وتحت حماية رجال الدرك الاستعماري، وذلك طبقا للقانون الخاص بالدفاع عن المستوطنين وملاكي الأرض، وانتهى المقال الصحفي بجملة - أخيرة - مفادها أن قانون الأنديجينا والقوانين الاستثنائية كلها ضد عمال الأرض[1].

فمثل هذا المقال يعتبر شهادة صريحة من الفرنسيين بأنفسهم على قساوة سلطات الاحتلال الفرنسي والكولون في معاملتهم للأهالي الجزائريين.

ومن خلال المطالب التي رفعها الفرع النقابي لفلاحي تلمسان إثر الجمعية التي حضرها أزيد من مائة وخمسون فلاحا من كل جهات تلمسان يوم 28 ماي1938 إلى سلطات الاحتلال والتي اشتملت على النقاط التالية:

- رفع الأجر اليومي.
- تطبيق العطل الأسبوعية.
- الانتهاء عن السخرة المجانية التي يفرضها الكولون على العمال صباح أيام الأحد.
- منح الأولوية في العمل بمزارع الكولون للجزائريين قبل المغاربة لاسيما أثناء موسم قطف العنب، ومواسم الحصاد والدرس.

(1) - Oran Républicain du 19/03/1938.

يظهر أن الفلاحين الجزائريين كانوا يتمتعون بنضج سياسي لما طلبوا أن تكون الأولوية لهم في خدمة أرضهم وأرض أبائهم وأجدادهم، وإن كان الكولون هم الذين يتمتعون بخيراتها، كما يظهر صراحة من خلال مطالبهم أنهم ليسوا أغبياء أو مغفلين يستغلون في السخرة كخدم أو عبيد دون مقابل، ومعنى هذا أنهم خلقوا أحرارا متساوين في الحقوق والواجبات مع المستوطنين، ومن حقهم أن يعيشوا فوق أرضهم - الجزائر - مع المعمرين على بساط الأخوة والمساواة.

وتأكيدا لمطالبهم أعلنوا الشروع في إضراب عن العمل ابتداء من يوم 06 جوان 1938 [1].

وهكذا نلاحظ أن متوسط نسبة العمال الأهالي المنتسبين إلى الفروع النقابية خلال سنة 1938 قد بلغت 40.000 عامل من ضمن 100.000 عامل منخرط في الكونفدرالية العامة للعمال على مستوى العمالات الجزائرية الثلاثة، أي أن خمسي العمال المنخرطين في الفروع النقابية هم من الأهالي وهذا ما تم التصريح به أثناء المؤتمر الثالث للكونفدرالية العامة للعمال المنعقد بالجزائر العاصمة خلال يومي 03 و04 أفريل 1938[2].

واستمر عدد الفروع النقابية الفلاحية يتزايد سنة بعد سنة. ففي عام 1939 ظهر تجمع فلاحي يدعى «فدرالية الفلاحين لعمالة وهران» واتخذ من غيليزان مقرا له تحت رئاسة السيد شمريق منور (CHEMRIK Menouar)[3].

وقد أدى توسع حركة التنظيمات النقابية وتغلغلها في الأوساط الجماهيرية الحضرية والريفية إلى ظهور اتجاه جديد يدعو إلى ضرورة تحسين حالة العمال بما يستجيب لطموحاتهم.

وكان من آثار هذه التنظيمات انتشار موجات من الغضب والسخط في صفوف العمال ووقوع حوادث؛ انقل لكم نماذج منها وقعت بالبلديات المختلطة لوادي مرسى، وفج مزالة، وايدوغ.

---

(1) - C.A.O.M. G.G.A, Carton 9 H/30 (Le préfet d'Oran à Monsieur le Gouverneur général de l'Algérie le 18/06/1938).

(2) - C.A.O.M. G.G.A, Carton 9H/41 (du 3ème congrès de P.U.D. d'Alger).

(3) - C.A.O.M. G.G.A, Carton 14 H / 40 (Association des Fellahs. Le Préfet d'Oran au Gouverneur général. Oran le 10/05/1939.

أولا: شن العمال الزراعيون إضرابا في يوم 18 سبتمبر 1940 بالرواشد التابعة لبلدية فج مزالة المختلطة بضيعات الكولون «آستي فيليكس» (ASTIER Felix) بدعوى أن هذا الأخير قد تخلى عن وعده للعمال في مزرعته برفع أجرهم اليومي إلى 12 فرنك، فيوم دفع لهم رواتبهم وجدوا أن أجرهم اليومي لم يتعد عشر فرنكات.

امتد إضرابهم بسرعة إلى باقي مزارع الكولون في بلدية الرواشد، فتدخل الدرك الاستعماري وألقى القبض على ثلاثة عمال يوم 19 سبتمبر 1940 بتهمة الإخلال بحرية العمل والاعتداء على عامل امتنع عن الإضراب عن طريق ضربه بالعصي.

تسبب هذا التوقيف في تنظيم العمال لتجمع أمام مقر بلدية فج مزالة، وضعوا فيه اليد في اليد ورفعوا أصواتهم مطالبين بالإفراج عن زملائهم، وفجأة وبدون شعور انطلقت ألسنتهم تردد كلمة «الله أكبر»، فرفضت الإدارة الاستعمارية طلبهم، وخوف انتقال عدوى هؤلاء إلى غيرهم بالاعتصام أمام مقرات البلدية تدخل رجال الدرك الاستعماري رفقة فرقة عسكرية لتفريقهم بالقوة.

إلا أنه أمام ضغط العمال على الإدارة الاستعمارية، وحتى لا يؤول غضبهم إلى أسوء الأثر، أسرع المتصرف الإداري لبلدية فج مزالة إلى جمع الكولون المعنيين ودعاهم إلى تسديد أجور العمال وفق الرواتب التي حدّدتها إدارة العمالة بثلاثة عشرة فرنك لليوم الواحد؛ وبموافقة الكولون على هذا العرض وضع حدّ للإضراب، إلا أن العمال بمزرعة الكولون «آستي» السالف الذكر لم يلتحقوا بعملهم وشددوا في تمسكهم بمواصلة الإضراب لأن هذا الكولون لم يطبق على عماله الراتب اليومي المتفق عليه، وعلى هذا الأساس اعتبر على أنه هو السبب الرئيسي في دفع العمال إلى الإضراب[1].

ثانيا : حادث مماثل وقع في بلدية أولاد مرسة المختلطة، حيث لم يطبق المستثمر الأوروبي «كوبولا» (COPOLLA) الأجر اليومي المتفق عليه على عماله في دوار بني عمروس، وقد نبهه المتصرف الإداري إلى ذلك.

(1) - C.A.O.M. G.G.A, Carton 9 H / 41 (Note sur le Syndicalisme en milieu indigène Agérien.)

لقد تعهد هذا الكولون لخمسة من عماله الكهول على أن يدفع لهم أجرا يوميا قدره تسع فرنكات، وأبلغ المتصرف الإداري بهذا الإجراء، إلا أنه تأخر في دفع رواتبهم، وعندما ألحوا عليه أن يسدد لهم أجورهم، أعطاهم موعدا آخر، فانصرفوا عنه وهم غاضبون.

وفي يوم الغد بينما كان يتنقل عبر الحقول على متن دراجته اعترض العمال الخمسة طريقه، وضربوه ضربا مبرحا بالعصي، فأصيب بجراح في وجهه وجسده، ويرجع الفضل في نجاته من الموت إلى مرور سيارة نقلته على جناح السرعة إلى عيادة بجاية الطبية؛ ومع أن الدرك الاستعماري قد ألقى القبض عليهم، فإن نتيجة التحريات أكدت بأنه هو الذي جلب لنفسه العدوان، وبرأت العمال.

ثالثا : عقب التحقيق في حادث سرقة الملابس والأحذية من سوق بن مهيدي (Morris) يوم 17 سبتمبر 1940، كشفت التحريات أن الكولون بالمنطقة لم يحترموا تعهداتهم، ولم يوفوا بالتزاماتهم تجاه العمال -بحقول الكروم- الذين كثر شكواهم من غلاء المعيشة، بما لم يسمح لهم بتغطية حاجاتهم من الغذاء والملابس وضمان العيش لأفراد عائلاتهم، حيث أدى بهم الأمر إلى التخلي عن العمل والتوجه إلى عنابة للمشاركة في مظاهرة عمالية[1].

وللعلم فإن الأجر اليومي للعامل الفلاحي كان يختلف من جهة لأخرى، وهو الأمر الذي فتح أعين العمال في المناطق التي تنخفض بها الأجور على التظاهر والاحتجاج والإضراب عن العمل[2]. وأمام هذه الوضعية نصح المتصرفون الإداريون الكولون في معظم جهات البلاد بتوحيد أجور عمال الأرض تفاديا للاحتجاجات التي قد تتطور إلى حوادث تستغلها عناصر أجنبية لاسيما وأن فرنسا تعيش حالة حرب.

يظهر مما سبق عرضه، وذلك حتى عام 1940 بأن الإضرابات العمالية كانت تهدف إلى تحقيق مطالب اجتماعية بحتة ضد الكولون الذين يأكلون أموال الناس بالباطل، ولم تستغل إلا في حالات نادرة لتحقيق أغراض سياسية -كما هو الحال مع الغزوات التي تحول فيها النشاط النقابي لصالح الدعاية الحزبية سنة 1937- وهو الأمر الذي دفع بالمتصرفين

(1) - C.A.O.M. G.G.A, Carton 9H/41.

(2) - قاطف العنب في عنابة، كان يتقاضى 8,5 فرنكا يوميا، والحمال 09,5 فرنكا، بينما كان العمال بحقول الكروم في بن مهيدي (Morris) يتقاضون 14 فرنكا يوميا. (Ibid)

الإداريين للتدخل لدى الكولون والملاكين الكبار لصالح العمال الزراعيين الأجراء. ومعنى هذا أن الأسباب المباشرة وغير المباشرة للإضرابات العمالية ترجع إلى عدم إنصاف الكولون لعمالهم وإلى عدم احترامهم لتعهداتهم والتزاماتهم.

ومع هذا تعالت أصوات الكولون في عام 1940 بالتشكي من عمالهم، يصفونهم بالكسلاء -تجري على ألسنتهم عبارة «ترافاي أراب»- وكأن عملهم غير منتج، كما نعتوهم بالخارجين عن طاعة فرنسا، وبالغوا في شتم الفلاح الجزائري وإهانته إلى حدّ ادعائهم بأن عقليته قد تغيرت بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية بتأثير قوى أجنبية، لأنه صار في عام 1940 يتطلع إلى استرداد أراضي أبائه وأجداده من الكولون.

ونستشف ذلك من نص التقرير الذي كتبه «اسبانيي» (ESPAGNET) قائد فرقة الدرك الاستعماري بمعسكر عن الحالة النفسية للسكان الأهالي حيث يقول بأنه أثناء قيامه بدورة تفتيشية بالبرج يوم 29 سبتمبر 1941، قد التقى بمعمرين معروفين بعدائهما للأهالي، أعلنا له صراحة بأن الجنرال «فايغاند» (WEYGAND) واللذان يكنان له كل الاحترام والتقدير قد ارتكب خطأ باعتقاده في القدرة على استعطاف الفلاحين الجزائريين، وتحويل وجهتهم لخدمة فرنسا، بأن تقديره لمجهوداتهم في غير محله، وأنه يسلك سياسة سيئة مضرة بمصالح الكولون، وعليه على العكس من ذلك التظاهر بالقوة أمامهم، وألاّ يلاطفهم حتى لا يستصغرونه، كما أبلغاه بوقوع حدثين أولهما : أن أحد الأهالي قال لأوروبي «ألا ترى أن الحكومة الفرنسية تخاف من الأهالي، بدليل أنها تعمل على تحقيق رغباتهم !». وثانيهما: «أن أحد الفلاحين الأهالي طلب من المعمّر «فوازان» (VOISIN) بوادي الأبطال (Uzes - le Duc) أن يمنحه نصيبا من التين، فرفض «فوازان» طلبه بدعوى أن الفاكهة قليلة وأنها موجهة لعائلته، فرد عليه الفلاح الجزائري بكبرياء أن التين الذي منعتني إياه، فإنك لن تفرح به مستقبلا، ولن تذوق طعمه بعد سنتين وسينتزع منك تماما»[1].

معنى هذا أنّ الكولون لم يقبلوا بتدخل السلطات العسكرية الاستعمارية الفرنسية لتلعب دورها النفسي في تصفية الخلافات بين الفلاحين الجزائريين والكولون خدمة لفرنسا التي كانت تعيش حالة حرب، وذلك استبقاء لنفوذهم.

---

(1) - C.A.O.M. G.G.A, Carton 9H/41. (rapport du Capitaine ESPAGNET, commandant de la section de gendarmerie de Mascara sur l'état d'esprit des indigènes en date du 10/10/1941).

وفسر الكولون عدم إقبال الجزائريين على العمل في حقولهم خلال عام 1940 و1941 بتأثير الدعاية الأجنبية التي رفعت من شأن الجزائريين، وحطت من قيمة فرنسا التي انهزمت أمام ألمانيا، حيث بدأ الجزائريون يشعرون بالرفعة والكبرياء واكتفوا بالعمل يوما أو يومين في الأسبوع فقط، ليستريحوا في باقي أيام الأسبوع لاعتبارهم أن العمل في مزارع الكولون شاق ومتعب ومهين.

وأثناء الجولة التي قادته إلى دواوير تيرسين، عيون البرانيس، قرشة، والكسانية يوم 08 أكتوبر 1941، استقبله الكولون وهم يشتكون من الحالة الذهنية التي أصابت عمالهم في هذه الدواوير مع أنهم يتقاضون أجرا يوميا يتراوح بين خمسين حتى ستين فرنك، فلم يزيحوا الأشواك والأعشاب الضارة من الحقول الزراعية، ولم يرفعوا كومات الحصيد (Meules) التي تأثرت بفعل العواصف التي اجتاحت الجزائر خلال شهر سبتمبر 1941؛ أما الحبوب التي تركت خارج المخازن والمستودعات فقد بدأت تتعرض تدريجيا للتعفن، ونتيجة تعطل عملية الحرث والبذر توقع الجميع سنة 1942–1943 سنة بدون مردود.

وفي حين تخلى العمال عن العمل في مزارع الكولون، فإنهم واصلوا عملهم في مزارع كبار الفلاحين الجزائريين بسبب رفع هؤلاء للأجور اليومية للعاملين في حقولهم؛ فقاطف العنب (Vendangeur) في مزارع الفلاحين الجزائريين كان يتقاضى 20 حتى 25 فركا يوميا مقابل أجر لا يتعدى 11 حتى 15 فرنك يوميا في مزارع المعمرين، علما بأن سعر العمل اليومي لقطف العنب قد حددته الدولة بـ 12 حتى 14 فرنك بمقتضى قرار 02 أفريل1941؛ ومعنى هذا أن الفلاح الجزائري والكولون كلاهما لم يطبق القانون.

وعلى هذا الأساس تدخل الدرك الاستعماري والسلطات العسكرية لدى حكومة الاحتلال حتى تفرض وجودها وسلطانها وذلك عن طريق :

- تحديد السقف الأدنى والسقف الأعلى للأجر اليومي؛ ومن زاد على الأجر اليومي الأعلى أو نزل دون الأجر اليومي الأدنى يعاقب.
- تحرير التجارة بعد تحقيق المخزون الاحتياطي.
- عرض المخزون للمصادرة المؤقتة إذا لزم الأمر ذلك، -لأن الدولة في حالة حرب-.
- إلزام القياد وحراس الحقول (Gardes champêtres) المشهورين بعبارتي «ما نعرف» و «كل شيء على احسن ما يرام» بتحمل مسؤولياتهم إزاء الحالة النفسية للسكان[1].

(1) – C.A.O.M. G.G.A, Carton 9H/41. (rapport du Capitaine ESPAGNET, commandant de la section de gendarmerie de Mascara sur l'état d'esprit des indigènes en date du 10/10/1941).

4- صور من نضال أئمة المساجد الحرة والكتاتيب القرآنية ضد الكولون

وأمام الأزمة التي كانت تمر بها فرنسا، والويلات التي نزلت بجيوشها تشجع أئمة المساجد ومعلمو القرآن في الكتاتيب ليلعبوا دورهم في تهيئة الجو النفسي في وسط الفلاحين وعمال الأرض ليتمردوا ضد الكولون، فقد كانوا يحدثون المصلين والتلاميذ وينقلون إليهم أخبار الهزائم التي تلقاها الفرنسيون على يد الألمان في جبهات القتال.

وقد اعتبرت سلطات الاحتلال الفرنسي الدعاية التي قام بها المدعو ودان إبراهيم في حي باب علي بمدينة معسكر خطرا فعليا على الوجود الفرنسي في الجزائر، كما وجهت التهمة لجميع كتاتيب هذا الحي، ولاسيما اتباع الطريقة الشاذلية، ويأتي الشيخ بن نعوم إمام المسجد الذي حبسه السيد قناوي مصطفى المستغانمي بشارع سيدي علي الشريف ضمن قائمة المتهمين الأوائل لأنه كان يدعو للألمان بالنصر، وللجزائر بالتحرير عقب الصلوات الخمس، واعتبر اليهود أعداء ألداء، وكان يذكر المصلين يوميا باغتصاب فرنسا لأراضي الجزائريين، واستيلائها على ممتلكات الأجداد والأباء وتحويل خيرات البلاد لصالح الكولون[1].

كما ساهمت الأخبار الإذاعية التي كانت محل اهتمام ورعاية السكان هي الأخرى في تهيئة المجتمع الجزائري نفسيا لعقد العزم على الانتقام من فرنسا، واستعادة الأراضي الفلاحية وطرد الكوولن منها.

وقد كان أحد الحزابين بجامع محمد بن عثمان الكبير يدعى «دايج الجيلالي» يعقد اجتماعات في دار موفق عبد القادر (موزع الجرائد) رفقة السيد منتفخ ميلود ولد الطاهر (معلم قرآن بكتاب في الشارع الكبير بحي باب علي معسكر رقم: 72) الذي كان هو الآخر يعقد اجتماعات للأهالي يقوم فيها بالدعاية ضد فرنسا.

ومن معلمي القرآن الذين كانوا يحرضون الشعب على الثورة ضد فرنسا وضرب المعمرين في مدينة معسكر نذكر السادة :

- منتفخ ميلود.
- بن مولاي مصطفى.

---

(1) - C.A.O.M. G.G.A, Carton 9 H/30 (Extrait des rapports établis par les officiers des affaires Musulmanes, Alger le: 30/06/1941).

- جيلالي أحمد ولد بن عبد الله.
- رحماني بوجلال.
- ملياني محمد.
- بومعزة.
- بن يحي (لقجع)[1].

وكان تأييد هؤلاء لهتلر وللألمان ينطلق من مبدأ أن هتلر يكره اليهود أعداء الإسلام، وأنه قهر فرنسا التي أخرجتهم من أراضيهم ووزعتها على الكولون.

وهكذا نجد بأن المواطنين الجزائريين الواعين كانوا جميعا يعزفون على أوتار المسألة الزراعية والأراضي الفلاحية المغتصبة، وهنا يظهر التطابق في الأهداف كما سنرى لاحقا في برامج الأحزاب الوطنية، والحركات النقابية والوطنيين والعلماء الأحرار؛ وقد صنفت فرنسا الدعاية المقرونة بعامل اغتصاب الأراضي أمرا في منتهى الخطورة، لأن ذلك يحرك مشاعر الفلاحين ويثير عداءهم للاحتلال.

ولعل الرسالة التي بعثها الشيخ بن نعوم محمد إمام مسجد شارع سيدي علي الشريف رقم 39، والمشار إليه أعلاه، إلى الحاكم العام للجزائر في 22 مارس 1941، والتي رحب فيها بقدوم هذا الأخير إلى معسكر، وضمنها عبارة «تحيا فرنسا والجزائر»[2] قد لطفت من الضربة التي كانت موجهة إلى معلمي الكتاتيب القرآنية السبعة الذين اعتبرتهم فرنسا عناصر خطيرة ليس لشنهم الدعاية لصالح الألمان وإنما لإثارتهم لمطلب استراتيجي ألا وهو الملكيات الأرضية.

يبدو بشكل واضح أن انتصارات الألمان على الفرنسيين خلال السنوات الأولى للحرب (1939–1941) كان لها بالغ الأثر في نفوس الجزائريين الذين عبروا عن تأييدهم للألمان بالإمتناع عن العمل في مزارع الكولون، والتوقف عن قطع الأخشاب وإنتاج

---

(1) - C.A.O.M. G.G.A, Carton 9 H / 30 (Extrait des rapports établis par les officiers des affaires Musulmanes, Alger le: 30/06/1941).

(2) - Ibid. (lettre de Mr BENAOUM Mohammed à Mr le Gouverneur général de l'Algérie, en date du 22/03/1941).

الفحم بحجة أن ملابسهم لا تقاوم داخل الغابة، مما استدعى إدارة الاحتلال في منطقة تلمسان إلى استقدام 250 عامل من بلاد القبائل[1].

وفي عين الحجر طالب العمال الزراعيون برفع أجرهم اليومي الذي كان لا يتعدى 22 حتى 23 فرنك[2].

وفي هذه الظروف أظهر الكولون الأوروبيون استيائهم الشديد من قلة الأخشاب والفحم، ونفاذ مخزونهما الاحتياطي؛ كما أن توقف العمال الزراعيين عن العمل في مزارع الكولون بسبب تعطل أجورهم دفع ببعض الكولون في «دومبال» (هاشم) إلى التخلي عن النشاط الزراعي[3].

(1) - C.A.O.M. G.G.A, Carton 9 H / 30 (Etat d'esprit de la région de Tlémcen. Oran le 08/12/1941).

(2) - Ibid. (Extrait du rapport mensuel sur le moral de la population 15/10 à 15/11/1943).

(3) - Ibid.

5- نماذج عن تطور الصراع بين عمال الأرض والكولون خلال عامي 1944-1945

عرفت الطلائع النقابية كيف تستغل ظروف الحرب العالمية الثانية لتجد في نشاطها العدائي للكولون وتحرض العمال ضدهم وتعيد الثقة إليهم، فبايعاز من السيد «شي» (CHAIX) أمين الاتحاد المحلي لنقابات بجاية وأمين الحزب الشيوعي أنشئ فرع نقابي لفلاحي «مزعاية» (Mezzaïas) ترأسه بوشارة لحسن الذي دخل في حرب مفتوحة مع حراس الحقول، ورجال الدرك الاستعماري، ومصالح الجسور والطرقات، وكل من له صلة بسلطات الاحتلال الفرنسي، وأبلغ المواطنين الجزائريين بأن حوادث خطيرة ستحدث مستقبلا وأن الثورة سوف تنفجر إن عاجلا أو آجلا.

وللعلم فإن هذا النقابي ينتمي أصلا إلى جمعية الخلدونية للتعليم في بجاية، وهو من أنصار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[1]، وقد أوحى تصرفه إلى إدارة الاحتلال أن تتهم الفروع النقابية للفلاحين الجزائريين ليس بالعداء فقط للكولون، وإنما للمنظومة الاستعمارية برمتها، بما فيه المتعاملون مع الإدارة الاستعمارية، كما تشير إليه التقارير الرسمية[2].

وخوفا من انتشار الوعي النقابي في الوسط الفلاحي أسرعت فرنسا إلى إلقاء القبض على بوشارة لحسن رئيس الفرع النقابي الفلاحي لـ«مزعاية» (Mezzaias) بعد أن وجهت له تهما منها: القذف (outrage) والوسائل الفعلية (Voies de faits)، وحمل أسلحة محضورة (Prohibées) ، والثورة ضد كل ما له صلة بالسيادة الفرنسية، وتحريض سكان وادي الصغير ضد أعمال ترميم الطرقات لصالح الكولون ولخدمتهم، ونشر مقالات عنيفة في الصحف، وتوجيه نشاطه النقابي ضد المعمرين ملاكي الأراضي الفلاحية[3].

إلا أن هذه الإجراءات لم تزد الفلاحين الجزائريين الصغار وعمال الأرض سوى عزما وتحمسا للتظاهر وللمطالبة بحقوقهم.

ففي مدينة معسكر وزعت مناشير تدعو صغار الفلاحين الجزائريين إلى المشاركة في المهرجان النقابي الذي سيقام يوم 30 سبتمبر 1944، وذلك في أعقاب الجولة التي قام بها

---

(1) - C.A.O.M. G.G.A, Carton 9 H / 30 (le S/ préfet de l'arrondissement, à Mr le préfet de Constantine. Bougie le: 12/10/1944).

(2)- Ibid.

(3)- Ibid. (rapport sur la situation dans l'arrondissement de Bougie. Bougie le: 16/06/1944).

السيد مشرم الأمين العام لنقابة الفلاحين بدائرة معسكر والتي بث الدعاية أثناءها ضد الكولون، ووضع المعالم الأولى لإنشاء لجان فلاحية[1].

أما في مدينة سيدي بلعباس فقد اجتمع مؤتمر العمال الفلاحين المنتسب إلى الفدرالية العامة للعمال (C.G.T) يوم 30 سبتمبر 1944 بحضور سبعة وعشرين مندوبا يمثلون 3000 فلاح منخرطين في النقابات الفلاحية، اقترح فيه المتدخلون من أمثال «عمار سيلفاني» (AMAR Sylvani) و«كوست» (Coste) و«انسيماس» (Encimas) الحلول التالية:

- وضع الثقة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية (G.P.R.F) .
- إدانة سياسة التفرقة العنصرية.
- الترحيب بقرارات 04 جويلية 1944.
- رفع عدد المراقبين الفلاحين.
- المطالبة بالمنح العائلية، والعلاوات، وبدلات العمل.
- المطالبة بالحد الأدنى الضروري للحياة[2].

ويظهر في هذه المرة أن النقابات الفلاحية قد تجاوزت الأهداف التي نشأت من أجلها، حيث مزجت مطالبها المهنية والاجتماعية بتعليق الآمال على رجال السياسة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية.

وقد شهدت سنة 1944 تكاثرا وتنوعا للفروع النقابية داخل المدينة أو القرية الواحدة (نقابة عمال المقاهي، عمال الموانئ، المعلمون، السكك الحديدية، المناجم، بائعو السجاير، الخبازون، بائعو الخضر، صغار التجار، الفنانون...) ومن الأمثلة على ذلك نقابة المطربين والمغنيين المسلمين في معسكر التي تأسست ليلة 07 سبتمبر 1944 وتتكون من خالدي عبد القادر أمينا عاما، والحاج الصادق محمد نائبا للأمين العام، وقاضي حنيفي محمد أمينا للخزينة، ورايس بحري عبد القادر نائبا لأمين الخزينة، وناصم بن عبو مكلفا بالمحفوظات[3].

---

(1)- C.A.O.M-G.G.A. Carton 9H/30 (Situation Politique).

(2)- Ibid.

(3)- Ibid. (L'inspecteur carlote. P.R.G, Mascara. A M^{R} le commissaire P.R.G. Oran. Mascara le 13/09/1944).

ويعزى هذا التكاثر والتنوع إلى السماح للعمال بالانضمام إلى فروع نقابية لا صلة لها بنشاطهم المهني أو الحرفي وذلك في محاولة ترمي إلى إيجاد تناسق وتكامل بين الفروع النقابية.

ومن الأمثلة على ذلك تنظيم نقابة عمال الأرض في وهران يوم 10 سبتمبر 1944 لاجتماع برئاسة السيد الحاج عمر، حضره عمال التفريغ والتعبئة لميناء وهران (Dockers)، احتج فيه الحاضرون ضد السوق السوداء، ودعوا إلى التضامن الفعلي مع عمال الأرض والانخراط في فروعهم النقابية[1].

ولنفس الغرض نضمت نقابة العمال الزراعيين لعمالة الجزائر مؤتمرا بقاعة عمال السكك الحديدية (Salle des cheminots) يوم 17 سبتمبر 1944[2].

ويستشف من خلال تحليل تقارير الشرطة الاستعمارية الفرنسية بأن انخراط المعلمين، وعمال من فروع نقابية أخرى في نقابات الفلاحين الجزائريين وعمال الأرض يعود إلى انتشار الأمية والجهل في الوسط الفلاحي، وتدهور مستوى الوعي لدى عمال الأرض بفعل سياسة التجهيل التي دأب الاستعمار الفرنسي على تطبيقها في الجزائر منذ احتلالها.

وعلى هذا الأساس سمحت الكونفدرالية العامة للعمال للمعلمين والحرفيين بالانخراط في نقابات عمال الأرض لبعث الوعي فيهم حتى يأخذوا بزمام أمورهم بأنفسهم.

وقد طالعتنا بعض التقارير الاستعمارية بأنه نتيجة التفاعل بين الفروع النقابية أصبح بعض الفلاحين الصغار وعمال الأرض يتمتعون بالوعي واليقضة، ومن هؤلاء: العمال الزراعيون الذين كانوا يشتغلون في حقول الحمضيات وفي معصرة الزيت التابعة للمعمر «فيون» (VILLON) حيث رفض العمال قبض الأجر بحجة أنه أدنى بكثير من الأجر الذي يتلقاه زملاؤهم في مصنع آخر عند نفس المعمر[3].

---

(1)- C.A.O.M, G.G.A. Carton 9H/41 (activités Syndicales. Oran le: 18/09/1944).

(2)- Ibid. (activités syndicales. Alger: le 15/09/1944).

(3)- Ibid.(Situation Politique, Etat d'esprit des populations. Semaines du 02 au 16/12/1944).

وذكرت نفس التقارير بأن عمال الأرض في منطقة «غو راية» (Gouraya) هم أقل تطورا لأنهم يجهلون حقوقهم وهم ساكنون ما لم يتعرضوا للتحريض أو لإثارة الشغب من قبل عمال آخرين[1].

ونسوق بين يدي القارئ نموذجا يقرأ فيه العلاقة بين المناضلين في أحزاب الحركة الوطنية أو النقابات المهنية من جهة وبين الفروع النقابية للفلاحين وعمال الأرض من جهة أخرى.

فمع أنه يمارس التجارة ولا صلة له بالفلاحة ولا بخدمة الأرض، فإن السيد جاكر علي المناضل القديم في نجم شمال أفريقيا، ثم في حزب الشعب الجزائري، والذي تحول إلى الحزب الشيوعي في سنة 1945، وصار رئيسا للخلية المحلية لهذا الحزب في مدينة معسكر، قد أنشأ نقابة لصغار الفلاحين وعمال الأرض تتكون من العناصر التالية:

- خليل حسين: أمين عام (تاجر وصاحب ممتلكات عقارية سكنية).
- زروقي بوجلال: نائب الأمين العام (تاجر بشارع وهران، وصاحب ملكيات عقارية أرضية وأحد مؤسسي القسمة المحلية لأحباب البيان).
- بوزيان عبد القادر: أمين الخزينة (تاجر في التين وصاحب ملكيات عقارية أرضية، وليس له نشاط سياسي.)
- بوزيان قديم: نائب أمين الخزينة (فلاح وليس له انتماء سياسي).
- صوفي الحبيب: مكلف بالتوثيق (إسكافي بطريق تيارت وصاحب ملكية عقارية أرضية، متورط في قضية جاسوسية معاكسة (contre-espionnage) إثر مرور أحد الألمانيين بمعسكر يدعى (FRITZ)).
- حبوس محمد: عضو مساعد (فلاح: يسكن بحي باب علي)[2].

---

(1)- C.A.O.M, G.G.A. Carton 9H/41 (renseignement: A / S. Salaires agricoles à Gouraya, Alger le: 28/10/1940).

(2)- Ibid. (Objet: Syndical des petits Fellahs Mascara le: 19/06/1945.

يلاحظ بأن معظم العناصر المشكلة لهذا الفـــرع النقـــابي يســـكنون بالمدينـــة، ولا يمارسون حرْفة الفلاحة، كما أن خليل حسين الأمين العام للفرع النقابي هو تاجر في الزرابي والملابس التقليدية الجزائرية، ولا يعرف إلا القليل عن الفلاحة، ومع أن بقية أعضاء الفـــرع يمتلكون قطعا أرضية فلاحية في القرى المجاورة لمعسكر، فلا أحد منهم كان يمارس حرفـــة الفلاحة بشكل فعلي.

ومع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية ازدادت مساعي ومبادرات المناضلين فـــي الأحزاب السياسية لإنشاء الفروع النقابية لصغار الفلاحين الجزائريين وعمال الأرض، وفـــي مقدمتها الحزب الشيوعي الجزائري الذي عقد اجتماعا له في إحـــدى قاعـــات مقـــر بلديـــة قسنطينة وذلك يوم الجمعة 16 مارس 1945، حضره خمسون فلاحا جزائريا تحـــت رئاســـة السيد «ستورج بول» (STORGES Paul)[1].

وبعدها بيومين (1945/03/18) اجتمع حوالي عشرون فلاحا بمقر بورصة العمال فـــي سكيكدة ليخرجوا باتفاق ينص على عدم التنازل عن ممتلكاتهم الأرضية أو بيعها للكولون[2].

وهذا ما يتفق تماما مع مقال لعبد الحفيظ بن الهاشمي في ســـنة 1926 يحـــذر فيـــه الملاك الأهالي من مغبة الاستمرار في بيع أراضيهم للأوروبيين، ويهيب بالذين يملكون شبر أرض أن يتشبثوا به في حرص، ويضعوا أيديهم على تربته المقدسة[3].

وفي تبسة مدت نقابة صغار الفلاحين الجزائريين نشاطها إلى ثلاث جهات أخـــرى (بلدية تبسة المختلطة، بلدية تبسة كاملة الصلاحيات، بلدية مورسوت المختلطـــة «Morsot») وشكلت مجلسا ومكتبا يتكون من العناصر الآتية:

- خشيش مختار: أمين عام.
- بوقسة زين: نائب الأمين العام.
- عيساوي تيجاني: أمين الخزانة المالية.

---

(1)- C.A.O.M, G.G.A. Carton 9H/41 (rapport: constitution à Constantine d'une Union Syndicale de petits Fellahs indigènes).

(2)- Ibid. (réunion des Petits Fellahs de la région de philippeville).

(3)- محمد ناصر. المقالة الصحفيـــة الجزائريـــة، (1903-1931) المجلد الثاني، الجزائر: ش.و.ن.ت. 1978، ص 84. نقلا عن عبد الحفيظ بن الهاشمي «أراضيكم، أراضيكم» النجاح العدد: 292 (1926/05/14).

- قسري مسعود: نايب أمين الخزانة المالية.
- مراح طيب: مكلفْ بحفظ الوثائق.
- 15 عضوا: كلهم جزائريون[1].

إلا أنه على الرغم من الجهود المضنية للمناضلين النقابيين والهادفة إلى تهيئة العمال الأهالي في البوادي والأرياف للدفع بهم إلى نهج الصراع النقابي لاسترداد حقوقهم، فإن نشاطهم النقابي بقي ظاهريا ومؤقتا وسطحيا، وهذا ما تفسره أرقام المنخرطين في النقابات داخل الوسط الريفي، وعدم استقرارها كما يبينه الجدول التالي:

تطور عدد العمال الزراعيين المنخرطين في الكونفدرالية العامة للعمال بوهران[2].

السنة	عدد المنخرطين
1935	0
يناير 1936	800
يناير 1938	3.000
1939	0
1943	0
يناير 1944	500
يناير 1945	23.000
1948	10.000

(1)- C.A.O.M, G.G.A. Carton 9H/41. (création d'un syndical de petits Fellahs à Tebessa le 20/02/1945).

(2)- Abdelkader. LAKJAA. Op, cit, p70.

6- امتزاج النضال النقابي للفلاحين الجزائريين بالنضال السياسي (1945-1962)

وموازاة مع تجديد وتطور نشاط الحركة الوطنية الجزائرية، بعد حوادث 08 ماي 1945، وفضلا عن محاولات المنظمة السرية الخاصة (O. S) العمل على تثبيت جماعات من الفلاحين في الدواوير[1]، فإن الأوضاع السائدة في البلاد حولت الصراع بين الأحزاب الوطنية الجزائرية وفرنسا إلى صراع شامل بين الشعب الجزائري المتألف في معظمه من سكان الأرياف والمداشر (75 حتى 80%) ونظام الاحتلال الفرنسي، حيث ازدادت كراهية الجزائريين للكولون.

ففي حين خاض عمال التفريغ نضالا مريرا فيما بين جوان 1949 وجويلية 1954 بامتناعهم عن تعبئة البواخر الحاملة لمعدات حربية موجهة إلى فيتنام، فإنه تزامنا مع ذلك امتنع الفلاحون الجزائريون عن الخدمة في المزارع التي اغتصبها الكولون من الفلاحين في نواحي تموشنت، وتلمسان، والمتيجة، والأوراس، والأطلس البليدي، والشلف[2].

وقد غذت الصراع بين الجزائريين والكولون خلال هذه الفترة (1949-1954) مجموعة من العوامل تمثلت في:

- قلة الأراضي الصالحة للزراعة[3]، ورداءة التربة، وانخفاض المردود الهكتاري.
- قلة الوسائل وانعدام القدرة على تحسينها (تجهيزات غير متطورة وطرق تقليدية).
- نظام الاستغلال المؤسس على الخماسة.
- النظام العقاري المرتكز على توزيع الملكيات وتفكيكها.

وفي خضم الظروف التي شهدتها الجزائر بعد حوادث 20 أوت 1955، فإن العروض السخية للكولون لم تجد لها صدى لدى العمال الزراعيين ولا آذانا صاغية، حيث ذهب الكولون (أثناء موسم قطف العنب) إلى اقتراح مبلغ 1.500 حتى 2.000 فرنك كأجر يومي[4]، لأن الفلاح

---

(1)- Mohamed TEGUIA. Op,cit, p 108.- cité par Mahfoud KADDACHE. Le 08 Mai 1945, Paris, Edit du centenaire, 1975, pp 27-33.

(2)- Ibid, p200.

(3)-متوسط مساحة الملكية الفردية في قطاع الجزائريين سنة 1952 كان يتراوح بين 10 إلى 14 هكتارا بينما متوسطها في قطاع الكولون كان يقع في حدود 124هكتارا، هذا في الوقت الذي نجد فيه عدد المالكين الزراعيين الأوروبيين 25.000مالك، مقابل 532.000مالك جزائري. (أنظر تفاصيل أكثر في: محمد بلقاسم حسن بهلول. القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، الجزائر: م.و.ك، 1985).

(4)- Mohamed TEGUIA, Op.cit, p200.

الجزائري أدرك في هذه المرة أكثر من أي وقت مضى بأن شرفة قد ديس، وفهم بأن عبث الاستعمار لم يتحمله سكان الأرياف لوحدهم وإنما الشعب الجزائري بأكمله.

ومن الأمور التي زادت الصراع احتداما بين الفلاحين الجزائريين الصغار وسلطات الاحتلال الفرنسي، إقدام هذه الأخيرة في سنة 1955 على تحويل بعض الأراضي الفلاحية الممنوحة للجزائريين في إطار التعاونيات إلى مناطق محرمة[1].

وحتى التعاونيات الفلاحية لمخطط قسنطينة (S.C.A.P.C.O) كانت تدار من قبل ضابط مكتب شؤون الأهالي (S.A.S) الذي كان يتولى دفع مبالغ البذور والأسمدة إلى التعاونيات الأهلية للاحتياط (S.I.P) نيابة عن الفلاحين الجزائريين الصغار، ليرغمهم فيما بعد على تسديدها دفعة واحدة عند جني المحصول الفلاحي، وهو الأمر الذي يكلفهم ما لا يطيقون، ويبقيهم خاضعين لرحمة المعمرين.

وعلى هذا الأساس رفض بعض الفلاحين الجزائريين الصغار القروض المالية الممنوحة لهم من قبل التعاونيات الأهلية للإحتياط (S.I.P) من اجل شراء البذور والأسمدة، وفضلوا طريق الجبل والالتحاق بالثورة، خاصة بعد إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A) في 24 فبراير1956، وانضوائه تحت جبهة التحرير الوطني والتحاق نقابات الفلاحين الجزائريين الصغار وعمال الأرض بصفوفه[2]، وهو الأمر الذي اعتبره الكولون خطرا مباشرا يهدد مصالحهم.

وقد استجاب عمال الأرض لنداء الاتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A) بالإضراب عن العمل في مزارع الكولون أيام 05 جويلية 1956، وأول نوفمبر 1956، و28

---

(1)- المناطق المحرمة هي مساحات أرضية خالية من كل أثر للحياة، هجّر المستعمر الفرنسي سكانها، بدعوى أنهم يموّنون الثوار، ويطلق فيها الرصاص على كل شخص يشاهد بها، وعلى كل هدف متحرك.

(2) - مباشرة بعد مقاطعة للكونفدرالية العامة للعمال (C.G.T) في 1947، شرع عيسات ايدير في السعي لإنشاء لجنة عمالية تعمل تحت إطار حركة الإنتصار من أجل الحريات الديمقراطية. وفي 1953 أثار المؤتمر الثاني لحركة الانتصار مسألة إنشاء نقابة عمالية وطنية الغرض منها تصفية الفروع النقابية التي كانت تخضع لرقابة الشيوعيين، وفي 1956/02/24 نشأ الاتحاد العام للعمال الجزائريين المستقل عن «C. .G.T» وعن «U.G.S.A».

يناير 1957، وهو الأمر الذي يدل على أن العمود الفقري للاتحاد العام للعمال الجزائريين لم يكن يتشكل فقط من الارستقراطية العمالية (الموظفون وعمال السكك الحديدية) وإنما كذلك من الشرائح الاجتماعية الأكثر استغلالا وحرمانا كعمال التفريغ والتعبئة، وعمال المناجم والعمال الزراعيين الذين ظلوا طيلة الحقبة الاستعمارية مضطهدين وتحت رحمة الكولون، يعاملون بطريقة خجولة ومخزية؛ وقد وجد الفلاحون الجزائريون الصغار وعمال الأرض مكانتهم في هذا التنظيم، وتحولوا بعد مؤتمر الصومام (1956/08/20) إلى سند قوي للثورة بعدما توجه المؤتمر بدعوة صريحة للعمل على «نشر أسباب الخطر في البوادي بأعمال الإتلاف وإحراق المزارع وتحطيم محلات الجمعيات التعاونية للتبغ وللخمر التي هي رمز وجود الاستعمار»[1].

وهكذا أعاد مؤتمر الصومام الاعتبار لعمال الأرض، ولم يفرق بينهم وبين باقي العمال. وكيف لا وأن الإضراب عن العمل ليوم واحد في مزارع الكولون قد يؤدي إلى خسارة اقتصادية كبرى، ويعطي ضربة قاتلة للبنيات الاقتصادية الزراعية للكولون؟

وتحت تأثير الإضرابات اضطر بعض الكولون إلى تحسين أجور العمال ومساندة الثورة ماديا، ومن بين هؤلاء «إيميل بروست» (Emile PROST) صاحب مزرعة بوادي التافنة (دائرة بني صاف) ؛ والرسالة التي بعث بها المجاهدون إليه، وشكروه فيها على دعمه ومساندته لهم، والتي يطالبونه فيها بدفع مبالغ مالية إضافية محددة بـ 500.000 فرنك تكشف لنا عن هذه الحقيقة[2].

وعلى حد قول محمد حربي فإن جبهة التحرير الوطني قد نصبت في الولايات الداخلية لجانا تسميتها «لجان المدن» حضرت من خلالها عمال الأرض لتقرير مصيرهم بأنفسهم بطريقة لا إرادية بهدف قطع الطريق أمام أرباب الأموال الراغبين في ابتلاع كل الأراضي الزراعية الخصبة التي كانت تباع مقابل لقمة خبز، وهذا على الرغم من إصدار جبهة التحرير الوطني لقرار يمنع بيع الأراضي بشكل قطعي[3].

---

(1) – جبهة التحرير الوطني، قسم الإعلام والثقافة. النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954–1962 (د . ت)، ص 33.

(2) – راجع نص الرسالة في : Charles Henri FAVROD. Op . cit, p 152.

(3) – Mohamed TEGUIA. Op .cit, p 585.

وفي 19 أوت 1962 لبى الفلاحون نداء جبهة التحرير الوطني، فخرجوا في مظاهرات حملوا أثناءها لافتات كتب عليها «الأرض للفلاحين» (La Terre aux paysans) وصاحوا منادين بتسليم الضيعات للفلاحين[1].

وأثناء التحضيرات الجارية في الحمامات بتونس لعقد مؤتمر طرابلس، أجمع الحاضرون على اعتبار اتفاقيات ايفيان «أرضية لاستعمار جديد وكبح للثورة» وخرجوا بقرار يفرض على الولايات، وعلى الهيئة التنفيذية المؤقتة دعم كل نشاط يهدف إلى استعادة الأراضي الفلاحية[2].

أما أحمد بن بلة فقد أعطى الأولوية المطلقة لاستعادة الأراضي الزراعية من الكولون، وأجل عمليات تأميم البترول والغاز الطبيعي حتى لا يؤثر على العلاقات مع الشركاء الفرنسيين بشكل غير مناسب[3].

كما أوصى البرنامج الزراعي لمؤتمر طرابلس (جوان 1962) بتحديد الملكيات الكبرى، وإعادة توزيع الأرضي مجانا، وإلغاء ديون الفلاحين، وإنشاء تعاونيات إنتاجية ريفية مشكلة من فلاحين متطوعين، وإنشاء مزارع تابعة للدولة يديرها العمال، ومنع المتاجرة بالأراضي الفلاحية ووسائل الإنتاج الزراعي، وخلق صناعة مرتبطة بالزراعة، كاستغلال المواد الأولية ذات الطابع الزراعي، وإنشاء صناعات لها قواعد ضرورية لزراعة عصرية[4]؛ كما دعت الولاية الثانية خلال المرحلة الانتقالية (ماي 1962) إلى إصلاح زراعي فوري لإدماج الذين فقدوا وظائفهم.

---

(1) - Mohamed TEGUIA. Op .cit, p 592.

(2) - Mohamed HARBI. le F.L.N. mirage et réalité, Alger: E.N.A.L. 1993, p 325.

(3) - Ibid, p 326.

(4) - Ibid, p 328.

خاتمة

تلك هي نبذة موجزة عن إحدى أهم حلقات نضال الجزائريين من أجل الأرض، وهو النضال الذي انعكست صوره في إضرابات العمال عن العمل في مزارع الكولون، وفي المظاهرات الاحتجاجية، وفي إنشاء الفروع النقابية، والتي يستشف من خلالها مرة أخرى ذلك الصراع المرير بين الفلاحين الجزائريين الصغار وعمال الأرض من جهة والكولون وإدارة الاحتلال من جهة أخرى، لاسيما خلال المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى والتي أضحت فيها معالم النضال أكثر وضوحا بسبب انتشار الوعي في الوسط العمالي الفلاحي.

ومن النتائج المستخلصة من هذا العرض هو أن الطلائع النقابية والمتنورين من أبناء الشعب الجزائري (حملة القرآن الكريم، وأئمة المساجد الحرة، والمعلمون في المدارس الرسمية والحرة...) والظروف التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى والثانية قد ساهمت في توعية المجتمع الجزائري وفتحت أعين الفلاحين الجزائريين الصغار وعمال الأرض على واقعهم المرير وأيقضت أحاسيس الوطنية بين جوانحهم، فتمردوا على الكولون ونظموا الإضرابات العمالية الثورية في كل مكان ليصبحوا فيما بعد أقوى سند ودعم لثورة أول نوفمبر 1954.

الفصل الرابع: اهتمامات الأحزاب والصحف الوطنية الجزائرية بموضوع ملكية الأرض

تمهيد

- موقف الأمير خالد من المسألة الزراعية في الجزائر
- كفاح نجم شمال إفريقيا ضد عملية امتلاك الكولون للأراضي الفلاحية الجزائرية.
- نضال فرحات عباس ضد ملكية الكولون للأراضي الفلاحية.
- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الفلاحين وقضايا الأرض.
- موقف الحزب الشيوعي الجزائري.
- المسألة الزراعية في الصحافة الوطنية (الأهلية).

خاتمة

تمهيد

إن كانت الفروع النقابية للفلاحين الصغار وعمال الأرض قد وجدت كهيئة تعمل على تعبئة الفلاحين وتوعيتهم وتجنيدهم كقوى منتجة وفاعلة في المجتمع، وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، فإنّ الأحزاب الوطنية الجزائرية اتخذت المبادرة هي الأخرى في التكفل بالدفاع عنهم، ويتجلى ذلك في مواقف زعماء الأحزاب وفي برامجها التي احتولت مطلب استعادة الأراضي الفلاحية من الكولون وإعادة توزيعها على أصحابها الشرعيين؛ وإلى جانبها أولت الصحافة الوطنية اهتماما بموضوع ملكية الأرض، وخاضت صراعا مع الكولون في سبيل الكشف عن دسائسهم، ونشرها لمقالات تندّد بجشع المعمرين واستمرارهم في الاستيلاء على أملاك الجزائريين والاستحواذ عليها ظلما.

موقف الأمير خالد من المسألة الزراعية في الجزائر:

أمام الوضع الأليم الذي كان يعيشه الفلاحون الجزائريون، لم يسع الأمير خالد إلاّ أن يسعى جاهدا لإيجاد مخرج لمآسي المجتمع الريفي الجزائري، وهذا ما كشفت عنه خطبه ومحاضراته ومراسلاته.

جاء مطلب ضرورة استعادة الأهالي الجزائريين للأراضي الفلاحية كضرورة ملحة دعت إليها جمعية الأخوة الجزائرية التي أنشأها الأمير خالد في عام 1919[1]، وهو مطلب أملته الظروف السائدة. وبفضح الأمير خالد واستنكاره القوي للأساليب البوليسية التي تتبعتها الإدارة الاستعمارية، وتصرّفات القياد الإقطاعية وعمليات اغتصاب الأراضي يكون قد فتح الطريق أمام حركات جزائرية أخرى، إلا أن نداءاته لم تمس جماهير الفلاحين الواسعة التي بقي قادة الانتفاضات المسلحة القدماء قريبين منها[2].

ففي مقال له، نشر في صحيفة الإقدام كتب يقول: «لا جدوى من كلام الوطنيين الجزائريين عن أساليب التنمية ما دام هناك استمرار في إحداث مراكز جديدة للاستعمار، وما دام تطبيق قانون «صورانس» وهو قانون يحدّد ملكية المسلمين ويمنح المعمرين حق الاستيلاء عليها متى شاءوا»[3].

يبقى هذا المقال إشارة واضحة على معارضة الأمير خالد الشديدة لسياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر، واستمرار الكولون في الاستيلاء على الأراضي الفلاحية الجزائرية.

ويذكر الأستاذ محفوظ قداش بأن اسم خالد قد ورد ضمن قائمة الشيوعيين المجتمعين في إطار ما كان يسمّى «بكتلة العمال الزراعيين»[4]، ويقول في مكان آخر بأن خالد قد قدم كرسول لترشيد العمال الزراعيين وعتقهم من ربقة الاستعمار[5].

---

(1)- الأمين شريط. التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص ص07-08.

(2)- جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر 1964، ص 15.

(3)- محمد الطيب العلوي. مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، الجزائر: المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1994، ص 84. (عن جريدة الإقدام)

(4)- محفوظ قداش. الأمير خالد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 46. (عن جريدة: «L'avenir Algérien du 17/07/1920»)

(5)- نفسه، ص 46.

ولعل مواقفه من الكولون المغتصبين للأراضي الفلاحية الجزائرية كانت أهم الأسباب التي جلبت له أكبر الشرور من قبل الاستعمار الفرنسي وانتهت به إلى النفي من الجزائر إلى مصر لإسكات صوته.

وكان فرحات عباس واحدا من الذين أشادوا بموقف الأمير خالد من سلطات الاحتلال الفرنسي ولاسيما موقفه من الطبقة السياسية الفلاحية «la caste politico-agraire» التي سدت الطريق في وجه تطور الفلاح الجزائري مستشهدا بمطالبه الاحتجاجية، وبردّ فعله من قانون 04 فبراير 1919، وهو الأمر الذي أثار ضده حفيظة الكولون، وفدرالية رؤساء البلديات، والبرلمان[1].

وقد أشاد الأستاذ جوليان هو الآخر بأعمال الأمير خالد حيث قال: إن الأمير خالد كان يسير في الاتجاه الاستقلالي، ونعته برائد الحركة الوطنية الجزائرية في عام 1926[2].

أما الرسالة التي بعث بها الأمير خالد إلى ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كشف فيها عن عمليات اغتصاب الأراضي وطرد الفلاحين الجزائريين منها بحجة المنفعة العامة -كبناء المراكز الاستيطانية- وتعرض فيها لأملاك الأحباس التي صادرتها فرنسا ووزعتها على الكولون الأوروبيين، مشيرا إلى أن مصادرتها تسبّبت في حرمان المؤسسات الدينية والفقراء من الاستفادة من مداخيلها. وشبه الأمير خالد المستعمر الفرنسي بالمستعمر الروماني في سلوكه لنفس الخطة في استيلائه على أجود الأراضي وأخصبها وتوزيعها على الكولون[3].

يتبين من أقوال الأمير خالد أنه كان يرفض الاستعمار رفضا كليا.

وفي سنة 1922 تقدم إلى سلطات الاحتلال الفرنسي بعريضة احتجاجية تتضمن عشرة مطالب يهمنّا منها في هذا الموضوع المطلب التاسع الذي يدعو فيه فرنسا إلى تطبيق

---

(1) – Ferhat ABBAS. La nuit coloniale, Paris: Julliard 1962, p p 116-117

(2) – Charles - André JULIEN . L'Afrique du Nord en marche, nationalisme musulman et souveraineté française, Paris: Julliard 1972, p 100.

(3) – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 152.

القوانين الاجتماعية والعمالية على الأهالي مما يدل أنّ هذا الرجل كان من أشد الناس عناية بأحوال الجزائريين الاجتماعية[1].

ومن بين المطالب التي نشرتها جريدة الإقدام في عددها الصادر في 04 أوت 1922 نقتطف البند الرابع الذي يطالب باشراك الأهالي الجزائريين، وبصفة عادية وفعالة في الأراضي المعدّة للاستثمار[2]، حيث نلمس في هذا المطلب بأن فرنسا كانت تطبق سياسة عنصرية إزاء الأهالي الجزائريين، فلم تعدل بينهم وبين الأوروبيين في مجال الاستفادة من الأراضي الفلاحية.

والملاحظ عن الأمير خالد أنه لم يتخلّ في جوانب نشاطه في الدفاع عن الفلاحين الجزائريين. إن الرسالة التي بعث بها إلى الرئيس الفرنسي هيريو في جويلية 1924 تضمنت مسألة توزيع الأراضي الفلاحية على الجزائريين[3].

ومهما يكن من أمر فإننا نجد في مطالب الأمير خالد عناصر جوهرية تدعوا الفلاحين ضمنيا وصراحة للثورة ضد فرنسا من أجل استرجاع حقوقهم.

---

(1) – Charles – Henri FAVROD. Op . cit, p 145.

(2) – عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون. الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الجزء 01، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 79.

(3) – الأمين شريط. المرجع السابق، ص 08.

كفاح نجم شمال إفريقيا ضد عملية امتلاك الكولون للأراضي الفلاحية الجزائرية

إذا كان النجم لم يتحدث صراحة عن المسألة الزراعية في شمال إفريقيا أثناء انعقاد الجمعية العامة لحزب النجم يوم 26 جوان 1926، فإن هذه المسألة ستبرز بشكل جلي ضمن مطالب الحزب خلال عام 1927 وذلك برفع النجم لشعار الاستقلال، وكذلك شعار الإصلاح الزراعي[1].

وفي مؤتمر بروكسال المنعقد بدعوة من الجمعية العامة لمناهضة الاضطهاد الاستعماري ما بين 10 و14 فبراير 1927، والذي حضرته شخصيات عالمية من أمثال نهرو، ومحمد حتي، وهوشي منه، فإن ميصالي حاج قدّم مطالب الحزب التي تضمنت المسألة الزراعية في الجزائر، وجاءت هذه المطالب متتالية من البند الرابع حتى البند السابع.

* البند 04: مصادرة الأراضي الفلاحية الكبرى التي استولى عليها الإقطاعيون عملاء الإمبريالية من كولون ومؤسسات رأس مالية خاصة، وإعادة هذه الأراضي إلى الفلاحين الذين حرموا منها.
* البند 05: احترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة.
* البند 06: إعادة الأراضي والغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.
* البند 07: منح الفلاحين الجزائريين الصغار قروضا مالية -كمطلب فوري- .

معنى هذا أن النجم كان واسعا في مطالبه إلى أبعد الحدود حيث تجاوزت مطالبه الجانب السياسي إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي[2].

وبهذا الشكل يكون النجم قد سعى في هذا المؤتمر إلى تدويل القضية الجزائرية كما سبق للأمير خالد أن سعى نفس المسعى عندما بعث بمذكرة احتجاج لمؤتمر الصلح سنة 1919 يعرض فيها مطالب الجزائريين، أو كأنه يريد تنوير الرأي العام العالمي بمأساة الفلاحين الجزائريين الذين تحولت أراضيهم إلى المعمرين الأوروبيين وإلى عملاء

---

(1) – عبد القادر جغلول. تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، الجزائر: دار الحداثة بالتعاون مع د.م.ج، (د. ت)، ص 130.

(2) – أحمد الخطيب. حزب الشعب الجزائري، ج : 01، الجزائر: م.و.ك، 1986، ص 371.

الإمبريالية وإلى الجمعيات الرأسمالية، كما بين الآثار الناجمة عن اغتصاب الأراضي، ومنها تحول الفلاحين الجزائريين إلى المجاعة والعبودية.

ونظرا لأهمية المؤتمر بالنظر لما عرض فيه من قضايا تهم الجزائريين وفي مقدمتها مطلب استرجاع الأراضي الفلاحية المغتصبة، فإن ممثلي النجم إثر عودتهم من المؤتمر نظموا تجمعا شعبيا عرضوا فيه نتائج نشاطهم في بروكسل وقرءوا التقرير على الحاضرين بعد أن ترجموه إلى اللغتين العربية والأمازيغية.

وخلال الجمعية العامة التي انعقدت يوم 28 ماي 1933 أضاف النجم في برنامجه إضافة إلى المطالب السالفة الذكر مادة -هي المادة العاشرة- طالب فيها بتوسيع السلفة الزراعية لتشمل صغار الفلاحين الجزائريين، وبتنظيم الري، وشق الطرقات، وإعانة ضحايا القحط والمجاعات[1].

ومثل هذه المطالب تعد جوهرية، وذات أبعاد استراتيجية، لأنها تهدف إلى استعادة الأراضي الفلاحية التي استولى عليها الكولون، ومن ثمّ إنهاء الصراع بين المجتمعين الجزائري والأوروبي، وبالنظر لكونها جاءت في هذا الظرف الزماني الحرج من تاريخ الجزائر فهي تعد مطالب ثورية وجدية، خاصة وأن النجم قد ربط هذه المطالب باستقلال الجزائر التام وتأسيس حكومة وطنية ثورية.

ومثل هذه المطالب هي التي دفعت بالكولون في الجزائر إلى الضغط على سلطات الاحتلال الفرنسي لحل النجم.

وإن كان السؤال المطروح يدور -هنا- حول التلاحم بين المدينة والريف والتآلف بين مجتمعيهما حول ملكية الأرض،وهل كان للدعاية الحزبية داخل المدن صدى في الوسط الريفي؟ فإن حزب النجم ظل محتفظا بمطالبه المتعلقة بالأراضي الفلاحية وذلك حتى عام 1937.

وإليكم فيما يلي المطالب التي تقدّم بها حزب نجم شمال إفريقيا إلى حكومة الجبهة الشعبية خلال هذه السنة (1937):

---

(1) – عبد الرحمن بن إبراهيم العقون. المرجع السابق، ص 371.

1- التوقف الفوري عن عملية شراء الأراضي وحجزها من الفلاحين الجزائريين والكف عن المصادرة الجماعية لصالح الاستيطان الرسمي.

2- إلغاء الاستيطان الرسمي.

3- إصدار مرسوم ينص على تأجيل دفع الديون المستحقة على صغار الفلاحين الجزائريين.

4- فتح وتوسيع مجال الاستفادة من القروض الفلاحية لتشمل الفلاحين الصغار.

5- التوقف عن مصادرة الأراضي الفلاحية تحت ذريعة المصلحة العامة، إلاّ إذا كانت المصادرة تتطابق شرعا مع غرض المنفعة العامة.

وطالب النجم من إدارة الاحتلال أن تتبنى لجنة تحكيم خاصة يُحْتَكَمُ إليها فيما يخص مصادرة الأراضي، تسند إليها مهمة تقدير قيمة التعويض[1].

وبهذا الشكل يكون حزب نجم شمال إفريقيا قد أولى الأرض الفلاحية عناية كبرى، وكشف عن مؤامرة إدارة الاحتلال الفرنسي وتواطؤها مع المعمرين للاستيلاء عليها، وكرس جهدا في الدفاع عن الممتلكات الفلاحية للأهالي.

(1) - C.A.O.M – G.G.A. Carton 9 H/47.

موقف حزب الشعب الجزائري من استيلاء الكولون على الأراضي الفلاحية الجزائرية

من العلامات المميزة في نضال حزب الشعب الجزائري ضد الكولون تنظيم أنصار حزب الشعب لتجمع يوم 14 جويلية 1937 أمام دار الفلاحة بالجزائر العاصمة حضره حوالي 20.000 شخص، يهتفون بأعلى أصواتهم «الحرية للجميع» «الأراضي للفلاحين» «احترام الإسلام» «التعليم للعرب» ويندون بمرسوم «رينيي»، وقانون الإنديجينا، ومشروع بلوم فيوليت، ويطالبون ببرلمان جزائري؛ وفي اللافتات التي حملوها وضعوا سطرا أحمر تحت عبارة الأراضي للفلاحين[1].

إن الدراسة التحليلية للشعارات التي هتف بها المتظاهرون وحملوها على اللافتات تجعلنا لا نتردد في أن الجزائريين كانوا محرومين من الحريات الأساسية، ويعانون من انتشار الجهل والأمية، ومن السياسة العنصرية في مجال التعليم، -وهذا على الرغم من صدور قانون التعليم الإجبراي في سنة 1882- وإن جشع الكولون وطمعهم في الأراضي الخصبة كان العامل الرئيسي في إفقارهم وتحولهم إلى خدم وعبيد، وعمالا أجراء تحت رحمة المعمرين.

وفي المهرجان الذي نظمه حزب الشعب الجزائري بقسنطينة يوم 30 أوت 1937 ألقى السيد بو لكروة موسى خطابا على مسامع أزيد من 600 شخص حمّل فيه الكولون الذين استولوا على الأراضي الجزائرية جميع الأمراض والآفات الاجتماعية التي حلت بالجزائريين (السّل - السيفيليس - الكحول - الفقر - العبودية ...). وذكر الحاضرين بأن الجزائريين لا يستطيعون استهلاك المحاصيل التي ينتجونها فوق أراضيهم[2].

إن المتتبع لنشاط حزب الشعب الجزائري يتبين أن المسألة الزراعية قد شكلت لديه إحدى أهم النقاط الأساسية التي تمحور برنامجه الاقتصادي حولها والذي ورد في بنده الخامس والسادس.

---

(1) - C.A.O.M – G.G.A. Carton 9 H/47.

(2) - Ibid. (le préfet de Constantine à Mr le gouverneur général de l'Algérie en date du 11/10/1937).

- إلغاء عملية استغلال المستعمر، وتشجيع استقرار الجزائريين فوق أراضيهم وتقديم التسهيلات اللازمة لهم للاستثمار.
- منح الفائدة على قروض الموسم للفلاحين والتجار[1].

وعلى هذا الأساس استطاع حزب الشعب الجزائري أن يكسب عطف الفلاحين وعمال الأرض، وبالتالي يصطدم بتعنت الكولون، ورفض الإدارة الاستعمارية لمطالبه المتعلقة بتطبيق الإصلاح الزراعي، كما تمكن من غزو الأرياف الجزائرية بفضل تنظيمه المحكم، وتقربه من المجتمع الريفي لاسيما في بلاد القبائل[2] خلافا لعمالتي وهران وقسنطينة اللتان عجز الحزب فيهما نسبيا في التسلل داخل الوسط الريفي بسبب الوجود المكثف للبلديات المختلطة، والبلديات كاملة الصلاحيات، حيث لم يتمكن الحزب من نشر خلاياه في الأرياف بفعالية إلا بعد إلغاء نظام فرض الرقابة المشددة على ولوج الغرباء في المناطق الريفية[3].

أما التوصيات التي أقرها المؤتمر العام لحزب الشعب الجزائري المنعقد فيما بين 23 و24 أوت 1938 فقد اشتملت على النقاط التالية :

1- توزيع الأراضي التي هي حاليا في يد الدولة على الفلاحين بشكل ملكيات جماعية غير قابلة للمصادرة أو التصرف بها، ومعفاة من الضرائب لمدة عشر سنوات، هي ضرورية للتجهيز.

2- التوسع في السلفيات الزراعية لملاك الأراضي بدون تمييز، ودونما أي اعتبار آخر سوى حسن النية والحاجة الحقيقية.

3- زيادة الأرصدة المخصصة للشركات الزراعية طبقا لحاجة الزراعة الأهلية، وإسناد أمر تسييرها إلى لجان ينتخبها المزارعون بأنفسهم ويتولى رئاستها رئيس الجماعة[4].

هذا بشأن الزراعة؛ أما بشأن العمال الزراعيين فقد اشتملت المطالب على الآتي :

---

(1) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 233.

(2) – نفسه، ص 238 – 239 .

(3) – نفسه، ص 239.

(4) – نفسه، ص 295 . (عن جريدة الأمة العدد 66 الصادر في 1938/08/27)

1- منح العمال الزراعيين الحق النقابي.

2- المراجعة الفورية لأجور العمال الزراعيين ورفعها إلى حدّ الأجور التي تدفع في فرنسا على الأعمال المماثلة.

3- إحداث مجالس قضائية في المراكز الفلاحية للبت في الخلافات بين أرباب العمل ومستخدميهم، والقضاء على طريقة المساومة في الأجور المعمول بها في الجزائر.

وبشأن تربية الماشية فقد خرج المؤتمر بالتوصيات التالية:

1- التخفيف من قسوة قانون الغابات تجاه مربي الماشية.

2- حق المرور في المناطق الحرجية التي اعتبرتها الدولة جورًا من المناطق الغابية.

3- تشجيع تربية الماشية بتقديم منح، وتنظيم مسابقات، وإقامة معارض دورية.

4- تخفيض الضرائب التي تثقل كاهل مربي الماشية، وتعيين طبيب بيطري في كل مركز زراعي يكون من جملة مهامه نشر التوصيات الواقية للماشية من الأمراض[1].

كما ورد بند يدعو إلى تخفيض الضرائب على التجارة الصغيرة في الأرياف والمدن[2].

وفي 14 جويلية 1939 شارك حزب الشعب الجزائري في المسيرة العامة بحوالي 1.700 شخص وفقا لرواية الشرطة، و4.000 وفقا لرواية (La Dépêche Algérienne) تتقدمهم زوجة مصالي الحاج، وإلى جانبها نائب الحزب في المجلس الاستشاري العام السيد دوار. وكان أنصار الحزب يرفعون لافتات كتب عليها «الأرض للفلاح»، لكن الشرطة تدخلت واعتقلت ثلاثة من حاملي اللافتات، ووجهت اتهاما لميصالي الحاج ولدوار، ومحمد خيدر بأنهم أعادوا تأسيس جمعية منحلة وشاركوا في مظاهرات ممنوعة[3].

وتفيد تقارير الشرطة الاستعمارية أن حزب الشعب الجزائري رغم تبنيه الدفاع عن حقوق الفلاحين الجزائريين إلا أنّ نفوذه كان قليلا في بعض جهات غرب الجزائر كغليزان ومستغانم، وذلك بسبب قوة نفوذ الزوايا، مشيرة إلى أن هذا الحزب يغلب عليه الطابع الحضري، وهذا ما يتفق مع قول أحمد الخطيب في أن نفوذ حزب الشعب كان أقوى في بلاد القبائل وفي الإقليم القسنطيني مقارنة مع إقليم وهران كما ذكر سابقا.

---

(1) - أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 295

(2) - نفسه، ص 295.

(3) - نفسه، ص 244.

وفي المذكرة التي تقدم بها حزب الشعب الجزائري إلى السيد عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية في الدورة الرابعة لمجلس الجامعة بتاريخ 25 ذي القعدة 1265 هـ الموافق لـ 20 أكتوبر 1946 خص الأراضي الفلاحية بفقرة كاملة عنوانها «مأساة الأراضي الفلاحية» ذكر فيها بالمساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في الجزائر والمقدرة بـ 20.813.251هكتار والتي يمتلك منها الأوروبيون البالغ عددهم 800.000 نسمة 9.226.969 ؛ تمتلك منها الحكومة الفرنسية الاستعمارية 3.023.282 هكتارا؛ ويمتلك منها الجزائريون وعددهم عشرة ملايين نسمة 7.563.000 هكتارا. ومعنى هذا أن الوطنيين لا يملكون من أراضي آبائهم وأجدادهم إلا نسبة 36 %[1].

كما تضمنت مذكرة حزب الشعب الجزائري جدولا إحصائيا للآلات الزراعية التي يمتلكها الوطنيون الجزائريون، والأوروبيون. كما يظهر أسفله:

الآلات الزراعية عند الوطنيين والأوروبيين

	المجموع	للأوروبيين	في المائة	للوطنيين	في المائة
محراث نوع أوروبي	200.512	111.950	% 55,83	88.562	% 44,17
محراث محلي	344.061	4.411	1,28	339.606	98,72
منجل ميكانيكي	4.894	4.404	90,05	487	09,95
آلات حصاد ميكانيكية	15.433	13.099	84,88	3.334	15,12
وابودراس	1.524	1.404	92,12	120	07,88
آلات دراس ميكانيكية	1.565	1.388	88,70	177	11,30
آلات حصاد - دراس	440	427	97,05	13	02,95
محراث أوتوموبيل	3.629	3.360	92,58	269	07,42
آلات بخارية للحفر	146	145	99,32	01	00,68
آلات كهربائية للحفر	02	02	% 100		

المرجع : محمد قنطاري «مذكرة حزب الشعب الجزائري إلى الجامعة العربية حول أحداث 08 ماي 1945» الذاكرة العدد 02، السنة 02، ربيع 1995 م - 1415 هـ ص 90.

(1) - C.A.O.M – G.G.A. Carton 9 H / 30 (Situation politique indigène à Relizane, Mostaganem le 07/01/1945).

وانتهت الفقرة التي تتحدث عن «مأساة الأراضي»في هذه المذكرة بالجملة التالية «وإننا خشية التطويل نقلنا إليكم في هذا التقرير الخاطف جداول وأرقاما»[1].

تعتبر هذه المذكرة وما ورد فيها ترجمة لمآسي ومعاناة الفلاحين الجزائريين من جراء اغتصاب أراضيهم، وشهادة قطعية لا غبار عليها عن نضال حزب الشعب الجزائري من أجل قضية الأرض، خاصة وأنّها استخدمت في عرضها للمسألة الزراعية لغة الإحصاء، وبذلك تكون قد قدمت معلومات دقيقة توضح الرؤية أكثر عن واقع الفلاح الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي، وحتى يفهم الجميع أن عصرنة الفلاحة في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي بأنها كانت لصالح الكولون الأوروبيين لا غير.

بعد حوادث ماي 1945 اتجه نشاط حزب الشعب الجزائري صوب الأرياف، مستغلا فرصة التحاق عدد كبير من الشبان بالجبال فرارا من الجندية وامتناعا عن التجنيد الإجباري، من بينهم شبان من دوار بني قايد التابع لبلدية جيجل الكاملة الصلاحيات.

وللعلم فإن معظم الملتحقين بالجبال عقب هذه الحوادث كانوا مؤطرين من طرف مناضلين في حزب الشعب الجزائري أو مناضلين من أحباب البيان والحرية؛ ومن هؤلاء الشبان الذين اختاروا طريق الجبل نذكر: قاسي علاوة، بوزيان مسعود، بن شريف بشير، بن شريف عبد الرحمن، الذين فروا من الجندية بأسلحتهم.

وعلى شاكلة دوار بني قايد تكونت فصائل من مناضلي حزب الشعب الجزائري في كل من قرية القصر، وبجاية، ووادي أميزور يترأسها على التوالي السادة منعة لخضر؛ وعيزل رابح؛ ومعوش أحمد إلى جانب بومزراق فرحات، تعمل على مساعدة الفارين من الجندية الفرنسية والمتابعين قضائيا بتهمة المساس بالأمن الداخلي للدولة[2].

وقد كان هدف كل من حزب الشعب الجزائري، وأحباب البيان هو تطهير الأرياف الجزائرية من الكولون لتسهيل عودة الأراضي المغتصبة إلى أصحابها.

إن دل هذا على شيء فإنه يدل على أن الحركة الوطنية وفي مقدمتها حزب الشعب

---

(1) – محمد قنطاري، المرجع السابق، ص 91.

(2) – C.A.O.M – G.G.A. Carton 9 H/51. (rapport spécial: Organisation du P.P.A. a Djidjelli et région. Djidjelli le: 23/06/1945).

أو على الأقل فئة منه بدأت تجنح إلى العمل المسلح، وتتأهب لضرب المعمرين بقوة السلاح واستخدام العنف ضدهم.

وقد راح بعض الشبان من أنصار حزب الشعب الجزائري إلى حد تهديد الآغوات والقياد بالموت، حيث اعترف أحد الشبان للشرطة الاستعمارية في يوم 12 يناير 1947 وهو ابن المدعو بورباتي بأنه وجه رسائل تهديد بالموت إلى الباش آغا فرحات بلقاسم بن جلول، وإلى ابنه الباش آغا فرحات بن الطيب بلقاسم، والقايد فرحات بن يوسف بلقاسم يخيرهم بين أمرين: الموت، أو الاستقالة من مناصب عملهم لأنهم كانوا معادين لحزب الشعب الجزائري، وأفصح هذا الشاب لرجال الشرطة الاستعمارية عن كرهه لفرنسا -الاستعمارية- التي يكرهها حزب الشعب، بكل جرأة وشجاعة، وشرح بأن عبارة (choisir la valise ou le cercueil) تعني باختصار على الفرنسيين الخيار بين الموت أو مغادرة الجزائر[1].

وتابع قائلا لرجال الشرطة الاستعمارية «لست خائفا منكم وإني مستعد للتضحية بنفسي في سبيل الجزائر، وإني مستعد "أنا" وأصدقائي الخمسة المشكلون لخلية حزب الشعب الجزائري لتنفيذ عملية قتل ضد أي كان متى طلب منا المسؤول عن الخلية ذلك، وأصدقائي الأربعة لا أعرفهم، كما أني لا أعرف رؤسائي إلا عن طريق الرؤية». وأبلغهم بأنه سبق له من قبل أن وجه رسالة تهديد بالموت بتاريخ 09 نوفمبر 1946 إلى قايد «Michelet» (عين الحمام حاليا)[2].

ومن بين زعماء حزب الشعب الذين كان لهم نشاط مميز في بلاد القبائل، وعلى وجه التحديد في جرجرة ممن وردت أسماؤهم في تقارير الشرطة الاستعمارية نجد أحمد أو عامري، وتذكر نفس التقارير أن المدعو «أوطالب حاج علي» قد غادر دوار بوعكاش نهائيا بعد أن وصلته رسالة تهديد بالقتل ما لم يكف عن التعامل مع إدارة الاحتلال.

وأثناء زيارة ميصالي الحاج لتيزي وزو هرع سكان القرى المجاورة لاستقباله والاستماع إلى خطابه، وقد جاؤا إلى تيزي وزو في صفوف متراسة ممسكين بأيدي بعضهم البعض وحاملين للأعلام ويرددون الأناشيد الوطنية.

---

(1) – C.A.O.M. G.G.A. Carton 9 H /51 (objet: menace de mort adressée au Caïd du douar Bouakkache – C.M. du Djurdjura . Le préfet d'Alger à monsieur le ministre plénipotentiaire gouverneur de l'Algérie, le: 15/01/1947 – confidentiel).

(2) – Ibid.

وبعد هذه الزيارة أبدى الأوروبيون القاطنون في القرى المنعزلة تخوفا شديدا من حدوث «تجاوزات» كتلك التي وقعتْ في ماي 1945[1]؛ كما أعقب هذه الزيارة إشاعات مفادها أن الأيام القادمة ستشهد انتفاضة شعبية عارمة، وهو الأمر الذي أحدث ذعرا في وسط الكولون الذين يمتلكون ضيعات منعزلة، حيث غادر الكثير منهم ضيعاتهم كما هو الحال بالنسبة للمعمر «بروبيليس» (BROYELLES) الذي غادر ليلة 10 أفريل 1947 ضيعته الواقعة بقرية تاقدمت والتجأ عند أقاربه بدلس. ونظرا لتمكن الخوف من نفوس المعمرين فإن أحدهم قد باع مسكنه في عزازقة بمبلغ 400.000 فرنك إلى المدعو طاهي[2].

يستشف من تقارير الشرطة الاستعمارية ذلك الصراع المحتدم بين الكولون الذين كانوا يريدون الاحتفاظ بالأراضي التي استولوا عليها وبين الفلاحين الجزائريين الذين كانوا يريدون استرجاعها.

إن تطور الموقف بعد حوادث 08 ماي 1945 والمتمثل من جانب الكولون في الحذر الشديد من الحركة الوطنية ومن الشعب الجزائري إلى حد انتقال بعضهم من الريف إلى المدينة؛ ومن جانب الجزائريين إلى المبادرة باستخدام العنف وسيلة لطرد الكولون، واستجابة السكان السريعة وتحمسهم الشديد لضرب كل من أذنب في حق الشعب الجزائري من أمثال القياد والباشاغات الذين كانوا في خدمة الاستعمار، يجعلنا نجزم بشكل قطعي أن حوادث 08 ماي 1945 كانت بداية فعلية لتعبئة جماهيرية عامة هيئت الجو لثورة أول نوفمبر 1954.

ويعتبر انتقال ميصالي الحاج إلى الأرياف وعقده لجمعيات داخل الضيعات دليلا ثابتا على توغل نشاط حزبه في عمق الجزائر، وأن عنايته بالأراضي الفلاحية المغتصبة كانت في صميم اهتماماته، ومن الأمثلة على ذلك ترأسه لجمعية عامة لفلاحي المنطقة في ضيعة المدعو « حسان علي » المتواجدة على بعد ثلاث كيلومترات من دلس بأزفون (Port guerydon) التابعة لتيزي وزو، وإشرافه أيضا على جمعيات أخرى منها: جمعية بدوار

---

(1) – C.A.O.M. G.G.A – Carton 9 H/ 51 (tournée de propagande de MESSALI Haddj en Kabylie du 15 au 24/03/1947).

(2) – Ibid. (activité anti-Française, Tizi Ouzou le 12/04/1947).

«ماكودة» التابع لبلدية مزغنة المختلطة، وجمعية في ضيعة بلونيس ببرج منايل، وأخرى في ضيعة المدعو محمدي أحمد بن سعيد[1].

وللإشارة فإن عمال الأرض بمزارع الكولون المجاورة للضيعات التي احتضنت الجمعيات قد توقفوا عن العمل وحضروا هذه الاجتماعات، مما يدل على أن نشاط حزب الشعب الجزائري كان مثمرا في بلاد القبائل:

ومن الأمور الملفتة للنظر فإن النساء في بلاد القبائل كن يخرجن من بيوتهن لاستقبال ميصالي الحاج ويرحبن بقدومه ويحضرن الاجتماعات إلى جانب الرجال ويسمعن لخطابه.

ففي بلدية جرجرة المختلطة بالأربعاء (L'Arbaa des Ouassifs) فإنه من بين الثلاثة آلاف شخص ممن حضروا المهرجان الذي ترأسه ميصالي الحاج في منتصف النهار كانت توجد حوالي 500 امرأة [2].

وفي هذه الاجتماعات والمهرجانات كان ميصالي الحاج يخاطب الفلاحين وعمال الأرض بإيقاع عاطفي يدق في القلوب مذكرا إياهم بعبث الكولون بأراضي أبائهم وأجدادهم.

ففي التقرير الذي بعث به قائد فرقة الدرك الاستعماري بذراع الميزان إلى قائد فرقة تيزي وزو ورد قول ينسب إلى ميصالي الحاج جاء فيه «إن الشعب الجزائري يعيش منذ 116 سنة تحت الاستغلال والسبب في ذلك هو فرنسا التي اغتصبت منا أجود أراضينا واستولت على خيرات بلادنا، وجعلت منا خداما وعبيدا،ولا ينبغي أن ننسى ما ارتكبته من جرائم عقب نزول قواتها بأرض الجزائر، فقد نهبت كل ما وجدته في طريقها، قطعت أشجار الزيتون، وأحرقت جرات الزيت، وأفسدت المحاصيل؛ باختصار دفعت بنا إلى الفقر والمجاعة، وهذا ما تعتزم الاستمرار عليه»[3].

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A – Carton 9 H / 51. (Police de renseignements généraux d'Alger téléphone le 24/03/1947).

(2)- Ibid. (P.R.G. d'Alger le 19/03/1947).

(3)- Ibid. (gendarmerie nationale P.V. de renseignement sur l e conférence politique donnée par MESSALI Hadj. n° 304 du 23/03/1947).

ومن الأمور التي أثارت دهشة إدارة الاحتلال الفرنسي عدد السيارات المرافقة لميصالي الحاج والمؤلفة لموكبه أثناء زيارته لبلاد القبائل والتي كان عددها يتجاوز الأربعين سيارة -وهذا على الرغم من وعورة المسالك- وقد شبهها الفرنسيون بموكب الحج إلى بيت الله الحرام[1].

تركت زيارة ميصالي الحاج أثارا بليغة في نفوس مواطني بلاد القبائل وهزت وجدانهم فراحوا ينددون بالوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر.

وتكشف لنا تقارير الدرك الاستعماري بأن أحد فلاحي عقبو يدعى زواوي بوجمعة قد حرض الشبان على التمرد والعصيان في أعقاب زيارة ميصالي الحاج لبلاد القبائل، ودعا ثلاثة منهم: شيبان يحي، أوزروهان أحمد، وإيمرزاق إينورابي البالغ من العمر ستة عشرة سنة، بصفتهم شعراء للملحون ومداحين جوالين في مهمة يجوبون فيها القرى، ينبهون السكان ويحذرونهم، ويبشرونهم بنشوب حرب في المستقبل بين الجزائريين والفرنسيين ستعم كامل التراب الجزائري، وينصحونهم بالاستعداد المادي والنفسي لقتل كل الفرنسيين الذين كانوا السبب الرئيسي فيما يعانيه الشعب الجزائري من مآسات[2].

أسرعت إدارة الاحتلال بإلقاء القبض على المداحين الجوالين الثلاثة، واتخذت إجراءات إدارية تحول دون إلقاء ميصالي الحاج للخطب وتمنعه من إقامة المهرجانات الشعبية في كل من تيزي وزو، وسيدي عيش، والقصر[3].

أما الرسالة التي بعث بها عامل عمالة الجزائر إلى الحاكم العام للجزائر في 22 أفريل 1947، فجاءت كلها تتحدث عن أغنية نصها عربي حول تحرير الأرض، ودعوة الناس لحماية النساء، وحث سكان الجبال على مساعدة الثوار[4]، مما يوحي بإرهاصات الثورة في بلاد القبائل والإعداد لها بجدية خلال سنة 1947.

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A – Carton 9 H / 51. (Secret: renseignement: noms des propriétaires des voitures qui accompagnent MESSALI Hadj).

(2)- Ibid. (Secret. Rapport du capitaine KRIEGEL commandant la section de gendarmerie de Setif sur les faits intéressants l'ordre public. Setif le: 18/06/1947).

(3)- Ibid. (renseignement: A/S. la tournée de MESSALI Hadj en Kabylie, Alger le: 0/04/1947).

(4)- Ibid. (La P.R.G. d'Alger le: 25/04/1947).

وهكذا تسارعت الأحداث في بلاد القبائل عقب زيارة ميصالي الحاج للمنطقة، كما يظهر بأن حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية (1946–1954) التي هي امتداد لنجم شمال إفريقيا (1926–1937)، ولحزب الشعب الجزائري (1937–1939) هي التنظيم الحزبي الوطني الوحيد الذي استطاع أن يؤثر في الأوساط الريفية، ويعبر عن طموحات الفلاح الجزائري وتطلعاته إلى الإنعتاق والحرية ، كما أنها كانت من أكثر الأحزاب الوطنية شعبية -كما وكيفا- وهذا ما يفسر رغبة الجزائريين ورضاهم لمطالب حزب الشعب.

فباختراق هذا الحزب للأرياف، وبإنظمام الفلاحين وعمال الأرض إلى صفوفه أصبح من أكثر الأحزاب شأنا.

وعلى حد قول محمد حربي فإن حزب الشعب الجزائري (ح.إ.ح.م) نظم فصائل صدامية تجوب القرى ولأرياف، وتواجه عملاء الأعيان، وقد نتج عن ذلك تحرر نفسي كبير، وانتقل الرعب الذي كان مسلطا على الشعب إلى صفوف الأعيان بحيث أصبحوا يسبحون بين الولاء للنظام والانفصال عنه (يترددون) مستعدون حسب الظروف لكل التقلبات[1].

كما أن المسألة الزراعية لم تكن غائبة في مؤتمر هورنو المنعقد ببلجيكا فيما بين 14 و16 جويلية 1954 بدعوة من مصالي الحاج والذي حضره مائة وخمسون مندوبا من داخل الجزائر وخارجها حيث أعلن المؤتمرون بأن المسألة الزراعية هي حجر الزاوية في كل الإصلاحات الجدية[2].

(1) – محمد حربي. الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوني، الجزائر: 1984، ص 131–132.

(2)– G.G.A Service des liaisons Nord Africaines, Bulletin politique mensuel n° 1802 NA/3, mois de Juillet 1954, p 82.

نضال فرحات عباس ضد ملكية الكولون للأراضي الفلاحية

أدى انهزام فرنسا في الحرب العالمية الثانية، واحتلالها من طرف القوات الألمانية إلى فقدانها لهيبتها كدولة قوية، وهو الأمر الذي غير من نظرة التشكيلات الحزبية الوطنية -الجزائرية- لفرنسا كدولة عظمى، وقد كان فرحات عباس واحدا من الذين تغيرت نظرتهم، حيث اتخذ مبادرة بإرسال تقرير إلى الماريشال بيتان في أفريل 1941 حول الأوضاع الاجتماعية التي تعيشها الجزائر مطالبا ببعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وفي مقدمتها الإصلاحات الزراعية، إلا أن هذه المحاولة -الجادة- لم يكتب لها النجاح[1].

ولعل الاستشهاد بأقوال فرحات عباس يلقي الضوء على موقفه من سياسة فرنسا إزاء الفلاح الجزائري. لقد قال في خطاب له أثناء الحملة الانتخابية لتجديد المجالس البلدية سنة 1935 «إن إدارة الاحتلال بعد حوادث قسنطينة -1934- قد عزلت المتعاطفين مع الحركة الوطنية، وخربت حالة التجار والفلاحين بتوظيف الضرائب المفرطة، وإلغاء القروض الفلاحية»[2].

يستخلص من هذا القول أن فرحات عباس كان يدافع عن حقوق الفلاحين الجزائريين الصغار، ورد سبب الخراب الذي لحق بهم إلى السياسة الفرنسية الاستعمارية ذات النزعة العنصرية الانتقامية.

ومن الأمور التي تؤكد ارتباط فرحات عباس بالأراضي الفلاحية الجزائرية ودفاعه عن الفلاح الجزائري قولا أورده في كتابه ليل الاستعمار مفاده أنه أثناء وجوده بنيودلهي خلال شهر مارس 1959 طرح عليه أحد الصحفيين سؤالا غير منتظر «سيدي الرئيس، خارجا عن السياسة ما هي رغبتك في الحياة؟» فأجابه فرحات عباس «زراعة الأرض» وأردف قائلا « انتمي فعلا إلى مجتمع فلاحي لكن الصدفة جعلت من أبي ومن إخوتي موظفين، لقد ترعرعت في وسط فلاحي بين هؤلاء الفلاحين الجبليين الذين لم يؤثر الفقر على شجاعتهم ولا على إبائهم وشهامتهم »[3] وأضاف قائلا: « إن القروي الجزائري ليس

---

(1)- الأمين شريط. التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 42.

(2)- عبد الرحمن بن براهيم، بن العقون، مرجع سابق، ص 307. - بتصرف -

(3)- Ferhat ABBAS. La nuit coloniale, op. cit, p p 107-108.

متزمتا ولما يمنحه الحظ ملكية متوسطة فإن أول ما يسترعى اهتمامه الأخذ بالمدنية التقنية مثل جاره الكولون»[1].

بيان 10 فبراير 1943

بعد نزول الحلفاء بالجزائر في آخر عام 1942 طلب «دارلان» و «جيرو» من زعماء الحركة الوطنية إقحام الشعب الجزائري في مجهود الحرب، فرد عليهما فرحات عباس برسالة وقع عليها هو وأصحابه جاء فيها: «إننا نقبل المساهمة في الحرب من أجل تحرير الشعوب شريطة أن تكون هذه المشاركة بدون تمييز عرقي أو ديني، وشريطة أن تفي فرنسا بتعهداتها فيما يخص منح الشعب الجزائري حقوقه وحرياته الأساسية، وأن يسمح لممثلي المنظمات السياسية الجزائرية بعقد مؤتمر يناقش فيه الدستور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائريين».

ردّ جيرو على فرحات عباس بأننا مشغولون بالحرب وليس بالسياسة.

وعليه اجتمع فرحات عباس مع ثمانية وعشرين نائب مسلم في 10 فبراير 1943 ووقعوا بيان الشعب الجزائري الذي تسلم «بيروتون» الحاكم العام للجزائر نسخة منه في 31 مارس 1943 من يد فرحات عباس مرفوقا بالسادة بن جلول، وبن خلاف، وتمزالي، ورزوق محي الدين، وسايح عبد القادر[2]، وقد تضمنت المادة الثانية من فصله الثالث مطلبا ينص على القضاء الملكية الإقطاعية وتطبيق سياسة إصلاحية زراعية كبرى، وذلك من أجل تحقيق الرفاهية لفئة البورليتاريا الفلاحية الواسعة[3].

إن هذا البيان من خلال إدانته الصريحة للاستعمار ومطالبته بإزالة الاحتلال يكون قد نبذ ضمنيا استحواذ الكولون على الأراضي الفلاحية الجزائرية خاصة وأنه شبه حال العمال في مزارع الكولون بالحالة التي كان عليها العبيد والأقنان في العصور الوسطى.

---

(1) – Ferhat ABBAS. Op . cit, p 112.

(2) – C.A.O.M. G.G.A – Carton 9 H / 51 . (Secret. Note sur le groupement politique musulman intitulé «les amis du manifeste et de la liberté».

(3) – C.A.O.M. G.G.A – Carton 9 H / 51.

وفي 16 ماي 1943 ألحق البيان بمشروع إصلاحات متمم للبيان وموضحا للمطالب الواردة فيه بمقترحاتْ ملموسة[1]، أرسلت نسخة منه إلى الجنرال ديغول يوم 10 جوان 1943، ونسخة ثانية إلى الجنرال كاترو في اليوم الموالي. وبهذا الطرح يكون فرحات عباس قد تجاوز فكرة الإدماج.

رفض الجنرال كاترو الذي عينته لجنة التحرير الوطني الفرنسية حاكما عاما على الجزائر هذا المشروع الإصلاحي.

ولما امتنع النواب الجزائريين عن الحضور في الجلسة غير العادية التي دعيت إليها المفوضيات المالية الجزائرية يوم 22 سبتمبر 1943 مجددين تعلقهم بالبيان، أقدم كاترو على حل الوفود المالية الجزائرية، وفرض الإقامة الجبرية على السايح عبد القادر-رئيس القسم العربي للمفوضيات المالية- وعلى فرحات عباس بحجة تحريض الوفود المالية على التمرد والعصيان[2].

إن مبدأ إلغاء الملكية الإقطاعية الكبيرة بإصلاح زراعي هام، وحق البروليتاريا الفلاحية في الازدهار الذي تضمنه البيان يتجاوب مطلقا مع طموحات الشعب الجزائري، وعلى هذا الأساس وجد صدى له في الوسط الجماهيري، وهذا ما تفسره المناشير التي عثرت عليها الشرطة الاستعمارية بمدينة قسنطينة يوم 26 ديسمبر 1943 وقد كتب عليها العبارات التالية: «للشعب وبالشعب: هذا المنشور من حقك قراءته ومن واجبك توزيعه»؛ «الاستعمار عبء ثقيل»، «الموت للاستعمار»؛ «إن الكولون الذين اثروا عن طريق مصادرتهم لأراضي الجزائريين المسلمين، والذين سمنهم الجزائريون بالعمل في حقولهم الزراعية، لا يقبلون أبدا أن تقتسم ثروات هذا البلد معهم، وقد ذهب بهم الحسد والحقد إلى الامتناع عن بيع الأراضي الفلاحية للجزائريين»[3].

---

(1) – شارل روبرت أجيرون. تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830–1970، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر: د.م.ج، 1982، ص 148.

(2) – Frantis et Colette JEANSON. L'Algérie H.L.L Alger: E.N.A.L 1993, p 66.

(3) – C.A.O.M. G.G.A – Carton 9 H / 51. (objet: circulation de tracts à Constantine le 27/12/1943).

نعت هذا المنشور الوفود المالية بالخيانة والنفاق، وضرب مثلا للمنافقين بذكر ثلاث أسماء (الدكتور تمزالي، وبن جلول، والأخضري) واعتبرهم حلفاء للاستعمار وللكولون، وأعداء لفرحات عباس وللقضية الجزائرية، بينما شكر جميع الأحزاب الوطنية بما فيها الحزب الشيوعي الجزائري[1].

كما عثر في نفس المدينة - قسنطينة- على منشور آخر كتبت عليه عبارة «يا عملاء الكولون ! سيأتي يومكم الذي تشنقون فيه من طرف الشعب»[2].

لم تفض تحريات الشرطة وتحقيقاتها إلى الكشف عن مصدر المنشورين. وحسب المعلومات الواردة فيهما يبدو أنهما من فعل أنصار فرحات عباس، وفي مقدمتهم طلبة مدرسة قسنطينة، ولاسيما المنشور الأول الذي أثنى على فرحات عباس، وعبد القادر السايح.

وشهدت بداية سنة 1944 تحركا نشيطا للقوى الوطنية، تمثل في ظهور تنظيم سياسي سري يحمل اسم «الجزائر حرة» (L'Algérie libre) ذيل بتوقيع العلماء، وأحباب البيان، وحزب الشعب؛ واشتمل برنامجه على ست نقاط تبناها كقائدة أساسية لنشاطه[3]، ومع أنه لم يشير إلى المسألة الزراعية، إلا أن المهم فيه هو اشتراك الأحزاب الوطنية في التوقيع عليه والتفافها حول الهدف الذي نشأ من أجله وهو تحرير الجزائر كما تدل عليه تسمية التنظيم. وبطبيعة الحال فإن عبارة «الجزائر حرة» تحمل في طياتها وفي مضمونها بعدا استراتيجيا هو تحرير الأرض وإخراج الكولون منها واستعادتها لأصحابها الشرعيين.

وأمام الوضع الأليم الذي كان يعيشه الشعب الجزائري والمتمثل في شح مساعدات الحلفاء للجزائريين، وانخفاض الإنتاج الزراعي بشكل محسوس، لم يسع فرحات عباس سوى العمل في محاولة لجمع شمل العلماء، وقدماء حزب الشعب المحظور، والمنتخبين والشيوعيين في جبهة واحدة أطلق عليها اسم «جمعية أصدقاء البيان والحرية» (Association des amis du manifeste et de la liberté) وهي الجمعية التي نشأت في 14 مارس 1944؛ ومع أن هذه الجمعية

---

(1) - C.A.O.M. G.G.A – Carton 9 H / 51. (Objet: circulation de tracts à Constantine le 27/12/1943).

(2) - Ibid. (diffusion à Constantine d'un nouveau tract nationaliste-Secret- Alger le: 27/12/1943).

(3) - Ibid (activités musulmanes nationaliste de « l'Algérie Libre » 1944).

قد نشأت لغرض القيام بعملية تخريب منهجية لسياسة فرنسا الإدماجية وإقناع المستفيدين من قرار 07 مارس 1944 بعدم تسجيل أنفسهم في القوائم الانتخابية الخاصة بالقسم الأول[1]، فإنها لم تهمل الحديث عن ملكية الأرض، وعن الفلاحين الجزائريين أثناء مؤتمرها المنعقد فيما بين 02 و 04 مارس 1945.

وقد أخذ السيد بوطارن النائب السابق والمناضل في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالاتجاه الذي استنه فرحات عباس في تجنيد سكان القرى والدفع بهم إلى المطالبة باسترجاع أراضي أبائهم وأجدادهم بانتزاعها من الكولون، فترأس اجتماعا في 12 مارس 1947 بفرندة حضرة الأعضاء الرئيسيون للاتحاد الديمقراطي؛ وفي يوم الغد (13 مارس 1947) المصادق للسوق الأسبوعي أجرى اتصالات بعدد من سكان الدواوير المجاورة لفرندة[2].

أما فرحات عباس ففي خطاب له بالبليدة يوم 03 أكتوبر 1947 في قاعة (aux tabac de Blida) فقد صرح أمام 400 موفد من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بأن 80% من الشعب الفرنسي لا يكترث تماما بالمسألة الزراعية ويطلب من الجزائريين تسوية مشكلاتهم مع الكولون، وتركه وشأنه، بينما 20 % المتبقية فهم من أنصار الاستيطان[3].

وعلى حد قول محمد حربي:«ومهما يكن من أمر فإن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي كان مفتوحا للجزائريين وللأوروبيين على السواء، وكان يهدف إلى إقامة دولة مرتبطة بفرنسا[4]، فإنه لا يمكن الإقرار بتجاوب مطالبه مع طموحات الجماهير الريفية العريضة والتي لم تكن راضية بالحضور الفرنسي فوق أراضيها».

وتكفي الإشارة للتدليل على ذلك بتصريحات فرحات عباس نفسه الذي قال بأن الفلاح الجزائري لم يعبر بعد عن رأيه، وعلى هذا الأساس يضحى من غير المعقول إنشاء دولة جزائرية متحدة فدراليا مع فرنسا، يضل فيها الفلاح الجزائري عبدا للكولون[5].

---

(1)- جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر 1964، ص 17.

(2)- C.A.O.M. G.G.A – Carton 9 H / 51. (C.M de Frenda: Extrait du rapport politique du 1er au 15/09/1947).

(3)- Ibid. (Congrés des cadres de l'U.D.M.A renseignement . Alger le 04/10/1947).

(4)- محمد حربي. المرجع السابق، ص 09.

(5)- Francis et Colette JEANSON. Op.cit, p 124.

موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الفلاحين وقضايا الأرض

نقلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مذهبها إلى القرى التي تخلصت من سيطرة المرابطين[1]، فأنشأت المدارس الحرة، ودرست أبناء الريف الجزائري علوم الدين والفلسفة والقانون والتاريخ، فأخضعت فرنسا نشاطها للرقابة وطبقت عليها منشور ميشال (Circulaire Michel) الصادر في 1933؛ ففي إطار خوضها كفاحا جبارا لتخليص الشعب الجزائري من الخرافات والشوائب التي علقت بالدين الإسلامي، فإنها بذلت جهودا لمساعدة الفلاحين وأبنائهم ونشر الثقافة والتعليم في وسطهم.

وعلى هذا الأساس اعتبر بعض المؤرخين الحركة الباديسية خميرة للثورة التحريرية أو بمعنى آخر مشتملة لمناضلي جبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري[2].

كانت المدارس التي أنشأها العلماء الباديسيون في الجهة الغربية من الوطن تجمع تلاميذ من أصل ريفي، وهذا المثال ينطبق على مدرسة الإصلاح بمدينة معسكر التي كان أغلب تلاميذها من أصل ريفي، وكذلك مدارس سيق، وعين تموشنت ودوار مسعادة، وسيدي الصافي، والمعاريف ببلدية سيدي بن عدة[3].

وخلال الفترة من 1936 إلى 1938 روجت الجمعية لفكرة المطالبة باستعادة أملاك الحبوس التي صادرتها فرنسا بعد أن وعدت باحترامها، خاصة وأن عددا من الفلاحين الجزائريين قد حبسوا أملاكهم لإنقاذها من المصادرة والحجز حتى لا تستولي عليها سلطات الاحتلال الفرنسي، إلا أن البعض نظر إلى هذا الإجراء على أنه مخالف للشريعة الإسلامية لكونه يحرم أصحاب الأرض التي حولت إلى أحباس من حقهم في الميراث لاسيما النساء منهم، على أن هذه الحيلة غير محمودة؛ وبالنظر للمكانة التي كان الجزائريون يمنحونها للأرض فإنهم كانوا لا يزوجون أبناءهم لغير أبناء عمومتهم من نفس القبيلة حتى لا يذهب جزء من الميراث مع المرأة التي تزوج في قبيلة أخرى، وبالتالي تحول قطعة من الأرض

---

(1)- مصطفى الأشرف. الجزائر: الأمة والمجتمع، مرجع سابق، ص 255.

(2)- ينظر تفاصيل أكثر عن هذا الموضوع في: جاكر لحسن. نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مدينة معسكر 1931-1956، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع 2003.

(3)- Michel LAUNARY. Paysans Algériens, Paris: edit du Seuil 1963, p 149.

الأرض الزراعية لصالح القبيلة التي ينتمي إليها الزوج، كما أنه كثيرا ما أدى انشغال الفلاح بالمحافظة على تركته بتحويل ميراث أبنائه إلى حبوس، ويعين ابنه الأكبر كحارس وكمستفيد من حق الانتفاع من هذا الحبوس.

كانت رغبة الفلاحين الجزائريين شديدة في الإبقاء على أراضيهم بين أفراد عائلاتهم، ويعتبرون انتقالها إلى عائلات بعيدة أو إلى أجنبي عارا ومهانة.

اعتبرت فرنسا موقف جمعية العلماء من الأحباس بمثابة إنذار وُجه إليها، -لأنه يتهمها ضمنيا باختراق تعهداتها لسنة 1830- ويمس بقاعدة الملكية الاستعمارية في الجزائر[1].

مثل هذا الموقف لا يدع أمامنا مجالا للشك في مقاومة الجمعية لعملية اغتصاب فرنسا للأراضي بطريقة لا شرعية، ثم توزيعها على الكولون.

وبعد حوادث 08 ماي 1945 انتقل اهتمام الجمعية من المدينة إلى الريف، ونستشهد على ذلك بتنظيم المدعو بن دردور لجمعية في مشتى بوعمار يوم 15 فبراير 1947 حضرها أعيان المنطقة الذين كان من بينهم السادة: بن نارة محمد، سبع علي بن بلقاسم، قلمامان مسعود، إمام المسجد لبراقة محمد، برّجّام محمد، بوذراع سعد، بيدا بلقاسم، بوذراع لخضر.

وحاول السيد بن درد ورأن يقنع الفلاحين إذا ما أرادوا الخروج من التخلف والحصول على استقلالهم وحريتهم الاقتداء بسوريا، ودعاهم إلى الرفع من مستواهم العلمي، وتعليم أبنائهم اللغة العربية، وبرهن لهم بأن ذلك لن يتأتى لهم إلا ببناء مدارس حرّة[2].

يبدو أن نشاط الجمعية داخل الأرياف قد كانت له ثماره، حيث أشارت تقارير الدرك الاستعماري أن السيدين عوراق (قايد سابق) وبن بولعيد قد قاما بجولة عبر قبيلتي التوابة وبني بوسليمان وجمعا مبالغ مالية هامة لتوظيفها في بناء مدرسة بأريس.

وأشار نفس التقرير بأن السيد عوراق قد تعدى نشاطه جمع الأموال لبناء مسجد إلى البحث عن تشكيل جمعية نقابية تتألف من أعضاء الجماعة تدافع عن حقوق الفلاحين[3].

وفي هذه المواقف ردٌ قاطع على الذين يتهمون الجمعية بالعزوف والاستنكاف.

---

(1)- Michel LAUNAY. Op cit, p 149.

(2)- C.A.O.M – G.G.A Carton 9 H /51. (Secret. Rapport du capitaine Rouchaud commandant la section de gendarmerie de Batna sur des renseignements divers, Batna le: 06/03/1947).

(3)- Ibid.

المؤتمر الإسلامي (الأحد 07 جوان 1936)

تلخصت مطالب المؤتمر الإسلامي الأول الذي انعقد بقاعة سينما «لوماجستيك» (Le Magestic) -الأطلس حاليا- يوم 07 جوان 1936 تحت رئاسة الدكتور بن جلول بحضور موفد الجبهة الشعبية وأربعة آلاف مشارك، تتقدمهم وفود ممثلة للاتجاهات المختلفة للمنتخبين وللأعيان، ومن بين الأسماء السياسية الجزائرية التي كانت في طليعة الحضور نذكر ممثلي العلماء والمنتخبين من أمثال بن باديس، الإبراهيمي، العقبي، الأمين العمودي، الدكتور بن جلول، فرحات عباس، الدكتور سعدان، وبوكردنة، وممثلي التيار الاشتراكي والشيوعي: بن بلحاج، بوشامة، بوقرط؛ إلى جانب شخصيات مستقلة؛ بينما سجل غياب ميصالي الحاج الذي حضر المؤتمر ممثلون عن حزبه[1].

ومن بين أهم المطالب الاقتصادية التي خرج بها المؤتمر:

* توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة، والصناعة، والتجارة، والاحتراف على الجميع، وعلى مقتضى الاحتياج بدون ميز بين الأجناس.
* تكوين جمعيات تعاونية فلاحية ومراكز لتعليم الفلاحين.
* الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض.
* توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال الفلاحين.
* إلغاء قانون الغاب[2].

أما المؤتمر الإسلامي الثاني الذي انعقد في جويلية 1937 فقد تضمن برنامجه نفس المطالب المتعلقة بالأراضي الفلاحية، أضيف إليها مطلب اشتمل على وضع حد لعمليات اغتصاب الأراضي ومصادرتها[3]، إلا أن شيئا لم يتحقق من هذه المطالب بسبب هيمنة الكولون على السياسة الفرنسية في الجزائر ومعارضتهم الشديدة لهذه المطالب لاعتقادهم أن تحقيقها يفسح المجال للجزائريين ويفتح أعينهم أمام مطالب أخرى.

---

(1)- Charles André JULIEN. L'Afrique du Nord en marche. Paris 1953, p 131.

(2)- الشهاب. عدد خاص بالمؤتمر الإسلامي. الجزء 05 من المجلد 12، السنة 12، قسنطينة 1355 هـ/1936-1937، ص 237.

(3)- M. KADDACHE et D. SARI. L'Algérie dans l'histoire, T05, Alger O.P.U. 1989, p 40.

وهكذا عادت وفود المؤتمر من باريس إلى الجزائر بخيبة الأمل دون تحقيق أغراضها، كما جاء في عرض الحال المقدم يوم 02 أوت 1936 بالملعب البلدي للجزائر العاصمة أمام ألفي شخص بحضور ميصالي الحاج الناقم على المطالب الإدماجية والرافض لفكرة التجنس ولمشروع بلوم فيوليت.

إلا أن ما يمكن استخلاصه من مطالب المؤتمر هو تحمل المؤتمرين لمسؤولية الدفاع عن الجماهير الفلاحية الريفية الواسعة، وتقارب وجهات النظر بين جمعية العلماء ونجم شمال إفريقيا بشأن مطالب الفلاحين.

موقف الحزب الشيوعي

نظم الحزب الشيوعي الجزائري مظاهرة في شهر فبراير 1934 شارك فيها الآلاف من الناس جابوا فيها شوارع الجزائر العاصمة، وكان من بينهم 40 حتى 50 % من الجزائريين ينشدون الأممية، ويهتفون بحياة السوفيات يتقدمهم شخص يحمل راية خضراء يعلوها هلال[1].

وفي شهر أكتوبر من نفس السنة (1934) نشأ ميثاق جمع بين الاشتراكيين والشيوعيين من أجل تعبئة الجماهير الكادحة (les masses laborieuses) ضد قانون الأنديجينا، والقوانين الاستثنائية، والمطالبة بالحقوق السياسية والنقابية، والدفاع عن الحريات الديمقراطية، وحرية الصحافة والتجمع، وتطبيق القوانين الاجتماعية، وإعفاء الفلاحين الفقراء من الضرائب، والكف عن مصادرة الأراضي الفلاحية[2].

وخلال يوم 30 ماي 1937 عقدت نقابة العمال الزراعيين بالمحمدية (Pérregaux) تجمعا بقاعة سينما «كوليزي» (Colisée) حضره مائتي فلاح من بينهم ثمانون فلاحا جزائريا، ذكر فيه المتدخلون بدور عمال الأرض، وردوا سبب تردد اشتراك العمال في نقابات الفلاحين وعمال الأرض إلى تخوف هؤلاء من مضايقات الكولون وأرباب العمل لهم، كما وجه الخطباء دعوة إلى عمال الأرض للالتفاف حول الكونفدرالية العامة للعمال (C.G.T)

---

(1) – André NOUSCHI. «Le sens de certains chiffres . Croissance urbaine et vie politique en Algérie 1926-1936» in Etudes Maghrébines T11, 1964, p 208.

(2) – Ibid.

حتى لا يقطع الطريق أمامهم، ولألا يقعوا ضحية وعود المعمرين الكاذبة، وانتهى التجمع بتقديم احتجاجات عمال الأرض، ورفع اعتراض ضد قرار غلق محل بيع للمشروبات الكحولية في غيليزان[1].

ولنفس الغرض قرر الحزب الشيوعي الجزائري تنظيم «يوم فلاحي» لصالح عمال الأرض في الجزائر العاصمة[2].

اعتبرت سلطات الاحتلال الفرنسي التجمعات التي دعا فيها المتدخلون عمال الأرض إلى التعاضد وإلى الانخراط في الفروع النقابية تحت مضلة «C.G.T» خطرا حقيقيا يهدد الكولون لأنهم بينوا للعمال بأن وسيلتهم المفضلة في التصدي لأرباب العمل والتخلص من ظلم الكولون هي الانخراط في الفروع النقابية.

وفي مدينة وهران تم توزيع منشور خلال شهر يناير 1941 وردت فيه عبارات مثيرة حول معاناة الشعب الجزائري وفي مقدمته الفلاحون وعمال الأرض[3].

أما المطالب التي رفعها الحزب الشيوعي إلى إدارة الاحتلال وحرس على تحقيقها فهي نفس المطالب التي تكرر ذكرها في الأعداد: 06 و63 و65 و69 من جريدة (Lutte Sociale) وتتمثل في:

* منح الفلاحين قروضا.
* الانتهاء عن عملية الحجز والمصادرة لصالح الكولون.
* تقديم البذور للفلاحين.
* تمديد آجال تسديد القروض والضرائب.
* وضع حد لإساءة الإداريين وإهانتهم للفلاحين بالقرى.
* حق الرعي في أراضي الدومين والأراضي البلدية.
* إلغاء القانون الغابي (العقوبات الجماعية، الحراسة الفردية).

---

(1) – C.A.O.M – G.G.A. Carton 9 H/41. (Journée agricole – rapport du 31/05/1937).

(2) – Ibid. (Journée agricole dans le dpt d'Alger).

(3) – C.A.O.M – G.G.A. Carton 9 H/42. (tract: appel du parti communiste Janvier 1941).

كما كان الحزب يرمي إلى تحقيق أهداف ثلاثة هي:

1- إنشاء لجان فلاحية محلية مشتركة للدفاع عن العمال.

2- عقد مؤتمر للفلاحين يجمع ممثلين عن كل اللجان.

3- خلق فدرالية للفلاحين الجزائريين لتكون جبهة واحدة موحدة تتولى الدفاع عن مصالح الطبقة الفلاحية[1].

وفي المهرجان الذي نظمه الحزب الشيوعي الفرنسي بمدينة سيدي بلعباس يوم 25 نوفمبر 1944 بحضور ألف ومائة شخص من بينهم أربع مائة فلاح جزائري أثار الخطباء في تدخلاتهم قضية تموين الفلاحين الجزائريين بالمعدات الفلاحية والبذور، وكشفوا عن الغبن الذي سلطه الكولون على العمال الفلاحين[2].

وتبنى الحزب الشيوعي الجزائري في بيانه «الأرض لمن يخدمها» (La terre à ceux qui l'a travaille) من فلاحين وكولون صغار، وعمال فلاحيين أهالي أو أوروبيين؛ وتحقيقا لهذا الشعار دعا إلى نزع الملكيات الأرضية من كبار الكولون ومنحها للعمال الفلاحين؛ وانتهى إلى شعار آخر يتناقض تماما مع أهداف أحزاب الحركة الوطنية ذات الاتجاه الثوري الاستقلالي وهو شعار «الوحدة بين الشعبين الجزائري والفرنسي تحت لواء الحزبين الشيوعيين الجزائري والفرنسي» منددا بالإمبريالية[3].

وفي عام 1947 قام الحزب الشيوعي الجزائري بتنظيم حملة واسعة داخل الأرياف الجزائرية بحثا عن أنصار من الفلاحين؛ ففي دوار أولاد عبيدي أثار الشيوعيون قضية مراجعة فرنسا لوجودها في المغرب وتونس، وأن فراتكو سيمنح المغرب الأراضي التي استولت عليها إسبانيا؛ وفي دوار تاجموت قرر أنصار الحزب الشيوعي دعوة عمار أوزقان لزيارة دوارهم، مما يدل أن الشيوعيين قد نجحوا نسبيا في اختراق الأرياف الجزائرية[4] إلى أن تمكنوا من بسط نفوذهم بقوة خلال عامي 1954-1955 في داخل الأرياف الجزائرية بجهات تلمسان، وسيدي

---

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/47.

(2) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/30 (activité politique d'inspiration Française).

(3) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/51 (du manifeste du P.C Algérien).

(4) - Ibid. (Secret. Rapport du capitaine Rouchaud commandant la section de gendarmerie de Batna sur les renseignements divers Batna le 06/03/1947).

بلعباس، وقسنطينة، وعين مليلة، كما استطاعوا مد نشـــاطهم حتـــى الـــهضاب العليـــا بعيـــن الصفراء[1].

ويقدر سليمـــان الشيـــخ في كتابـــه «الثـــورة الجزائرية» عدد الفلاحين المنخرطيـــن في الحزب الشيوعي الجزائري بـــ 500 حتى 600 بضواحي تلمســـان لوحدهـــا وذلـــك خـــلال سنة 1955 [2]. وقد استجاب بعض الفلاحين الجزائريين ممن تولوا مســـؤوليات فـــي الحـــزب الشيوعي لنداء أول نوفمبر 1954، ومن هؤلاء السادة عمري الطاهر من تلمسان، وهلالي موسى من سيدي بلعباس، وكلاهما كان عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري[3].

يتبين من خلال ما سبق عرضه بأن الأحزاب الوطنية علـــى اختـــلاف اتجاهاتـــها وتنوع مشاربها قد أولت إهتماما بملكية الأراضي الفلاحية، ودافعت عن الفلاح الجزائري.

ففي حين نجد كلا من الأمير خالد وميصالي حاج يطالب صراحة بإعادة الأراضـــي للفلاحين الجزائريين، نرى فرحات عباس يطالب بتحسين وضعيتـــهم، بينمـــا راح علمـــاء الإصلاح في دعوتهم يؤكدون على مراجعة فرنسا لسياستها إزاء أراضي الحبوس، كما لعـــب الحزب الشيوعي أدوارا ذكية ومرنة استطاع من خلالها ربط علاقات مع نقابـــات العمـــال الفلاحيين وساهم في النضال معهم بمودة ضد كبار الكولون.

وعلى ضوء مطالب الأحزاب الوطنية يتبين أنها كانت على كلمة واحـــدة، وأنـــها كانت متفقة مبدئيا على أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية كانت هي السبب الرئيسي في انتزاع الملكيات الأرضية من الفلاحين الجزائريين ومنحها للكولون، وهي السبب في مأساة الفـــلاح الجزائري.

ولسنا بحاجة إلى أكثر من ذلك للتدليل على موقفها الموحد من سياسة فرنســـا إزاء الفلاحين الجزائريين.

---

(1)- M^ed TEGUIA. L'Algérie en Guerre Alger O.P.U.(S D), p 276

(2)- Slimane CHIKH. L'Algérie en Armes ou le temps des certitudes Alger O.P.U. 1981, p 51.

(3)- Mohamed TEGUIA. Op cit, p p 276-277.

المسألة الزراعية في الصحافة الوطنية (الأهلية):

اكتمالا لموضوع موقف الأحزاب الوطنية من الصراع بين الجزائريين والكولون حول ملكية الأرض أضحى من المفيد مراجعة الصحافة الوطنية لاستخلاص بعض ما ورد في مقالاتها من أفكار واحتجاجات وعرائض، إلا أنه بالنظر لصعوبة القيام بعملية مسح شامل للمصادر الصحفية الوطنية واستخراج المقالات المتصلة بموضوع البحث منها، فإنه وتجاوزًا لهذه العقبة، وقع الاقتصار في هذا العرض الوجيز بالاستناد إلى بعض المقالات دون أخرى، بالتركيز على المقالات الصادرة في جريدة الحق العنابية (Elhack) والمنتخب (El Mountakheb) والشهاب، والإقدام (L'Ikdam).

صرح أحد المتصرفين الإداريين في عام 1912 قائلا «بعد إخراج الفلاحين الجزائريين من أراضيهم وحشرهم بعيدا عنها في جهات أخرى لم نعد نسمع سوى عبارة "متى تعاد إلينا أراضينا"»[1].

وأمام الوضع المزري للفلاحين الجزائريين لم يبق من سبيل أمام الصحف التي جازف أصحابها بأنفسهم سوى الكتابة عن المآسي التي لحقت بالمجتمع الجزائري والتنديد بالسياسة العقارية الفرنسية في الجزائر مهيبة بالفلاح الجزائري الذي بذل أقصى جهده لتحسين إنتاجه والخروج من وضعيته.

وهكذا أولت جريدة الحق في سنة 1894 عناية كبرى بالأراضي الفلاحية، وكشفت عن مؤامرات اليهود والمرابين والمعمرين للاستيلاء عليها وكرست جهدا حريصا على الدفاع عن ممتلكات الأهالي من أرض وعقار[2].

كلما اندلعت ثورة ضد الوجود الفرنسي في الجزائر اتبعتها إدارة الاحتلال بعمليات حجز ومصادرة لأملاك الثائرين.

---

(1)- Mahfoud KADDACHE- histoire du Nationalisme Algérien, 1919- 1951, T01 Alger: S.N.E.D, 1980,p 15.

(2)- محمد ناصر. المقالة الصحفية الجزائرية من 1903 إلى 1931، المجلد 02 ، الجزائر: ش.و.ن.ت. 1978 ص ص 273-274.

ففي أعقاب المصادرات الواسعة التي مست الأراضي الجماعية والفردية للقبائل وللأشخاص الذين شاركوا المقراني في ثورته ضد فرنسا سنة 1871 حجزت فرنسا من الثوار 725.840هكتار من الأراضي الزراعية، ورحلت 181 قبيلة، وهو الأمر الذي حول مليونين من السكان إلى الفقر ودفع بالكثير منهم إلى الهجرة[1].

وبتوالي عمليات المصادرة شنت صحيفة المنتخب في 1882 وجريدة الحق في 1894 حملة ضد عمليات الحجز والمصادرة[2]، حيث عارضت الجريدتان في مقالاتهما مبالغة فرنسا في مصادرتها للأراضي الفلاحية من الجزائريين وطردهم منها، وبرعت الجريدتان في الكشف عن نتائج الاستمرار في عملية الحجز والمصادرة.

كما أدى التطبيق الخاطئ للقانونين العقاريين لسنة 1873 وسنة 1887 بجريدة المنتخب في سنة 1890 إلى الاحتجاج على إنشاء الملكية الخاصة التي أقرها القانونان المذكوران أعلاه.

وبدورها انتقدت جريدة الحق بشدة تجاوزات إدارة الاحتلال عند تطبيقها للقانونين، والمقال الذي نشرته في يوم 21 يناير 1884 والذي افتتحه صاحبه بعبارة «أين أراضينا التي يراها الناظر على مد البصر، أين قصورنا المشيدة؟ أين مساعينا (يريد بها أغنامنا)؟» تعد شاهدا حيا على عناية هذه الجريدة بالأراضي الفلاحية.

أما زيد بن ذياب فقد كتب مقالات تحت العناوين التالية«البؤس ينوح دائما» (La misère- gémit toujours)؛«هذا حقنا»(c'est notre droit)؛«هذا كثير، للصبر حدود، فهل من عدالة للمغلوبين»(c'en était trop, la patience à des bornes, n'y à-t-il pas une justice pour les vaincus).

وبهذه المقالات المثيرة تكون جريدة الحق قد لفتت نظر الرأي العام الفرنسي والجزائري إلى ظاهرة الفقر الخطيرة التي تولدت بفعل عمليات المصادرة والحجز، وراح ضحيتها الملايين من الجزائريين، وهي مقالات تحمل في طياتها تحريضا للأهالي على المطالبة بحقوقهم، وتذكر فرنسا بخيانتها لمبادئ العدالة والحرية التي جاءت بها الثورة

---

(1)- IHADDADEN Zahir- Histoire de la presse indigène en Algérie des origines jusqu'en 1930, Alger: 1983, pp. 107-108.

(2)- Ibid, p108.

الفرنسية (1789)، وتحمل الإدارة الاستعمارية الفرنسية مسؤولية جحيم الفقر الـــذي أصـــاب الجزائريين.

وبينما نشرت جريدة المنتخب في عددها 23 (سبتمبر 1882) شكوى جماعية لســـكان فج مزالة ضد القايد الذي كان يفرض على السكان القيام بأعمال التويزة لصالحه؛ فإن العـــدد 24 من نفس الجريدة نشر شكوى تقدم بها أعيان بسكرة ضد رئيس ديـــوان المحكمـــة، كمـــا نشرت الجريدة احتجاجات موجهة ضد المتصرفين الإداريين ورؤســـاء بلديـــات المراكـــز الاستيطانية[1].

وأمام الفضائح التي كشفت عنها جريدة الحق تدخل عامل عمالة الجزائر العاصمـــة في شهر مارس 1894 وأصدر أمرا بإيقاف رئيس بلدية «أورليان فيل» (الشلف حاليا) الســـيد «م. فوريي» (M. FOURRIER) لمدة ثلاثة أشهر بتهمة تجريد ثلاثة آلاف من الأهـــالي مـــن أراضيهم الفلاحية[2].

كما نشرت جريدة المغرب مقالا لعبد القادر المجاوي في ســـنة 1903 ينصـــح فيـــه الفلاح الجزائري بتطوير زراعته وتحسين إنتاجه ومزاحمة الإنتاج الأجنبي[3].

وعن طريق الإقدام أسمع الأمير خالد فرنسا صيحات الفلاحين الجزائريين وأناتـــهم، ففي مقال له نشر عام 1921 نجده يتحدث عن المجاعات، وعن عمليات الإغتصاب الكـــبرى التي تعرضت لها الأراضي الجزائرية، وكيف تحول الفلاحون الجزائريون من أسياد علـــى أراضيهم إلى خماسين وخدم، يتقاضون أجورا زهيدة لا تسد رمقهم، تتراوح بين فرنك واحـد و 01,50 فرنك مقابـــل 12 ساعة من العمـــل - فيما بين 1870-1914- ليرتفع هذا الأجر إلـــى 08 فرنكات في اليوم الواحد بعد الحرب العالمية الأولى، وهذا في الوقت الذي بلغ فيه ســـعر القنطار الواحد من الحبوب 250 فرنكا.

وبهذا الشكل تكون الإقدام قد اتخذت المبادرة للكفاح ضد المجاعات الســـائدة فـــي الوســـط الريفـــي الجزائـــري، وبادرت أيضا عن طريق اللجنة الجزائرية لإنقـــاذ الأهالـــي

---

(1)- IHADDADEN Zahir. Op. cit, p 115.

(2)- Ibid . d'après le Journal El Hack du 25/03/1895.

(3)- محمد ناصر. المرجع السابق، ص 84.

(Le Comité Algérien de Secours aux indigènes) بجمع أموال وإعادة توزيعها على الفلاحين الفقراء، كما كشفت هذه الجريدة عن فضائح الاستيطان الرسمي[1].

معنى هذا أن الإقدام دافعت حقا عن الأهالي، واهتمت بالأراضي الفلاحية التي انتزعتها فرنسا من الفلاحين الجزائريين، وأنها غير راضية وغير مقتنعة بسياسة فرنسا تجاه الأهالي.

وهاجمت هذه الجريدة عائلة سايح بالأصنام على سوء تصرفها مع فلاحي المنطقة، وكشفت عن سلوكات القايد براهمي لخضر الذي كان يمتلك 5.000 هكتار من الأراضي الفلاحية[2]، وعن الباش آغا ندير الذي كان يستأثر بـ 4.600 هكتار في قبيلة سيدي إبراهيم بنواحي بوسعادة، وذكرت بأن هذه الأراضي قد جلبت له أكثر من عشرة ملايين فرنك بعد مدة عشر سنوات من استيلائه عليها[3].

كما توجه الأمير خالد إلى الحاكم العام للجزائر برسائل مفتوحة عبر له فيها عن المجاعة التي حلت بالشعب الجزائري بسبب اغتصاب فرنسا لأخصب الأراضي الفلاحية من أصحابها.

وهكذا نلاحظ بأن الإقدام قد دخلت في حرب مفتوحة مع الاستعمار وأشهرت أقلام كتابها في وجه الكولون.

وفي رد له على مقالات نشرتها جريدة «صدى الجزائر» (Echo d'Alger) حول الغابات، كتب الأمير خالد مقالا في جريدة الإقدام تحت عنوان «الواقع الجزائري» (La Réalité Algérienne) ضمنه مسألة طرد الجزائريين من أراضيهم، والقانون الغابي المقيت (L'odieux code forestier) ذكر فيه بأن غالبية الجزائريين رعاة، وأنهم تعودوا ذلك قبل الاحتلال، وأنهم في حالة الجفاف كانوا يلجأون إلى الغابات التي كانت تغطي مساحات شاسعة، وبعد عمليات الطرد التي تعرض لها الأهالي في إقليم التل، وجد هؤلاء أنفسهم

---

(1)- Mahfoud KADDACHE. L'Emir KHALED, Alger: O.P.U, 1987, p 55.

(2)- // // .Histoire du Nationalisme Algérien T I, p 102. (cité par l'Ikdam du 12/08/1921).

(3)- Ibid . (cité par l'Ikdam. du 12/08/1921).

محصورين بين ملكيات الكولون وغابات الدولة، وحيث ما توجهوا وجدوا محاضر الضبط (Procès Verbaux) تمطر فوق رؤوسهم[1]، ونتيجة للتغريم المستمر، والإجراءات العقابية المتتالية التي فرضها قانون الغابات الجائر أصاب الدمار الكثير من الأسر، كما زاد الجفاف الدائم الذي تشهده مناطق الجنوب الجزائري من حدة بؤس الأهالي. واختتم الأمير خالد مقالته بلعنة وتشنيع القانون الغابي، ودعا إلى تعديله كلية لما نتج عنه من انعكاسات سلبية على تربية المواشي[2].

وفي مقال آخر نشرته له جريدة الإقدام برأ الأمير خالد نفسه قائلا فالله يشهد بأني لست من الذين يبحثون عن التشريفات النيابية، واجهت السياسة وكافحت داخل المجالس المنتخبة بكل ما أوتيت من قوة عن المصائب التي لحقت بإخواني في الدين. وأشار في هذا المقال إلى إمكانية إحصاء امتيازات الأوروبيين التي يتولى المنتخبون الأوروبيون الدفاع عنها، وهي الإمتيازات التي تحصلوا عليها مجانا وبأبخس الأثمان بعد أن فروا من البؤس الذي لحق بهم في بلدهم، وألقى اللوم على إدارة الاحتلال التي دعمت الكولون ماديا ومعنويا وجلبت لهم الاعتبار والاحترام وجعلت منهم أسيادا على الأراضي المنتزعة من الأهالي[3].

ويستشف مما سبق بأن جريدة الإقدام كانت شديدة الاهتمام بالمسألة الزراعية ويكفينا دليلا من خلال نشرها لمقالات الأمير خالد بأنها ناهضت الكولون ودافعت بقوة عن حقوق الجزائريين.

ومع أن المسألة الزراعية لم تظهر صراحة في برنامج الأمير خالد سنة 1919، فإن المقالات التي نشرتها له جريدة الإقدام تكشف بكل وضوح عن مواقف هذا الرجل من الكولون، ومن الأرضي المغتصبة مما لا يترك مجالا للتأويل، ونستدل بذلك عن فضحه للسياسة الفرنسية في هذا المجال، وكشفه عن الكيفية التي استولت بها فرنسا على الأراضي الزراعية الخصبة وتنديده بالاستيطان الرسمي، فذكر بأن ثروات المعمرين الطائلة لم تأتيهم من عمل المحاريث والأدوات الفلاحية فقط بل من عرق جبين الفلاح الجزائري، وقارن بين

---

(1)- Mahfoud KADDACHE. L'Emir KHALED, Alger, op . cit, p 158

(2)- Ibid.

(3) – Ibid. p 97. (d'après l'Ikdam du 26 Mars 1923).

دخل المعمرين الذين كانت أرباحهم تعد بالملايين وبين أجور الفلاحين الأهالي التي كانت تتراوح بين 02 و 04 فرنكات في اليوم[1].

ألم يكن الحديث بهذه اللهجة، وفي هذه الظروف بالذات تحديا صارخا للإدارة الاستعمارية وتجاوزا للحدود ؟

أما عبد الحفيظ بن الهاشمي، فإنه توجه في سنة 1926 بالكلام إلى الأهالي يحذرهم من مغبة الاستمرار في بيع أراضيهم للأوربيين، وكأنه في أثناء تعرضه لأسباب انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى أيدي الكولون كان يلقي اللوم على الفلاح الجزائري الذي لم يسع لتطوير مستواه التقني، حيث رد أسباب تخلي الجزائريين عن أراضيهم إلى عوامل أربعة:

1- عدم إتقان الأساليب الفلاحية الكفيلة بالخصب العظيم.

2- عدم ثبات النشء الجديد، وعدم تبصره بالعواقب حين يعمد إلى بيع أرض خلفها له والده.

3- استفحال الخصومات بين الأهالي مما يضطر المتخاصمين لبيع الأرض لسداد مصاريف المخاصمة.

4- القانون الأهلي الذي حجر مشاركة الأهالي في مساومة الأراضي الشاسعة بدعوى أن الأهلي كسول لا يعمل، فغيره بها أولى[2].

فمع أنه لم يصارح الأهالي في قوله بأن انتقال الأراضي إلى الكولون يعود في أساسه وجوهره إلى السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر خلافا للأمير خالد الذي جاهر بالقول أن سياسة الاستيطان الرسمي هي السبب في تحويل الأراضي إلى الكولون، وفي إفقار الشعب الجزائري، فإنه مع ذلك يكون قد فتح أعين النشء الجديد على خطورة ونتائج انتقال الأراضي الفلاحية إلى الكولون والتي حرمهم قانون الأهالي من إعادة شرائها، شأنه في ذلك شأن الزاهري الذي صدر له مقال في جريدة البرق يرد فيه تخلي الجزائريين عن أراضيهم إلى الأسباب التالية:

---

(1)- Mahfoud KADDACHE. L'Emir KHALED, Alger, op . cit, p 39

(2)- محمد ناصر. المرجع السابق، ج : 02، ص 85.

1- استيلاء الحكومة -الفرنسية- على أراضي الأحباس العامة بدعوى أنها هي التي ستتولى إنفاق ريعها على المساجد والمدرسين والمفتيين، ثم أنعمت بها على الكولون.

2- التفرنج الآثم والمدنية الفاجرة التي فرضت على الجزائريين عيشة التبسط في الشهوات والملذات.

3- ما بثه الكولون على ألسنة المرابطين والدراويش من الدعاية إلى الهجرة وترك البلاد للمحتلين[1].

معنى هذا أن الأراضي الجزائرية انتقلت إلى الكولون بفعل عوامل خارجية تسبب فيها الاستعمار، وعوامل ذاتية كان السبب فيها الجزائريون أنفسهم.

ومهما يكن من أمر فإن هذه المقالات لم تكن الغاية منها سوى تبصير الشعب الجزائري بالسياسة الاستعمارية الحاقدة، وبظلم الكولون ومخازيهم، وبأخطاء الفلاحين الجزائريين الذين باعوا أراضيهم للكولون، ولم يجتهدوا في الأخذ بأسباب التقدم الفلاحي.

ومن أهم القضايا التي عالجها الكتاب الإصلاحيون، وضعية الأراضي الفلاحية المغتصبة، وما نجم عنها من آثار سيئة على المجتمع الجزائري؛ فانتقدوا الأساليب الاستعمارية وكشفوا عن الظلم الذي سلطه الكولون على الفلاحين الجزائريين، ولم يكونوا مفتتنين فقط بالصراع مع الطرق الصوفية والزوايا.

ونورد لكم فيما يلي نماذج من المقالات التي كتبت في جريد الشهاب؛ فمع قلتها فإنها تدلنا على دخول هذه الجريدة معترك الصراع مع الاستعمار الفرنسي حول ملكية الأراضي؛ منها مقال جاء فيه : «نريد عدلا في عمارة الأرض حتى لا نرى الأرض تزرع من قوم وتعطى لآخرين، وحتى لا نرى إيثارا في منح الأراضي لقوم على قوم، وحتى لا نرى القروض الفلاحية تتقتر على الفلاح الأهلي الضعيف وتوسع على غيره القوي، كأنها تعمل في ذلك بفلسفة تسمين السمين وتهزيل الهزيل»[2].

يستخلص من هذا النص بأن جريدة الشهاب كانت تهتم بموضوع الأراضي الفلاحية وبالحالة الأليمة للفلاح الجزائري، ورمت إدارة الاحتلال بالتخلي عن مبادئ العدل والمساواة

(1)- محمد ناصر، المرجع السابق، ج: 02، ص 85. نقلا عن البرق العدد 21، الصادر في 1927/01/01.

(2)- الشهاب، السنة الثانية، العدد 89، الخميس 25 رمضان 1344 هـ قسنطينة: 1926/04/08.

وسلوكها لسياسة عنصرية إزاء الأهالي بإيثارها للأوروبيين فيما يخص توزيع الأراضي الفلاحية ومنح القروض والمساعدات المالية لهم دون غيرهم من الأهالي، وكأن هذا المقال يحث الإدارة الاستعمارية على الحد من سياستها العنصرية تجاه الفلاحين الجزائريين.

كما أوردت قولا ينسب إلى الحاكم العام مفاده «أن عدد الأهالي بالجزائر خمسة ملايين منهم ما ينوف على الأربعة ملايين يشبهون رجال القرن الحادي عشر، وثمان مائة ألف أكثر تحضرا وتمدنا بقليل»[1]. يستنبط من هذا القول الذي شهد به المسؤول الأول عن الكولون في الجزائر، بأن الجزائري أصبحت حالته أشبه بحالة عبيد الأرض في القرون الوسطى كما عبر عنه بنفس الأسلوب فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار[2]؛ ونشرت قولا اقتبسته من الصحافة الفرنسية يؤكد ما صرح به كل من الحاكم العام للجزائر، والزعيم الجزائري فرحات عباس ورد فيه « أن من بين الأربعة ملايين ونصف المليون الذين هم مسلمو الجزائر، أربعة ملايين نسمة لا يملكون شيئا من الدنيا، بل هم جميعا مزارعون وأجراء وعملة عند طبقة المستعمرين (الكولون)، وإن هذه الأربعة ملايين يتكففون بأجرتهم اليومية، وتراهم على أسوء حال من المعيشة»[3].

وإثر اعتراض النواب الكولون على المعمر «كول» الذي باع أرضه لأحد الفلاحين الجزائريين، وتدخل قسم النيابات العربية دفاعا عن مصلحة منوبيهم كتبت جريدة الشهاب مقالا تحت عنوان : «نزع الأراضي من أربابها للاستعمار: موقف نوابنا تجاهه، وعود جميلة لسمو الوالي العام» ضمنته العبارة التالية: «إن عصر نزع الأملاك لفائدة الاستعمار قد انقضى»[4] وقدمت شكرها لنواب الأمة الذين قاموا بواجبهم نحو هذه المسألة الهامة خير قيام، كما شكرت سمو الوالي العام على حسن وعده بمراعاة جانب المسلمين في المستقبل، فيمنح للعرب الفلاحين قطعا من الأرض[5].

---

(1)- الشهاب، السنة الثانية، العدد 89، الخميس 20 رمضان 1345 هـ، قسنطينة 1927/03/24 .

(2)- FERHAT Abbas. Op . cit, p 141.

(3)- الشهاب، العدد السابق.

(4)- الشهاب، السنة الرابعة العدد 154، قسنطينة الخميس 17 محرم 1347 هـ/ 1928/07/05، ص 2 -3 .

(5)- نفسه.

إن دل هذا على شيء فإنه يدل على اهتمام هذه الجريدة وحرصها على أن لا ينتزع من الفلاحين شبر من الأرض مستقبلا، وهذا ما يتفق مع مطلب النواب الجزائريين الداعي إلى الإقلاع بصفة نهائية عن انتزاع الأراضي الفلاحية لمصلحة الاستعمار[1].

وردت الشهاب على الذين وصموا الفلاح الجزائري بالكسل، وذكروا القراء بما كتبه بعض النواب الفرنسيين الذين زاروا الجزائر في 1922 للاطلاع على أحوالها، حيث خلصت تحقيقاتهم أن من الأربعة ملايين ونصف مليون الذين هم مسلمو الجزائر، أربعة ملايين فقراء لا يملكون شروى نقير، بل جميعهم مزارعون وأجراء وعملة عند المعمرين ويتكففون بأجرهم اليومي، وهم زيادة على موت 80 % من أطفالهم من سوء الغذاء على سوء حال، ولعل هذا البيان كاف في التدليل على استعداد الأهالي، وعلى أن ضنك العيش هو العائق الأكبر، وعلى أن المعمر لولا جد الأهلي وعمله ما استثمر أراضيه[2].

وتحت عنوان « العامل الأهلي يملأ بمجهوده خزائن غيره، ويتضور جوعا فهل من عاطف عليه؟» كتبت جريدة الشهاب مقالا لخصت فيه ما يقاسيه العامل الأهلي من إجحاف المعمرين لحقوقه وسدهم أبواب الرزق في وجهه، وتمديد ساعات العمل اليومي إلى إحدى عشرة ساعة قسرا عليه، وإلا طرد، وأجرته اليومية تتراوح من ثماني إلى عشر فرنكات، وأقصى ما تنتهي إليه خمسة عشر فرنكات[3].

وطالعتنا هذه الجريدة على نص الخطاب الذي ألقاه الشيخ البشير الإبراهيمي في 07 رمضان 1348 هـ بنادي الترقي والذي قال فيه : «الذي تقتضيه الحكمة الهادئة لنحفظ أنفسنا من هذه المزاحمة هو تأسيس شركات التعاون بين الفلاحين وشركات التعاون بين التجار لتقي الصغار من الجانبين شر تحكم الأجانب في أملاكهم ومجهوداتهم ثم تأسيس مصاريف مالية صغيرة تكون واسطة بين الجميع، وتكون بذلك مستودعا للأموال المخزونة المعطلة، ومرجعا لصناديق التوفير والاحتياط».

---

(1)- الشهاب، العدد السابق.

(2)- الشهاب السنة 04، العدد 170، قسنطينة جمادى الأولى 1347 هـ - 1928/11/01، ص 12.

(3)- نفسه.

وبهذا المقال تكون الشهاب قد ضربت لنا مثالا عن عرض العلماء الجزائريين المصلحين لخطة اجتماعية - اقتصادية على الفلاحين الجزائريين يزاحمون بها الكولون، وذلك بتأسيس شركات تدخر الأموال لحين الحاجة، ليتم توزيعها على الفلاحين الجزائريين المحتاجين وعلى التجار.

يبدو واضحا من خلال نشر الشهاب لمثل هذه المقالات أنها كانت حريصة على نهضة الفلاحين ورقيهم.

وفي مقال مطول نشرت الشهاب الأسئلة التي وجهها السيد «بارت» النائب بمجلس الأمة لوزير الداخلية الفرنسي حول أجور العمال الفلاحيين، وساعات العمل اليومي، والضمانات التي يتمتع بها العمال الفلاحون في الجزائر، وكذلك رد وزير الداخلية عليها وهي أسئلة محرجة، كان رد الوزير عليها، أن ليس للعمال الفلاحين بالجزائر أي حد لساعات العمل وذلك مثل فرنسا تماما، وأن العمال الأهالي والفرنسيين يطبق عليهم نفس قانون حوادث الشغل، وأن الإدارة الجزائرية تدرس الآن كيفية تطبيق قانون الضمانات الاجتماعية على العمال الجزائريين[1]، وبمثل هذه الطريقة تكون الشهاب قد كشفت النقاب عن مراوغات وزير الداخلية لنائب مجلس الأمة وفضحت نفاق إدارة الاحتلال الفرنسي وأكاذيبها، لأن عمال الأرض في الجزائر لم يكونوا يوما ما يعاملون بنفس الطريقة التي يعامل بها أقرانهم في -الوطن الأم- فرنسا لا من حيث ساعات العمل ولا من حيث الأجور ولا من حيث الضمانات الاجتماعية.

ولتقيم عليه الحجة الدامغة كتبت الشهاب تقول يسرنا أن نعلن ما وعد به وزير الداخلية الفرنسي ونذيعه راجين للولاية العامة التمسك به في المستقبل، وأن هذا التصريح إذا دام العمل به يكون من أحسن الآثار الطيبة التي تركها «م. كارد» الوالي الحالي للجزائر يذكره به بعد أبناؤنا أطيب الذكر[2].

---

(1)- الشهاب، السنة 09، شعبان 1351 هـ.

(2)- نفسه.

كما نشرت تقريرا للسيد حميدة بن باديس الذي كان نائبا لدى عمالة قسنطينة والذي تحدث فيه عن نزول الفقر بالجزائريين وسوء حالهم بسبب انتزاع الأرض منهم، وعدم قدرتهم على مفارقتها والرضى بالبقاء فيها بالكراء الغالي الذي يوقعهم في ضعف الحال وذهاب المال، وذلك أن كثيرا من الكولون يأخذون الأرض ولا يقدرون على خدمتها والقيام بها وتحصيل الفائدة منها، يؤول أمرهم إلى كرائها للعرب بالسعر الذي لا يقدر المكتري على تحصيله وتحصيل معاشه والمغرم اللازم له[1].

لقد كان طبيعيا أن تعنى الصحافة الوطنية بمشكلات عمال الأرض والفلاحين الجزائريين الصغار، لأن غالبية الجزائريين (4/5) كانوا فلاحين، ملاكي أراضي دفعت بهم إدارة الاحتلال الفرنسي بالتحول إلى فقراء غرباء في بلادهم وجائعين بعد أن انتزعت منهم أراضيهم الفلاحية والرعوية.

(1)- الشهاب، السنة 13 المجلد 13، قسنطينة 1355 هـ- 1936 - 1937م، ص 69.

خاتمة

على الرغم من مراعاة الحركة الوطنية للمسألة الزراعية في برامجها الحزبية، وتكريس مناضليها لجهود معتبرة دفاعا عن ممتلكات الأهالي، وإثارتها لمطلب استعادة الأراضي الفلاحية والرعوية، ومناهضتها للقانون الغابي، فإن الواقع يؤكد إخفاقها وعجزها في تحقيق مطلب استعادة الأرض لأصحابها الشرعيين.

أما الصحافة الوطنية فقد اهتمت في مقالاتها بمشكلات الفلاح الجزائري وبمآسيه، وكشفت للرأي العام والخاص عن العوامل التي تسببت في ضياع الأراضي الجزائرية وانتقالها من أيدي الفلاحين الجزائريين إلى المعمرين والكولون، ولعبت دورها في التكوين الفكري والسياسي للأهالي حتى يكونوا على بينة من أمرهم، ويستعدوا لفك القيود عن أنفسهم.

الفصل الخامس: نماذج من مقاومة الفلاحين الجزائريين للاستعمار الفرنسي في الجزائر (من جانبها الاقتصادي) (1830-1954)

تمهيد

- دعم الفلاحين الجزائريين للأمير عبد القادر في مقاومته ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر (1832-1847)
- الصراع بين الفلاحين الجزائريين والكولون حول الأراضي الرعوية
- ضرب دعائم الاقتصاد الزراعي الاستعماري الفرنسي في الجزائر
- ردّ فعل سلطات الاحتلال من عمليات حرق الغابات وتخريب مزارع الكولون
- حماية المراكز الاستيطانية (بقوة القانون وبقوة السلاح)

خاتمة

تمهيد

ثبت أنّ الفلاحين الجزائريين لم يتحركوا حسب زعم الكتاب الفرنسيين بدافع الدّين-التعصب- وحده، أو يثورون إلاّ من أجل بطونهم الجائعة وأجسامهم العارية[1]، فالتاريخ يشهد للجزائر بقوتها الاقتصادية في الحوض الغربي للمتوسط، وفي شمال أفريقيا؛ فالمقاومة كانت ترمي إلى تحرير الجزائر من الاستعمار وأعوانه في الداخل واستعادة مجد البلاد الاقتصادي.

ولما كان ثلاثة أرباع سكان الجزائر هم من أبناء الريف الذين ناصروا المقاومة وأيدوا الكفاح المسلح ووقفوا في الصّف الأول للمواجهة مع الاستعمار، فإنه على هذا الأساس يمكن اعتبار المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي مقاومة فلاحين.

وكان الفلاحون في السهول والجبال والمحاربون في ثيابهم الرثة البالية، وسكان المداشر والقرى الذين جوعتهم الحرب وشتتت شملهم طوابير بيجو، يجيبونه باعتزاز على لسان شيوخهم «مهما أحرقت ومهما أتلفت محاصيلنا، وقطعت عنا القمح والشعير، وأعملت يد السلب والنهب في مطموراتنا... فإننا سوف نحاربك عندما تدق ساعة الحرب... ولو كنا متعادلين في العدد واحد ضد واحد، أو عشرة ضد عشرة، أو مائة ضد مائة، أو ألف ضد ألف، لعرفت يومئذ بأننا لا نولي الأدبار أمام العدو[2]».

---

(1)- في مقال نشرته له مجلة الأصالة يورد لنا الأستاذ يحي بوعزيز قائمة بأسماء الكتاب الفرنسيين الذين ادّعوا في كتاباتهم أن الجزائريين لا يثورون إلا عندما يشتد عليهم الفقر، والجوع، والعرى، والخصاصة؛ أما عندما تتحسّن أحوالهم الاقتصادية وينمو ثراؤهم فإنهم يخلدون إلى الهدوء والسكينة ويرضون بحكم الأجانب، ومنهم الفرنسيون... أما الفكرة الوطنية فهي بعيدة عنهم؛ ومن هؤلاء الكتاب في القرن 19: لويس رين، روبين، شاتولي، لسياني، هيربيون، بول آزان، فوانو، فيرو، ترومِلي، لاباسي، مارقون، هنري قارو، بيليسي، شارل ريشارد، أوغيستين برنارد، لالمان، بريبوا، قورشود؛ ومنهم في القرن 20 جوليان، أجيرون، نوشي، برونان، لاكوست. (الأصالة، السنة 09: العدد 79/80-81/82، 1400 هـ-1980م ، ص 93).

(2)- مصطفى الأشرف. الجزائر: الأمة والمجتمع، مرجع سابق، ص 63.

إن دولة الأمير عبد القادر كان إطاراتها وقادة جيشها النظامي من سكان الريف ممن أخذوا تعليمهم الأول في الكتاتيب والزوايا، وتمتعهم بالصّحة وكمال الجسم جعل منهم محاربين أشداء على استعداد لخوض المعركة في أية لحضة.

وبناء على قول «إيميل دوكافينياك» (Emile de CAVAIGNAC) «إن العربي حريص كل الحرص على أرضه أكثر مما نتصور، والملكية الزراعية عند العرب قائمة على أسس ثابتة خلافا لما يعتقده البعض، وما أحوجنا أن نستفيد منهم في هذا المجال، وإن الغارات العسكرية التي نشنها عليهم تصيبهم في أعز ما يملكون وهو الأرض»[1] يتبين بأن المقاومة انطلقت دفاعا عن الأرض المغتصبة.

والأرض في نظر الجزائريين ملك مشترك للجميع، وعليه فإن الروح الجماعية التي تربط بين الفلاحين دفعتهم إلى أن يحاربوا من أجل الأرض، ومن أجل التراب الوطني بل من أجل البلاد بأسرها لأنها ملك مشترك للجميع.

ويكفينا دليلا ما كتبه الأستاذ مصطفى الأشرف نقلا عما شهد به القادة الفرنسيون على أنفسهم بأن الثورات الأولى التي خاضها الجزائريون ضد الاحتلال الفرنسي هي ثورات فلاحين حيث أشاد الدوق دورليان بالفلاحين قائلا «أن هؤلاء المناضلين الشجعان ألحقوا بالفرنسيين من الأضرار ما لم تستطع قوات العدو الأخرى أن تلحقه بنا وهم بذلك يشبهون الكوزاك (الجيش الروسي غير النظامي)... ويضيف قائلا «أن الفلاحين في ناحية حجوط حرمونا من النوم لأنهم أجبرونا على أن نظل دائما في حالة استنفار»[2].

وإن كان بعض الفلاحين قد اختاروا طريق الهجرة إلى المدينة بحثا عن العمل بعد التخلي عن أراضيهم أو بيعها للكولون، فإن آخرين منهم فضلوا الهجرة إلى الخارج لاعتبارها في نظرهم نمطا من النضال والمقاومة السلبية ضد الاستغلال والسيطرة، أما فريق ثالث من سكان الأرياف فإنه صمم على البقاء والمقاومة، ورأى في الثورة على الاستعمار

(1)- مصطفى الأشرف. المرجع السابق ص 87.

(2)- نفسه، ص 88.

سبيلا وحيدا للتخلص من حقد الكولون وظلمهم، وقد تجسد هذا النوع من المقاومة في الانتفاضات والثورات الشعبية المتتالية، وفي رفض الفلاحين لدفع الضرائب، وطرحهم لثقافة المستعمر، والامتناع عن التجنيد في صفوف الجيش الاستعماري[1].

إن السياسة التي أدت إلى رخاء ثلة من الكولون على حساب معاناة السكان وإفقارهم تسببت في ردود فعل عنيفة ضد المنشآت الزراعية الاستعمارية كما سنرى لاحقا، ولقد عبر الكاتب الجزائري مصطفى الأشرف عن هذه الوضعية بقوله«أنه قل ما نجد في أرجاء العالم بشرا في مثل تلك الحالة من البؤس والشقاء يعيشون بجوار ذلك الثراء الفاحش الذي ينعم به الأجانب... وبما أن الفلاحين هم ضحايا هذه الحالة فإن الفضل يرجع إليهم في إعطاء الثورة الجزائرية الانطلاقة الأولى وضمان الاستمرار والنصر لها»[2].

(1)- AEK DJERLOUL. Eléments d'histoire culturelle Algérienne, Alger: ENAL 1984.p83

(2)- مصطفى الأشرف. المرجع السابق، ص 360.

دعم الفلاحين الجزائريين للأمير عبد القادر في مقاومته ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر (1832-1847)

لقد ظل الفلاحون يحتلون الريادة في حركة التحرير الوطني التي بدأت مع المقاومة الأولى التي تزعمها الأمير عبد القادر ضد الاحتلال الفرنسي -بكونه واحدا من أبناء الريف- اعتمد على جيش قوامه الفلاحون ، حيث وضع الفلاحون أنفسهم كقوات احتياطية تحت تصرفه أيام الحرب لاعتبارهم الذّود عن الأرض واجبا مقدسا قدسية الدين، وحفظ العرض والشرف، لأن المساس بالملكيات الأرضية لديهم هو مساس بالكرامة وانتهاك للعرض. ولم تمنعهم الحرب عن مبارحة أراضيهم التي يتوقدون نارا ويتحرقون إلى العودة إليها، إذ أنهم كانوا يجبرون على العودة لإتمام عمليات الحرث أو الحصاد، ويشهد التاريخ لفلاحي قبيلتي الغرابة والحشم أنهم كانوا يتركون وظيفتهم الزراعية بصفة مؤقتة للمشاركة في الحرب ونيل فضل الجهاد، ويجمع الكتاب الجزائريون المهتمون بتاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بأن جميع الثورات التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي كانت ثورات فلاحين(1).

أنشأ الأمير بمدينة معسكر جيشا محترفا يتقاضى أفراده أجرة، ويحضى هذا الجيش بدعم المتطوعين من أبناء الفلاحين في حالة نشوب حرب، إلا أن المتطوعين من أبناء القبائل الطائعة للأمير (الغرابة - الحشم - بني عامر) كانوا كثيرا ما يتخلّون عن مواصلة العمل العسكري الطّوعي، إمّا لأنهم اعتادوا على الحرية، وإما لإنجاز أعمالهم الزراعية أثناء مواسيم الحرث والحصاد، الأمر الذي اضطر الأمير دعوة القبائل إلى الاستقرار على إرسال

(1)- من هؤلاء الكتاب نذكر:- سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج02، ط03، الجزائر: ش.و.ن.ت. 1983، ص ص 50-58.

- مصطفى الأشرف. الجزائر: الأمة والمجتمع (مرجع سابق) ص ص: 64-68، 86-92، 116، 135-137.

- يحي بوعزيز.«المقاومة في جبال الونشريس وحوض الشلف وجبال الظهرة ضد الاستعمار الفرنسي 1840-1864». الأصالة السنة 09، العدد 84 جويلية أوت 1980 ص ص 03-40.

- Mohamed TEGUIA. L'Algérie en guerre, Alger: O.P.U, (S.D). pp 167-173.

أعداد محدَّدة من الفرسان لتوضع رهن إشارته أثناء الحرب[1]، وهذا ما حدث بعد معركة المقطع (28 جوان 1835) حيث عاد المتطوعون إلى قبائلهم[2].

وقد تلقى المستوطنون الأوروبيون صعوبات حالت دون إجرائهم لتجربة زراعة القطن في هضاب مستغانم ومزغران بفعل مقاومة فلاحي المنطقة لهم؛ ولهذا طلب المراقب المالي الموفد من قبل سلطات الاحتلال لمتابعة نتائج التجارب الأولى لزراعة القطن في رسالة بعث بها إلى الحاكم العام للجزائر في 21 سبتمبر 1835 يشترط فيها فرض السلم والأمن في هذه المنطقة حتى يتسنى للكولون تطوير زراعة القطن[3].

وفي هذه الأثناء كان الفلاحون الجزائريون يحاصرون المدن الساحلية؛ (عنابة، الجزائر العاصمة، وهران) يمنعون عنها المؤن ويشعلون الحرائق في مزارع الكولون الفرنسيين القريبة، ومنها: قبيلة الغرابة في منطقة وهران، حجوط في منطقة الجزائر، والقبائل المجاورة لمدينة عنابة[4]، حيث يقول الأستاذ سعد الله «هجومات أهل متيجة والحرائق التي أشعلوها في مزارع الفرنسيين القريبة من العاصمة لم تكن سوى فصلا صغيرا أمام الهزيمة الساحقة التي لحقت بجيش الاحتلال في معركة المقطع»[5].

وفي الوقت الذي منعت فيه قبيلة الغرابة "الخيالة" التابعين لحامية وهران من قطع الأخشاب تراجع الجنرال بيجو عن فكرة دعمه لحامية تلمسان، وذلك عند بلوغه خبر اقتراب الأمير عبد القادر من مدينة وهران لحرق مزارع الحبوب التابعة لقبيلتي الدواوير والزمالة[6].

---

(1)- Adolph- Vilhelm DINESEN. Abdelkader et les relations entre les Français et les Arabes en Afrique du nord, traduction: Fondation Emir AEK. Copenhague 1840, Alger: ANEP. 2000 P.71.

(2)- Ibid, p 91.

(3)- J. MANQUENÉ. L'Oranie et ses richesses agricoles, Oran 1930, p 225.

(4)- إسماعيل العربي. المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، ط03، الجزائر:ش.و.ن.ت1982، ص223.

(5)- أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية الجزائرية، ج01، قسم 01، الجزائر: م.و.ك، 1992، ص 53.

(6)- A.V. DINESEN. Op.cit, p 117.

وقد اعتمد الفلاحون الجزائريون هذا الأسلوب من الحرب ردّا بالمثل على ما ارتكبه الفرنسيون من حرائق ضد مزارع الجزائريين؛ ونظرا لخطورة تكتيك حرق المزارع تمنى الأمير عبد القادر آلا تشوش الحرائق المنعزلة على مفاوضات السلم مع بيجو[1].

ويبدو من خلال الشرط الثاني والثالث وكذلك الشرط الثامن لمعاهدة التافنة (1837/05/30) التي وقعها كل من الأمير عبد القادر والماريشال بيجو بأن المشكلات المتعلقة بملكية الأرض كانت تستأثر بنصيب وفير في هذه المعاهدة[2].

إن اختراق كل من الطرفين الجزائري والفرنسي للمجالات الأرضية التي حدّدتها معاهدة التافنة بين الأمير عبد القادر وبيجو تسبب في أكثر من مرة في الإساءة إلى السلم المبرم بينهما.

فقد تصدى الأمير عبد القادر للماريشال بيجو وهو ينتقل برًّا من وهران إلى مستغانم، ورُدَّ على أعقابه من قبل رسول الأمير عبد القادر عند المقطع، وأبلغه بعدم جواز المرور في الممتلكات الأرضية لدولة الأمير عبد القادر -حاملا سلاحه- وأن الأمير سوف لا يرد على القبائل العربية "المحلية" في حالة حدوث مكروه[3].

يتبين من خلال هذا الموقف بأن التركيز على ملكية الأرض بيد دولة الأمير وبيد أصحابها الشرعيين وفق ما نصت عليه شروط معاهدة التافنة يشكل حلقة هامة في المخطط الاستراتيجي لدولة الأمير.

ومع أن المادة الأولى من معاهدة التافنة تعترف لفرنسا بالسيادة على جزء من تراب الجزائر إلا أن الأمير عبد القادر ظل يتحاشى وباعتناء كبير كلّ صيغة وأية عبارة تورّطه في مسألة الاعتراف لفرنسا أو لملكها بالسيادة على أرض الجزائر في مراسلاته مع الجنرال بيجو أو غيره من حكام فرنسا[4]، بحيث كان يستبدل عبارة الاعتراف بالسيادة بألفاظ مثل: حسن المعاملة (Bienveillance) أو الصداقة (Amitié) أو التحالف (Alliance) لاعتبار أنها

---

(1)- A.V. DINESEN. Op.cit, p 135.

(2)- Ibid, pp 138-139.

(3)- Ibid, p 144.

(4)- «Je remarque même dans sa correspondance, soit avec le général Bugeand soit avec des tiers, Abdelkader évite soigneusement toute expression, toute locution qui implique l'aveu de la domination souveraine de la France ou du roi des Français »georges Yver «le Ministre de la guerre à valée, en date du 10/12/1837» in correspondance du maréchal Valée, Paris 1949, p 109.

جميعها عبارات تظهر حسن الجوار لا غير، وبديهي أن مثل هذه الصيغة تنم عن الرفض القطعي لمعاني وأبعاد المادة الأولى من نص معاهدة التافنة التي تقر لفرنسا بالنفوذ والسلطة على جزء من أرض الجزائر ليستقر فيه الكولون بصفة أبدية.

والرسالة التي بعث بها بيجو إلى وزير الحربية من مدينة وهران في 30 أكتوبر 1837 تؤكد تصميم بيجو الواضح على تجريد الجزائريين من حقوق ملكيتهم لأراضي بلادهم في المناطق التي أصبحت خاضعة لإشرافه وإدارته بمقتضى نص معاهدة تافنة بصفة أبدية، حيث يقول«إن أودية المخزن التابعة لمستغانم بإمكان محصولها أن يسد حاجات عشرين حتى ثلاثين ألف من الكولون، ويشير في نفس المراسلة بأن إنتاج الكروم يمكن الحصول عليه من منطقة حشم الدروق الواقعة جنوب مستغانم»[1]، خاصة وأن المادة 04 من هذه المعاهدة تقر بأن لا سلطة للأمير عبد القادر على المسلمين الراغبين في العيش بالأقاليم التابعة للإدارة الفرنسية، وبذلك يتسنى لفرنسا تكريس ملكيتها الدائمة والثابتة لتلك الأراضي التي لم يعد من حق الجزائريين استعادة حقهم فيها[2].

والسؤال المطروح: ألم يكن الأمير عبد القادر بتوقيعه على معاهدتي دي ميشال (26 فبراير 1834) والتافنة (30 ماي 1837) قد منح للفرنسيين حظا في الاستيطان غير مستحق؟ وهذا لاعتبار أن المعاهدتين أقرتا باحتلال قطعة من الأرض الجزائرية ووضعتا جزءا من شعبها تحت سلطة الاحتلال.

وبنقض فرنسا لمعاهدة التافنة عاد الصراع بين الفرنسيين والأمير عبد القادر إلى أشده، وتلبية لنداء الجهاد تحولت المتيجة إلى ميدان لمعارك طاحنة بين الفلاحين وجيش الاحتلال الفرنسي، ففي 21 نوفمبر 1839 هاجمت قبائل حجوط مزارع المعمرين، وحزّت رؤوس مائة منهم من بين الألف وخمس مائة المقيمين بمتيجة؛ وعلى الرغم من ذلك اعتصم الكولون في بوفاريك بمزارعهم ولم يتخلوا عنها؛ وفي عام 1840 أعاد الفلاحون الجزائريون الكرة عليهم فقتلوا اثنان وأربعين منهم واختطفوا أربعة عشر[3]؛ بينما تذكر بعض الكتابات

---

(1)- Georges YVER Documents relatifs au traité de la Tafna, Alger: ancienne maison bastide, 1924, p 248.

(2)- Ibid, p 527.

(3)- Pierre GOINARD. Algérie: l'œuvre Française, Paris 1984, p 335.

أنه على أعقاب الهجمات التي تعرض لها الكولون في سهل متيجة عام 1839 وعودة الأمير عبد القادر إلى النشاط الحربي ضد قوات الاحتلال حطَّم الكولون جميع الضيعات التي تم بناؤها[1].

سواء غادر الكولون ضيعاتهم أم اعتصموا بها، فالذي يهمنا هو إصرار الفلاحين الجزائريين وتصميمهم على طرد المعمرين من أراضيهم وانتزاعها منهم وإبطال حقِّهم فيها.

ففي عام 1840 قدر عدد الأوروبيين الذين قتلوا على يد الفلاحين الجزائريين بعُشر المستوطنين المقيمين في بوفاريك وشرشال ودالي إبراهيم (على الأقل واحد من بين ثلاثة وثلاثين)[2]، مما يدل على عنف مقاومة الفلاحين للاحتلال في هذه الجهة من الوطن؛ وقد وصف الاستعمار المقاومين فيها بالمغيرين والسراق والمرتكبين لأعمال النهب في حق الكولون لأنهم كانوا يأخذون الأشخاص والرؤوس البشرية كغنائم[3].

وأمام المقامة العنيفة وشدة ضربات الفلاحين أجبر الكولون المهاجرون إلى الجزائر إلى العودة، فمن ضمن 6.376 مهاجر أوروبي وصلوا إلى العاصمة سنة 1840 عاد إلى فرنسا 4.545 شخصا، ومن ضمن 1.841 شخصا نزلوا بوهران عاد 1.506 شخصا، ومن بين 2.358 شخصا أوروبيا وصولوا إلى عنابة عاد منهم 2.084 شخصا كما حصد الموت في وهران لوحدها 1.761 شخصا أوروبي عام 1840[4].

أخفى الفرنسيون في كتاباتهم عامل المقاومة وردَّوا عودة المهاجرين الأوروبيين إلى أوروبا فيما بين 1830–1842 إلى عوامل اقتصادية تتمثل في افتقار الكولون إلى الموارد المادية والمالية الضرورية لإقامة المستوطنات الزراعية، ولم يتحدثوا إلا عارضا عن مقاومة الفلاحين الجزائريين للكولون الوافدين من أوروبا والمنبثين داخل الأرياف الجزائرية، ويظهر

---

(1)- ALBERTINI (E), MARCAIS (G), YVER (G). L'Afrique du nord Française dans l'histoire, Paris (S.D), p 301.

(2)- Eugène BURET. Question d'Afrique, Paris 1842, p 223.

(3)- Ibid, p 224.

(4)- Ibid, p 226.

ذلك في إشاراتهم إلى وجوب توفير الحماية للكولون من اعتداءات اللصوص (les maraudeurs) ضمانا لاستقرارهم، وما لم يتحقق ذلك فإنهم يعودون إلى فرنسا يئسين قنوطين من دون أن يظفروا بقطعة أرض زراعية واحدة[1]. وللحيلولة دون عودة الكولون إلى بلدانهم بأوربا اشترطت إدارة الاحتلال إقامة المستوطنات الزراعية بالقرب من المدن التي تم إخضاعها أو بالقرب من الحاميات العسكرية، قصد توفير الحماية لها؛ كل هذا يوحي بوجود مقاومة أبداها الفلاحون الجزائريون ضد تواجد الكولون فوق أراضيهم.

فحتى غاية عام 1840 لم تسمح الأوضاع الأمنية للكولون الأوروبيين بزراعة أراضيهم التي تحصلوا عليها عن طريق الامتياز المجاني، أو عن طريق شرائها بمبالغ خيالية أحيانا؛ وحتى هذا التاريخ أعتبر الجزائريون أسيادا على أراضيهم لأن الأرض التي تحصل عليها الكولون منعتهم المقاومة من زرعها؛ ومن جهة أخرى تشددت سلطات الاحتلال مع الكولون، فاشترطت عليهم زرع الأراضي التي تحصلوا عليها، وضربت لهم آجالا، ما لم يزرعونها فإنهم يتعرضون للتحديد، ويستبقى لهم فقط الجزء الذي يتناسب مع دخلهم.

ومن بين الانتفاضات المتتالية ضمن المقاومة الوطنية الجزائرية التي ظلت بعض حلقاتها شبه مفقودة، نذكر الحركات الاحتجاجية لقبيلة أولاد سعيد، وشارب الريح، وبني خنيس، والقلايلية، وأولاد قادة، والبحورات، والحازات، وأولاد سيدي أعمر بن ميمون، وأولاد عيسى، في شهر أكتوبر من عام 1845[2] بضواحي مدينة معسكر، ردا على إقامة فرنسا للمركزين الاستيطانيين: سان هيبوليت (المامونية حاليا)، وسان أندي (خصيبية) في نفس السنة[3] لاجتثاث مقاومة الأمير عبد القادر واستئصالها، وذلك بعد مصادرتها للأراضي التي أنشئ فوقها المركزان الاستيطانيان بقرار من الحاكم العام في 30 ماي 1841 بحجة تخلي أصحابها عنها[4]، واحتجاج بني خنيس مرة ثانية ردًا على القانون الغابي

(1)- Eugène BURET. Op. cit, p 226.

(2)- C.A.O.M. G.G.A Carton 5L / 25 (Colonisation officielle).

(3)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/5 (création du village de S^{T} andré de Mascara).

(4)- M.P. De MENERVILLE. Op.cit, p 264.

الصادر في 12 جوان 1851 والذي مس أجزاء من غابة بني خنيس، واحتجاج قبيلة أولاد سعيد مرة أخرى ضد قرار الماريشال راندون -وزير الحربية- القاضي بتحديد أراضيها وحجز ممتلكات الأحباس بها سنة 1856.

يستخلص من مقاومة الفلاحين للاحتلال في هذه المرحلة المبكرة من استعمار فرنسا للجزائر بأن الفلاحين كان حُب الأرض لديهم يمتزج بحُب الوطن، بحيث لم يصبح عندهم من مدلول لعبارة الحرية سوى تحرير الأرض واسترجاعها.

إن الأحداث التي أعقبت الاحتلال الفرنسي للجزائر كذّبت الأسطورة الاستعمارية القائلة بدخول الفرنسيين إلى الجزائر بغرض نشر الحضارة.

إن رفض الجزائريين -للأمر الواقع- ومقاومتهم للاحتلال يقيمان الدليل على رغبتهم في التمسك بشخصيتهم المتميزة وتحرير أراضيهم، وهكذا أصبحت كل مقومات الصدام والصراع المرير والشاق متوفرة[1].

كما لم تكن الوطنية لدى الجزائريين تعني شيئا سوى التعلق العاطفي بأرض الأجداد، ومن الأرض استلهموا رد الفعل ضد الاستعمار.

وبعبارة أخرى فإن افتكاك الأرض من أصحابها أدى بهم إلى التعبئة، ومن الأمور المثيرة للنقاش أن رؤساء المكاتب العربية لم يشيروا في تقاريرهم أن ثورات الفلاحين كان سببها اغتصاب الأراضي الفلاحية؛ لقد أوردت تقاريرهم ثورات وأحداث وقعت بالفعل، اكتفوا فيها بالحديث عن النشاطات العسكرية والمعارك، وانعدام الأمن، وطلب السكان الأوروبيين والأهالي للحماية، من دون أن يذكروا أن السبب الجوهري لهذه الأحداث على أنه اغتصاب الأرض.

يلاحظ في التقارير التي تحدثت عن ثورة أولاد سيدي الشيخ مثلا،وثورة ڤالمة سنة 1852، أو ثورة بوبغلة (1852-1853)، وغيرها من الثورات بأنها لم تذكر ولا مرة بأن سببها هو نزع ملكية الأهالي وتوسُّع الكولون على حساب أراضيهم الزراعية والرعوية، أو بسبب إسقاط حقوقهم المشروعة فيها باللجوء إلى شتى الوسائل والصفقات[2]. ولا حاجة لنا إلى

(1)- محمد حربي. الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، الجزائر: 1994، ص 75.

(2)- عن الثورات الشعبية يراجع: C.A.O.M- G.G.A- Carton 1H / 9.

التذكير بجميع الثورات والانتفاضات التي شهدتها الجزائر فيما بين 1830 و 1916، والتي كان السبب الرئيسي فيها استيلاء فرنسا على الأراضي من خلال التذرع بغياب أصحابها وتركهم لها، أو معاقبة لأصحابها، أو تحت حجة المنفعة العامة.

وقد تنكرت هذه التقارير عمدا لأهمية رفض الجزائريين للتنازل عن حقوقهم في ملكية أراضيهم.

إن ثورة الأمير عبد القادر (1832–1847) وما أعقبها من ثورات إلى غاية ثورة الأوراس في 1916 « تمثلت في مقاومة مصادرة الأراضي وابتزازها على نطاق واسع لفائدة المستعمرين، كما تمثلت في بذل جهود جبارة حالفها التوفيق أحيانا، استهدفت استعادة الأراضي الزراعية التي كانت من قبل ملكا لمجموعات واسعة من الفلاحين تعرضت للسلب والتشريد»[1].

(1)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني. الميثاق الوطني 1976 ص ص 10–11.

الصراع بين الفلاحين الجزائريين والكولون حول الأراضي الرعوية

من الأدلة البارزة التي تبرهن على الصراع بين الفلاحين الجزائريين والكولون حول الممتلكات الأرضية الفلاحية والرعوية، نص المنشور الصادر عن الولاية العامة للجزائر في 20 ماي 1956 والموجه إلى جنرالات الأقسام، وإلى عمال المقاطعات الثلاثة.

يتحدث هذا المنشور عن العلاقات والاتصالات الناشئة غصبا وكراهية بين الجزائريين والأوروبيين بسبب توسع الاحتلال وتوغله، وهو الأمر الذي نتجت عنه مشكلات وصراعات بين المجتمعين في عدة نقاط من التراب الجزائري.

ويدعي بأن قلة الرقابة التي يمارسها الجزائريون على قطعانهم، ونقص اهتمامهم بملكياتهم الزراعية، وعادات الترحال لديهم، وعدم جدوى تقاليدهم الرعوية كلها عوامل منحت للأوروبيين مكانة بجوارهم، وهذا ما دفع بالجزائريين إلى التذمر منهم[1].

وأن تباهي الكولون الأوروبيين، ومبالغتهم في الاستئثار بالأراضي الفلاحية -الممنوحة لهم- واحتكامهم لأنفسهم بأنفسهم تسبب في خلق وضعية منافية للنظام ولمصالح فرنسا السياسية، التي أصبحت ملزمة بمعالجة الوضع.

تضمنت هذه الفقرة الذرائع والمسوغات لتبرير المعاملة التي يلقاها الفلاحون الجزائريون من الكولون.

وقد احتوى هذا المنشور توصيات بوجوب قمع الجزائريين الذين تسببوا في عمليات تخريب وتدمير ممتلكات الكولون بكل الوسائل الممكنة والمتاحة؛ وأعطى أمرا لحراس الحقول «gardes champêtres» وللدرك -الاستعماري- والشرطة العسكرية بمضاعفة نشاطهم ووضع حد للمخالفات وفق القانون، كما أوصى المكاتب العربية التدخل بكل صرامة لدى زعماء القبائل لينقلوا نصائح وتحذيرات إدارة الاحتلال لرعاياهم كي يكفوا عن الرعي في أراضي المعمرين حتى ولو كانت خالية وغير مزروعة، على أن يفهم الكولون من جهتهم بأن توفير سلطات الاحتلال للأمن ووضعها حدا لاعتداءات الجزائريين ضدهم مرهون بتوقفهم عن عمليات الاغتصاب والابتزاز الممارسة من قبلهم والتي راح ضحيتها الكثير من الفلاحين الجزائريين تحت غطاء التعامل التجاري، والتي كلفتهم خسارة جسيمة أفقدتهم أراضيهم[2].

---

(1)- M.P de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne 1er volume, 1830-1860, Paris- Alger 1877, p 74.

(2)- Ibid.

وتفسير ذلك أن فض الصراع بين الكولون والفلاحين الجزائريين مرهون بتوقف الكولون عن ابتزاز المزيد من الأراضي الفلاحية الجزائرية.

وتفاديا لاحتدام الصراع بين الكولون والفلاحين الجزائريين أصدرت الحكومة العامة منشورا في 15 مارس 1858 تضمن العبارات التالية «لقد جسدت أعمال العنف-الجرائم- المرتكبة في الأرياف منذ سقوط الجزائر في يد الاحتلال الفرنسي أحد أهم مظاهر الصراع بين المجتمعين الجزائري والأوروبي، واعتبرت مصدر قلق واضطراب يعيق نشاط الإدارة الاستعمارية التي يفرض عليها التكفل بالقضاء على مظاهر العنف وقمعها»[1].

وحسب رأي الحاكم العام «راندون» فإن الصراع بين الجزائريين والأوروبيين يعود إلى تهاون الفلاحين الجزائريين في إحكام الحراسة على قطعانهم، وأيضا إلى مبالغة الكولون في اغتصاب أراضي الجزائريين الزراعية والرعوية.

وبعد تذكيره بما ورد في منشوري 20 ماي 1856 و23 ديسمبر 1857 أقر ترتيبات تنص على منع القبائل، وفصائل القبائل المجاورة لمراكز الاستيطان الأوروبي من ترك قطعانهم ترعى لوحدها أو دون توكيل حراستها ومراقبتها لشخص يتجاوز عمره ثمانية عشرة سنة، على أن لا يفوق القطيع الذي يحرسه شخص واحد خمسون بقرة أو جملا، أو مائتي شاه، ومبدئيا يتحمل الرعاة المأجورون مسؤولية المخالفات المرتكبة، أما إذا كان الرعاة من غير المأجورين فإن المسؤولية تلقى على عاتق الملاك.

وتحبس القطعان ليلا داخل زرائب؛ والفلاح الذي تتسبب حيواناته الغير محبوسة ليلا في إحداث إضرار بمزارع الكولون يجري تغريمه إداريا، ويعوض الخسائر لصاحب المزرعة المتضررة.

وحث المنشور في بنده السادس السلطات المحلية، ورؤساء البلديات والمحافظين المدنيين على اتخاذ قرارات تضمن أمن وسلامة أراضي الأوروبيين القاطنين بمراكز الاستيطان الأوروبي، مع إجبار الملاك الجزائريين على وضع قطعانهم ، تحت رقابة حارس -راع- تعينه مصالح البلدية وتحدد أجره لجنة تعينها السلطة المحلية[2].

---

(1)- M.P de MENERVILLE. Op.cit, P 75.

(2)- Ibid.

أما البند السابع من المنشور فقد منح الحق للرعي بأراضي البلدية فقط للذين يرسلون مواشيهم ترعى ضمن القطعان المشتركة، ويلتزمون بدفع المبلغ المالي الذي تحدده اللجنة للراعي الأجير[1].

واحتياطا وتوقعا لنشوب أي خلاف بين المجتمعين قد يؤدي إلى صراع بينهما، نص البند التاسع من المنشور على تجنيد الدرك الاستعماري، وحراس الحقول، وقوات الأمن العمومي على تبليغ إدارة الاحتلال، برفع تقارير حول الرعي الجائر، من دون أن ينص على الإجراءات العقابية، على أن تحجز الحيوانات فقط للمدة التي تسمح بالتعرف على أصحابها.

وأبلغ المنشور الفلاحين الجزائريين مسبقا بأن إدارة الاحتلال وحدها هي التي لها الحق في تحديد التعويضات، وفرض الغرامات الناتجة عن الأضرار التي لحقت بالملكيات الأرضية التي تعرضت للانتهاك، وليس لأحد من الفلاحين الجزائريين الحق في مناقشتها مع أصحاب الأراضي المنتهكة، أو الاعتراض عليها[2].

واضح من هذا المنشور أن إدارة الاحتلال استخدمت أسلوبين في تعاملها مع مربي الحيوانات؛ في حين نراها تظهر مرونة في التعامل مع الكولون، نراها تسعى جاهدة في استخدام قسوة القانون وفرض إرادة السلطة الإدارية الاستعمارية في تعاملها مع الفلاحين الجزائريين، وغطت على تعدي الكولون الفاضح على أراضي الجزائريين التي تنتهكها حيواناتهم، وانحازت للمعمرين، ولم تضطلع بمسؤولياتها في الدفاع عن ممتلكات الجزائريين المنتهكة من طرف قطعان الكولون.

كما جاء قانون 16 جوان 1851 الذي نص على إلزامية حجز ومصادرة الأراضي الزراعية والرعوية التي تخلى أصحابها عن استغلالها ليعطي الكولون فرصة الاستيلاء على المزيد من الأراضي، بينما نراه لا ينص قطعا عن انتزاع الأراضي التي تخلى الكولون عن خدمتها وتركوها بورا. وكثيرة هي الأراضي التي تحصل عليها الكولون عن طريق المضاربة، وتركوها بورا حتى يرتفع سعرها، ثم يبيعونها ويستفيدون من فائض القيمة.

---

(1)- M.P de MENERVILLE. Op.cit, P 75.

(2) – Ibid.

إن هذا القانون جاء ليضفي طابع الشرعية والصبغة القانونية على سيطرة الذين احتلوا أملاك الغائبين واستولوا عليها.

وقد أطلق الجزائريون اسم «**بلاد البارود**» على الأراضي التي كانت القبائل تسترجعها بالقوة من أيدي القبائل التي انتزعتها منها[1]، فكيف لا تجرأ هذه القبائل مرة أخرى على حمل السلاح ضد فرنسا التي استلبت منها أراضيها.

(1)- M. le bon JEROME David. Réflexions et discours sur la propriété chez les Arabes, Bordeaux 1862, p 64.

ضرب دعائم الاقتصاد الزراعي الفرنسي في الجزائر

منذ 1851 بدأت حالة من انعدام الأمن واختلاله تسود كامل التراب الجزائري؛ فإلى جانب الثورات الشعبية المسلحة التي لا نريد الخوض فيها حفاظا على انسجام الموضوع ووحدته[1].

شهدت الجزائر العديد من الحرائق التي أشعلت في الغابات من طرف جماعات مسلحة كانت تجوب الوطن لغرض شل نشاط الكولون والإدارة الاستعمارية[2].

ففي سنة 1863 أتت الحرائق على 42.100هكتار من الأراضي الغابية، منها في القطاع القسنطيني لوحده 22.000 هكتار؛ وفي صيف سنة 1865 هضمت النيران 163.954هكتار، حمل الكولون مسؤولياتها للقبائل، وطالبوا بفرض عقوبات جماعية.

وأمام تعالي احتجاجات الكولون من جهة، وتوالي الحرائق من جهة أخرى أصدرت حكومة الاحتلال مرسوما -حكوميا- في 07 أوت 1867 يمنح الأراضي التي أتت عليها النيران مجانا للكولون الذين تحصلوا عليها عن طريق الامتياز بعد سنة 1863، كما استفاد الممتلكون لأراضي غابية لم تمسها الحرائق من ثلث المساحة، أما الثلثين المتبقيين فيحصلون عليهما مقابل أسعار منخفضة -مفيدة- تتراوح بين 225 و 235 فرنك للهكتار الواحد، وتسدد على عشرين قسط سنوي[3].

واشترطت المادتان الأولى والثانية من هذا المرسوم (1867/08/07) على أن يقتطع عشر المساحة الغابية لصالح الأهالي الذين سمح لهم باستعادة شرائها بغرض الاستفادة من خدماتها، إلا أن هذا العشر لم يكف كمجال للرعي، وهو الأمر الذي دفع بالفلاحين الجزائريين للتعبير عن استيائهم أثناء مرور اللجان المكلفة بتطبيق القرار المشيخي (1863).

---

(1)- من بين أهم هذه الثورات نذكر ثورة الشريف محمد بن عبد الله في أوائل 1851؛ وثورة لالة فاطمة نسومر في نفس السنة (1851)؛ وثورة الزاوية الرحمانية في 1856، وثورة محمد بن بوخنتاش في 1860، وأولاد سيدي الشيخ في 1864؛ والمقراني في 1871؛ وواحة العمري في 1876 وبوعمامة في 1881؛ وعين التركي في 1901، وبني شقران في 1914، والأوراس في 1916...

(2)- IHADDADEN Zahir. Histoire de la presse indigène en Algérie des origines jusqu'en 1930, Alger, ENAL. 1883 p 117.

(3)- Charles-Robert AGERON. Les Algériens Musulmans et la France, Paris, P.U.F, 1968 P109.

ولعل الحرائق التي تعرضت لها غابات الفلين بضواحي سكيكدة في سبتمبر 1870 تكون من فعل الفلاحين الساخطين على النظام الاستعماري الذي لم ينصفهم[1].

ثم جاءت حرائق 1871 لتزيد من حدة الصراع بين الفئتين، حيث طالب الكولون المستفيدون من الأراضي الغابية بإجراء عقوبات جماعية ضد القرى التي يعتقد أنها تسببت في الحرائق، وهذا على الرغم من تعويض الحكومة لهم.

وقرر «دي ڤيدون» (De GUEYDON) تعزيز إجراءات القمع باللجوء إلى التغريم الجماعي، وإلغاء الصفقات التي تمت الموافقة عليها بخصوص المدفوعات عن الحرائق الغابية، مع استدعاء المتهمين بارتكاب جرائم للمثول أمام المحاكم الردعية (Tribunaux Correctionnels) . ودعا إلى وجوب مراقبة تحركات الجزائريين[2].

وفي صائفة 1873 أكلت السنة النيران حوالي 75.313 هكتار من الأشجار الغابية التي وجهت فيها التهمة مباشرة إلى النوايا السيئة أي إلى عناصر جزائرية من أبناء القرى المجاورة للساحات الغابية.

أمام هذه الوضعية أبرق عاملي مقاطعة الجزائر العاصمة وقسنطينة إلى الحاكم العام «شانزي» (CHANZY) يطلبان منه تطبيق حالة الحصار على الجزائر[3].

أما الصحف الاستعمارية فقد وصفت المتسببين في الحرائق بالمتوحشين، بينما لو سمح للفلاحين الجزائريين باستخدام الأراضي الغابية كمراعي ما كان لهذه الحرائق أن تشب مطلقا، كما أن الحرائق بالإمكان أن يكون سببها حادثا طارئا من فعل الأشخاص، ومع هذا فقد تم لإدارة الاحتلال أن حكمت بالإعدام على شخصين اثنين، وعلى ثالث بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة[4].

---

(1)- Charles-Robert AGERON. Op.cit, p 110.

(2)- M.P. de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne, 2-3,1860 /1866- 1866/1872, p 99.

(3)- Charles-Robert AGERON. Op. cit, p111.

(4)- Ibid.

ومن هنا يمكن القول بأن الحرائق المتعمدة كانت ردا مباشرا على النظام الاستعماري الجائر، وأنها واحدة من مظاهر الصراع المحتدم بين الجزائريين والكولون.

وقد صرح فارني (WARNIER) بأن حرائق الغابات تعد سلاحا حربيا، ولا يوجد رد ناجع عليها خير من حجز الممتلكات، مما يضطر القبائل إلى المصالحة، وبدون الحجز لا يمكن أن يوضع حد للحرائق.

وفي 17 جويلية 1874 صدر قانون يمنع الفلاحين الجزائريين من الرعي في الأراضي الغابية التي تعرضت للحرائق لمدة عشر سنوات كاملة[1]، كما تقرر منع إشعال النيران داخل الغابات أو على مساحة تقل عن مائتي متر منها فيما بين أول جويلية وأول نوفمبر من كل سنة، وهي المدة التي يكون فيها مربو الماشية في أمس حاجة إلى المراعي.

وقد اعتبر الفلاحون الجزائريون إجبار فرنسا السكان على المشاركة في إخماد النيران المشتعلة في الغابة مساسا بالكرامة، ورمزا للهيمنة وللسيطرة الفرنسية.

وقد أعطت ثورة 1871 الدليل القاطع على أن الفلاحين الجزائريين كانوا على درجة عالية من الوعي الاجتماعي لأن الثورة حضيت بدعم الفلاحين ومساندتهم لها والتفافهم حولها، وقد استطاع المقراني وهو من الطبقة الإقطاعية أن يتحالف مع الطبقات الفلاحية الشعبية المحرومة، فكانت ثورته ثورة فلاحين جارفة.

وما إدانة الأرستقراطية الجزائرية وتنديدها بموقف الفلاحين المتمردين كما جاء في رسالة جماعية لهم بتاريخ 21 أبريل 1871[2] إلا دليلا على أن الفلاحين الجزائريين الصغار كانوا لا يفرقون بين الفرنسيين ورجال الإقطاع من أبناء الجزائر ممن تواطؤا مع الاستعمار، وصاروا عونا له، وتحاملوا على الفلاحين المتمردين.

ومن الأدلة القاطعة على وجود وعي شعبي-اجتماعي- في أوساط الجماهير الريفية الفلاحية تأليف الدواوير للجان حرة منتخبة تتألف الواحدة منها من عشرة إلى اثني عشرة عضوا تدعى الشرطية شبيهة بالمجالس البلدية، ذات نفوذ قوي لدى الشعب، نشأت بصورة

---

(1)- Charles-Robert AGERON. Op.cit, p112.

(2)- ينظر نص الرسالة بأسماء عشرين شخص بين باش آغا وقائد ممن وقعوا عليها في:
Louis RINN. Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie, ALGER 1891, pp 80-81.

مشروعة كرد فعل على سيطرة القياد وأعوان الاستعمار، مهمتها مراقبة تصرفات القياد، وفرض الغرامات، ومصادرة أملاك العصاة والمنشقين عن رأي الجماعة، وشراء الخيول وإعادة النظر في أحكام القاضي واللجان التأديبية؛ كثيرا ما أطلق على هذه اللجان اسم «رابطة الفلاحين» و«الكادحين»[1]. وأصبحت مؤسسة الشرطية من أهم مظاهر اليقضة في المجتمع الجزائري[2].

وقد كتب مصطفى الأشرف نقلا عن العقيد «لويس رين» بأنها تمثل خطرا جسيما على الأهداف التي تسعى الحكومة الفرنسية لتحقيقها[3].

استشهد الكاتب الجزائري مصطفى الأشرف بنصين لمسؤولين فرنسيين نبه أحدهما وهو لويس رين إلى خطر المقاومة على المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، وتحدث ثانيهما وهو ايميل دوكافينياك -الذي أشير إليه سابقا- عن شدة تعلق الجزائريين بأراضيهم الفلاحية واستماتتهم في الدفاع عنها، ليتبين لنا أن منشأ الصراع والتنافس الشديد بين الكولون الأوروبيين والفلاحين الجزائريين كان مصدره الأرض؛ الفريق الأول يسعى جاهدا لاستملاكها، والفريق الثاني يقاوم ويدافع من أجل الإمساك بها.

ولا يمكن أن تكون ثورة المقراني إلا رد فعل عنيف على السياسة الاستعمارية، ومظهرا من مظاهر الصراع بين الكولون والفلاحين الجزائريين الذين بلغ عدد المشاركين منهم في هذه الثورة نحو 800.000 نسمة[4]، إلا أن هزيمة الثوار وفرت للمستوطنين أراضي

(1)- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 65 ، وأيضا ص 130 من نفس المرجع.
- ينظر أيضا: شارل روبرت أجيرون. تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1970، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر: د . م . ج ، ص 76.
(2)- مصطفى الأشرف. المرجع السابق، ص 130.
(3)- نفسه.
(4)- نفسه.

جديدة احتجـزت من الثوار، إلى جانـب أموال ضخمة فرضت عليهـم كغرامات حربيـة (36 مليون فرنك ذهب)، ووصلت كلفة الحرب إلى نحو 65 مليون فرنكا ذهبيا[1]، وخلاصـة القول، فإن ثورة المقراني، بغض النظر عن نتائجها، لم تكن سوى رد فعل ضد حجز ونـزع الأراضي من أصحابها.

وكسبا للعملاء واستمالتهم كانت فرنسا توزع الأراضي التي تحتجزها مـن الثـوار على القياد من أمثال بن قانة في بسكرة عاصمة الزيبان، والذي تحولـت إليـه الأراضـي المنتزعة من خليفة الأمير عبد القادر، وعائلة خليفة، وشيخ البلاد، والفكـون فـي منطقـة قسنطينة[2]. أما الفلاحون الجزائريون الذين لم يثبت تورطهم في أعمال عنف ضد الكولـون، وتعرضت ممتلكاتهم للنهب والتخريب فقد تم تعويضهم على حساب ممتلكات الثوار، وذلـك بناء على قرار الحاكم العام للجزائر الصادر في 09 ماي1871[3].

وعلى حد قول بن يمين ستورا تعتبر ثورة المقراني ببلاد القبائل سـنة 1871 آخـر أكبر المقاومات ضد جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر، وحتى غاية 1954 ظلت أيضا هـي آخر محاولة سياسية كبرى يبادر بها المجتمع الريفي الجزائري[4].

أما عبد القادر جغلول فكتب يقول عن مقاومة الريف الجزائري للاحتلال الفرنسـي بأن ثورة المقراني قد وضعت حدا لزمن المجد العسكري للمجتمع الريفي[5]. ومهما يكن مـن أمر فإن الطابع الفلاحي لثورة المقراني والثورات السابقة واللاحقة لم يمنعها أن تكـون ذات طابع سياسي لاعتبارها مقاومات ضد الاحتلال، وعلى هذا الأساس يقـول أجـيرون «لقـد حرفت الكتب المدرسية الفرنسية طابع ثورة المقراني (1871) بحصرها في عمليات تخريب

---

(1)- شارل روبرت أجيرون. المرجع السابق، ص 78-79.

(2)- أحمد حسين السليماني. «نزع الملكية العقارية للجزائريين 1830-1870»، المصادر: العدد06 ، محرم 1453هـ/ مارس 2002م، الجزائر: المركز الوطني للدراسة والبحـث في الحركة الوطنيـة وثورة 1954/11/01، ص 121.

(3)- C.A.O.M. B. 3364. (le Gouverneur Général à Monsieur le Préfet, Alger le 13/05/1871).

(4)- Benjamin STORA. Histoire de L'Algérie Coloniale 1830-1954, Alger: E.N.A.L 1996, p 40.

(5)- Ibid, p 40 (Cité par Abdelkader Djerloul. «Hors la loi, violence rurale et pouvoir colonial en Algérie au début du 20eme siècle » in revue de l'occident musulman 1984, p98).

الثوار لمزارع الكولون المنعزلة وحرقها؛ وفي ذبح المسبلين للمدنيين الأوروبيين العزل، ويقول بأن خسائر الجزائريين في هذه الثورة لم تحص، وأن 200.000 بندقية التي صرحت إدارة الاحتلال بحجزها من الثوار لهو عدد مبالغ فيه وأن أغلب تقارير الضباط العسكريين تذكر أن الثوار كانوا مسلحين بالعصي وكلما سقط مجند فرنسي استولوا على سلاحه»[1].

وتتحدث التقارير الاستعمارية عن نهب السبايس المتمردين على السلطة لبعض الحقول الزراعية والضيعات والمباني التي يمتلكها القياد من أمثال القائد أحمد بن شريف بدوار قدارة، وذلك يوم 19 ماي1871 قبل التحاقهم بتونس[2]. كما أن اتباع الطريقة الرحمانية ممن استجابوا لنداء الجهاد المقدس قد قاموا هم الآخرون في يوم 08 أبريل 1871 بمهاجمة مزارع الكولون وضرب الأوروبيين في الأخضرية، وبجاية، ودلس، وسطيف، وذراع الميزان، وبرج بوعريريج، وتيزي وزو، وبرج حمزة (Fort national)[3].

قدر الحاكم العام للجزائر مساحة الغابات التي التهمتها النيران فيما بين 1860–1881 بأزيد من 300.000هكتار، أكثرها تسببت فيه الحركات الثورية منها: 55.000 هكتار سنة 1876، و 40.000 هكتار سنة 1877؛ و 8.156هكتار في 1878؛ و 17.762هكتار في 1879؛ و 20.880 في 1880؛ و 169.057هكتار في1881، وهي السنة التي قدرت فيها قيمة الخسائر الغابية بـ 9.042.000 فرنك، وقيمة الغرامات المفروضة على الجزائريين بـ 510.000فرنك.

وبحلول عام 1893 قدرت المساحة الغابية التي أتت عليها النيران فيما بين 1876–1893 بـ 725.520 هكتار، ما يعادل ثلث المساحة الغابية للجزائر، متسببة في خسارة مالية تقدر بـ 33.131.156 فرنك (بمعدل 44فرنك للهكتار الواحد). وفي سنة 1894 نشب 308 حريق متسببا في خسارة قدرت بـ 2.266.043 فرنك[4].

---

(1)– مقال صحفي لشارل روبرت أجيرون نشرته جريدة المجاهد الجزائرية الصادرة يوم 14 أبريل 1971 بمناسبة الذكرى المأوية لثورة المقراني (1871).

(2)– C.A.O.M. G.G.A. Carton 2H / 80.

(3)– Pierre GOINARD. Algérie: L'œuvre Française, Paris; Edition robert Laffont 1984, p 131.

(4)– Paul-Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie, 2ème édit, Paris 1897. P 119. (d'après l'exposé de la situation générale de l'Algérie en 1896, p 286).

الجدير بالملاحظة أن هذه الحرائق نشبت جميعها في أعقاب صدور القانون الغابي (16 جوان 1851). كما أن الحرائق الغابية التي نشبت أثناء ثورة عين التركي (1901) وبعدها ردت أسبابها إلى احتكار الإسبان المهاجرين للثروة الغابية واستغلالها اقتصاديا، واستخدام يد عاملة إسبانية فيها والاستغناء عن اليد العاملة الجزائرية مما حرم هؤلاء من الخدمات الغابية وحولهم إلى فقراء[1]، مما يجعلنا لا نشك في أن الفلاحين هم الذين أضرموا النار في الغابات انتقاما من إدارة الاحتلال التي حرمتهم من الخدمات الغابية بمقتضى هذا القانون أو استبدال العمال الجزائريين بعمال أجانب.

ولا ريب في أن انتهاج الفلاحين الجزائريين أسلوب حرق غابات الفلين ينطوي على هدف يقصد منه إنهاك الميزانية الاستعمارية لأن صادرات الفلين كانت تعتبر أحد أهم الدعائم الاقتصادية للاستعمار الفرنسي في الجزائر.

وفي سنة 1876 كانت الغابات الوهرانية هي الأكثر عرضة للحرائق؛ وقد نسبت هذه الحرائق والنكبات إلى التعصب الديني -الإسلامي- الذي أثارت الحرب التركية الصربية حدته، وهو الأمر الذي استدعى سلطات الاحتلال الفرنسي إلى فرض حراسة مشددة على الطرق والزوايا[2].

وفي 06 أكتوبر 1876 أعطى «شانزي» (CHANZY) أمرا بالقبض على من سماهم بالمجرمين بأسرع ما يمكن ومعاقبتهم، خاصة وأن التحقيقات أسفرت أن بعض الأهالي أضرموا النار في الغابات انتقاما من الكولون الفرنسيين والأسبان الذين دخلوا الجزائر بغرض قطف مادة الحلفاء وتهريبها[3].

ومن العوامل التي ساعدت إلى حد بعيد في التعجيل باندفاع السكان في الهضاب العليا من غرب الجزائر إلى الانخراط في الثورة الشعبية المسلحة التي قادها الشيخ بوعمامة خلال شهر أبريل 1881:

---

(1)- IHADDADEN Zahir. Histoire de la pressé indigène en Algérie, des Origines jusqu'en 1930, Alger: E.N.A.L 1983, p 206 (d'après le journal: les nouvelles, avril mai 1901).

(2)- Charles-Robert AGERON. LES Algériens Musulmans et la France, Tome premier, Paris: P.U.F. 1968. P 114.

(3)- Ibid.

- توسع الكولون في الهضاب العليا، واستملاكهم لمساحات شاسعة من الأراضي التي يكسوها نبات الحلفاء.
- استقدام عمال من أصل إسباني تقوية للعنصر الأجنبي.
- تحويل الثروة المحلية من مواشي وحلفاء باتجاه ميناء وهران وأرزيو، ومنهما إلى العالم الخارجي.
- تقييد سكان المنطقة ببيع إنتاجهم لشركة الحلفاء بسعر يتراوح بين 04 حتى 08 فرنكات للقنطار الواحد، بينما قطعة خبز وزنها 600غرام يبلغ سعرها 05 حتى 09 فرنكات[1].

وحين بلغ النفوذ الاستعماري الاقتصادي ذروته في الهضاب العليا الغربية وأحس السكان بتعدي الكولون السافر على حقوقهم وامتهانها، حينذاك أضرم الثوار من أبناء قبائل حميان وأولاد سيدي الشيخ والشعامبة النار في مستودعات الحلفاء مما أدى إلى تخريب المنشآت، وسقوط ضحايا في صفوف الاسبان[2].

وفي اعتقاد لجنة التحقيق، فإن حرق الأهالي للغابات ولمستودعات الحلفاء يكون قبل كل شيء استجابة وطاعة لكلمة أمر (mot d'ordre) وتحريض على العنف تسببت فيه الانتفاضة في الجنوب الوهراني، وحوادث تونس في 1881.

وأمام انتشار الحرائق في الغابات التي يمتلكها المعمرون عبرت إحدى الصحف الصادرة في الشرق الجزائري بالقول أن «لا أحد من المستعمرين لقي، أبدا، عنصرا متمردا وأكثر عدوانية وحقدا مما هو عليه العنصر العربي -الجزائري- المتعصب لدينه والمزدري للثروات الأرضية»[3].

---

(1)- Djilali SARI. L'insurrection de 1881 en Algérie, Alger, 1981 p 175.

(2)- Mahfoud KADDACHE et Djilali SARI. L'Algérie dans l'histoire T05. Alger: O.P.U. 1989, p 174.

(3)- Charles-Robert- AGERON. Op cit, P 115.

رد فعل سلطات الاحتلال من عمليات حرق الغابات وتخريب مزارع الكولون

تطويقا لعملية حرق مزارع الكولون واحتوائها وتعويضا للعمال الذين تخلوا عن العمل في مزارع الكولون، بعث عامل عمالة وهران «جول ما حيا» (Jules MAHIA) منشورا إلى رؤساء البلديات بتاريخ 17 أبريل 1872 يكشف لهم فيه بأن الجنرال قائد القسم العسكري بوهران قد قرر وضع المجندين في الجيش الفرنسي تحت تصرف الكولون أثناء موسم الحصاد مقابل أجر يومي يقدر بـ 1,5 فرنك للحصادين (Faucheurs) و 01 فرنك لمقلبي السنابل (Faneur) ، مع ضمان الغذاء والإيواء والتدفئة[1].

وفي 23 ماي 1873 صدر منشور مماثل ينص على وضع العسكريين في خدمة الكولون الأوروبيين على أن ينتهي دور العسكريين بانتهاء عملية الحصاد والدرس، كما نص أيضا على وضع حراس مسلحين يتتبعون عملية الحصاد والدرس ويراقبون الحقول[2].

وهكذا لم تجد السلطات الإدارية الاستعمارية الفرنسية ما تواجه به هذا النمط من المقاومة سوى إصدار التعليمات إلى رؤساء البلديات، وإلى السلطات الأمنية لمتابعة جهودها لضمان الاستيطان وحمايته.

وفي أعقاب الحرائق التي شهدتها سنة 1881 عملت إدارة الاحتلال على إبعاد الفلاحين بثلاثين كيلومتر عن المواقع الغابية، وأنشأت 2.462 مركز للمراقبة والحراسة (Postes Vigies) يستخدم 6.516 شخصا، وهو الأمر الذي قضى على الحرائق بشكل شبه كامل[3].

كما أنه أمام تزايد العمليات الهجومية على مزارع الكولون ومواصلة المتمردين لحرق الغابات، وحتى يبعد الخطر عن محيط تواجد الكولون نشرت جريدة « Le Petit Colon» مقالا لـ «شارل مارشال» (Charles MARCHAL) -رئيس تحرير الجريدة- يلفت فيه أنظار السلطات الاستعمارية إلى الخطر الناجم عن الهجومات التي يشنها المتمردون على مزارع الكولون؛ وعليه نصح إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر بإنشاء جيش خاص يتألف من

---

(1)- Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran 1860-1881. Oran 1882, p36.

(2)- Ibid, p 93.

(3)- Paul-Leroy BEAULIEU. Op.cit, p 120.

الميليشيات الشعبية وجنود الاحتياط، مهمته الدفاع عن القرى الاستيطانية والضيعات البعيدة عن المراكز العسكرية، وليكون دعما لحراس الغابات.

وأشار في مقاله المطول بأن جريدة « Le Petit Colon » قد سبق لها من قبل بثماني سنوات، وذلك في عددها الصادر يوم 22 فبراير 1881 بأن نبهت السلطات الاستعمارية بخطورة ثورة الشيخ بوعمامة وأحداث تونس على الوجود الفرنسي في الجزائر[1].

وقد عبر المسؤولون الفرنسيون في منشوراتهم التي ترجمتها المؤسسات والهيئات الاستعمارية إلى أفعال ونشاطات صريحة على الصعيد العملي عن وقوفهم إلى جانب المستوطنين أمام خطر الفلاحين الجزائريين الذي بات يهددهم في عقر دارهم (المراكز الاستيطانية والضيعات)، والشاهد على ذلك نص الرسالة السرية التي بعث بها نيابة عن رئيس المجلس، وزير الحربية قائد الأركان العامة الجنرال «دوميريبال» (DE MIRIBEL) إلى الجنرال قائد جيش الاحتلال في الجائر، تحمل مخططات لحماية الطرق والمواصلات ومراكز الاستيطان والضيعات بواسطة رجال الدرك، والقناصة الغابيين (Chasseurs Forestiers)، والعمال الإداريين المسلحين، وجنود الاحتياط الذين أنهوا خدمتهم ممن تتراوح أعمارهم بين 45 و50 سنة، والرجال الأصحاء ممن لا تقل أعمارهم عن 18 سنة، والغير ملزمين بالخدمة العسكرية من الأجانب والجزائريين الذين تتوفر فيهم شروط الضمانات (Indigènes présentants des garanties) ، ومنهم السبايس والجمارك، وأيضا المخازنية، والمتطوعين من أبناء البلدية ممن تتراوح أعمارهم بين 19 و 22 سنة، يعملون جميعا تحت تصرف ضابط عسكري أثناء الخدمة، أو متقاعد أو احتياطي بدون عمل، وضمن الرسالة توصيات وشروط تضمن الأمن والسلامة للمستوطنين وممتلكاتهم، منها حمل المجندين للزي العسكري ولأسلحة نارية وتجهيزات دفاعية، ولنفس الغرض بعث الجنرال «لارشاي» (LARCHEY) قائد القسم العسكري التاسع عشر (19éme corps d'armée) إلى الجنرالات قادة الوحدات العسكرية الإقليمية برسائل في شهر ديسمبر 1897[2].

---

(1)- Le Petit Colon Algérien N° 3494, 15éme année. Vendredi 24/02/1882.

(2)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 3H /48 (Secret).

وفي عام 1881 جلبت الحرائق 4.169.097 فرنك لميزانية الجزائر، ومن ضمن هذا المبلغ سددت قيمة 2.050.362 فرنك في شكل أراضي أي ما يعادل 17.629 هكتار[1].

لكن فرض الغرامات الحربية، وتسليط عقوبات قاسية على الفلاحين الثائرين بمصادرة أراضيهم في أعقاب كل ثورة أو انتفاضة شعبية ينظمونها ضد الاستعمار، لم يزد الفلاحين سوى حقدا على الكولون وإدارة الاحتلال.

وإن كان البعض يرى أنه ليس من مصلحة الجزائريين أن يهاجموا ضيعات الكولون أو يشعلون النار في الغابات ما دامت السلطات الفرنسية تغرمهم وتصادر أملاكهم عقابا لهم، فإن البعض الآخر يرى في أن الحرائق كانت أحد العوامل الحاسمة التي ساهمت بشكل كبير في نشر اللا أمن وساعدت على تقوية القدرات النفسية للأهالي على رفض الاستعمار ونبذه.

وأمام تزايد انحلال الأمن أصدر الحاكم العام للجزائر أوامر لقادة الوحدات العسكرية في 17 يناير 1903 بالدفاع عن المستوطنين الأوروبيين، وضمان سلامة وأمن الكولون، وأنشأ حاميات في وهران والجزائر وقسنطينة يتولى فيها مجندون زواف (ZOUAVES)[2] حماية الطرق والمواصلات ومراكز الاستيطان[3].

وفي سنة 1908، أعطى الجنرال جونار -الحاكم العام للجزائر- تعليمات لحكام المقاطعات تخص حماية الضيعات، وتنظيم الدفاع عن المراكز الاستيطانية لاسيما تلك التي يقل عدد الأوروبيين فيها عن 150 نسمة.

---

(1)- IHADDADEN ZAHIR. Op.cit, p 119.

(2)- اقترح «أوبينيوسك» (AUBIGNOSK) قائد الشرطة الاستعمارية على الجنرال دي بورمون استخدام قبيلة زواوة التي كانت تمد الأتراك بالمجندين، وذلك لضرب القبائل الغير خاضعة. وفي 1830/08/23 أبلغ دي بورمون وزير الحربية الفرنسي بوجود 500 زواوي (Zouaves) في الجزائر العاصمة يعرضون خدماتهم على جيش الاحتلال. وفي 1830/10/01 أصدر خلفه الجنرال كلوزيل أمرا ينص رسميا على إنشاء وحدة عسكرية من الأهالي الزواف تتشكل من فيلقين اثنين -يركبون الخيول- أطلق عليهم فيما بعد اسم «القناصة الأهالي» (Chasseurs Indigènes)، وفي 1831 أدمجوا ضمن « قناصة أفريقيا » (Chasseurs d'Afrique).
Jean AUCOUTIRIER. «L'armée d'Afrique » In Historia Spécial, n° 486, juin 1987, p34.

(3)- C.A.O.M . G.G.A. Carton H3/48.

وتحقيقا لعملية التصدي لمقاومة الفلاحين جندت إدارة الاحتلال القوم[1] مقابل امتيازات تمثلت في إعفائهم من ضريبة العشور والزكاة أولا، ثم إعفائهم كلية من جميع الضرائب.

وإشارة لإحداق الخطر بهم أمرت إدارة الاحتلال الكولون برفع رايتين بيضوية اللون طلبا للنجدة نهارا، أما ليلا فقد أعطيت لهم أوامر بإطلاق الضوء في السماء عن طريق رمي سهمين ناريين من أي لون كان بفاصل زمني بين الأول والثاني قدره دقيقة واحدة إلى دقيقتين.

وحين اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى أصدر «ليتو» (LUTAUD) الحاكم العام للجزائر حالة الحصار في 04 أوت 1914 ووجه نداءين إلى السكان **أحدهما** إلى المسلمين الجزائريين ينوه فيه بشجاعتهم وبوفائهم لفرنسا ويحثهم على التآخي مع الفرنسيين، **وثانيهما** إلى الكولون الفرنسيين يشيد فيه بشجاعة أجداد الفرنسيين وأسلافهم، ويدعوهم إلى التمسك بأراضيهم والدفاع عن ضيعاتهم ومحصول حقولهم ومزارع كرومهم، وأوصاهم بالتزام الانضباط والهدوء[2].

في حين توقع بعض الفلاحين الجزائريين أن يؤدي انتصار الألمان على فرنسا إلى تكرار ما حدث إثر انهزامها في الحرب السبعينية فتنتزع منهم أراضيهم، وفضلوا الالتحاق بجبهة القتال في حالة ما إذا دعتهم فرنسا لذلك، فإن البعض الآخر عقدوا الآمال على تحسن الأوضاع لصالحهم، وأن هزيمة فرنسا في الحرب تحقق لهم مصالحهم الحيوية، فيطردون الكولون ويستعيدون أراضي أجدادهم وآبائهم، فانتزعوا المبادرة بشن هجومات على مزارع الكولون وتخريبها، وشجعهم على ذلك أخبار مفادها أن عمال الأرض لم يأمنوا على رواتبهم بسبب احتمال مغادرة الكولون لضيعاتهم تخوفا من دخول الألمان إلى الجزائر[3].

---

(1)- القوم: «GOUMS» هم المجندون الذين يركبون الخيول، وهم أصلا من الأهالي الجزائريين، يقبلون في جيش الاحتلال وفقا لشروط منها: بلوغ 16 حتى 40 سنة من العمر، وامتلاك فرس -أصيل- والقسم على المصحف الكريم بالوفاء لفرنسا، وفق عقد مدته ثلاث سنوات قابل للتجديد، ومقابل خدماتهم لفرنسا، يستفيدون من قطع أرضية زراعية تتراوح مساحتها من 15 إلى 18 هكتار. Jean AUCOUTIRIER. Op.cit , p38

(2)- Gilbert MEYNIER. L'Algérie révéllée. La guerre de 1914-1918 et le 1er quart du XXéme siècle, Genève- Paris 1981, p 118.

(3)- C.A.O.M G.G.A Carton 9H/16 (rapport du commissaire de theniet el Had en date du 07/09/1914).

ففي دوار بني مهرس (Beni Mehrez) بثنية الحد خرب الفلاحون ستة وعشرون ضيعة أوروبية[1].

وفي منطقة بني شقران (معسكر) عثرت سلطات الاحتلال على نسخ من منشور كتب باليد وبالخط العربي ينسب إلى الشيخ بوراس بن أحمد الناصري[2]، قد وزع على السكان، يحمل تنبؤات بنزول الفرنسيين في سيدي فرج عام 1246هـ ، يتصدى لهم في سنة 1248هـ رجل اسمه عبد القادر، لا يكتب له النصر، ويستولى الفرنسيون على الغابات والأراضي الزراعية[3].

ومهما تكن أسباب هذه الثورة والتي ردها البعض إلى رفض السكان لقرار الحكومة الفرنسية الخاص بتطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية على أبناء الجزائر، فهي ثورة فلاحين سببها الرئيسي والحقيقي هو استيلاء فرنسا على الأراضي الفلاحية الجزائرية، وتحويلها إلى الكولون[4]، بحيث بلغت الأراضي المصادرة في هذه المنطقة أزيد من 39.294هكتار فيما بين 1841-1887[5].

وفي منطقة تيزي وزو تعرضت المراكز الاستيطانية ومزارع الكولون في تادمليت (camp du marechal) والناصرية (Haussonvillers) للنهب والتخريب[6]، ومن الأمور

---

(1)- C.A.O.M G.G.A Carton 9H/16 (rapport du commissaire de police de Theniet El Had en date du 12/09/1914).

(2)- ولد العلامة الحافظ أبو راس بن أحمد بن عبد القادر بن محمد بن أحمد بن الناصر سنة 1150هـ-1737م في قبيلة بني راشد بين جبلي "كرسوط" و "هونت" قرب قرية البنيان جنوب غربي مدينة معسكر غير بعيد من الآثار الرومانية لمدينة "Alamiliaria" ، كرس حياته للعلم، وحفظ علوم العصر، ألف في شتى أصناف العلوم، وسجل آراءه عن أحداث العصر، مكنته رحلاته إلى المشرق والمغرب من مناظرة العلماء والحكام في مسائل الفقه والسياسة والتاريخ... تولى وظيفة إمام في المذاهب الأربعة ومدرسا وخطيبا، له ما يزيد عن 136 تأليف. تتوفر مكتبة مصطفى بن تهامي بمعسكر على 15 مخطوطة لأبي راس، توفي رحمه الله سنة 1238هـ/1823م.

(3)- C.A.O.M – Carton 9H/16 (la révolte des Beni Chougranes).

(4)- غالم محمد «انتفاضة معسكر، أو دينامية النضال الشعبي في مطلع القرن العشرين» مجلة التاريخ، النصف الأول من سنة 1986 الجزائر: م.و.د.ت. ، ص ص 96-99.

(5)- Pierre GOINARD. Op.cit, p401. Voir aussi le D^pt d'Oran et son conseil gl. 1830-1930. pp230 a 236.

(6)- C.A.O.M G.G.A. Carton 9H/16 (Extrait du rapport mensuel du commissaire de la brigade mobile de Tizi Ouzou, en date du 31/10/1914).

التي تدل أن الشعور الشعبي في الجزائر عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى كـــان شـــديد المناوأة للفرنسيين ولمخططاتهم توالي الهجـمات على المراكز الاستيطانية ومزارع الكولون، وقتل المعمرين.

ففي بلدية بلزمة هاجم المتمردون الجزائريون مركز مروانة (Corneille) الاستيطاني، وحرقوا مزارع الكولون ونهبوا المحصول الفلاحي انتقاما من المعمرين الذين انتزعوا منـــهم حوالي 5.500هكتار من أخصب الأراضي الزراعية خلال عام 1903[1].

وهكذا شجعت الظروف الناتجة عن الحرب العالمية الأولى على المقاومة والتمـــرد ضد السلطات الفرنسية في كل مكان.

ففي بلاد الأوراس أصر السكان سنة 1916 على رفض الاستجابة للدعـــوات التـــي وجهت لأبنائهم للمثول أمام اللجان الخاصة بمراجعة قوائم المدعويـــن للخدمـــة العســـكرية الإجبارية، وإجراء الفحوص الطبية، وكان الامتناع جماعيا في كـــل مـــن باتنـــة وبريكـــة ونقاوس. وتذكر التقارير أن الرفض جاء نتيجة الاعتقاد بأن فرنسا لم يعد في مقدورها حكـــم البلاد والسيطرة عليها بعد الهزائم التي تلقتها على يد الألمـــان[2]، حيـــث تطـــور الرفـــض والعصيان إلى عمليات تخريب استهدفت مزارع المعمرين الأوروبيين، ومن ذلك تخريبـــهم لضيعة "كيلرمان" (Killermann) وحرقهم للبرج الإداري في مكماهون (عين التوتة)[3].

ففي أواخر عام 1916 شهدت دائرة باتنة انتفاضة شعبية غطت المناطق التي تعرض أصحابها لعمليات الاغتصاب والمصادرة، بحيث هاجم الفلاحون الجزائريون الذين جـــردوا من أراضيهم مزارع الكولون، وعربات الركاب، وأحرقوا أكوام الحطب والأخشاب[4].

---

(1)- Charles-Robert AGERON. Les Algériens Musulmans et la France, TII, Paris; P.U.F 1968, p 1156.

(2)- C.A.O.M- B/3/209. (Rapport judiciaire, Batna le 14/12/1916).

(3)- C.A.O.M- B/3/209. (P.V. d'enquête de l'administrateur adjoint de la C.M. d'Aïn-Touta le 27/12/1916).

(4)- Mahfoud KADDACHE et Djilali SARI. Op.cit, p43.

وقد اعتبر سكان نواحي باتنة اندلاع الحرب العالمية الأولى فرصة ثمينة لاستعادة أراضيهم الفلاحية، وللعلم فإن عمليات الهجوم على مزارع المعمرين شارك فيها أبناء الفلاحين الجزائريين الفارين من أداء الخدمة العسكرية الإجبارية (دفعة 1916)، وذلك بتحريض من آبائهم، ولم يكتفوا بمهاجمة وحرق برج مكماهون، وقتل رئيس الدائرة والمتصرف الإداري، بل اعترضوا طريق القوافل العسكرية التي جاءت لنجدة الكولون على الطريق الرابط بين باتنة ومكماهون.

قمع جيش الاحتلال هذه الثورة بقصف جوي مكثف، واستولى على 7.929 رأس غنم، و14.511 رأس ماعز، و 266 ثورا، وألقي القبض على 3.000 شخص، حكم على 804 منهم بـ 715 سنة. و 03 أشهر و 09 أيام، وبغرامة تقدر بـ 706.696 فرنك تعويضا للخسائر التي تسببوا فيها للكولون الذين أحرقت مزارعهم[1].

كما اتخذت سلطات الاحتلال أمام هذه التطورات إجراءات لتسليح الكولون بالقنابل اليدوية والبنادق الرشاشة، وأمدتهم بالأسلاك الشائكة لتطويق ضيعاتهم؛ وشكلت لجانا خاصة لحماية ضيعات الكولون ومزارعهم، كما سلمت لرؤساء هذه اللجان مذكرات تتضمن تعليمات صارمة حول تنظيم حماية المعمرين بالضيعات وبالمراكز الاستيطانية، يعود صدورها إلى عام 1908[2].

وأوصت سكان الضيعات في "تامطمة" (Tamatmat) التابعة لبلدية سوق أهراس المختلطة باللجوء إلى مركز دفاع "زرورية" (Zerouria) في حالة أي خطر، كما أبلغت سكان ضيعات "غلال" (Guellal) باللجوء إلى "كولبارت" (عين ولمان) أو إلى سطيف للاحتماء بالقوات العسكرية، لأن ما حدث في مكماهون برهن لهم بأن الفلاحين يريدون النيل من الكولون وطردهم من الأراضي التي استولوا عليها.

وفي منطقة سكيكدة (Philippeville) قتل الفلاحون الجزائريون سنة 1918 عشرين معمرا، واثنين من رجال الدرك الاستعماري، وبعض الأعوان بالخدمات الغابية[3].

---

(1)- Mahfoud KADDACHE et Djilali SARI. Op.cit, p45

(2)- C.A.O.M. G.G.A. B/3/332 (Le Gouverneur Général de l'Algérie a Mr le préfet du département de constantine, Avril 1908).

(3)- Gilbert MEYNIER. Op. cit, p574.

ولاشك في أن محاولة الاغتيال التي تعرض لها الباشاغا سي ندير الـــذي اســتولى على 4.600 هكتار من الأراضي الفلاحية التابعة لقبيلة أولاد سيدي إبراهيم فـــي بوســعادة، ومقتل ابنه على يد الفلاحين[1] تعكس بوضوح تام الملامح البارزة في نظرة الفلاحين العدائية للمعمرين وللأغوات والقياد على حد سواء ممن ابتزوا أراضيهم، وذلك سنة 1921.

ويبدو من خلال هذه الدراسة أن الدافع الكامن وراء ضرب الفلاحين الجزائريين للكولون ولمصالحهم لم يكن سوى مجرد الرغبة في استرجاع ممتلكاتهم. ولما كـــان ســكان الأرياف هم الضحايا الأوائل لعمليات اغتصاب الأرض، بطبيعة الحال فإن رد الفعـــل كـــان نابعا من هذه الأرياف.

وهناك دلائل تثبت بأن عمليات تخريب مزارع الكولون ظلت مستمرة دون انقطاع، ونظرا لطول الموضوع نكتفي بالإشارة إلى بعضها، إذ كثيرا ما رافقت الإضرابات العماليـــة أعمال شغب وعنف، كما حدث ليلة 04 سبتمبر 1937 حيث أحرق العمال المضربون خمســـة أكواخ بضيعة "سبيتري" (SPITERI) ، وتبادلوا طلقات النار مع الحراس، وهو الأمـــر الـــذي استدعى تدخل الدرك الاستعماري، ورضوخ الكولون لمطالب عمـــال الأرض الذيـــن كـــان عددهم في ناحية غرابة (Jemmaps) وزيت عمبة (Gastu) حوالي 2.300 عامل[2].

واقتدى بهم يوم 28 أوت 1937 حوالي 350 عامل بمزرعـــة "داروســـة" (Daroussa) ببلدية بسباس (Randon) ، فرضخ الكولون لمطالبهم، ولم تتخذ ضدهم أي إجراءات عقابيـــة، لاعن الإضراب، ولاعن التخريب الذي لحق بالمزرعة[3].

وخلال شهري فبراير–مارس 1937 شهدت الجهة الغربية من الوطن سلســـلة مـــن الإضرابـــات العمالية شملت تسعة مراكز استيطانيـــة في دائـــرة وهران، وسيـــدي بلعباس

---

(1)- Mahfoud KADDACHE. L'Emir Khaled, Alger: O.P.U. 1987, p92.

(2)- C.A.O.M G.G.A Carton 9H/42 (Rapport du capitaine colona d'istria commandant la section de gendarmerie de philippeville sur une grève, philipperville le 06/09/1937).

(3)- Ibid. (rapport du capitaine CANDIN C^dt la section de gendarmerie de Bône sur des grèves d'ouvriers vendangeurs. Bône le 31/08/1937).

ومستغانم[1] رافقتها أعمال عنف خاصة في سفيزف حيث غادر العمال الحقول والمزارع وشكلوا ثلاثة أفواج، بينما توجه الفوج الأول إلى الكولون لتقديم مطالب العمال، فإن الفوج الثاني قصد ضيعات الكولون لإجبار العمال على التوقف عن العمل، أما الفوج الثالث والمتألف من حوالي مائة عامل فقد جاب أفراده القرى القريبة من سيدي بلعباس، فكسروا العتاد الفلاحي، وأضرموا النار في المستودعات، وفي أكوام الأعلاف، فكانت ضيعة "موديش" (M. MAUDUECH) رئيس بلدية عين البرد الأكثر تضررا وتخريبا.

وفي سيدي بلعباس تراشق المتظاهرون المضربون عن العمل في حقول الكولون مع رجال الدرك الاستعماري بالحجارة والعصى، فجرحوا خمسة عشر حارسا جمهوريا، وثلاثة من رجال الدرك من بينهم رئيس الفرقة[2].

وخوفا من تطور الموقف وتحوله إلى حركة تمرد، تدخل رئيس بلدية عين كيال لإعادة الاستقرار، واقنع الكولون بالتفاوض مع العمال والاستماع إليهم[3].

وفي يوم 05 أبريل 1937 توقف عن العمل في مزارع الكولون بعين تموشنت، وعين كيال حوالي ست مائة عامل، وجاءوا مسلحين بالحجارة وبالعصي يطالبون بطرد العمال المغاربة من مزارع الكولون وتشغيل جزائريين بدلهم، ورفع الأجور. وهاجمت مجموعة منهم ضيعة "شاربونيي" (CHARBONIER) فجرحت ثلاثة عمال مغاربة، غير أن الكولون المسلحين ببنادق صيد تدخلوا لتفريقهم من دون أن يطلقوا رصاصة واحدة[4].

---

(1)- المراكز الاستيطانية التي شهدت إضرابات عمالية هي على التوالي: بوسفر (في 1937/02/11)؛ تليلات (1937/02/13) زهانة "S'lucien" (1937/02/18)؛ سفيزف "Mercier-Lacombe" (1937/03/02)؛ زروالة "Deligny"، سيدي علي بوسيدي "Parmentier"، سيدي حمادوش "Les Trembles" (1937/03/08)؛ عين البرد "Oued imbert" (1937/03/09)؛ عين بودينار "Belle côte" (1937/03/14).

(2)- C.A.O.M G.G.A Carton 9H/42. (le préfet d'Oran au gouverneur général de l'Algérie, Oran le 17/03/1937).

(3)- Ibid. (le maire de la commune d'Aïn Kial à Mr le préfet d'Oran le 07/04/1937).

(4)- Ibid. (Le capitaine Chevalier Commandant la section d'Oran. Rapport du 08/07/1937).

ونظرا لعدم تأييد العمال المغاربة للجزائريين في مطالبهم فإنهم تعرضوا للضرب بضيعات الأخوة «مونسينيغو» (MONSENÈGO) في وادي الخير بمستغانم يوم 09 أبريل 1937، فجرح منهم خمسة عشر عاملا، من بينهم ثلاثة في حالة خطيرة[1].

وفي يوم 09 أبريل 1937 شكل عمال المزارع موكبا يتألف من خمس مائة عامل من الأهالي في منطقة مستغانم، وقصدوا ضيعات الكولون واحدة بواحدة، وأجبروا العمال على إخلائها؛ وفي ضيعة «روكي» (M.RUQUET) انقضوا على الحارس محمد بن شعيب ضربا بالعصى فصرعوه، ولما تدخل المعمر «روكي» صاح في وجهه أحد العمال قائلا « ستطردون قريبا وتعود إلينا أراضينا»[2].

ومثل هذه العبارات تكشف لنا بوضوح بأن الإضرابات العمالية كانت لها خلفيات تاريخية وأبعاد سياسية تهدف إلى انتزاع الأراضي من الكولون وطردهم منها.

ثم حل العمال المضربون بضيعة "كارابو" (Caraboux) فرشقوا العمال الغير مضربين بالحجارة وجرحوا أحدهم، ومن ثم قصدوا ضيعة "مونسونيغو" (Monsonego) وانهالوا على العمال الغير مضربين ضربا بالعصى، نقل منهم أربعة عشرة عاملا إلى مستشفى مدينة مستغانم لتلقي العلاج. وإثر سماعها بالخبر هرعت السلطات الاستعمارية الإدارية والأمنية إلى ضيعة "مونسونيغو" يتقدمهم المتصرف الإداري للمطمر (clinchant) ونقيب الدرك الاستعماري لمستغانم، رفقة ستة دركيين؛ وتذكر التقارير الاستعمارية أن العمال عادوا إلى عملهم في يوم الغد وذلك بعد مفاوضات دامت ساعتين فيما بينهم وبين نائب المتصرف الإداري «سيقي فيلوفا ليكس» (Seguy VILLEVALEX) قبل فيها العمال استئناف العمل مقابل أجر يومي قدره اثني عشر فرنكا[3].

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/42 (rapport des inspecteurs tello et Ourradi au commissaire Chef de la brigade mobile de Mostaganem, le 10/04/1937).

(2)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/42. (Syndicat agricole de Mostaganem. A Mr Roux Freissing Sénateur d'Oran-Mostaganem, le 10/04/1937).

(3)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/42.

وما دام العمال قد ارتضوا استئناف العمل مقابل رفع أجرهم اليومي إلى اثني عشر فركا، فإن القارئ للتقارير الاستعمارية يتوهم بأن عصيان العمال وتمردهم على الكولون كان منشأه انخفاض الأجر اليومي، بينما توقفهم عن العمل هو في الحقيقة رد فعل له بعده السياسي، لأنه يعبر عن عدم الرضى بالعيش الذليل تحت وطأة الكولون الذين أخرجوهم من أراضيهم وحولوهم إلى عمال أجراء.

وهكذا شكلت حروب الاستنزاف والتدمير المستمر لاقتصاد الكولون الزراعي أحد أهم المظاهر المميزة لمقاومة الفلاحين الجزائريين خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين، إلا أنه ينبغي أن يفهم بأن عمليات حرق مزارع المعمرين لم تكن هدفا في حد ذاته، وإنما كانت وسيلة لتحقيق الهدف وهو إجبار الكولون على التخلي عن الأراضي الزراعية التي استولوا عليها.

ومن بين النماذج التي تبرز استخدام الفلاحين الجزائريين لأسلوب حرب الاستنزاف تلك النيران التي أضرموها في الضيعات والمزارع التالية-وهي قليل من كثير- في الجهة الغربية من الوطن، وذلك خلال الفترة المحصورة بين شهري يناير وماي من سنة 1937.

مزارع الكولون التي تعرضت لهجومات الفلاحين بغرب البلاد (01/08 حتى 1937/05/02)[1].

عدد	المزرعة	البلدية	تاريخ الهجوم عليها	الخسائر وتقديرها
01	شال (Schall)	تسالة	1937/01/08	أكوام من التبن
02	فلورنسون أوغستين	طابيا	1937/01/29	أكوام من التبن قدرت بـ1.500 فرنك
03	شرمي (chermi)	تنيرة	1937/02/01	عتاد فلاحي وتخريب للمباني
04	شافنير (Schafener)	طابيا	1937/02/07	أكوام من الأعلاف تقدر بـ 1.200 فرنك

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/41 (Le préfet d'Oran à M^R le gouverneur général de l'Algérie en date du 02/07/1937).

05	لويس وكفير	بودانس	1937/02/05	تكسير 22 شجرة زيتون و11 شجرة فاكهة
06	لويس وكفير	بودانس	1937/02/07	04 أكوام من الأعلاف قدرت خسائرها بـ 750 فرنك
07	زيش (Zech)	بودانس	1937/02/26	20 شجرة فاكهة تقدر بـ 1.000 فرنك
08	جاكيل (Jacquel)	تيلوين	1937/02/14	أكوام من الأعلاف تقدر بـ 300 فرنك
09	براربي (Pradier)	بودانس	1937/02/28	أكوام من الأعلاف تقدر بـ 2.500 فرنك
10	برنارد (Bernard)	بودانس	1937/03/04	أكوام من الأعلاف تقدر بـ 300 فرنك
11	بيلام (Belem)	دولينيي	1937/03/11	أشجار فاكهة
12	أريبرولا (Arberola)	دولينيي	1937/03/11	قطع أشجار الزيتون
13	مارسيلو (Marcelo)	دولينيي	1937/03/11	تخريب المباني
14	كوري (Couret)	دولينيي	1937/03/11	تدمير أربع عربات
15	لوبرايسير (Le Brasseur)	دولينيي	1937/03/11	تدمير أربع عربات
16	بورايس (Bories)	سيدي علي بن يوب	1937/02/16	أكوام من التبن تقدر بـ 1.000 فرنك
17	بيريرا (Perera)	أولاد مبطوح	1937/03/19	04 عربات قيمتها 1.000فرنك
18	شامبوليف	بودانس	1937/03/26	كومة تبن قيمتها 3.000 فرنك

19	لافال أنتوان	طابيا	1937/03/30	محاولة لحرق كومتي تبن
20	بالدوبلين جبرائيل	طابيا	1937/04/03	عشرون محاولة لحرق كومتي تبن الخسائر:300 فرنك
21	فارنيي	سيدي علي بن يوب	1937/04/05	تدمير12 عربة
22	ساردان	سيدي علي بن يوب	1937/04/08	تدمير120 شجرة كروم وقطع شجرة زيتون
23	بايري	سفيزف	1937/04/09	حرق مستودع للأعلاف قدرت خسائره بـ 60.000 فرنك
24	سوفيرا جوزيف	سفيزف	1937/04/09	حرق كومة تبن قيمتها 10.000 فرنك
25	جاكيل	حاسي زهانة	1937/04/12	محاولة حرق ثلاثة أكوام من التبن
26	تريش	بوخنافيس	1937/04/20	تكسير 132 شجرة كروم
27	رافيل	طابيا	1937/04/29	تكسير 134 شجرة مثمرة
28	بيليسيون	تلاع	1937/05/02	كومة تبن قيمتها 500 فرنك

بناءا على التقارير الاستعمارية فإن الإضرابات العمالية لم تكن هي السبب في عمليات التخريب التي استهدفت مزارع الكولون، وكعادتها ردت سلطات الاحتلال سببها إلى انخفاض أجور عمال الأرض، وافترضت أن وقائعها نتجت عن حملة دعاية تكون قد نظمتها

أطراف معادية للكولون، وجهت فيها التهمة إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وإلى الشيوعيين[1]، غير أن استمرار الفلاحين لحرق مزارع الكولون بشكل متواصل يثبت بأن نواة ثورية كانت تنضج بالمنطقة، ويستنتج ذلك من حصر الهجمات في مزارع الكولون الأوروبيين فقط، بينما نجت مزارع الفلاحين الجزائريين من هذه الأعمال التخريبية بما في ذلك المزارع التي يستغلها الخماسون، كما أن المزارع التي تعرضت للتخريب تبعد جميعها عن مراكز الاستيطان الأوروبية.

وقد لا تكون هناك حاجة للبرهان على أن الفلاحين الجزائريين باختيارهم ضرب القاعدة الاقتصادية الزراعية للكولون بالأرياف بأنهم كانوا على درجة كبيرة من مستوى الوعي السياسي ومن مستوى المسؤولية التاريخية، ولما كانت سلطات الاستعمار تدرك ذلك، وتتخوف من تحول غضب الجماهير الريفية إلى ثورة عارمة فإنها أسرعت إلى تحذير الكولون من سوء معاملتهم لعمال الأرض، لاسيما بعد تعرض مزرعة «م. كاريي» (M.CARRIER) بمستغانم لعملية تخريب كسرت فيها خمسون شجيرة كروم، ألقي فيها القبض على المتهمين فاعترفوا بارتكابهم لعملية التخريب، لأن المعمر «كاربي» منعهم من عبور مزرعته التي يشقها ممر يصلهم بحقولهم الزراعية المجاورة له، وعليه قرروا الانتقام منه باقتلاع جذوع الكروم وكسرها[2].

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H/41. (Le préfet d'Oran à Mr le gouverneur général de l'Algérie en date du 02/07/1937).

(2)- Ibid. (Rapport Spécial. Mostaganem le 21/06/1937).

حماية المراكز الاستيطانية (بقوة القانون وبقوة السلاح)

يظهر مما سبق عرضه بأن هجومات الفلاحين الجزائريين على مزارع المعمرين الأوروبيين لم تكن مجرد عمليات تلقائية، وإنما كانت حرب استنزاف حقيقية ورد فعل مقصود ضد الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر[1].

كما أنه أمام عناد الفلاحين الجزائريين واستخدامهم لأسلوب حرق مزارع الكولون وتخريبها كعمل انتقامي، وكأسلوب مماثل لسياسة الأرض المحروقة على نحو ما فعلته القوات الفرنسية في أعقاب احتلالها للجزائر من حرق للمزارع وتخريب وتدمير للقرى الجزائرية عمدت سلطات الاحتلال إلى إصدار قانون في 27 أبريل 1881 ينص على اتخاذ إجراءات وقائية ودفاعية لحماية الكولون وضيعاتهم وذلك في أعقاب ثورة الشيخ بوعمامة؛ وفي 15 أبريل 1908 أصدرت تعليمات اتخذت كقاعدة للدفاع عن الكولون وحماية ضيعاتهم، وعليه أسرعت بعض المستوطنات التي شعرت بخطر الفلاحين إلى طلب الأسلحة والذخائر، ومنها المراكز الاستيطانية التالية: عين يوسف (Lavayssiere) ، عين الطلبة (Guiard)، سليسن، الحصايبة (Magenta)، مزاوغو (Rochambeau)، تلاغ، عين تيدميين، رمشي (Montagnac)، سيدي لخضر (Lapasset) عمي موسي، العالف، عين كرمن، جديوية(St aimé)، عين الحديد (Martimprey) السوقر (Trezel)، عين الذهب (Damiete)، مفتاح سيدي بوبكر (Charrier)، دحموني (Trumelet)؛ أما المراكز الاستيطانية الأوروبية القريبة من بعضها البعض والتي يتجاوز عدد المقيمين بها سبعين مستوطنا، أو التي تمر السكك الحديدية والطرق المعبدة قريبا منها فإنها لم تطلب أسلحة وذخائر حربية، ومنها: جديوية (St aime)، وغليزان والضيعات الواقعة بين عين كرمن وسيدي أمحمد بن علي (Renault)، وعين الحمام (Guillaumet) القريبة من عمي موسى[2].

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton B/3/68.

(2)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 3H/51.

وإلى غاية سنة 1922 ظل خمس وخمسون مركزا استيطانيا يحضى بالحماية في غرب البلاد، من بين هذه المراكز سبعة عشرة بقسم معسكر لوحده هي:هاشم(Dombasle)، سفيزف (Mercier-Lacombe)، ملاكو (Pallat)، وادي الأبطال (Uzes le Duc)، سيدي حسني (Waldeck-rousseau)، فرندة ،عين الحديد، سوقر، عين الذهب، سيدي بوبكر، أفلو، تنيرة، تغاليمات (Tirman)، يوب (Berthelot)، دحموني، واد تاغية[1].

ويظهر من خلال رسائل عمال العمالات إلى الحاكم العام للجزائر خلال سنتي 1929-1930 أن بعض المجالس البلدية قد طلبت من إدارة الاحتلال تجريد الكولون من الأسلحة، نظرا لإحساسها بعودة الأمن والاستقرار، وخفة حدة الصراع بين الفلاحين الجزائريين والمعمرين[2].

وفي سنة 1933 أعطيت تعليمات خاصة لحماية الكولون من ضربات الجزائريين الساخطين عليهم، وذلك في أعقاب الحوادث التي شهدتها عمالة قسنطينة، حيث وزعت الأسلحة على الكولون في خمسة وخمسين قرية استيطانية.

وحتى لا تنهار معنويات المعمرين فإن سلطات الاحتلال الفرنسي قللت من شأن عمليات الهجوم على مزارع الكولون، فلم يرد ولا مرة واحدة في مراسلاتها عبارة هجمات الفلاحين الجماعية أو الفردية على الكولون؛ واكتفت بعبارات «إجراءات أمنية و احتياطية»، «احتمال حدوث أعمال شغب»، أو «بناء على طلب السلطات»، «بناء على الظروف الحالية».

وكان على إدارة الاحتلال أن توزع الأسلحة والذخائر على الكولون لتمكنهم من مواجهة الموقف وما يحمله من خطر، ومن تهديد مصيري على وجودهم في الجزائر، وهكذا استفاد ست وخمسون مركزا استيطانيا في عمالة وهران، وست وثلاثون في عمالة الجزائر، وواحد وسبعون مركزا في شرق البلاد من معدات حربية وذخائر[3]، حيث يظهر من خلال العدد المرتفع للمراكز الاستيطانية التي استفادت من الأسلحة بأن الجهة الشرقية من الوطن كانت فيها مقاومة الفلاحين للكولون أشد وأعنف مما هي عليه في وسط الجزائر وغربها، وهذا على الرغم من قلة تواجد الكولون بها.

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton 3H/52 (Secret, le préfet d'Oran, défense des centres de colonisation).

(2)- Ibid.

(3)- C.A.O.M. G.G.A Carton 3H/51. (défense des centres de colonisation).

وأمام تصاعد العنف واتساع الرقعة الجغرافية للخطر الاقتصادي على الكولون وزعت إدارة الاحتلال الأسلحة والذخائر الحربية على المعمرين في تسعة عشرة مركز استيطاني منها خمسة مراكز في الغرب (تغاليمات، يوب، الهاشم، عين الطلبة، سيدي بن عدة) وثمانية في الوسط (بير اغبالو، خميستي، مهدية، أوعمرية، العبادية، تادمايت، حمام ريغا، دراق) وستة في الشرق (الأمير عبد القادر، زرارية، عين مخلوف، سيدي مروان، غرارم، تادمايت)[1].

واستمرارا للموقف الأمني على هذا النحو في الشرق الجزائري، تدخل الدرك الاستعماري واعتبر قسنطينة، وعين البيضاء، وميلة، وكوندي سمندو (زيغود يوسف حاليا) وعنابة وسكيكدة، وجيمايس (عزابة حاليا) والعروش وقالمة وسوق أهراس نقاطا عصيبة في حاجة إلى دعم[2]؛ وطالب السلطات الاستعمارية برفع أعداد الدرك ومضاعفة الحراسة، ونظرا إلى الاضرابات عن العمل في مزارع الكولون، وقتل الخونة من المتعاملين مع الاستعمار، والتعصب للدين الإسلامي على أنه نشاط مخل بالأمن العام، فإنه على هذا الأساس أصدر عامل عمالة قسنطينة تعليمات تدعوا إلى تسليح الكولون لتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم في حالة هجوم الفلاحين الجزائريين عليهم؛ وطالب بتدخل الطيران وسلاح الدبابات ومدفعية الميدان في حالة نشوب ثورة بالأرياف في الشرق الجزائري[3]، وركز على حماية الأرياف التي يتواجد بها الكولون.

وفي لقاء جمعه بنوابه يوم 02 أكتوبر 1934 أوصى عامل عمالة قسنطينة باتخاذ الإجراءات الأمنية التالية:

- تسليح الضيعات المنعزلة.
- إخلاء المراكز الاستيطانية: على السكان الأوروبيين مغادرة المراكز الاستيطانية المحرومة من الحاميات العسكرية ومصالح الدرك الاستعماري، ومقاومة الهجومات بما توفر لديهم من وسائل، والانسحاب إلى أقرب مركز استيطاني أو ملجأ يوفر لهم الأمن.

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton 3H/52. (défense des centres de colonisation, en date du 11/05/1934).

(2)- C.A.O.M. Carton B/3/332 (Constantine le 09/08/1933).

(3)- C.A.O.M. Carton B/3/32 (la défense des compagnes en cas d'émeutes en Algérie).

وأشار عامل العمالة في تعليماته بأن أسلحة وذخائر ستحتفظ بها مقـــرات الـــدرك الاستعماري لتوزع على الكولون في حالة تعرضهم لاعتداءات من قبل الأهالي.

ونصت خطته الأمنية على إبعاد المجندين الجزائريين في جيش الاحتلال وحصرهم في مواقع معينة داخل المراكز الاستيطانية.

وللعلم فقد طلب رؤساء بلديات سدراته، وفج مزالة، والميلة، والطهير من السلطات الاستعمارية بإنشاء مطارات تهبط فيها، وتقلع منها الطائرات الحربية، أما رئيس بلدية قرقور المختلطة فقد تأسف على الطابع الجبلي لبلديته[1].

لم تجد فرنسا من وسيلة للحد من مفعول جهود الفلاحين -في حربهم طويلة الأمـد- الرامية إلى تخريب اقتصاد الكولون سنة 1937 سوى تسليح المستوطنين وحملهم على البقـاء في ضيعاتهم والدفاع بأنفسهم على مزارعهم؛ غير أن الفلاحين الجزائريين جابـهوا الخطـة الدفاعية عن الكولون وضيعاتهم بمهاجمة الحاميات العسكرية والاستيلاء على كميـات مـن الأسلحة والذخائر[2].

وخلال عام 1938 وزعت الإدارة الاستعمارية على المعمرين المقيميـن فـي سـتة وخمسين مركز استيطاني 2.443 بندقية و 273.720 خرطوشة في عمالة وهران.

وللتذكير فإن سلطات الاحتلال كلـما أحست بـخطر يهدد المعمرين إلا أسـرعت بتسليحهم، وهذا ما حدث خلال أعوام 1881، 1889، 1932، 1933، 1937، 1938، لاسـيما فـي غرب البلاد حيث يتواجد المستوطنون الأوروبيون بكثرة، كما سبق لها أن قـامت بـترحيل بعض الكولون من الضيعات المنعزلة تحت حراسة جيش الاحتلال حماية لهم من ضربـات الفلاحين كما حدث مع كولون نصر الدين (Masque ray)، والسواقي في عام1935[3].

---

(1)- C.A.O.M. Carton B/3/32 (la défense des compagnes en cas d'émeutes en Algérie).

(2)- C.A.O.M. G.G.A Carton 3H/52 (défense des centres de colonisation, en date du 06/10/1938).

(3)- C.A.O.M. G.G.A Carton 3H/51 (défense des centres de colonisation, en date du 01/07/1935).

وخوفا من استغلال الجزائريين فرصة اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939-1945) ومهاجمة المراكز الاستيطانية وإخراج الكولون منها واستعادة أراضيهم أصدرت سلطات الاحتلال منشورا في 21 سبتمبر 1939 -تحت رقم 1114- يلزم رؤساء البلديات والمتصرفين الإداريين بوضع قوائم للأشخاص المكلفين بالحراسة الدورية داخل المراكز الاستيطانية على أن يكون هؤلاء من أبناء الكولون، فسارع المعمرون إلى الإعراب عن مخاوفهم بتسجيل أنفسهم، لأن شدة عداء الفلاحين للكولون ازدادت حدة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية.

ومن الإجحاف القول بأن الشبان من أبناء الكولون اهتموا لوحدهم بحراسة المراكز الاستيطانية والضيعات، فضمن قوائم الحراس وجدت أسماء لأشخاص يزيد عمرهم عن السبعين سنة، كما تدل على ذلك قائمة الحراس التي أعدها مركز عين الكبيرة الاستيطاني (Perigotville) بعمالة قسنطينة[1].

وأخذت سلطات الاستعمار كل الاحتياطات اللازمة لضمان أمن الكولون أثناء الحرب العالمية الثانية، فجندت متطوعين من المزارعين الأوروبيين وأمدتهم بالأسلحة والذخائر الحربية ليتولوا هم بأنفسهم حراسة ضيعاتهم وممتلكاتهم؛ ففي إقليم قسنطينة سلمت الإدارة الاستعمارية 3.945 بندقية من عيار 08 مم ، و 1.183.500 خرطوشة للمعمرين في ثلاثة وأربعين مركز استيطاني، كما استفاد المعمرون في ثلاثة وخمسين مركز استيطاني في إقليم الجزائر الوسطى من 4.210 بندقية و 1.263.000 خرطوشة من نفس العيار، وزعت منها 250 بندقية على مركز تيسمسيلت (Vialar)، و 300 بندقية على مركز شرشال، أما إقليم وهران فقد استفاد فيه خمس وخمسون مركزا استيطانيا من 2.310 بندقية و 693.000 خرطوشة من ذات العيار، سلمت منها 140 بندقية لمركز تلاغ لوحده[2].

وخوفا من تكرار الأحداث التي شهدتها جبال بني شقران سنة 1914 ، وحتى لا تتعرض ضيعات الكولون للنهب والتخريب في هذه المنطقة، فإن فرنسا قدمت للكولون المقيمين بمدينة معسكر 400 بندقية من طراز 1886/93، و 06 بنادق رشاشة من طراز FM 24 - 29، و06 رشاشات من نوع (Hotchkiss) ، ومدفعي هاون عيار 81 مم، و30 مسدسا عيار 7,65مم؛ أما

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A. Carton B/3/68.

(2)- C.A.O.M. G.G.A Carton 3H/51 (Organisation, défense des centres de colonisation).

المراكز الاستيطانية التابعة لدائرة معسكر فوزعت فيها على مركز وادي تاغية 30 بندقية، وعلى مركز "دومبال" (هاشم) 10 بنادق، وعلى مركز فرندة 50 بندقية، وعلى فرطاسة (وادي الأبطال) 30 بندقية، وعلى شاريي (سيدي بوبكر) 20 بندقية، كلها من طراز 1886/93[1].

كل هذا يوحي بخوف الاستعمار الفرنسي من خطر الفلاحين الجزائريين؛ وعليه أمعن في سياسة الحذر والاحتياط بتوزيع الأسلحة النارية على المعمرين الأوروبيين، وعاد إلى تطبيق التعليمات الخاصة بالدفاع عن المستوطنات التي صدرت في 15 أبريل 1908[2].

والرد السريع لسلطات الاحتلال لقمع مظاهرات 08 ماي 1945 بسطيف وقالمة وخراطة وبعنف شديد يثبت بأن إدارة الاحتلال كانت محضرة ومهيئة مسبقا للصدمة وللضرب بقوة.

وبدوره كان حزب الشعب الجزائري -المحظور- يتوقع هو الآخر رد فعل عنيف من قبل إدارة الاحتلال، وعليه، أعطى تعليمات لمناضليه في المدن والأرياف، بحمل السلاح والاستعداد للرد إذا ما تعرضوا لهجمات أو لعمليات قمع محتملة الوقوع من جانب القوات الاستعمارية الفرنسية، من دون أن يعطي أوامر تدعو للثورة أو تحرض عليها.

وفي الوقت الذي كان فيه المتظاهرون يوم 08 ماي 1945 بسطيف يحملون لافتات كتبت عليها «تحيا الجزائر المستقلة» «يسقط الاستعمار» «اطلقوا سراح ميصالي» «تسقط الشيوعية»، فإن مجموعات من المناضلين في حزب الشعب وأحباب البيان والحرية كانت تجوب القرى وهي تحمل السلاح[3].

وبعد وقوع حوادث 08 ماي 1945 قرر مناضلو حزب الشعب الجزائري تعميم الأزمة في كامل البلاد، فأوفدوا سبعة وعشرين مناضلا إلى مختلف جهات الجزائر لتخفيف العبء على الإقليم القسنطيني[4]، وذلك بمهاجمة المراكز الاستيطانية الصغيرة[5]؛ ولما كان الحقد والخوف متمكنا من نفوس المستوطنين فإن القمع كان بلا رحمة ولا شفقة.

---

(1)- C.A.O.M. G.G.A Carton 3H/51 (Tableau des répartitions de défense des places et des centres de colonisation, le 08/04/1941).

(2)- Ibid. (Alger, le 07/06/1941).

(3)- Mohamed TEGUIA . Op.cit, p 102.

(4)- Ibid, p 104.

(5)- شارل روبرت أجيرون. تاريخ الجزائر المعاصرة. 1830-1976. ترجمة عيسى عصفور، الجزائر: د.م.ج، 1982، ص 150.

خاتمة

من خلال هذه النظرة الخاطفة والدراسة المتواضعة يمكننا استخلاص جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- إن الثورات المتتالية التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي كانت جميعها نتيجة حتمية للمسألة الزراعية، وجاءت كرد فعل طبيعي على سياسة التعمير؛ وأن فشل هذه الثورات تسبب في خسارة المزيد من الأراضي الفلاحية ومضاعفة عدد المستوطنات الأوروبية في الجزائر.
- إن الحرب على الاستعمار كانت نتيجة منتظرة، لأن بطرد الفلاحين الجزائريين وترحيلهم من أراضيهم نحو المناطق الجبلية والصحراوية وتحويلهم إلى عمال أجراء تكون إدارة الاحتلال الفرنسي قد ارتكبت خطأ حقيقيا تتعدد أشكاله (سياسي، اقتصادي، اجتماعي)؛ لأن الفلاحين الذين تحولوا إلى أجراء يعملون في الأراضي التي كانت لهم ملكا من قبل لن يطول صبرهم حتى يثوروا ويتمردوا تعبيرا عن غضبهم.
- إن الأراضي الفلاحية المغتصبة كانت هي الباعث الرئيسي والمباشر لاستياء الفلاحين وتمردهم على الكولون.
- إن النضال ضد الظلم وضد سياسة الإفقار قد امتزج لدى الفلاحين الجزائريين بالنضال في سبيل استرجاع الأرض وتطهيرها من الكولون، وأن تعلقهم بها كان على الدوام عامل مقاومة.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نؤكد بأن عملية اغتصاب الكولون لأراضي الفلاحين الجزائريين كافية لأن تكون سببا ليس فقط في تمرد الفلاحين وعصيانهم، وإنما سببا في الدفع بهم إلى قتل المعمرين وسفك دمائهم واستخدام وسيلة العنف الشديد ضدهم، وأخذ حقهم منهم بالقوة.

الفصل السادس: اهتمامات ثورة أول نوفمبر 1954 بالأراضي الفلاحية

تمهيد

- لمحة وجيزة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري عشية اندلاع ثورة نوفمبر 1954

- مكانة الأراضي الفلاحية في مواثيق ثورة أول نوفمبر 1954

- صور من العنف الثوري الممارس ضد الكولون

أ- حرق مزارع المعمرين

ب- استخدام العنف ضد غلاة الكولون

- موقف إدارة الاحتلال من عمليات تخريب المجاهدين لمزارع الكولون

خاتمة

تمهيد

تتناول هذه الدراسة الوجيزة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف الجزائري غداة اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، والتي يستشف منها أسباب ممارسة المجاهدين للعنف الثوري، واستخدامهم المفرط للقوة، وسلوكهم لتكتيك حربي ثوري، إكراها للكولون على مغادرة الأراضي التي استولوا عليها.

ويتضمن الفصل الآراء والأفكار التي طرحتها مواثيق ثورة أول نوفمبر 1954 فيما يتعلق بملكية الأراضي الفلاحية.

ويكشف عن خطورة حرب المزارع وما ترتب عنها من إنهاك للقدرات الاقتصادية للمعمرين وما حققته للثورة التحريرية من مكاسب استراتيجية.

ويطلعنا في الأخير بدق فرسا ناقوس الخطر بالتحرك للقيام بإجراءات عسكرية - أمنية، وقائية - لحماية الكولون وممتلكاتهم، ووضع خطط اقتصادية - إصلاحية - للنيل من الثورة.

لمحة وجيزة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري عشية اندلاع ثورة نوفمبر1954

ظلت الزراعة في الجزائر تمثل الفرع الاقتصادي الأكثر أهمية بمساهمتها بنسبة 40 % من الإنتاج، وتشغيلها لـ 80 % من الفئات النشيطة، ومع هذا هبط متوسط حصة الفرد من الحبوب المقدرة بـ 3,8 قنطار لمدة خمسين سنة (1905-1955) إلى 22 قنطار للفرد الواحد سنويا، كما سيبين لاحقا.

حسب الإحصائيات الزراعية فإنه من بين 630.732 فلاح جزائري كان 438.483 فلاحا يمتلكون أراضي فلاحية لا تتجاوز مساحة الواحدة منها 10 هكتارات ما يعادل نسبة 69 % من مجموع المساحة، بينما كانت باقي المساحات موزعة على الشكل التالي:

* 167.170 فلاح يمتلكون أراضي تتراوح مساحتها بين 10 إلى 50 هكتار.
* 16.815 فلاح يمتلكون أراضي تتراوح مساحتها بين 50 إلى 100 هكتار.
* 8.490 فلاح يمتلكون أراضي تزيد مساحتها عن 100 هكتار.
* المساحة المخصصة لزراعة الحبوب وأشجار التين والزيتون تقدر بـ 7.349.100 هكتار ذات مردود ضئيل[1].
* أخصب الأراضي الفلاحية كانت بحوزة الكولون، أو بين أيدي الأقلية الإقطاعية الجزائرية -المتعاملة مع الاستعمار- .
* 440.000 فلاح جزائري فقير يمتلكون أراضي تقل مساحتها عن عشر هكتارات، زيادة على 570.000 عامل زراعي (فلاح بدون أرض)؛ وفقط 150.000 هو عدد العاملين الدائمين في الزراعة، أما الباقي فهم موسميون[2].

وإلى جانب مليون من البروليتاريين الزراعيين يضاف مليون ونصف المليون من الرجال والنساء في الأرياف، محرومون تماما من كل نشاط، يستفيدون من خدمات اجتماعية تحت غطاء المساعدات العائلية.

---

(1) - Mohamed TEGUIA. Op. cit, p 155.

(2) - Ibid. p 156.

وفي عام 1954 كان القطاع التقليدي للاقتصاد المعاشي يجمع حوله 5.200.000 جزائري؛ ويفسر انعدام التوازن في توزيع الأراضي الزراعية بين الفلاحين الجزائريين والمعمرين بالحقائق الرقمية التالية :

* 25.000 مزارع أوروبي نصفهم في القطاع الوهراني يستولون على 2.720.000 هكتار[1] بمعدل 108 هكتار للمزارع الواحد[2].

* 532.000 مزارع جزائري يستفيدون من 7.672.000 هكتار بمعدل 14 هكتار للمزارع الواحد.

وهذا التجميع الكثيف للأراضي الزراعية بين أيدي الكولون آل إلى نتائج عادت بالنفع على كبار المعمرين الذين ازدادت مساحات أراضيهم اتساعا، حيث انتقل متوسط حيازة الكولون الواحد منهم من 89 هكتار سنة 1929 إلى 108 هكتار سنة 1952 [3].

أما متوسط الملكية الأرضية لصغار الكولون فكان 28 هكتارا في حين كان متوسط الملكية الفلاحية لصغار الفلاحين الجزائريين لا يتعدى 05 هكتارات[4].

وفيما يخص المساحات الزراعية -الاستغلالية- الكبرى للأوربيين، فإن الأرقام الموالية كافية للتدليل على التمايز الواضح بين القطاعين الزراعيين الجزائري والأوروبي، فقد كانت الشركة الجزائرية تمتلك 70.000 هكتار، والشركة الجينوفوازية 20.000 هكتار، وشركة الفلين بالقبائل الصغرى 50.000 هكتار، وللمعمر «دوسي» (DUSSAIX) 18.000 هكتار، وللمعمر «كريون» (CRILLON) 13.000 هكتار، وللمعمر «كالان» (CALAN) 6.000 هكتار، يضاف إلى ذلك تغطية الكروم لمساحة تقدر بـ 400.000 هكتار، يمتلك الأوروبيون

---

(1)- Jean DESPOIS. L'Afrique blanche. T: 1er, 3em edit, Paris: P.U.F. 1964, p 355.
Voir aussi: Charles . Hennri-FAVROD. La révolution Algérienne, Paris, plon 1959, p 122.
Voir aussi: ZDRAVKO Pecar. Algérie: témoignage d'un reporter yougoslave sur la guerre d'Algérie. Alger S.N.E.D. 1987, p 295.

(2) - يمتلك الكولون الأوروبيون مساحات أرضية تقدر بـ 2.720.000 هكتار، تتوزع بالشكل التالي: 8000 عائلة لكل منها 10 هكتار، 7.000 عائلة لكل منها 10 حتى 15 هكتار، 4.000 عائلة لكل منها 50 حتى 100هكتار؛ 5.000 عائلة لكلمنها 100 حتى 500 هكتار، بينما 1.000 عائلة يمتلك كل منها 500هكتار، أما 70 معمرا فرنسيا فبحوزتهم 200.000 هكتار. (المرجع السابق ص 295).

(3)- François et Collette JEANSON. L'Algérie H.L.L. Alger. E.N.A.L. 1993, p p 149-150.

(4)- Ibid, p 150.

نسبة 90 % منها؛ وقد مثلت لوحدها ثلثي الإنتاج الكلي للزراعة سنة 1953، بحيث بلغت مداخيلها 60 مليار فرنك من بين 140 مليار فرنك التي كانت تمثل القيمة الإجمالية لكامل قطاع الزراعة؛ إلا أن مليوني هكتولتر فقط من بين 18 مليون هكتولتر المنتجة في الجزائر كانت تستهلك محليا، لأن المسلمين الجزائريين لا يستهلكون الخمور.

وفي حين بلغ إنتاج الكروم 58.500.000 هكتولتر سنة 1953 في فرنسا، فإنه لم يتجاوز 16 مليون هكتولتر في الجزائر، فأقلقت هذه الوضعية الكولون وإدارة الاحتلال في الجزائر، وبدأ التفكير في التخلي عن إنتاج الخمور الرديئة باستبدالها بإنتاج أجود، إلاّ أن عملية اقتلاع الكروم ستكلف الدولة من 50.000 حتى 100.000 فرنك للهكتار الواحد، كما أن بناء خزانات لحفظ الخمور سوف يكلف الخزينة 70 مليار فرنك، وهو الأمر الذي أبقى الأمور على حالها؛ وبينما كان الكيلوغرام من الطماطم يساوي 30 فرنكا في الأسواق الجزائرية، فإنه أمام زيادة محصول الطماطم خلال هذا الموسم لجأ الكولون إلى إتلافها بعد جنيها، أو تركها لتتحل وتتعفن داخل الحقول.

وأمام الزيادة السكانية للجزائريين، وتجزأ أراضيهم الفلاحية (الإرث) وقلة مردودها الهكتاري (05 حتى 07 قنطار في الهكتار الواحد)، والإنجرافات التي تهلك سنويا حوالي 50.000 هكتار، زد على ذلك اقتطاع الدولة لأراضي زراعية من الجزائريين للصالح العام، فإن نصيب الفرد الجزائري من الحبوب قد نزل إلى قنطارين خلال سنة 1953 بعدما كان 05 قنطار سنة 1871، و04 قنطار سنة 1900، و 2,5 قنطار سنة 1940[1] وهو الأمر الذي تطلب استيراد 900.000 قنطار من الحبوب سنة 1951[2].

أما الحمضيات التي شهدت زيادة في الإنتاج بسبب توسيع الكولون لمساحاتها الزراعية فإن غلالها كانت تصدر إلى الخارج، ففي سنة 1953 بلغت صادراتها 2.443 مليون قنطار مقابل 775 قنطار سنة 1938[3]، أما قيمة الصادرات الزراعية فقد بلغت 105 مليار فرنك من ضمن محصول زراعي إجمالي يقدر بـ190 مليار فرنك في وقت كانت فيه

(1)- محمد حربي. الثورة الجزائرية. سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، الجزائر 1994، ص89.

(2)- Bull de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 1 au 15/06/1954. N° 1340. NA/5, p 187.

(3) - Francis et Colette JEANSON. Op . cit, pp 151-152.

الجماهير الجزائرية تعاني من سوء التغذية[1]. أما تربية المواشي التي تمثل إلى جانب الحبوب الثروة الأساسية للفلاح الجزائري فقد هبط إنتاجها هي الأخرى، فإن المعدل الذي كان يقدر بـ 35 بقرة، و156 ماشية لكل مائة ساكن فيما بين 1934–1941 أصبح 23 بقرة، و134 ماشية لكل مائة ساكن فيما بين 1948–1953[2].

وبحلول عام 1954 كان الأوربيون يمتلكون 22.037 ضيعة مساحتها 2.726.000 هكتار، ومنتوجها يمثل 66 % من جملة الإنتاج الفلاحي، و 55 % من جملة المنتوج الجزائري؛ وكانت مداخيلهم تبلغ 93 مليار من الفرنكات، كما كانت الفلاحة الأوروبية تعمل من أجل السوق (03 إلى 04 % فقط للاستهلاك الذاتي)؛ أما الجزائريون فكانوا يستغلون 630.732 ضيعة؛ 20.000 منها تستغل حسب الأساليب الرأسمالية، و 70 % منها لا تفي بحاجة مستغليها[3].

(1) – Francis et Colette JEANSON. Op. cit, p 163.

(2) – G.G.A. Service d'information et de documentation, articles de presse Française ou étrangère concernant l'Algérie, Juillet – Août 1954, N° 08, p 19.

(3) – Ibid. Voir aussi: Pierre GOINARD. Algérie: l'œuvre Française, Paris 1984, p 151.

الحالة الاجتماعية

في حين شهد عدد الأوروبيين المقيمين بالجزائر خلال المرحلة من 1945 إلى 1954 تناقصا في السكان قدر بـ 27.000 نسمة، نرى عدد السكان الأهالي يتزايد بـ 1.470.000 نسمة؛ وللعلم فقد شهدت هذه الفترة تمركز نسبة 13 % من مجموع سكان الجزائر بالمدن الساحلية مثل الجزائر ووهران وعنابة، ونسبة 87 % المتبقية تتوزع على المدن الداخلية والأرياف.

كانت البرجوازية الريفية الممثلة لـ 4 % من سكان الريف تشكل أعلا طبقة داخل المجتمع الريفي وعدد أفرادها لا يتجاوز 25.000 شخصا، تتجاوز ملكية الواحد منهم 50 هكتارا، أما نسبة الـ 96 % المتبقية فيتشكل منها الجمهور الريفي -الذي سوف يشارك بقسمه الأكبر في حرب التحرير- وهذا القسم بالذات مجزء، فمنه حوالي 160.000 فلاح صغير يمتلكون أراضي استغلالية تتراوح مساحتها بين 10 و 50 هكتار ويشكلون البرجوازية الريفية الصغيرة والمتوسطة.

أما الجزء الأكبر من المستغلين الزراعيين فيجمع 440.000 فلاح فقير لا تتجاوز المساحة الأرضية للواحد منهم 10 هكتارات، ويشكلون حوالي 70 % من مجموع الفلاحين ومن هؤلاء الفلاحين انبثقت البروليتاريا الفلاحية المقدر عدد أفرادها بـ 112.000 عاملا دائما، و459.000 من العمال الموسميين، يضاف إليهم مليون ونصف مليون فلاح بدون عمل[1] كما أشير إليه سابقا، ومع أن هذه الأرقام لا تتفق مع تلك التي أوردها الكاتب ميشال لوني فيما يخص العمال الزراعيين خلال سنة 1954[2]، فإنها على الرغم من ذلك تؤكد لنا صحة التراجع الذي أصاب القطاع الفلاحي الجزائري، وتحول الفلاحين الجزائريين من ملاكين وأسياد على أراضيهم إلى عمال أجراء في مزارع الكولون، وذلك بعد أن عجزت أراضيهم الفلاحية عن ضمان استمرارية الإنتاج الزراعي الكافي لهم.

---

(1) - Mohamed TEGUIA. Op . cit, p p 230 –231.

(2) - 357.000 أجير يومي؛ 77.100 عامل موسمي؛ 108.000 عامل دائم؛ و1.438.300 شخص يصنفون كعمال زراعيين تحت اسم : «اليد العاملة الزراعية العائلية». وعموما يوجد في الجزائر 500.000 فلاح، و2.000.000 عامل زراعي. Michel LAUNAY. Op . cit, p 281.

أما معدل الدخل الزراعي للفلاح الجزائري فكان خلال سنة 1954 لا يتعدى 22.000 فرنك سنويا، بينما كان متوسط دخل الفلاح الأوروبي يتجاوز 78.000 فرنك سنويا[1].

وانطلاقا من متوسط المساحات الأرضية الاستغلالية التي يمتلكها الفلاحون، وبناء على المداخيل السنوية لكل منهم، يمكن إخضاعهم للتقسيم التالي:

- الفلاحون الميسورون المستخدمون ليد عاملة دائمة وموسمية.
- الفلاحون المتوسطون الممتلكون لأراضي أقل اتساعا، ولكن في حاجة دائمة إلى أيدي عاملة إضافية.
- الفلاحون الصغار الممتلكون لأراضي أقل اتساعا بشكل مؤقت، أو عن طريق الاستئجار بما يمكنهم من عدم اللجوء إلى اليد العاملة.
- البروليتاريون وهم الفلاحون الذين لا يسعهم العيش من منتوج أراضيهم ما لم يتحوّلوا مؤقتا إلى أجراء أو عمال موسميين[2] وهم الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان الريف الجزائري.

أما ديموغرافيا فتدلنا إحصائيات سنة 1954 أنه من بين حوالي عشرة ملايين نسمة في الجزائر، يوجد 1.230.000 نسمة من أصل أوروبي (11 % من مجموع السكان)، وأن عدد السكان المسلمين الجزائريين (الأهالي) قد تضاعف بثلاث مرات فيما بين 1856–1954، كما قدّر عدد المواليد بـ 320.000 مولود سنويا، وهو الأمر الذي رفع نسبة الفتوّة في المجتمع الجزائري بحيث أصبح 50 % من السكان تقل أعمارهم عن العشرين سنة (3.700.000 نسمة)، و45 % بين العشرين والستين سنة (3.330.000 نسمة)، و 05 % أعمارهم فوق الستين سنة (370.000 نسمة)[3].

كما أن نسبة الوفيات المقدرة بـ 8 % لم تؤثر على الزيادة الطبيعية لدى الجزائريين (3,8 %). ورغم المجاعات المتلاحقة وأعمال الإبادة، واصل الشعب الجزائري نموه، فعدد السكان -الأهالي- الذي كان يقدّر بـ 2.733.000 نسمة سنة 1860، ارتفع إلى

(1)- Slimane CHEÏKH. L'Algérie en armes ou le temps des certitudes, Alger: O.P.U. 1981, p 169.

(2) - Francis et Colette JEANSON. Op . cit, p 163.

(3) - ينظر: جوان جيلسبي. ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، مراجعة راشد البراوي، الدار المصرية للتأليف 1959، ص 46.

3.577.000 نسمة عام 1891، ليصبح 4.923.000 نسمة عام 1931، ليبلغ 8.460.000 نسمة عام 1954، إلا أن هذا النمو لم يصحبه تطور في الخيرات وتوزيعها. وجراء ذلك الإنفجار الديمغرافي شكل النزوح إلى المدن تحدّيا آخر للنظام الاستعماري[1]، فلم يبق للبطالين في الأرياف من حل سوى الهجرة نحو المدن الداخلية -حيث ازدحمت بهم الأحياء القصديرية- أو نحو فرنسا أين كانت تنتظرهم الأعمال الأشد شقاء بسبب عدم تأهيلهم مهنيا؛ فعلى سبيل المثال: من بين 155.000 عامل جزائري في فرنسا كان يوجد 115.000 عامل يدوي غير مؤهل يستغلون وفق تعهدات لا تخضع لشرائع العمل؛ وتشير التقديرات أن سبع (1/7) سكان الريف ممن كانت تتراوح أعمارهم بين 20 و59 سنة دفع بهم الفقر إلى الهجرة إلى فرنسا؛ وفي بلاد القبائل فإنه من ضمن عشرة رجال كان خمسة يهاجرون إلى فرنسا[2].

وفي الوقت الذي نزلت فيه الأزمة الاقتصادية بويلاتها على رأس الفلاحين الجزائريين وعمال الأرض إلى حدّ تخليهم عن أراضيهم والهجرة إلى فرنسا سعيا وراء لقمة العيش؛ وحتى لا يرتفع ثمن اليد العاملة الفلاحية، فإن المعمرين فتحوا المجال واسعا أمام العمال المغاربة للعمل في حقولهم تعويضا لليد العاملة الجزائرية، حيث تجاوزت اليد العاملة الزراعية الأجنبية في الجزائر نسبة العاملين بحقل الزراعة، فمن بين 150.000 عامل أجنبي بالزراعة في القطاع الوهراني يوجد 115.000 من إقليم الريف المغربي، وهذا على حساب الجزائريين الذين ضربتهم البطالة[3].

وإن كانت أوقات العمل في فرنسا لا تتعدى 08 حتى 09 ساعات في اليوم، فإن العمال الجزائريين كانوا يتجاوزون 12 ساعة وحتى 14 ساعة يوميا. وفي سنة 1954 كان دخل الفلاح الجزائري يبلغ 17,691 فرنكا مقابل أزيد من 800.000 للمعمر[4]. أما أجر العامل الزراعي الموسمي فكان لا يخضع لأي تشريع، وما على العامل في مزرعة الكولون سوى قبول الأجر المفروض في غياب الرقابة. وأسوء الأجور كانت تلك التي يتلقاها عمال الحلفاء بالهضاب العليا؛ وخلافا للعمال الفلاحين في فرنسا، فإن العمال الفلاحين في الجزائر

(1) – محمد حربي. الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 128.

(2) – Francis et Colette JEANSON. Op . cit, pp 167-170.

(3) – G.G.A. Bull de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) du 16 au 30/04/1954, p 114.

(4) – محمد حربي، المرجع السابق، ص 89.

كانوا لا يستفيدون من المنح العائلية؛ وحتى عام 1953 لم تكن سوى 1.240 عائلة بـــ 2.718 طفل تحضى بالمنح العائلية التي كانت تسدد من قبل صندوق التأمينات التعاونيـــة للقـــرض الفلاحي (Caisse d'assurance mutuelle de crédit agricole)، زد على ذلك فإن عمـــال الزراعـــة كانوا يعانون من التفرقة في المعاملات، فالموسميون لا يتمتعون بالضّمان الاجتماعي خلافـــا للدائمين (170.000 عامل في الزراعة بصفة دائمة سنة 1953)؛ أما التعويض عـــن حـــوادث العمل بالنسبة للعمال الزراعيين فلا ذكر له، فشأنه شأن العطل المرضية التي لا تعوض.

كما طبقت سياسة عنصرية بين العمال الزراعيين إن في تحديد الأجور أو توزيـــع المهام، والجدول الموالي يبين لنا تطور بنية الأجور فيما بين 1913–1930 .

السنة	الأوروبيون	الجزائريون
1913	06 حتى 08 فرنكان	02,5 فرنكا
1920	10 حتى 12 فرنكا	05 حتى 06 فرنكا
1930	16 حتى 18 فرنكا	13 حتى 14 فرنكا

المرجع: عبد اللطيف بن اشنهو. تكون التخلف في الجزائر، الجزائر: ش.و.ن.ت،(د.ت)، ص 30.

الرعاية الصحية لسكان الريف فلا مجال للحديث عنـــها، فـــداء الملاريـــا (حمـــى المستنقعات) والتيفوس (الحمى الصفراء) بلغت إصاباته نسبة 168‰ سنة 1952، أمـــا نســـبة مرض السّل فقد بلغت 181 ‰، بينما بلغت الوفيات لدى الأطفال البالغين من العمر أقل مـــن خمس سنوات 50 %[1]، وبعد اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 بدأت مآسي الفلاح الجزائـــري تطرح نفسها بصورة جدية. فـــبين شهر ديسمبر 1954 وشهر فبراير 1955 ضربت فرنســـا على سكان الأرياف الجزائرية حصارا اقتصاديا بحجزها لكميات هامة من الحبوب والتمور –100 قنطار من المواد الغذائية كما أوقفت قوافل محملة بالمواد الغذائية بحجة أنها موجهـــة للثوار[2].وحولت مليار و330 مليون فرنك من ميزانية 1953–1954 لخدمات الشرطة.

(1) – Francis et J. Colette. Op . cit, p 170.

(2) – Ibid, p 200.

كما أثرت حركة تجميع سكان الأرياف في نقاط معينة أو بالقرب من القرى القديمة بشكل بليغ على الفلاحين الجزائريين لاسيما خلال الفترة من 1957 إلى 1960؛ حيث أصبح 2.160.000 فلاح جزائري[1] ما يقارب ربع سكان الجزائر مبعدين بشكل أو بآخر عن أراضيهم الزراعية؛ وفي أبريل 1961 بلغ عدد المحتشدين بالتجمعات الإجبارية 2.350.000 شخصا يضاف إليهم 1.170.000 شخص لجئوا إلى المدن، معنى هذا أن 50 % من سكان الريف الجزائري قد غادروا مساكنهم[2]، حيث قدّر عدد سكان الأرياف المقيمين بمراكز التجمع الإجباري خلال السنوات التالية بما يلي :

سبتمبر 1958 : 535.000 نسمة (حسب القيادة العامة لجيش الاحتلال).

أكتوبر 1958 : 740.000 نسمة (حسب الأرقام الصادرة عن إدارة العمالات).

أبريل 1959 : حوالي مليون نسمة (وفقا لـ «ديلوفي» (Selon M. DELOUVIER).

ديسمبر 1960 : 1.600.000 نسمة (حسب : «لاسيمان -الجيري» (Lasemaine -Algérie).

ماي 1961 : 2.075.256 نسمة (وفقا لـ «موران» (Selon MORIN).

وقد حشد هؤلاء في 3.425 مركز تجمع تحول 1.200 منها إلى قرى جديدة، بينما شهدت إدارة الاحتلال بنفسها على أن الـ 2.225 مركز -المتبقية - لا تستجيب لشروط الإقامة فيها، وهو الأمر الذي دفع بسلطات الاحتلال إلى تسريح 950.000 نسمة[3].

وقد اعتبر تجميع سكان الريف في المحتشدات الإجبارية أسوء رد فعل للسلطات الاستعمارية تجاه الفلاحين الذين اختار منهم حوالي 1.200.000 طريق الهجرة إلى تونس والمغرب للإقامة في مخيمات اللاجئين بدل العيش في المحتشدات.

وهكذا فإن حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والنفسية (الشعور بالإهانة) للشعب الجزائري في ظل النظام الاستعماري الجائر ستدفع به إلى الثورة وخوض حرب تحريرية شاملة، الهدف منها الحرية والاستقلال واستعادة الأراضي المغتصبة.

---

(1) - François PERROUX. L'Algérie de demain, Paris V^em, P.U.F. 1962, p 84.

(2) - Claude COLLOT . Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830 - 1962, Alger: O.P.U, p 160.

(3) - عن: El Moudjahid: organe central du F.L.N n° 81 du 04 Juin 1981.

ويبدو أن موضوع الملكية الأرضية وحالة الفلاح المزرية كانت أحد أبرز الموضوعات التي عالجتها صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قبل اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954.

ففي مقال مقتبس من جريدة البصائر صوّر لنا الشيخ البشير الإبراهيمي الحالة المؤسفة التي تدهور إليها مستوى العيش لدى الفلاح الجزائري، حيث شبّهه بالفلاح الباكستاني الذي يجهد نفسه في خدمة الهندوسي مقابل جزاء نقدي مهين[1].

أما أحمد محمودي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري فقد كتب مقالا في جريدة «Liberté» ليوم 27 نوفمبر 1952 يتساءل فيه عن حقوق الإنسان التي ما فتئت فرنسا تدافع عنها حتى خارج حدودها، وعن المهمة التي جاءت تحملها إلى الشعب الجزائري المتخلف للوصول به إلى مرحة التطور والازدهار[2].

وفي حين خصّصت الصحافة الإسلامية الجزائرية مكانة هامة لموضوع النزوح الريفي، والبطالة، والطفولة المشرّدة، وظاهرة التسوّل، وانتشار الأحياء القصديرية[3]، فإن الصحافة الفرنسية ظلت تدافع عن مصالح الكولون مهملة الحديث عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي آل إليها الشعب الجزائري.

وقد كتب أحمد فرانسيس مقالا في جريدة «République Algérienne» ليوم 04 جوان 1954 حذر فيه الفلاحين من الإصلاحات التي تنوي فرنسا تطبيقها على التعاونيات الفلاحية للاحتياط (S.A.P)[4]؛ أما الدكتور بن خليل الموفد السابق للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائر في الجمعية الجزائرية، فقد صرح قائلا بأن الضحايا الحقيقيين للإصلاحات التي تشهدها التعاونيات الفلاحية للاحتياط هم الفلاحون وليس الأوليغاركيون أي الأقلية المستغلة

---

(1) - G.G.A. Bulletin de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 1er au 15/09/1952. N° 2251. N/A/5, p 257.

(2) - G.G.A. Bulletin de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 16 au 30/11/1952, p 335.

(3) - صوت الجزائر ليوم 1954/03/27 – L'Algérie libre du 09/04/1954 .

(4) - Bull de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 01 au 15/06/1954, N°1340. NA/5, p 157.

لمصالح البلد، والتي حسب رأيه هي المتسبب في تخريب مؤسسة القرض الفلاحي، وطالب بضرورة توزيع القروض توزيعا حقيقيا، وإطلاق حرية تجارة الحبوب[1].

وفي اجتماع لها خلال يومي 03 و04 جويلية 1954 بالجزائر العاصمة وجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري نداء تطالب فيه بالحرية الاجتماعية للعمال والقضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، ومنح الأراضي الزراعية لمن يخدمها[2].

يتضح من خلال الأقوال التي أدلت بها الصحف والأحزاب الوطنية الجزائرية بما فيها الحزب الشيوعي الجزائري بأن السياسات الفرنسية العقارية، وضغوط الإدارة الاستعمارية ورغبة الكولون في الحصول على المزيد من الأراضي الفلاحية من جهة، وتدني الاستثمارات الرأسمالية في القطاع الزراعي الجزائري بسبب عدم وجود مدخرات - لدى الفلاحين الجزائريين الصغار- وعدم توفر القروض الزراعية لشراء المعدات الزراعية الضرورية، من جهة أخرى هي التي أدت إلى تدهور حياة الفلاح.

ومن الكتاب الثوريين الذين حملوا على الظلم الاستعماري وأثاروا في كتاباتهم معاملة المستوطنين القاسية للفلاحين الجزائريين ولعمال الأرض، نذكر محمد ديب صاحب كتاب «الحريق» (L'Incendie) حيث كتب بأن بطل قصته عمر قد غادر تلمسان في 1939 ليلتحق بالعمل في حقول الكولون إلى جانب الفلاحين البؤساء؛ وفي محاولة لقطع علاقاتهم مع قرون العبودية الصامتة نظم هؤلاء الفلاحون أنفسهم في نقابة وقرروا إضرابا عن العمل للحصول من الكولون على أجور حسنة، لكن حريقا شب فجأة فأتى على أكواخهم؛ ومع هذا اتهم الكولون العمال المضربين عن العمل بإضرام النار... [3]

أثار هذا المؤلف حماس الجزائريين على حد تعبير الكاتب محمد عراب في مقال له نشر في جريدة «المسلم الصغير» (Le Jeune musulman) ليوم 30 جويلية 1954، وقد اغتنم

---

(1) - Bull de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 01 au 15/06/1954, N° 1340. NA/5, p 178.

(2) - G. G.A. S^œ des liaisons Nord Africaines. bull politique mensuel n° 1802. NA/3, mois de Juillet 1954 p 82.

(3) - G. G.A. S^œ des liaisons Nord Africaines. bull de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 1er du 15 Août 1954, p p 237-238.

الكاتب هذه المناسبة ليكشف عن بؤس الجزائريين، وعن الجوع والقمع البوليسي ومأساة شعب مسلوب ... كتب له العيش تحت التهديد الدائم للقائد، ولفزع الشرطة ورعبها[1].

وعليه فإن الحل الحقيقي للنهوض بالاقتصاد يكمن في توسيع الأراضي الزراعية ورفع المردود الهكتاري للحبوب بمزارع الفلاحين الجزائريين نظرا لضآلته مقارنة بالمردود الهكتاري لمزارع الكولون، حيث يفسر هذا الضعف في المردود بتجزء الأراضي، وقلة المساحة الزراعية لدى الفلاحين الجزائريين، وانتشار نظام الخماسة، وغياب الوسائل التقنية.

فعلى العموم يعزى تخلف الفلاح الجزائري إلى عوامل تقنية، واقتصادية واجتماعية وإستراتيجية وإدارية وسياسية في آن واحد.

تلك هي الظروف التي اندلعت فيها ثورة أول نوفمبر 1954، وهي ظروف الحرمان التام، وسوء التغذية المستديمة، وانحطاط الوضعية الاجتماعية، والقهر السياسي الشديد، وبما أن الفلاحين الجزائريين هم أول ضحايا هذه الحالة، فإن الفضل يرجع إليهم في إعطاء الثورة التحريرية الانطلاقة الأولى وضمان الاستمرار والنصر لها[2].

ومع أن العقد الذي تلا مباشرة الحرب العالمية الثانية (1945–1954) قد شهد عودة إلى تنشيط الإنتاج الزراعي في إطار خطط التنمية الاقتصادية الفرنسية حيث ارتفعت نسبة النمو الزراعي بين عامي 1948–1954 بـ 10 % مقارنة مع الفترة السابقة (1930–1945)، إلا أن الفجوة بين مستوى المعيشة بين الجزائريين والمعمرين قد ازداد عمقها بسبب زيادة وتيرة النمو الديمغرافي خلال هذه المرحلة بنسبة 2,2 % [3].

---

(1) – G. G.A. S^ce des liaisons Nord Africaines. bull de la presse d'Algérie (question Musulmanes) période du 1er au 15 Août 1954, p p 237-238.

(2) – مصطفى الأشرف. الجزائر، الأمة والمجتمع، مرجع سابق، ص 360.

(3) – سمير أمين، المرجع السابق، ص ص 230–231.

مكانة الأراضي الفلاحية في مواثيق ثورة أول نوفمبر 1954

إن وجود الكولون الماثل على الأراضي الزراعية الخصبة لهو عامل أساسي في تفسير الأسباب الموضوعية لإدراج المجاهدين ضمن مخططهم الإستراتيجي مسألة الأراضي الفلاحية، وقضية الكولون وضرورة تنظيم الطبقة الفلاحية، وتوجيهها لكونها طبقة اجتماعية تؤلف أزيد من 70 % من سكان الجزائر[1].

فعلى عاتق سكان الأرياف، وكاهل أبنائها ستلعب الأدوار الرئيسية للثورة التحريرية على المستوى العسكري؛ وبما أن حرب الجزائر هي حرب تحرير وطنية، فإنها حضيت بتأييد الفلاحين الجزائريين الذين ربطوا كفاحهم من أجل الأرض بالاستقلال الوطني[2]؛ وهكذا ظلت الطاقات البشرية لجيش التحرير الوطني تتجدد باستمرار، وهذا على الرغم من الخسائر البشرية التي منيت بها الثورة، وهو الأمر الذي أبهر قادة الجيش الاستعماري، وأفسد عليهم توقعاتهم وحساباتهم.

وللعلم فإن القسم الأكبر من المجاهدين كان من أصل فلاحي بحيث كان يقابل ستة من الفلاحين مدنيا واحدا في أعداد صفوف جيش التحرير الوطني[3].

ظلت الأرض الزراعية المغتصبة تشكل مطلبا استعجاليا وضروريا في كل المشاريع الرامية إلى تحرير الوطن؛ وهذا إنصافا للفلاحين لما قاموا به من دور حاسم وفعال ضمن حركة التحرير الوطني، تحقيقا للعدالة الاجتماعية لصالح سكان الريف.

وقد يكون من الممل أن نذكر جميع النصوص الصادرة عن جبهة التحرير الوطني والتي تلح على الأولوية المطلقة للزراعة في كل إصلاح تريده الجزائر المستقلة سياسيا.

لم يطرح بيان أول نوفمبر 1954مسألة الأراضي الزراعية صراحة، وقدم فقط الحد الأدنى من برنامج جبهة التحرير الوطني، وركز على المفاوضات والاتفاقيات، واقترح إجراءات عامة على الصعيد الداخلي والخارجي. ولم تكن عبارة الحقوق المكتسبة بطريقة

---

(1) – عبد المالك خلف التميمي. «الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي»، عالم المعرفة، عدد 71، الكويت 1983، ص 22.

(2) – Mohamed TEGUIA. L'Algérie en guerre. Alger S.N.E.D. O.P.U (S.D), p 169.

(3)– بن داهة عدة، اسهامات مدينة معسكر في مجهود ثورة أول نوفمبر 1954 (1954–1958)، رسالة ماجستير، جامعة وهران قسم التاريخ سنة 2001، ص 194.

شرعية من طرف الأفراد والجماعات - سواء كانت هذه الحقوق اقتصادية أو ثقافية- الوارد ذكرها في بيان أول نوفمبر 1954 تعني المساس بالسيادة الوطنية أو تنازل جبهة التحرير الوطني للمعمرين عن الأراضي الزراعية. أما مؤتمر الصومام 1956 فقد سجل برنامجه مسألة الإصلاح الزراعي، ونص صراحة على أن انتزاع الأراضي من المعمرين لن يكون إلا عن طريق العنف الثوري وذلك بـ «نشر أسباب الخطر في البوادي بأعمال الإتلاف وإحراق المزارع، وتحطيم محلات الجمعيات التعاونية للتبغ والخمر التي هي رمز وجود الاستعمار»[1].

وتفسير ذلك أن منهاج الصومام ربط نجاح سياسته الهادفة إلى طرد الكولون من الجزائر، واستعادة الأراضي الفلاحية المغتصبة إلى أصحابها الشرعيين بشرط إقحام سكان البوادي والأرياف بإشراكهم في العمليات الثورية ضد مصالح الاستعمار، لاسيما في المناطق الأهلة بالكولون، ودعا إلى تخريب المنشآت الزراعية الاستعمارية كما أشير إليه.

ونظرا لرغبة الفلاحين الملحة في استعادة أراضي آبائهم وأجدادهم أصبحوا بطبيعة الحال يشكلون الدرع الواقي للثورة وسهمها الخارق.

ومثل هذه المعطيات تمكننا من القول بأن الثورة الجزائرية اندلعت أساسا لتحرير الأرض، وبالتالي فهي ثورة فلاحين، وإن كانت فكرة الثورة نشأت أصلا بالمدينة وحملها مناضلو الأحزاب الوطنية إلى الأرياف، أو نقلها سكان الأرياف بأنفسهم عن طريق انتقالهم إلى المدينة واحتكاكهم بالمناضلين فيها.

والتقاء المدينة بالريف وتلاحمهما هو تعبير صادق عن البعد الوطني للثورة الجزائرية[2].

ومن خلال الحديث الصحفي الذي أدلى به السيد سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى مجلة «أفريك/أكسيون» نلمس الاهتمام البالغ لقادة الثورة التحريرية بعملية توزيع الأراضي على الفلاحين التي تترجم على حد قوله « رغبة جبهة التحرير في إعادة العدل إلى نصابه أي إلى الفلاحين الذين كانوا

(1) - حزب جبهة التحرير الوطني، قسم الإعلام والثقافة. النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، مقتطفات من منهج الصومام 1956/08/20، (د. ت)، ص 33.

(2) - بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 196.

يعملون في الأرض، والذين يتحملون -اليوم- العبء الأكبر في الكفاح، وأنه لا يوجد جزائري واحد لا يفكر بأن الأرض يجب أن تعود إلى الفلاحين»[1].

ومثل هذا التصريح لا يدع مجالا للشك في أن جبهة وجيش التحرير الوطني كانا ينظران للفلاحين ولعمال الأرض بعين الاحترام والالتزام، ويصور لنا بأن الحرب التي تخوضها الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي لم تكن سوى حربا من أجل تحرير الأراضي الفلاحية وتخليصها من أيدي المعمرين الأوروبيين وتوزيعها على الفلاحين الجزائريين.

وفي عام 1958 مارست جبهة التحرير الوطني ضغوطات على الفلاحين الجزائريين لتشدهم إلى الأرض وأقنعتهم بضرورة البقاء في الريف مساهمة منهم في إفشال السياسة الاستعمارية الرامية إلى إفراغ الريف الجزائري من محتواه الديمغرافي.

وفي رسالة بعث بها المرشح لخضر[2] إلى الرقيب عبد العلي، يتضح بجلاء طابع العنف الثوري والقساوة الشديدة والعقاب بالموت في حق الفلاحين الذين غادروا الأرياف ليسكنوا المدن والقرى الآهلة ما لم يعودوا إلى الريف بأسرع ما يمكن، فالذين عصوا أوامر الجبهة يلاحقهم الموت حتى بعد استرجاع الجزائر استقلالها.

ومثل هذا التصرف يعد رد فعل طبيعي ضد سياسة تجميع الدواوير بالقرب من المراكز الاستيطانية بعد ترحيل السكان بالقوة ونقلهم على متن شاحنات عسكرية.

وأمام شدة ضربات الثوار بعد مجيء ديغول إلى الحكم تناقصت المساحات المزروعة حبوبا، ففي عمالة الجزائر العاصمة نزلت المساحات المزروعة من 336.000 هكتار خلال موسم 1957–1958 إلى 238.000 هكتار خلال موسم 1958–1959 [3]، وهذا الهبوط المقدر بـ 30 % تفسره عمليات حرق المجاهدين لمزارع الكولون، وهذا على الرغم من تولي جيش الاحتلال حماية الحقول وحراستها.

---

(1) – بن يوسف بن خدة. اتفاقيات ايفيان. تعريب لحسن زغدار، الجزائر: ديوان م.ج 1986، ص 74. نقلا عن مجلة «أفريك/اكسيون» العدد 57 الصادرة بتاريخ 1961/01/16.

(2) – المرشح عبد العلي (اسمه الحقيقي بن عودة) كان يتولى مهام محافظ سياسي في ناحية تلمسان (القطاع الوهراني) (حنين – عبد اللي – بن سكران).

(3) – Jacques MASSU. Le Torrent et la digue. Paris: Plon 1972, p 280.

وقد تطرق برنامج طرابلس (جوان 1962) لمحاولات فرنسا إحلال سكان أجانب مكان أهل البلاد بكافة الوسائل، ولنزع الملكية الأرضية والترحيل المنظم للجزائريين وطردهم إلى المناطق الجدبة، كما تحدث عن مقاومة الأمير عبد القادر للمستوطنين الفرنسيين والإقطاعيين الجزائريين بضرب تحالفهم مع الاستعمار في معركة محارز والمنة عام 1834؛ وعن توسيع القياد لممتلكاتهم العقارية في الريف؛ وعن الحركة -الإقطاعية- المرابطة للإخوانيات الكبرى[1].

ونلمس اهتمام برنامج طرابلس بفقراء الفلاحين الجزائريين وبالأراضي المغتصبة في الفقرتين 01 و 02 من فصل: «المحتوى الاجتماعي لحركة التحرير الوطني» حيث جاء في الفقرة الأولى: «أن فلاحين فقراء ذهبوا أساسا ضحية لنزع الملكية العقارية، والتحديد، والتمركز، والاستغلال من طرف المستعمر...»؛ وفي الفقرة الثانية : «أن البروليتاريا... نجدهم في أغلب الأحيان من الفلاحين الذين طردوا من ملكيتهم المنتزعة، واضطروا إلى البحث عن عمل بعيدا عن الأرياف، بل وحتى إلى الهجرة إلى فرنسا»[2].

فبتعرضه للأسباب الجوهرية لفقدان الفلاحين الجزائريين لأراضيهم الفلاحية وتحولهم إلى أجراء، بروليتاريين، وإلى سلوك بعضهم سبيل الهجرة إلى فرنسا سعيا وراء لقمة العيش، يبدو أن برنامج طرابلس كان شديد العناية بقضايا الفلاحين الجزائريين، وبالأراضي الفلاحية التي استرقها الكولون والقياد من أبائهم وأجدادهم.

ويلاحظ أيضا من خلال كشف برنامج طرابلس لمساحات الأراضي الفلاحية الخصبة التي استولى عليها المعمرون (2.726.000 هكتار)، وللسواد الأعظم من الجزائريين الذين كانت حياتهم مرتبطة بالأرض -أي بالعمل في مزارع الكولون- (5.225.000 شخصا)، ولنصف مليون عاطل في الأرياف، أنه كان يعد لثورة زراعية شعارها: «الأرض لمن يخدمها»، بالاعتماد على:

1- الحظر الفوري للصفقات المتعلقة بالأرض ووسائل الإنتاج الفلاحية.

2- تحديد الملكية حسب نوع المزروع ومردوده.

3- نزع الملكية في الأراضي التي تتجاوز مساحتها الحد الأقصى المحدد.

4- مجانية توزيع الأراضي التي تجمع الفلاحين الذين لا أرض لهم، أو الذين ليست لهم مساحات كافية.

---

(1) - يراجع: النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني المصدر السابق، ص ص 58-71.

(2) - نفسه، ص72.

5- تنظيم ديمقراطي للفلاحين ضمن تعاونيات إنتاج.

6- إنشاء قرى تابعة للـدولة في جزء من الأراضي التي تنزع ملكيتها، ويشارك العمال في التسيير والأرباح،وهذه المزارع من شأنها تيسير العمل في السوق وتشكيل قـاعدة إنطـلاق لتكوين الإطارات والممرنين الفلاحيين.

7- حضر بيع أو تأجير الأراضي الموزعة لتفادي إعادة تكوين الملكية الكبيرة.

8- إلغاء ديون الفلاحين والخماسين للملاكين والمرابين والمصالح العامة.

9- تقديم المساعدة المادية والمالية من طرف الدولة [1].

يظهر من خلال ما سبق بأن المشكلة الأولى التي اهتمت بها جبهة التحرير الوطنـي في السياسة الاقتصادية الوطنية أثناء انعقاد مؤتمر طرابلس هي مشكلة الأراضي الفلاحية.

إن فكرة المحافظة على الثروة العقارية، وتوفير الأراضي الفلاحيـة الضروريـة لإجراء إصلاح زراعي جذري قد تجلت مع بداية الثورة التحريرية وتـأكدت فـي مؤتمـر الصومام 1956 وازدادت ترسيخا وعمقا قبيل الإعلان الرسمي عن الإستقلال الوطني، وذلـك في مؤتمر طرابلس (جوان 1962) الذي أعلن عن تخوفه من عملية شراء الأثرياء الجزائريين للأراضي الزراعية من الكولون، ورفض فكرة إنشاء قطاع زراعي خاص (نظام الخصخصة في ميدان الزراعة)، ووافق على الاحتفاظ التام للقطاع الزراعي التابع للكولون تحت شـكل «القطاع الزراعي العام» وجعل من ذلك أداة سياسية اقتصادية ضد البرجوازية الريفية[2].

أما المادة 13 من الفصل الرابع لاتفاقيات ايفيان فقد نصت علـى أن عمليـة بيـع الأراضي الزراعية هي من صلاحيات السلطات الجزائرية[3]، وإن كانت الاتفاقيات قد نصت على أن حقوق الأوروبيين في الملكية ستحترم، ولن يتخذ أي إجراء ضدهم بالنسبة لمصادرة أملاكهم بدون منح تعويض عادل يحدد من قبل[4].

وبهذا الشكل تكون اتفاقيات ايفيان التي تحدثت عن التعويض قد أفسحت فـي الوقـت نفسه المجال أمام استرداد الأراضي الخصبة التي كان يمتلكها -الكولون - المستوطنون

---

(1)- النصوص الأساسية لحزب جبهة ت.و.، المصدر السابق، ص ص 85-86.

(2)- بن يوسف بن خدة. اتفاقيات ايفيان، المرجع السابق، ص 91.

(3)- François PERROUX. L'Algérie de demain, Paris: P.U.F. 1962, p 129.

(4)- يراجع: جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر 1964، ص ص 66-67.

الأوروبيون. ومن جهة أخرى التزمت الحكومة الفرنسية في ايفيان بمساعدة الحكومة الجزائرية المقبلة على تطبيق الإصلاح الزراعي[1].

وإن كان الجزائريون قد تمكنوا خلال الفترة الممتدة من 1877 إلى 1961 من استرجاع 987.443 هكتار من الأراضي الزراعية التي سبق للكولون أن امتلكوها رسميا أو بشكل حر، فإن حرب التحرير (1954–1962) نسفت عملية شراء الجزائريين للأراضي الفلاحية من الكولون بناء على تعليمات جبهة وجيش التحرير الوطني، التي كان هدفها أن يتخلى الكولون بأنفسهم عن الأراضي التي اغتصبوها من قبل.

واتخذت جبهة التحرير الوطني من مسألة استرجاع الأراضي الزراعية من الكولون وإعادة توزيعها على الفلاحين الجزائريين قاعدة مادية صلبة ترتكز عليها في مطالبها الاستقلالية، ويبدو أنها أعدت مسبقا برنامجا زراعيا سريا لصالح سكان الريف لما أبدوه من مقاومة عنيفة ضد الكولون طيلة فترة الاحتلال.

مع أن فكرة إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين الجزائريين بعد استعادتها من الكولون ظلت منذ عام 1956 تمتزج بعبارة الاستقلال، فإن الفلاحين في غرب البلاد تنكروا لها واعتبروها مخادعة، لأنهم شاهدوا ما آل إليه الفلاح المغربي بعد استعادة المغرب استقلاله، ومع هذا كله ظلوا متمسكين بفكرة «أن الجزائر تخوض حربا ضد الاستعمار الفرنسي من أجل استرجاع الأرض»[2]، زد على ذلك إيمان بعض الفلاحين بما روج له الكولون في الأوساط الريفية بأن التعاونيات الزراعية التي جاء بها مشروع قسنطينة لم تكن سوى نموذجا لتعاونيات «الكولخوز» السوفياتية، وربطوا هذا النوع من التعاونيات بالشيوعية المرفوضة من قبل المجتمع الجزائري، إلا أن أغلب الفلاحين الأجراء كانوا يتمنون استعادة الأراضي الفلاحية من الكولون، على أن تتكفل الدولة بها، ويصبحون هم عمالا زراعيين يتقاضون أجورا حسنة[3].

ومن هذا يفهم أن صيغة «مزارع الدولة» لم تلق معارضة من قبل العمال الزراعيين، ومن دون شك مثل هذه المواقف كانت تحمل نسبيا بذور الاشتراكية التي تبنتها الحكومة الجزائرية كخطة للتنمية بعد استرجاع الجزائر استقلالها.

---

(1) – René GALLISSOT. Les accords d'Evian, Alger 1997, p 55.

(2) – Michel LAUNAY. Paysans Algériens, Paris: Edit du seuil 1963, p 392.

(3) – Ibid.

والرغبة في اقتسام أراضي الكولون هي التي كانت وراء الثقة التي نشأت بين الفلاحين الجزائريين الأجراء وجبهة التحرير الوطني أبان حرب التحرير.

إن الفلاحين المقحمين في الحرب ضد الاحتلال الفرنسي كانوا ينفذون أوامر جبهة وجيش التحرير الوطني، وظلوا منهمكين في العمل السري والعسكري ويثقون بشكل مطلق في جبهة التحرير، ويستعجلون الاستقلال أكثر من غيرهم وفي اعتقادهم أن حكومة الاستقلال ستسمع لهم وتأخذ برأيهم فيما يهم الفلاح وشؤون الفلاحة.

لقد برع الفلاحون الجزائريون الأجراء في كفاحهم المستميت، أملا منهم في أن تعود إليهم الأراضي التي يمتلكها الكولون، وهيئوا بمساعدة المسؤولين السياسيين العسكريين عن الثورة لمخطط إصلاحي زراعي ظلوا يحتفظون به في سرية حتى غداة الاستقلال[1]، وهو الأمر الذي كشف عنه فرانز فانون إذ يقول بالحرف: «أن المسؤولين السياسيين العسكريين عن الثورة قد وجدوا أنفسهم في مواجهة مع أوضاع تتطلب منهم إيجاد الحلول الجذرية لمعضلة الأراضي الزراعية بعد استعادة الاستقلال»[2]، وهذا ما شهدته الزراعة عقب الاستقلال بحيث اقتطعت مساحات أرضية من ممتلكات الفلاحين الكبار، إلى جانب تلك التي استعيدت من الكولون ووزعت على الفلاحين الأجراء في إطار التسيير الذاتي والثورة الزراعية.

وبعد أن أكدت جبهة التحرير الوطني بأن الأغلبية الساحقة للفلاحين والخماسين والعمال الزراعيين تمثل النسبة القوية بين المجاهدين والمسبلين في جيش التحرير الوطني، وتيقنت بأن حب الفلاحين للأرض لن يشفي غليله إلا بتحقيق الانتصار والاستقلال الوطني؛ فإن جبهة التحرير الوطني تقديرا منها للجهود الاستثنائية المقدمة من قبل الفلاحين قررت بأن الإصلاح الزراعي الحقيقي الذي هو الحل الوطني لمشكلة البؤس التي تتخبط فيها البوادي ملازم لهدم النظام الاستعماري هدما تاما شاملا وإحداث إنقلاب في السياسة الزراعية الاستعمارية[3]، وبهذه الطريقة جرت جبهة وجيش التحرير الوطني الملايين من سكان الريف الجزائري وهيجت حماسهم لاستعادة الأرض وإخراج الكولون منها، واستخدمتهم لصالح الثورة.

---

(1) - Michel LAUNAY. Op cit, p 84.

(2) - Frantz FANON. Les damnés de la terre, Paris: Maspero 1961, p 141-143.

(3) - يراجع: النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، حزب جبهة التحرير الوطني قسم الإعلام والثقافة، (د . ت)، ص 32-33.

صور من العنف الثوري الممارس ضد الكولون

أ- حرق مزارع المعمرين

لم يبق من سبيل أمام المجاهدين يجب اتباعه سوى سياسة الأرض المحروقة كما يقال «**آخر الدواء الكي**»، وهذا بعد أن أصبحت المطالبة باستعادة الأراضي من الكولون إلى أصحابها الشرعيين أمرا مستحيلا، بل وخرقا لقوانين الاستيطان.

كما أنه باشراك الفلاحين وسكان الريف في عمليات حرق مزارع المعمرين تكون الثورة قد خاضت تكتيك التعبئة الشعبية خلافا للأحزاب التقليدية التي كانت تعتمد أساسا على سكان المدن وتتجاهل الأرياف وإسهامها في النضال القومي[1]، وعن طريق حرق المزارع زعزعت جبهة وجيش التحرير الوطني اطمئنان الكولون وهددت وجودهم.

وانسجاما مع هذا النهج فإنه من الممكن تسمية عمليات حرق مزارع الكولون بـ «حرب المزارع»، وقد فوجئ الكولون بهذا النوع من رد الفعل.

لما كان من الصعب إلى حد ما القيام بدراسة جدية في غياب السندات الوثائقية اللازمة، وقلة الشهادات الحية، وعدم وفرة الكتابات التي تناولت الموضوع تأريخا وتحليلا، وبتفاصيل كافية وواسعة، فإنه على هذا الأساس ستتخذ المنطقة السادسة من الولاية الخامسة، نموذجا لهذه الدراسة الخاصة بعمليات حرق مزارع المعمرين وعلى وجه الخصوص، ناحية معسكر، وهذا بالنظر للعثور على وثائق متنوعة ومختلفة المصادر[2]، يبدو من خلال استغلالها ومعالجتها أنها كافية نسبيا لرسم واستخلاص استراتيجية حرب المزارع وتكتيكها الثوريين -ولو جزئيا - وهذا على الرغم مما قد يكون في هذه الوثائق من إغفال لبعض المسائل مقصودا أو مصادفة بحكم أن مصدرها فرنسي، أو هي شهادات جزئية لبعض من صنعوا الحدث أو عاشوه. وهذا بطبيعة الحال من دون إهمال ضرب أمثلة من جهات أخرى من الوطن شرقه وجنوبه وغربه.

---

(1) - محمد حربي. الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، المرجع السابق، ص 66.

(2) - من بين هذه المصادر: محاضر الدرك الاستعماري - جرائد استعمارية جهوية ومحلية (Echo d'Oran – Avenir de Mascara – Oran Républicain ...) وشهادات حية لمجاهدين شاركوا في عمليات حرق المزارع واغتيال بعض غلاة الكولون.

فيما بين 01 نوفمبر 1954 و 01 نوفمبر 1957 (ثلاث سنوات) تمكن المجاهدون من تخريب 6.353 مزرعة، وقطع 50.746 عمود تيليغرافي، وقتل 77.963 رأس حيوانية، وكسر أو اقتلاع 587.700 شجرة مثمرة[1].

أما المزارع التي ألحق بها المجاهدون أذى شديدا فهي مزارع الكروم، التي نزلت مساحتها من 396.000 هكتار سنة 1954 إلى 362.000 هكتار سنة 1962 وهو الأمر الذي نتج عنه هبوط في إنتاج الخمور، كما هبط عدد زراع الكروم هو الآخر من 32.952 مزارع سنة 1954 إلى 32.141 مزارع سنة 1961؛ وهذا خلافا لمحصول الحبوب والحمضيات الذي لم يلحقه الأذى الذي لحق بالكروم.

تطور إنتاج الكروم في الجزائر (1954–1962)[2].

السنة	الإنتاج بالهكتولتر
1954	19.297.000
1956	16.619.000
1957	15.285.000
1958	13.827.000
1959	18.601.000
1960	15.850.000
1961	13.631.000
1962	12.277.000

ويعزى تناقص المساحة المزروعة كروما، وكذا التناقص الملحوظ في كميات إنتاج الخمور إلى العمليات التخريبية التي نفذها الفلاحون الجزائريون تحت حماية فصائل جيش التحرير الوطني.

أما اختيارهم لضرب مزارع الكروم، فذلك لأن تجارة الخمور –تصدير– كانت تمثل القلب النابض للاقتصاد الزراعي الاستعماري في الجزائر، وتدر على الكولون أموالا طائلة.

(1) – Philippe BOURDEL. Le livre noir de la guerre d'Algérie, Français et Algériens, 1945-1962, France: Plon . 2002, p 184.

(2) – عبد اللطيف بن اشنهو. المرجع السابق، ص 424.

وفيما بين 1955–1961 أصبحت جميع ضيعات المعمرين أهدافا متميزة لضربات الثوار، لاسيما وأنها خلال هذه الفترة بدأت تتحول إلى ملحقات حقيقية للثكنات العسكرية يقيم بها مجندون فرنسيون يتولون أمن الكولون وحماية حقولهم.

وإن كان المستوطنون يعتبرون حرق المزارع قمة البربرية، فإن الفلاحين الجزائريين الذين وجدوا في عمليات حرق مزارع المستوطنين متنفسا لكبت طال حبسه، لم يكن حديثهم سوى البكاء على الأراضي الفلاحية التي اغتصبها المعمرون من آبائهم وأجدادهم؛ فأثناء التجول وسط الحقول تراهم يشيرون بأصابعهم إلى الممتلكات، وهم يقولون هذه كانت لجدي أو لأبي... وهي الآن بيد الكولون فلان، وتلك كانت لجدي من أمي وهي الآن للأوروبي فلان.

وحتى مجاهدو جيش التحرير الوطني كان الحديث بينهم في الغالب يدور حول موضوع الكولون والأراضي الجزائرية المغتصبة.

إن الشهادة التي أوردها المراسل الصحفي اليوغسلافي «زدرافكو بيكار» الذي أقام مدة مع المجاهدين في شرق الجزائر خلال صائفة عام 1958 تؤكد لنا اهتمام جيش التحرير الوطني وعنايته البليغة بالأراضي الفلاحية المغتصبة، حيث كتب يقول « من بين المعمرين الذين كان المجاهدون يرددون أسماءهم باستمرار الإيطاليون الثلاثة : بورزو «BORZO»، سيفينو «SCEFFINO»، وسيفيني «SEFFINI»، الذين كان أحدهم يمتلك أراضي تبلغ مساحتها 80.000 هكتار»[1].

ثم يضيف قائلا: تحس وأنت تسمع لكلام الجزائريين وهم يتحدون عن الكولون الأوروبيين بأنهم يكنون الضغائن والأحقاد الشديدة لهم؛ فتسمع لأحدهم وهو يقول: إن الإدارة الاستعمارية استقبلت مهاجرين من صقلية، وكرسيكا، ومالطة ومنحتهم أراضي فلاحية مقابل مبالغ زهيدة بعد أن استلبتها من الجزائريين الذين طردوا منها إلى الجبال، وأمدتهم البنوك بالسلفات التي سمحت لهم بتوسيع ممتلكاتهم عن طريق شراء أراضي فلاحية من فقراء الجزائريين الذين حرمتهم الإدارة الاستعمارية من الاستفادة من السلفات.

(1) – ZDRAVCO Pecar, Op cit, p 295.

وينهي قوله بالعبارة التي كانت تتردد باستمرار على ألسنة المجاهدين والفلاحين الجزائريين «أن هذه الأرض كانت دوما لنا، وغدا ستصبح مجددا لنا»[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عبارات المجاهدين والفلاحين تحمل في طياتها صيغة حبهم لأراضي آبائهم وأجدادهم، وتمجيدهم لها إلى حد التضحية بأنفسهم من أجلها وطرد الكولون نهائيا منها.

واعتقادي أننا في أمس الحاجة إلى معرفة مضامين حوادث «حرق مزارع الكولون» ووضعها في إطارها الصحيح بين جملة أهم النشاطات الثورية لجبهة التحرير الوطني، كيف لا وقد اعتبرت هذه الحوادث إحدى أخطر وأهم الظواهر الثورية وأعظمها تأثيرا على حياة الكولون وعلى اقتصادياتهم الزراعية، ومن ثم على الحضور الفرنسي بأكمله في الجزائر؟ ومن هنا فهي أحق بالفحص والتدقيق لكونها جزءا من تكتيك واستراتيجية جبهة وجيش التحرير الوطني، وتجربة تستدعي استخلاص الدروس منها وصياغتها في شكل نظريات في الاستراتيجية، وفي العمليات الحربية والتكتيك - للاستفادة منها في الحروب القائمة والمقبلة- وأخذ أعظم مردود من خصوصياتها باعتبارها أحد أهم أشكال المقاومة، وتجسيدا لموقف معبّر عن رفض الاحتلال، وعن الرغبة في تطهير البلاد وتنظيفها من الكولون.

بدأت عمليات حرق مزارع المستوطنين مع اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، واستمرت إلى غاية الإعلان عن توقيف القتال في يوم 19 مارس 1962. وقد برهنت ولأول مرة في تاريخ الثورة التحريرية - أنها أداة حربية حاسمة.

ويظهر ذلك جليا في العمليات التي نفذها المجاهدون والفلاحون الجزائريون في الناحية الشرقية من المنطقة الثانية يوم 05 جويلية 1955 المصادف للذكرى 125 لاحتلال فرنسا للجزائر، والذي ألحق فيه المجاهدون خسائر بمزارع الكولون تمثلت في:

1- تخريب 70 مزرعة.

2- قطع 40 هكتار من أشجار الكروم.

---

(1) - ZDRAVCO pecar, Op cit, p p 297-98.

3- قطع 40 هكتار من أشجار الحوامض.

4- إتلاف أكثر من 700 هكتار من القمح والشعير[1].

كما بينت لنا حوادث 20 أوت 1955 الوزن الجلي للطبقة الريفية في المسيرة الثورية، حيث وفد مئات الفلاحين من الدواوير المجاورة منذ صباح يوم 20 أوت 1955 على مدينة سكيكدة (Philippeville)، وهنا انتعشت أحقادهم ونما غضبهم وقيل لهم أنه اليوم الأكبر، وسوف ينزل الجيش المصري على أرض الجزائر، لقد جاءت الساعة التي تقضى فيها على الأوروبيين.

وفي هذا الشأن يقول مصطفى الأشرف: «أن جيش التحرير بالاعتماد على مؤازرة الفلاحين وعزيمتهم القوية قام في العشرين من ذلك الشهر بشن أول هجوم كبير في المنطقة الشمالية من ولاية قسنطينة تحت قيادة زيغود يوسف»[2].

وإثر العمليات الهجومية التي استهدفت ثلاثين مركزا استعماريا فيما بين 01 و04 أكتوبر 1955 بغرب البلاد تمكن المجاهدون من تخريب عدد من الجسور والطرقات وأعمدة الكهرباء والهاتف، ومزارع المعمرين ومؤسسات اقتصادية استراتيجية[3].

وفي الجهات الجنوبية من الوطن حيث مزارع الكولون قليلة طبق المجاهدون تكتيكا خاصا تمثل في حرق المساكن والبيوت والمقرات الإدارية، وضرب المتعاملين.

واستنادا إلى وثائق استعمارية فإن المناضلين الجزائريين في مدينة البيض تمكنوا خلال ليلة 06 جوان 1955 من إضرام النار في مسكن منعزل لأحد كبار التجار اليهود يدعى «زانو» (ZENOU)، وفي يوم الغد (06 جوان 1955) عثر على كومة من الأوراق أشعلت النار فيها تحت باب سكن منعزل لأحد المستوطنين، وفي الليلة نفسها أقدم المجاهدون على إضرام النار في سكن الحارس الشخصي للقايد حمو بن دين الواقع خلف مبنى الكنيسة،

(1) - احسن بومالي . استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، المتحف الوطني للمجاهد، (د . ت)، ص 217.

(2) - مصطفى الأشرف. الجزائر الأمة والمجتمع، مرجع سابق، ص 378.

(3) - محمد قنطاري. « الفاتح أكتوبر 1955 ...استئناف الهجومات الكبرى ضد القوات الفرنسية بالقطاع الوهراني». الجمهورية الأسبوعية، العدد 284، من 09/27 إلى 1994/10/03، ص ص 12-13.

إلى جانب حرق سيارة سيدي الشيخ محمد قايد قبيلة أولاد الشيخ وذلك داخل المستودع الذي كان يمتلكه في مدينة البيض[1].

على الرغم من محدودية حجم الخسائر التي أحدثتها هذه الحرائق، فإن هدفها الجوهري يبقى استراتيجيا؛ فوقوعها داخل الحي الأوروبي للمدينة، واستهدافها لمتعاملين مع الاستعمار (قايد - تاجر إسرائيلي ...)، يعكس الشعور السائد لدى منفذيها والمتمثل أولا في الرفض القاطع للأوروبيين المقيمين بالبيض، وثانيا في تحذير القياد وأمثالهم من مغبة الاسمرار في التعامل مع إدارة الاحتلال الفرنسي، وقد اعتبرت إدارة الاحتلال الفرنسي هذه الأعمال تهديدا بالموت للمقربين منها، ولم تنف في تقاريرها أنها ذات نزعة انتقامية، ولها صلة مباشرة بالنشاطات الوطنية، وأنها أحدثت قلاقل في وسط السكان الأوروبيين[2].

وفي بلاد الأوراس عثر المجندون الفرنسيون يوم 20 جويلية 1955 على منشور مكتوب باللغة الفرنسية وزعه جيش التحرير الوطني، فجر فيه حقده ضد الكولون، كتبت فيه العبارات التالية: «اضرموا النار في الضيعات، وفي المزارع، ...وفي كل ما يمتلكه الاستعماريون والكولون؛ اقتلوا حراس الغابات».

ومثل هذا المنشور يجسم لنا المبدأ الذي أخذ به مجاهدو ثورة أول نوفمبر 1954 وهو «**ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة**» وهذا بعد ما تبين للمناضلين الجزائريين أن فرنسا لا تفهم لغة أخرى غير لغة السلاح[3].

أما الحريق الذي شب في ضيعة «ديفورغ» «DUFOURG» بالقرب من بسكرة وأتى على مبانيها، فقد أثار شعور الكولون بحالة انعدام الأمن، حيث أشارت التقارير الاستعمارية أن الحالة النفسية للكولون جد مقلقة في منطقة بسكرة بعد وقوع هذا الحادث الذي اعتبره الشبان الأهالي نصرا للمتمردين -هنا المجاهدين- وصفقوا له من قلوبهم[4].

---

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/91 . (Tentatives criminelles d'incendie, Geriville le: 7/06/1955).

(2) - Ibid.

(3) - Ibid (Terrorisme –troubles d'Algérie) «Brûlez les fermes, les instruments oratoires, les céréales et tout ce que possèdent les colonialistes et les colons –tuez les g ardes forestiers»

(4) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/91 . (Synthèse de renseignement politique Biskra le 06/08/1955).

وبمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت جبهة التحرير الوطني شن هجوم شامل على مزارع الكولون في كامل القطر الجزائري، ودعت عمال الأرض إلى الإضراب عن العمل خلال يوم 20 سبتمبر 1955 حتى تعطي نشاطها بعدا وطنيا ودوليا[1]، لكن فرنسا بعد علمها بخبر الإضراب فإنها تحسبا لأي طارئ، وحتى يكون ممثلوها في المستوى الذي يسمح لهم بالرد على الانتقادات المحتملة أثناء مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة، فكرت مسبقا أن تضع في متناولهم الكمية اللازمة من الوثائق «الدقيقة» وعليه طلبت من عمال العمالات أن يبعثوا لها بأسرع ما يمكن - وذلك عن طريق مديرية الأمن الوطني بالجزائر - بالمعلومات الخاصة بعمليات النهب والتخريب والقتل التي ارتكبها المتمردون في حق الكولون وممتلكاتهم الزراعية منذ ليلة أول نوفمبر 1954 مع ذكر أسماء المجرمين وأسماء الضحايا، وتحديد خطورة العمليات، على أن تحتوي كل عملية استهدفت الأشخاص أو الممتلكات على ملف مستقل يشتمل أقصى ما يمكن من المعلومات الدقيقة حول:

- زمان ومكان ارتكاب الجريمة أو العمل التخريبي.
- هوية الضحايا.
- هوية مرتكبي الجريمة والجهة التي ينتمون إليها.
- نسخة من الإجراءات القانونية.
- صور فوتوغرافية إذا لزم الأمر.
- نتائج الفحوص الطبية.
- الوضع الحالي لعمليات التخريب والتحقيق.
- المتابعة القضائية والإدارية.

كما طلبت حكومة الاحتلال من عمال العمالات إبلاغها بكل الجرائم المرتكبة من قبل الأشخاص الذين يرتدون البزة العسكرية بطريقة لا شرعية[2].

---

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H / 91 . (gouverneur général: Sécurité générale -destinataires: Préfets d'Alger, Oran, Constantine) le 18/09/1955).

(2) - Ibid. (très secret – très urgent) note de service 07/06/1955.

وللعلم فقد رافقت عمليات الهجوم على مزارع الكولون في هذه السنة (1955) نشاطات أخرى منها: إصدار جبهة التحرير الوطني لتعليمات صارمة تدعو الجزائريين إلى الامتناع عن التدخين والانقطاع عن شرب الخمور.

وقد تمكنت سلطات الاحتلال في مدينة الأغواط من إلقاء القبض على المدعو ملياني بن عمار الذي كان يتنقل عبر المقاهي الشعبية ويحث الشبان على الامتناع عن التدخين، كما كشفت في مدينة ورقلة عن هوية المدعو يحماني أحمد الذي هدد الجزائريين الذين كانوا يتعاطون التدخين داخل نزل الصحراء.

وفي توقرت تلقى شخصان أحدهما أوروبي والثاني جزائري يتاجران في المشروبات الكحولية رسالة تهديد مكتوبة باللغة الفرنسية تحذرهما من بيع الخمور للمسلمين، ونفس التهديد تلقاه موظف جزائري بمركز جمعة يدعوه للكف عن التدخين والانقطاع عن شرب الخمر[1].

أثرت هذه العملية على بائعي السجائر والمشروبات الكحولية التي تناقصت لديهم مبيعاتها بشكل ملحوظ.

وحسب منشور لجبهة التحرير الوطني فإن الغرض من منع التدخين وتناول الخمر يساهم في قطع الصلة بالنظام الاستعماري الجائر الذي يسخر هذه الأموال الضائعة في قصف القرى والمداشر[2].

تلكم هي بعض الأمثلة -وهي قليل من كثير- عن أعمال التخريب التي استهدفت مزارع المعمرين في بعض جهات الوطن خلال عام 1955، وذلك تأكيدا لشموليتها.

وخلال سنة 1956، ولاسيما بعد مؤتمر الصومام (20 أوت 1956)، يظهر بأن جبهة وجيش التحرير الوطني قد ركزتا جهودهما لتدمير القدرات الاقتصادية للمعمرين، والشواهد على ذلك كثيرة، نكتفي بضرب أمثلة عنها كنماذج.

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/91 . (campagne anti-tabac et anti- alcool Laghouat le : 25/06/1955).

(2) - Ibid (tract du F.L.N.).

ففي ليلة 07 ماي 1956 هاجم المجاهدون بمساعدة الفلاحين 35 ضيعة في دائرة عين تموشنت[1]، تمكنوا فيها من القضاء على بعض الكولون في بوتليليس والعامرية، وبعض حراس الضيعات، وقتل ثلاث أوروبيات، وقطع 400 شجرة برتقال، وذلك ردا على ما ارتكبه جيش اللفيف الأجنبي الفرنسي من انتهاك للحرمات بتفتيش النساء وتعريتهن وإتيان الفاحشة.

وحسب تصريحات الكولون لمصالح الدرك الاستعماري، فإن العمال الزراعيين هم الذين قادوا المجاهدين ودلوهم على المزارع المستهدفة؛ وفي أغلال (de Malherbe) وجهت التهمة إلى اثنين من طلبة الكتاتيب هما: السيدان بوبريس محمد، ومومن محمد سي بوترفاس[2].

ويظهر أن الكولون الذين ربطوا علاقات عمل جيدة مع عمالهم - في منطقة عين تموشنت - قد شعروا بالانخداع، فزال وهمهم وغرورهم بفجأة في شهر ماي 1956 عندما بلغهم الأمر بأن أخلص عمالهم هم الذين اقتلعوا جذوع الكروم، وقطعوا أشجار الزيتون، وقادوا الثوار المسلحين إلى الضيعات التي تم حرقها[3].

أما مادة القش النباتي (crin vegetal) التي كانت تشتهر بها منطقة الرمشي (تلمسان) بإنتاجها الذي بلغت صادراته 60.000 طن مقابل 87.000.000 فرنك قبل سنة 1954 فقد تعرضت مؤسساتها للتخريب الكلي من قبل فصائل جيش التحرر الوطني، وهو الأمر الذي كلف عائلة المعمر «آفرسنغ» (AVERSENG) خسارة لا تقدر بثمن[4].

أما منطقة معسكر، فبحكم التواجد المكثف للكولون بها، وبحكم شهرتها بإنتاج الخمور ذات الجودة العالية والحموضة المرتفعة (13° - 16°)، فإنها ستكون من دون شك مجالا لعملية «حرق المزارع».

---

(1) - يمتلك الكولون في عين تموشنت 60.000 هكتار من أخصب الأراضي الفلاحية التي تتوزع على أزيد من 900 ضيعة.

(2) - Michel LAUNAY. Op cit, p 161.

(3) - Echo d'Oran du 08 Mai 1956.

(4) - René GALLISSOT . Les accords d'Evian . Collection « Histoire de l'Algérie contemporaine» dirige par Mustapha Madi, Alger Casbah edit 1997, p 53.

وعلى هذا الأساس اتخذت ذ . موذجا يساعد على فهم استراتيجية «حرب المزارع» وبعدها الثوري في الجزائر إبان حرب التحرير.

وهكذا يظهر أن مع النصف الثاني من عام 1956 بدأت «حرب المزارع» تأخذ الأفضلية على كل ما عداها في الصراع مع المعمرين الأوروبيين، فمعسكر وضواحيها -على سبيل المثال- فإنه منذ شهر سبتمبر 1956 لم تمر عليها ليلة دون أن تتعرض فيها ولو مزرعة واحدة للتخريب والحرق.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك أن قام المجاهدون مساء يوم السبت 22 سبتمبر 1956 بعملية هجومية ضمن شعاع يمتد على أربع كيلو مترات بين تغنيف وكاشرو (سيدي قادة) ضد أربعة عشر ضيعة[1]، ولم تدم العملية أكثر من 45 دقيقة، مهد لها المجاهدون بتخريب الأسلاك الكهربائية لإطفاء الأضواء، وإفساد خطوط الهاتف بالاستعانة بالسيد حبيب ديلمي[2] العامل في مؤسسة الكهرباء بتغنيف بمشاركة مجموعة من المواطنين، وحسب الشهادات الحية للمجاهدين[3] فإن عدد المسلحين من الثوار كان 120 شخصا، يستعينون بـ 60 حتى 70 مواطنا مدنيا من أبناء تغنيف والقرى المجاورة لها مثل المعاريف، وأولاد الخامسة، ودرقاوة، وقراوات، وأولاد علا... انقسموا قبل الشروع في العملية إلى أفواج يتشكل كلا منها من 12 مقاتلا مسلحا يدعمهم 05 حتى 06 أفراد مدنيين ممن يعرفون الضيعات وأصحابها، والمسالك المؤدية إليها، وخط تراجع المجاهدين الواصل إلى ضريح سيدي إبراهيم قرب دومبال (هاشم) بعد الإنتهاء من العملية.

وللعلم فإن المجاهدين، قبل تنفيذ العمليات بثلاثة أيام، وصلوا إلى ضواحي تيغنيف إنطلاقا من جبال بني شقران، وانشطروا إلى قسمين؛ في حين تمركز القسم الأول، وهو

---

(1) - Echo d'Oran. N° 30.651 du Dimanche 23 et Lundi 24/09/1956.

(2) - مجاهد من قبيلة أولاد الخامسة.

(3) - من بين الشهداء والمجاهدين الذين شاركوا في عمليات حرق المزارع بتغنيف ليلة 1956/09/22: السيد بغزال محمد (من باب العسة) بلقيدومي المدعو لزرق (من غليزان)، سي المجدوب الطيب المدعو زكرياء (من مغنية)، زهدور يماني المدعو عبد الخالق (من مسيردة) إلى جانب شهداء ومجاهدين من أبناء المنطقة ذاتها من أمثال: عيشوبة محمد المدعو الشيخ، وحبيبي ميلود، وحصاب ميلود المدعو بن كرامة، وبعطوش بن عومر، وعلي مزيان، ودحو مسعودي، وعبد القادر التراري، ورافع مختار، وقادة بن يبقى، ومرحاب البشير، وباندو بن يحي، وقصاص عبد الرحيم، ورقادة أحمد.

الأكثر عددا (100 جندي) في دوار الدراويش بضيعة سيدي أحمد البشير، فإن القسم الثاني وهو الأقل عددا (20 جنديا) قد تمركز بأولاد علا؛ ثم لأسباب أمنية، انتقل إلى بيت علاقي المختار بدوار أولاد الخامسة[1].

انتهت عمليات حرق المزارع التي حضر لها المجاهدون في سرية تامة وفي غاية من الدقة والضبط إلى نتائج بشرية واقتصادية منها: مقتل 06 أشخاص من بينهم 03 من الخونة في ضيعة بيراستر (PAYRASTRE)، وحارس لأحد الضيعات كان يشهر سلاحه في وجه المجاهدين مع إبنه، وزوجة لأحد الكولون، أسقطها مجاهد وهي تصرخ قائلة: (Bande de voleurs)، وإصابة 04 أشخاص بجروح من بينهم العقيد شوفاسي (CHAUVASSU) الذي أصيب بطلقة نارية في البطن، نقل إثرها إلى عيادة «سان أنتوان» بمعسكر، حيث أجريت له عملية جراحية، وجرح خائنين بضيعة «بيراستر» إحداهما إمرأة، وإصابة زوجة لحارس إحدى الضيعات بطلقة نارية في الذراع.

أما الخسائر المادية فكانت جسيمة. إن النيران التي لم تخمد إلا بعد عشرين ساعة كاملة، قد أتت على تدمير الضيعات الأربعة عشر[2]، وحرق ما فيها من معدات ومنتجات زراعية، وهلاك للحيوانات.

ومن الأمثلة البارزة أيضا عن حرق المزارع في ناحية معسكر: فإنه ليلة 15 ديسمبر 1956 ضمن شعاع يمتد من 02 حتى 04 كلم شمال شرقي «سان ايبوليت» (المامونية) تمكن المجاهدون من إلحاق خسائر بـ 14 مزرعة للكولون[3] في ظروف مماثلة[4].

---

(1) – شهادة المجاهدين: حصاب ميلود (المدعو بن كرامة)، وبن نعوم البشير (كلاهما على قيد الحياة).

(2)– الضيعات الأربعة عشر هي: 1– تعاونية «ليلو» للخمور، 2– ضيعة «كمبروروسو»، 3– ضيعة «أورش»، 4– ضيعة «باتانا»، 5– ضيعة «دودان»، 6– ضيعة «إيدوراد شاران»، 7– «كلود شاران»، 8– ضيعة «فارناند شاران»، 9– «بيراستر»، 10– «راديسيتش»، 11– «سانتون»، 12– «كاليبوتان»، 13– «بيمونت»، 14– العقيد «شوفاسي».

(3) – أصحاب المزارع الأربعة عشر التي تعرضت للتخريب بضواحي المامونية هم: 1– كومار اوجين، 2– كاندو ديكومس، 3– ديكروي ميرجان، 4– ماتي الفراد، 5– لوريت بارت، 6– فونيل راوول، 7– فورنيل أنتوان، 8– ميشال بيك، 9– ألبرتيني مارسال، 10– عريغوار سبفيرين، 11– غريغوار جيلبارت، 12– الإخوة مبير، 13– مارغرتورا هنري، 14– مارتي جوزيف.

(4) – ينظر تفاصيل أكثر عن حرب المزارع بمعسكر وضواحيها في: إسهامات مدينة معسكر وضواحيها في ثورة 1954/11/01، رسالة ماجستير، تقديم بن داهة عدة، إشراف الأستاذ الدكتور فغرور دحو، أكتوبر 2001 جامعة وهران، قسم التاريخ، ص ص 187–235.

والمهم في ذلك أن بانتقال عمليات حرق المزارع إلى ضواحي أخرى خارج تيغنيف ومعسكر تكون الثورة في هذا الجزء من الوطن قد حققت لنفسها انتشارا جغرافيا، ومكنت المجاهدين من توسيع رقعة نفوذهم وتوطيد تفوقهم.

وقد تم إحصاء 138 مزرعة تعرضت للحرائق خلال الفترة الممتدة من 22 سبتمبر 1956 إلى 15 نوفمبر 1958، بضواحي تيغنيف ومعسكر، منها: 71 مزرعة خلال الأربعة أشهر الأخيرة من سنة 1956.

ورافقت عمليات حرق المزارع نشاطات تخريبية أخرى بذات المنطقة منها:

* قطع أعمدة تيليغرافية على طول 04 كيلومترات بالطريق الرابط بين هاشم (دومبال) وسيدي قادة (كاشرو).
* قطع 16 عمودا هاتفيا على بعد 4,5 كيلومتر من بلدية هاشم.
* قطع ثلاثة أعمدة هاتفية على بعد 10 كيلومترات شمال غربي تيزي.

والملاحظ، فإن المجاهدين، قبل تنفيذهم لمختلف عملياتهم ضد مزارع الكولون كانوا يحفرون خنادق عريضة (02 متر) وعميقة (80 سم) بالطرق المؤدية إلى الضيعات المستهدفة لتعطيل وصول النجدات وتأخيرها، وهذا ما اكتشفته السلطات الاستعمارية العسكرية في الطريق المؤدي إلى ضيعة «موريس كريبون» (Maurice CARAYON) رئيس بلدية «دومبال» وكذلك بالطريق المؤدي إلى سان هيبوليت (المامونية)[1].

وعن تأثير عمليات حرق المزارع خلال عام 1956 يكفينا شاهدا ما قاله الجنرال «أندري بوفر»: «لقد نجح الجزائريون في توسيع مساحة حرب العصابات عندما هاجموا جميع المزارع المنعزلة»[2].

(1) - Brigade de Gendarmerie de Mascara P.V n° 1937 du 17/12/1956.

(2) - أندري بوفر. الحرب الثورية، بيروت 1973، ص 82.

أما وسائل الإعلام الموالية للكولون، ومنها (Echo d'Oran)، فقد وصفت «حرب المزارع» بتكتيك «الأرض المحروقة»؛ ومثل هذه الأقوال تجعلنا نجزم ودون مواربة على أن عمليات «حرق المزارع» قد أخلت فعلا بالتوازنات، وأنها ساهمت حقيقة في مسيرة النضال الوطني ضد الاستعمار، إذ لم تعد آثارها تخفى على أحد، كما أن تناقل وسائل الإعلام لأخبار الهجمات المتواصلة على مزارع الكولون يكون هو الآخر قد أعطى هذه الهجمات بعدا وصدى وطنيا.

ومن المسائل التي ينبغي الإشارة إليها، فإن جميع الضيعات التي تعرضت للتخريب في منطقة سعيدة خلال عام 1956، ترك فيها المجاهدون مناشير تدعو المجندين في اللفيف الأجنبي إلى الفرار من الجندية والالتحاق بالمجاهدين أو العودة إلى بلدانهم، ومنها منشور كتب باللغة الألمانية، وآخر باللغة الفرنسية قد خط باليد على ظهر المنشور الذي زرعته فرنسا في المنطقة، والحامل لصورة الزعماء الخمسة المختطفين[1].

ومن الأمور التي تفسر بشكل واضح سلوك المجاهدين لنفس الأسلوب في جميع جهات الوطن، عثور الاستعمار الفرنسي على ثلاثة مناشير مكتوبة باللغة العربية بالقرب من ضيعات المعمرين الأوروبيين التي تعرضت للتخريب بضواحي عين تموشنت، تصف العمال الذين يشتغلون في مزارع المعمرين بالخونة، وتدعوهم للتوقف عن العمل بمزارع الكولون، وتهدد الذين لا ينصاعون لأوامر الجبهة بالموت، لاعتبار العمل في مزارع الكولون نشاط معادي للثورة، ولتعاليم الدين المحمدي؛ كما منعت هذه المناشير الفلاحين الجزائريين التصريح لإدارة الاحتلال بإنتاجهم الفلاحي[2].

(1) - 10 eme Légion Bis . Compagnie de Mascara, Brigade de Saïda P.V 1604 du 27/11/1956. Crime: Incendie volontaire de ferme et de matériel agricole, destruction d'animaux domestiques par rebelles.

(2) - Philippe BOURDEL. Op.cit, p 184.

وإذا كانت العمليات التخريبية في الجهات الشمالية من الوطن قد استهدفت مزارع الكولون وضيعاتهم، فإن أهداف المجاهدين في الجنوب الجزائري تمثلت في تدمير عتاد الشركات الاستغلالية، ومستودعات السلع والبضائع الاستهلاكية، وقتل الحيوانات التي يمتلكها الأوروبيون، وتخريب السكك الحديدية الواصلة بين حقول الحلفاء وموانئ التصدير.

وكأن المتمردين حسب التقارير الاستعمارية قد مدوا بهذه الطريقة عمليات حرق المزارع إلى الجنوب الجزائري، ونورد لكم فيما يلي بعض الأمثلة الصريحة الواردة في هذه التقارير:

ففي حدود الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم 14 يناير 1957 تمكنت فصيلة من مجاهدي جيش التحرير الوطني من الهجوم على مقر الشركة الفلاحية للاحتياط (S.A.P.) في دوسن (Doucen)، وبعد تقييدها للحارس ولأبنائه ذبحت مجموع القطيع المتألف من 350 رأس من الغنم، واستولت على بندقية حربية عيار 86-93، وبندقية صيد، وحاولت إضرام النار في محطة للضخ[1].

ففي ليلة 17 من شهر فيراير 1957 قام المجاهدون بعملتين تخريبيتين شمال المشرية. تمثلت العملية الأولى في حرق المجاهدين لـ 150 قنطار من الحلفاء بمستودع ميرسية (Chantier MIRCIA)، وتدمير مضغط (PRESSE)، وقتل ستة بغال بالرصاص؛ أما العملية الثانية فقد تمثلت في إضرام المجاهدين النار في عربتي قطار كانتا معبأتين بـ 176 قنطار من الحلفاء، وقتل فرس يمتلكه المعمر «غوميز أنتوان» (Gomez ANTOINE)[2].

وعلى الساعة الواحدة والنصف من ليلة 18 مارس 1957 تمكنت مجموعة من المجاهدين تتألف من 15 شخصا من النفاذ إلى مركز مشرية الاستيطاني بعد قطعها للأسلاك الشائكة التي تطوقه من الجهة الشرقية، وأضرمت النار في مستودع للسيارات يمتلكه الأوروبي «بيار رودريقاز» (Pierre RODRIGUEZ)، ولو قدر لألسنة النيران أن بلغت خزاني الوقود القريبين من المستودع لأحدث انفجارهما كارثة؛ وخلال هذه الليلة اشتبك المجاهدون

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/93. (incursion rebelle au S.A.P de DOUCEN, C.M de Ouled Djellal).

(2) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/92. (Rapport: Aïn Sefra: activité rebelle du 12 au 24/02/1957).

مع دورية عسكرية فرنسية وأثناء تبادل لإطلاق النار أصيب جزائريان مدنيان بإصابات بليغة[1].

وفي منطقة جنوب بشار بحوالي 65 كيلومتر تمكن المجاهدون ليلة 28 أبريل 1957 من حرق مضخة بمحرك (Motopompe) تمتلكها شركة «باشي» (BACHY) لسبر الأعماق ثم وضعها عند فتحة بئر مائية تقع على بعد 07 حتى 08 كيلو مترات من منجم كسي-كسو[2].

وفي حدود الساعة الرابعة و45 دقيقة من مساء يوم 22 ماي 1957 رمى المجاهدون بثلاث قنابل «مولوتوف» على ثلاث مستودعات بالقنادسة جنوب بشار، يمتلكها على التوالي: «بنيشو سيمون» (BENICHOU Simon)، «بنيشو سالومون» (BENICHOU Salomon)، و«بنطاح خليفة» (BENITAH Khalifa)، أحدثت خسائر جسيمة في المستودعين الأولين، بينما نجا المستودع الثالث الذي لم تنفجر فيه القنبلة[3].

وتشير التقارير الاستعمارية بأن عصابات المتمردين على الرغم من تلقيها لخسائر فادحة فإن عملياتها الإرهابية ظلت مستمرة ودون انقطاع، وهو الأمر الذي بدد أحلام المستوطنين وأفقدهم الثقة في قوات جيش الاحتلال، وفي مصالح الأمن التي أبلغتهم بأنها قد تمكنت خلال شهر أفريل من سنة 1957 من تفكيك قيادة الأركان لجيش التحرير الوطني بصفة نهائية[4].

وفي مساء يوم 08 فبراير 1957 بمكان يدعى بير غويبة على بعد 34 كلم جنوب غربي الأغواط تمكن المجاهدون من ذبح قطيع من الأغنام تمتلكه الشركة الفلاحية للاحتياط (S.A.P.)، واستحوذوا على مائتي رأس من الماشية.

وعلى الساعة الثامنة مساء من نفس اليوم، تمكنت مجموعة من عناصر جيش التحرير الوطني تتكون من 300 حتى 400 رجل من وضع يدها على قطيع من الأغنام بـ 668 رأس تابع لـ الشركة الفلاحية للاحتياط، كان يتولى حراسته المدعو سليماني محمد رفقة ثلاث رعاة جزائريين.

---

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/92. (Rapport: activité rebelle du 16. 02 au 01/04/1957).

(2) - Ibid (activité rebelle (Avril 1957)).

(3) - Ibid. (Rapport: activité rebelle du 12 au 24/05/1957).

(4) - Ibid (rapport mensuel d'information – Secret – Avril 1957).

ساق المجاهدون 450 رأس من الأغنام وذبحوها في وادي مسعد، ثم توجوا ببقية الرؤوس إلى تاجرونة التابعة لبلدية أفلو، والواقعة جنوب غربي الأغواط بـ 78 كلم[1].

ومن خلال هذه الأمثلة المتقطعة والجزئية نخلص إلى الخروج بنتيجتين هامتين:

أ. إن الثورة بتوغلها في عمق الصحراء تكون قد وسعت مجالها الجغرافي، وأكدت عن طريق ضربها لمصالح المعمرين في الجنوب الجزائري عن تواجدها وحضورها، وإمكانياتها في إحداث أضرار بموارد الكولون ومصادر ثروتهم، والحد من نشاطهم الاقتصادي.

ب. أنها تمكنت فعلا من ضرب المحاولات الفرنسية للمباعدة بين الشعب الجزائري وجبهة التحرير الوطني، لأن العمليات كلها حضيت بدعم المواطنين ومساعدتهم لفصائل جيش التحرير الوطني.

ب. استخدام العنف ضد غلاة الكولون

أما المظهر الخطير «لحرب المزارع» فنلمسه بوضوح أكثر في تعدي هذه الحرب في مستواها التكتيكي إلى اغتيال الغلاة من الكولون.

وحتى يستجيب أسلوب الاغتيالات لحاجة سيكولوجية تطيب لها النفوس، وترضي الرأي العام المحلي بمنطقة معسكر -كنموذج- اختار المجاهدون كأهداف لعملياتهم عددا من الكولون البارزين والمتجذرين في الناحية ممن اشتهروا بعدائهم الصريح للثورة، وباحتقارهم للإنسان الجزائري لتنزل بهم أقسى العقوبات، ومن هؤلاء الكولون نذكر:

1- «أوجين كومار» (Eugène COMARD) الذي أغتيل عند المدخل الجنوبي لقرية فروحة -الواقعة جنوب معسكر بـ 10 كلم- ليلة الأحد 23 سبتمبر 1956 والذي افرغ فيه أحد المجاهدين بندقيته ثم حز رأسه بالشاقور، وقطع أوصاله[2].

2- «جورج مورياس» (George MAURIES)[3] الذي أعترض المجاهدون طريقه بحاجز

---

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/93. (exaction rebelle commise dans la circonscription de Laghouat – Djella le: 15/02/1957).

(2) - شهادة المجاهد بن نمرة عراب (67 سنة في أفريل 1999على قيد الحياة) وكان من بين المرافقين للفوج الذي نفذ العملية، وهي شهادة مطابقة لما أوردته صحيفة Echo d'Oran ليوم 1956/12/25.

(3) - كان جورج مورياس إلى جانب أخيه يمتلكان 300 هكتار من الأراضي الزراعية ببلدية عوف منها 80 هكتار خاصة بالكروم، ورثاها من أبيهما «ليون مورياس» المولود بتيارفيل (غريس) في 1890/10/26، أما استقرار عائلة مورياس بناحية غريس فيعود إلى سنة 1848، وأما المزرعة المتواجدة بعوف فيرجع إنشاؤها إلى سنة 1897 من قبل جدهم «جورج مورياس».

من الحجارة -جنوب غريس بـ 10 كلم- مساء يوم الأحد 06 جانفي 1957، وأمسكوا به وبزوجته وطفله؛ وبينما أعدم «مورياس» رميا بالرصاص فإن زوجته وطفلها عوملا برفق وأحضرا لهما بغل نقلهما حتى مركز غريس[1]، فكان إطلاق سراحهما رسالة واضحة إلى المجندين الفرنسيين لتقدير المجاهدين للنساء والأطفال.

3- «روني فورنيل» (René FOURNIL) الذي أغتاله المجاهدون مساء يوم الثلاثاء 04 جوان 1957 بمزرعته في «سان هيبوليت» (المامونية) - شمال معسكر بـ 03 كلم- [2].

4- «فيليكس جوزاف فلا» (Phelix Joseph VALLAT)[3]: تم إغتياله ليلة 09 أفريل 1958 قرب مطار غريس العسكري، وهو الآخر قطعت أوصاله وأوصال زوجته التي كانت تطلق النار على المجاهدين - خلافا لزوجة مورياس- بينما لم يصب أطفاله الثلاثة المرافقون له بأذى (09 - 07 - 05 سنوات)[4].

لم تكن جبهة التحرير مرنة في تعاملها مع العملاء والخونة من أبناء الفلاحين الجزائريين الذين وضعوا أنفسهم في خدمة الكولون ورعاية مصالحهم.

ولما كان من الصعب إرواء عطش القراء في هذا الجانب، أو الكشف عن الحقيقة الكلية لعمليات الاختطاف والذبح والقتل التي استهدفت الخونة، سوف نكتفي بنماذج يبرز من خلالها المضمون الاستراتيجي والتكتيكي لضرب العملاء، ومن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر ما حدث في فصيلة أولاد الحاج لدوار حبوشة وبالضبط في المسلك الواصل إلى ضيعة بن سعدون الواقعة على بعد 09 كلم شمال شرقي قرية البرج، غير بعيد من الطريق

---

(1) - Echo d'Oran du 08/01/1957.

(2) - Echo d'Oran du Mercredi 05/06/1957.

(3) - فالا فيليكس جوزيف: من مواليد 1920/12/29 بتيارفيل (غريس) درس بثانوية معسكر، ثم بالمعهد الزراعي بالحراش، تخرج منه بدبلوم مهندس فلاحي دفعة 1938-1941 مهيئ بدوره كفلاح مؤهل، في عام 1942 جند بالطيران وصار ربانا لطائرة قناصة في بريطانيا، في سنة 1946 عاد إلى تيارفيل ليمارس الزراعة، وفي 1947 عين مستشارا رئيسيا، ثم انتخب نائبا لرئيس البلدية إلى غاية 1953، فرئيس بلدية عام 1954، كما سبق له أن تولى عدة مسؤوليات منها: رئيس الصندوق الفلاحي لتيارفيل عام 1951؛ عضو المجلس الإداري للصندوق الفلاحي لناحية معسكر... وله ملكية زراعية تقدر مساحتها بـ 350 هكتار، وإلى غاية مقتله كان يشغل منصب موفد خاص لبلدية تيارفيل.

(4) - Echo d'Oran du 09/04/1958.

الوطني رقم 07 الواصل إلى غليزان، حيث عثر رجال الدرك الاستعماري صباح يوم 07 يناير 1957 على أربعة جثث ملقاة على ظهورها، قد تم قتل أصحابها من قبل المجاهدين رميا بالرصاص في الرأس[1].

ومنها اختطاف المجاهدين للمدعو (ح.م بن ق.) البالغ من العمر 59 سنة، وهو فلاح من فصيلة العسكرية التابعة لبلدية جلفة المختلطة، من منزله، وبعد أن ذبحوه رموا به في مسلك شارف الزنينة، وتركوا رسالة تحذر الخونة من خطر التعامل مع الاستعمار، ألصقوها بدبوس في أنفه وإلى جانبه وجدت أربع جثث مذبوحة، وقد شدت أيديها مربوطة إلى الظهر مرمية على حافة الطريق[2].

كما قتل المجاهدون ثلاثة متعاملين رميا بالرصاص، عثر الدرك الاستعماري على جثثهم يوم 18 أوت 1959 في قرية بوراشد التابعة لبلدية طفراوة في دائرة سعيدة[3].

وفي صباح يوم 18 أفريل 1960 عثرت فرقة الدرك الاستعماري للمحمدية (Perregaux) على ثلاثة جثث امرأتان ورجل قد ذبحهم المجاهدون، ورموا بهم قرب ضيعة فرنانداز (FERNANDEZ) على بعد 07 كيلومترات من المحمدية[4].

وتدعي سلطات الاحتلال الفرنسي أن مجموع المدنيين الجزائريين الذين تم قتلهم على يد جيش التحرير الوطني فيما بين 1954–1962 يبلغ 219.500 ضحية[5].

وما هذه إلا أمثلة، وإذا كان البعض يرى في وسيلة إغتيال الكولون والخونة، وضرب الأعناق والرؤوس وتقطيع الأوصال عقوبة أشد قساوة، أفقدت المجاهدين إنسانيتهم، فعلى العكس من ذلك، يرى البعض الآخر أنها وسيلة أذكى وأنجح، أوحت بفعالية الثورة وبصلابتها وعدم رأفتها بالمستعمرين وبالموالين لهم، أكسبت المجاهدين هيبة ورهبة، كما أنها تفسر بوضوح منهجية العمل الإنتقامي للثوار «Le Sang cri vengeance».

---

(1) – 10 eme Légion. Compagnie de Mascara. Section de Mascara, Brigade d'Elbordj P.V N° 18 du 06/01/1957.

(2) – C.A.O.M. G.G.A. Carton 9H / 93. (document sur les exactions rebelles . Laghouat le 26/08/1957).

(3) – Compagnie de gendarmerie de Saïda. Brigade de Saïda. P.V n° 2151 du 20/08/1959.

(4) – Commandement régional de la gendarmerie de la Xeme région militaire, 10eme légion bis, groupement d'Oran, compagnie de St Denis du Sig, brigade de Perregaux, P.V n° 682 du 18/04/1960.

(5) – François Porteu de la MORNADIERE. Op cit, p 374.

وفي الأخير نخلص أن «حرب المزارع» قد مكنت ولو جزئيا من تحقيق الأهداف المرجوة: كالإخلال بالاقتصاد الزراعي للكولون وإثارتهم ضد سلطات الاحتلال التي فقدت القدرة على حمايتهم، وفتح جبهة حربية جديدة تمكن من تخفيف الأعباء على الجبهات الحربية الأخرى، وتمزيق قوات العدو وتشتيتها.

ويبدو من خلال تفحص وثائق الدرك الاستعماري أن «حرب المزارع» بلغت ذروتها خلال شهر ديسمبر 1956، حيث شملت كل التراب الجزائري وامتدت إلى جميع مزارع الكولون.

ومن جهة أخرى فإن هذه الدراسة قد سمحت بالتعرف نسبيا على بعض الأساليب المتبعة في تنفيذ الاغتيالات وحرق المزارع: كحسن إختيار الهدف، وكذلك الزمان والموضع اللذان يسمحان بإصابة الهدف بسهولة؛ (ليلا، آخر النهار، ليلة العطلة الأسبوعية، بالممرات الإجبارية) واستخدام المباغتة، والمفاجأة، وسرعة التحرك، وتكثيف الغارات مع برمجتها بنفس المنطقة في أكثر من موقع إثباتا للتنسيق وتأكيدا للقدرة على التنظيم والتلاحم والتكامل.

كما أنه من خلال إستقراء الوثائق تبين أن الثورة عن طريق عمليات «حرق المزارع» تكون قد أدركت المستوى القاعدي الشعبي وتحولت فعلا إلى نظام نلمسه في أجوبة المبحوثين من قبل الدرك الاستعماري: «لم أسمع، لم أشاهد، لا أعرف، لم أغادر مسكني ليلة البارحة، لم أستضيف أحدا عندي، لم أعلم بالأحداث سوى في الصبيحة». وبهذا الشكل تكون أحداث «حرب المزارع» قد ساهمت حقا في نشر الوعي الوطني لا سيما في القرى والأرياف، وفي تغيير الذهنيات بحيث فهم الجميع أن عمليات «حرق المزارع» نشاط معادي للاستعمار يدخل ضمن الأعمال المشرفة والمشروعة، أي أنه ليس نشاطا تخريبيا كما روجت لذلك وسائل الإعلام الفرنسية.

وقد يطول الحديث إذا دخلنا في عرض تفاصيل عن كل العمليات، واحدة بواحدة، فالنماذج والأمثلة المذكورة كافية للتدليل والبرهنة على الأعمال الثورية الجريئة التي نفذها المجاهدون - الصابرون - ضد الكولون، وهي كلها جديرة بالذكر نظرا للدور البارز الذي احتلته حرب المزارع في استراتيجية جبهة وجيش التحرير الوطني في كامل الوطن الجزائري، ومهما يكن من أمر فإن عمليات «حرق المزارع» ما كان يكتب لها النجاح لولا تعاون المواطنين مع أفواج جيش التحرير الوطني.

موقف إدارة الاحتلال من عمليات تخريب المجاهدين لمزارع الكولون

في مقدمة كتابه «Le Torrent et la Digue» يرد الجنرال «ماسي» (MASSU) على الذين نعتوا فرنسي الجزائر بالمستغلين قائلا: «إن الكولون المشكلين للأقلية بالنسبة للشعب الجزائري سنة 1954، هم الذين جلبوا للجزائر ثروتها الأساسية بتثمين أراضيها»[1]؛ وبنفس الصيغة صرّح اللبرالي جاك شوفاليي رئيس بلدية الجزائر الأسبق قائلا: «لم أعرف قط جنونا أسوء وخساسة أقبح من إصرار جيش التحرير الوطني الجزائري على تخريب الأراضي»[2] (القاعدة التحتية للاقتصاد الفلاحي للكولون) التي كان بإمكان مساحتها أن تكون أوسع بكثير مما هي عليه، لولا أن الإدارة العسكرية عن طريق تطبيقها للقرار المشيخي (1863) الذي سمح للعرب باستعمار أراضي؛ وكأنه بهذا الموقف يهاجم سياسة المكاتب العربية ويحملها مسؤولية توقف الاستيطان- وهكذا كشف جاك شوفاليي عن نزعته الاستعمارية الحاقدة، حيث ذهب به الغلو إلى اعتبار الفلاح الجزائري الذي أتاح له قانون 1863 الفرصة لامتلاك أرض فلاحية مستعمرا . أو ليس من الغرابة بمكان أن يتحول المستعمر إلى مستعمر ؟!.

وقد مر معنا في الفصول السابقة عرض عام لسائر أنواع الحجج التي لجأ إليها المعمرون الفرنسيون والأوروبيون، ومن ورائهم إدارة الاحتلال في تبرير الحقوق التي يدعونها في امتلاك الأراضي الفلاحية الجزائرية وانتزاعها من أصحابها الشرعيين.

فمثل هذا القول يجعلنا نحس وكأن الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر قلم -في نظر هؤلاء- على حق تاريخي وقانوني.

أمام ازدياد قلق الكولون على أمنهم وأمن مزارعهم، وضع أحد رؤساء البلديات بعمالة قسنطينة قوانين لجمعية تدعى «لجنة الدفاع ضد الكوارث الزراعية» (Comité de lutte contre les calamités agricoles) الغرض منها إنشاء مجموعات للدفاع الذاتي مكونة من الفلاحين الأوروبيين ضد مؤسسات التخريب التابعة للثوار[3].

---

(1) - Jacques MASSU. Le Torrent et la digue. Paris, Plon 1972. P. IV.

(2) - Ibid.

(3) - Francis et Colette JEANSON. Op cit, p 206.

وفي جوان 1955 وجهت الإدارة الاستعمارية التهمة لكل الدواوير بحجة أنها معاقل وملاجئ للثوار، وعليه قرر عامل عمالة قسنطينة في 21 جوان 1955 نظام المسؤولية الجماعية للسكان في حالة وقوع عمليات تخريب للمزارع أو حدوث حرائق بالغابات[1].

وإثر هجوم شنه الثوار على ضيعة أحد الكولون بدوار أولاد سيدي أونيس وقتلهم لـ 79 ماشية، قرر المتصرف الإداري لعين مليلة حرق أكواخ سكان الدوار وحجز 158 ماشية -أي الضعف-، لكن الكولون الذي تعرضت ضيعته للتخريب رفض هذا النوع من العقاب مدعيا أن سكان الدوار مسالمون، وأن مرتكبي الجريمة هم أجانب عن المنطقة، ومع هذا تمت عملية حجز 58 ماشية وتغريم الدوار بـ 400.000 فرنك؛ وفي دوار أولاد سالم من نفس البلدية دمر المجاهدون جرارا لأحد الكولون وأضرموا النار في مستودعين للحبوب، وعليه قرر المتصرف الإداري تغريم الدوار بـ 05 مليون فرنك (وهو مبلغ لا يطيق أهل الدوار تسديده مطلقا) أو تسليم 1.200 ماشية عوض المبلغ المالي[2].

وعلى الرغم من الخسارة التي مني بها الاقتصاد الزراعي الفرنسي في أعقاب حوادث الشمال القسنطيني (20 أوت 1955) والتي أطلق عليها محمد حربي تسمية «انتفاضة الفلاحين» لاعتبار الفلاحين هم الذين أعطوها نسقها التاريخي (بحيث تجاوز عدد المشاركين منهم في هذه الحوادث الآلاف من الفلاحين مسلحين بالفؤوس والمناجل والسكاكين) فإن فرنسا استخفت بها واعتبرتها أحداثا هامشية لا قيمة لها[3]؛ غير أنها أعربت عن أسفها للفراغ الحاصل في قانون حالة الطوارئ بكونه لم يتوقع المساس بالممتلكات الأرضية للثوار ولعائلتهم، فعوضت عن سد هذا الفراغ باللجوء إلى تطبيق العقوبة الجماعية بدءًا بالمقربين من الثوار والمتهمين بارتكاب جرائم، وعليه تقررت الإجراءات التالية:

- حجز ممتلكات الثوار (المباني والأراضي الفلاحية) للحيلولة دون استفادتهم من خدماتها.
- دعوة أفراد العائلة يوميا إلى مقرات جيش الاحتلال وإخضاعهم للاستنطاق.

---

(1) - Francis et Colette JEANSON. Op cit, p 213. (بتصرف)

(2) - Ibid.

(3) - محمد حربي. الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، ترجمة نجيب المثلوثي، الجزائر 1994، ص 135.

- نفي واحد أو مجموعة من أفراد العائلة[1].
- إلزام عائلات الثوار بإبلاغ إدارة الاحتلال عن حالات الغياب.

إلى جانب ذلك اتخذت إجراءات أخرى تمثلت في:

- رفع أعداد العسكريين بمناطق الجنوب الجزائري، التي سادتها حالة اللا أمن.
- إخضاع مناطق تواجد الثوار للرقابة، لاسيما تلك التي سبق وأن نشبت بها ثورات من قبل، كمنطقة الأوراس، وبلاد القبائل، والونشريس، والظهرة، وبني شقران[2].

اتخذت إدارة الاحتلال مجموعة من الإجراءات ضد حرب المزارع منها:

1- إنشاء نقابات للدفاع الذاتي.

2- إصدار أوامر في 11 أكتوبر 1957 تنص على العقاب والتغريم الجماعي ضد الدواوير القريبة من الضيعات والمزارع التي تتعرض للتخريب.

3- رفع الأجر اليومي للعمال الزراعيين من 525 فرنك إلى 600 فرنك.

ومقابل ذلك فرضت إدارة الاحتلال سنة 1957 على الملاكين ضرائب خاصة، وجعلت من ضيعات كبار الكولون مؤسسات زراعية نموذجية تحضى بالحراسة من طرف مجندين في اللفيف الأجنبي بمعدل 02 حتى 03 حراس مسلحين في كل ضيعة مقابل ضريبة قدرها 3.000 فرنك قديم عن كل هكتار من الكروم، و700 فرنك قديم عن الهكتار الواحد من الحبوب و300 فرنك قديم عن الهكتار الواحد من المساحات الرعوية[3].

ويلاحظ بأن النظام الدفاعي الذاتي للضيعات لم يستفيد منه كبار الفلاحين الجزائريين.

أما التصريح الذي أدلى به السيد سعد دحلب لمجلة أفريك/أكسيون فيوضح لنا بأن الفرنسيين قد أدركوا جيدا بأن الأرض يجب أن تعود للفلاحين وعليه قرر «لاكوست» وهو

---

(1) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/90 (mise sous séquestre des biens des rebelles, en date du 28/05/1955).

(2) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 1 M/15.

(3) - Michel LAUNAY. Op cit, p 180.

أحد الأعوان البارزين لغلاة الاستعمار في الجزائر الشروع سنة 1957 في القيام بإصلاح زراعي[1]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أفرط في ارتكاب الجرائم والأعمال الجنونية عندما شعر بدنوا أجل فرنسا في الجزائر، فكان أسوء رد فعل قام به هو تجميع الآلاف من الفلاحين الجزائريين في المحتشدات الإجبارية التي تم تدشينها عام 1957 لغرض تحطيم شبكات دعم جبهة وجيش التحرير الوطني[2].

وفي سنة 1958 دعا الجنرال «ماسي» جميع مساعديه وأعوانه لشن حملات لصالح القطاع الزراعي للمعمرين، وذكرهم بأن الفوائد التي حققها مزارعو الكروم خلال هذه السنة (1958) تعود إلى عملية إخضاع 2.670 ضيعة ومؤسسة زراعية في شمال عمالة الجزائر العاصمة للحماية من طرف قوات الاحتلال العسكرية[3].

بعد أن جربت السلطات الاستعمارية كل الوسائل الممكنة لإخماد لهيب الثورة التي احتضنها الريف الجزائري وساندها أبناء الفلاحين، وذلك عن طريق الإجراءات العسكرية، والمشاريع الإصلاحية...[4]

وبعد أن أدركت أن سياستها العقارية التي آلت إلى انتزاع أخصب الأراضي من الفلاحين الجزائريين وتوزيعها على المعمرين، بعد طردهم منها، هي التي شحنت نفوسهم بالعداء للاستعمار الفرنسي وكره الكولون، ودفعت بهم إلى الإسراع في الاستجابة لنداءات الجهاد بدأت تفكر في مشاريع للإصلاح الزراعي وتهيئة الأرياف الجزائرية، وهكذا توالت

---

(1) – من يوسف بن خدة. اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1986، ص 74 . نقلا عن الصحيفة التونسية «أفريك/أكسيون» العدد 57، 16 نوفمبر 1961.

(2) – Claude COLLOT. Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962, Alger: O.P.U. 1987, p 142.

(3) – Jacques MASSU. Op cit, p 198.

(4) – للتعرف أكثر على الإجراءات المتخذة للقضاء على الثورة في مهدها يراجع :

–أ– احسن تومالي. استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954–1956، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد (د.ت).

–ب– François Porteu de la MORANDIERE. Soldats du Djebel (Histoire de la guerre đAlgérie) Paris 1977.

الإصلاحات تبعا مع فرانسوا ميتران، وجاك سوستال، وروبرت لاكوست وبورغس مونوري وأخيرا مع الجنرال ديغول الذي قرر الاقتراب من الفلاحين، والاهتمام بالريف الجزائري الذي بلغ أسوء حالة من التدهور الاقتصادي والاجتماعي بعد اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 - وتحت عنوان المخطط الخماسي (01 يناير 1959 - 01 يناير 1964) أعلن هذا الأخير في 03 أكتوبر 1958 عن مخططه المعروف باسم «برنامج قسنطينة» (Plan de Constantine) أو «برنامج إحياء الريف» (Renaissance du Bled)، -الذي اظهر فيه تسامح فرنسا وسخاءها، وإغراءها المظلل-.

وحددت فرنسا أهدافها من برنامج قسنطينة بالأرقام حتى يظهر -للجميع- أنه عمل اقتصادي اجتماعي، ورصدت له 18.930 مليون فرنك، خصص منها لتطوير القطاع الزراعي التقليدي 3.680 مليون فرنك[1]، وضمنته مجموعة من الإصلاحات نخص منها بالذكر ماله صلة بالأراضي الفلاحية وتحسين مستوى الفلاح الجزائري، وذلك عن طريق: حل مشكلة التربة والمياه، بغرس 50.000 هكتار بالأشجار الغابية لحماية مساحة أراضي زراعية من الإنجراف ترتفع إلى 300.000 هكتار، وكذلك استصلاح 100.000 هكتار من أراضي المستنقعات، بالإضافة إلى بناء خزانين للمياه في عنابة ووهران، وإنشاء 800 إلى 900 حوض مائي في مناطق تربية المواشي[2].

وتحقيقا لهذه الغاية تضمنت خطة قسنطينة الخاصة بالاستغلال الزراعي مسألة شراء الدولة لأراضي من كبار المعمرين، أو تحديد ملكيات الشركات العقارية الكبرى، وبذلك يتسنى لها استرجاع قسم من الأراضي القابلة للزراعة وإعادة توزيعها على الفلاحين الجزائريين غير المالكين.

ولم يكن هم فرنسا من برنامج قسنطينة الرامي إلى تحسين ظروف معيشة الفلاحين سوى استمالتهم، ومن ثم توجيه مخططها الاقتصادي لضرب الثورة التحريرية والقضاء عليها - يعني خلق طبقة فلاحية برجوازية صغيرة تكون سندا اجتماعيا جديدا للسلطة الاستعمارية، يساهم في عزل جبهة التحرير الوطني سياسيا وعسكريا، أي أن البرنامج كان يريد القضاء على الثورة عن طريق المشاريع الإصلاحية، وأن المشروع لا يريد إصلاحا زراعيا حقيقيا (بمعنى ثورة وتغييرا في المجال الزراعي) بل أكثر من ذلك كان يهدف إلى إيجاد نخبة حضرية يقف بها في وجه الفلاحين، وهذا يفسر توجيه الاهتمامات بسكان المدن.

---

(1) - محمد بلقاسم حسن بهلول. مرجع سابق، ص 254.

(2) - نفسه. ص 252.

إن احتواء الجزائريين في وظائف يعود إلى الضغط السكاني في الجزائر بحيث بلغت نسبة التزايد لدى الجزائريين 7,3 % بينما بلغت لدى الأوروبيين المقيمين في الجزائر 4,3 %، كما أن نسبة الجزائريين الذين تقل أعمارهم عن العشرين سنة تبلغ 53 %؛ فكان لزاما على فرنسا أن تخلق وظائف للشباب حتى لا يلتحقوا بالثورة، وعلى هذا الأساس كانت تسعى إلى خلق 1.150.000 وظيفة[1].

إن التنمية الزراعية كانت تهدف إلى استغلال أراضي جديدة وتطوير وسائل الاستغلال والإنتاج؛ فلم تفكر فرنسا في إعادة توزيع الأراضي الخصبة على الفلاحين المحرومين كما أنها لم تسع إلى تحديد زراعة الكروم التي تحتل 380.000 هكتار، في حين أن 90 % من السكان لا يستفيدون منها[2].

وللتذكير فقط فإنه موزاة مع إعلانه عن مشروع قسنطينة عرض الجنرال ديغول في يوم 23 أكتوبر من نفس السنة (1958) «سلم الشجعان» قصد فتح الطريق لإجراء مفاوضات؛ وفي آن واحد قام بتجميع سكان الأرياف بعد انتزاع 2.157.000 فلاح من مساكنهم[3].

بعبارة أخرى اشتمل مشروع قسنطينة على إجابات اقتصادية لمسائل سياسية. وبحلول سنة 1959 أدمج العالم الريفي الجزائري في السوق ببرمجته من خلال مشروع قسنطينة الذي كان هدفه شراء 250.000 هكتار من الأراضي، تخلى عنها الكولون -من جراء عمليات حرق المجاهدين لمزارع المعمرين- وإعادة توزيعها على الفلاحين الجزائريين، إلا أن هذا المشروع بقي هدفه سياسيا يرمي إلى خلق قوة ثالثة تواجه جبهة وجيش التحرير الوطني[4].

ومن بين العوامل التي ساعدت على إخفاقه:

- عدم كسب فرنسا ثقة الجماهير الريفية التي عانت من ويلات الاستعمار الفرنسي وقسوته إلى درجة لا يمكن وصفها وتصورها فيما انتهى إليه الصراع حول الأرض من قتل للنفوس البشرية وهتك للأعراض.

---

(1) - وزارة الإعلام والثقافة. كيف تحررت الجزائر؟ عدد خاص بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرون لثورة نوفمبر 1954، الجزائر: 14 محرم 1400 - 1979/12/04، ص 84.

(2) - نفسه.

(3) - شارل روبرت أجيرون. تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1970، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر: د.م.ج 1982، ص ص 174-175.

(4) - René GALLISSOT. Les accords d'Evian, Alger 1997, p 174.

- رفض جبهة التحرير الوطني للمشروع لاعتبار أن حيازة الملكيات الفردية تشكل عاملا أساسيا للتقدم الشخصي وللرقي في الهرم الاجتماعي، وتسمح بتطور نخبة متميزة من الجمهور[1].

- عرقلة جيش التحرير الوطني للمشروع بخلق حالة فقدان الأمن داخل البلاد، وقتل العمال المكلفين بحماية واستصلاح الأراضي والعسكريين المرافقين لهم[2].

وهكذا أصبح الجميع يدرك بأن مشروع انبعاث البلاد، والإصلاح الزراعي أملته اهتمامات هي استراتيجية أكثر منها اقتصادية، كان من نتيجتها ازدياد مشكل حدة البطالة في الأرياف، وتشريد مئات الآلاف من الريفيين، وانحطاط عميق للزراعة[3].

إن المتعرض بالتحليل لاتفاقيات ايفيان يتبن له أنها جاءت لتؤكد الخيارات التي حددها مشروع قسنطينة في المجال الزراعي بحيث أزيحت مكانة الزراعة في مجال المبادلات بين البلدين.

ولم يكن من هدف لفرنسا في المجال الزراعي من خلال اتفاقيات ايفيان سوى ضمان مصالح الكولون في الجزائر المستقلة.

إن المادة 13 من الاتفاقيات[4] -والتي أشير إليها سابقا- تمنح السلطات الجزائرية امكانية استرجاع الأراضي الزراعية بالنظر إلى مسألة الإصلاحات الزراعية، وهذا العنصر سوف يجعل من اتفاقيات إيفيان نصا تطبيقيا لاستراتيجية تم عرضها في مشروع قسنطينة.

واتفقت السلطات الاستعمارية مقدما على مبدأ استرجاع الأراضي التي بحوزة الكولون، وربطته باستبدال البنية الزراعية مع المحافظة على مبدأ التعويض (المادة 12)[5]، وضمان الصادرات الزراعية إلى فرنسا (المادة 06) من الفقرة 02[6].

---

(1) -عبد اللطيف بن اشنهو. المرجع السابق، ص ص 385-390.

(2) - نفسه، ص 397.

(3) - سمير أمين. المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق.داغر، ط 02، الجزائر: د.م.ج 1981، ص 152.

(4) - François PERROUX . Op cit, p 250. (d'après le Journal officiel du 20 Mars 1962 - Accord de cessez – le – feu en Algérie. Tittre IV. – garanties des droits acquis et des engagements antérieurs. Article 13).

(5) - François PERROUX . Op cit, p 250. Article 12.

(6)- Ibid. titre II. Echanges. Article 6. P251.

مثل هذه الإجراءات وهذه الشروط - السلبية- تجعلنا نتساءل عمن هو أحق بتعويض الأراضي الزراعية والتنازل عنها للأخر، الجزائر أم فرنسا؟ أو بعبارة أخرى أيهما يعوض الآخر الفلاح الجزائري أم الكولون؟

وموقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية القاضي بإدخال تغييرات بنيوية على القطاع الزراعي كان يبشر باستعادة التراث العقاري الجزائري وفي مقدمته الأراضي الزراعية.

وفي حقيقة الأمر لم توضع عراقيل من قبل الفرنسيين -أثناء مفاوضات ايفيان - بشأن استرجاع الأراضي الزراعية بالنظر لتراجع النزعة الفلاحية لدى الكولون بعد الحرب العالمية الثانية ثم أبان حرب التحرير، بحيث تراجعت الاستثمارات الإنتاجية، كما لم تعوض الكروم التي تعرضت للشيخوخة بنسبة 25 % سنة 1962، وأصبح أمل الكولون يغلب عليه العودة إلى الوطن الأم، وتحول رؤوس الأموال إلى فرنسا التي كانت تحضى بمنافسة إيطاليا لها في مجال الخمور داخل السوق الأوروبية المشتركة.

إن تخلي الكولون عن أراضيهم، ومغادرتهم الجماعية لأرض الجزائر تحت ضغط الثوار يشكل الإجراء الأول لعدم تطبيق اتفاقيات ايفيان في مجال الزراعة.

وهذه الوضعية - الصراعية (Conflictuelle) جرت السلطات الجزائرية إلى استرجاع الأراضي الزراعية مجانا، بحيث عادت مسألة التعويض إلى درجة ثانية بشأن التعاون في هذا المجال، وآل الأمر إلى تراجع ملحوظ في الصادرات الزراعية الجزائرية إلى فرنسا، فمثلا: صادرات الخمر إلى فرنسا، التي كانت تقدر فيما بين 1959-1961 بـ 13,8 مليون هكتولتر نزلت سنة 1963 إلى 6,7 مليون هكتولتر[1].

ولم يعد هناك أمل في تطبيق المادة 06 من اتفاقيات إيفيان المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي.

وبهذا الشكل تكون الجزائر قد استرجعت أراضيها الزراعية واستفادت من محصولها الفلاحي لسنة 1962، في حين تكون فرنسا هي التي عوضت الكولون بمنحهم مساعدات مالية قدرت بمليار فرنك سنة 1963[2].

---

(1) - René GALLISSOT. Op cit, p 176.

(2) - Ibid. pp 177-178.

خاتمة

مهما بلغت فرنسا في مثالية الإنجازات الحضارية التي حققتها في الجزائر، فإن هذه الإنجازات لا يمكنها أبدا أن تسقط حق الجزائريين في استعادة ممتلكاتهم.

ويمكن القول أن سياسات فرنسا الزراعية فيما يتعلق بأحلام واحتمالات المستقبل البعيدة الرامية إلى الاستيطان الأبدي في الجزائر، والتي ظلت تراود الكولون والأقدام السود قد تحطمت كلها على صخرة الواقع، إذ عجزت القوات الاستعمارية - إدارة وجيشا ومستوطنين- عن توقيف المد الثوري.

ويتبين من خلال ما سبق عرضه بأن النتائج التي أسفرت عنها ثورة أول نوفمبر 1954 كانت محسومة ومتوقعة سلفا، لآن الخطة التي تبناها الثوار كانت مصممة بشكل مقصود ودقيق ومدعمة بالأدوات الضامنة للنجاح مسبقا، ولأنهم كانوا يعرفون مقدما رد فعل الفلاحين الإيجابي.

وأن عمليات حرق المزارع قد حققت الأهداف المرجوة منها حيث حملت المواطنين الجزائريين إلى الاعتراف بالثوار، والتخلص من عقدة الخوف، وأجبرت فرنسا إلى تجنيد أكبر قوة من العساكر لحراسة الضيعات والمؤسسات الزراعية، ومراقبة الطرق والمواصلات، مما اشغل ثلث جيش الاحتلال أو ربعه.

أما الكولون فقد أدى الانحطاط المعنوي بالبعض منهم إلى التوقف عن النشاط الزراعي، وبالبعض الآخر إلى التعامل مع جيش التحرير الوطني.

وهكذا كانت حرب المزارع أحد أهم العوامل الرئيسية التي مهدت السبيل أمام تحريك الفرنسيين لإجراء اتصالات مع جبهة التحرير الوطني استعدادا للمفاوضات.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن ألفت انتباه الدارسين والمهتمين بتاريخ ثورة أول نوفمبر 1954 إلى وجوب تناول أحداث حرق المزارع كظاهرة تاريخية تدرس دراسة علمية دقيقة مركزة ومعمقة.

خاتمة عامة

تتضح مما سبق عرضه معالم المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر ممثلة في:

1. استخلاص ملكية الأراضي الفلاحية وإخلائها من أصحابها.

2. استقدام مهاجرين فرنسيين وأوروبيين وتثبيتهم فيها.

3. تقنين العلاقة بين الاستيطان واستملاك الأراضي (إجراءات الفرنسية).

كما يظهر أن فرنسا كانت تتصرف في أرض الجزائر وكأنها خالية من العنصر البشري.

ويبدو أنها ارتكبت خطأ تاريخيا فادحا لاعتقادها أنها الوريثة الطبيعية لبلاد الجزائر بحكم الجوار أولا ثم بحكم الماضي التاريخي، حيث يتضح أن الملامح الأساسية لظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر أنها موروثة عن النظام الإمبراطوري الروماني في الجزائر.

ثم راحت فرنسا تدعم حقها الباطل في ملكية الأراضي الجزائرية بالعناية بها والقيام باستغلالها، والمبالغة في إنشاء المزيد من المراكز الاستيطانية لاستيعاب المهاجرين، وراهنت على الاستيطان الزراعي بإنشاء المؤسسات الزراعية المتخصصة، وأخضعت جميع سياستها لمقتضيات التوسع الاستيطاني كحفر الآبار، وبناء السدود، ومد شبكة الطرق والمواصلات، ومنح القروض والمساعدات المالية للكولون بما يسمح لهم بتطوير إنتاجهم الفلاحي، بينما وضعت العراقيل في وجه الفلاحين الجزائريين الصغار وحرمتهم من كل مساعدة.

أما الصراع بين المجتمعين فلم ينشأ إلا بعد أن رأى الجزائريون مساحات أرضيـــة شاسعة تغتصب من أصحابها الشرعيين بقوة السلاح وبقوة القانون، وتمنح لقمة سائغة وهبـــة سخية للمعمرين الأوروبيين.

وهكذا دخل الشعب الجزائري في صراع طويل مع الاستعمار الفرنسي مـــن أجـــل الأرض وبسبب الأرض التي تظاهي قدسيتها لديه قدسية الدين. وفـــهم بـــأن لا إنعتـــاق ولا حرية، أو بعبارة أخرى لا عزة ولا كرامة ولا شخصية إلاّ في ظل اســـترجاعه لأراضيـــه المغتصبة، وفرضه لسيادته المطلقة عليها، وإخراج الكولون منها، وإعادة توزيعـــــها علـــى صغار الفلاحين.

وبـــدا له بأن نقطة البداية في كل عملية تحريرية تبـــدأ باسترجـــاع الأراضـــي أولا باعتبارها وطنا ومصدرا للرزق، وهكذا امتزجت لديه فكرة الاستقلال باســـتعادة الأراضـــي المغتصبة.

ويظهر ذلك من خلال اتخاذ زعماء حركة التحرير الوطني مـــن «تحريـــر الأرض وإعادتها لأصحابها» شعارا لهم في مقاومتهم للاستعمار الفرنســـي طيلـــة فـــترة الاحتـــلال الفرنسي للجزائر (1830–1962)، بل وظل هاجس الأرض يراود الزعماء التاريخيين طيلـــــة سنوات ما بعد الاستقلال في شعار «الأرض لمن يخدمها» من خلال تطبيق قانون الثـــــورة الزراعية.

وبقدر ما كان لانتزاع الأرض الفلاحية من تأثير بليـــغ فـــي نفـــوس الجزائريـــن ومشاعرهم، بقدر ما كان الصراع حولها عاملا حاسما في إبراز شخصيتهم وهويتهم الوطنية وقاعدة متينة لها، خاصة وأن الصراع كان داخل وطن اسمه الجزائـــر، حـــدوده معلومـــة، وماضيه متجذر في التاريخ.

ومن النتائج التي يمكن استخلاصها في آخر هذا العـــرض، إخفـــاق فرنســـا فـــي صراعها الديمغرافي مع الجزائريين بحيث لم تتمكن من تحقيق الغلبة الديمغرافيـــة أو علـــى الأقل توازن ديمغرافي نسبي بين الجزائريين والأوروبيين المهاجرين إلى الجزائر، وإخفاقـــها أيضا في محاولة دمج الجزائر وإلحاقها بفرنسا.

وتبقى الأمنية الأخيرة أن يكون هذا البحث قد حقق الغرض الذي هدف إليه، وهـــو التعريف بجانب من ظاهرة الاستيطان، والوقوف على جزء من مظاهر الصراع حول ملكيـة الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر.

كما أرجو أن يساهم هذا العمل في فتح شهية المهتمين بتـــاريخ الجزائـــر الحديـــث والمعاصر، إثراء لهذا الموضوع وإكمالا له.

«رَبَّنَا لا تُؤَاخذنا إن نسينا أو أخطأنا»

صورة البقرة . آية 286.

الملاحق

أولا: 1- تراجم لأهم الشخصيات المذكورة في البحث (Notes Biographiques)

ثانيا: 2- قائمة المراكز الاستيطانية التي منحت أسماء جديدة بعد استرجاع الجزائر استقلالها

ثالثا: مجموعة ملاحق خاصة بالاستيطان

3- قرار 18 أبريل 1841 «Arrêté du 18 Avril 1841»

4- سند ملكية «Titre de concession»

5- نموذج لمخطط توسيع مركز استيطاني.

6- رسم للجندي الفلاح «Le Soldat Paysan»

7- أ)- رسم: الجنرال لاموريسيار في توديع الكولون المهاجرين إلى الجزائر يوم 08 أكتوبر 1848

ب)- رسم: توزيع الأراضي على الكولون

8- خرائط المستوطنات الفلاحية لعام 1848 بالأقاليم الجزائرية الثلاث.

9- أ)- مراحل الغزو الفرنسي للجزائر.

ب)- مراكز استيطان المهاجرين من الألزاس واللورين إلى الجزائر عام 1870

10- مراكز الاستيطان الناشئة بالجزائر فيما بين 1833-1928.

11- نموذج لجدول بمراحل وتطور الاستيطان الحر بأحد المراكز الاستيطانية

رابعا: مجموعة خاصة بالتنمية الزراعية الاستعمارية في الجزائر

12- صورة لمبنى دار الكولون بمعسكر (رمز الاستغلال والاستيطان)

13- خريطة برسم بياني خاص بالدخل الزراعي للعمالات الجزائرية (1958)

14- خريطة المياه في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي.

خامسا: مجموعة نماذج من صيغ نقل الملكية

15- تصاميم تظهر تكريس الاستيلاء على المساحات الواقعة في قلب الأراضي الفلاحية الجزائرية

16- نموذج لإعلان خاص ببيع ممتلكات عقارية عن طريق السعر الثابت والمكتب المفتوح.

17- نموذج لإعلان خاص ببيع ممتلكات عقارية عن طريق المزاد العلني

سادسا: نماذج من الشكاوي ومذكرات الاحتجاج

18- نموذج لمراسلة إدارية بشأن أراضي صودرت من أصحابها بحجة المنفعة العامة

19- رسالة تشكي من أحد مواطني فرندة إلى عامل عمالة وهران يطلب فيها تعويضا عن أرض أجداده المغتصبة

20- نموذج لجواب من عامل عمالة وهران إلى رئيس فرندة بشأن شكوى تقدم بها أحد مواطني فرندة

سابعا: مجموعة خاصة بمرحلة ثورة أول نوفمبر 1954

21- صور من التخريب الذي ألحقه المجاهدون بمزارع الكولون في المنطقة السادسة من الولاية الخامسة التاريخية

22- نفسه

23- نموذج من مناشير الدعاية الفرنسية أبان ثورة أول نوفمبر 1954

24- صور للتجمع الإجباري لقرقور بزلامطة (معسكر)

25- صور لمجندين فرنسيين يتولون تأمين حماية الكولون ومزارعهم أثناء عمليات الحصاد والدرس

أولا: الملحق رقم01:

بيوغرافيا بأهم الشخصيات المذكورة (تراجم)

NOTES BIOGRAPHIQUES

1- **أوجين ابتيان:** (Eugène ETIENNE) (1844/12/15 - 1921/05/13)

نائب عن الجزائر الفرنسية (1881-1919)؛ نائب كاتب الدولة للبحرية والمستعمرات (06/07-1887/12/12)؛ نائب كاتب الدولة للتجارة والصناعة والمستعمرات (1890/03/17-1892/02/27)؛ وزير الداخلية (01/24-1905/11/12)؛ وزير الحربية -مرتين- (1905/11/12-1906/10/25) (01/21-1913/12/09)، من دعاة إنشاء كتلة برلمانية خاصة تسمى "الحزب الاستعماري" (Parti Colonial).

2- **أوزقان عمر:**

ولد في 1910/03/07، من عائلة فلاحية تعرضت أراضيها للاغتصاب بعد ثورة 1871، تردد على المدرسة القرآنية في سن الخامسة والسادسة من عمره، ثم دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية؛ بائع جوال لجريدة "Echo d'Alger" (Vendeur de Journaux à la criée)، ثم تيليغرافي بالبريد؛ أسس فرعا نقابيا (1926)؛ انخرط في الشبيبة الشيوعية (1930)؛ أنشأ جريدة "L'œil des P.T.T" السرية؛ أمينا للحزب الشيوعي الجزائري في إقليم الجزائر الوسطى خلفا لبن علي بوقرط -المقبوض عليه في 1934-؛ رئيس تحرير جريدة "La Lutte Sociale"؛ موفد إلى المؤتمر العالمي للكومنترن في جويلية-أوت 1935؛ عضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي في مؤتمر فيلربان (Villeurbanne) (يناير 1936)؛ أمينا للمؤتمر الإسلامي بصفة مناضل في الحزب الشيوعي الجزائري؛ تصارع بدنيا مع مناضلي حزب الشعب في مهرجان تلمسان؛ نائب عام لبلدية الجزائر (1937)؛ انسحب من الحزب الشيوعي بعد التوقيع على الحلف الجرماني السوفياتي؛ ثم عاد إليه خلال الحرب العالمية الثانية؛ نائب شيوعي عن الجزائر العاصمة في 1945؛ أمينا أولا للحزب الشيوعي الجزائري حتى 1948، تقرب من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ وفي سنة 1955 انخرط في صفوف جبهة التحرير الوطني، وساهم في تحرير وثيقة مؤتمر الصومام (1956)، أدخل السجن سنة 1958؛ نائب (1962)؛ وزير الفلاحة الجزائرية، (1962-1964) مدير مجلة "Révolution Africaine" (1964-1965).

3- **بيجو توماس-روبرت:** Thomas-Robert BUGEAUD

ماريشال فرنسي (1784-1849/06/10)؛ أرسل إلى الجزائر في 1836/06/06 في مهمة مزدوجة: محاربة الأمير عبد القادر، وفرض السلم معه؛ خاض معركة السكاك في 1836/07/06؛ وقع معاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر (1837/05/20). غادر الجزائر ثم عاد إليها في 1848/02/22 بصفة حاكم عام محاطا بـ: 100.000 رجل وعدد من الجنرالات (من بينهم لاموريسيار، شانغارنبي، بيليسيي، بيدو، كافنياك... شهدت الجزائر خلال حكمه استسلام حجوط (1842/06/09)، سقوط الزمالة (1843/05/14)، ومحرقة أولاد رباح (1845)، وإنشاء المراكز الاستيطانية: أورليان فيل (الشلف)، وشانغارني (ثنية الحد)، وتارديس (عين بريان)، وحدوث معركة ايزلي، والتوقيع على معاهدة طانجة (1844)، واتفاقية لالة مغنية مع المغرب (1845).

4- **بيدو ماري-الفونس:** Marie-Alphonse BEDEAU

جنرال فرنسي (1804/08/19-1863/10/29)، خريج مدرسة سان سير العسكرية برتبة ملازم (1822)، نقيب في سلاح المدفعية (1831)، شارك في حملتي بلجيكا (1831 و 1832)، وفي حملتي سطيف بالجزائر (1836 و 1837)، عقيد في 1839، جرح في حملة شرشال، اصطدم بالمقاومة الجزائرية قرب موزاية وفي خوانق سيدي موسى، بعد معركة ايزلي أصبح جنرالا ثم قائدا عاما لأقليم قسنطينة، وبعد حملة بجاية والقبائل (1847) عين حاكما عاما بالنيابة على الجزائر، بعد موته أطلق أسمه على مركز استيطاني قريبا من سعيدة (وهران).

5- **بيليسيي:** Aimable Jean Jacques PELISSIER duc de Malakoff (1864-1794)

درس في الأكاديمية العسكرية "La Fleche" و "Saint Cyr" شارك في حملة اسبانيا (1823)، وحملة الجزائر (1830)- قائد للأركان حتى حرب القرم (بوهران). أباد قبيلة جزائرية بأكملها في الظهرة قرب مستغانم في 18 جوان 1845، عينه في أعقابها الحاكم العام للجزائر "بيجو" في رتبة جنرال، شارك في حرب القرم (1855)، عين عضوا في مجلس الشيوخ عقب عودته إلى باريس، سفير لفرنسا بلندن (1858-1859)، وفي 1860 عين حاكما على الجزائر، بعد وفاته سمي مركز استيطاني بقرب من مستغانم باسمه (صيادة حاليا).

6- **تيرمان لويس:** Louis TIRMAN (1899-1837)

دكتور في الحقوق، تولى عدة وظائف إدارية، فر إلى بلجيكا سنة 1870، قاوم الوجود الألماني في فرنسا، عين حاكما على الجزائر (1881/11/26). في عهده صادق البرلمان على منح الجزائر 50 مليون فرنك لإنشاء الحالة المدنية للجزائريين، ومقاومة داء الفيلوكسيرا، وتخلى عن مشروع إيصال مياه البحر المتوسط إلى الصحراء الجزائرية (1882).

7- **دارلون جان بابتيست دروي:** Jean Baptiste Drouet D'ERLON (1844-1765)

تطوع في الجيش الفرنسي (1792-1796)؛ رقي إلى رتبة جنرال (1803)، خاض معركة أوسترليتز (1805)؛ قاوم في إسبانيا والبرتغال (1810-1814). قبض عليه في 1815/05/13 بسبب اعترافه بنابليون الأول العائد من جزيرة ألبا، خاض معركة واترلو في 1815/06/18، حكم عليه بالإعدام (1816)، فرّ إلى بروسيا، عاد إلى فرنسا (1825) بعد أن أصدر شارل العاشر عفوا في حقه. عين حاكما على الجزائر (1834/11/18)، أنشأ المكاتب العربية، وأدخل نظام البلديات إلى الجزائر، وقع اتفاق الكرمة (1835/06/16)، انهزم قائده تريزال أمام جيش الأمير عبد القادر يوم 1835/06/28 في معركة المقطع.

8- **دي بورمون** Louis august victor de chaisne DE BOURMONT (1743-1846)

ماريشال في الجيش الفرنسي، شارك في حملة إيطاليا وروسيا (1810)، جنرال في 1814 تخلى عن بونابارت في 1815 والتحق بلويس 18؛ وزير للحربية (1829)؛ قائد الحملة الفرنسية على الجزائر (نزل بسيدي فرج في 1830/06/14، خاض معركة ستاوالي (19 و 1830/6/24)؛ وقع معاهدة الاستسلام مع الداي حسين (1830/07/05) في الجزائر العاصمة.

9- **دي توكفيل:** Alexis DE TOCQUEVILLE (1859-1805)

مفكر سياسي، مؤرخ، وكاتب فرنسي. اشتهر بمقالاته المثيرة حول الاستيطان الفرنسي في الجزائر، كتب تقريرا سنة 1841 جاء فيه «إننا حولنا المجتمع الجزائري (المسلم) إلى حالة من الفقر والفوضى أسوء مما كان عليه قبل الاحتلال»، وتنبأ بانهزام فرنسا ميدانيا وديمغرافيا بسبب سوء معاملتها للأهالي، وبسبب المفارقات التاريخية (L'anachronisme)، مع أنه يؤيد الاستعمار، إلا أنه عارض بشدة تصرفات بيجو الاستيطانية في الجزائر، مصادرة الفرنسيين للأملاك الدينية. وفي أول رسالة له حول الجزائر (1837) اظهر رغبته في عدم تدخل فرنسا في بلاد القبائل حفاظا على السلم، وتطويرا وضمانا للعلاقات التجارية.

10 **دي غول:** Charles DE GAULE (1890–1970)

جنرال، ورجل دولة فرنسي، أصبح منذ منفاه في لندن زعيم المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال الألماني لفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية؛ مؤسس الجمهورية الخامسة (1958) رئيس للجمهورية (1959–1969)، تعاقب على الحكم بالجزائر في عهده كل من لاكوست (1956/02/07) وسالان (1958/06/06)، ودي لوفريي (1958/12/12) وموان جان (1960/11/23)، فوتيي كريستيان (1962/04/25)، زار الجزائر في 1958/06/04، اقترح سلم الشجعان (1958/10/23)، وخلال حكمه أعلن الثوار الجزائريون عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958/09/19 برئاسة فرحات عباس، وبعد خطة شال وعمليات التمشيط الواسعة (1959)أعلن ديغول عن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم (1959/09/16)، فأجابه لاغايارد بإنشاء المنظمة الإرهابية السرية (O.A.S) (1960/01/20)،وبانقلاب الجنرالات جوهو، شال، زيلار، سالان، في 22–1961/04/25؛ وفي 1962/03/18 وقعت فرنسا مع الجزائر على اتفاقيات ايفيان.

11– **دي فوكو شارل:** Charles DE FOUCAULT (1858–1916)

ولد في 1858/09/15 بستراسبوغ (فرنسا)، دخل مدرسة سان سير العسكرية (1876)، عين بالوحدة الرابعة للقناصة الأفارقة برتبة ملازم أول (1880)؛ شارك في عمليات قمع ثورة الشيخ بوعمامة (1881)، التحق بالحامية العسكرية المقيمة في مدينة معسكر.

درس الإسلام وتعلم العربية، زار المغرب فيما بين 1883–1884 رفقة الراهب مردوخي سافر إلى المشرق العربي (1890–1896)، انتقل إلى روما (1896) لتلقي علوم الدين، ثم عاد إلى فلسطين (1897–1900)، عين اسقفا (1900)، وفي سنة 1901 استقر في بني عباس جنوب الجزائر؛ عقد صلات مع التوارق (1804–1805) وسكان بني عباس، وأدرار وعين صالح، وأولاف، والمنيعة، وغرداية، تعلم لغة التوارق ونقل الإنجيل إليها، قتل بطلقة رصاصية في 1916/12/01 قي تمنراست من قبل أحد التوارق.

12– **دي قيدون لويس–هنري:** Louis – Henri DE GUEYDON (1809–1886)

من أصل إيطالي، دخل المدرسة البحرية لأنغولام في 1823، عين حاكما بالمارتينيك (1853)، نائبا لرئيس المجلس الاستشاري للمستعمرات، ثم رئيسا لمجلس الأميرالية (1863)، فحاكما عاما للجزائر (1871/03/20)، واجه ثورة المقراني (1871)، ألغى المكاتب العربية

(1871/09/14)، أنشئ في عهده عشرون مركزا استيطانيا استجابة لقانون 1871/06/21 الذي نص على منح المهاجرين من الألزاس واللورين 100.000 هكتار من الأراضي الفلاحية. وبناء على اقتراح من دي قيدون أصدر رئيس الجمهورية (ماك ماهون) مرسوما في 1871/10/16 خاصا بتمليك الأراضي للمستوطنين مقابل التزامهم بالإقامة فيها واستغلالها لمدة تسع سنوات.

13- جونار شارل: (1857-1927) Charles Celestin August JONNART

درس الحقوق بسان أومير St Omer وباريس، عينه غامبيتا بديوان الحاكم العام للجزائر (1881)، ثم مديرا لمصلحة الجزائر بوزارة الداخلية؛ فمستشارا عاما لسان أومير(1886)، ونائبا في البرلمان عن «Pas-de-Calais». عينه كازمير بيريي وزيرا للأشغال العمومية(1893)، أنتخب عضوا بمجلس الشيوخ(1894)؛ عينه فالديك روسو حاكما عاما على الجزائر(1900)؛ أصدر في أعقاب ثورة عين بسام(1906) "منشور جونار" الذي حد فيه من الحريات العامة للجزائريين، وفي 1908 أصدر قرارا يمنعهم من أداء فريضة الحج. عاد إلى البرلمان بفرنسا(1911)؛ غداة اندلاع الحرب العالمية الأولى عين وزيرا للخارجية؛ في سنة1915 عين ضمن لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي لإدخال إصلاحات على الجزائر، والنظر في قانون الأهالي والقضاء الفرنسي والجزائري. وكان من المؤيدين لفكرة الحصول التدريجي للجزائريين على الجنسية الفرنسية. عين من جديد حاكما عاما على الجزائر في1918 وكان أحد المباركين لإصلاحات عام1919. أصبح رئيسا للحزب الجمهوري الديمقراطي(1920)، ثم سفيرا لفرنسا بالفاتيكان، لينتخب أخيرا في الأكاديمية الفرنسية (1923).

14- راندون جاك لويس: (1795-1871) Jacques Louis César Alexendre Comte de RANDON

عسكري، سياسي فرنسي، ماريشال وحاكم عام للجزائر، التحق بالجندية وعمره 16 سنة، رقيب في 1812، شارك في حملة روسيا، نقيب وعمره لا يتعدى العشرين سنة، انتقل إلى الجزائر (1838-1847)؛ عين جنرالا (1847)؛ دعي إلى روما خلفا للجنرال رستولان (1849)؛ حاكما عاما للجزائر (1857/12/11)، قام بعدة حملات لقمع المقاومة في إقليم البابور وبلاد القبائل والأغواط (1852)، ومزاب (1853)، وتوقرت (1854)، وسباو (1854-1857)، وشرق بلاد القبائل (1857)؛ وفي عهده توسع الاحتلال الفرنسية جنوب الجزائر.

15- سوستال جاك: (1912-1990) Jacques SOUSTELLE

سياسي فرنسي، مختص في علم السلالات البشرية، درس الآداب والفلسفة بـ ليون، تخرج من المدرسة العليا للأساتذة (1929)؛ تحصل على شهادة في علم الأجناس البشرية (1930) أستاذ مبرز في الفلسفة (1932)، دكتور في الآداب الفرنسية (1937)، تولى مهام علمية في المكسيك (1932-1940)، تخصص في الحضارات الأمريكية؛ أستاذ في العلوم الاجتماعية منذ 1951، اتجاهه ماركسي عالمي، (معادي لستالين وللفاشية)؛ التحق بالقوات الفرنسية الحرة

في لندن (1940)؛ كلفه ديغول بمهمة دبلوماسية في أمريكا اللاتينية (1941)، حيث أنشأ لجانا لمساندة فرنسا الحرة؛ عين مديرا للإدارة العامة للخدمات البشرية (D.G.E.R) بالجزائر (1943-1944) ثم وزيرا للإعلام وللمستعمرات في حكومة فرنسا المؤقتة (1945). حاكما عاما على الجزائر (1955-1956)؛ أنشأ التجمع من أجل الجزائر فرنسية (R.A.F) سنة 1959، ناضل من أجل عودة ديغول إلى الحكم إلا أنه دخل في صراع معه بسبب موقفه من الثورة الجزائرية. التحق بالمنظمة الإرهابية السرية.

في عهده اندلعت ثورة 1954/11/01، وأعلنت حالة الطوارئ في بلاد القبائل والأوراس(1955) ورفع عدد المجندين إلى 100.000 رجل، ووقعت حوادث 1955/08/20، التي عممت بعدها حالة الطوارئ في كامل الجزائر (1955/08/30)، منحت له سلطات خاصة في 1956/01/12.

16- **شارون فيالا:** (1880-1794) Viala CHARON

عسكري وسياسي فرنسي، خريج مدرسة الهندسة العسكرية بـ متز «Metz» برتبة ملازم (1813)، شارك في الدفاع عن متز (1814)، خاض معركة واتولو (1815)، نقيب في 1821، مكث سبع سنوات في إسبانيا، دخل الجزائر في 1835، شارك في حملات شرشال ومليانة (1840) ومعسكر (1841)، وشلف وفليتة (1843)؛ جنرال وحاكم عام للجزائر (1848)؛ شهدت فترة حكمه للجزائر عدة ثورات شعبية: ثورة بن طيب بين تلمسان ومعسكر (يناير 1849)، ثورة بوزيان في الأوراس وميزاب التي انتهت بحصار الزعاطشة (1849/11/26-10/07)، وثورة محمد بن شبيرة في أولاد نايل.

17- **شانزي أنتوان:** (1883-1823) Antoine Alfred Eugène CHANZY

تجند في البحرية العسكرية (1839)، تحول إلى سلاح المدفعية (1841)؛ ملازم (1843)؛ عين بوحدات الزواف في البليدة، مكث في الجزائر 16 سنة، حضر مراسيم إنهاء الأمير عبد القادر للحرب ضد فرنسا؛ ملازما أولا في 1848؛ نقيبا في اللفيف الأجنبي (1851)؛ ضابط المكتب العربي لتلمسان ثم لوهران؛ شارك في معركة ماجنتا وسولفيرينو (1859)، عمل في سوريا (1860)؛ استقر في روما (1861-1864)، ثم عاد إلى الجزائر (1864)؛ جنرال على رأس القسم العسكري لسيدي بلعباس (1868)؛ شارك في الحرب ضد بروسيا (1870)؛ نائب للأركان (1871)، عضو في حكومة بوردو (1871)، حاكم عام للجزائر في جويلية 1873، عضو في

مجلس الشيوخ ورئيس المجلس العام للأركان (1875)، سفير فرنسا في روسيا (1879)، نافس جول فيري في الانتخابات الرئاسية (1879).

18- كاترو جورج: Georges CATROUX (1877-1969)

تعرف في صغره على الأب دي فوكو، وعلى ليوتي، عمل بعد الحرب العالمية الأولى في الجزائر؛ عين حاكما عاما للهند الصينية الفرنسية (1939)، نظرا لخلافه مع حكومة فيشي تخلى عن منصبه للأميرال ديكو (Decoux) والتحق بالجنرال ديغول، وعلى لسانه اعترفت فرنسا الحرة باستقلال سوريا في عام 1941. عينه ديغول حاكما عاما على الجزائر (1943-1944)، فوزيرا لشمال إفريقيا (1944/09/09- 1945/10/21) ثم سفيرا لفرنسا بالاتحاد السوفياتي (1945-1948)، ووزيرا مقيما بالجزائر (1956/02/01)، أرغمه غي مولي على الاستقالة في 1956/02/06.

19- كافينياك لويس - أوجين: Louis Eugène CAVAIGNAC (1802-1857)

جنرال؛ رجل سياسة فرنسي، رشح للأنتخابات الرئاسية الفرنسية في 1848، وحاكما عاما للجزائر.

عزل إلى الجزائر عام 1832 ضمن جيش إفريقيا، شارك في حملة مدينة معسكر (1835)، عينه كلوزيل على رأس 500 رجل لاحتلال تلمسان (1836)، قاوم الأمير عبد القادر لمدة 15 شهرا (1836-1837)، استدعي إلى فرنسا في 1837، أصيب في حملة شرشال بجروح خطيرة (1840)، خاض معركة ايزلي (1844)، وفي نفس السنة رقي إلى رتبة ماريشال.

20- كلوزيل برتران: CLAUZEL Bertrand (1773-1842)

تخرج من المدرسة العسكرية ملازما (1791)، نقيب في 1792، وجنرال في 1807 أرسل إلى إسبانيا (1810)، حاصر كيوداد رودريقو، جرح في سالامانك، كان من أنصار نابليون الأول، لجأ إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 1814؛ عاد إلى فرنسا (1820)، شارك في ثورة جويلية (1830)؛ تلقى أمرا من لويس فيليب باحتلال الجزائر (1830/11/30)، احتل البليدة والمدية (1830/11/26)؛ سلم وهران وقسنطينة لأميرين تونسيين فاستدعي إلى فرنسا (1831). عين حاكما عاما على الجزائر (1832-1836)، احتل مدينة معسكر (1835/12/06) وتلمسان (1836/01/13)، وفي عهده سقطت قسنطينة (1836/12/01).

21- **كريميو اسحاق-يعقوب:** (1796-1880) Isaac -Jacob CREMIEUX

فرنسي يهودي ماسوني، مارس المحاماة (1828)؛ استقر في باريس (1830)؛ سافر إلى سوريا (1840)؛ تقرب من محمد علي باشا؛ نائب (1842-1848)، عضو في الحكومة المؤقتة (1848)؛ وزير العدل (02/25 - 1848/06/07)، ممثل للشعب (1848-1849) -بالمجلس التشريعي التأسيسي- نائب عن مقاطعة دروم (Drôme) (1869-1870)؛ وزير العدل (1870/03/04 - 1871/02/17)؛ زار الجزائر 17 مرة آخرها في جوان 1870، أصدر 06 مراسيم تنظم الحياة في الجزائر، منها:

- مرسوم يضع حدّا للإدارة العسكرية في الجزائر.
- مرسوم يمنع اليهود من تعدد الزوجات.
- مرسوم 1870/10/24 الذي منح الجنسية الفرنسية لـ 35.000 يهودي جزائري تلقائيا (d'office)، انتخب نائبا لعمالة الجزائر العاصمة (1872-1875)، ثم عضوا لمجلس الشيوخ (1875-1880).

22- **لافيجري شارل:** (1825-1892) Charles Martial Allemand LAVIGERIE

قسيس في 1849/06/02؛ دكتراه في الآداب (1850)؛ دكتراه في العلوم الدينية (1853)، أستاذ مختص في تاريخ الكنيسة بجامعة سربون (1854)، زار دمشق وحاول الاتصال بالأمير عبد القادر (1860)؛ اسقف نانسي (1863)؛ رئيس اساقفة الجزائر العاصمة (1866).

في سنة 1867 اشترى مساحة أرضية زراعية واسعة بالحراش، بنى فوقها ضيعة جمع فيها الأيتام ودربهم على حرفة الفلاحة، في سنة 1868 أنشأ مؤسسة الأباء البيض (Pères blancs) كما أنشأ أيضا معهد الأخوات (Sœurs Blanches) بالتعاون مع ماري سالومي؛ في سنة 1882 عينه البابا ليون XIII (LEON) كاردينالا، ثم رئيسا لأساقفة قرطاجة (1884)، وفي 1890 حقق أمنية البابا في توحيد الكاتوليك بفرنسا، توفي بالجزائر العاصمة في 1892/11/18، وحول جثمانه إلى روما.

23- **لاموريسيار:** (1806-1865) Christophe Louis Léon Juchault de LA MORICIERE

تخرج من المدرسة العسكرية ملازما في الهندسة (1829/01/31)، شارك في حملة الجزائر (1830)؛ نقيب على الزوارق (1831)، رئيس أول مكتب عربي تحت إمرة الجنرال أفيزار، خاض الحرب ضد الحاج الصغير باي مليانة (1835)؛ استولى على قسنطينة بأمر من

الجنرال فالي؛ عقيد على الزوارق (1837)، خاض معركة القليعة وموزاية (1840)، ترأس القسم العسكري لوهران (1840)، شدد الضربات على قبيلة الحشم الموالية للأمير عبد القادر في سهل غريس (معسكر) وقام بعمليات نهب ضد قبيلة فليتة (مستغانم) سنة 1843، خاض معركة ايزلي (1844/08/14) والزمالة (1847)، ورتب عملية إنهاء الحرب مع الأمير عبد القادر؛ دعي إلى الجمعية الوطنية وانتخب في المجلس التشريعي الفرنسي (1848)، وبناء على رأيه صدر مرسوم في 1848/09/19 يمنح 50 مليون فرنك لتوسيع المستوطنات الزراعية في الجزائر؛ سفير فرنسا بروسيا (1849)، قبض عليه إثر انقلاب 1851/12/02 ونفي إلى بلجيكا.

24- **ماك ماهون:** (1893/1808) Marie Edme Patrice, Comte de MAC-MAHON duc de Magenta

ماريشال، وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية، من أصل ايرلاندي، تخرج من مدرسة سان سير في 1827، شارك في حملة الجزائر (1830) وحملة انفار (Anvers) (1830)، عاد إلى الجزائر (1833) وشارك في حصار قسنطينة (1837)؛ بقي في الجزائر حتى 1855؛ خاض حرب القرم (1855)؛ لما عاد إلى فرنسا عين عضوا في مجلس الشيوخ، ضمن النصر للفرنسيين بمعركة ماجانتا عام 1859 في حملة إيطاليا، عين حاكما عاما على الجزائر (1864)، في عهده دشن ميناء وهران، (1864/07/27) وصدر القرار المشيخي لـ(1865) و(1867) الخاص بمنح الجنسية الفرنسية للأهالي.

25- **المقراني محمد :**

بعد وفاة أبيه أحمد المقراني في 1853/07/04 عينه الفرنسيون باشاغا؛ زار مكة المكرمة عام 1855 وعاد إلى الجزائر عن طريق تركيا وفرنسا، فيما بين 1857-1860 اتخذت فرنسا إجراءات إدارية حدّت من نفوذه؛ شارك في قمع ثورة الحضنة (1860)، تلقى مكافأة من الإمبراطور الفرنسي (1861) وحضي بمقابلته في 1860 بكامبيان (Campiegne) حضر الاحتفالات الإمبراطورية بالجزائر (1865). تحصل على قرض مالي قدره 350.000 فرنك من «مسرين» أثناء مجاعة 1867-1868 بموافقة ماك ماهون، ولما قدم استقالته إلى السلطات الفرنسية في مارس 1870، طلبت منه التعهد بأن يكون مسؤولا عن كل ما يحدث في منطقته إلى أن يردّ له الجواب بالقبول أو الرفض، فاعتبر هذا التصرف إهانة، فأقدم على الثورة، وزحف على مدينة برج بوعريريج يوم 1871/03/16، وحاصرها لمدة عشرة أيام، وفي 1871/04/08

انضم إليه الشيخ الحداد، وإثر مواجهة مع قوات العقيد تروميلي حاكم سور الغزلان سقط المقراني شهيدا على يد الزواف يوم 1871/05/05 وهو يؤدي صلاة الظهر.

26- ميصالي الحاج: (1896/05/16 -1974/06/03)

اسم والده الحاج أحمد، وأمه فاطمة ساري علي حاج الدين، له ستة إخوة (04 أولاد وبنتان) بعد أن تعب والده من العمل في الأرض، أصبح مقدما لضريح سيدي عبد القادر الجيلالي؛ توفي عام 1938 أما والدته فتوفيت في عام 1922؛ كان ينتمي إلى الزاوية الدرقاوية؛ في عام 1905 شهد زيارة رئيس الجمهورية الفرنسي إلى تلمسان، دخل المدرسة الفرنسية وسرعان ما تخلى عن الدراسة في 1908؛ شارك في مظاهرات ضد التجنيد الإجباري وعمره 13 سنة؛ استمع إلى خطبة الحاج جلولي شلبي الذي دعا التلمسانيين إلى الهجرة؛ جند في الجيش الفرنسي عام 1918؛ رقي إلى رتبة رقيب واحتج كتابيا على الفارق في الراتب بينه وبين رفقائه الفرنسيين من نفس الرتبة (7,5 فرنكا مقابل 1,5 فرنك)، سرح من الخدمة العسكرية في 1921/02/28، فعاد إلى الجزائر، ثم رجع إلى فرنسا سنة 1923 حيث عمل في عدة مصانع بباريس حتى غاية 1927/10/08، ثم بائعا متجولا في الشوارع (1927-1933)، كان يحضر المحاضرات العامة في جامعة بوردو، وعقد صلات مع المهاجرين المغاربة والأفارقة وجالية الهند الصينية، انضم إلى الحزب الشيوعي ثم تزوج من شيوعية، انخرط سنة 1926 في نجم شمال إفريقيا، ثم أصبح أمينا عاما له وعمره 28 سنة فرئيسا له سنة 1927، حضر مؤتمر بروكسل المعادي للإمبريالية (1927)؛ التقى سنة 1935 بشكيب ارسلان في جونيف، في 1936/08/02 عاد إلى الجزائر وألقى خطابا بالملعب البلدي للجزائر العاصمة ندد فيه بمشروع بلوم فيوليت؛ أسس حزب الشعب الجزائري في 1937/03/11؛ أبعد سنة 1941 إلى لامبيز، ثم إلى برازافيل سنة 1945، أنشأ حركة الإنتصار من أجل الحريات الديمقراطية في أكتوبر 1946؛ وفيما بين 1947-1954 خاض ميصالي معركة سياسية قاسية، وضع فيما بين 1952-1959 تحت الإقامة الجبرية، في 1954/07/15 أنصار ميصالي يعقدون مؤتمرا في هورنو ببلجيكا؛ في نهاية ديسمبر أنشأ ميصالي الحركة الوطنية الجزائرية (ح.و.ج - M.N.A)، وفي فبراير - مارس 1956 بدأت المواجهات المسلحة بين الميصاليين وجيش التحرير الوطني الجزائري؛ في 05 جوان 1958 انضم ميصالي إلى اقتراحات ديغول حول تقرير المصير، ورفض المشاركة في ندوة ايفيان (1961)، شرع سنة 1970 في تحرير مذكراته.

27- **ميشال:**

كان يشغل منصب مكلف بالشؤون الأهلية، والكاتب العام لولاية الجزائر العامة؛ في 1933/02/19 صدر عنه منشور إداري (circulaire MICHEL) يتضمن تعليمات موجهة إلى مصالح الأمن في الجزائر بمراقبة العلماء والتضييق عليهم، ومنعهم من أداء مهامهم، (التعليم - الإرشاد والإصلاح...).

28- **نابليون III:** (1807-1873) Charles Louis – NAPOLEON BONAPARTE

هو أول رئيس للجمهورية الفرنسية (1848/12/10)، وثالث إمبراطور فرنسي (1852-1870) شهدت فترة حكمه مشاركة فرنسا في حرب القرم (1854-1856)، وفي حملة المكسيك (1861-1867)، وانهزام الجيش الفرنسي في الحرب ضد بروسيا (1870)، ووقوعه أسيرا في يد الألمان؛ كما توسعت الإمبراطورية الفرنسية في عهده بثلاث مرات.

29- **الأمير عبد القادر:** (1808- 1883/05/26)

مجاهد، رجل دولة، دبلوماسي، وأديب صوفي، ولد بقرية القيطنة قرب معسكر (1808)، تلقى تعليمه الأول على والده محي الدين مقدم الطريقة القادرية، بعد تعلمه القراءة والكتابة وحفظه القرآن الكريم سافر إلى أرزيو فأخذ عن قاضيها سيدي أحمد بن طاهر علوم الفلك، والحساب، والجغرافيا والتاريخ، مارس الفروسية مبكرا، مكنته رحلته لأداء فريضة الحج (1825) من زيارة تونس، الاسكندرية، القاهرة، بغداد ودمشق. قاد المقاومة ضد الفرنسيين (1832-1847) لينقل بعد وضعه السلاح إلى فرنسا (1847-1852) ومنها إلى تركيا، وفي عام 1854 انتقل إلى دمشق إلى أن وفته المنية في 1883/05/26.

أنشأ الأمير جيشا نظاميا، وخاض معارك دفعت بالعدو إلى عقد معاهدات معه (دي ميشال 1834، والتافنة 1837) وأقام مصانع للأسلحة وبنى الحصون العسكرية (تاكدمت، بوغار، سعيدة) وأنشأ المستشفيات، أحدث نظاما مركزيا، وأنشأ مجلسا شوريا وديوانا يجمع نظارة الشؤون الدينية، الخارجية، المالية، صناعة الأسلحة، إلى جانب بنك لسك العملة.

قسم البلاد إلى 08 مقاطعات، أقام علاقات دبلوماسية مع فرنسا، كما وجه رسائل إلى ملك المغرب (عبد الرحمن) وملك بريطانيا (غيوم الرابع) وحاول التقرب من الو. م. أ عن طريق قنصلها بالجزائر، وراسل ملوك إسبانيا، إلى جانب هذا كان عالما أديبا، وشاعرا

وفيلسوفا، ومن أشهر مؤلفاته «نزهة الخاطر»، «ذكرى العاقل وتنبيه الغافل»، «المواقف»، «المقراض الحاد لقطع لسان الطاعن في دين الإسلام من أهل الباطل والإلحاد».

30- عباس فرحات: (1889-1985)

من مواليد 1889/10/24 بدوار شهنة قرب الطاهير (جيجل) من عائلة فلاحية تتألف من 12 شخصا، درس الإبتدائي في جيجل والثانوي في سكيكدة؛ أدى الخدمة العسكرية الإجبارية (1921-1923)، تخرج من جامعة الجزائر بدبلوم صيدلي. في سنة 1927 انتخب رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، نائب بالمجلس البلدي لسطيف (في 1933)، موفد مالي بالجزائر العاصمة (في 1934)، في سنة 1939 تطوع للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، في سنة 1941 سلم مذكرة إلى الماريشال بيتان يندد فيها بالاستعمار؛ في 1943/02/10 حرر مع بعض المواطنين البيان الجزائري؛ وفي نفس السنة أسس أحباب البيان والحرية؛ وفي ماي 1946 أسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري؛ وفي 1947 أنتخب عضوا في الجمعية الجزائرية؛ وفي 1955 انظم إلى جبهة التحرير الوطني؛ وفي 22 أفريل 1956 التحق بالوفد الجزائري في القاهرة، إثر انعقاد مؤتمر الصومام (1956/08/20) أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي أوت 1957 عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ؛ أول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958)؛ أول رئيس لأول مجلس وطني بعد الاستقلال، وفي 1964 بأمر من أحمد بن بلة يلقى عليه القبض، ثم تفرض عليه الإقامة الجبرية بالصحراء الجزائرية، ولم يطلق سراحه إلا بعد 19 جوان 1965 بأمر من الرئيس الراحل هواري بومدين، توفي سنة 1985 بالجزائر.

31- غريفي جول: (1807-1891) Jules GREVY

دخل معترك السياسة عقب ثورة 1848، في سنة 1849 انتخب نائبا لرئيس المجلس التشريعي، القي عليه القبض إثر إنقلاب 1851/12/02 ثم أطلق سراحه؛ خلال سنوات 1862 حتى 1868 مارس المحاماة، وفيما بين فبراير 1871 وأفريل 1873 دخل في معارضة ضد غامبيتا، وتيار، وفي سنة 1876 أنتخب رئيسا لمجلس النواب؛ وفي 1879/01/30 أنتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية خلفا لماك ماهون الذي استقال من منصبه، وقد كان من أنصار ودعاة السلم، وضد التوسع الاستعماري.

32- **فارنيي أوغست ايبرت:** (1810-1875) August Hubert WARNIER

طبيب، وسياسي، سان سيموني (فرنسي)، نائب عن الجزائر (1871-1875)، تخرج طبيبا من المستشفى العسكري بمدينة ليل (1832)؛ في سنة 1834 أرسل إلى وهران لمعالجة السكان من مرض الكوليرا؛ فيما بين سنتي 1837-1839 شغل مهمة محافظ بالقرب من النقيب دوماس لدى قنصل فرنسا بمدينة معسكر تنفيذا لمعاهدة التافنة، في سنة 1843 كلف باستنطاق الأسرى في سان مارغيريت -بعد سقوط الزمالة- اهتم بالزوايا وبالطرق الصوفية التي قاومت الاحتلال الفرنسي، بعد انقلاب 1851/12/02اعتزل السياسة، واعتصم بمزرعته القريبة من الجزائر العاصمة، كان شريكا للكولون في مؤسسات زراعية بالخروب، ومؤسسات منجمية بأيدوغ؛ فيما بين 1852-1861 اهتم بالسكك الحديدية الجزائرية، وتعلم لغة التوارق، كما نشر عدة مقالات في جرائد: «L'Algérie»، «L'Afrique»، «L'Atlas»؛ فيما بين 1863-1868 انضم إلى جول فيري ودافع معه بقوة عن مصالح الكولون، وعارض بشدة مشروع المملكة العربية؛ وفي 1871/07/08 أنتخب نائبا للجزائر العاصمة، كان عضوا نشيطا في اللجنة المكلفة بمصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين، وعضوا في لجنة الملكية العقارية في الجزائر؛ ترك بصماته في قانون 1873 الذي يحمل اسمه، وهو القانون الذي كان يهدف إلى فرنسة الأراضي الفلاحية الجزائرية والقضاء على الملكيات الأرضية الجماعية للفلاحين الجزائريين.

33- **فوارول تيوفيل:** (1781-1853) Theophile VOIROL

جنرال فرنسي، شارك في حملة بلجيكا خلال عامي 1831-1832؛ عين قائدا على رأس جيش إفريقيا فيما بين 1833-1834، خلال حكمه للجزائر سقطت المدن التالية في يد جيش الاحتلال الفرنسي: مستغانم ومزغران في 1833/07/29، بجاية في 1833/09/29؛ أنشأ المركزين الاستيطانيين للقبة ودالي ابراهيم، اهتم بتجفيف مستنقع الحراش وبمد شبكة الطرق بالساحل الجزائري وبمتيجة، في سنة 1839 منحه لويس فيليب مقعدا في غرفة مجلس الأعيان.

ثانيا: الملحق رقم 02:

قائمة المراكز الاستيطانية التي منحت أسماء جديدة بعد استرجاع الجزائر استقلالها[1].

Liste des Centres de Colonisation auxquels un nouveau nom est attribué.

N°	Anciens noms	Noms nouveaux	N°	Anciens noms	Noms nouveaux
01	Affreville	El Khemis	31	Col Des Oliviers	Ain Bouziane
02	Arago	Bordj Ali	32	Conde Smendou	Zighout Youcef
03	Arcole	Bir El Djir	33	Courbet	Zemmouri
04	Arthur	Tletat Des Douairs	34	Crescia	Khraicia
05	Auguste Comte	Baghai	35	Damesne	Ain El Bya
06	Auribeau	Ain Charchar	36	Damiette	Ain Dhab
07	Aumal	Sour El Ghozlane	37	Deligny	Zerouala
08	Baudens	Belarbi	38	Detrie	Sidi Lahcen
09	Bedeau	Ras El Ma	39	Dombasles	El Hacem
10	Belle Cote	Ain Boudinar	40	Dominique Luciani	Takhmaret
11	Bellevue	Sour	41	Dublineau	Hacine
12	Bernelle	Oued El Ma	42	Duquesnes	Kaous
13	Berteaux	Ouled Hamla	43	Duvivier	Bouchegouf
14	Berthelot	Youb	44	Eugene Etienne	Hennaya
15	Bizot	Didouche Mourad	45	Fleurus	Hassiane Etoual
16	Bosquet	Hadjadj	46	Fort De L'eau	Bordj El Kiffan
17	Bossuet	Dhaya	47	Fort National	L'arbaa Nait Irathen
18	Boulet	Telioum	48	Franchetti	Sidi Amar
19	Brazza	Zoubiria	49	Gaston Doumergue	Oued Berkeche
20	Bugeaud	Seraidi	50	Gastonville	Salah Bouachour
21	Burdeau	Mahdia	51	Gastu	Zit Emba
22	Cacherou	Sidi Kada	52	Guiard	Ain Tolba
23	Camp Du Marechal	Tadmait	53	haussonvillers	Naciria
24	Cap Matifou	Bordj El Bahri	54	Jean Mermoz	Bouhenni
25	Carnot	El Abadia	55	Jemmapes	Azzaba
26	Cassaigne	Sidi Ali	56	Kleber	Sidi Benyebka
27	Chanzy	Sidi Ali Ben Youb	57	Laferriere	Chaabet El Laham
28	Charon	Boukadir	58	La Moriciere	Ouled Mimoun
29	Charrier	Meftah Sidi Boubekeur	59	Lappasset	Sidi Lakhdar
30	Clinchant	El Matmar	60	Lavarande	Sidi Lakhdar

(1)- يتضمن هذا الملحق- فقط- أسماء المراكز الاستيطانية التي ورد ذكرها في البحث.

61	Les Trembles	Sidi Hammadouche	91	Renault	Sidi M'hamed Ben Ali
62	Lourmel	El Amria	92	Renier	Ain Makhlouf
63	Magenta	El Haçaiba	93	Rio Salado	El Malah
64	Mangin	El Braya	94	Rivet	Meftah
65	Martimprey	Ain El Hadid	95	Rivoli	Hassi Mameche
66	Mercier Lacombe	Sfisef	96	Robertville	Em Jez Chech
67	Michelet	Ain El Hammam	97	Saint Aime	Jdioua
68	Millesimo	Belkheir	98	Saint Antoine	El Hedaiek
69	Mirabeau	Draa Ben Khedda	99	Ste Barbe du Tlelat	Oued Tlelat
70	Mondovi	Drean	100	St Denis Du Sig	Sig
71	Montagnac	Remchi	101	St Cloud	Gdyel
72	Montenotte	Sidi Akacha	102	St Charles	Ramdane Jamal
73	Montgolfier	Rahouia	103	St Ferdinand	Souidania
74	Morris	Ben M'hidi	104	Ste Leonie	El Maghoum
75	Mouzaiaville	Mouzaia	105	St Leu	Bettioua
76	Mellinet	Tifiles	106	St Louis	Boufatis
77	Nemours	Ghazaouet	107	St Lucien	Zahana
78	Nouvion	El Ghomri	108	St Maure	Tamzouna
79	Oued Imbert	Ain El Berd	109	St Pierre St Paul	Oued Moussa
80	Palikao	Tighenif	110	Sonis	Khallouia
81	Palissy	Sidi Lakhdar	111	Strasbourg	Emir Abdelkader
82	Parmentier	Sidi Ali Boussidi	112	Tassin	Hassi Zehana
83	Pelissier	Sayada	113	Thiersville	Ghriss
84	Perregaux	Mohammedia	114	Tocqueville	Ras El Oued
85	Petit	Boumahra Ahmed	115	Trezel	Souggueur
86	Philippeville	Skikda	116	Trois Marabouts	Sidi Ben Adda
87	Pont De L'isser	Ben Sekrane	117	Turgot	Terga
88	Port Gueydon	Azzefoun	118	Uzes Le Duc	Oued El Abtal
89	Proudhon	Sidi Brahim	119	Valmy	El Kerma
90	Rebeval	Baghlia	120	Victor Hugo	Hamadia

ثالثا: مجموعة ملاحق خاصة بالاستيطان

3- قرار 18 أبريل 1841 «Arrêté du 18 Avril 1841»

4- سند ملكية «Titre de concession»

5- نموذج لمخطط توسيع مركز استيطاني.

6- رسم للجندي الفلاح «Le Soldat Paysan»

7- أ)- رسم: الجنرال لاموريسيار في توديع الكولون المهاجرين إلى الجزائر يوم 08 أكتوبر 1848

ب)- رسم: توزيع الأراضي على الكولون

8- خرائط المستوطنات الفلاحية لعام 1848 بالأقاليم الجزائرية الثلاث.

9- أ)- مراحل الغزو الفرنسي للجزائر.

ب)- مراكز استيطان المهاجرين من الألزاس واللورين إلى الجزائر عام 1870

10- مراكز الاستيطان الناشئة بالجزائر فيما بين 1833-1928.

11- نموذج لجدول بمراحل وتطور الاستيطان الحر بأحد المراكز الاستيطانية

ملحق رقم03: قرار 18 أبريل 1841 المقنن للعلاقة بين الهجرة والاستيطان.

Arrêté du 18 avril 1841[1]

Article 1

La colonisation d'un territoire déterminé et la formation de nouveaux centres de population sont autorisées par arrêté du Gouverneur général qui règle les conditions d'existence de ces établissements, leur emplacement, leur circonscription, la population qu'ils sont susceptibles de recevoir immédiatement et l'étendue des terres à concéder aux premiers habitants.

Article 2

L'arrêté du Gouverneur général est rendu en conseil d'administration, sur la proposition du directeur de l'Intérieur. Cette proposition ne peut être mise en délibération si elle n'est accompagnée d'un plan détaillé et d'un rapport explicatif indiquant :

1er le périmètre des villes et villages et celui des terres qui doivent y être annexées pour en former le territoire.

2e les routes, chemins, places, rues et autres voies de communication.

3e les bâtiments ou emplacements réservés pour les établissements publics ainsi que pour les différents services militaires, civils et financiers.

Article 3

A la proposition du directeur de l'Intérieur seront nécessairement joints :

1er l'avis du directeur des Finances et le relevé sommaire des propriétés présumées appartenir aux particuliers, aux corporations et au Domaine

2e l'avis du directeur des fortifications, lequel sera accompagné d'un plan indicatif des travaux à exécuter pour assurer la défense par les habitants, avec évaluation de la dépense.

Article 4

Les arrêtés pris par le Gouverneur général, en conformité des articles 1er et 2e ne peuvent être mis à exécution avant l'approbation du ministre auquel les projets, plans et rapports seront adressés.

Article 5

Les propriétés domaniales non réservées pour des services publics seront affectées à la colonisation et remises à cet effet au directeur de l'Intérieur par le directeur des Finances. Cette remise sera constatée par procès verbal contradictoire des agents des deux administrations.

Les propriétés particulières et des corporations, qui auront été reconnues indispensables à la colonisation par la délibération du conseil seront expropriées d'urgence pour cause d'utilité publique, à la diligence du directeur de l'Intérieur et affectées à la colonisation immédiatement après l'arrêté qui aura prononcé l'expropriation sauf règlement ultérieur de l'indemnité.

Article 6

Les propriétés bâties, les emplacements à bâtir et les terrains à cultiver seront distribués aux colons conformément à un état de proposition dressé par le directeur de l'Intérieur et arrêté provisoirement par le Gouverneur général. Cet état contiendra :

1er les noms et prénoms et professions des concessionnaires.

2e la situation, les tenants et aboutissants, la nature et l'étendue des concessions.

3e les conditions spéciales et obligations que les colons auront à remplir sous peine de déchéance .

Article 7

Chacun des colons admis sera envoyé en possession provisoire des immeubles compris dans sa concession ; il recevra du directeur de l'Intérieur un titre de concession contenant la mention de toutes les conditions imposées au concessionnaire et acceptées par lui.

Article 8

Les concessionnaires pourront, avec l'autorisation du directeur de l'Intérieur, substituer au bénéfice de leur concession toute personne agrée par ce fonctionnaire. Les conditions de cette substitution seront, à peine de nullité, écrites dans l'acte même qui la constituera . Toute contre-lettre, toute simulation donnera lieu à la révocation de la concession, tant contre le concessionnaire que contre son ayant droit. Le concessionnaire pourra également, sous la même autorisation, grever d'hypothèques les immeubles concédés : mais seulement lorsque la créance aura pour cause vérifiée des dépenses de construction ou de mise en culture. Cette autorisation cessera d'être nécessaire après la délivrance du titre définitif de propriété dont il sera parlé ci-après.

Article 9

A l'expiration des délais fixés par l'acte de concession, l'exécution ou la non exécution des conditions imposées sera vérifiée par un agent de la direction de l'Intérieur.

Article 10

Si toutes les conditions ne sont pas remplies, le concessionnaire pourra demander, et le directeur de l'intérieur accorder, s'il y a lieu, une prorogation de ce délai. En cas de refus, le concessionnaire aura la faculté de se pourvoir devant le Gouverneur général qui statuera définitivement.

Article 11

Le concessionnaire est toujours admis même avant l'expiration du délai à justifier de l'accomplissement des conditions à lui imposées. Il en est dressé procès verbal de vérification comme il est dit en l'article 9. L'état de toutes les concessionnaires libérées dressés par le directeur de l'Intérieur sont transmis au Gouverneur général qui l'arrête en conseil d'administration. Il est ensuite soumis à l'approbation du ministre avec toutes les pièces justificatives.

Article 12

En conséquence de l'approbation ministérielle, le directeur des Finances, auquel l'état définitif mentionné en l'article précédent est remis par le Gouverneur général, délivre à chacun des concessionnaires ci dénommés, un titre de propriété et fait procéder à l'inscription du propriétaire sur les sommiers du Domaine.

Article 13

Dans le cas prévu par l'article 10 où le concessionnaire n'aura pas entièrement accompli les conditions mises à sa charge, la concession pourra lui être retirée en tout ou en partie sur la proposition du directeur de l'Intérieur par décision du Gouverneur général rendue en conseil d'administration. Cette décision sera notifiée administrativement par l'agent de la direction de l'Intérieur. Elle sera sans recours et immédiatement exécutoire. Les immeubles ou parties d'immeubles devenus disponibles resteront dans les mains de l'administration, libres de tous droits, privilèges et hypothèques autres que celles qui auront été formellement autorisées par le directeur de l'Intérieur conformément à l'article 8 du présent arrêté.

Article 14

Jusqu'à la délivrance du titre définitif de propriété, toute contestation relative aux immeubles concédés sera vidée par décision du directeur de l'Intérieur, sauf recours au conseil d'administration, qui statuera définitivement. Ce recours devra être exercé à peine de déchéance dans le mois de la notification de la décision du directeur.

Article 15

Il n'est rien innové aux dispositions et règlements concernant l'administration des propriétés appartenant au Domaine et aux corporations qui ne seront ni comprises dans les territoires colonisables déterminés conformément à l'article 2, ni expropriées, ni délaissées en exécution de l'article 5.

Les personnes qui désirent s'établir en Algérie comme colons concessionnaires, dans les centres de population et villages agricoles, doivent s'adresser au ministre de la Guerre soit directement soit par l'entremise des préfets ce qui vaut mieux. A la demande doivent être annexés les certificats authentiques de moralité, de profession, d'âge, du nombre et de l'âge des enfants, de la quotité des ressources pécuniaires. La quotité n'est pas limitée : elle est proportionnée à la composition de la famille et doit suffire aux dépenses de premier établissement et d'entretien en attendant la première récolte. Pour une famille peu nombreuse, il faut au moins 1 200 à 1 500 Francs au moment de la prise de possession.

Si les demandes sont admissibles, le directeur de l'Intérieur comprend les pétitionnaires parmi les concessionnaires d'un village et il leur réserve des lots. Un permis de passage gratuit de Marseille ou de Toulon à Alger est délivré, par le département de la guerre, pour lui, sa famille et les personne qu'il veut associer à son entreprise. A son arrivée dans la colonie, le concessionnaire est mis immédiatement en possession d'un lot à bâtir dans le village et d'un lot à cultiver. Le concessionnaire est aidé dans l'établissement définitif de son habitation par un prêt de 300 à 600 Francs de matériaux à bâtir.

[1] CAOM, TSEFA : 1841

ملحق رقم 04: نموذج لسند ملكية.

ALGERIE.

Département d'Alger.

COLONISATION.

N°
Du registre des demandes en concession.

n° 3380.
du registre des titres de concession.

DÉSIGNATION DE LA LOCALITÉ
District d'Orléansville
Pontéba

Nom du Concessionnaire.
Naudin (Louis André)

Serv. adm. — Serie D, n° 8.

N° 112 visé pour valoir timbre gratis.
Orléansville, le 29 juin 1887

EMPIRE FRANÇAIS

TITRE DE CONCESSION.

Nous, LAUTOUR-MÉZERAY, Préfet du département d'Alger, officier de l'ordre impérial de la Légion-d'Honneur, commandeur de l'ordre de Saint-Grégoire-le-Grand de Rome, chevalier des ordres royaux de Charles III d'Espagne et de la Couronne de chêne de Hollande, commandeur de l'ordre du Nichani-Iftikhar de Tunis, commandeur de 1re classe de l'ordre royal de Frédéric de Wurtemberg.

Vu notre arrêté du 5 février 1858 ainsi conçu

Arrêté de Concession.

Nous, Préfet du Département d'Alger,

Vu les ordonnances des 21 juillet 1845, 5 juin et 1er septembre 1847, et le décret présidentiel du 20 avril 1851;

Sur l'avis du conseil de Préfecture en date du 4 février 1858;

ARRÊTONS :

Art. 1. — Il est fait concession au S. Naudin (Louis André) de deux parcelles de terrains domaniaux, sis sur le territoire de Pontéba, d'une contenance totale de trois hectares, cinquante ares, cinquante centiares, ~~le composant ainsi qu'il suit~~ ~~d'un terrain domanial d'une contenance de~~ ainsi qu'il suit : 1° un terrain domanial de trois hectares, six ares, formé de partie des lots n°s 303 et 304, section C, du plan cadastral de Pontéba, borné, au nord, par une route et un chemin de service; à l'est, par Cuniniquet; au sud, par Marchand; et, à l'ouest, par Mercy et un ruisseau, tel qu'il est indiqué au plan ci-joint; 2° un autre terrain domanial, n° 251, section C, du même plan, d'une contenance de cinquante trois ares, ~~tel qu'il est indiqué au plan~~ cinquante centiares, tel qu'il est indiqué et se comporte au plan général de lotissement du même territoire.

المرجع: Historia Spécial Algérie, Histoire et nostalgie. 1830-1987, n° 486 H-S. Juin 1987, p 62.

ملحق رقم05: نموذج لمخطط توسيع مركز استيطاني.

Plan
des terrains affectés à l'agrandissement
du Village d'Ain-Tekan
Echelle de $\frac{1}{25.000}$

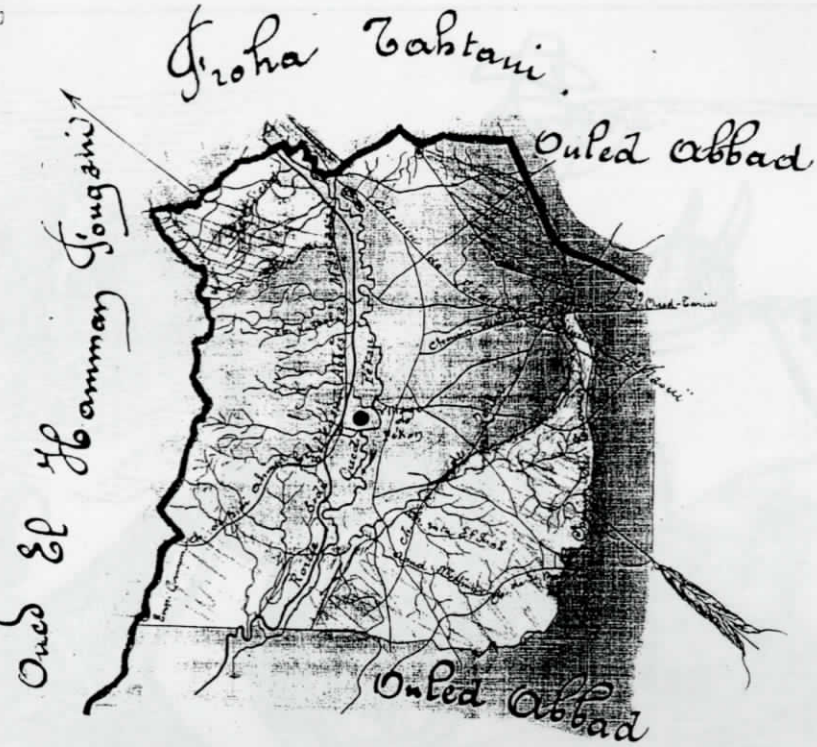

Noms des Douars-Communes	Superficie du Douar Commune	Superficie déjà prélevée pour Creations antérieures	Superficie prélevée pour le territoire projeté	Total des prélèvements	Population indigène du Douar	Superficie de l'agrandissement projeté
Tekan	1013c 60,00	2138h 39,30	1617h 00,00	3755h 39,30		1617h 00,00

Mascara le 25 Mars 1882
L'Administrateur

المصدر : C.A.O.M -G.G.A. Carton 2M/7.

ملحق رقم06:

الجندي الفلاح
(كما أراده الجنرال بيجو)

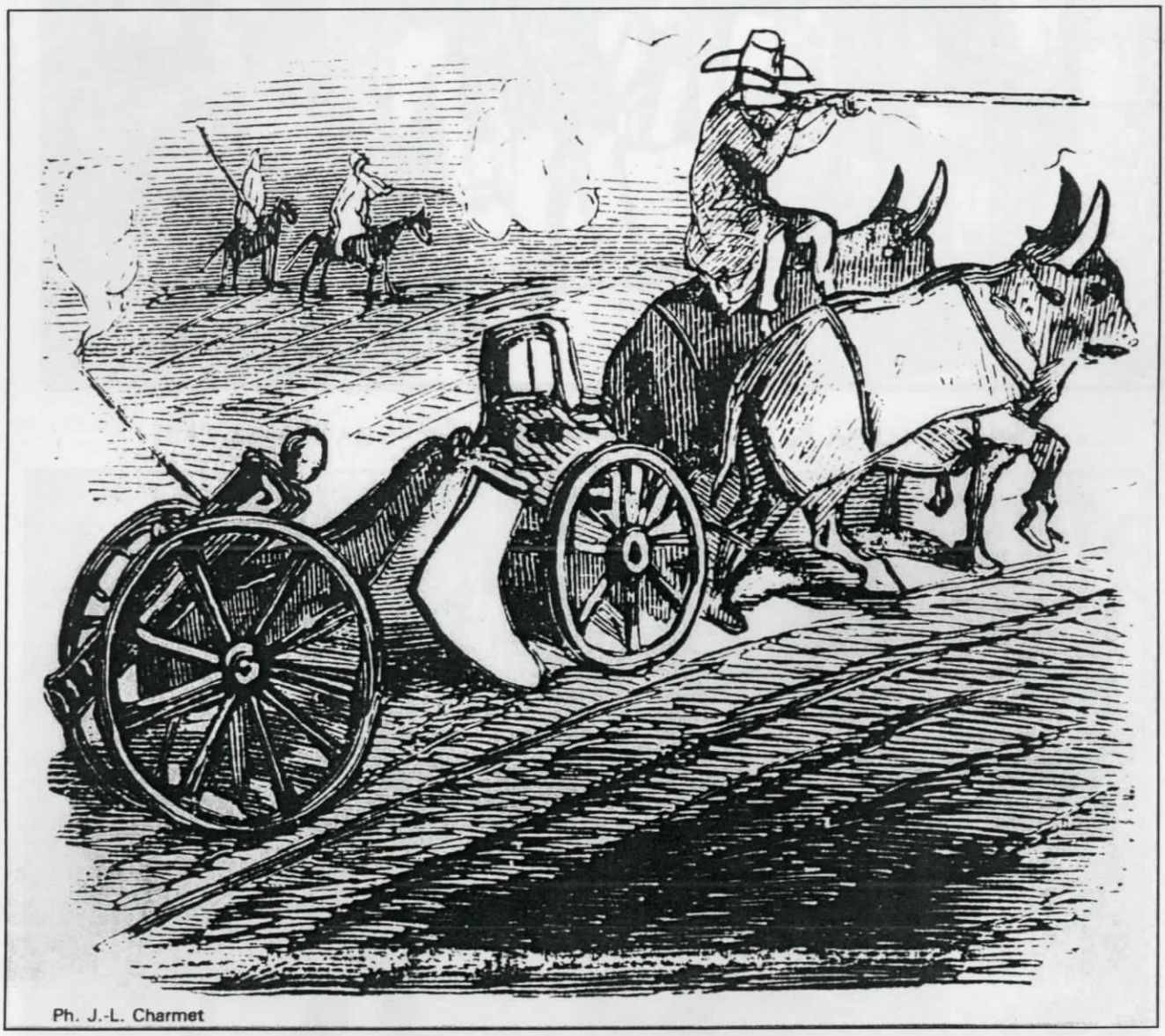

المصدر : **Algérie. Histoire et nostalgie, 1830-1987"** Historia spécial, juin 1987" page 52

الجنرال لاموريسيار في توديع الكولون المهاجرين إلى الجزائر يوم 08 أكتوبر 1848

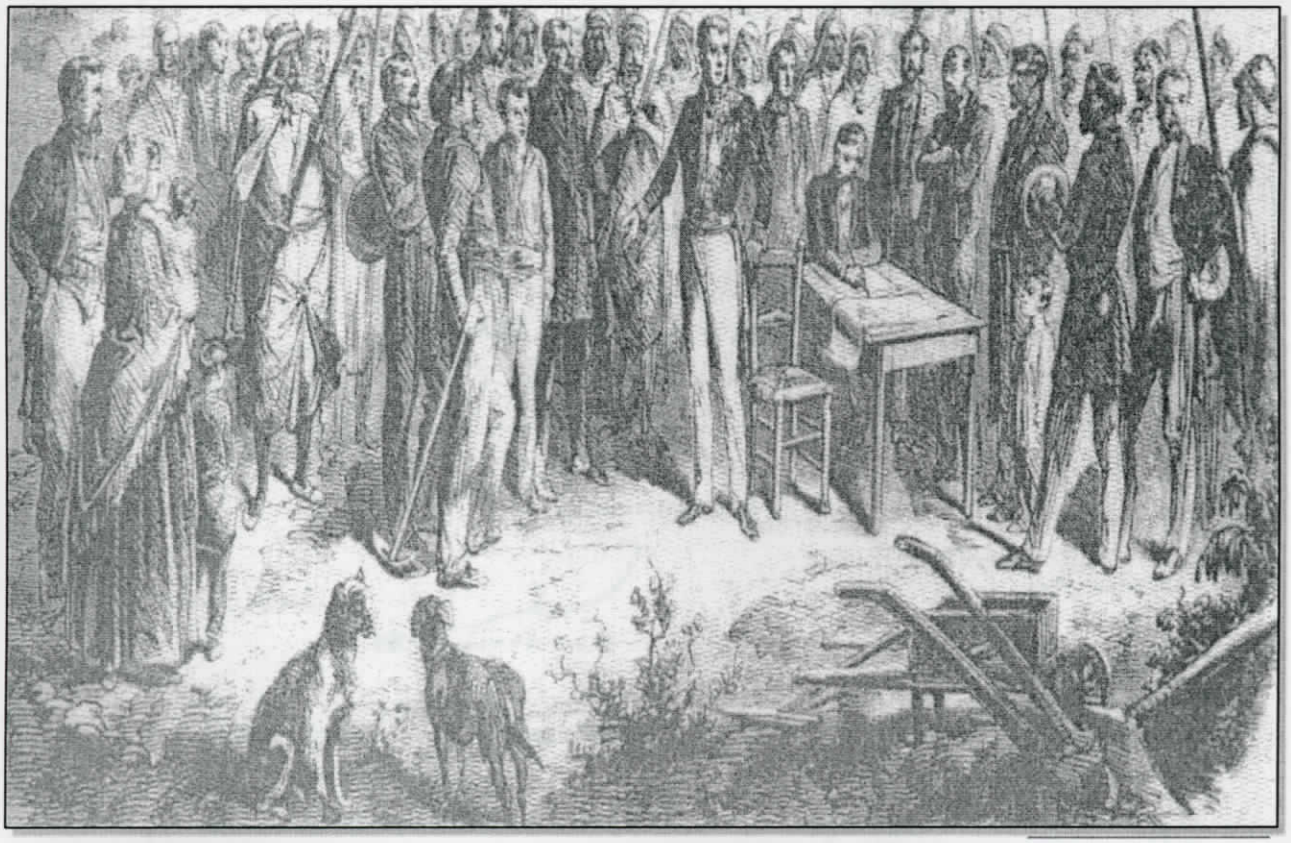

توزيع الأراضي على الكولون

المصدر : **Algérie. Histoire et nostalgie, 1830-1987**" Historia spécial, juin 1987" pages 54 – 59

ملحق رقم08:

المستطوطنات الفلاحية لعام 1848

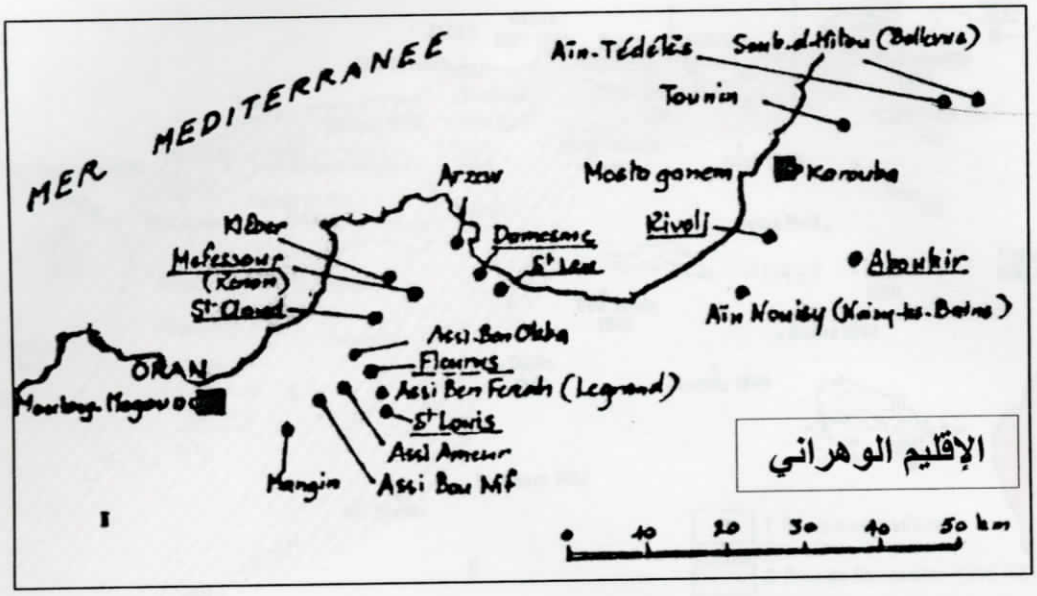

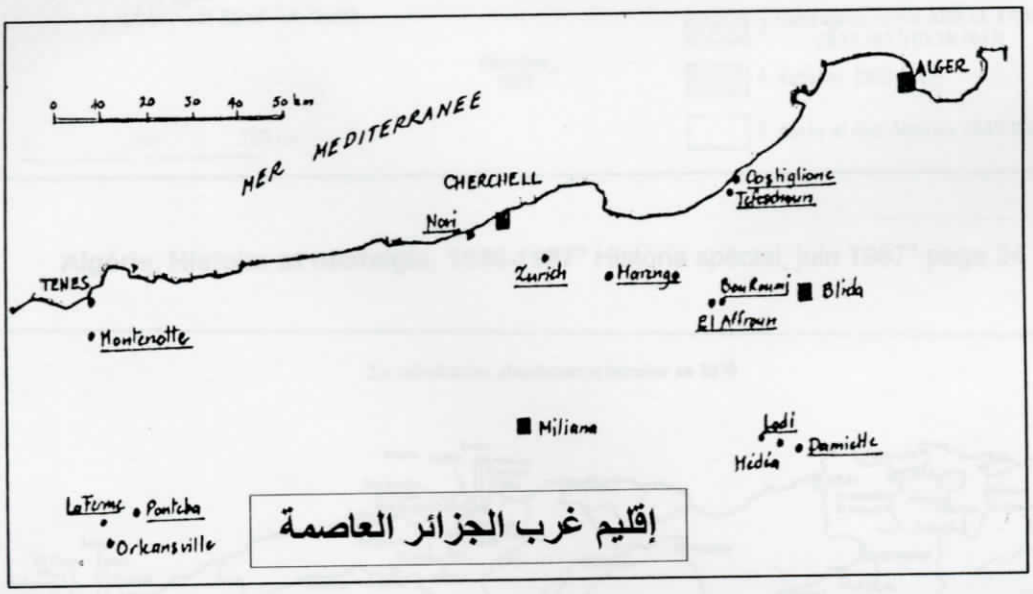

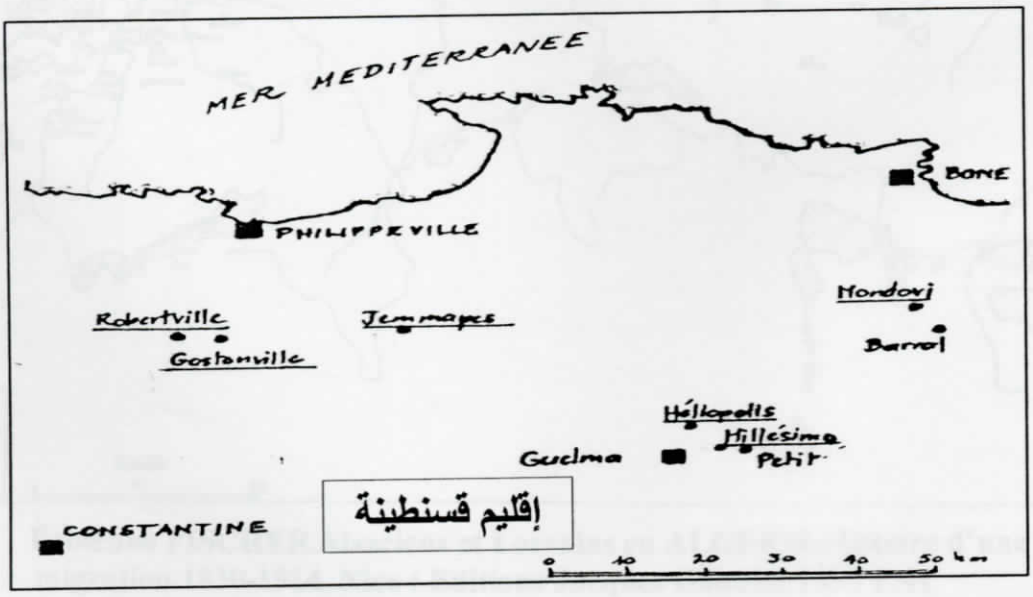

المصدر : Algérie. Histoire et nostalgie, 1830-1987" Historia spécial, juin 1987" pages 55 – 56 – 57

ملحق رقم:09 مراحل الإستعمار الفرنسي في الجزائر

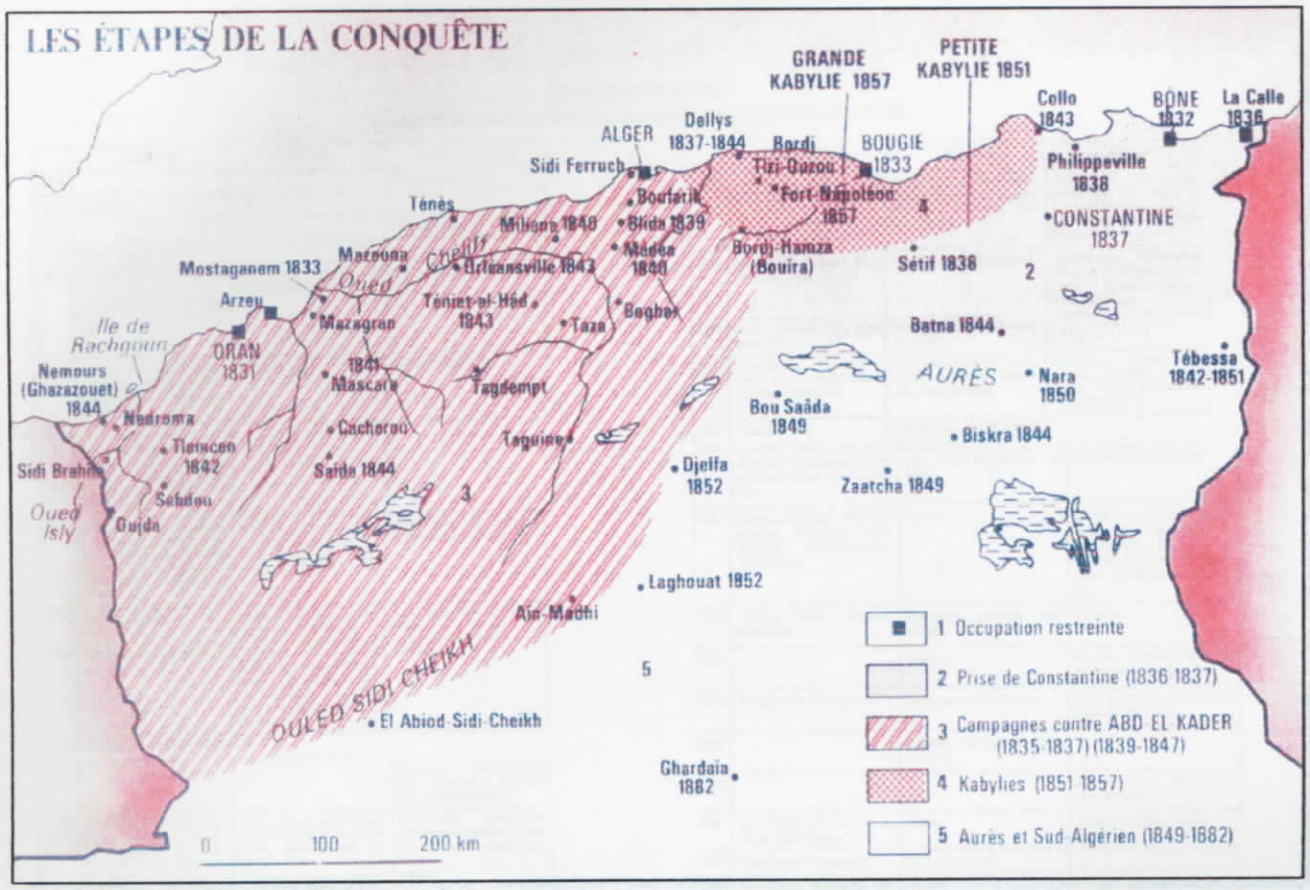

المرجع : **Algérie. Histoire et nostalgie, 1830-1987"** Historia spécial, juin 1987" page 24

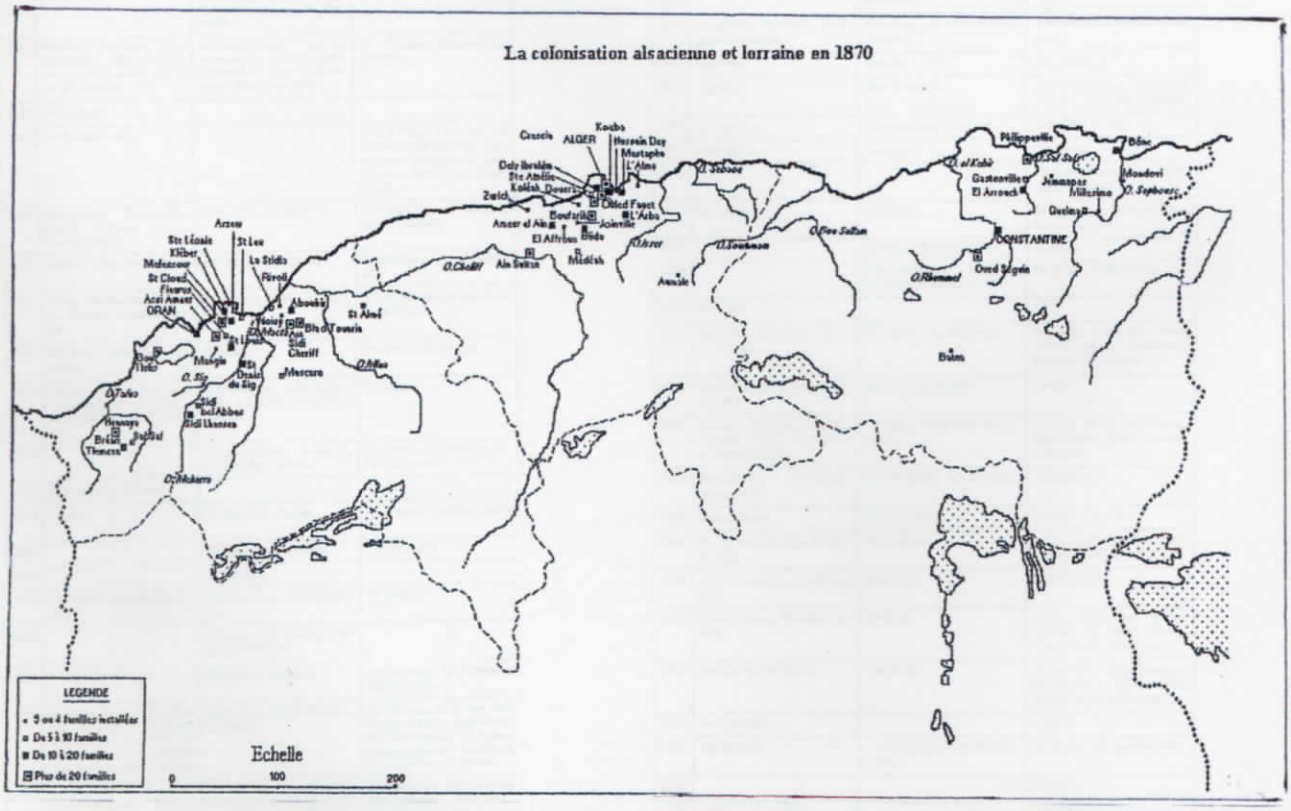

المرجع: **Fabienne FISCHER.Alsaciens et Lorrains en ALGERIE.Histoire d'une migration.1830-1914. Nice : Editions Jacques Gandini 1999 P.41**

ملحق رقم10: مراكز الاستيطان الناشئة بالجزائر فيما بين 1833-1928.

CENTRES CRÉÉS [1]

(d'après la publication du Gouvernement général en 1930).

	ALGÉROIS	ORANIE	CONSTANTINOIS
1833			Bougie (banlieue).
1835	Boufarik.		
1838			Bône (banlieue).
1840	Dély-Ibrahim, Kouba.		
1841	Haouchs domaniaux du massif d'Alger : Mustapha, El Biar, Birmandreis, Birkadem, Douéra, Husseïn-Dey. Médéa (banlieue).	Mostaganem (banlieue), Mascara (banlieue).	Philippeville.
1842	Miliana (banlieue), Blida, El Achour, Cherchel, Draria, Kaddous, Koléa, Ouled-Payet.	Tlemcen.	La Calle, Djidjelli.
1843	Bouzaréa, Chéragas, Guyotville, St-Eugène (Pointe-Pescade), Saoula, Maison-Carrée, Boghar, Orléansville, Ténès, Téniet-el-Haad.		
1844	Baba-Hassen, Crescia, Douaouda, Fondouk, Fouka, Mahelma, Ste-Amélie, St-Ferdinand, Sidi-Ferruch, Staouéli, Zéralda, Dellys.	La Sénia.	Damrémont, El Arrouch, Saint-Antoine, Valée.
1845	Souma, Aumale.	Arzeu, Misserghin, St-Denis-du-Sig, Sidi-Chami.	Duzerville, Guelma (banlieue).
1846	La Chiffa, Mouzaïaville.	Mazagran, Mers-el-Kébir, St-André, Ste-Clotilde, St-Jérôme, Ste-Barbe-du-Tlélat, Ste-Léonie, La Stidia (Georges-Clemenceau), Nemours.	Aïn-Sfia.

1. En italique les « colonies agricoles » de 1848.

1847			Bugeaud, Condé-Smendou, Penthièvre, St-Charles, Sétif (banlieue).
1848	Affreville, Dalmatie, Béni-Méred, Oued-Djer, Joinville, Montpensier, *Castiglione, Novi, Zurich, Marengo, El Affroun, Bou-Roumi, Lodi, Damiette, La Ferme, Pontéba, Montenotte.*	*Valmy, Arcole, Assi-Ameur, Assi-ben-Féréah, Assi-ben-Okba, Assi-bou-Nif, St-Louis, Fleurus, Mangin, St-Cloud, St-Leu, Damesme, Kléber, Mejessour (Renan), Aboukir, Rivoli, Tounin, Aïn-Nouisy (Noisy-les-Bains), Aïn-Tédélès, Souk-el-Mitou (Bellevue).*	*Gastonville, Robertville, Jemmapes, Mondovi, Barral, Héliopolis, Millesimo, Petit.* Batna.
1849	L'Arba	Bréa, Négrier, Sidi-bel-Abbès.	
1850	Fort-de-l'Eau.	Aïn-el-Turk, Bou-Sfer, Mansoura, Saf-Saf, St-André (de Mascara), St-Hippolyte	
1851	Rassauta, Birtouta, Boukandoura, Maison-Blanche, Oued-el-Alleug, Rovigo, Téfeschoun.	Aïn-Sidi-Chérif, Aïn-Témouchent, Blad-Touaria, Hennaya, Oued-el-Hammam, Pont-du-Chélif.	El Hadjar, Classeloup-Laubat.
1852	Sidi-Moussa.		
1853	Aïn-Taya, Rouiba.		Aïn-Arnat, Coligny, El Anasser, El Ouricia, Permatou, Khalfoun, Mahouan, Mesloug, Messaoud.
1854	Aïn-Sultan, Bou-Medfa, Chebli, Réghaia, Tipaza, Vesoul-Bénian.	Belle-Côte, Pélissier.	Aïn-Mlila, Aïn-Smara, Oued-Atmenia.
1855	Ameur-el-Aïn, Bourkika.	Aïn-Khial, Bou-Tlelis.	Ahmed-ben-Ali, Sidi-Nassar.
1856	Alma, Arbatache, Boghari, Corso, Hamedi, Rivet.	Prudhon, Sidi-Lhassèn, Lourmel.	Bizot, Guelaat-bou-Sba, Oued-Touta.
1857	Bouinan, Duperré, Lavarande.	Relizane.	Duvivier, Nechmeya.
1858	Bérard, Bir-Rabalou (Les Trembles), Dra-el-Mizan, St-Pierre-St-Paul, Tizi-Ouzou.	Aïn-el-Arba, Debrousseville, L'Habra, Perrégaux, Ténira.	Galliéni.
1859		Ammi-Moussa, Er-Rahel, L'Hillil, Rio-Salado.	Le Kroub, Lamblèche, Ouled-Rahmoun.
1860	Berrouaghia, Rébeval.		Gastu.
1862	Attatba.	Mokta-Douz, Saïda.	St-Arnaud, Fesdis, Lambèse.
1863		Palissy, Les Trembles.	Oued-Zenati.
1864		Zemmora.	
1869	Malakoff, Montebello, Palestro.	Lamoricière, Pont-de-l'Isser.	El Madher.
1870		Chanzy, Inkermann, Magenta, Palikao.	
1871	Bordj-Ménaïel.	Bouguirat, Mendez.	Aïn-Melouk, La Réunion, Sidi-Khalifa.
1872	Belle-Fontaine, Béni-Amran, Courbet, Bois-Sacré, Félix-Faure, Isserville, Isserbourg, Oued-Keddache, Souk-el-Haâd, Zaâtra.	Deligny, Oued-Malah, Tekbalet.	Aïn-Abessa, Aïn-Roua, Aïn-Touta, Akbou, Bled-Youssef, Bou-Malek, El Kseur, Oued-Amizour, Rouffach, La Robertsau, St-Donat.
1873	Bouira, Djinet, Gouraya, Haussonvillers, Ménerville, Oued-Fodda.	Aïn-Pekan, Aïn-Ouillis, Bosquet, Cassaigne, Franchetti, Nazereg, Oued-Taria, St-Aimé.	Aïn-Tagrout, Chateaudun-du-Rummel, Bled-Ghaffar, Cheddia, Coulmiers, Guettar-el-Aïch, Navarin, Strasbourg.
1874	Bou-Faïma, Charon, Issers-Ouidane.	Chabet-el-Leham, Froha, Guertoufa, Mercier-Lacombe, Sidi-Bakti, Sirat, Cacherou, Hammam-bou-Hadjar.	Aïn-Cherchar, Aïn-Tinn, Azzeba, Bordj-Medjena, Bou-Foua, El Aria, Pauciguy, Il Maten, Khenchela, Laverdure, Lannoy, Sidi-M'Barek, Sidi-Aïch, Sidi-Merouane, Zéraïa.

	ALGÉROIS	ORANIE	CONSTANTINOIS
1875	Aïn-Zaouïra, Aomar, Bou-Khalfa, Tizi-Reniff, Loverdo, Meurad.	Aïn-el-Hadjar, Bou-Henni, Hamadéna, L'Ouggaz, Maoussa, Nouvion, Slissen, Tiffilès.	Aïn-Sultan, Bir-Kasdali, Duquesne, El Anasseur, Redja-el-Ferada, Seraghna, Tazmalt, Ighzer-Amokrane.
1876	Aïn-Bessem, Boghni, Bou-Haroun, Tablat, Thiers.	Arbal, St-Lucien, Tafaroui.	Aïn-Seynour, Boudarous, Cherala, El Ghedir, Oued-Cham, Pont-de-Duvivier, 45e-Kilomètre.
1877	Changarnier, Nador, Oued-Djer, Warnier.	Baudens, Charrier, Sabouria, Tabia.	
1878	Ben-Chicao, Hammam-Righa, Les Trois-Palmiers, Vauban, Wattignies.	Aïn-Parès, Bossuet, Perry, Les Silos, Ouizert, Thierville, Boukhanefis.	Amouchas, Chénia, Bel-Imour, Kerrata, Morris, Sigus, Taher, Tizi-N'Béchar, Zérizer.
1879	Oued-Roulna.	Kénenda, Matemore, [illegible]	
1880	Bertville, Cavaignac, Fontaine-du-Génie, Littré, Mekla.	Les Trois-Marabouts, El Alef.	El Gara, Sidi-Mesrich.
1881	Carnot, Khalloul, Kherba, Marbot, Marceau, Pont-du-Caïd, Port-Gueydon, Villebourg.	Haïtia.	Bordj-bou-Arréridj, Bordj-R'dir, Chekfa, Combes, Gastonville, Kercha, Lecourbe, Macdonald, Rouached, Tiberguent, Zarouria.
1882	Azazga, Fréha, Maillot, Mirabeau.	Aïn-Séfra, Kreider, Méchéria.	El Milia.
1883		Bedeau.	Grarem, Hamala, Pasteur, Seddouk, Siliana.
1884	Margueritte, Tamda.	Marhoum, Uzès-le-Duc.	Aïn-Yagout, Fontaine-Chaude, Blandan.
1885		Lamtar, Parmentier, Sidi-Khaled.	
1886			Aïn-Fakroun, Béni-Guecha, Renier.
1887	Ben-N'Choub, Flatters, Taza, Takedempt.	Aflou.	Roum-es-Souk, Yusuf.
1888	Lamartine, Yacouren.	El Aricha, Palat.	
1889	Aboutville, Rabelais, Tigzirt.	Tassin.	Périgotville, Zouit.
1890	Hoche, Vialar.	Boulet, Guiard, Lapasset, Petit-Port.	Aïn-Trab, Lacroix, Le Tarf, Sédrata, Youks-les-Bains.
1891	Oued-Fodda, Letourneux.	Fornaka, Laveyssière, Tamzoura.	Blondel, Colbert, Herbillon, La Medjana, Texenna.
1892	Jean-Bart.	Trumelet.	Richelieu, Tocqueville.
1893		Sebdou.	
1894	Bourbaki, Dutertre, Lavigerie, Masséna,	Clinchant, El Alef, Frenda, Trézel.	Aïn-Abid, Lafayette, Montcalm.
1895	Surcouf.	Turgot.	D'Armandy.
1896	Dupleix.	Bou-Guetoub.	Clairfontaine, Morsott, Munier, Rivière, Toustain.
1897	La Pérouse.	Martimprey, Turenne.	Ampère, M'sila.
1898	Les Attafs.	Descartes.	Chevreul.
1899			Davout, Gounod, La Barbinais, Lapaine.
1900	Levacher.	Dombasle.	Meghafsa, Montaigne, Montesquieu.
1901		El Abiod-Sidi-Cheikh.	Cavallo.
1902		Aïn-Tindamine, Laferrière, Prévost-Paradol.	Bernelle, Fedj-Mzala.
1903	Voltaire.		
1904	Bourlier, Burdeau, Horace-Vernet.	Rochambeau, Wagram.	Béhagle, Corneille, Foy, Pascal, Lamy, Auribeau, Bayard, Canrobert.
1905	Keddara, Borély-la-Sapie, Tessala.	Montgolfier, Sully.	Le Tarf.
1906	Liébert, Molière, Le Puits, Brazza, Taine, Tizi-N'Tleta, Victor-Hugo.	Tirman, Waldeck-Rousseau.	Catinat, Cérez, Gambetta, Ksar-Sbahi, Robe, Roknia, Sakrania.
1907	Promentin, Hanoteau, Masqueray.	Les Abdellys, Aïn-el-Arba.	Aïn-Babouch.
1908	Moudjebeur.	Guillaumet.	Galbois, Lavoisier.
1909	Aïn-N'sour, Hardy, Pointe-Rouge.	Ouarizané.	Adékar-Kebouch, Berteaux, Ras-el-Aïoun.
1910	Nelsonbourg, Paul-Robert.	Berthelot.	Ras-el-Akba.
1911	Bou-Haroun, Francis-Garnier.	Diderot.	Arago, Condorcet, Edgar-Quinet, El Achir, Levasseur, Lucet, Bekkaria.
1912	Paidherbe, El Marsa.	Aïn-Dzarit.	Aïn-el-Bey, Auguste-Comte, Bellaâ, El Oussaf, Foum-Toub, N'Gaous.
1914	Bougainville.		Lutaud.
1919	Aïn-Boucif.	Ternanèche-Ténézera, Zégla.	Berriche, Rouget-de-l'Isle.
1920			F'Krina.
1921	Arthur, Champlain.		Laveran.
1922	Souaghi.	Henri-Huc.	
1923	De Foucauld.	El Ousseukh.	
1924		Tinar.	
1925	Abbo (agr.-Bois-Sacré).	Aïn-Kermès.	
1926		Tagremaret.	
1928		Médrissa, Gaston-Doumergue.	

Département d'Oran
Arrondt de Mascara

Commune d'Aïn-el-Hadjar

Colonisation privée. période 1895-1908 inclus.

Années	Nombre et valeur des installations agricoles créées par les Européens — Nombre	Valeur	Nombre d'Européens actuellement employés ou résidant sur des propriétés	Superficies totales mises en culture	Total général du cheptel	Valeur globale du matériel agricole	Observations.
1895	14	100.000 f	185	1149 H	725	26.000 f	De 1895 à 1900 les statistiques agricoles indiquent avec le classement comprenant les maisons et dépendances situées sur le territoire de la Commune.
1896	14	100.000 f	201	1514 H	963	30.000 f	
1897	14	100.000 f	218	1854 H	964	31.000 f	
1898	11	130.000 f	232	1811 H	999	36.000 f	
1899	16	140.000 f	261	1811 H	1017	37.000 f	
1900	12	42.000 f	121	1811 H	771	44.201 f	
1901	17	163.000 f	711	1745 H	1678	47.161 f	A partir de 1900, le classement comprend : Construction d'usage ou d'habitation environnement agricole.
1902	37	112.000 f	223	1317 H	4424	111.610 f	
1903	37	112.000 f	219	4766 H	4437	119.000 f	
1904	39	611.000 f	708	3592 H	5175	216.100 f	
1905	40	670.000 f	748	5496 H	6103	241.000 f	
1906	44	706.000 f	746	5030 H	8175	220.000 f	
1907	47	711.000 f	91	4338 H 81	9000	228.000 f	
1908	"	"	"	"	"	1505.520	Campagne 1908-09 non encore faite
	646	4.681.000 f	2284	41.777 H 85	42.859		

Aïn-el-Hadjar le 22 Juillet 1909
Le Maire
L'adjoint délégué
Loucho

Mairie d'Aïn-El-Hadjar * PROVINCE D'ORAN *

11

المصدر : C.A.O.M- G.G.A. Carton 1M/60.

ملحق رقم 11: نموذج لجدول يمراحل وتطور الاستيطان الحر بأحد المراكز الاستيطانية

رابعا: مجموعة خاصة بالتنمية الزراعية الاستعمارية في الجزائر

12- صورة لمبنى دار الكولون بمعسكر (رمز الاستغلال والاستيطان)

13- خريطة برسم بياني خاص بالدخل الزراعي للعمالات الجزائرية (1958)

14- خريطة المياه في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي.

ملحق رقم 12:

دار الكولون بمعسكر
(رمز الإستغلال و الإستيطان)

ملحق رقم 13:

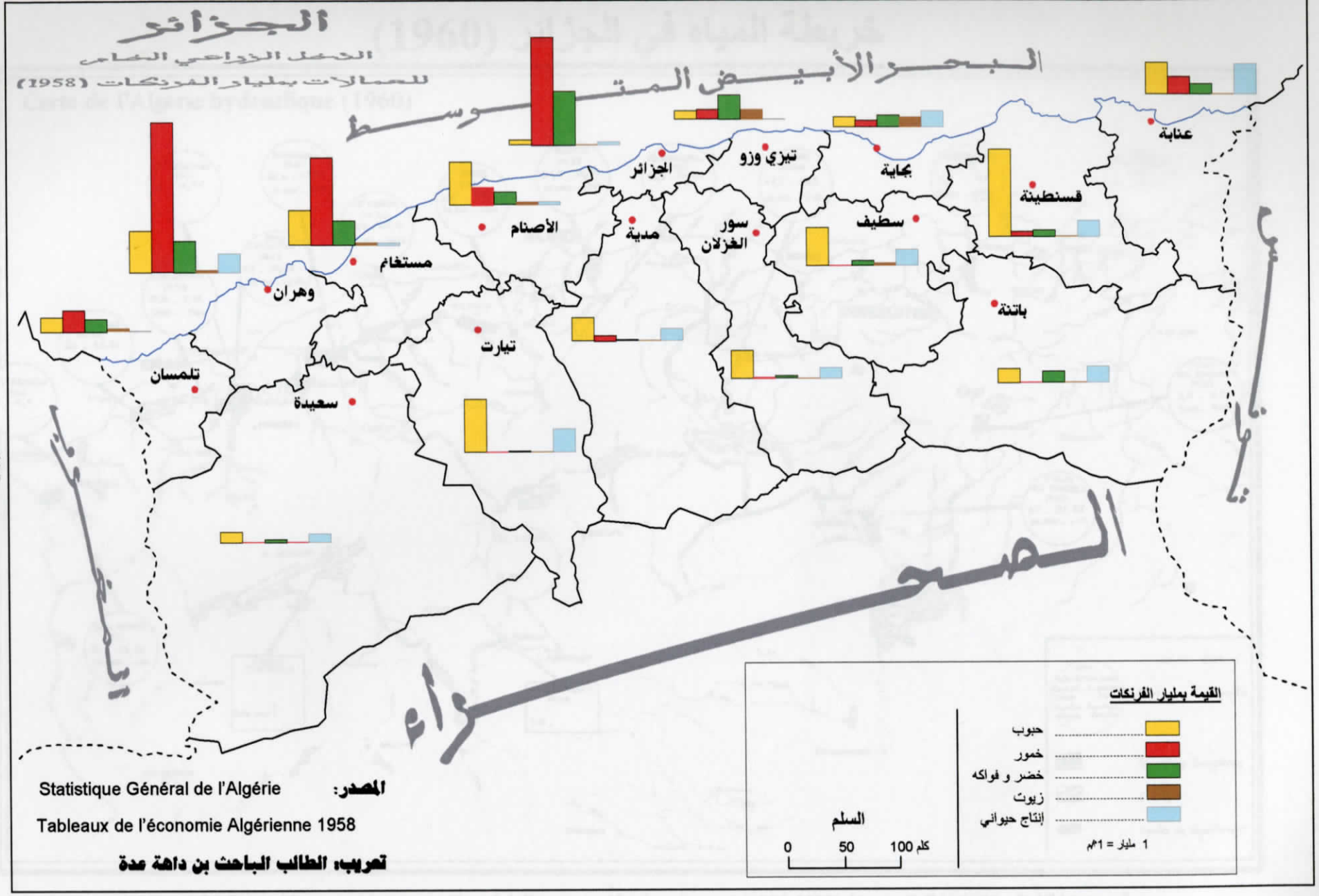

المصدر: Statistique Général de l'Algérie

Tableaux de l'économie Algérienne 1958

تعريب: الطالب الباحث بن داهة عدة

خريطة المياه في الجزائر (1960)

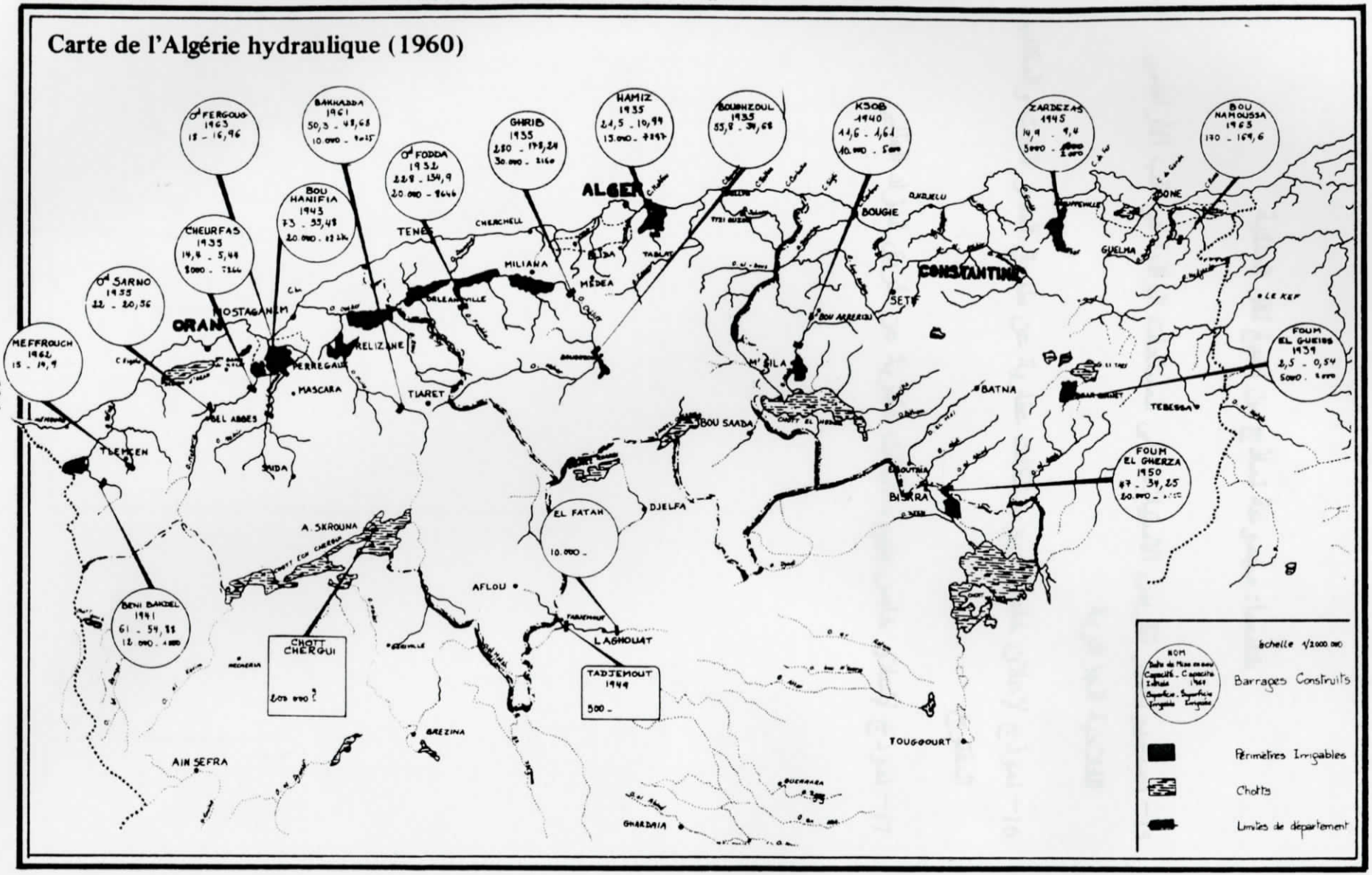

René ARRUS . l'Eau en Algérie de l'impérialisme au développement (1830-1962) Alger : O.P.U 1985 - P 174 : المرجع

ملحق رقم 14:

خامسا: مجموعة نماذج من صيغ نقل الملكية

15- تصاميم تظهر تكريس الاستيلاء على المساحات الواقعة في قلب الأراضي الفلاحية الجزائرية

16- نموذج لإعلان خاص ببيع ممتلكات عقارية عن طريق السعر الثابت والمكتب المفتوح.

17- نموذج لإعلان خاص ببيع ممتلكات عقارية عن طريق المزاد العلني

ملحق رقم 15:

تصاميم لقطع أرضية زراعية اشتراها الكولون من فلاحين جزائريين تقع في قلب أراضي فلاحية جزائرية

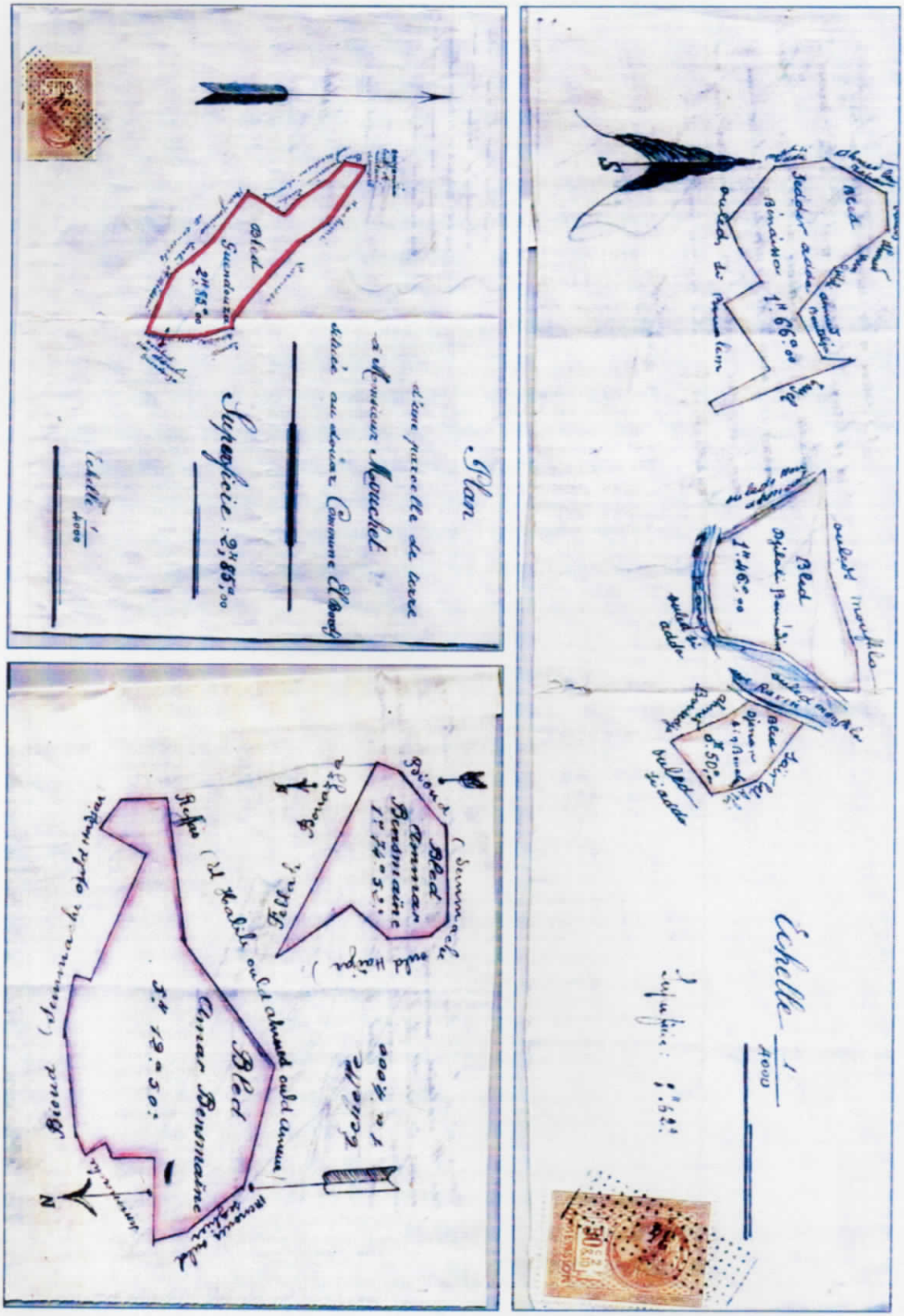

ملحق رقم 16:

14me VENTE A PRIX FIXE ET A BUREAU OUVERT

Clauses et Conditions Générales

ARRÊTÉ

Le Gouverneur Général de l'Algérie,

Vu le décret du 13 Septembre 1904, sur la colonisation, notamment les articles 5 et 9 concernant la vente à prix fixe,

Le Conseil de Gouvernement entendu,

ARRÊTE :

Période de Vente

Article premier. — En exécution du décret du 13 Septembre 1904 sur la colonisation, il sera procédé, les 2 et 3 Octobre 1922, à Constantine ; les 4 et 5 Octobre 1922, à Alger ; les 6 et 7 Octobre 1922, à Oran, par les soins des Receveurs des Domaines d'Alger, d'Oran, de Constantine, et à leur bureau, à la mise en vente à prix fixe de 47 propriétés de colonisation.

La vente durera 6 mois. Elle sera clôturée le 3 Avril 1923 à Constantine, le 5 Avril 1923 à Alger et le 7 Avril 1923 à Oran.

Conditions d'origine des acquéreurs et de réception des soumissions

Art. 2. — Ne peuvent être admis comme acquéreurs que les Français d'origine européenne ou Européens naturalisés, jouissant de leurs droits civils et n'ayant jamais été acquéreurs, concessionnaires ou cessionnaires, à quelque titre que ce soit, de terres de colonisation.

Toute personne remplissant ces conditions sera admise à soumissionner, soit elle-même, soit par mandataire. Dans une même journée, elle ne pourra soumissionner que pour une seule propriété. En aucun cas, la même personne ne pourra, au cours d'une même vente, acquérir pour elle-même et se présenter comme mandataire d'une autre personne.

Le mandataire devra justifier d'une procuration régulière qui sera visée par lui, *ne varietur*, et déposée entre les mains du Receveur des Domaines.

Le même mandataire ne pourra représenter qu'une seule personne et sa procuration ne vaudra que pour la durée d'une vente.

Il ne sera pas admis de déclaration de command.

Le représentant légal d'un mineur non émancipé ne pourra acquérir au nom et pour le compte de son pupille.

Distinction entre les Immigrants et les Algériens

Art. 3. — Les propriétés mises en vente sont réservées partie aux immigrants, partie aux Algériens.

Sont considérés comme immigrants :

1° Les Français originaires de la Métropole habitant hors de l'Algérie ou ayant transporté leur domicile réel dans la Colonie depuis moins de 18 mois ;

2° Les militaires et les fonctionnaires des Administrations métropolitaines, en activité de service, détachés en Algérie, ainsi que ceux mis à la retraite ou en disponibilité depuis moins de 18 mois, à la condition d'avoir moins de dix ans de séjour dans la Colonie et si, au moment de leur admission dans l'armée ou dans l'Administration, ils avaient leur domicile réel hors de l'Algérie.

La qualité d'immigrant ne pourra être acquise ou recouvrée par un Français d'Algérie qu'après trois ans de domicile réel dans la Métropole.

Première journée de vente. -- Dépôt des soumissions et adjudications

Art. 4. — Pour chaque propriété ou groupe de propriétés, le jour de l'ouverture des opérations de vente à bureau ouvert sera indiqué par voie d'affiches et par un avis apposé d'avance à la porte du Bureau des Domaines et à l'entrée de la salle d'adjudication.

Au jour fixé, les offres seront reçues de 8 heures du matin à 11 heures et de 1 heure à 4 heures de l'après-midi. Néan-

ملحق رقم 17: نموذج لإعلان عن بيع بالمزاد العلني لملكيات عقارية محتجزة

Etude de Mᵉ Maurice COLONIEU, Avoué à Mascara, 6, Rue Dublineau

VENTE SUR SAISIE RÉELLE

AUX ENCHÈRES PUBLIQUES, DE

DIVERS IMMEUBLES

SITUÉS AUX ENVIRONS DU CENTRE DE CHARRIER ET DANS LE VILLAGE DE CE NOM, AU DOUAR-COMMUNE DE TAFRENT, AU DOUAR-COMMUNE D'OUIZERT, TRIBU DES BENI-MEMIAREM ET AU DOUAR-COMMUNE DE DOUI-THABET, COMMUNE MIXTE DE SAIDA

L'Adjudication aura lieu le VENDREDI NEUF JANVIER mil neuf cent quatorze, à huit heures du matin

— à l'audience des criées du Tribunal Civil de 1ᵉ Instance de Mascara, — sur un Bᵗ siège de Justice de la dite ville, 1ᵉ Place du Bey.

MISES A PRIX

Cette vente aura lieu sur les mises à prix suivantes fixées par le poursuivant :

Cinquante mille francs pour le premier lot, ci . . . **50.000**

Cinquante mille francs pour le deuxième lot, ci . . **50.000**

Dix mille francs pour le troisième lot, ci **10.000**

Cent francs pour le quatrième lot, ci **100**

Cent francs pour le cinquième lot, ci **100**

Cent francs pour le sixième lot, ci **100**

Et mille francs pour le septième lot, ci **1.000**

Frais et remise proportionnelle en sus.

Pour plus amples renseignements, s'adresser : 1ᵉ à Mᵉ Maurice COLONIEU, avoué poursuivant ; 2ᵉ au Greffe du Tribunal civil de Mascara où le cahier des charges est déposé ; 3ᵉ et sur les lieux pour visiter.

سادسا: نماذج من الشكاوي ومذكرات الاحتجاج

18- نموذج لمراسلة إدارية بشأن أراضي صودرت من أصحابها بحجة المنفعة العامة

19- رسالة تشكي من أحد مواطني فرندة إلى عامل عمالة وهران يطلب فيها تعويضا عن أرض أجداده المغتصبة

20- نموذج لجواب من عامل عمالة وهران إلى رئيس فرندة بشأن شكوى تقدم بها أحد مواطني فرندة

ملحق رقم 18: نموذج لمراسلة إدارية بشأن أراضي صودرت من أصحابها بحجة المنفعة العامة

ALGÉRIE
DÉPARTEMENT D'ORAN
Arrondissement de Mascara
COMMUNE MIXTE
DE
FRENDA
N° 5501
OBJET :

Médroussa
Expropriation
Recensement

Frenda, le 22 Décembre 1932

L'Administrateur de la Commune Mixte de Frenda à Monsieur le Préfet
(3e Division)
ORAN.

ARRIVÉE 5 DEC. 1932 N° 3889 BUREAU DE PARIS

Par votre communication du 26 Juillet dernier, n° 2983, vous avez bien voulu me notifier les termes de la dépêche gouvernementale du 22 Juillet dernier, n° 2954, (Direction des Services Economiques, 2e Bureau), demandant un supplément d'enquête en vue établir s'il ne subsiste pas quelques possibilités de procéder, par voie de recensement, pour désintéresser les propriétaires des douars Médroussa et Louhou, expropriés pour la création du centre de Médroussa.

Conformément aux instructions contenues dans ce document, j'ai procédé au classement en trois catégories, A. B. et C. de ces divers propriétaires, suivant la situation qui leur sera laissée après la prise de possession définitive des terres par l'Administration

Je joins donc à la présente lettre les états ainsi constitués dans chacun des douars Médroussa et Louhou.

D'autre part, je suis intervenu auprès des propriétaires expropriés pour leur faire part des dispositions bienveillantes de l'Administration, dans le cas où ils accepteraient en échange de leurs terres des recensements dans les douars dépendant de la commune mixte du Djebel Nador.

J'ai pu ainsi me rendre compte que ces propriétaires à quelque catégorie qu'ils appartiennent, n'opposent pas de refus de principe à la dation des terres en paiement, et qu'ils ne refusent pas davantage systématiquement des compensations dans la commune mixte du Djebel Nador, mais ils manifestent le désir d'être recasés dans un périmètre assez rapproché de leurs douars d'origine et sur des terres arables qui ne soient pas complètement dépourvues de valeur marchande.

Il faut bien reconnaître que les lots domaniaux indiqués comme disponibles, pour ces opérations dans les douars Tehalsa, Ouled Djerad et Djedid, étaient assez loin de remplir l'une ou l'autre de ces deux conditions, et nous ne saurions faire grief aux expropriés de Médroussa, d'avoir préféré une somme d'argent à des terres, fussent elles même des superficies bien supérieures à celles qu'ils ont abandonnées, mais qui auraient été pour eux sans utilisation au point de vue de l'agriculture, aussi bien que de la revente.

D'après les indications que m'ont données les habitants de ces douars, ils accepteraient l'échange avec la terre dite "Oum Ed Debbah", domanial de 400 hectares environ, mentionné dans ma lettre du 30 Mars 1932, sous le n° 1618, qui serait situé sur le territoire du douar Ouled Bel Hocein, du Djebel Nador Mixte, non loin de la limite du douar Louhou et du périmètre du centre de Palat.

Ils mentionnent encore des terrains domaniaux sis à proximité de la Mina, sur les territoires de Trézel Mixte ou de Tiaret Mixte.

Enfin, la situation économique actuelle et l'insuccès des centres créés sur les Hauts Plateaux, ayant fait écarter la réalisation du centre projeté de Tousnina, il serait, peut être, possible d'envisager le recasement des indigènes de Médroussa-Louhou, soit sur une partie du territoire destiné précédemment à ce centre, soit, mieux encore, pour éviter un double recasement, sur les terrains affectés jusque là à l'établissement des propriétaires dépossédés pour la création de Tousnina, si ces terres ne sont pas trop éloignées.

J'ignore la superficie prévue pour ce centre abandonné, mais elle devait, sans aucun doute, être suffisante pour opérer le recasement d'une bonne partie des expropriés de ma commune mixte et pour donner satisfaction à certains propriétaires de Médrissa et Aïn Kermès, qui auraient, dit-on, demandé des agrandissements prélevés sur ces territoires désormais disponibles.

Si les suggestions qui précèdent ne pouvaient être retenues, il faudrait, à mon avis, renoncer définitivement à recaser nos indigènes ailleurs que sur les parcelles déjà relevées comme libres dans leurs propres douars.

D'autre part, indépendamment de la question du recasement, il y aurait lieu, avant de réaliser la création du centre de Médroussa, de faire examiner, avec tout le

des sources dont le captage a été envisagé pour l'alimentation du futur groupement. Il y a, en effet, intérêt, étant donné la tendance nouvelle des acquéreurs de propriétés à vouloir rendre l'Administration responsable de toutes les insuffisances qui viennent à se révéler au cours du développement de leur centre, à ne pas négliger un contrôle très strict des sources, pour éviter des réclamation ultérieures si le régime des eaux venait à baisser, comme nous avons pu le constater au cours de l'été dernier, et ainsi que j'ai eu l'honneur de vous le signaler dans mon rapport en date du 22 août 1932, n° 3996.

L'Administrateur principal,

COMMUNE MIXTE DE FRENDA

n° 4301

P.C.C. et notification à Monsieur le Directeur des Domaines à Oran avec prière de vouloir bien enquêter, dans le plus court délai possible, afin d'en suite pouvoir compléter les diverses propositions de M. l'Administrateur de Frenda.

Oran le 8/12/1932
Signé : Illegible

المصدر: C.A.O.M- G.G.A, Carton 3 N / 1.

ملحق رقم 19: رسالة تشكي من أحد مواطني فرندة إلى عامل عمالة وهران يطلب فيها تعويضا عن أرض أجداده المغتصبة، والتي شيدت إدارة الاحتلال فوقها مباني سكنية.

Frenda le 2 Juillet 1953

Hadj Ali Bencherret au service de la Société industrielle à Frenda

à

Monsieur le Préfet du Département d'Oran.

à Oran

Monsieur le Préfet.

PREFECTURE D'ORAN
CABINET DU PREFET
Arrivé - 4 FEV. 1953
Destin.

J'ai l'honneur d'attirer votre bienveillante attention sur les faits suivants :

Je suis détenteur d'un acte de cadi en date du mois de Mai 1881 en vertu duquel mes ancêtres mon grand'père paternel et les frères avaient la propriété de certains terrains constituant le lot n° 74 dans lequels figurent les lots 71, 72 et 73 à l'intérieur du groupe 4 du Senatus Consulte du douar Hamamet. Frenda Lib. de biens terrains domaniaux.

Il est évident que mes ancêtres en ont été expropriés sans avoir reçu de compensation.

Mes parents et moi-même n'avons jamais voulu soulever cette question et si nous le faisons aujourd'hui c'est que ces terrains qui avaient appartenu à nos ancêtres sont devenus un lotissement au et déjà couvert d'un gros village. Nous voulons savoir comment ces particuliers se sont vus remettre des constructions sur ces terrains.

Etant donné cet état de choses, nous venons, c'est-à-dire mes cousins et moi-même avons l'honneur de venir vous prier de bien vouloir examiner notre cas avec la plus grande bienveillance ; nous revendiquons aujourd'hui

المصدر : C.A.O.M- G.G.A, Carton 9H / 47.

ملحق رقم 20: نموذج لجواب من عامل عمالة وهران إلى رئيس بلدية فرندة بشأن تشك تقدم به أحد مواطني فرندة يطالب فيه بالتعويض عن أرض أجداده المغتصبة.

Préfecture d'Oran

6ème Division

N° 3863

République Française

Oran, le 18 MARS 1953 19

Le Préfet d'Oran

à Monsieur le MAIRE

de FRENDA

(S/C. de M. le Sous-Préfet de TIARET)

20 MAR 1953 3055

OBJET : Requête Hadj Ali BENCHERRET.

REFERENCE : Votre rapport du 23 février 1953, n°241.

M. Hadj Ali BENCHERRET, au service de M. MALLET, Industriel à FRENDA, a présenté une requête tendant à obtenir soit la restitution de divers lots qui appartenaient en 1881 à ses ancêtres, soit une compensation en espèces ou en nature.

L'intéressé déclare :

"Il est évident que mes ancêtres ont été expropriés, sans avoir reçu de compensation".

J'ai l'honneur de vous faire connaître que les allégations du pétitionnaire sont trop vagues pour permettre d'examiner la suite susceptible d'être réservée à sa demande.

Il est absolument indispensable qu'il précise la date de l'arrêté d'expropriation des parcelles en cause et justifie en outre de ses qualités d'héritier du propriétaire exproprié, par la production d'une pièce telle qu'acte de notoriété.

Je vous serais obligé de bien vouloir faire porter les termes de cette lettre à sa connaissance, contre procès-verbal de notification à m'adresser, sous le présent timbre.

VU et TRANSMIS
Oran, le 20 MAR 1953
Le Sous-Préfet,
Préfecture de Tiaret
Dépt d'ORAN

P. LE PRÉFET
Le Secrétaire Général
LE TRESORIER
Signé: LE BISSONNAIS

المصدر: C.A.O.M- G.G.A, Carton 9H / 47.

سابعا: مجموعة خاصة بمرحلة ثورة أول نوفمبر 1954

21- صور من التخريب الذي ألحقه المجاهدون بمزارع الكولون في المنطقة السادسة من الولاية الخامسة التاريخية

22- نفسه

23- نموذج من مناشير الدعاية الفرنسية أبان ثورة أول نوفمبر 1954

24- صور للتجمع الإجباري لقرقور بزلامطة (معسكر)

25- صور لمجندين فرنسيين يتولون تأمين حماية الكولون ومزارعهم أثناء عمليات الحصاد والدرس

ملحق رقم 21

صور تكشف التخريب الذي ألحقه المجاهدون الجزائريون ببعض ضيعات الكولون في المنطقة السادسة من الولاية الخامسة

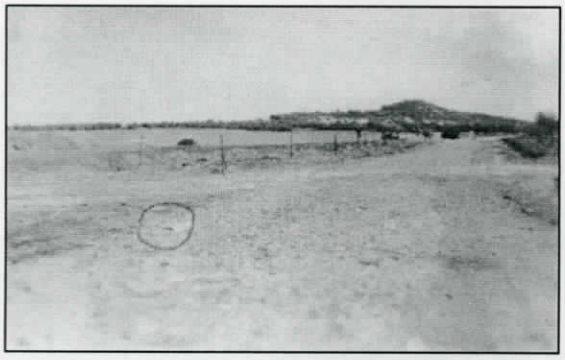

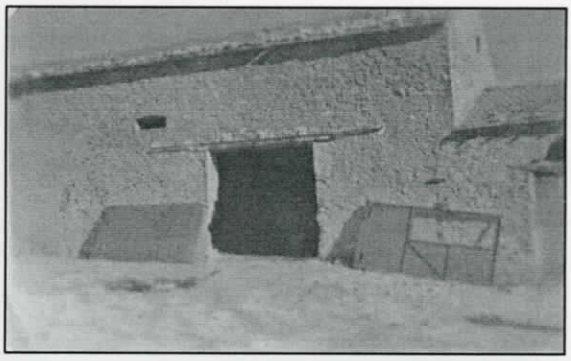

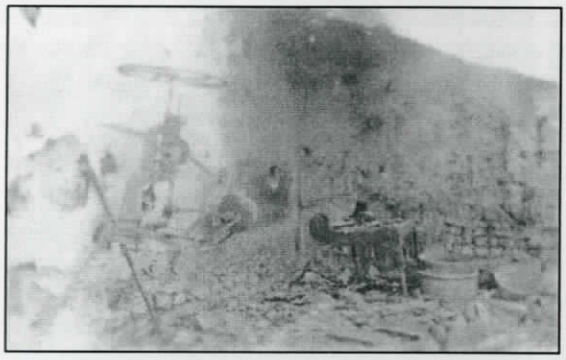

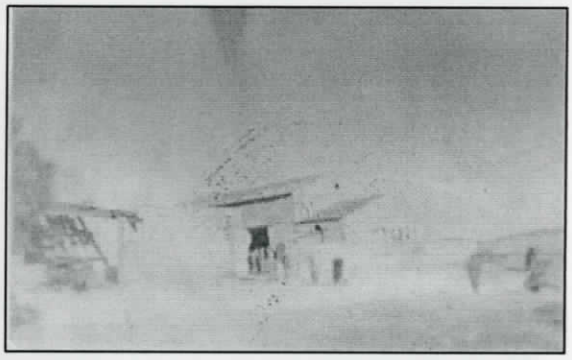

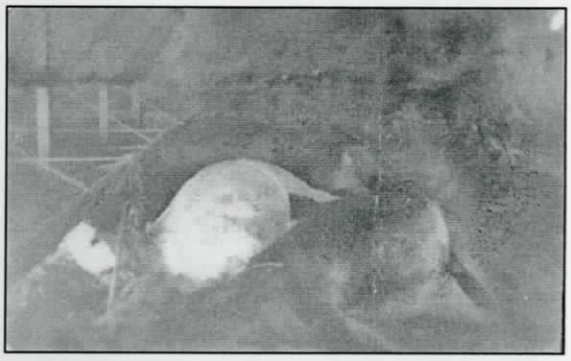

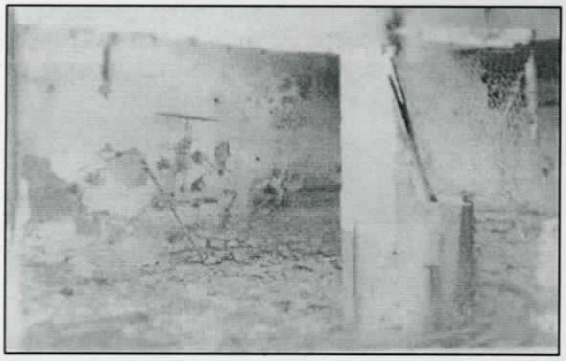

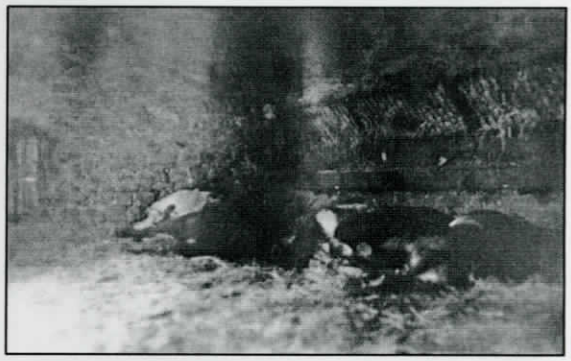

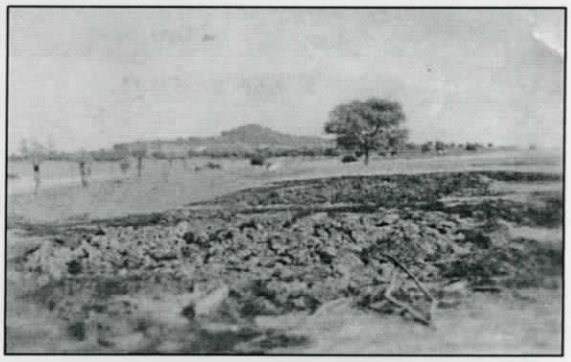

ملحق رقم 22

صور تكشف التخريب الذي ألحقه المجاهدون الجزائريون ببعض ضيعات الكولون في المنطقة السادسة من الولاية الخامسة

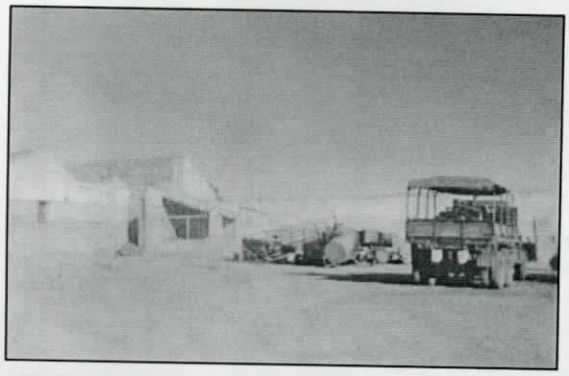

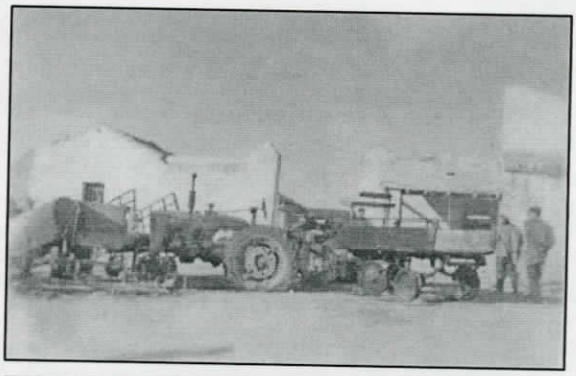

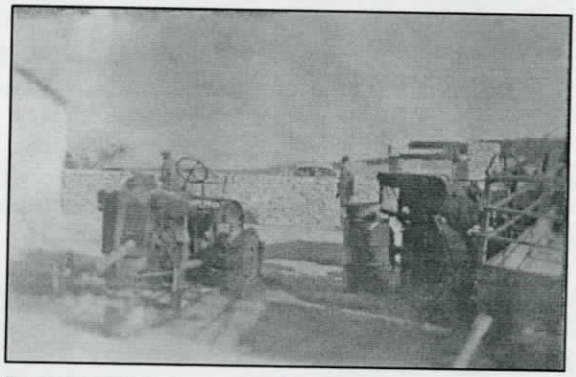

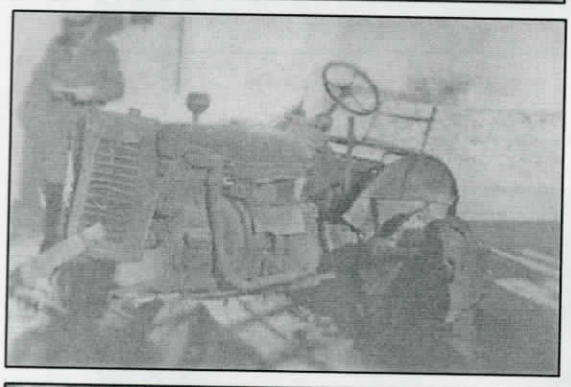

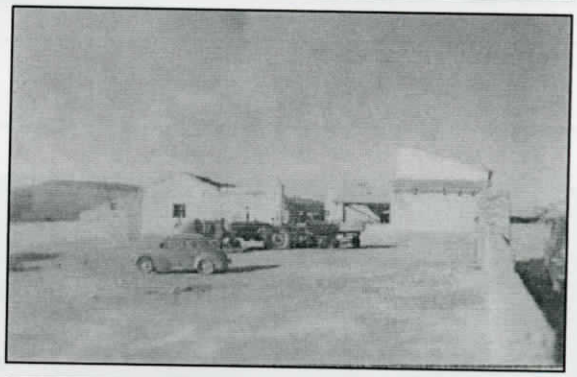

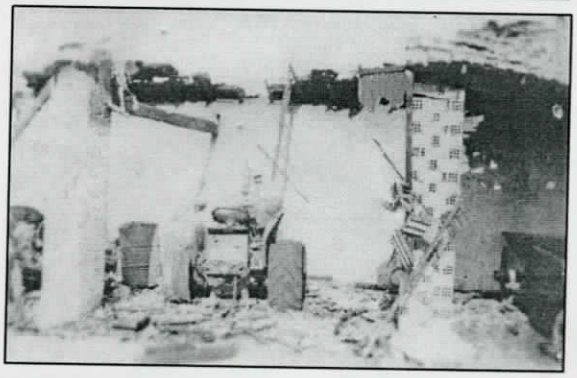

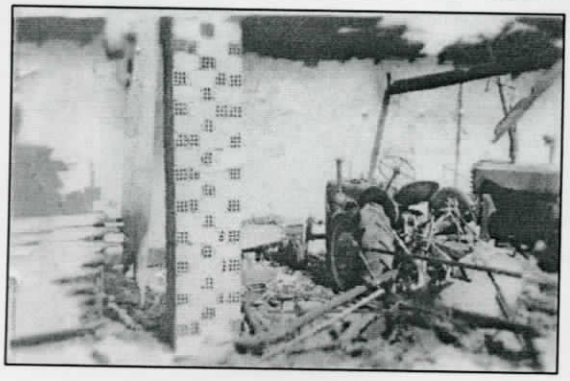

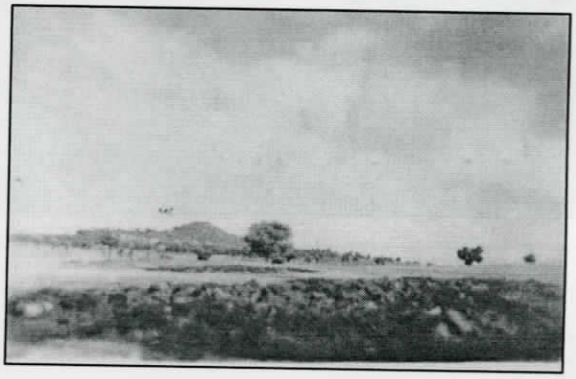

الدعاية الفرنسية أبان ثورة أول نوفمبر 1954

ملحق رقم: 23

ملحق رقم 24: التجمع الإجباري لقرقور بزلامطة (معسكر)

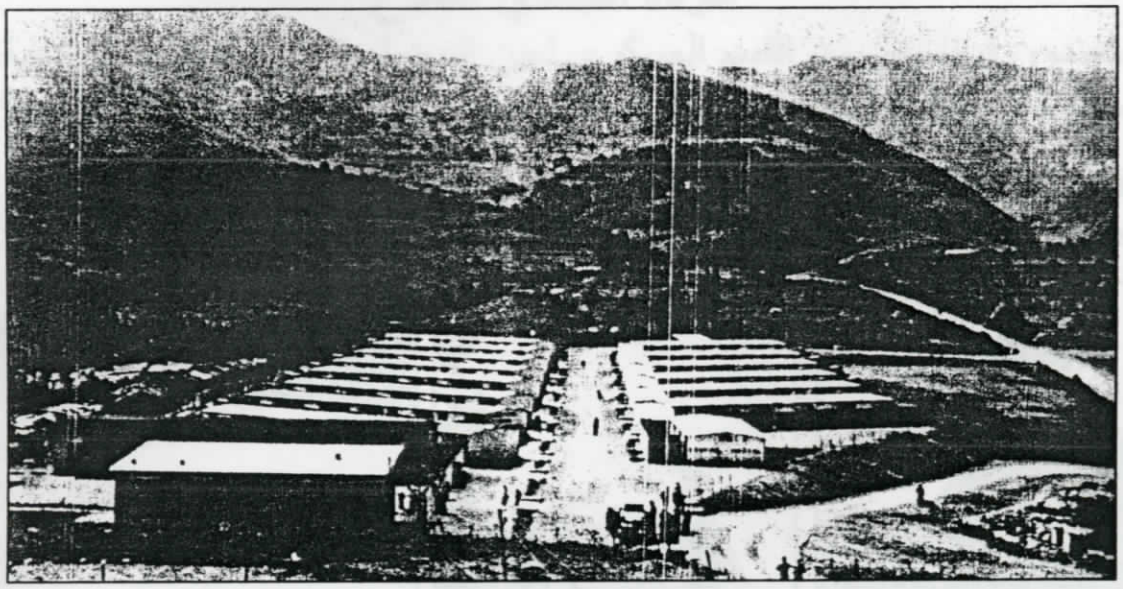

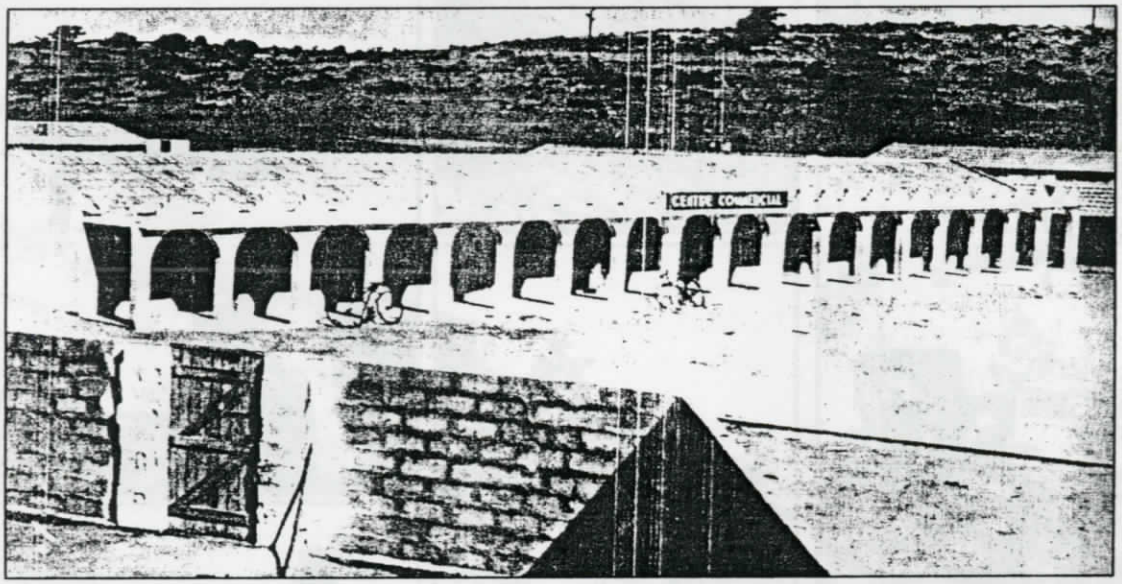

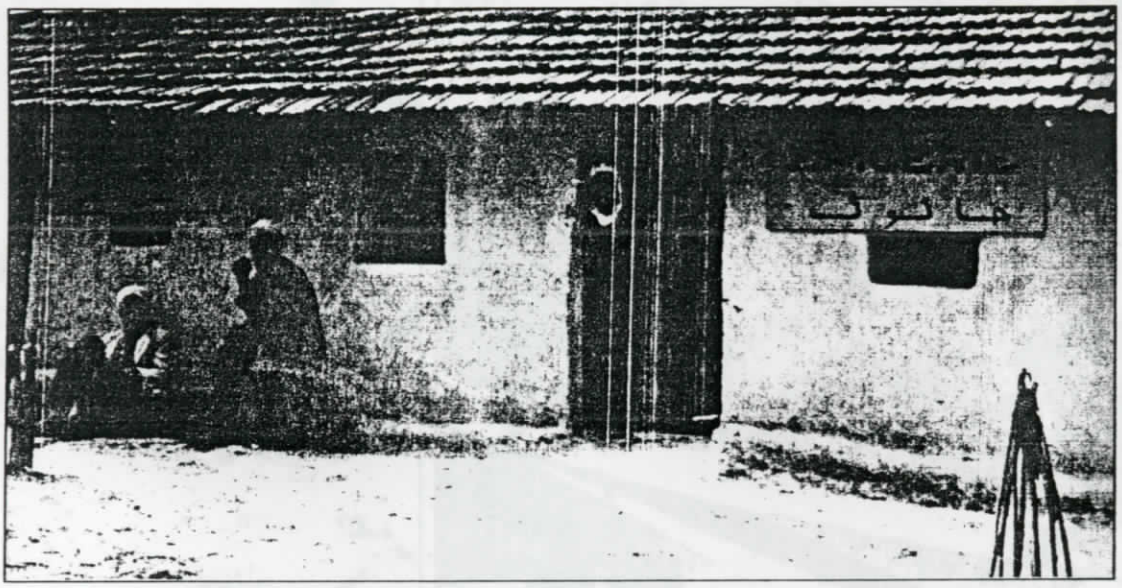

المرجع : **François Porteu de la Morandière . SOLDATS DU DJEBEL** – Histoire de la Guerre d'Algérie, Paris 1977 – Page 240

ملحق رقم 25:

الريف الجزائري
عودة الجندي الفلاح

مجندون فرنسيون من القسم العسكري لعين البيضاء – يتولون تأمين الحماية، والمساعدة في الأشغال الفلاحية كالحصاد و الدرس بمزارع الكولون (صيف 1956)

BLED : RETOUR DU SOLDAT-PAYSAN

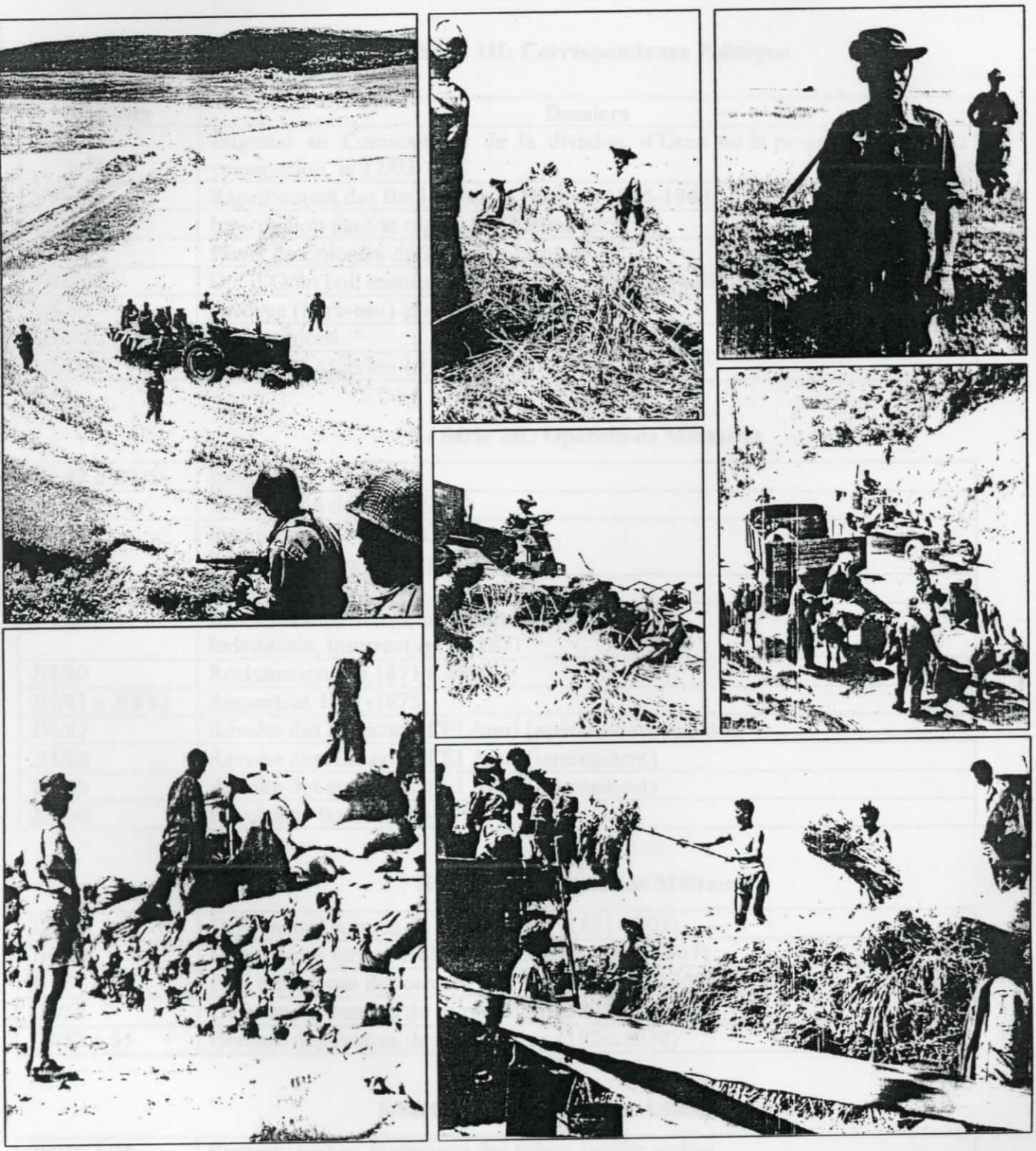

المرجع : **François Porteu de la Morandière . SOLDATS DU DJEBEL –** Histoire de la Guerre d'Algérie Paris 1977 – Pages 72 - 73

ثبت المصادر والمراجع (ببليوغرافيا)

I-المصادر المخطوطة والمطبوعة

1- المصادر المخطوطة Sources Manuscrites

Archives Nationales d'outre-Mer, Aix-en Provence (C.A.O.M)

S / Série 1H: Correspondance Politique

Cartons	Dossiers
1H/3	Bugeaud au Commandant de la division d'Oran sur la propriété arabe et la colonisation, le 17/03/1847
1H/6	Rapatriement des Beni-Amer et Hachem 1846-1849
1H/9	Insurrection dans la région de Guelma 1852
1H/21	Projet de Colonies militaires polonaises
1H/61	Dpt d'Oran bull mensuel sur l'activité indigène (juillet 1940- Octobre 1945)
1H/66	Analyse (terre-eau) et estimation du sol
1H/80	Réclamations
1H/105	Paysannat Algérien 1937-1945

S / Série 2H: Opérations Militaires

2H/52 à 2H/56	Insurrection de 1864
2H/57	Insurrection de 1871 (Setif)
2H/58	Insurrection de 1871 (Constantine) Attitude hostile des Beni –ghill
2H/74 à 78	Insurrection de 1871 à 1899
2H/80	Réclamations, divers, indemnités Indemnités, insurrection de 1871
2H/80	Réclamations de 1871 à 1899
2H/81 à 2H/83	Séquestres 1871-1875
2H/87	Révolte des Bouazids d'El Amri (opération répression)
2H/88	Révolte des Bouazids d'El Amri (internement)
2H/89	Révolte des Bouazids d'El Amri (internement)
2H/90	Révolte de Batna 1916-1919

S/ Série 3H: Questions Militaires

3H/48	Défense des contrés de colonisation (1881-1903)
3H/50	Défense des fermes isolées de l'Oranie (1906-1907)
3H/51 à 55	Plan de défense des centres de colonisation de 1808 à 1939
3H/52	Défense des centres de colonisation (1808-1946)
3H/53 à 55	Défense des centres de colonisation (1926-1939)

S/Série 8H: Organisation Administrative

8H/10 à 24	Bureaux arabes. Historique des tribus, impôts arabes
8H/62	La paysannat en Afrique du Nord

S/ Série 9H: Surveillance politique des Indigénes

9H/16	Révolte des Beni – chougrane 1914 – 1918
9H/28	Surveillance politique des indigènes dpt d'Oran 1931-1943
9H/29	Surveillance politique des indigènes dpt d'Oran 1931-1944
9H/30	Surveillance politique des indigènes dpt d'Oran 1931-1944 Surveillance politique des indigènes dpt d'Oran 1935-1946
9H/41	Syndicat des Fellahs 1945
9H/42	Refus de l'impôts – Syndicalisme
9H/47	Emeute de Setif et Guelma 1945-1946 Nationalisme, mouvement, presse, leaders, (1937-1938)
9H/51	Soulèvement du 08 Mai 1945 Nationalisme, surveillance du P.P.A
9H/53	Comité de défense des agriculteurs indigènes
9H/55	Recueils de presse Tracts et affiches
9H/98	Emigration des tribus et familles

S/ Série 10H: Etudes, Notices

10H/40	Chambres d'agriculture
10H/65	Transformation des fellahs Algériens

S/ Série 11H: Rapports Politiques périodiques (Algérie)

11H/12	Insurrection de 1864-1865
11H/22	Division d'Oran, affaires Arabes 1874-1884
11H/23	Division d'Oran, affaires Arabes 1885-1887
11H/32	Province de Constantine, rapports divers
11H/42	Commune mixte de Mascara enquête 1878-1879

S/ Série 14H: Questions Sociales

14H/40	Chambres d'agriculture indigènes

S/ Série 22H: territoires du sud, Op. Militaires pénétration Saharienne

22H/56	Protestation du Pacha de Timimoun contre la construction des puits
22H/90	Evénements d'Algérie 28/10/1954 à 12/07/1955
22H/91	Evénements d'Algérie Juillet 1955 à Novembre 1955
22H/92	Evénements d'Algérie Novembre 1955 à Novembre 1957
22H/93	Evénements d'Algérie Décembre 1957 à Avril 1960

S/ Série 25H: Tunisie, Frontières, Divers

25H/21	Révolte de Hammama 1879-1880

Série J: Bureaux Arabes de la division d'Oran

1J/11	Vente de gré à gré
1J/303	Vente des biens des dissidents
30JJ/350	Demandes de concession
30JJ/351	Concessionnaires 1857-1862
30JJ/365	Demandes de concession (divers)
20J/42	Historique sur l'insurrection de 1864

Série M: Colonisation

S/ Série 1M: généralité

1M/ 15	Location des terres concessibles disponibles 1878-1902
1M/17 à1M/23	Tableaux indicatifs des propriétés foncières et de leurs contenances
1M/24 à 1M/50	Etats de peuplement 1906-1940
1M/52	Programme de colonisation officielle depuis 1895 à 1922
1M/68	Réclamations 1939-1956
2M/15	Vente des terres de colonisation

S/ Série 2M: dossiers des villages de colonisation

2M/7	Aïn Fares
2M/8	Aïn Fekan
2M/40	Cacherou
2M/55	Dombasle
2M/57	Dublineau
2M/72	Froha
2M/103	Maoussa
2M/107	Mascara
2M/108	Matemore
2M/133	Palikao
2M/137	Perregaux
2M/180	St denis du Sig
2M/190	Uzes-le-duc
2M/210	Matemore

S/ Série 3M: Concessions, Affaires Individuelles

3M/ 1 à 655	Titres et demandes
3M / 656 à 716	Demandes sans suite
3M / 717 à 724	Ventes à bureaux ouvert

Série N: Propriété indigène

1N/4	Circulaires et instructions (1873-1897) Mutation entre indigènes (1875) Biens habous (1874) Loi du 26/07/1873
1N/5	Propriété: tribus des territoires d'Aïn Sefra Tribus à soumettre aux opérations du S.C 1863

1N/6	Questions générales et attribution territoriales (arrondissement de Mascara – Tlemcen, Tiaret) 1848-1921.
1N/7	Questions générales et attribution territoriales (arrondissement d'Oran) 1850-1905.
1N/8	Questions générales et attribution territoriales (arrondissement d'Oran, Belabbes) 1848-1890.
3N/1 à 3N/12	Réclamations des Fellahs

S/ Série B3: Affaires Indigenes (D_{pt} de Constantine: Prefecture)

B/.3/68	Défense des centres de colonisation 1938-1941.
B/3/209	Insurrection de 1916.

Série: documents internes (Consultation avec autorisation)

//514 à //516	Défense des centres de colonisation

Archives historiques du tribunal de Mascara

✓ Les documents consultés sont relatifs à la colonisation libre dans la C.M. de Cacherou «transactions entre colons et indigènes» Ils couvrent la période allant de 1883 à 1962 (79 ans), et relatent le passage des terres des mains des indigènes dans celles des colons Européens.

✓ Les mêmes archives renferment une très petite quantité de dossiers sur l'attaque des fermes de colons Européens par les moudjahidines dans la zone 06 de la wilaya V durant l'année, 1956 – et dont le chercheur en matière d'histoire sur l'activité des moudjahidines à intérêt à les consulter.

2- المصادر المطبوعة Sources imprimées:

أ- باللغة العربية:

1- جبهة التحرير الوطني، قسم الإعلام والثقافة. **النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962** (د.ت).

2- جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه. **ميثاق الجزائر 1964**.

3- وزارة الإعلام والثقافة. **كيف تحررت الجزائر؟**. الذكرى الخامسة والعشرون لثورة نوفمبر، الجزائر 14 محرم 1400 هـ / 1979/12/04.

4- جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، **من معارك حرب التحرير**، الجزائر، قسم الإعلام والثقافة لحزب جبهة التحرير الوطني بمناسبة الذكرى العشرون لاستقلال الجزائر.

5- وزارة المجاهدين، منظمة المجاهدين لولاية معسكر، **التقرير الولائي المقدم للملتقى الجهوي بوهران لكتابة تاريخ الثورة**، ماي - أوت 1983 (في 22 صفحة مرقونة- حجم 21 × 27 سم).

6- المنظمة الوطنية للمجاهدين، المنظمة الولائية لأبناء الشهداء، **حرب المزارع بناحية تيغنيف (22-09-1956)** ، **ولاية معسكر** (في 08 صفحات مرقونة، بدون تاريخ- حجم 15 × 21 سم).

ب- باللغة الأجنبية:

- Annuaire statistique de l'Algérie 7em V 1954.
- Annuaire statistique de l'Algérie, 1952.
- Assemblée financière de l'Algérie – session ordinaire de novembre – décembre 1946. T II comptes rendus des délibérations, Alger 1947.
- Blotière (M.J). Cahier du centenaire de l'Algérie TX, les productions Algériennes (S.D).
- Bulletin officiel de l'Algérie 1863 «disposition du S.C 22/04/1863 relatif à la constitution de la propriété en Algérie dans les territoires occupés par les Arabes » p p 106-108 et p p 186-230.
- Bulletin officiel de l'Algérie 1873. «Décret portant création de villages et de centres de colonisation». pp 659-661
- Bulletin officiel de l'Algérie, 1871. «décret de séquestre 17/03/1871, 18/03/1871 et 25/03/1871». p 188 et suite.
- Bulletin officiel de l'Algérie 1883, décret de séquestre 26/02/1883.p 242 et du 23/05/1883. p 507, + décret du 25/06/1883 portant création de villages et de centres de colonisation.
- Bulletin d'information, 1953-1954 (assemblée Algérienne).
- Bulletin de la presse d'Algérie . (questions musulmanes) période du 1er au 15/09/1952 n° 2251/NA/05 et du 16 au 30/11/1952.
- Bulletin de la presse d'Algérie . (questions musulmanes) période du 16/03/1954 au 31/12/1954.

- Bulletin politique mensuel des questions Islamiques des mois de Mars 1954 (secret) Juin 1954 (Secret) Juillet 1954 (Secret) Août et Septembre 1954 (Secret).
- Bulletin de la société de géographie et d'anthropologie d'Oran de 1884 à 1983.
- Cartes géographiques, photographies.
- Centenaire de l'Algérie. Le département d'Oran et son conseil général 1830-1930, Oran, Imprimerie, Heintz 1930.
- Délégations financières Algériennes. Compte-rendu analytique des séances «colon» Alger 1912.
- Estoublon (robert) et Lefebure (Adolph) code de l'Algérie annoté 1847-1848.
-———— code de l'Algérie annoté, loi du 16/06/1851, p 406.
-———— code de l'Algérie annoté, loi du 26/06/1851, p 395.
-———— code de l'Algérie annoté, Suppléments années 1921-1922.
-———— code de l'Algérie annoté, 1830-1895, Alger 1896.
-———— code de l'Algérie annoté, 1896-1897 Alger 1898 + (Supplément année 1896-1897).
- Etude statistique sur la population de Mascara en 1948 (dépôt des archives de la marie de Mascara).
- G.G.A. Cent ans de colonisation Française en Algérie 1830-1930, Alger 1930.
- G.G.A. Service d'information documents Algériens série économique du 30/10/1945 au 31/12/1946.
- G.G.A. même service, même série, du 15/10/1941- 30/10/1945 – 31/12/1946.
- G.G.A. même service, même série, n° 35 du 15/10/1947.
- Journal officiel de l'Algérie du 25/03/1954.
- Journal officiel de l'Algérie du 09/02/1957.
- Journal officiel de l'Algérie du 15/02/1957.
- Le livre d'or de l'oranie, édit de l'Afrique du Nord illustrée, 1925.
- L'Afrique du Nord illustrée n° 87 du 25/07/1908.
- L'Algérie bibliographique T I l'oranie. p p 536-549.
- La colonisation en Algérie. Concessions gratuites, peuplement, nouveaux villages, en 1904 et en 1919.
- Menerville (M.P) de. Dictionnaire de la législation Algérienne 2eme volume 1860-1866 et 3eme volume 1866-1872.
- Mercier Gustave. Le centenaire de l'Algérie T I, Alger 1931.
- Plan de Constantine. Commission de l'agriculture, rapport de synthèse des 04 départements.
- Résultats statistiques du dénombrement de la population effectué le 31/10/1948 volume 1. Population légale ou de réserve habituelle, Alger 1948.
- Recueil officiel des actes administratifs – préfecture d'Oran, années 1891-1899.
- Recueil de textes. Service de la colonisation et de l'hydraulique, Alger, imprimerie officielle 1950.
- Regards sur l'arrondissement de Mascara. Secrétariat social 03 rue Kadéri Sid Ahmed, Oran, 1966-1967 (270 pages dactylographiées).
- Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran, Oran: 1860-1881. Imprimerie des ouvriers réunis (Atlas) 1882.
- Supplément du bulletin politique de Juillet 1954.
- Sautayra. (E). Législation de l'Algérie, Paris 1878.
- Yver (Georges). Collection de documents relatifs au traité de la Tafna Alger 1924.
-———— . Correspondance du maréchal Valée, Paris 1er 1949.

II- المراجـــع

1- المراجع العربية

أ- الكتب والدراسات العامة

- ابن اشنهو (عبد اللطيف). تكون التخلف في الجزائر - محاولة لدراسة حـــدود التنميـــة الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 و1962 - ترجمة نخبـــة مـــن الأســـاتذة الجزائـــر: ش.و.ن.ت (د . ت).
- ابن العقون (عبد الرحمن إبراهيم). الكفاح القومي السياسي من خلال مذكـــرات معـــاصر 1920-1936، ج01، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
- أجيرون (شارل روبرت). تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1976، ترجمة عيسى عصفـــور الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1982.
- الأشرف (مصطفى). الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفـــي بـــن عيســـى، الجزائـــر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1983.
- بن يوسف (بن خدة). اتفاقيات ايفيان، تعريب لحسن زعـــدار، ومحـــل العيـــن جبـــايلي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1986.
- بومالي (أحسن). استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، الجزائر: منشـــورات المتحف الوطني للمجاهد (د . ت).
- جغلول (عبد القادر). تاريخ الجزائر الحديث،- دراسة سوســـيولوجية- ترجمـــة فيصـــل عباس، مراجعة خليل أحمد خليل، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية (د . ت).
- جيلبسي (جوان). ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، مراجعـــة راشـــد البراوي واشنطن - الدار المصرية للتأليف 1959.
- حربي (محمد). الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، ترجمـــة نجيـــب عيـــاد المثلوثـــي، الجزائر: 1994.
- حسن بهلول (محمد بلقاسم). القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، المؤسســـة الوطنيـــة للكتاب، 1985.
- الخطيب (أحمد). حزب الشعب الجزائري، ج 1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
- زوزو (عبد الحميد). نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1992.

- ـــــــــــــــ. ثورة الأوراس 1879، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1986.
- سعيدوني (نصر الدين). دراسات في الملكية العقارية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1986.
- سمير (أمين). المغرب العربي الحديث، ط 03، ترجمة كميل ق . داغـــر، بـيروت: دار الحداثة: 1981.
- شريط (الأمين). التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1954، الجزائر: ديـوان المطبوعات الجامعية، 1998.
- عدي (الهواري). الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكك الاقتصادي الاجتمـــاعي 1830-1960، ترجمة جوزيف عبد الله، ط 01، بيروت: دار الحداثة، 1983.
- قنانش (محمد) وقداش (محفوظ). نجم الشمال الإفريقي 1926-1937 ، الجزائـــر: ديـوان المطبوعات الجامعية، 1984.
- محساس (أحمد). الحركة الوطنية الثورية من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود ومحمد عباس، الجزائر: 2002.

ب- المقالات

- بن خرف الله (الطاهر). «**التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائـــري 1830-1962**»، الذاكرة، السنة الثانية، العدد 02، ربيع 1995 م-1415 هـــ، ص ص 139-173.
- بوحوش (عمار). «**الأرض والهجرة**»، الأصالة، الســنة الثانيـــة، العـــدد 11، ذو القعـــدة 1392هـــ، ص 121 وما بعدها.
- بوعزيز (يحي). «**مظاهـــر المقاومة وروادهـــا في الشـــرق القسنطيني ضد الاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر**»، الأصالة، السنة09، العدد 79/80-82/81، ربيع الثاني-جمـــادى الأولى-جمادى الثانية-رجب 1400هـــ/ مارس- أفريل - ماي - جوان 1980، ص ص 88-99.
- ـــــــــــــــ . «**المقاومة في جبال الونشريس وحوض الشلف وجبال الظهرة ضـــد الاستعمار الفرنسي 1840-1864**»، الأصالة، السنة09، العدد 83/84، شعبان-رمضـــان 1400 هـــ/ جويلية-أوت 1980، ص ص 02-18.
- تابليت (علي). «**مصادرة أملاك أهل الزعاطشة وأولاد ضـــاغن بنواحـــي قالمـــة 1852-1853**»، الثقافة، العدد 115، 1997، ص ص 29-53.

- الرجيمي (نور الدين). «**الحياة العقارية في الجزائر 1830-1871**»، الموثق، العدد 03، سبتمبر-أكتوبر 2001، ص ص 25-27.
- زبادية (عبد القادر). «**حول جماهير البادية في ثورة نوفمبر الكبرى**»، الأصالة، السنة 08 العدد 73-74، شوال- ذو القعدة / سبتمبر-أكتوبر 1979، ص ص 86-89.
- السليماني (أحمد حسن). «**نزع الملكية العقارية للجزائريين 1830-1871**»، المصادر، العدد 06، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 01 نوفمبر 1954، مارس 2002، ص ص 111-123.
- سيف الإسلام (الزبير). **الريف الثائر من الأمير عبد القادر إلى المقراني، الشعب اليومية**، عدد 1203، 01 نوفمبر 1966، ص 11.
- الأشرف (مصطفى).«**الجزائر بين الاستعمار والإقطاعية**»، المجاهد الأسبوعي، العدد 302، 302، لـ 1966/12/13، ص ص 12-13، أيضا العدد 303 لـ1966/02/20، ص ص 11-15، زائد العدد 305 لـ 1966/03/06، ص ص 11-15.
- ــــــــــــ . «**الفلاحون والاستعمار والثورة**»، المجاهد الأسبوعي، العدد 567 لـ 1971/07/04، ص ص 18-21، زائد العدد 568 لـ 1971/07/18، ص ص 18-21.
- صاري (الجيلالي). «**الأرياف الجزائرية عشية اندلاع حرب التحرير الوطنية**»، الثقافة، العدد 83، سبتمبر-أكتوبر 1984، ص ص 191-203.
- غالم (محمد). «**انتفاضة معسكر أو دينامية النضال الشعبي في مطلع القرن العشرين**»، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية رقم 21، النصف الأول من سنة 1986، ص ص 88-114.
- قنطاري (محمد). «**الفاتح أكتوبر 1955، استئناف الهجومات الكبرى ضد القوات الفرنسية بالقطاع الغربي**»، الجمهورية الأسبوعية، العدد 284 من27-09 إلى03-10-1994، ص ص 12-13.

2- المراجع الأجنبية

أ- الكتب العامة

Ouvrages (Etudes générales)

- Abbes (Ferhat). La nuit coloniale, Paris, Julliard, 1962.
- ADDI (Lahouari). De l'Algérie près coloniale à l'Algérie coloniale, Alger: E.N.A.L 1985.
- AGERON (Ch. Robert). Les Algériens Musulmans et la France, T1et T2. Paris. P.U.F. 1968.
- ——————. Histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1976, Alger: O.P.U. 1982.
- ALBERTINI (E), MARCAIS (G), YVER (G). L'Afrique du Nord Française dans l'histoire , Paris: Editions Archat (S.D).
- ARRUS (René) . L'eau en Algérie de l'impérialisme au développement 1830-1962, Alger: O.P.U. 1985.
- BENACHENHOU. (A). La formation du sous développement en Algérie, Alger: O.P.U 1976.
- BRUSCHWIA (Henri). Mythes et réalités de l'impérialisme colonial Français 1871-1914, Paris Armand Colin 1960.
- BURET (Eugène). Question d'Afrique, Paris 1842.
- BOURDREL (Philippe). Le livre noir de la guerre d'Algérie, Français et Algériens 1945-1962. France: Plon 2000.
- CARRIERE (R.ch) Quo vadis Algéria? essai de mesure économétrique de la vitalité Algérienne. Présentation par Pascal Muselli délégué financier membre du conseil supérieur de l'Algérie. Oran: Ste L. Fougue, 1934.
- CHIKH (Slimane). L'Algérie en Armes ou le temps des certitudes. Alger: O.P.U. 1981.
- COLLOT (Claude). Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962. Alger: O.P.U 1987.
- ——————. Le mouvement national Algérien, Paris: (S.D).
- DAHMANI (Belcacem). Les origines du sous développement en Algérie thèse de doctorat 3eme cycle Soutenue à l'institut des sciences sociales d'Oran en Mars 1981 sous la direction de Mr Marouf.
- DAVID (Jérôme) Le bon. Réflexions et discours sur la propriété chez les arabes, Bordeaux 1862.
- DERCQUEVILLE (Alexis). De la colonie en Algérie, Belgique 1988.
- DESPOIS (Jean). L'Afrique blanche, T1, l'Afrique du Nord, 3eme édition Paris, P.U.F. 1964.
- DINESEN (A.V.) Abdelkader et les relations entre les Français et les arabes en Afrique du Nord, traduction: Fondation Emir Abdelkader, Copenhague: 1840, Alger: A.N.E.P 2001.
- DUVAL (Jules). L'Algérie et les colonies françaises, Paris 1877.
- ——————. Réflexion sur la politique de l'empereur en Algérie, Paris 1866.

- FANON (Frantz). Les damnés de la terre, Paris: Maspero, 1961.

- FAVROD (Charles-Henri). Le F.L.N. et l'Algérie, Paris: Plon 1962.

- ——————————. de la révolution Algérienne, Paris: Plon 1959.

- FISCHER (Fabienne). Alsaciens et Lorrains en Algérie, histoire d'une migration 1830-1914. Nice 1999.

- FROELICHER (capitaine). Trois colonisateurs: Bugeaud, Faidherbe, gallieri, Paris, (S.D).

- GALLISSOT (René). Les accords d'Evian. Préface de Daho Djerbal. Alger: casbah édition 1997.

- GIRAULD (Arthur). Principe de colonisation et de législation coloniale. Paris 1924.

- GOINARD (Pierre). Algérie: L'œuvre française, Paris: édition Robert Laffont 1984.

- GOLDONNA (Janny). Savants paysans, Eléments d'histoire sociale sur l'Algérie rurale, Alger, O.P.U, 1987.

- GOLDZEIGUER (Rey.A). Le royaume Arabe, la politique Algérienne de Napoléon III 1861-1870, Alger: S.N.E.S. 1977.

- HANNACHE (Ahmed). La longue marche de l'Algérie combattante 1830-1962, Alger: Dahleb, 1990.

- JULIEN (Charles-André). L'Afrique du Nord en marche. Nationalisme musulman et résistance française Paris 1962.

- KADDACHE (Mahfoud). L'Emir Khaled. Alger, O.P.U. 1987.

- ——————————. Histoire du Nationalisme Algérien 1919-1951, TI–TII, Alger: S.N.E.D, 1980.

- ——————————. et Djillali Sari. L'Algérie dans l'histoire, T 05, Alger: O.PU. E.N.A.L. 1989.

- LAKJAA (Abdelkader). La longue marche des ouvriers agricoles de la résistance a la prolétarisation à la conquête de l'identité. Thèse: doctorat 3eme cycle sociologie du travail – Université de Paris VII, 1987.

- LAROUI (Abdellah). L'histoire du Maghreb. TII. Paris: Masnero 1976.

- LAUNAY (Michel). Paysans Algériens . la terre, la vigne, et les hommes.

- LEROY-Beaulieu (Paul). L'Algérie et la Tunisie. 2em édition Paris 1897.

- LONG (Olivier). Le dossier secret des accords d'Evian. Alger: O.P.U. 1989.

- LUCAS (Philippe), VATIN (Teau-Claude). L'Algérie des anthropologues, Paris Vem, François Masnero. 1975.

- MAGHERBI Abdelghani. La paysannerie Algérienne face à la colonisation. Alger: EN.A.L. 1973.

- MAHSAS (Ahmed). Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale a 1954, Paris 1979.
- MANQUENE (J). L'oranie et ses richesses agricole, Oran: imprimerie Heinz – frères. 1930.
- MASSU (Jacques). Le torrent et la digue. Paris: Plon 1972.
- MEYNIER (Gilbert). L'Algérie révélée, la première guerre mondiale et le premier quart du XX^{em} siècle, Genève : Droz 1981.
- MESLI (Mohamed Elyes). Les origines de la crise agricole en Algérie du cantonnement de 1846 à la nationalisation de 1962. Alger: édition Dahlab (S.D).
- MONTAGNON (Pierre). La guerre d'Algérie. Paris 1984.
- MOKDAD (Souad). Domination coloniale et rupture nationaliste. Alger: O.P.U. 1984.
- MORANDIERE (François Porteu). Soldats du djebel, Histoire de la guerre d'Algérie. Paris 1977.
- NOUSHI (André). La naissance du nationalisme Algérien 1914-1954. Paris: éditions de minuit 1962.
- PERROUX (François). L'Algérie de demain. Paris 5^{em} P.U.F. 1962.
- RASTAEL (Maxim). Le Calvaire des colons de 48. Paris 1930.
- RIVIERE (M) et Lecq (M). Manuel pratique de l'Agriculteur Algérien, Paris 1900.
- SARI (Djillali). La dépossession des Fellahs, Alger: S.N.E.D. 1977.
- STORA (Benjamin). Histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954, Alger: E.N.A.L. 1996.
- TEGUIA (Mohamed). L'Algérie en guerre. Alger: O.P.U. 1981.
- TINTHOIN (Robert). Colonisation et évolution du genre de vie dans la région Ouest d'Oran 1830-1885. Oran 1947.
- VILLOT (Roland). Eugène Etienne 1944-1921. Oran: L. Fouque 1951.
- XAVIER (Yacono). La Colonisation des plaines du cheliff T_1. Alger: 1975.
- YAHIAOUI (Fadhila). Roman et société coloniale dans l'Algérie de l'entre deux guerres. Alger: E.NA.L. 1985.
- ZDRAVCO (Pecar). Algérie témoignage d'un reporter yougoslave sur la guerre d'Algérie. Alger: S.NE.D. 1981.

Articles de Revues, périodiques, publications **ب- المقالات:**

- AGERON (Charles-Robert). «**Le parti colonial**», in Les collections de l'histoire, N°11, Paris: société d'édition scientifique 2em trimestre, 2001, p p 28-33.
- AINAD (Tabet Redouane) .«**le 08 mai 1945 jacquerie ou revendication agraire**», in Revue Algérienne des sciences juridiques économique et politiques, n° 204 de décembre 1972.
- «**Anticolonialisme et Nationalisme**»- extrait- marchés coloniaux, 2eme année, n°54, 23/11/1946.
- AUMERAT . «**Le bureau de bienfaisance Musulman**» in Revue Africaine n°44. Année: 1900, p p 60-78.
- BADER (Read). «**L'Esclavage dans l'Algérie coloniale 1830-1870**», in Revue d'histoire Maghrebine, n°93/94, p p 57-70.
- BARBUT (Marcel). «**L'évolution de l'agriculture et de l'élevage traditionnels en Afrique du Nord**», Conférence faite au cercle Franco-Musulman d'Alger le Vendredi 09/03/1951, Imprimerie officielle Alger 1952, (imprimé de 19 pages, 21 x 31cm).
- BESSAOUD (Omar). «**L'Algérie agricole, de la colonisation du territoire à l'impossible émergence de la paysannerie**», in Revue d'anthropologie et de sciences sociales, Insanyat, n°07, Janvier-Avril 1999, p p 05-32.
- COLIN (M). «**Quelques questions Algériennes**», in Revue Economique et politique 1898, p 189 et suite.
- DANGLES (V). «**La colonisation en Algérie depuis 1898 à 1904, colonisation officielle et privée**» (S.G.O) 1904, p p 308-320.
- DERVILLE (Guy). «**Qu'est ce que la colonisation?**», in Revue historique moderne et contemporaine TXXII, Juillet- Septembre 1975, p p 321-368.
- DJEGHLOUL (Abdelkader). «**Hors la loi, violence rurale et pouvoir coloniale en Algérie au début du XIX siècle. Les frères Boutouizerat**», in acte du IIIeme congrès d'histoire et de la civilisation du Maghreb. Oran 26-27-28/11/1983, Alger O.P.U.
- DROZ (Bernard). «**Algérie, main basse sur les terres**», in les colletions de l'histoire n°11 Paris 2eme trimestre, p p 50-55.
- DONNADIEU (Jean Louis). «**Monteba: un village de quarante- huitards**», in historia, Juin 1987, n° 486 H-S, p p 53-55.
- _____ .«**Discours de la Moriciere**», in historia, juin 1987, n°486 H.S, p 56.
- _____.«**Guide des nouveaux colons en Algérie**», in historia juin 1987, N°486, p 63.

- ELBE (Marie). «**Le jour des longs couteaux**», in historia magazine, N° 193 à 371, Paris 1974, p p 404-407.

- FABRIES (L). «**L'agriculture dans le département d'Oran**», in Association pour l'avancement des sciences- congres d'Oran- Oran et l'Algérie en 1887 TI, Oran (S.D), p p 317-328.

- LARNAUDE (Marcel). «**Déplacement des travailleurs en Algérie**», in revue africaine, n° 79 année 1936, p p 207-215.

- NOUSCHI (André). «**Le serre de certains chiffres croissance urbaine et vie politique en Algérie**», in études Maghrébines, T11 Paris: P.U.F 1964, p p 199-210.

- Revue historique de l'armée n° 02 9éme année, juin 1953.

- SARTRE (J.Paul). «**Le colonialisme est un système**», in comité d'action des intellectuels contre la poursuite de la guerre en Afrique du nord (guerre d'Algérie) Paris XIIIéme 1956, p p 58-73.

- TINTHOIN (Robert). « **Les artisans de la colonisation Française en Oranie**», S.G.O. 1947, p p 53-78.

- _____.«**Le régine des oueds Oranais**», in Revue Africaine n°81. Année 1937, p p 571-586.

- _____. «**L'Oranie agricole en 1869**» in revue africaine n° 83 année 1939, p p 397-409.

- VAUTHEROT (L). «**Mascara Agricole**», in Le livre d'or de l'Oranie (S.D), p p 436-438.

- L'Algérie et la France destins et imaginaires croisés, ouvrage réalisé à l'occasion de l'exposition présentée au C.A.O.M dans le cadre de l'année de l'Algérie en France, sous la direction scientifique de J.R. Henry, directeur de recherches au C.N.R.S - IREMAM, Mai 2003.

جـ- الصحف Journaux

Moniteur de l'Algérie	16/07/1873
Mobacher	21/09/1876 11/01/1882
Le courrier de Mostaganem	27/12/1877
Le petit Africain	13/12/1883
L'indépendant de Mascara	03/06/1894
Le réveil de Mascara	14/08/1887 20/11/1887

	07/09/1890 01/02/1891 31/10/1953 05/02/1955
Echo d'Oran	05/04/1888 12/07/1911 12/06/1938 24/09/1956 25-26- et 28/11/1956 15-17- 22 et 25/12/1956 01-08-25-26- 31/01/1957 03-04-07-22- 25/02/1957 17 et 18/03/1957 04-12-13/05/1957 04 et 05/06/1957
Oran Matin	28/04/1937
Oran républicain	02/09/1937
L'avenir de Mascara	06-13- 20/10/1956 18/05 - 13/07 – 14/12/1957 28/06 – 07/07/1958 04/04/1959
Tiaret agricole	21 et 28/01/1955
El Moudjahid Organe Central du F.L.N.	1956-1961
Le pied noir, organe de la résistance française en Algérie	N° 1 du 01/10/1956
La vraie France, organe clandestin des français d'Algérie	1956

فهرس الجداول الإحصائية والرسومات البيانية والصور

01 – المراكز الإستيطانية الناشئة فيما بين 1840–1850 بعمالات الجزائر الثلاثة 28

02 – نموذج قرار إنشاء مركز إستيطاني 31

03 – نموذج بكشف للاعتمادات المالية المخصصة لأحد المراكز الاستيطانية ضمن الميزانية السنوية 32

04 – تطور عدد السكان الأوروبيين في مركز "دوبلينو" (حسين) فيما بين 1885–1921 39

05 – تطور المساحات الزراعية لدى الملاكين الأوروبيين والجزائريين بمركز دوبلينو (1922–1937) 40

06 – موقع مركز "دوبلينو" الاستيطاني 42

07 – مخطط دوبلينو في سنتي 1864 و 1945 43

08 – توزيع الضيعات التي أنشأها الكولون في إطار الاستيطان الحر في بعض بلديات عمالة وهران فيما بين 1895–1905 48

09 – تطور المساحات الزراعية للكولون الأوروبيين بمركز "برودون" (سيدي براهيم) فيما بين 1895–1908 50

10 – حصيلة الاستيطان الحر في بلدية سعيدة المختلطة 52

11 – نتائج الاستيطان الحر في بلدية عين الحجر (1895–1908) 54

12 – قائمة بأسماء المراكز الاستيطانية الناشئة أو الموسعة في عمالة وهران فيما بين 1830–1900 79

13 – تقويم بقوافل المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر سنة 1848 87

14 – إعلانان خاصان بالهجرة والاستيطان في الجزائر (سبتمبر 1848) 92

15 – تطور مساحات الأراضي الزراعية للكولون في الجزائر (1950–1954) 96

16 – نموذج تقرير فني عن حالة الاستيطان في بلدية تيارت المختلطة (1895–1908) 99

17 - الجيل الأول للسدود المائية في الجزائر: 1849-1859 113
18 - توسيع الأراضي الزراعية بالقطاع الوهراني واستخداماتها: 1866-1937 119
19 - كمية التمور المسوقة إلى الخارج (1926-1959) 123
20 - المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران (1854) 127
21 - تطور الكروم في الجزائر مساحة وإنتاجا (1881-1896) 130
22 - تطور الكروم مساحة وإنتاجا في دوائر عمالة وهران (1929) 134
23 - تطور إنتاج الكروم في الجزائر (1830-1960) -رسم بياني- 136
24 - تطور مساحة الكروم في الجزائر (1882-1960) - رسم بياني- 136
25 - تطور الكروم مساحة وإنتاجا في بلدية "كاشرو" و سيدي قادة (معسكر) (1932-1937) 137
26 - مساحة الأراضي المزروعة فعلا من طرف الكولون سنة 1863 221
27 - القبائل التي خضعت للإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي (1863/04/22) في عمالة وهران 224
28 - قائمة بأملاك الأحباس في عمالة وهران (1874) 246
29 - قائمة بـ 136 مركزا استيطانيا أنشئ فيما بين 1836-1860 بالعمالات الجزائرية الثلاث 262
30 - نموذج للجنة بلدية مختلطة خاصة بمصادرة الأراضي 275
31 - جدول بمساحات الأراضي التي انتقلت من الأوروبيين إلى الجزائريين؛ ومن الجزائريين إلى الأوروبيين في عمالات الجزائر الثلاث (1877-1904) 285
32 - جدول بمساحات الملكيات العقارية التي انتقلت من الجزائريين إلى الأوروبيين بالتراضي في إقليم وهران (1899-1931) 286
33 - تطور مساحات قطاع المعمرين الزراعي (1850-1954) 298
34 - إنتاجية الهكتار بين القطاعين الفلاحيين الجزائري والأوروبي (1954) 301
35 - توزيع السكان الجزائريين في القطاع الزراعي خلال سنة 1901 302
36 - جدول بأسماء بعض الأشخاص والقبائل التي وجهت رسائل إلى الحاكم العام تطالب فيها بشراء الأراضي التي صودرت منها (1871-1873) 340

37 – شكوى جماعية لسكان قبيلة سيدي حمادوش ضد قرار مصادرة أراضيهم مرفقة بصورة لسند الملكية وصورة لتوقيعات أعيان الدواوير وكبرائهم 350
38 – تشكي من مواطن جزائري إلى الحاكم العام للجزائر ضد إدارة الاحتلال 354
39 – تشكي من مواطن جزائري إلى الحاكم العام للجزائر ضد معمر أوروبي 358
40 – عريضة من جماعة العمري إلى الحاكم العام للجزائر مع ترجمة إلى الفرنسة 362
41 – عريضة احتجاجية يعرب فيها أصحابها عن تشاؤمهم من الإجراءات التطبيقية لقانون 1897/02/16 366
42 – تشكي فلاح جزائري ضد معمر فرنسي سد أمامه الممر الواصل إلى حقله عبر مسلك يجتاز أرض المعمر 372
43 – تشكي من فلاح جزائري إلى المحافظ المحقق بمصلحة التوبوغرافيا لعمالة وهران ضد القايد بن شيحة 375
44 – جدول بعدد العمال الزراعيين المنخرطين في الاتحاد الفرعي للفدرالية العامة للعمال بوهران 401
45 – الفروع النقابية التي نشأت في عمالة وهران قبل جوان 1936 411
46 – الفروع النقابية التي نشأت في عمالة وهران بعد جوان 1936 412
47 – تطور عدد العمال الزراعيين المنخرطين في الكونفدرالية العامة للعمال بوهران 433
48 – جدول أحصائي للآلات الزراعية التي يمتلكها الجزائريون والأوروبيون (مذكرة حزب الشعب إلى الجامعة العربية: 1946) 450
49 – مزارع الكولون التي تعرضت لهجمات الفلاحين بغرب البلاد (01/08 حتى 1937/05/02) 515
50 – تطور بنية الأجور فيما بين 1913–1930 535
51 – تطور إنتاج الكروم في الجزائر (1954–1962) 548

المحتوى

إهداء

تقدير خاص

شكر وتقدير

قائمة المختصرات باللغة العربية أ

قائمة المختصرات باللغة الأجنبية ب

مقدمة 01

الباب الأول

الاستيطان الفرنسي بالجزائر: الظاهرة والممارسة 15

الفصل الأول: طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر 16

تمهيد 17

أشكال الاستيطان الفرنسي في الجزائر 21

أ- الاستيطان الرسمي: نموذج S^tHypolite (المامونية) و Dublineau (حسين) 34

ب- الاستيطان الحر (التلقائي): نموذج Cacherou (سيدي قادة) 45

حصيلة الاستيطان الحر في بعض البلديات (نماذج) 52

خاتمة 60

الفصل الثاني: تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 61

تمهيد 62

علاقة الهجرة بمصادرة الأراضي الزراعية وبناء المستوطنات 67

المراكز الاستيطانية شرط مسبق لضمان الاستيطان وتأمينه 78

الترويج للهجرة والاستيطان..... 87
تطور مساحة الأراضي الزراعية للكولون..... 93
خاتمة..... 101
الفصل الثالث: أهم عوامل تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر..... 102
تمهيد..... 103
المواصلات..... 104
السياسة المائية الفرنسية في الجزائر..... 111
إدخال زراعة الكروم والمحاصيل التجارية..... 124
الجزائر حقل للتجارب الزراعية المدارية..... 141
خاتمة..... 150
الفصل الرابع: المؤسسات الزراعية المتخصصة..... 151
تمهيد..... 152
التعليم الفلاحي..... 152
نصيب الجزائريين من التعليم الفلاحي..... 158
أهم المدارس التعليمية والمحطات التجريبية الزراعية في الجزائر..... 161
صناديق القرض الزراعي والتعاضديات..... 163
القرض الأهلي: - الشركات الأهلية للاحتياط(S.I.P)..... 179
- الشركات الزراعية للاحتياط(S.A.P)..... 190
خاتمة..... 194
الفصل الخامس: التشريعـــات العقارية الفرنسية في الجزائر: المحتوى والأهداف..... 195
تمهيد..... 196
السياسة العقارية الفرنسية خلال مرحلة التردد 1830-1834..... 199
الأطروحة الفرنسية حول الجزائر فيما بين 1834-1844..... 202
تطور اهتمامات الفرنسيين بملكية الأراضي من خلال أهم التشريعات العقارية الصارة فيما بين 1844-1926..... 206

- مرسوما: 1844–1846 206
- مرسوم: 31 جويلية 1845 208
- مرسوم 19 سبتمبر 1848 210
- قرار 27 سبتمبر 1848 211
- قانون 16 جوان 1851 213
- قانون 18 جويلية 1851 215
- القرار المشيخي: 22 أبريل 1863 216
  - الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي (1863) 222
- القرار المشيخي: 14 جويلية 1865 228
- قانون 26 جويلية 1873 (قانون فارني) 231
- قانون 23 مارس 1882 235
- قانون 22 أبريل 1887 236
- قانون 16 فبراير 1897 241
- الحبوس في الجزائر 244
- قانون 13 سبتمبر 1904 248
- قانون 04 أوت 1926 250

خاتمة 253

الفصل السادس: صيغ نقل الملكيات الأرضية من الجزائريين إلى الكولون الأوروبيين 254

تمهيد 255

الإجراءات العقابية 256

الحجز والمصادرة من أجل المنفعة العامة 261

حجز ومصادرة أملاك المعيين 276

البيع بالمزاد العلني 278

التمليك عن طريق الامتياز 282

البيع بالتراضي 284

البيع بأسعار ثابتة وعن طريق المكتب المفتوح..... 288
بيع الأراضي بحكم انسداد المنافذ المؤدية إليها..... 290
التنازل عن أملاك الدولة للمؤسسات الدينية المسيحية..... 292
خاتمة..... 294

الباب الثاني:

الاستيطان الفرنسي: النتائج وردود الفعل الوطنية 295
الفصل الأول: نتائج الاستيطان الفرنسي على المجتمع الجزائري..... 296
تمهيد..... 297
انتشار الفقر..... 298
هدم البنية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري..... 306
بث عناصر أجنبية -دخيلة- في الجزائر..... 311
اختلال التوازن السكاني..... 318
تحول المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات..... 322
خاتمة..... 328
الفصل الثاني: العرائض والمذكرات الاحتجاجية 329
تمهيد..... 330
أملاك الغائبين المتروكة..... 331
حول التطبيق الجائر للتشريعات العقارية..... 336
تعاطف إدارة الاحتلال مع الكولون والعملاء والإسراف في تجاهل مطالب الأهالي..... 344
خاتمة..... 385
الفصل الثالث: المقاومة السلمية الطويلة الأمد..... 386
تمهيد..... 387
شراء الفلاحين الجزائريين للأراضي من الكولون..... 388

النضال النقابي والإضراب عن العمل..... 396
• المظاهرات..... 396
• الإضرابات العمالية..... 404
• الانتشار الجغرافي للفروع النقابية (1936–1937)..... 408
أثر الدعاية النقابية داخل الأرياف الجزائرية..... 414
صور من نضال أئمة المساجد الحرة والكتاتيب القرآنية ضد الكولون..... 425
نماذج من تطور الصراع بين عمال الأرض والكولون خلال عامي 1944–1945..... 428
امتزاج النضال النقابي للفلاحين الجزائريين بالنضال السياسي (1945–1962)..... 434
خاتمة..... 438

الفصل الرابع: اهتمامات الأحزاب والصحف الوطنية الجزائرية بموضوع ملكية الأرض..... 439

تمهيد..... 440
موقف الأمير خالد من المسألة الزراعية في الجزائر..... 441
كفاح نجم شمال إفريقيا ضد عملية امتلاك الكولون للأراضي الفلاحية الجزائرية..... 444
موقف حزب الشعب الجزائري من استيلاء الكولون على الأراضي الفلاحية الجزائرية 447
نضال فرحات عباس ضد ملكية الكولون للأراضي الفلاحية..... 457
موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الفلاحين وقضايا الأرض..... 462
موقف الحزب الشيوعي الجزائري..... 465
المسألة الزراعية في الصحافة الوطنية (الأهلية)..... 469
خاتمة..... 480

الفصل الخامس: نماذج من مقاومة الفلاحين الجزائريين للاستعمار الفرنسي في الجزائر (من جانبها الاقتصادي) (1830–1954)..... 481

تمهيد..... 482
دعم الفلاحين الجزائريين للأمير عبد القادر في مقاومته ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر (1832–1847)..... 485
الصراع بين الفلاحين الجزائريين والكولون حول الأراضي الرعوية..... 493

ضرب دعائم الاقتصاد الزراعي الاستعماري الفرنسي في الجزائر..... 497
رد فعل سلطات الاحتلال من عمليات حرق الغابات وتخريب مزارع الكولون... 505
حماية المراكز الاستيطانية (بقوة القانون وبقوة السلاح)..... 519
خاتمة..... 525
الفصل السادس: اهتمامات ثورة أول نوفمبر 1954 بالأراضي الفلاحية..... 526
تمهيد..... 527
لمحة وجيزة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري عشية اندلاع ثورة نوفمبر 1954..... 528
مكانة الأراضي الفلاحية في مواثيق ثورة أول نوفمبر 1954..... 540
صور من العنف الثوري ضد الكولون..... 547
أ- حرق مزارع المعمرين..... 547
ب- استخدام العنف ضد غلاة الكولون..... 562
موقف إدارة الاحتلال من عمليات تخريب المجاهدين لمزارع الكولون..... 566
خاتمة..... 574
خاتمة عامة..... 575
الملاحق..... 578
ثبت المصادر والمراجع (ببليوغرافيا)..... 618
فهرس الجداول والرسوم البيانية والصور..... 633
المحتوى..... 636